

هذا الكتاب عليه حواشي قيّمة للعلامة المرحوم
ملا محمد أمين السويدي الأربيللي المتوفى سنة (١٣٨٣هـ)

﴿ ترجمة المصنف ﴾

هو علامة العصر * وفريد الدهر الشيخ اسماعيل بن مصطفى بن محمود المعروف بشيخ زاده
الكلنبوي نسبة الى مسقط رأسه بلدة (كلنبه) التابعة لولاية آيدين بالاناطول * توفي ببلدة
ينكيشهر التابعة لولاية تساليا سنة ١٢٠٥ ومكتوب على قبره الشريف هذه العبارة باللغة التركية
(سابقا ينكيشهر قاضي افضل المتأخرين عمدة المصنفين * مرحوم ومغفور له كلنبوي اسماعيل أفندي
روحيچون فاتحه) ﴿ وترجمتها الفاتحه على روح المغفور له افضل المتأخرين * وعمدة المصنفين * قاضي
ينكيشهر سابقا المرحوم اسماعيل أفندي الكلنبوي ﴾ وهو من كبار محقق علماء الاثر المتأخرين
ذو التصانيف العظيمة والمؤلفات المفيدة * أكثرها مطبوعة ومندولة بين الطلاب * منها حاشيته على
حاشية مير أبي الفتح على شرح ملا حنفي على آداب البحث للعضد * ومنها حاشيته العظيمة على
مير أبي الفتح على شرح تهذيب المنطق * ومنها حواشيه على شرح العقائد النصفية * ومنها حاشيته
على قاضي مير علي الهداية * ومنها حاشيته العظيمة على العقائد المضدية * يظهر أنها آخر مؤلفاته حيث قال
في خطبتها (بعد المقدمة) واني كنت صرفت جل همي في عنفوان الشباب في الفنون العقلية والنقلية
لحسن المآب * وحررت ما يتعلق بفني المنطق والآداب * وانتهى العمر الى أواسط الشيب بلا ارتياب *
فكرهت أن تكون الآلات المهمة مجردة عن الأثر * بحيث تكون خلافا بلا ثمر * ودار في خلدي
أن أكتب بعض ما يتعلق بعلم الكلام * حسب ما تساعد الطاقة في تحقيق المرام * الى قوله فلما اتفق
لي الشروع في تعليم شرح العقائد المضدية قصدت أن أجمع ما يتعلق به من كلام الاكابر * وما سنع
في أثنائه للفكر الفاتر الخ * وله أيضا بعض الكتب في الفلك والرياضة مطبوع بالطبعة العثمانية لم اطلع
عليها * واذا اطلمت عليها أدرج أسماءها في آخر الكتاب * وأما رسائله التي اطلمت عليها فكثيرة
منها رسالته المشهورة في الآداب المعروفة باسمه * ومنها رسالة في علم المعاني ومنها رسالة في دخول الباء
المتعلقة بمادة الخصوص الداخلة على المقصور عليه أو المقصور * ومنها رسالة في الواسطة في الاثبات
والثبوت * ومنها رسالة في مدلولات الأبواب ودوال المقصود * ومنها رسالة في أحوال الاسناد الخبرى *
ومنها رسالة في تقديم الفن الثاني (علم البيان) على البديع * ومنها رسالة في الألفاظ المخصوصة المعينة
بالشخص على المشهور وبالنوع في التحقيق * ومنها رسالة في قول صاحب التلخيص (ولا شك

أن قصد الخبر يخبره افادة المخاطب * ومنها رسالة في انكار المتكلمين الوجود الذهني وحصره في الوجود الخارجى * ومنها رسالة في التغليب * ومنها رسالة في الخلاف بين الحكماء والمتكلمين في أن هذا العالم قديم أو حادث * ومنها رسالة في تحقيق معنى التقسيم والمقسم * ومنها رسالة في تحقيق علم الله تعالى بالمدومات * ومنها رسالة في تحقيق ماهية الممتنع * وهذه الرسائل كلها مطبوعة ضمن مجموعة * ومنها رسالة في الربع الحبيب أولها له الحمد في الارض والسموات رتبها على مقدمة وسبعة عشر مرصدا * رأيتها في المكتبة الملكية بمصر مكتوبة سنة ١١٩٠ وأما ما لم تطبع ولم أره فكثيرة أيضا ﴿ فرج الله زكي الكردى ﴾

﴿ ترجمة المحشى الاول المشهور بالپنجیونی رحمه الله ﴾

هو العلامة المحقق * الفهامة المدقق * الذى انتشر فتاواه وتأليفه وحواشيه شرقا وغربا وعربا وعجمًا سيدنا الامام العالم العلامة الخبر البحر الحجة الفهامة صدر المدرسين * بركة بلاد الله الأمين * ملا عبد الرحمن الشهير بالپنجیونی رحمه الله رحمة واسعة بجاه محمد صاحب المعجزات الباهرة * اكتسب العلوم عند أفاضل الاكراد فناق أكثر أهل عصره * واشتهر بمزيد الفضل بين مصره * وانتفع بعلومه كثير من الافاضل * ووصلوا الى أوج الكمال * وأدرجوا فى مسالك الابطال * وعرف عمره النفيس فى التمرير والتدريس وألف حواشى مفيدة * منها حاشيته على هذا الكتاب المشتهر المرغوب فيه بين أولى الالباب * ومنها حاشيته على تقریب المرام شرح تهذيب الكلام * ومنها حاشيته على رسالة الآداب للكلنبوى * ومنها حاشيته على الخيالى * ومنها حاشيته على شرح المحلى على جمع الجوامع وغير ذلك * وتوفى فى حدود الف وثلثمائة وتسعة عشر * وعمره اذ ذاك بين السبعين والثمانين * رحمه الله رحمة الابرار * وأسكنه الجنة دار القرار * بحرمة النبي المختار * وآله الاخيار * صلى الله عليه وعليهم وسلم كتبہ الفقير الى عفوره ذی الجلال محمد الشهير بابن الخال حفيد الحاج شيخ محمد أمين الخال وفقه الله لما يحب سنة ١٣٤٧

﴿ ترجمة المحشى الثانى الشهير بابن القره داغى ﴾

هو شيخنا العالم الفريد * والكامل الوحيد . الشيخ عمر ابن العالم ذى الفاخر * جامع علمى
الباطن والظاهر * الشيخ محمد أمين القره داغى الغفارى المردوخى قدس الله أسرارہ * ولد لا زال محط
رجال الافاضل . وفاتح معضلات المسائل . سنة الف وثلثمائة واثنين من الهجرة النبوية على صاحبها
آلاف صلاة وتحية * ثم تربى فى حجر والده فى بلدة السلمانية فلما بلغ سن التمييز قرأ القرآن المجيد ثم
اشتغل بقراءة العلوم . واجتناء فوائد الرسوم . عند أفاضل علماء الاكراد . المشتهرين بجلالة القدر
بين العباد . ودام على ذلك الى سنة الف وثلثمائة وستة وعشرين . وفق على جل أهل زمانه . وسما
على أقرانه . فاجازه والده المرحوم . وسأمر مشايخه بتدريس العلوم . فانتشر صيته فى الآفاق . ووقع على
سعة علمه وصحة استنباطه الاتفاق . فقصدته الافاضل من كل فج عميق . وافادهم العلوم العقلية والنقلية
بكمال التدقيق . وصعدوا بملازمته فى مدة يسيرة سماء التحقيق . فهو تارة يشنف المسامع بدرر الفوائد .
وأخرى يزين الطروس بسطور الفرائد . وبالجملة له فى كل علم تأليف أو تأليفات لم ينسج على منوالها
ولم يسمح بنوالها . منها هذه الحاشية اللطيفة المشحونة بالفرائد . ومنها حاشيته على قريب المرام شرح
تهذيب الكلام للشيخ المهاجر قدس سره . وحاشيته على شرح الحلى على جمع الجوامع . وحاشيته
على رسالة الآداب للكلينوى . وحواشى مدونة على تشریح الافلاك . وخلاصة الحساب . ورسالة
الاسطرلاب كلها لبهاء الدين العالمى . وحاشيته على تحفة الرئيس شرح أشكال التأسيس .
وله شروح وحواشى آخر عدها ورث التطويل * يكف عليها الأفاضل بالقراءة والتدريس
الجليل * متع الله الاكراد بل العباد بطول حياته بجاه سيد المرسلين . وآله

وصحبه الطيبين . صلى الله عليه وعليهم أجمعين . الى يوم

الدين وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

حرره فى نصف شوال سنة ١٣٤٧ هـ

المفتقر الى عفو ربه ذى الجلال

محمد الشهير بابن الخلال



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أنواع محمّد عالية بسطت مقدمة لفتح الإواب * واجناس مدائح
تالية ركبت موجهة لذلك الجنب *

﴿ حاشية ابن القره داغي ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من خصص نوع الانسان بدوام افاضة الاقوال الشارحة حمداً ينجينا عن غياهب الاوهام *
وانصلي ونسلم على سيدنا محمد المؤيد بالبراهين الواضحة لجميع الانام * وعلى آله واصحابه الملازمين لنشر
ضروريات الدين وكميات الاحكام . مشروطة بالاتصال وعدم الانفصال الى قيام الساعة وساعة القيام *
﴿ وبعد ﴾ فيقول الفقير عمر ابن الشيخ محمد أمين الشهير بابن القره داغي عفا عنهما الملك الهادي
هذه فوائد لطيفة . وفرائد شريفة . مشتملة على دقائق منيفة . كتبها على كتاب البرهان وحواشيه
للعلامة المحقق والفهامة المدقق المنوي . الشيخ اسماعيل الككنبوي . أفاض الله عليه شأيب الرضوان
كاشفاً عن وجوه خرائده اللام . واضعاً كنوز فرائده على طرف النمام . دافعاً لظلمات الاوهام . معتمداً
في جل ذلك على ما سنع بالبال . وان خالف أقوال كثير من الرجال . وأشرت الى قوله في المتن بقال
وفي الحاشية بقوله ليسهل التمييز للطلاب . والله الهادي الى طريق الصواب (قال أنواع) فيه براعة
الاستهلال وكذا في أكثر الالفاظ الآتية وعبر هنا بالتنوع وفيما يأتي بالجنس تنبهاً على أن المدح أعم
من الحمد لأنه خاص بالاختيارى بخلاف المدح كما رجحه الدواني . وقيل الحمد يعهما أيضاً . وقيل
المدح خاص بالاختيارى في اختلاف التعبير فتين (قال عالية) صفة المضاف أو المضاف اليه وكذا قوله
تالية . وقوله بسطت خبراً أو صفة لأحدها والمراد بالجملة إيجاد الجمل لا الاخبار به والالم يمثل بها حديث
الحمدلة وكذا قوله ركبت (قال مقدمة) بكسر الدال أي متقدمة أو بفتحها مفعول بسطت أو خبر
المبتدأ فقوله لفتح متعلق به . ويمكن جعله خبراً وكذا قوله موجهة (قال لذلك الجنب) يتجه عليه أن

المتنزه كنه ذاته عن حدود مداوك الالباب * المتقدس جل صفاته عن رسوم النقض
والنقص بلا اوتياب * على أن عم آلاء جليلة غير محصورة في مداد الكتاب * وخص
الانسان بفعاء منتشرة سيما المنطق الفصيح في كل باب * فسبحان من ردت الافكار
والمخبر عن غرائب ملكه وملكوته * وارذت الابصار والبصائر الى بدنهما في عجائب
عظمته وجبروته * واصناف صلوات مرتبة بيد التجليل والانتخاب * محتوية على
اسماء تعالى توقيفية على الاصح وهذا اللفظ غير وارد من الشارع الا أن يقال اختار مذهب المعتزلة من
جواز اطلاق ما اتصف به عليه تعالى ان لم يوهن نقصا اسما أو صفة أو مذهب الغزالي من جوازه في الصفة
(هذا) ومثلها اسم النبي ^{صلى الله عليه وسلم} (قال المتنزه) تليح الى حديث سبحانك ما عرفناك حق معرفتك (قال
عن حدود) بالمعنى اللغوي أو الاصطلاحي وعلى الثاني اضافته الى المداوك جمع مدرك بمعنى ادراك الى
المتعلق بالكسر . والاختصاص الشخصي في قوله ذاته غير مراد فلا يتجه أن المتنزه موجود في غيره
تعالى لأن الشخص لا يتحد فلا مدح في نعته تعالى به (قال جل) جملة معترضة أو الجمل مصدر فاعل
للمتقدس والاضافة الى الموصوف أى صفاته الجليلة (قال رسوم) أى علاماتها أو المراد بالرسم مقابل
الحد أى رسم دال على النقص وهو الرسم التام المتوقف على وجود الجنس العالى (قال بالارتياب)
متعلق بالمتقدس أو جل . والمراد نفي الارتياب الواقع أو هو من تنزيل الموجود منزلة المعلوم كما في قوله
تعالى (لا ريب فيه) (قال على أن) على التعليل متعلق بجملي الحمد والمدح (قال في مداد) متعلق
بالحصر أى الكتاب الحدود أو المداد الخبر يعنى أن نعمه تعالى لا يمكن احصاؤها بالكتابة فضلا عن
غيرها وفيه تليح الى قوله تعالى (وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها) (قال بفعاء) لم يصفها بالجليلة لأنها
لا تكون غيرها بخلاف الآلاء (قال المنطق) أى النطق العرب عما في الضمير في كل مقصود .
وفيه تنبيه على وجه احداث الموضوعات اللغوية وترجيحها على الاشارة والمثال بأنها نعم الموجود وغيره
بمخلافهما . ويمكن حل المنطق على علم الميزان (قال فسبحان) نصب على المصدر بمعنى التنزيه والتبديد
من السوء أى اسبح سبحانا حذف الفعل لقصد الدوام وأقيم المصدر مقامه وأضيف الى المفعول فهو
مصدر مجرد استعمل بمعنى المزيد كما في أنبت الله نباتا . ولا يجوز كونه من سبح كنع أو سبح تسبيحا
بمعنى قال سبحان الله للزوم الدور كما قاله عبد الحكيم . أو التسلسل كما تقول (قال ردت) أى رجعت الى
مبدئهما لعجزهما عن الخ * والاحبار جمع خبر على غير القياس بمعنى العالم أو مجبرة وهي محل المداد . ومراده
بالملاك ومقابلها عالم السفلى والعلوى (قال جبروته) فاعلت بالفتح المبالغة في الجبر أى القوة والسلطنة (قال
مرتبة) خبر أو صفة المضاف أو المضاف اليه فالخبر حينئذ قوله على من الخ هذا وفي المرتبة استعارة

سقطت على هذا الوجه فانه قد لا
يجوز ذكره على هذا الوجه سقطت على
هذا الوجه لان اللفظ هو تارة
بالمراتب سائر من جهة واحدة
لا يفرق على عدم الاعراب في
نفيه قلت المتنزه باعتبار
الاعراب أو الاعراب في الاعراب
يكن وجود الاعراب في الاعراب
هذا في قول عطف من قول
معدى جملة اخر

جمع بعد الصا
يرجع بصيرة
عين القلب

لا بد من سبح
انما يتوكل على الله
سقوط على هذا الوجه

كليات الاخلاص وافراد الآداب * على من عرف حقائق الحق ورفع موجبات
 الاحتجاب * وميز حدود حدائقها بخواص البيان وفصل الخطاب * لما أنه المتوسط بيننا
 وبين نتائج أم الكتاب * بقوانين عاصمة عن الخطأ في طرق الصواب * وبراهين
 قاصمة لظهور مغالطات مصافح الخطباء وواصفة لمشاغبات الشعراء ومجادلات الخيلاء
 وعلى آله وأصحابه الذين عرفوا كليات أحكامه الخمسة (١) الموصلة الى رب الارباب *
 وشرحوا أقواله بينات

(١) قوله أحكامه الخمسة * هي الوجوب والندب والاباحة والكرهية والحرمة * منه *

مصرحة تبعية والاسناد الى ضمير الصلوات قرينة وفي التسجيل استعارة ممكنة واليد تخييل ويمكن
 غير ذلك (قال كليات) أي وافراده وقوله وأفراد أي وكلياتها فقيه احتباك (قال عرف) من المعرفة
 أو التعريف (قال الحق) أي الامور الثابتة في الواقع أو المراد به ذاته تعالى فاضافة الحقائق مبطلة
 للجمعية وفي استعمالها له تعالى تسامح . ومعرفتها اضافية فلا ينافيها حديث ما عرفناك المار (قال
 حدائقها) جمع حديفة وهي بستان له حائط كما في الصحاح فقيها استعارة مصرحة أصلية والاضافة الى
 الضمير قرينتها أو فيه استعارة ممكنة والحدائق تخييل (قال بخواص) أي البيان المختص به والخطاب
 الفاصل أو المفصول به بين الحق والباطل وهو القرآن (قال لما انه) تعليل لاستحقاقه ﷺ لهذه الصلاة
 (قال نتائج) أي ثمرات اتباع القرآن من معرفته تعالى وسعادة الدارين (قال بقوانين) الباء للسببية
 متعلق بالمتوسط والمراد بها القرآن أو البراهين الكلامية والمسائل الاصولية المستفادة منه وكذا قوله
 ببراهين (قال قاصمة) القسم الكسر مع بينونة والوصم الكسر بدونها فقيه تنبيه على أن البرهان المذكور
 في مقابلة الخطابة ينبغي كونه أقوى مما ذكر في مقابلة ما بعده (هذا) وبينهما جناس ناقص (قال مصافح) جمع
 مصقع وهو البليغ أي مغالطة الخطباء البليغ وغيرهم فلاضافة كجود قطيفة وفي الكلام اكتفاء بذكر
 الأقوى عن الاضعف (قال لمشاغبات) أي منازعات الشعراء والخيلاء التي تخيل الى الناظر القاصر أنها
 على الحق وفيما ذكره ايماء الى الصناعات الخمس (قال الذين) صفة الاصحاب أو الالآل ايضا يمكن
 ثبوت تلك المعرفة لكل منهم ادعائى (قوله هي الوجوب) الانسب بقوله أحكامه الايجاب وإن كان النفاير
 بينهما اعتباريا لأنه يعبر بالايجاب مثلا اذا نسب الى الحكم وبالوجوب مثلا اذا نسب الى ما فيه الحكم
 وهو الفعل (قوله والكرهية) أدخل فيها خلاف الاولى خلافا لما أخرى الفقهاء كما أدخل الفرض في الواجب
 خلافا للحنفية رعاية لبراعة الاستهلال (قال الموصلة) أي العنصل بها امتثالا الى زيادة معرفة رب الخ

ولا يلزم الزعم المشتهر بالحدائق المرفوعة
 فيه القاصد والاشارة للاجتماع في
 في الدلالة والبيان والاقتضاء والا
 شاف بغير ذلك

تتمثل لها صور الصواب من وراء حجاب * حيث قضاوا بالحق مع مقاساة العوارض في
الامانات (١) المحمولات * المشروطة بمداومة الانفصال عن أهل العناد وملازمة الاتصال
بأشرف الممكنات * فتحوا في الصراط المستقيم مسورات المقاصد والاسباب * وقدحوا في
جنود الظنون السقيمة من خلفهم قدح شهاب * اذ يثبثوا لوازمها الخفية بمصاييح
مقدمات دائمة بانوار اليقين * وعدلوا في تحصيل نظرياتهم الموجهة الى ضروريات الدين *
فبدهم مسلمات الهدى

(١) قوله الامانات المحمولات وهي الامانات التي عرّضت على السموات والارض
والجبال فاشفقن منها وحملها الانسان فاعرف * منه *

(قال تتمثل) أي تظهر بسبب التأمل فيها صور الصواب الذي كان من وراء حجاب هو ظلمة الكفر
فتموله من وراء مرتبط بالصواب ويمكن جعله متعلقا بتتمثل (قال حيث) تعليل أو تقييد (قال
مقاساة) أي تحملها (قال في الامانات) أي في تبليغها أو العمل بها متعلق به أو بقوله قضاوا (قوله وهي
الامانات) أي الفرائض وحدود الدين (ومعنى) عرضها عليهم أنه تعالى خلق فيهم العقل والفهم وقال
لهم ان آدبتموها أثبتكم وان ضيعتموها عدبتمكم فامتنعوا من قبولها اشفاقا وخوفا من تضيعها لا استكبارا
وبهذا فارق إباء إبليس عن السجود (قوله فاشفقن) أي ولم يحملها (وقوله وحملها الانسان) أي ولم يشفق
منها ففيه احتباك (قال المشروطة) صفة المقاساة أو الامانات (وفيه) إشارة الى وجوب تقدم التخلية
عن الرذائل على التحاية بالفضائل (قال بأشرف) هو سيدنا محمد ﷺ (وفيه) أنه مشعر بأنه أشرف
من صفاته تعالى على القول بوجودها وزياتها على الذات إلا أن يراد بالمكن ما هو غيره تعالى وصفاته
تعالى ليست غيره (قال في الصراط) أي دين الاسلام ففيه استمارة مصرحة (قال مسورات المقاصد)
كاجين الماء أي أزالوا الأمور المانعة عن نيل المقاصد ويمكن حمله على الاستمارة (قال وقدحوا)
أي طعنوا في الظنون السقيمة التي هي كالجنود مثل قدح الشهاب الثاقب في جنود الشياطين المبين
بقوله تعالى (وجعلناها رجوما للشياطين) (قال من خلفهم) إشارة الى أن الطعن فيها بعد انهمزائها
(قال اذ بينوا) علة قوله فتحوا وضمير لوازمها للمقاصد وكذا في نظرياتهم * والاضافة في قوله بمصاييح
الح كما في لجين الماء (قال الموجهة) أي المقبولة أو المراد بها الآيات التي وجهها انخلف مثل يد الله فوق
أيديهم أي أنهم ما وجهوها وفوضوا علمها اليه تعالى ومالوا عنها الى ما هو معلوم من الدين ضرورة (قال
مسلمات الهدى) اضافة الى السبب أي استقبلهم القضايا المسئلة التي هي سبب الهداية بأن فاضت عليهم من

متحدسة بمقبولات السنة ومتواترات الكتاب وشاهدهم المشهورات من وهيات الضلال منعكسة الى سواء سبيل الوهاب * وقد أطلقوا في رياض المطالب عن قيود التقليد الى جهات التحقيق وحملوا في بوادي المبادئ القريبة والبعيدة على جياذ التوفيق ما طلع على جنان الجنان طوال العرفان من أفاق الاكتساب * وما سطع إذهان الازهان بمطالع ايقان يوجب حسن ما ب *

وبعد فلما كان المنطق نطاق الافلاك وبه يرتفع طباق الانظار وميزان عدول يشخص المصدق عن المكذاب ومقياس عقول يميز عن العقيم كل منجذب ويهتدى بهداه كل

المبدأ الفياض (قال متحدسة) من الحدس أى سرية ففيه تجريد (قال بمقبولات) الباء بمعنى مع أو للسببية فهو متعلق ببدنه أو بمنحدسة (قال وشاهدهم) أى أدركوا المشهورات متميزة عن وهيات هى سبب الضلال فالمنى على القلب وشاهد متضمنة لمعنى التميز (قال منعكسة) أى رادة لهم من الضلال الى دين الاسلام (قال المطالب) فيه استعارة مكنية والرياض جمع روضة بمعنى البستان تخييل وكذا قوله في بوادي الخ (قال عن قيود) متعلق باطلاقوا وهو بصيغة المجهول كقوله الا تى حملوا ضمين معنى التوجه والانتقال ولذا عدى الى (قال بوادي) جمع بادية (قال جياذ) بالكسر جمع جواد وهو الفرس والاضافة هنا كما في لبن الماء وكذا قوله المار عن قيود الخ ويمكن حملها على الاستعارة (قال ماطلع) قيد لكل من جل الحمد والمدح والصلاة (قال الجنان) بفتح الجيم القلب وفيه استعارة مكنية واثبت جنان بكسره جمع جنة بفتحها تخييل أو الكلام كاجين الماء كقوله طوال العرفان وافق الاكتساب وبينهما جناس تام (قال سطع الخ) أى ظهر تصديق الازهان (قال بمطالع) كأنه أشار بها وبالطوال الى الكتابين المشهورين أو الى القوسين المعروفين عند أهل الهيئة والاول أنسب بالفن والثاني أوفق بالطواع والافق (قال نطاق) هو ما تشد به المرأة وسطها شبه المنطق به لانه يعصم عن الزلل كالنطاق لها (قال طباق) أى الانظار التى هى طباق أى بعضها فوق بعض فالطباق هنا مثله في قوله تعالى خلق سبع سموات طباقاً أو جمع طبق وهو الغطاء فالمنى ترتفع الاعطية عن الانظار (قال وميزان) عطف على نطاق أى ميزان لاشخاص ذوى عدل (قال المصدق) المبالغة غير مرادة والآلم يفدان المنطق يميز الصادق عن الكاذب (قال العقيم) كحذر أو المراد ذى العقم وهى من لا تلد والنسب المرأة التى تلد النجباء ومراده أن المنطق يميز الاقيسة المنتجة عن العقيمة

في قوله علم في رأسه نار * فهذا كان خادما للعلوم بالاستيعاب * وسيد القوم خادمهم
 بالآثر المستطاب * وكان بعض المشتغلين عندى مشتعلا ذكاء وفي توقد ذهنه الذكي يحكي
 ذكاء قابلا للتجلى بجواهر الانهار الخدسية من بين الاتراب * مائلا الى تجلى زواهر الانوار
 القدسية حين اناب * جمع له ولا مثاله موائد عوائد * ونظمت في سلك البيان فرائد
 فوائد * وربتها على مقدمة وخمسة ابواب * تفهم الله تعالى في كل ما يسئل ويحاج
 وما توفيق الا بالله الجليل وهو حسبي ونعم الوكيل

ففيه استعارة (قال نظار) بفتح النون صيغة مبالغة وبضمه جمع ناظر (قال علم) بفتح العين أى جبل
 وهذا مثل يضرب به في الظهور كما في قول الخنساء
 وان صخرًا اتاتم الهداة به * كأنه علم في رأسه نار
 (قال سيد الخ) أشار به الى صغرى الشكل الاول بدليلها وهي المنطق سيد العلوم بقوله وسيد الخ
 الى كبراه بقوله كان الى النتيجة فتأمل وغرضه بهذا أن من سماه خادما للعلوم أراد به المدح لا الذم
 (قال سيد الخ) قال السيوطي في الدرر المنتثرة رواه ابن ماجة عن أبي قتادة (قال ذكاء) بالفتح أى
 فطنة والاشتغال فيها كناية عن سرعة الفهم (قال يحكى) أى يشبه الشمس وذكاء بالضم (قال
 بجواهر) شبه بها المسائل ففيه استعارة مصرحة والتجلى ترشيح والخدسية تجريد أو قرينة (قال من
 بين) تنازع فيه مشتعلا ويحكى وقابلا والاتراب الأقران (قال الانوار) أى الانوار المطهرة عن شائبة
 الظنون التي هي كالازهار (قال اناب) أى رجع ذلك البعض الى مطلوبه مرة بعد أخرى ف قوله حين
 ظرف مائلا (قال موائد) بالاضافة أو التوصيف وكذا (قوله موائد) أى مسائل كالموائد عائدة من
 الغير الى أو متى الى الطلبة والثاني أولى (قال ونظمت) فيه استعارة مصرحة تبعية أو في البيان استعارة
 مكنية وازدادة السلك اليه تخييل أو الاضافة كما في لجين الماء أو في الفرائد وهي الدرر السكار استعارة
 مصرحة أصلية والبيان قرينة والسلك ترشيح هذا وبين الفرائد والفوائد جناس ناقص كقوله المار
 موائد الخ (قال وربتها) الترتيب لغة جعل الشيء متصفا بالتوب أى الثبوت فتعلق كلمة على به بلا
 تكلف ولو حمل على العرفي وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها على بعض لم يصح ايفاعه على الرسالة
 لاقتضائه التعدد الآن تعتبر أجزاؤها ولا تعلق على به للزوم التكرار إلا أن يضمن معنى نحو الاشتغال
 أو يحمل على التجريد (قال ونعم الوكيل) اعترض بأنه من عطف الانشاء على الخبر سواء عطف
 على حسبي بتأويل يحسبني أو على وهو حسبي وهو ممتنع وأجيب بجواز عطف الجملة التي لها محل من
 الاعراب على المفرد وبالعكس فهو عطف على حسبي بلا تأويل وكذا عطف الانشاء على الخبر

في قوله علم في رأسه نار * فهذا كان خادما للعلوم بالاستيعاب * وسيد القوم خادمهم
 بالآثر المستطاب * وكان بعض المشتغلين عندى مشتعلا ذكاء وفي توقد ذهنه الذكي يحكي
 ذكاء قابلا للتجلى بجواهر الانهار الخدسية من بين الاتراب * مائلا الى تجلى زواهر الانوار
 القدسية حين اناب * جمع له ولا مثاله موائد عوائد * ونظمت في سلك البيان فرائد
 فوائد * وربتها على مقدمة وخمسة ابواب * تفهم الله تعالى في كل ما يسئل ويحاج
 وما توفيق الا بالله الجليل وهو حسبي ونعم الوكيل

علم
 في قوله علم في رأسه نار * فهذا كان خادما للعلوم بالاستيعاب * وسيد القوم خادمهم
 بالآثر المستطاب * وكان بعض المشتغلين عندى مشتعلا ذكاء وفي توقد ذهنه الذكي يحكي
 ذكاء قابلا للتجلى بجواهر الانهار الخدسية من بين الاتراب * مائلا الى تجلى زواهر الانوار
 القدسية حين اناب * جمع له ولا مثاله موائد عوائد * ونظمت في سلك البيان فرائد
 فوائد * وربتها على مقدمة وخمسة ابواب * تفهم الله تعالى في كل ما يسئل ويحاج
 وما توفيق الا بالله الجليل وهو حسبي ونعم الوكيل

الحكمة بالصوره وتسمى الازاعات وغيره لا يستغنى عن تعبد الازاعات بالعلم وتسمى بالصوره
قدية بعضها فترى العلم بالصوره وتسمى الازاعات وغيره لا يستغنى عن تعبد الازاعات بالعلم وتسمى بالصوره
الحكمة بالصوره وتسمى الازاعات وغيره لا يستغنى عن تعبد الازاعات بالعلم وتسمى بالصوره

ان كان ادراكا للنسبة التامة الخبرية على سبيل الاذعان فتصديق والا فتصور سواء كان

ادراكا لغیر النسبة أو للنسبة الناقصة أو التامة الانشائية أو الخبرية بدون الاذعان وكل

مهما اما بديهي او نظري مكتسب بالنظر وهو ملاحظة

المنطق بقسميه (قال على سبيل) أي على سبيل كونه اذعانا عليها كما يعلم من كلامه أوائل القضايا وهو

ادراك تلك النسبة من حيث مطابقتها للواقع وأما الاذعان الفعلي فمتر عنه تارة بتسليم القلب ورضائه

وقوله لها وتارة بنسبة الصديق الى الخبر أو الخبر وهذا القيد اختار عن ادراك السابقي على الاذعان

الجامع لم يفارق عنه في صورة التخيل وأخبره فانه كما يعلم من كلامه هناك بتعلقها ادراكا كان أحدها

اذعان ويستوي تصديقا وحكما فانهما تصور فالتمصديق على ما ذكره مشروط بادراكا ثلثة أن لم

يعتبر النسبة بين بين أو أربعة أن اعتبرت وكتب أيضا أي لا على سبيل التوهم والتخيل والشك

(قال بدون الاذعان) أي بدون كونه اذعانا (قال وكل منهما) مقدمة ثانية فمن مقدمات الاحتياج

(قال مكتسب) مقدمة ثالثة (ولتب ايضا) يدفع هذا ما يقال أن انقسام كل من التصور والتصديق

الى البديهي والنظري لا يستلزم الاحتياج الى المنطق وان سلم باقي المقدمات لجواز أن لا يناسب

البديهي والنظري وأفادة النظر العلم بالمطلوب بديهي (قال بالنظر) فيه تجريد اذ الكسب تحصل

النظري بالفكر (قال ملاحظة) أن كان بمعنى توجه النفس من المطلوب الى المعقول فنعرف بالحركة الاولى

أو من المعقول الى المطلوب فالحركة الثانية أو توجه اليه ومنه فالحركتين معا بالادراك فالحركة

الغير المتعلقة بالبدن انتقض بعلم الواجب والانسان أو النفس انتقض بعلم الواجب والعقل (قال ادراكا

لنسبة اه) أي ادراكا كمتحقا في ضمن الاذعان العلمي متحقق أمام في ضمن الخاص لافي ضمن الشك

والوهم والتخيل ولو قال ان كان اذعانا فتصديق لكان أخصر الا أنه راعى تسهيل أخذ الاقسام

الاتية للتصور من قوله والا (قال سواء كان) اشارة الى توجه النفي الى كل من القيود لا القيد (قال

بدون الاذعان) أي بدون كونه اذعانا لا بدون مصاحبته للاذعان فلا يلزم كون التصديق تصورا لا امتناع

مصاحبة الشيء لنفسه (قال اما بديهي) تبعا لاداة الحصر على أن البديهي والنظري قبيضان وهما بمعنى

المدول والتحصيل (قال مكتسب) مقدمة ثالثة من مقدمات الاحتياج الى المنطق ذكرها لانه لا يلزم

من الاقسام الى البديهي والنظري امکان تحصيل النظري بالفكر لجواز كون البديهي غير مناسب

الحكمة بالصوره وتسمى الازاعات وغيره لا يستغنى عن تعبد الازاعات بالعلم وتسمى بالصوره
قدية بعضها فترى العلم بالصوره وتسمى الازاعات وغيره لا يستغنى عن تعبد الازاعات بالعلم وتسمى بالصوره
الحكمة بالصوره وتسمى الازاعات وغيره لا يستغنى عن تعبد الازاعات بالعلم وتسمى بالصوره

الحكمة بالصوره وتسمى الازاعات وغيره لا يستغنى عن تعبد الازاعات بالعلم وتسمى بالصوره
قدية بعضها فترى العلم بالصوره وتسمى الازاعات وغيره لا يستغنى عن تعبد الازاعات بالعلم وتسمى بالصوره
الحكمة بالصوره وتسمى الازاعات وغيره لا يستغنى عن تعبد الازاعات بالعلم وتسمى بالصوره

عاز قیلتی

كما هو المتبادر من الأفعال الاختيارية المستندة إلى قوى الاختيار فيخرج الملاحظات

بالاضطرار لا بالاختيار من البديهيات

(الترتيب) أى فى التعريف الثانى (قوله المستندة) إشارة الى أن المراد بالافعال الاختيارية ما صدرت

الصادرة بالاختيار هو الاختيارى (قوله وغيرها) من التجرىبات والمتواترات وقضايا قیاماتها معها

الندسة لا يمكنه بالنظر والالتزام الدور وكذا المقدمة الثانية أعني قوله وكل منهما له عند كنه

للتبرئة الى أنه منتقض جما بالتعريف بالفصل وجميع أو الخاصة وحدها ودفعه بأنه لا بدّ منهما من قرينة

كفاية المساواة صدقا للانتقال وكذا كفاية ذكر المحدود ليعلى أن انضمامها معا لا يستلزم وقوع الترتيب

من الداخل والخارج * وكذا دفعه بانها مشتقان * ومعنى المشتق شئ له المشتق منه لاستزاده دخول

من التعريف بالمعاني الفردية غير معبئة لعلية (قال بربيب امور) لم يهل بربيب علوم لان العلم حسب

شما. التبع بف الظ الفساد صده أو مأكدة. والمصحح قوله الآتي وقد وقع الخطأ اه (قوله ما هم

أي على التعريف الأول والتربيات الاضطرارية على الثاني وتركه إما لعدم الاعتماد به

الحوت النضال
 شفا
 اربع
 والثلث
 في الارض
 لا تملك
 اربعة
 تحت
 اربعة
 من الارض
 الارض
 الارض
 الارض

[Illegible handwritten notes]

الى المجهول فالوصول الى التصور النظري يستى معرفاً وقولاً شارحاً وأجزاؤه (١) الكليات الخمس المعلومة بداهةً وإكتساباً والوصول الى التصديق النظري يستى دليلاً وحجةً وأجزاؤه القضايا المعلومة كذلك وقد يقع الخطأ في كل من الاكتسابين

(١) قوله واجزأوه السكيات الخمس الخ هذا مبني على التغليب والا فالنوع الحقيقي

(قال فالواصل) القريب (قال الى للتصوره) بناءً على أن الموصل الى التصور هو التصور وكذا قوله الآتي
يسمى دليلاً مبنى على أن الموصل الى التصديق هو التصديق (قال واكتساباً) الواو الواصلة بمعنى
أو الفاصلة (قوله ليس مجزئاً) وأما كون النوع الحقيقي جزءاً من تعريف الصنف كقولنا الرومي إنسانٌ
أبيضُ فلأن الصنف ماهية نوعية اعتبارية والنوع الجنس اعتباري لها كما سيأتي (قال كذلك) أي
بدايةً واكتساباً (قال وقد يقع) مقدمة رابعة (قال الخطأ) إما باعتبار المادة أو الصورة (قال من
الاكتسابين) ههنا مقدمتان مطويتان أحدهما عدم وفاءً بداهة العقل بتمييز الصحيح عن الفاسد

فكلمة في لا اعتبار الدخول فلا يرد أن المنقوض به ما في الأقيسة الخفية لانها منظور فيها لا الحديسيات
فاخراجها تحصيل الحاصل ويمكن دفعه بان المعنى في اقيسة الحديسيات ثم أقول تلك الارادة لاجراجها
ولا فلا يتجه أنها خارجة بقوله لتحصيل المجهول فتلك الارادة مستغنى عنها (قال فالواصل) أى
الموصل ادراكه أو المراد بالتصور المتصور فلا يلزم اتصال المعلوم الى العلم والمراد بالموصل القريب
والاجزاء موصل بعيد فلا يلزم تسميتها معرفة وكذا في ما يأتى (قال يسمى معرفة) صريح في عدم اكتساب
التصور من التصديق وقوله الا كنى يسمى دليلا صريح في عكسه (قال وأجزاؤه) أى أجزاء الموصل
أو المعرف أى أجزاء أفرادها معروضات الكلليات المنطقية لانفسها اذ هي نظرية لا تكون أجزاء
للموصل بخلاف معروضاتها اذ بعضها نظري وبعضها بديهي ولك أن تريد بالمعرف والكلية
الطبيين دقس عليه قوله وأجزاؤه القضايا (قال بداهة واكتسابا) أى بعضها بداهة وبعضها اكتسابا
ففيه توزيع وليست الواو بمعنى أو (قوله على التعليل) أو حذف المضاف أى بعض الكلليات
(قال وأجزاؤه) أى الاولية فيخرج الموضوع والمحمول (قال وقد يقع الخطأ) أقول يلزم من وقوع
الخطأ شيئا مستمرا عدم كفاية الفطرة في العصمة اذ لو كفت لما وقع كذلك وعدم إمكان عدد الجزئيات
بسهولة لان عدم اختيار الطريق السهل الدافع للخطأ من العقلاء ممنوع فلا يتجه منع ملازمة
الشرطية المطوية وهي كما كان العلم منقسما الى التصور والتصديق المنقسم كل منهما الى البديهي

[illegible]

(١) قوله بحيث يحصل المصفعة المضارع للاستمرار فلا يكون الحصول في بعض الاوقات دون بعض دلالة والنوام بين الفهين كناية عن الزوم بينهما بقرينة اسهم عرفوا الدلالة بالزوم بين العلمين فينتطبق على ما ذكرنا تأمل

(قال بحيث) أي بمجالة من الموضوعية في الدال بالوضع وكونه مقتضى الطمع في الدال بالطمع والأثرية والمؤثرية في الدال بالعقل الصادق بالاسم والحد والبرهان الاتي والشي وغيرها كدبر والدخان (قال يحصل) أي بالضرورة فكانه قال يلزم (قال يفهمه) المراد بالفهمين أعم من التصور الصادق بالاحساس ومن التصديق (قال فهم) أي بفهم تلك الحالة (قوله كناية) بطريق ذكر اللازم أعنى الدوام المستفاد من المضارع وأرادة المزوم أعنى المزوم فإن الدوام لازم للزوم (قوله تأمل) كأن وجه التأمل عند الاحتياج إلى القول بأن الدوام كناية عن المزوم فإن الحصول في وقت دون وقت يخرج باعتبار الدوام وخفاء القرينة فإن العدول عن عبارتهم مشعرٌ بحصول نكتة في العدول إليه دون العدول عنه فكيف يكون

(البحث الثاني) (قال يحصل) أى بالضرورة كما نبه عليه فى الحاشية وقد يقال ينافيه مناقلة
 عبد الحكيم من أن المراد بالضرورة فى تعريفهم للزوم فى الجملة وينتجه عليه أن مراد المصنف ضرورة
 الحصول بعد العلم بالحيثية التى هى أعم من وجه الدلالة أعنى الوضع واقتضاء الطبع والعلية والمعلولية
 ومن القرينة أن قبل بدخول دلالة اللفظ على المعنى المجازى فى التعريف وهو مراد عبد الحكيم بقوله
 فى الجملة هذا وإن المراد بالشيئين أعم من الوجوديين والمعدميين والمختلفين والفهمين مجرد الالتفات
 فنسويين أو تصديقين وإلا لانتجه أنه يلزم أن لا يكون للفظ دلالة عند التكرار لاستحالة فهم المفهوم
 (قوله فلا يكون اه) فعلى هذا يخرج الدلالة على المعنى المجازى الذى ليس بمجرد ولا لازم وجعل الدال
 المجاز مع القرينة وإن أفاد الوجود الكلى إلا أنه يخرج عن الدلالة الوضعية إذا وضع للركب منه ومن
 القرينة ألا أن يبنى على مذهب القائلين بأنه معهما موضوع بالوضع النوعى وعن اللفظية أيضا فى ما كانت
 القرينة عقلية ثم إن هذا التأويل إنما يلزم إذا اعتبر الزوم العقلي فقط وأما إذا اعتبر مطلقا ولو عرفيا
 فلا (قوله عن الزوم) الذى هو لزوم الدوام (قوله قائل) وجهه دفع ما يقال من عدم الاحتياج إلى
 جعل الدوام كناية عن الزوم بأن الغرض إخراج إمكان الحصول فى وقت دون آخر لا الحصول بالفعل
 كذلك فقط نعم لا وجه حينئذ للدول عن عبارتهم والقول بأنه عدل لأن الكناية أبلغ من التصريح

معارض لزوم الاجتناب عن الاكتفاء بالدلالة الالتزامية في التعريفات

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فالتى الاول يسمى دالا والثاني مدلولاً فان كان الدال لفظاً فالدلالة لفظية والا فغير لفظية
وكل منهما ان كانت بواسطة الوضع فوضعية او بواسطة الطبع فطبيعية والا فعملية
ودلالة اللفظ بالوضع على تمام ما وضع له مطابقة كدلالة الانسان على مجموع الحيوان
الناطق وعلى جزئه تضمن ان كان له جزء كدلالته على الحيوان فقط في ضمن دلالاته على

المجموع وعلى خارج يلزمه في الذهن التزام كدلالة الضرب (١) على الضارب والمضروب

(١) قوله كدلالة الضرب الخ عدل عن المباني المشهورين من قابل العلم للانسان

والزوج للاربعة لانهما ليسا بمطابقين للممثل له على مذهب أهل المعقول من اشتراط اللزوم
البين بالمعنى الاخص في الالتزام بخلاف الضارب والمضروب للضرب فإن الضرب من
مقولة الفعل وهي من الاعراض النسبية وجميع الاعراض النسبية من المقولات السبعة
المفصلة في الحكمة بتوقف تصورهما على تصور طرفها

المدرک بالسکر (قال وعلى خارج) محمولا أولا (قال يلزمه) سواء لزم في الخارج أيضا كمال المصنف
أولا كالصبر للمعنى (قوله البين بالمعنى الاخص) قد يقال إن قابل العلم يشبهه أن يكون مدلولاً تضمنياً
للانسان فكيف لا يلزم من تصور الانسان تصووره فإن من تصور الانسان بأنه حيوان له القوة العاقلة أى
المدرک للمعاني السككية تصور قبوله واستعداده للعلم تأمل (قوله فان الضرب) الخ صغرى (قال وهي الخ)

كبرى (قوله وجميع) كبرى ثانية (قوله وجميع الخ) كبرى ثانية

وجه التسمية وعلى أن الدلالة على الجزء لا في ضمن الكل ليس يتضمن بل مطابقة لكونه تمام الموضوع
له بالوضع النوعي حينئذ (قال وعلى خارج اه) ولو غير محمول كمال المصنف والاولى على خارج يلزمه
ليشعر بان الشرط اشرف انواع اللزوم (قوله عدل) فيه التفات (قوله من قابل العلم الخ) مثالان المدلول
الالتزامى لا للدلالة الالتزامية فلو قال من دلالة الانسان على قابل العلم والاربعة على الزوج لكان
أنسب (قوله ليسا بمطابقين اه) لكون اللزوم فيهما يتينا بالمعنى الاعم (قوله من اشتراط اللزوم البين)
أما الثانى فظاهر وأما الأول فلأن تصور الانسان بالحيوان الناطق لا يستلزم تصور قبوله للعلم لان
الناطق مشتق من النطق الطبيعي الظاهري لا من الباطنى الذى هو ادراك المعاني السككية والى لم يكن
مساويا للانسان لوجوده في الجن والملاك والافلاك فينا في عدم فصلا قريبا له فإ قيل أنه يشبه أن يكون
مدلولاً تضمنياً للانسان فكيف لا يلزم من تصور الانسان تصووره فان من تصووره بأنه حيوان له القوة
المدرک للمعاني السككية تصور قبوله للعلم ليس كما ينبغي (قوله بخلاف الضارب) أى بخلاف دلالة
الضرب عليهما (قوله وجميع) بمعنى الكل الافرادى لا المجموعى ثم قوله وجميع الخ كبرى ثانية
قيامش مفصول النتائج من الشكل الاول غير متعارف باعتبار كل من النتيجة الاولى والثانية (قوله
على تصور طرفها اه) أى ان كلاً فلا ينتقض بالافعال اللازمة

الكافة من
المقولات
السبعة
من المقولات
المسرة

لاستثناء التبدل في الاول والثاني
في المثال فقط ايهما هو الضارب
المتصور لا يستلزم التبدل
بأنه لا يلزم من تصور الانسان
تصور قبوله للعلم لان
تصور الانسان لا يشترط
تصور قبوله للعلم لان
تصور الانسان لا يشترط
تصور قبوله للعلم لان

ويلزمها المطابقة يقيناً بخلاف العكس (١)

(١) قوله بخلاف العكس أي ليس لزومهما للمطابقة متيقناً سواء كان عدم اللزوم متيقناً كما في التضمن فإن المطابقة متحققة بدونه في الماهيات البسيطة أو لم يكن شيء من اللزوم وعدمه متيقناً كما في لزوم الالتزام

(قال ويلزمها) أي يلزم نوعهما كاشخاصهما (قوله لزومهما) أي التضمن والالتزام (قوله المطابقة) أي اشوعها وإن كان لزومهما البعض أفرادها متيقناً (قوله كان عدم الخ) هذا مبني على أن ليس في تفسيره متوجه إلى القيد (قوله كما في التضمن) أي في لزوم التضمن المطابقة (قوله أولم يكن الخ) بناءً على أن ليس متوجه إلى القيد (قوله في لزوم الالتزام) للمطابقة

(قال ويلزمها المطابقة) استدلل عليه بأنهما تابعان للمطابقة والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع واعتراض بمنع الصغرى أن أراد بالتبعية التأخر في الوجود ومنع الكبرى أن أراد بها التبعية في القصد لوجود المقصود بالتبع بدون المقصود بالذات كما في قطع المسافة للحج * والجواب أنا نختار الشق الأول ونقول فهم الجزء واللازم من اللفظ متأخر عن فهم الكل والمزوم وإن كان فهمهما من حيث الذات متقدماً عليه * ثم المراد أنهما تابعان دائماً فلا يرد أنه لو صح هنا لاستلزمهما المطابقة إذ لا يصح أن يقال إنها متبوعة لها دائماً (قال بخلاف العكس) المراد بالعكس هنا جعل قيد المحمول موضوعاً والموضوع قيداً للمحمول بأن يقال ويلزمها التضمن والالتزام فالقول بأن المراد العكس اللغوي أو الكلي قاسد (قوله أي ليس) صدق هذه السالبة لا انتفاء الموضوع أو المحمول كما أشار إليه بقوله سواء الخ (قوله فإن المطابقة اه) خاصله أن الاحتمالات المتصورة ست اللزوم في اثنين منها وعدمه في واحد متيقنان وليس اللزوم ولا عدمه في الثلاثة الباقية متيقناً (قوله في الماهيات) فيه أن وجود البسائط وإن كان محققاً عند الحكماء كالنقطة إلا أن وضع اللفظ لها مشكوك فيه ونحقق المطابقة بدون التضمن يتوقف على الوضع إلا أن يقال إذا تحقق البسيط نضع له لفظاً فيتحقق بدونه (قوله أولم يكن شيء) الاختصار الأولى ترك قوله شيء من اللزوم وعدمه والاقصار على أولم يكن متيقناً بل الأولى أولاً (قوله من اللزوم وعدمه) رد على الإمام حيث حكم بأن المطابقة تستلزم الالتزام لأن تصور كل ماهية يستلزم تصور لازم من لوازمها وأقله أنها ليست غيرها * وما ذكره إنما يتم لو اعتبر في الدلالة الالتزامية اللزوم البين بالمعنى الأعم * وكذا على من زعم أنها لا تستلزم واستدل عليه قارة بأننا نتصور كثيراً من المعاني مع الذهول عن جميع ماعدها ويتجه عليه أنه يجوز أن يكون الذهول عن

فإن روي عنه نقل لا عدم لزوم الشيء والالتزام حيث قالوا علم بعدم استلزام الالتزام والشيء لا يتبعه مطلقاً لزوم حيث

هذا هو الصحيح

في منزلة بقوله
أما الزم الأ
لنظام الخ ٢٢

ان لم يقصد ^{على} بجزء دلالة على جزء معناه المطابق ففرد

ان لم يقصد بجزءه دلالة على جزء معناه المطابق لفرد
التضمن للالتزام فلا يجوز أن يختص الالتزام بالمهايات المركبة وان لا يختص
بالايجابيات المركبة وان لا يختص بالالتزامات المركبة وان لا يختص بالالتزامات المركبة

(قوله بالماهيات) انما يتم هذا لو لم يكن لازم الماهية المركبة لازماً لاجزائها البسيطة من الجلس

والفضل السيطاني أضلا ولم يعلم أن للأجناس العالية كالفصول البسيطة لازما ذهنا مع أن القولات

النسبية تستلزم الطرفين فإن مطلق الفعل منها تستلزم مطلق الفاعل والمفعول واللفظ الدال عليها مطابقة

دال على كل من الطرفين التزاماً ولا تضمن هناك (قوله وإن لا ينجس) أي فيتحقق الالتزام حينئذ في

المهمات البسيطة بدون التضخم (قال أن لم يقصد) اعتبار قصص الدلالة وعدم قصدها في تعريفه

الركب والمفرد يغني عن تشييد المعنى فيها بالمقصود نعم ان قال لم يدل جزء لفظه اه لا يحتاج الى ذلك

التقييد لاخراج عبد الله عن تعريف المركب وادخاله في تعريف المفرد (قال مجتهد) الغير المحمول

(قال دلالة) مطابقة (قال على جزء معناه) محمولا كما في حيوان ناطق أولا كما في غلام زيد

(قوله فلا يجرز أن يختص) رد عليه أن اللفظ الموضوع للنقطة دال على عدم الإقسام التزاماً لأنه

خارج عن ماهيتها والا لكانت معدومة ولازم بين بالمعنى الاخص والام

الالتزام بدون التضمين * وقد يستدل على تحققه بدون التضمين بأن الناطق دال على الفصل البسيط

بالمطابقة وعلى قابل العلم بالالتزام وبأن اللفظ الدال بالمطابقة على مطلق الفعل الذي هو جنس على دال

على مطلق الفاعل والمفعول بالاتزام ولا تضمن هناك وأقول يتجه على الأول أنه لا يدل على الفصل

طائفة لما سيأتي أنه أقرب العوارض أقيم مقام الفصل ولو سلم تقابل العلم لازم بين بلغنى الأعم وعلى

الثاني انه انما يتم لو لم يكن العرض جنسا فوق الفعل وهو ممنوع كيف وادلة كونهم عرضا عاما غير تامه كما

ذكرناه في شرح المقولات على أنه لو استأنز مطلق المفعول لكان لازما للفعل اللازم وليس كذلك

قال ان لم يقصد اهـ في نسبة القصد الى الدلالة مجوز لان المقصودية صفة المعنى فلو قال ان لم يقصد

مجموعه جزه الخ الكفى (قال بجزئه) اى الفير المحمول اذ لو اريد الجزء المحمول من الجلس والفصل

كالحيف والصوت انتقض تعريف المركب منعا لجميع افراد المفرد وليس بجمعها بل هو المراد بقوله

من اجزائه اجزاه الاولى والا انقص الثاني معا بنحو ريد فام (قال على جزء

أعم من الموصوع وهو الجزء الذي يسمى باللسان الموصوع للحيوان الساطع ومن غيره وهو الجزء

عُتْمَارُ الْمَدْلُولِ الْمَطَابِقَ لَا التَّضَمُّنَ، وَالْإِتِّزَامَ، وَهَذَا التَّعَمُّدُ مَعْنَى: قَوْلُهُمُ الْاِظْهَارُ الْمَطَابِقَةُ بِخِلَافِ

سید بن ابی طالب (ع) کی ولادت کا سال ۵۷۰ء

قال ابن صبح) أو حسن بن حسن (قال ابن حنبل) ومعه خير الناس وأما ما في بعض النسخ

[illegible]

ان احتمل الصدق والكذب او انشأني ان لم يحتمل والا فناقض وكل من المفرد والمركب (١)

(١) قوله وكل من المفرد والمركب الى آخره انما تعرضنا لتفصيل ابجاث (١) الحقيقة والمجاز مع ان كتب المنطق خالية عنها لتوقف الافادة والاستفادة

الاشياء لا الشخصية ولا الصيفية ولا الجنسية (قال وكل من المفرد والمركب) لا يقال ان نحو هرب الأمير الجليش مما اشتمل على المجاز العقلي داخل في القسم مع أية خارج عن الاقسام لانا نقول اننا من الحقيقة المركبة فان الدال على النسبة لم يستعمل الا في الموضوع له (قال في اصطلاح به المتخاطب) لا يبعد ان يكون صلة استعمال وفي الاعتبار للدخول بل كونه صلة وضع يقتضي ان يكون الصلاة المستعملة عرفاً في الدعاء من الحقيقة لان الدعاء موضوع له باعتبار اصطلاح به المتخاطب وان لم يكن الاستعمال فيه باعتبار ذلك الاصطلاح (قوله لتوقف الافادة) قد يقال كثرة توقف الافادة والاستفادة على بحث من اجبث اللفظ انما يقتضي التعرض له هنا لم يذكر فيما انفرد بالتدوين ولذا اهلوا هذا

وعندها وان كان بدون الاذعان فلا ينتقض تعريف الخبري به فعلى هذا المركب التام الخبري اعم من القضية خلافا لما يقهه ظاهر كلامه اوائل القضايا (قال ان احتمل الصدق) أي بنفسه فلا ينتقض تعريف الخبري بالانشائي لأن احتمال قولنا اضرب لها بالنظر الى ما يلزمه وهو ضربك مطلوب لي ويمكن دفعه أيضا باعتبار قيد أولا وبالذات (قال وكل من المفرد اه) لم يقل واللفظ الموضوع للتخصيص على جريان الاقسام الآتية في كل من قسميه (قال ان استعمال اه) فيه تجريد فان الاستعمال اطلاق اللفظ وارادة المعنى (قال في اصطلاح اه) الاقرب كونه صلة وضع وما يقال ان هذا يقتضي كون الصلاة المستعملة عرفاً في الدعاء من الحقيقة لكون الدعاء موضوعاً له باعتبار اصطلاح به المتخاطب من دفع بان المراد تخاطب ذلك المستعمل وهو هنا الشرع والدعاء ليس موضوعاً له باعتبار اصطلاح به المتخاطب من دفع بان استعمال وفي الاعتبار للدخول كي لا يلزم تعلق جارين بمعنى واحد بمعلق واحد وجعل مدخوله معنى اللفظ المستعمل ثم الاخصر الاولى في وضع به الخ لعدم اطلاق الاصطلاح اصطلاحاً على اللغة والشرع والعرف العام (قوله اقسام الحقيقة) الاضافة بيانية والمعطف مقدم على الربط اولامية واركاد الجمع بالنسبة الى المعطوف أو الى ان تقسم المفرد والمركب الى الحقيقة والمجاز مستلزم لتقسيمها اليهما فلا يرد ان التعرض لاقسام الحقيقة ممنوع فضلاً عن تفصيلها كيف ولم يبينها الا بجمعها قسميهما (قوله لتوقف الافادة الخ)

(١) كذا بلاصليين المخطوط والمطبوع الذين بأيدينا ونسخة المحشى الفاضل ابن القره داغي بلفظ اقسام بدل الابجاث ولعلها الانسب (موجود الامام)

هذا المركب التام الخبري اعم من القضية خلافا لما يقهه ظاهر كلامه اوائل القضايا (قال ان احتمل الصدق) أي بنفسه فلا ينتقض تعريف الخبري بالانشائي لأن احتمال قولنا اضرب لها بالنظر الى ما يلزمه وهو ضربك مطلوب لي ويمكن دفعه أيضا باعتبار قيد أولا وبالذات (قال وكل من المفرد اه) لم يقل واللفظ الموضوع للتخصيص على جريان الاقسام الآتية في كل من قسميه (قال ان استعمال اه) فيه تجريد فان الاستعمال اطلاق اللفظ وارادة المعنى (قال في اصطلاح اه) الاقرب كونه صلة وضع وما يقال ان هذا يقتضي كون الصلاة المستعملة عرفاً في الدعاء من الحقيقة لكون الدعاء موضوعاً له باعتبار اصطلاح به المتخاطب من دفع بان المراد تخاطب ذلك المستعمل وهو هنا الشرع والدعاء ليس موضوعاً له باعتبار اصطلاح به المتخاطب من دفع بان استعمال وفي الاعتبار للدخول كي لا يلزم تعلق جارين بمعنى واحد بمعلق واحد وجعل مدخوله معنى اللفظ المستعمل ثم الاخصر الاولى في وضع به الخ لعدم اطلاق الاصطلاح اصطلاحاً على اللغة والشرع والعرف العام (قوله اقسام الحقيقة) الاضافة بيانية والمعطف مقدم على الربط اولامية واركاد الجمع بالنسبة الى المعطوف أو الى ان تقسم المفرد والمركب الى الحقيقة والمجاز مستلزم لتقسيمها اليهما فلا يرد ان التعرض لاقسام الحقيقة ممنوع فضلاً عن تفصيلها كيف ولم يبينها الا بجمعها قسميهما (قوله لتوقف الافادة الخ)

هذا المركب التام الخبري اعم من القضية خلافا لما يقهه ظاهر كلامه اوائل القضايا (قال ان احتمل الصدق) أي بنفسه فلا ينتقض تعريف الخبري بالانشائي لأن احتمال قولنا اضرب لها بالنظر الى ما يلزمه وهو ضربك مطلوب لي ويمكن دفعه أيضا باعتبار قيد أولا وبالذات (قال وكل من المفرد اه) لم يقل واللفظ الموضوع للتخصيص على جريان الاقسام الآتية في كل من قسميه (قال ان استعمال اه) فيه تجريد فان الاستعمال اطلاق اللفظ وارادة المعنى (قال في اصطلاح اه) الاقرب كونه صلة وضع وما يقال ان هذا يقتضي كون الصلاة المستعملة عرفاً في الدعاء من الحقيقة لكون الدعاء موضوعاً له باعتبار اصطلاح به المتخاطب من دفع بان المراد تخاطب ذلك المستعمل وهو هنا الشرع والدعاء ليس موضوعاً له باعتبار اصطلاح به المتخاطب من دفع بان استعمال وفي الاعتبار للدخول كي لا يلزم تعلق جارين بمعنى واحد بمعلق واحد وجعل مدخوله معنى اللفظ المستعمل ثم الاخصر الاولى في وضع به الخ لعدم اطلاق الاصطلاح اصطلاحاً على اللغة والشرع والعرف العام (قوله اقسام الحقيقة) الاضافة بيانية والمعطف مقدم على الربط اولامية واركاد الجمع بالنسبة الى المعطوف أو الى ان تقسم المفرد والمركب الى الحقيقة والمجاز مستلزم لتقسيمها اليهما فلا يرد ان التعرض لاقسام الحقيقة ممنوع فضلاً عن تفصيلها كيف ولم يبينها الا بجمعها قسميهما (قوله لتوقف الافادة الخ)

[illegible]

لا يجوز أن يكون اشتراكه مع اللام في المعنى وجها لها وإن كان مدلولها مطابقا ومستقلا له دون اللام
(قوله لأن المشتقات) علة لكون الاستعارة في المثالين بتعبئة المصدر (قوله بتعبئة) هذا جار في

[illegible]

مطلق الغاية

الضارب الشديد بأن يُشَبَّه الضَرْبُ الشديدُ بالقتل في كمال التأثير فَيُسْتَعْمَلُ القَتْلُ الذي هو المصدرُ المذكورُ في ضمنِ القاتلِ في ذلك المعنى المشبهة استعارةً أصليّةً * ثم يُعْتَبَرُ استعْمالُ القاتلِ في الضاربِ ضرباً شديداً كما يستعملُ الاستعارةُ الأولى الأصليةُ فيكون الاستعارةُ في القاتلِ تبعيّةً وقد تكونُ تبعيّةً الاستعارةُ في الهيئَةِ كما في نادى بمعنى يُنادى بأن يُشَبَّه النداءُ المستقبِلُ بالنداءِ الماضي الذي هو المصدرُ الضمّنيُّ لنادى ثم يَسْتَعْمَلُ ذلك المصدرُ المذكورُ في ضمنِ ذكرِ نادى في النداءِ المستقبِلِ استعارةً أصليّةً * ثم يُعْتَبَرُ الاستعارةُ في

وضعها لأحد الأزمنة التي هي الماضي والحال والاستقبال فلا يصح ذلك إلا في الأفعال أو أعم من
من وضعها لذلك ولما أطلق الزمان في اسم الزمان ولما أطلق المكان في اسم المكان ولما أطلق الآلة في اسم
الآلة ولذا تسمى المبهمة في البواقي فيصح في الجميع تأمل (قوله ثم يعتبر) الألف في الما ياتي ثم يعتبر
استعارة القاتل (قوله كما يستعمله) الكاف بمعنى اللام والاستتباع بمعنى الاستئثار والضمير عائذ إلى
الاستعارة (قوله في الهيئة) أي في المادة المقيدة مدلولها مدلول الهيئة وكذلك الكلام في قوله آخر
الصفات كمثل المصنف وفي الفعل نحو نطق الحال بخلاف الاستعارة بتبعية الهيئة فلا يجري إلا في
الفعل (قوله فيستعمل) لم لا يجوز ألا كنفاء بمنجوز تشبيه المصدر في استعارة المشتقات (قوله المذكور)
أي باعتبار حرره أو هو من الذكر بضم الذال (قوله ثم يعتبر) هذا مشعر بأن القاتل المستعمل في
الضارب ضرباً شديداً استعارة عند اشتقاقه من الفعل المستعار وهذا إنما يتم لو قيل بوجوب اتحاد
المشتق والمشتق منه في الحقيقة وغيرها وبسران الحجاز فيه إلى المشتقات إلا فلا لانه لفظ لم يسبق له
موضوع له فيكون حقيقة (قوله كما يستعمله) أي لاستئثار الاستعارة الأولى أيه ولو قال بتبعية
الاستعارة الخ لكان أخصراً وأولى (قوله وقد تكون) كأنه لم يبين الاستعارة بتبعية النسبة لأن
ما يمكن أن تتحقق فيه من الحجاز المرسل عند المصنف كما هو ظاهر كلامه (قوله في الهيئة) أي في
المادة المقيدة بالهيئة وقد يقال إن النداء حقيقة في كل من النداء في المستقبل والنداء في الماضي فكيف
تتحقق استعارة أحدهما للآخر ليكون الاستعارة في الفعل تبعية ويدفع بأن استعمال أحد المقيدتين في
الآخر مجاز كاستعمال الخبر في معنى الانشاء وبالعكس (قوله الماضي) الذي في تحقق الوقوع (قوله
هو المصدر الضمعي لنادى) فيه مسأحة لأن مصدر نادى هو النداء المطابق لا النداء الماضي واللام يمكن
الزمان الماضي مدلول الهيئة في نادى (قوله في ضمن ذكر نادى) أي في ضمن نادى المذكور ولو ترك
لفظ الذكر لكان أولى (قوله ثم يعتبر) مشعر بأنه يكفي تشبيه المصدر بالمصدر لكل من الاستعارتين

البرهان الثاني ان الله تعالى قد خلق الانسان على صورة نفسه
فما كان من خلقه الا ان يمشي على رجلين ويكلم الناس ويحكم فيهم
ويؤمر وينهى ويصلي ويصوم ويتصدق ويحج ويقيم الصلاة
ويؤتي الزكاة ويحرم الفواحش ويحبب الطيبات ويحب الخير
ويكره الشر ويحب العفو ويكره العقاب ويحب النور ويكره الظلمة
ويحب الحياة ويكره الموت ويحب الدنيا ويكره الآخرة ويحب
النساء ويكره الباطل ويحب الحق ويكره الكذب ويحب الصدق
ويكره الكفر ويحب الإيمان ويكره الشك ويحب اليقين ويكره
التردد ويحب الثبات ويكره التردد ويحب القوة ويكره الضعف
ويحب الغلبة ويكره الهزيمة ويحب النصر ويكره الخسارة
ويحب الربح ويكره الخسار ويحب السعادة ويكره الحزن
ويحب الستر ويكره العلن ويحب الخفاء ويكره الإعلان
ويحب السر ويكره الجهر ويحب العزلة ويكره الاجتماع
ويحب الوحدة ويكره الجماعة ويحب الهدوء ويكره الضوضاء
ويحب الراحة ويكره التعب ويحب اليسر ويكره العسر
ويحب السهولة ويكره الصعوبة ويحب البساطة ويكره التعقيد
ويحب المباشرة ويكره المعالجة ويحب السرعة ويكره التأخير
ويحب التقدم ويكره التخلف ويحب الرياسة ويكره الخضوع
ويحب القيادة ويكره التبعية ويحب الحرية ويكره العبودية
ويحب الاستقلال ويكره الاعتماد ويحب المسؤولية ويكره
التقصير ويحب النجاح ويكره الفشل ويحب الفوز ويكره
الخسارة ويحب الحياة ويكره الموت ويحب الدنيا ويكره الآخرة
ويحب النساء ويكره الباطل ويحب الحق ويكره الكذب
ويحب الصدق ويكره الكفر ويحب الإيمان ويكره الشك
ويحب اليقين ويكره التردد ويحب الثبات ويكره التردد
ويحب القوة ويكره الضعف ويحب الغلبة ويكره الهزيمة
ويحب النصر ويكره الخسارة ويحب الربح ويكره الخسار
ويحب السعادة ويكره الحزن ويحب الستر ويكره العلن
ويحب الخفاء ويكره الإعلان ويحب السر ويكره الجهر
ويحب العزلة ويكره الاجتماع ويحب الوحدة ويكره الجماعة
ويحب الهدوء ويكره الضوضاء ويحب الراحة ويكره التعب
ويحب اليسر ويكره العسر ويحب السهولة ويكره الصعوبة
ويحب البساطة ويكره التعقيد ويحب المباشرة ويكره
المعالجة ويحب السرعة ويكره التأخير ويحب التقدم ويكره
التخلف ويحب الرياسة ويكره الخضوع ويحب القيادة ويكره
التبعية ويحب الحرية ويكره العبودية ويحب الاستقلال
ويكره الاعتماد ويحب المسؤولية ويكره التقصير ويحب
النجاح ويكره الفشل ويحب الفوز ويكره الخسارة

نادر في الزمان المستعمل في هذا المعنى
 آه ولام المعنى المذكور في هذا المعنى
 الكبرياء حيث قال في هذا المعنى
 المذكور في هذا المعنى
 لانه في هذا المعنى

مجلس في المجلس على النسيب
الم يعلم ان لا ياتى سعادة فانها
تكون الاخر ذنب السعد تتركه واحدا والسر
اشارة الى انه وضع الاله الامام

انما الله الذي لا اله الا هو
 العليم الغني
 الذي لا يلهي احد
 ولا يلهي احد
 ولا يلهي احد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

الحق فالتأني في العلم والاستشارة
والاستنباط العلم والتمسك بالحق

قوله لا فرق بيننا وبينهم
الشفيع لا وجود له في
لفظ الاستعجال لانه لا
على طريق الاستعجال

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الفعل لاستنباح الاستعارة الاولى الاصليه اياها فتكون الاستعارة في الفعل بتبعية الاستعارة في الهيئة فتأمل (١) قوله وإما في المفرد الرموز اليه الى آخره هذا مذهب السلف وهو المختار بخلاف ما ذهب اليه السكاكي من أن المستعار هو لفظ المشبه المصرح به في الكلام كلفظ المال في مثالنا ولا يخفى أن لفظ المال حقيقة لا مجازاً فضلاً عن

(قوله فأنمل) وجهه دفع مايتوهم من أن بين المتن والحاشية منافاة حيث يستفاد منه أن الاستعارة في المشتقات بتبعية الاستعارة في المصدر دائما ومنها أنها فيها قد تكون بتبعيتها في الهيئة بأن المراد منها تكون بتبعية المصدر اما باعتبار نفسه أو الهيئة (قال المرموز اليه) يجري فيه الأصلية كما في مثال المصنف والتبعية نحو أعجبنى اراقة الضارب دم زيد ولم يلتفت الى التبعية لعدم وقوعها في كلام الفصحاه (قال بائبات) متعلق بالرموز (قال نقطت) يجوز أن يكون في نقطت استعارة مصرحة تبعية ولفظ الحال قرينتها وأن يكون نقطت مجازا مرسلًا تبعيًا عن ذلك بملافة الأروم أو التبعية فتقسم المجاز الى المجاز المرسل والاستعارة اعتباري (قال بالمشكلم) أي بالانسان المشكلم في الدلالة على المقصود (قال وهذه القرينة) إشارة الى الجنس والسمية بمعنى الإطلاق (قوله ماذهب اليه السكاكي) يجوز حينئذ كون الاستعارة بالكناية استعارة مقلوبة مبنية على التشبيه المقلوب لكمال المبالغة في التشبيه فهي أبغ من المصراحة كما قاله عصام كان يقال استعيرت الحال بعد تشبيه المشكلم بها ادعاء للمشكلم وأريد بها معناها بعد جعلها متشكلا تنبئها على أنها بلغت في الافصاح عن المراد مرتبة ينبغي أن يستعير المشكلم عنها اسمها (قوله ولا يخفى) علة لعدم كونه مختارا المستفاد من قوله بخلاف وقس عليه الآتي (قوله حقيقة) أي وكل ما يكون حقيقة الخ لا يكون استعارة مكنية (قوله فضلا) انما ينم وكانت الاستعارة أخص مطلقا من المجاز وهو ممنوع * كيف وقد قال عصام المنقسم الى الاستعارة

ثم اللفظ المفرد ان تعدد معناه الموضوع له في اصطلاح واحد فشارك بينهما أو في
 الاستعارة وبخلاف ما ذهب اليه الخطيب من أنها التشبيهية المضمرة في النفس وهو في المثال
 تشبيه الحال بالشخص المتكلم ولا يخفى أن التشبيه معني قائم بالذهن لا لفظاً والاستعارة
 من قبيل اللفظ بخلاف لفظ المتكلم وإن لم يكن مصرحاً به في الكلام كما لا يخفى
 (قوله قائم بالذهن) أي أن كان مصدر المبنى للفاعل والأفوه إما قائم بالمشبه أو بالمشبه به (قوله من قبيل
 اللفظ) أي أن كان معني المستعار والأفان كان مصدر المبنى للفاعل فهو معني قائم بالذهن وإن كان مصدر
 المبنى للمفعول فصحة لفظ المشبه أو المشبه به والتسمية على أي تقدير باعتبار المجاورة (قال ثم اللفظ) في
 جعل اللفظ المفرد مقسماً رده على من جعل الاسم مقسماً ووجه الرد أن كما يكون الاسم أحد الأقسام
 الثلاثة كذلك الفعل يكون مشتركاً كمتعس بمعنى أقبل وأدبر ومقولاً كهلتي بمعنى دعا وفعل العباد
 المحصورة ومختصاً وهو ظاهر وكذلك الحرف يكون مشتركاً كمن للنبيين والتبعيض ومختصاً وهو ظاهر
 ويمكن أن يكون مقولاً (قال معناه الموضوع) بالوضع الحقيقي (قال في اصطلاح) بالمعنى اللغوي وكذا
 قوله المار في اصطلاح به التخطاطب (قال فشارك بينهما) لفظي لغوي أو شرعي أو عرفي (قال ثم اللفظ) في
 بالكناية والاستعارة المصراحة ليست استعارة هي قسم المجاز بل ما يطلق عليه الاستعارة فلتسكن
 الاستعارة بالكناية حقيقة (قوله التشبيه المضمرة) قد يقال لوجه حينئذ لا اعتبار الاستعارة في اسمها
 ويمكن الجواب بأنه شبه بالاستعارة في ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به (قوله والاستعارة) كبرى
 الشكل الثاني ينتج التشبيه ليس باستعارة (قوله من قبيل اللفظ) أي باعتبار الأكثر فلا ينافيه قول
 التلخيص كثيراً ما يطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به في المشبه (قوله بخلاف لفظ) مرتبط
 بقوله أن لفظ الحال الخ وقوله أن التشبيه الخ (قال ثم اللفظ) في العدول عن جعل الاسم مقسماً إلى جعله
 اللفظ المفرد إشارة إلى ما قاله الشيخ في الشفاء وهو أن نفي بالاسم هنا كل لفظ دال سواء كان ما يختص
 باسم الاسم أو الكلمة انتهى أي لا المعنى المشهور حتى ينتج أن الكلمة والأداة يكونان منقولين
 ومشاركين ومختصين فلا معنى لتخصيص التقسيم بالاسم على أن لنا أن قول المراد المشترك والمقول
 بالذات ووجودهما في الفعل بتسمية المصدر فما قيل إنه رد على من جعل الاسم مقسماً ليس بذلك لانه
 بيان لمراده فتأمل (قال ان تعدد اه) أي بحسب تعدد الوضع فلا ينتقض مانعية تعريف المشترك
 باسم الإشارة (قال فشارك اه) قد يقال ينتقض تعريفه الضمني جمعاً بالمشارك اللفظي اللغوي لان
 الاصطلاح عرفاً هو العرف الخاص كما مر ومنعاً بالمجاز لتعدد معناه ويجاب عن الأول بحمل الاصطلاح
 على معناه اللغوي أعني مطلق الاتفاق وعن الثاني بحمل الوضع على الحقيقي أو بناء الكلام على مذهب
 من لا يقول بوضع المجاز (قال بينهما) ناظر الى أقل مراتب التعدد والاولى تركه

إشارة الى
 صورته
 دالة على
 الاستعارة
 لا الكناية
 ان التشبيه
 مستأثر في
 الاستعارة
 ليس معني
 قائم بالذهن
 فاشبه
 ليس بشارة

على ان اللفظ المفرد ان تعدد معناه الموضوع له في اصطلاح واحد فشارك بينهما أو في
 الاستعارة وبخلاف ما ذهب اليه الخطيب من أنها التشبيهية المضمرة في النفس وهو في المثال
 تشبيه الحال بالشخص المتكلم ولا يخفى أن التشبيه معني قائم بالذهن لا لفظاً والاستعارة
 من قبيل اللفظ بخلاف لفظ المتكلم وإن لم يكن مصرحاً به في الكلام كما لا يخفى
 (قوله قائم بالذهن) أي أن كان مصدر المبنى للفاعل والأفوه إما قائم بالمشبه أو بالمشبه به (قوله من قبيل
 اللفظ) أي أن كان معني المستعار والأفان كان مصدر المبنى للفاعل فهو معني قائم بالذهن وإن كان مصدر
 المبنى للمفعول فصحة لفظ المشبه أو المشبه به والتسمية على أي تقدير باعتبار المجاورة (قال ثم اللفظ) في
 جعل اللفظ المفرد مقسماً رده على من جعل الاسم مقسماً ووجه الرد أن كما يكون الاسم أحد الأقسام
 الثلاثة كذلك الفعل يكون مشتركاً كمتعس بمعنى أقبل وأدبر ومقولاً كهلتي بمعنى دعا وفعل العباد
 المحصورة ومختصاً وهو ظاهر وكذلك الحرف يكون مشتركاً كمن للنبيين والتبعيض ومختصاً وهو ظاهر
 ويمكن أن يكون مقولاً (قال معناه الموضوع) بالوضع الحقيقي (قال في اصطلاح) بالمعنى اللغوي وكذا
 قوله المار في اصطلاح به التخطاطب (قال فشارك بينهما) لفظي لغوي أو شرعي أو عرفي (قال ثم اللفظ) في
 بالكناية والاستعارة المصراحة ليست استعارة هي قسم المجاز بل ما يطلق عليه الاستعارة فلتسكن
 الاستعارة بالكناية حقيقة (قوله التشبيه المضمرة) قد يقال لوجه حينئذ لا اعتبار الاستعارة في اسمها
 ويمكن الجواب بأنه شبه بالاستعارة في ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به (قوله والاستعارة) كبرى
 الشكل الثاني ينتج التشبيه ليس باستعارة (قوله من قبيل اللفظ) أي باعتبار الأكثر فلا ينافيه قول
 التلخيص كثيراً ما يطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به في المشبه (قوله بخلاف لفظ) مرتبط
 بقوله أن لفظ الحال الخ وقوله أن التشبيه الخ (قال ثم اللفظ) في العدول عن جعل الاسم مقسماً إلى جعله
 اللفظ المفرد إشارة إلى ما قاله الشيخ في الشفاء وهو أن نفي بالاسم هنا كل لفظ دال سواء كان ما يختص
 باسم الاسم أو الكلمة انتهى أي لا المعنى المشهور حتى ينتج أن الكلمة والأداة يكونان منقولين
 ومشاركين ومختصين فلا معنى لتخصيص التقسيم بالاسم على أن لنا أن قول المراد المشترك والمقول
 بالذات ووجودهما في الفعل بتسمية المصدر فما قيل إنه رد على من جعل الاسم مقسماً ليس بذلك لانه
 بيان لمراده فتأمل (قال ان تعدد اه) أي بحسب تعدد الوضع فلا ينتقض مانعية تعريف المشترك
 باسم الإشارة (قال فشارك اه) قد يقال ينتقض تعريفه الضمني جمعاً بالمشارك اللفظي اللغوي لان
 الاصطلاح عرفاً هو العرف الخاص كما مر ومنعاً بالمجاز لتعدد معناه ويجاب عن الأول بحمل الاصطلاح
 على معناه اللغوي أعني مطلق الاتفاق وعن الثاني بحمل الوضع على الحقيقي أو بناء الكلام على مذهب
 من لا يقول بوضع المجاز (قال بينهما) ناظر الى أقل مراتب التعدد والاولى تركه

ولا يخفى ان اللفظ المفرد ان تعدد معناه الموضوع له في اصطلاح واحد فشارك بينهما أو في

[illegible]

وجوده ثم يتم بتعدد الصدق في متعدد الموضوع فانه كلما اتفقت موضوعات عدة والمادة منها زيادة الفلك بالظن الموضوع واحد في حاصل الجوارح المتفق اختيار شك الزيادة في الاسود والاشد واختار
انه الاسود الزائد حامد وهو البياض فانه قد ثبت كذا فانه في لافاده وغير محمول بنفسه موضوعه فلا يتأتى في التشكيك بالمتن الذي يتبادر فيه بل لا شك بوجه التشكيك في العرف
لما هو منه ولا يلزم ان يكون كواكب لا متساوية في شكلها والاعراض الثاني من قبول الاشراقية بالخبر باختبار الثاني من الزيادة الاول وقولهم ان ليس فرق ممنوع بل الفرق قد يكون شفاقة الرباب بلا
زيادة امر ونقصان فالمراد نفسه بلا انقصاها امر اليه زائد في السواد الاشدر (٣٣٣) ناقص في الازهر وهو اننا انما اشكال الازهر انما ان يكون نفس لا هبة في موضوعه في الازهر

في الذوات (١) والذاتيات * واعلم أن المعنى أيضا اما مفرد أو مركب هما معنيا اللفظ المفرد والمركب *

(١) قوله لا تشكيك في الذوات الخ الذوات ههنا بمعنى الماهيات الحقيقية والذاتيات بمعنى اجزائها لا بمعنى مطلق الماهيات واجزائها حتى يتوجه عليه أن العوارض أيضا ماهيات واجزاء ماهيات فإذا لم يكن تشكيك في شيء من الماهيات واجزائها يلزم أن لا يوجد في العرضيات والاصناف أيضا مع أنك اعترفت بوجوده فيها وحاصل الدفع أن ماهيات العرضيات كالضحك والمشي حاصله باعتبارنا الضحك والمشي مثلا مع الماهية الانسانية التي لا مدخل فيها لا اعتبارنا أصلا فربما من الماهيات الاعتبارية بخلاف الإنسان فان ماهيته

(قال في الذوات) أي الماهيات النوعية (قال والذاتيات) أي الاجناس والفصول (قوله بمعنى الماهيات) أي النوعية (قوله الحقيقية) لا الاعتبارية (قوله بمعنى اجزائها) من الاجناس والفصول الحقيقية (قوله حق يتوجه) غاية للمعنى لا التقي (قوله مطلق الماهيات) أي سواء كانت حقيقية أو اعتبارية وسباني الفرق بينهما (قوله من الماهيات) حقيقية أو اعتبارية (قوله والمشي) وسائر مفهومات المشتقات سواء

(قال هما) قضيته أن الافراد والتركيب صفتان للافظاظ اصالة والمعاني تبعا فيلزم كون الكلّي والجزئي القسمين للمفرد كذلك وهو مخالف لقولهم اطلاق الكلّي والجزئي على الالفاظ من اطلاق اسم المدلول على الدال ألا أن يقال بعدم وجوب موافقة الاقسام للمقسم (قال اللفظ المفرد الخ) يفيد أن مدلول الانسان يكون مفردا من حيث أنه مدلوله ومركبا من حيث كونه مدلول الحيوان الناطق فيمتغايران بالاعتبار (قوله يتوجه) أي على تقدير ارادة مطلق الماهيات وأجزائها (قوله للعوارض) الاولى ترك اللام ويمكن حملها على أشخاص العوارض أو على التجريد كما في قوله تعالى لهم فيها دار الخلد (قوله فإذا) أي كلما وهذه مقدمة شرطية لقياس استثنائي وقوله أن للعوارض دليل الملازمة (وقوله مع أنكم اه) دليل المقدمة الرافعة المطوية (قوله اعترفتكم) قد يقال المعترف به وجود التشكيك فيها من حيث إنها عوارض لامن حيث أنها ذوات لكن يمكن القول بعدم الفرق بين الحثيتين هذا وإن قواه فيها مشعر بان المراد بالاصناف غير العرضيات (قوله وحاصل) جواب بتحرير المراد أو منع الملازمة مستقدا بان اه (قوله الضحك والمشي) أي اللذين لا مدخل فيهما لا اعتبارنا فلو زاد هذا القيد لكان أوفق (قوله مثلا) لو آخر مثلا عن قوله مع الماهية الانسانية لكان أشمل ثم كلامه مشعر بتعيين الذات المأخوذة في المشتقات تعينا نوعيا وهو ممنوع (قوله فهما الخ) وإن كان كل من المنضم والمنضم اليه من الماهية

فلزم عدم الفرق واللا يلزم
تختلف الانواع عيات عن المشا
بمعنى عدم صحة انزاعها عنه و
هو موزع الى التبرج على مرجح
أو مع امر زائد عليه فيض الى
الاشد الاول ويلزم ما لم عليه
لا لا يلزم على الله الله الثاني والثالث
وضيح لدفع لفظ الله في
هذا المطلب الخلد الثاني هو ان
التشكيك في الماهيات هو الفرق وما
زعم الخ في ذلك في ابطال باطل
فلا بد علينا أولا من ايراد الدليل
الذي لا يمازجهم سقطه وثانيا
من ابطال عينة التشكيك الذي
عرض لهم فلهنا مقام الاول
اقامة الدليل على هذا المطلب
وبناءه سوف نعلم عليه مقدمه
فليعلم واضع وجه ان الانزاع
عبارة عن انزاع الشيء الى لا يتفرق
واقعة على نفس من الاول
لا بد ان يكون شأنا سوفا في
الخاص لا يتفرق على وجود
امر في الذهب واعتبارا ودينا
على انه لا ادنى بل وتبدد ذلك
نحو اننا اذا فرضنا خط مستقيلا
بقدر ذراع مثلا ففعل حقيقة
زيادة نفسه على وجه وصحة
زيادة وجه على شئ امر واقع
انزاعا في ثابت في نفس الامر لا
يتوقف على وجود ذهن في الا
ذهن فثبت لا بد ان يكون امر
خارجا عن حكم المقدمة المذكورة
فربما ان يكون نفسا لا هبة او
جزئيا وخارجا عنها وعلى الاول
والثاني ثبت المطلب اما على
الاول فكل واحد واحد الثاني فلا
الجزء اما بنفسها هبة شأنا كونه
المطلب امر باعتبار نفسه
فيلزم التمسك في الخرافة او
بلاط امر واقع عنه فيطرد
بلاط الشك الثالث اما الثالث
بيان بطلان ان الامر خارج
شأنه لفظ انزاع الزيادة
المقدمة الى في الاجزاء انزاعا
منه اما امر واحد في الخارج مشترك
بين جميع الاجزاء بعد الانزاع
فلزم كونه الزائد ناقضا وبالعكس
لا يلزم حتى لا يات غير عديدة في
لا يتحقق على ان يكون

باراء كونه مشاعرا راجح فيعتقد انما رضاء محجب بتعدد الاجزاء (٥ - رهان) غير شأنا هبة باطله لانه يلزم انحصار الغير المتشابه بين الماهيات وهو باطل لأن رافعة يلزم الاجزاء
ان لا يتجزأ وبالحيلة في اية يلزم مائة غير عديدة فبعبارة الخلد لا يكون شأنا للزيادة الماهية وهو المطلب من قبور التشكيك في نفس الماهية ولكن لا يتفرق الاول على المقدمة المزمدة له
بانه تقول من الرأس ان زيادة نفس الذراع على راسه شأنا مادام ان الماهية غير المطلب انزاعا وسواء في امر واقع عنها مستخرج او منضم في الانزاع اي يعود المتفرق فلا

فلا بد من الاستمرار الى الصفوة
الحيثية وحق صورة الانقسام
والانفصال لا يكونا واحدا

فلا بد من الاستمرار الى الصفوة
الحيثية وحق صورة الانقسام
والانفصال لا يكونا واحدا

الباب الأول في المعاني المفردة (فصل) في الكلي والجزئي
إذا علمت شيئا يحصل في ذهنك منه صورة هي من حيث قيامها بخصوصية ذهنك علم
حاصلة بلا اعتبارنا فلا تتصور فيها التشكيك وكلامنا في الماهيات الحقيقية واجزاؤها وفيه
نظر لآل الحجرة والبياض مع كونهما من الماهيات الحقيقية كليان مشككان كالاحمر
والابيض ولذا قيل إن هذا المشهور غير بين ولا مبين
كان مأخذا من الماهيات الحقيقية أولا وكذا المفردات اصطلاحية (قوله من الماهيات الحقيقية)
قيل قال إن من قال بأن التشكيك لا يقع في الماهيات الحقيقية واجزاؤها لا يسلم كون الحجرة والبياض
مهما بل يقول إن مطلق البياض مثلا عرض عام للماهية البياض العاج وماهية بياض الثلج وهما من
الماهيات الحقيقية (قوله والبياض) والنور والضوء (قوله مع كونهما) أي فإن القول بأنهما من الأجزاء
العامة لجزئياتها مجرد دعوى (قوله والايض) من الماهيات الاعتبارية بل مشككتين باعتبار
مشككية الحجرة والبياض (قوله إن هذا المشهور) من عدم التشكيك في الذات والذاتيات (قال إذا
علمت) علما حصوليا (قال يحصل في ذهنك) أما كذا في معنى عند والمراد بالذهن ما شمل الحواس
أو هذا مبني على أن الجزئيات المادية مرسعة في النفس كالسكيات (قال علم) وموجود خارجي أصلي
الحقيقية لا تدارجها تحت مقولة من المقولات العشرة دون المجموع لأنه غير موجود (قوله وفيه نظر)
معارضة تقديرية أو منع لقبولهم لاتشكيك في الخ أو قرض شبيهي له باستلزام الفساد (قوله مع كونهما)
إشارة الى صغرى الشكل الثالث وقوله كليان إشارة الى كبراه فينتج بعض الماهية الحقيقية كلى مشكك
(قوله كليان) فيه أما أولا فلا أنه إن أراد أنهما مشككان بالنسبة الى أفرادهما مع قطع النظر عن معروضاتها
فمنوع أو مع ملاحظتها فغير مفيد لانها بالنسبة اليها عرضيان * وأما ثانيا فاجواز كون البياض عرضا
عاما لبياض الثلج وبياض العاج وهما من الماهيات الحقيقية وكذا الحجرة ويؤيده ما قاله بعض الافاضل
إن حملهما على مراتبهما عرضي وأما ثالثا فلمخالفته لما صرحوا به من أن التشكيك لا يجري الا في المشتقات
(قوله ولا مبين) أي بدليل خال عن النظر (قال في المعاني) الأولى في المفاهيم وإن اتحدتا ذاتا لما
سيظهر (قال في الكلي) النسبة في الكلي نسبة الجزء الى الكل أعني الجزئي وفي الجزئي بالعكس
لكن إذا كان الأول ذاتيا للثاني فقسمة أفراد الكلي به من تسمية الكل بوصف البعض وكذا
الجزئي (قال إذا علمت) مهمل أو كلية حكما ومراده علمت علما حصوليا فلا تمنع الملازمة بسند أن المقدم
أعم من التالي (قال شيئا) بمعنى ما يمكن أن يعلم ويخبر عنه لا الموجود فلا يرد الاعتراض بالكليات
الفرضية (قال في ذهنك) الظرفية المستفادة من كلمة في أعم من المجاورة فيشمل ادراك الجزئيات المادية
على القول بارتسامها في الحواس (قال هي من) من عام التالي فلا يتجه أنه متحد مع المقدم (قال ذهنك)

فلا بد من الاستمرار الى الصفوة
الحيثية وحق صورة الانقسام
والانفصال لا يكونا واحدا

فلا بد من الاستمرار الى الصفوة
الحيثية وحق صورة الانقسام
والانفصال لا يكونا واحدا

فلا بد من الاستمرار الى الصفوة
الحيثية وحق صورة الانقسام
والانفصال لا يكونا واحدا

[illegible]

قال كلاً إنسان وذلك الاتحاد هو معنى حمل الكل على جزئياته مواطاةً وصدقها عليها إما في
الواقع أن كانت الجزئيات موجودة فيه أو في الفرض أن لم توجد إلا في مجرد الفرض
مع قطع النظر عن جميع الأمور الخارجة عن ذاته فلا يخرج عن الكل مفهوم واجب
الوجود لأن امتناع تكثيره في الخارج عند العقل بالنظر إلى براهين التوحيد لا بمجرد
النظر إلى ذاته وإلا لاستغنى عن ذلك البرهان كل من يتصوره بعنوان واجب الوجود
وهو باطل ولا يخرج أيضاً مفهوم اللاشيء لأن امتناع صدقه على شيء من الأشياء عند
(قال كلاً إنسان) وكالفلسفة القائلة على رأي المشائين النافين للتناسخ لا الأشراقين القائلة به *
وكتب أيضاً على رأي الفلاسفة القائلة بقدوم النوع وحدوث الأشخاص إما مع التناسخ أولاً (قال
ذلك الاتحاد) أي الاتحاد مع كثيرين بدون ملاحظة التقييد بالخارج بقرينة التعميم الآتي (قال على
جزئياته) الحقيقة الكلية (قال إما في الواقع) أي في نفس الأمر الشامل للوجود الأصلي والظلي المحققين
بالفعل أو الامكان هذا في الكل الإضافي والكل في النفس الأمري (قال أو في الفرض) كلمة في
لا اعتبار المدخول كما يأتي وكتب أيضاً هذا في الكل الفرضي فهو ما لا يمكن لفرد من أفراد وجوده
أصلي أو ظلي إلا بحسب التقدير (قال أن لم توجد) أي لا في الخارج ولا في ذهن لا بالفعل ولا
بالامكان (قوله لأن امتناع) أي امتناع اتحاده مع الكثرة الخارجية (قوله والا لاستغنى) يعني أن
ثبوت امتناع التكثير مفهوم واجب الوجود نظري لا بدعي ولا يستغنى كل أحد عن ذلك البرهان
السيار لكان أوفق لتأنيده ولاحقه (قال كلاً إنسان) أي على رأي الكل إن أراد غير المحصور عادة
وعلى رأي الفلاسفة القائلة بقدوم نوع الإنسان أن أراد غير المحصور حقيقة (قال إما في الواقع) أي
نفس الأمر أعم من الخارج والذهن (قال موجودة) بأن لم تكن أفراداً للكل الفرضي (قال أن لم
توجد) بأن كانت جزئيات للكلية الفرضية (قال في مجرد) تأكيداً للحصر ولو قال إلا فيه لكان
أوفق وأخصر (قوله مع قطع الخ) تفسير لمجرد وفيه تنبيه على أن إضافته إلى الموصوف ومتملقه
محدوف لقصد التعميم مع الاختصار كما في قوله تعالى (والله يدعو إلى دار السلام) (قوله فلا يخرج)
الاختصار الأوفق بقوله لأن امتناع الخ فيخرج عن الجزئي مفهوم الخ (قوله تكثيره) في الضمير
استخدام أو الكلام على حذف المضاف أي تكثير مصادقه وتعدد (قوله من) أي من ذوي العقول
السليمة فلا يرد نحو الصبي والمجنون (قوله بملاحظة) أي حمل الشيء مواطاة على كل مفهوم متصور ولو
الشارع عليها غير محتمل لا بالفعل ولا بالامكان ولا تخلياً بل بمجرد الفرض المحض

المعقول الأول لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
المعقول الثاني لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
المعقول الثالث لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
المعقول الرابع لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
المعقول الخامس لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
المعقول السادس لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
المعقول السابع لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
المعقول الثامن لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
المعقول التاسع لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
المعقول العاشر لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج

ثم السكلي ان ثبت لا يفراده في الخارج ولو على تقدير وجودها فيه فهو معقول أول سواء
ثبت لها في الخارج

العقل بملاحظة كون كل شيء شيئاً في الواقع وذلك الكون خارج عن مفهوم الاشياء
فاذا قطع النظر عن ذلك الكون يجوز العقل صدقه على جميع الاشياء وأما قوله في الخارج
في قوله مع كثيرين في الخارج فثلاً يلزم أن يكون زيد كلياً اذا تصوره جماعة لأن
ما في ذهن كل منهم مطابق لكثيرين موجودين في سائر الازهان لا في الخارج والمراد
هو الثاني فلا يلزم شيء

(قوله بملاحظة) أي بملاحظة محل الشيء الذي هو تقيض الاشياء على كل شيء (قوله زيد كلياً) أي
فثلاً يلزم أن يدخل زيد في تعريف السكلي فلا يكون مانعاً ويخرج عن تعريف الجزئي فلا يكون جامعاً
(قوله مطابق لكثيرين) معنى المطابقة لكثيرين أن لا يحصل من تعقل كل منها أثر جديد (قوله
فلا يلزم شيء) من عدم المنع في تعريف السكلي وعدم الجمع في تعريف الجزئي (قال ثم السكلي)
تقسيم السكلي الى المعقول الأول والمعقول الثاني والمعقول الأول الى العوارض الخارجية وذاتيات
الاعيان ولوازم الذاتيات تأمل (قال معقول أول) فالجزئي الحقيقي كزيد وعمر ولا يسمى معقولاً أول
ان كان المعقول الأول قسماً لا قيد قسم (قال ثبت لهاته) أي لتلك الافراد الحقيقة الوجود أو المقيدة
الوجود مثال الثاني الطائر للعنقاء (قال في الخارج) أي يكون افراد متصفة به أصلياً في الوجود الاصلي
لها ولا تكون متصفة به كذلك في الوجود الظلي لها ثم ان هذا القسم لا يتصور الا في العرصات الخارجية
كان لاشيئاً (قوله وأما قوله) أي ادخال واجب الوجود ونحو الاشياء في تعريف السكلي فائدة لفظ
المجرد وأما فائدة قوله اه (قوله فثلاً يلزم) أي فائدة في الخارج عدم انتقاض تعريف السكلي منعاً
كما ان فائدة قوله بمجرد عدم انتقاضه جمعا (قوله أن يكون) أي الصورة الحاصلة من زيد المرئي
والمراد بضميره في قوله اذا تصوره الفرد الموجود في الخارج بطريق الاستخدام فلا يلزم منافاته لما
مر من أن السكلي والجزئي قسمان المعانوم الذي هو الصورة مع قطع النظر عن قيامها بالذهن ولا أن
يكون للصورة صورة (قوله مطابق) قد يقال هذه المطابقة مشروطة بان يتصوره جماعة والمعتبر في
السكلي المطابقة بمجرد النظر الى ذاته فلو لم يزد قوله في الخارج لم ينتقض تعريفه بصورة زيد
(قال ثم السكلي) تقسيم السكلي الى المعقول الأول والثاني وتعميم الاول مما ثبت في الخارج فقط وما
ثبت فيه وفي ذهن (قال ثبت) سواء كان عرضاً لازماً كالتمثال الاول أو مفارقاً كالثاني

المعقول الأول لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
المعقول الثاني لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
المعقول الثالث لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
المعقول الرابع لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
المعقول الخامس لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
المعقول السادس لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
المعقول السابع لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
المعقول الثامن لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
المعقول التاسع لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
المعقول العاشر لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج

بأن يكون المعقول الأول لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
بأن يكون المعقول الثاني لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
بأن يكون المعقول الثالث لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
بأن يكون المعقول الرابع لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
بأن يكون المعقول الخامس لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
بأن يكون المعقول السادس لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
بأن يكون المعقول السابع لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
بأن يكون المعقول الثامن لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
بأن يكون المعقول التاسع لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج
بأن يكون المعقول العاشر لا يثبت له وجوده في الخارج ولو ثبت له وجوده في الخارج لكانت له حقيقة في الخارج

لذاتيات (قوله كاربعة) لو قال من العشاء بدل الشمس لكان أولى كمالا وحده فدمنه في الخارج

(الوجه الأول) وهو الأول من وجهين
 الأول أن العلم لا يكون له وجود إلا في
 الثاني أن العلم لا يكون له وجود إلا في
 الثالث أن العلم لا يكون له وجود إلا في
 الرابع أن العلم لا يكون له وجود إلا في
 الخامس أن العلم لا يكون له وجود إلا في
 السادس أن العلم لا يكون له وجود إلا في
 السابع أن العلم لا يكون له وجود إلا في
 الثامن أن العلم لا يكون له وجود إلا في
 التاسع أن العلم لا يكون له وجود إلا في
 العاشر أن العلم لا يكون له وجود إلا في

والفرد للثلاثة وان ثبت لها في الذهن فقط فهو معقول ثان

ثبت لها الزوجية حيث وجبت بخلاف الحار للبار فان الحرارة انما تثبت لها في الخارج لا في الذهن والا لكان الذهن حارا عند تصورهما لا يقال هذا الدليل جار في الزوجية اذ نقول لو عرضت للاربعة في الذهن لكان الذهن زوجا واللازم باطل لاننا نقول ليست الزوجية سارية الى محل معروضها بخلاف الحرارة نعم ربما يتصور مع النار وصف الحرارة لكن الحرارة حينئذ موجودة في الذهن بصورتها لا بذاتها والكلام في الوجود بذاتها والاربعة الموجودة في الذهن تثبت لها الزوجية بذاتها وان غفلنا عن زوجيتها ولم نتصور

(قوله ثبت لها) أي نبوتا أصليا (قوله حيث وجدت) تأكيد للتعظيم الاول (قوله جار في الزوجية) أي منقوض نقضا اجماليا بثبوت الزوجية للاربعة في الذهن (قوله نعم) دفع لتوهم أن لا وجود للحرارة ظلا مع النار الذهني كما لا يثبت لها اصاله تلك النار (قال في الذهن) أي ولي على تقدير الوجود فيها كالحجر في لذاته تعالى وكتب أيضا أي يكون الأفراد في وجودها الظلي متصفة بذلك السلكي أصليا ولا يكون في وجودها الاصيلي متصفة به أصليا (قال فهو معقول ثان) فكيف معقول ثان عنده عارض ذهني وبالعكس

خلافا لما في عبد الحكيم من انه عارض ماهي (قوله معقول ثان) فكل معقول ثان عنده عارض ذهني وبالعكس ثم هذا التعميم مبنى على مذهب الحكيم القائل بان العدد كم منفصل موجود بالوجود المحمول والرابط لا المتكلم القائل بانه أمر اعتباري موجود بالثاني فقط الذي هو أعم من وجه من الاول المفترق عن الثاني في الجواهر الا أن يقال المراد الوجود الخارجي باعتبار معروض العدد (قوله لا يقال) نقض

مكسور بجران خلاصة الدليل في الزوجية (قوله سارية) أقول عدم السريان ممنوع اذ محل معروضها المعداد وهو وصف بالزوجية نعم هي لا تسمى الى محله فلهذا شبه عليه محل المحل به على أن الدليل لا ينتمى في السواد للجشبي فيكون كالزوجية لا كالحرارة مع أنهم قالوا إنه لازم الوجود الخارجي (قوله وان) إشارة الى الفرق بين الثبوت الاصيلي والظلي في الذهن (قال في الذهن) كفة في الاعتبار

المدخل كما في قوله في الخارج والآ انتقض تعريف المعقول الاول منعاً اذ يصدق على السلكي مثلاً أنه ثبت لأفراده في الخارج على تقدير وجودها فيه كالانسان والحيوان قال عبد الحكيم كون المعقولات الثانية عوارض ذهنية بمعنى أن عروضها ليس إلا باعتبار الوجود الذهني لا ينافي أن يكون امتناع انفكاك معروضها عنها نظراً الى ذاتها انتهى فظهر من هذا عدم الخلاف بين المصنف وعبد الحكيم

المذكور في قوله في الخارج والآ انتقض تعريف المعقول الاول منعاً اذ يصدق على السلكي مثلاً أنه ثبت لأفراده في الخارج على تقدير وجودها فيه كالانسان والحيوان قال عبد الحكيم كون المعقولات الثانية عوارض ذهنية بمعنى أن عروضها ليس إلا باعتبار الوجود الذهني لا ينافي أن يكون امتناع انفكاك معروضها عنها نظراً الى ذاتها انتهى فظهر من هذا عدم الخلاف بين المصنف وعبد الحكيم

المذكور في قوله في الخارج والآ انتقض تعريف المعقول الاول منعاً اذ يصدق على السلكي مثلاً أنه ثبت لأفراده في الخارج على تقدير وجودها فيه كالانسان والحيوان قال عبد الحكيم كون المعقولات الثانية عوارض ذهنية بمعنى أن عروضها ليس إلا باعتبار الوجود الذهني لا ينافي أن يكون امتناع انفكاك معروضها عنها نظراً الى ذاتها انتهى فظهر من هذا عدم الخلاف بين المصنف وعبد الحكيم

المذكور في قوله في الخارج والآ انتقض تعريف المعقول الاول منعاً اذ يصدق على السلكي مثلاً أنه ثبت لأفراده في الخارج على تقدير وجودها فيه كالانسان والحيوان قال عبد الحكيم كون المعقولات الثانية عوارض ذهنية بمعنى أن عروضها ليس إلا باعتبار الوجود الذهني لا ينافي أن يكون امتناع انفكاك معروضها عنها نظراً الى ذاتها انتهى فظهر من هذا عدم الخلاف بين المصنف وعبد الحكيم

والفرد للثلاثة وان ثبت لها في الذهن فقط فهو معقول ثان

ثبت لها الزوجية حيث وجبت بخلاف الحار للبار فان الحرارة انما تثبت لها في الخارج لا في الذهن والا لكان الذهن حارا عند تصورهما لا يقال هذا الدليل جار في الزوجية اذ نقول لو عرضت للاربعة في الذهن لكان الذهن زوجا واللازم باطل لاننا نقول ليست الزوجية سارية الى محل معروضها بخلاف الحرارة نعم ربما يتصور مع النار وصف الحرارة لكن الحرارة حينئذ موجودة في الذهن بصورتها لا بذاتها والكلام في الوجود بذاتها والاربعة الموجودة في الذهن تثبت لها الزوجية بذاتها وان غفلنا عن زوجيتها ولم نتصور

(قوله ثبت لها) أي نبوتا أصليا (قوله حيث وجدت) تأكيد للتعظيم الاول (قوله جار في الزوجية) أي منقوض نقضا اجماليا بثبوت الزوجية للاربعة في الذهن (قوله نعم) دفع لتوهم أن لا وجود للحرارة ظلا مع النار الذهني كما لا يثبت لها اصاله تلك النار (قال في الذهن) أي ولي على تقدير الوجود فيها كالحجر في لذاته تعالى وكتب أيضا أي يكون الأفراد في وجودها الظلي متصفة بذلك السلكي أصليا ولا يكون في وجودها الاصيلي متصفة به أصليا (قال فهو معقول ثان) فكيف معقول ثان عنده عارض ذهني وبالعكس

خلافا لما في عبد الحكيم من انه عارض ماهي (قوله معقول ثان) فكل معقول ثان عنده عارض ذهني وبالعكس ثم هذا التعميم مبنى على مذهب الحكيم القائل بان العدد كم منفصل موجود بالوجود المحمول والرابط لا المتكلم القائل بانه أمر اعتباري موجود بالثاني فقط الذي هو أعم من وجه من الاول المفترق عن الثاني في الجواهر الا أن يقال المراد الوجود الخارجي باعتبار معروض العدد (قوله لا يقال) نقض

مكسور بجران خلاصة الدليل في الزوجية (قوله سارية) أقول عدم السريان ممنوع اذ محل معروضها المعداد وهو وصف بالزوجية نعم هي لا تسمى الى محله فلهذا شبه عليه محل المحل به على أن الدليل لا ينتمى في السواد للجشبي فيكون كالزوجية لا كالحرارة مع أنهم قالوا إنه لازم الوجود الخارجي (قوله وان) إشارة الى الفرق بين الثبوت الاصيلي والظلي في الذهن (قال في الذهن) كفة في الاعتبار

قال بعض
الاربعين احوال
ليس بعدا عن نفس الطبيب
المروضة للكل بغيره من غير صادق عليها وهو
لوضع موضع اليد في احوال الطبيب به فيها احوال في الطلق
فلا بد من اثبات وجوده في احوال الطبيب به فيها احوال في الطلق
كما ان الطبيب لا يملك في احوال الطبيب به فيها احوال في الطلق
بما قد غلب في احوال الطبيب به فيها احوال في الطلق
لهذا في احوال الطبيب به فيها احوال في الطلق
عليه ان الطبيب به فيها احوال في الطلق
الكل الطبيب به فيها احوال في الطلق
فلا بد من اثبات وجوده في احوال الطبيب به فيها احوال في الطلق

الاول من الموضوعات في المنطق (١١) في المنطق (١) مفهوم السكلي العارض

منه ما يبحث عنه في المنطق (١) مفهوم السكلي العارض
(١) قوله منه ما يبحث عنه في المنطق الى اخره لا يقال مفهوم الجزئي جزئي منطقي مع صدقه على الموجودات الخارجية كزيد وعمر وغيرهما لانا نقول انما يصدق على الصور العقلية منهم لا على انفسهم باعتبار الخارج فان زيدا مثلا باعتبار وجوده الخارجي ليس بكلي ولا جزئي بل باعتبار وجوده الذهني لما عرفت انها قسمان للموجود الذهني من حيث انه الموجود الذهني فافرادهما في الحقيقة ليس الا الموجودات الذهنية الاعتبارية مثل هذا المانع عن الشركة مشيراً الى زيد الجزئي ومرادنا تلك الافراد الاعتبارية لا مطلق (قوله لا يقال) نقض لجامعية تعريف العقول الثاني كما نعية تعريف العقول الاول بمفهوم الجزئي بقياس من الشكل الثالث تقرير مفهوم الجزئي فرد من افراد العقول الثاني ومفهوم الجزئي ليس فرداً لتعريفه ينتج بعض ما هو فرد العقول الثاني ليس فرداً لتعريفه أشار الى الصغرى بقوله مفهوم الجزئي اه والى الكبرى بقوله مع صدقه وقوله لانا نقول منع الكبرى (قوله جزئي منطقي) ومعقول ثان (قوله لا على انفسهم) وكذا لا على انفسهم مع قطع النظر عن خصوص أحد الوجودين (قوله باعتبار وجودهم) وكذا باعتبار نفسه مع قطع النظر عن الخصوص المذكور (قوله بل باعتبار وجوده) أي بل هو جزئي باعتبار الخ (قوله الذهني) قطع (قوله الذهنية الاعتبارية) احتراز عن الصور العلمية فانها موجودة في الذهن أصالة * والمعلومات موجودة فيه تبعاً (قوله مثلاً) ومفهوم هذا الخ (قوله مشيراً الى زيد) أي مشاراً به أي بداله تأمل (قوله ومرادنا) أي بالافراد في تعريف العقول الثاني

خلافاً لما توهم تدبر (قوله منطقي) أي من المفاهيم المبحوث عنها في المنطق فيكون معقولا ثانياً مع اه (قوله انما يصدق) يتجه عليه أنه ان كان فرد الانسان مثلاً هو الموجود الخارجي لم يكن فرد جزئياً أو الصورة الذهنية كان الانسان معقولا ثانياً كالجزئي (قوله بل باعتبار) قضيته ان زيدا باعتبار وجوده الذهني جزئي وكلي * وقد يظن أنه تناقض وليس كذلك فانه قبل الرؤية كلي وبعدها جزئي ولو قال ليس بجزئي بل باعتبار الخ لكان أخصراً وأولى (قوله من حيث) الاولى تركه ليناسب ما مر من جعل المنقسم الى السكلي والجزئي هو المعلوم (قوله فافرادهما) أي السكلي والجزئي المنطقي (قوله هذا المانع) المراد به الصورة العقلية وبضميره في قوله مشيراً دلالتها بالاستخدام وإثبات الإشارة له باعتبار أنه علة ناقصة لها لكونه آتياً فلا حاجة الى تأويل المشير بالمشار به ولا الى حذف المضاف على الضمير أو على هذا المانع لدفع الاعتراض بأنه يلزم اما جعل اللفظ جزئياً أو الصورة اسم إشارة (قال ما يبحث) مشعر بان موضوع المنطق هو العقولات الثانية فيخالفه ما في المقدمة والخاتمة من أنه المعلوم التصوري

الاول من الموضوعات في المنطق (١١) في المنطق (١) مفهوم السكلي العارض
قوله منه ما يبحث عنه في المنطق الى اخره لا يقال مفهوم الجزئي جزئي منطقي مع صدقه على الموجودات الخارجية كزيد وعمر وغيرهما لانا نقول انما يصدق على الصور العقلية منهم لا على انفسهم باعتبار الخارج فان زيدا مثلا باعتبار وجوده الخارجي ليس بكلي ولا جزئي بل باعتبار وجوده الذهني لما عرفت انها قسمان للموجود الذهني من حيث انه الموجود الذهني فافرادهما في الحقيقة ليس الا الموجودات الذهنية الاعتبارية مثل هذا المانع عن الشركة مشيراً الى زيد الجزئي ومرادنا تلك الافراد الاعتبارية لا مطلق (قوله لا يقال) نقض لجامعية تعريف العقول الثاني كما نعية تعريف العقول الاول بمفهوم الجزئي بقياس من الشكل الثالث تقرير مفهوم الجزئي فرد من افراد العقول الثاني ومفهوم الجزئي ليس فرداً لتعريفه ينتج بعض ما هو فرد العقول الثاني ليس فرداً لتعريفه أشار الى الصغرى بقوله مفهوم الجزئي اه والى الكبرى بقوله مع صدقه وقوله لانا نقول منع الكبرى (قوله جزئي منطقي) ومعقول ثان (قوله لا على انفسهم) وكذا لا على انفسهم مع قطع النظر عن خصوص أحد الوجودين (قوله باعتبار وجودهم) وكذا باعتبار نفسه مع قطع النظر عن الخصوص المذكور (قوله بل باعتبار وجوده) أي بل هو جزئي باعتبار الخ (قوله الذهني) قطع (قوله الذهنية الاعتبارية) احتراز عن الصور العلمية فانها موجودة في الذهن أصالة * والمعلومات موجودة فيه تبعاً (قوله مثلاً) ومفهوم هذا الخ (قوله مشيراً الى زيد) أي مشاراً به أي بداله تأمل (قوله ومرادنا) أي بالافراد في تعريف العقول الثاني

الاول من الموضوعات في المنطق (١١) في المنطق (١) مفهوم السكلي العارض

(٦ - برهان) هو ان لا يكون له وجود في ذاته بل وجوده في غيره

للماهيات ويسمى كلياً منطقياً وهو المنقسم الى الكليات الخمس المنطقية ومعروضه مثل
الانسان والحيوان يسمى كلياً طبيعياً منقسماً الى الكليات الخمس الطبيعية والجميع المركب
من الكلبي الطبيعي والمنطقي يسمى كلياً عقلياً منقسماً الى الكليات الخمس العقلية فاذا قلنا
الافراد فلا اشكال

(قال منقسماً الى الكليات الخمس) حال من ضمير يسمى أى حال كون مفهوم المعروض للكلبي المعارض
المسمى بهذا الاسم منقسماً الى الكليات الخمس أى الى الانواع الخمسة لذلك المفهوم وهى النوع والجنس
والتصديق ويمكن جعل كل اشارة الى مذهب (قال للماهيات) أى وغيرها فلا يرد أن هذا يدافع
جعل الخاصة والعرض العام من أقسام الكلبي المنطقي ويمكن اعتبارها ماهية بناء على أن كل كل
فهو نوع لخصه (قال منطقياً) الكلبي المنطقي عند عصام مفهوم مالا يتمتع نفس تصور مفهومه عن
وقوع الشركة والطبيعي مفهوم معروض الكلية فافراد كل منها عين أفراد الآخر مثل الانسان والحيوان
ووافق أبو الفتح فى الثانى دون الأول حيث زعم أنه عبارة عن مفهوم كلي صادق على مفهوم مالا يتمتع الخ
وهو مفهوم ما وضع له لفظ الكلبي وفيه أما أولاً فلا أنه مناف لتعريف المنطقة لم مفهوم مالا يتمتع الخ
وما يقال إن اعتبار معرفته بالكسر غير اعتبار خصوصيته فبعد تسليمه تكلف من غير حاجة وأما
ثانياً فلأن ما وضع له لفظ الكلبي أعم من المنطقي وأخويه فلا معنى لتخصيصه به نعم لو قيد بالمعارض
للماهيات قيداً احترازياً لكان له وجه ثم إنه يمكن حمل كلامه على مذهب عصام بان يراد بقوله مفهوم
الكلبي مالا يتمتع ويكون قوله المعارض قيداً واقعياً وقوله مثل الانسان مثالا بالفرد ويراد بقوله الآتى
جنس طبيعى أنه فرد من أفراد مذهب أبى الفتح بان يراد بقوله مفهوم الكلبي ما وضع له لفظ
الكلبي ويكون البواقي كما مر وعندى الظاهر الذى يلتم به أطراف الكلام من غير تسكاف فى تطبيقه
بالمرام أنه ابداع لمذهب ثالث موافق لمذهب المحقق عصام فى الكلبي المنطقي مخالف له فى الطبيعى
بان يزداد به نحو الانسان والحيوان مما يعرض عليه مفهوم مالا يتمتع بطريق الاشتراك أو الوضع العام
للموضوع له الخاص فلا يتحيدان فى الافراد ولا يلزم من القول بوجود فرد الثانى القول بوجود فرد
الاول فما قيل إن التحقيق مذهب اليه أبو الفتح وإن المصنف تبعه فليد (قال المنطقية) أى المنسوبة
الى المنطق لانه يبحث فيه عنها أو المنطقي كالمشافى (قال طبيعياً) إن أريد من الطبيعة انطارج
يكون من نسبة المظروف الى ظرفه ان قيل بوجود الكلبي الطبيعى فيه وإلى ظرف أفراد لم يقل
أو الحقيقة يكون من نسبة الشيء الى وصف بعض أفراد (قال الطبيعى) قدم الطبيعى مع أن الموافق

[illegible]

انما اذركم على ما كنتم عليه من قبل
انتم اذركم على ما كنتم عليه من قبل
انتم اذركم على ما كنتم عليه من قبل

الحيوان جنس مفهوم الحيوان جنس طبيعي ومفهوم الجنس جنس منطقي وتجميع
المفهومين جنس عقلي وكذا البؤاقى وكفهوم القضية والقياس وغيرها من المفومات
المبحوث عنها في المنطق ومنه ما لا يبحث عنه في المنطق بل في الحكمة والكلام
كفهوم الواجب والممكن (١) والمتنع ولا شيء (من هذه الكليات)

(١) قوله كفهوم الواجب والممكن الخ) أما كون مفهوم المتنع والعدم وغيرها
لا وجود لموضوعه في الخارج كذلك فظاهر أذ لا يمكن عروضها له في الخارج لما تقرر
عندهم من أن ثبوت الشيء للشيء في ظرف من الخارج والذهن فرع وجود (المنتهى له)

والفصل والخاصة والعرض العام الطبعيات أى معروض النوع العارض ومعروض الجنس العارض وهكذا
فالتقسيم مفهوم الكل الطبيعي والانواع هذه المفومات وكذا الكلام في قوله ألا في منقسم الخ أى
حال كون المجموع المركب من الكل الطبيعي والمنطقي المسمى بذلك الاسم منقسماً إلى أنواعه الخاصة
وهي النوع والجنس وأمثالهما العقلية أى المجموع المركب من النوع الطبيعي والمنطقي وهكذا فالتقسيم
مفهوم الكل العقلي والانواع تلك المفومات وكل من القسمين وأنواعها من المقولات الثمانية كالكل
المنطقي وأنواعه (قال مفهوم الحيوان) بيانها أولاً من كتب أيضاً حمل الجنس الطبيعي على مفهوم
الحيوان وحمل الجنس العقلي من بعد على مجموع المفومين حمل الكل على الجزئ المندرج تحته بخلاف
حمل الجنس المنطقي على مفهوم الجنس فإنه حمل المساوى على المساوى (قال جنس طبيعي) أى يصدق
عليه الجنس ويعرض له. وكتب أيضاً أى فرد من أفراد ما صدق من مصادقاته وكذا في التبيين
(قال الجنس) المحمول على الحيوان (قوله كذلك) أى معقولاً ثانياً بقرينة ما أتى (قوله أذ لا يمكن)

تنبيه (قوله فرع وجود الخ) كما أنه فرع وجود الثابت فينبغي وجوده فيكون
لما مر تأخيره لانه معروض وهو مقدم رتبة (قال وكفهوم القضية) الظاهر أنه يجري فيها بل في سائر
مصطلحات العلوم نظير اعتبارات الكل من المنطقي وأخويه فيقال في زيد اسم زيد اسم طبيعي
ومفهوم الاسم اسم نحوي والمجموع اسم عقلي (قال وغيرها) العطف وخبر عن الربط أو الكساف
استقصائية والأولى ترك قوله وغيرها الخ (قوله والمعدم) أى الممكن ليحسن التقابل (قوله أذ لا
يمكن) علة لكون الحكم بديهياً لا للحكم البديهي ولا يلزم من كون الشيء بديهياً كون بدايته
بديهية فلا حاجة إلى جملة تنبيه (قوله فرع) أن أراد أنه فرع وجوده تحقيقاً يتجه أنه يستلزم كون
العنقاء معقولاً ثانياً فيناقى ما سبق في تعريف المعقول الأول أو فرع وجوده ولو تقديراً يرد عليه أن

الحيوان جنس مفهوم الحيوان جنس طبيعي ومفهوم الجنس جنس منطقي وتجميع
المفهومين جنس عقلي وكذا البؤاقى وكفهوم القضية والقياس وغيرها من المفومات
المبحوث عنها في المنطق ومنه ما لا يبحث عنه في المنطق بل في الحكمة والكلام
كفهوم الواجب والممكن (١) والمتنع ولا شيء (من هذه الكليات)

الحيوان جنس مفهوم الحيوان جنس طبيعي ومفهوم الجنس جنس منطقي وتجميع
المفهومين جنس عقلي وكذا البؤاقى وكفهوم القضية والقياس وغيرها من المفومات
المبحوث عنها في المنطق ومنه ما لا يبحث عنه في المنطق بل في الحكمة والكلام
كفهوم الواجب والممكن (١) والمتنع ولا شيء (من هذه الكليات)

في هذا الكلام على الفرق
التي هي في الحقيقة
وغيرها من الفرق
التي هي في الحقيقة

المستلم
التي تحت عين الوجود

المستلم
التي تحت عين الوجود

[illegible]

من هذه الكليات موجود في الخارج لاستحالة الوجود بدون الشخص بداهة وان ذهب البعض الى وجود الكل فيه والكثير الى وجود الطبيعي بناء على انه جزء الموجود امور انتزاعية ينتزعها الذهن عما وجد فيه فقط

من هذه الكليات (أي المفاهيم الثلاثة المتألفة بلفظ السكلي المنطقي وأخويه وكذا الكلام في قوله الآتي الى وجود الكل أي كل من تلك المفاهيم فالحكم في الموضوعين على نفس المفاهيم لآعلى أفرداها ولا على نفس مفهوم السكلي المنطقي وأفراد مفهوم الآخرين حتى يلزم الاستدراك أو الاستدراك في كلام المصنف وأما الحكم في قوله الى وجود الطبيعي فعلى الأفراد بقرينة المبنى عليه ثم أن جمع الكليات من قبيل جمع المشترك الفعلي على عصام الدين والمشارك المعنوي على رأي عند الحكم بقى أن ذكر أن التأكيد لم يقع موقعه بالنسبة الى المعطوف وإن وقع موقعه نظرا الى المعطوف عليه (قال لاستحالة) إشارة الى الكبرى والصغرى مطوية تقرير القياس هكذا لأنه لا شيء من تلك الكليات متشخص وكل موجود متشخص بالضرورة ينتج من الشكل الثاني لاشئ منها بوجود بالضرورة (قال الوجود) إخراجي (قال البعض) أي القليل (قال والكثير) أي البعض الكثير في الكلام احتباك (قال الى وجود الطبيعي) أي في ضمن الأفراد وكتب أيضا أي وجود بعض أفراد الطبيعي دون بعضها الآخر كالأموال العامة وسائر الأمور الاعتبارية فالقضية مبهمة (قال انه جزء الخ) صغرى (قال البعض) أي في ضمن الأفراد وكتب أيضا أي وجود بعض أفراد الطبيعي وكذا العدم (قوله أمور انتزاعية) أي فيكون تابعا للوجود الذهني فقط ومعقولا ثانيا (قال من هذه الكليات) أي المفاهيم الثمانية عشر من السكلي المنطقي وأقسامه الخمسة والسكلي الطبيعي والعقلي وأقسامها العشرة والقصير على القسم منها قاصر لأفراد تلك الثمانية عشر لانه يستلزم استدراك قوله الآتي لا وجود لأفرادها أو تبديله بقولنا فكما لا وجود لأفرادها في الخارج لا وجود لانفسها فيه أو جعل الكاف فيه للقران أو للتشبيه المقلوب مع أنه لا يخلو عن شئ وكذا الحكم في قوله الى وجود الكل وكذا قوله الى وجود الطبيعي لانه عند المصنف عبارة عن الانسان والحيوان وأمثالها لاعتنا بمعرض الكلية على ما هو ظاهر كلامه فما قيل إن الحكم فيه على الأفراد بقرينة المبنى عليه وإن ذكر أن التأكيد لم يقع موقعه بالنظر الى المعطوف وإن وقع موقعه نظرا الى المعطوف عليه ليس بظاهر ومنه يظهر أنه لا حاجة الى تفسيره بوجود أفراد الطبيعي خلافا لما توهم (قال لاستحالة) هذا إنما يصح لو كان الموجود الخارجى هو المحسوس وكان وجود ما لا يناله الحس بجوهره في الخارج محالاً وهو ممنوع كيف وقد صرح الشيخ بأنه حكم (قال جزء) يؤخذ منه أن النزاع في الطبيعي المحقق الاشخاص دون مقدرها كالعنقاء وفي

من هذه الكليات (أي المفاهيم الثلاثة المتألفة بلفظ السكلي المنطقي وأخويه وكذا الكلام في قوله الآتي الى وجود الكل أي كل من تلك المفاهيم فالحكم في الموضوعين على نفس المفاهيم لآعلى أفرداها ولا على نفس مفهوم السكلي المنطقي وأفراد مفهوم الآخرين حتى يلزم الاستدراك أو الاستدراك في كلام المصنف وأما الحكم في قوله الى وجود الطبيعي فعلى الأفراد بقرينة المبنى عليه ثم أن جمع الكليات من قبيل جمع المشترك الفعلي على عصام الدين والمشارك المعنوي على رأي عند الحكم بقى أن ذكر أن التأكيد لم يقع موقعه بالنسبة الى المعطوف وإن وقع موقعه نظرا الى المعطوف عليه (قال لاستحالة) إشارة الى الكبرى والصغرى مطوية تقرير القياس هكذا لأنه لا شيء من تلك الكليات متشخص وكل موجود متشخص بالضرورة ينتج من الشكل الثاني لاشئ منها بوجود بالضرورة (قال الوجود) إخراجي (قال البعض) أي القليل (قال والكثير) أي البعض الكثير في الكلام احتباك (قال الى وجود الطبيعي) أي في ضمن الأفراد وكتب أيضا أي وجود بعض أفراد الطبيعي دون بعضها الآخر كالأموال العامة وسائر الأمور الاعتبارية فالقضية مبهمة (قال انه جزء الخ) صغرى (قال البعض) أي في ضمن الأفراد وكتب أيضا أي وجود بعض أفراد الطبيعي وكذا العدم (قوله أمور انتزاعية) أي فيكون تابعا للوجود الذهني فقط ومعقولا ثانيا (قال من هذه الكليات) أي المفاهيم الثمانية عشر من السكلي المنطقي وأقسامه الخمسة والسكلي الطبيعي والعقلي وأقسامها العشرة والقصير على القسم منها قاصر لأفراد تلك الثمانية عشر لانه يستلزم استدراك قوله الآتي لا وجود لأفرادها أو تبديله بقولنا فكما لا وجود لأفرادها في الخارج لا وجود لانفسها فيه أو جعل الكاف فيه للقران أو للتشبيه المقلوب مع أنه لا يخلو عن شئ وكذا الحكم في قوله الى وجود الكل وكذا قوله الى وجود الطبيعي لانه عند المصنف عبارة عن الانسان والحيوان وأمثالها لاعتنا بمعرض الكلية على ما هو ظاهر كلامه فما قيل إن الحكم فيه على الأفراد بقرينة المبنى عليه وإن ذكر أن التأكيد لم يقع موقعه بالنظر الى المعطوف وإن وقع موقعه نظرا الى المعطوف عليه ليس بظاهر ومنه يظهر أنه لا حاجة الى تفسيره بوجود أفراد الطبيعي خلافا لما توهم (قال لاستحالة) هذا إنما يصح لو كان الموجود الخارجى هو المحسوس وكان وجود ما لا يناله الحس بجوهره في الخارج محالاً وهو ممنوع كيف وقد صرح الشيخ بأنه حكم (قال جزء) يؤخذ منه أن النزاع في الطبيعي المحقق الاشخاص دون مقدرها كالعنقاء وفي

من هذه الكليات (أي المفاهيم الثلاثة المتألفة بلفظ السكلي المنطقي وأخويه وكذا الكلام في قوله الآتي الى وجود الكل أي كل من تلك المفاهيم فالحكم في الموضوعين على نفس المفاهيم لآعلى أفرداها ولا على نفس مفهوم السكلي المنطقي وأفراد مفهوم الآخرين حتى يلزم الاستدراك أو الاستدراك في كلام المصنف وأما الحكم في قوله الى وجود الطبيعي فعلى الأفراد بقرينة المبنى عليه ثم أن جمع الكليات من قبيل جمع المشترك الفعلي على عصام الدين والمشارك المعنوي على رأي عند الحكم بقى أن ذكر أن التأكيد لم يقع موقعه بالنسبة الى المعطوف وإن وقع موقعه نظرا الى المعطوف عليه (قال لاستحالة) إشارة الى الكبرى والصغرى مطوية تقرير القياس هكذا لأنه لا شيء من تلك الكليات متشخص وكل موجود متشخص بالضرورة ينتج من الشكل الثاني لاشئ منها بوجود بالضرورة (قال الوجود) إخراجي (قال البعض) أي القليل (قال والكثير) أي البعض الكثير في الكلام احتباك (قال الى وجود الطبيعي) أي في ضمن الأفراد وكتب أيضا أي وجود بعض أفراد الطبيعي دون بعضها الآخر كالأموال العامة وسائر الأمور الاعتبارية فالقضية مبهمة (قال انه جزء الخ) صغرى (قال البعض) أي في ضمن الأفراد وكتب أيضا أي وجود بعض أفراد الطبيعي وكذا العدم (قوله أمور انتزاعية) أي فيكون تابعا للوجود الذهني فقط ومعقولا ثانيا (قال من هذه الكليات) أي المفاهيم الثمانية عشر من السكلي المنطقي وأقسامه الخمسة والسكلي الطبيعي والعقلي وأقسامها العشرة والقصير على القسم منها قاصر لأفراد تلك الثمانية عشر لانه يستلزم استدراك قوله الآتي لا وجود لأفرادها أو تبديله بقولنا فكما لا وجود لأفرادها في الخارج لا وجود لانفسها فيه أو جعل الكاف فيه للقران أو للتشبيه المقلوب مع أنه لا يخلو عن شئ وكذا الحكم في قوله الى وجود الكل وكذا قوله الى وجود الطبيعي لانه عند المصنف عبارة عن الانسان والحيوان وأمثالها لاعتنا بمعرض الكلية على ما هو ظاهر كلامه فما قيل إن الحكم فيه على الأفراد بقرينة المبنى عليه وإن ذكر أن التأكيد لم يقع موقعه بالنظر الى المعطوف وإن وقع موقعه نظرا الى المعطوف عليه ليس بظاهر ومنه يظهر أنه لا حاجة الى تفسيره بوجود أفراد الطبيعي خلافا لما توهم (قال لاستحالة) هذا إنما يصح لو كان الموجود الخارجى هو المحسوس وكان وجود ما لا يناله الحس بجوهره في الخارج محالاً وهو ممنوع كيف وقد صرح الشيخ بأنه حكم (قال جزء) يؤخذ منه أن النزاع في الطبيعي المحقق الاشخاص دون مقدرها كالعنقاء وفي

جاء الطبع في
في والعقلي فكما لا وجود
تبارية كسائر العقولات
عارضة لما في الخارج
الملازمة (قال فكما لا وجود)
من قوله ولا شيء من هذه
أفراد الطبيعي ونفي وجود
المنطقي لا كما زعمه عصام
مفهوم المنطقي أفراد العقلي
المنطقي اسم لمفهوم الكلّي
فرد المفهوم الأول وكذلك
الطبيعي مع مفهوم الملازمة
تسارية مطلقا معني على أن
لا ما وضع له لفظ الكلّي
لحيث ومعناها على التقييد
ية وقوله المار بان أخذوا آه
صريحا اذا كان الحكم في
بود الطبيعي وأفراد مفهوم
ختلافها فلان فرد الطبيعي
مفهوم معروض الحكاية
لجزئي والطبيعي نفسه يكون
ان فيكون نفي الطبيعي نفيا
لتقديرين الاولين فظاهر
موجود (قل فيه) إشارة
أوبقوله كما لا وجود الخ

من دليله مستندا بأنه لم لا يجوز أن يتصوره الخ اه أو هو بته تعالى فالصغرى ممنوعة (قوله لا هو بته)

٢) في التماسك بين عضلات
 مع الغاية المارة كركب
 شدة في التماسك بين
 شدة في التماسك بين
 شدة في التماسك بين

والفلكية عند الحكماء (١)

ولا يرسم صورة جزئية من الشيء في الذهن ما لم يدرك بأحدى الحواس الظاهرة أو
بالوجدان كالعطش المحسوس وجداناً ثم الكلامان ان كان بينهما تصادق في الواقع (١) بالفعل
ولا عند الكل كما لا يخفى (١) (قوله ان كان بينهما تصادق في الواقع الخ) اشار بقوله

قالوا بالملائكة الذين هم العقول عند الحكماء تأمل (قوله ولا عند الكل) رفع للايجاب الكلى وعطف
المسبب على السبب (قال ولا يرسم) أى لا يمكن أن يرسم (قال من الشيء) أى عند الفلاسفة ولذلك
نفوا علمه تعالى بأجزئيات على الوجه الجزئى تعالى عن ذلك علواً كبيراً وأما عندنا فيجوز ارتسامها بدون
الآلات الجسمانية (قال من الشيء) مادياً كان أو مجرداً (قال في الذهن) أى عنده تدبر (قال ما لم
يدرك) مبنى على أن الوجوه الكلية لا تكون مرآة لمشاهدة الجزئى على الوجه الجزئى وسمياتى من
المصنف أن انضمام الكلى الى الكلى لا يقيد الجزئية فصورة المحسوسات قبل احسابها كالجردات
كلية على ما ذكر (قال أو بالوجدان) أى بالواهمة (قال تصادق) مع اتحاد الزمان أو مع اختلافه (قال
في الواقع) أى في الخارج أو الذهن (قال بالفعل) المحقق والمفروض فرض ممكن أو محال

لم يقولوا بالنفوس الفلكية وإن قالوا بالملائكة الذين هم العقول عند الحكماء تقول بهم (قال في الذهن)
أى عنده فقوله يدرك مضارع مجهول أو الكلام مبنى على جواز ارتسام المادى في المجرى فهو معلوم وعليه
ما سند كره ولو ترك قوله في الذهن لكان أولى (قال ما لم يدرك) أى الذهن ذلك الشيء بسبب إحدى
الحواس وليس الباء داخلية على الفاعل الحقيقي والفعل مجهول فلا يرد انه يفيد انه لو كان المدرك هو
الحواس لكانت الصورة مرسمة في الذهن فيبقى القول بأن الارتسام يكون في المدرك لأنها على
ما ذكرنا طريق الإدراك لا مدرك على أن القول بان الحس مدرك يستلزم إطلاق ذوى الإدراك على
البهائم مع جريان العرف بخلافه (قال المحسوس) الاولى الحس (قال ثم الكلامان) أى كل كايين لا يخلو
عن احدى هذه الانواع الاربع للنسبة فالمراد حصر الأنواع فيها والمراد بها أعم من الحكمة فلا يرد
ابطال الحصر بالمباينة الجزئية لأنها جنس كما سيظهر ولا بالعموم والخصوص مطلقا حتى يستلزم جعل
أقسام ستة لانها نوع حكى حيث عد النسبة واحدة لا متناع انفكاك أحدهما عن الآخر عندهم
ولا اعتبارها من حيث الرابطة بين الطرفين من غير اعتبار اختصاص أحدهما باحدهما عند عبد الحكم
(قال تصادق) أى صدق كما أشار اليه في الحاشية فيه تجريد فلا ينتج أن قوله من الجانبين مستدرك
وعطف قوله من جانب فاسد لمنافاته لدلول التصادق

منه من ان الكلام اعم من ان يكون بالحواس الظاهرة
أو بالوجدان كالعطش المحسوس وجداناً ثم الكلامان ان كان بينهما تصادق في الواقع (١) بالفعل
ولا عند الكل كما لا يخفى (١) (قوله ان كان بينهما تصادق في الواقع الخ) اشار بقوله
قالوا بالملائكة الذين هم العقول عند الحكماء تأمل (قوله ولا عند الكل) رفع للايجاب الكلى وعطف
المسبب على السبب (قال ولا يرسم) أى لا يمكن أن يرسم (قال من الشيء) أى عند الفلاسفة ولذلك
نفوا علمه تعالى بأجزئيات على الوجه الجزئى تعالى عن ذلك علواً كبيراً وأما عندنا فيجوز ارتسامها بدون
الآلات الجسمانية (قال من الشيء) مادياً كان أو مجرداً (قال في الذهن) أى عنده تدبر (قال ما لم
يدرك) مبنى على أن الوجوه الكلية لا تكون مرآة لمشاهدة الجزئى على الوجه الجزئى وسمياتى من
المصنف أن انضمام الكلى الى الكلى لا يقيد الجزئية فصورة المحسوسات قبل احسابها كالجردات
كلية على ما ذكر (قال أو بالوجدان) أى بالواهمة (قال تصادق) مع اتحاد الزمان أو مع اختلافه (قال
في الواقع) أى في الخارج أو الذهن (قال بالفعل) المحقق والمفروض فرض ممكن أو محال
لم يقولوا بالنفوس الفلكية وإن قالوا بالملائكة الذين هم العقول عند الحكماء تقول بهم (قال في الذهن)
أى عنده فقوله يدرك مضارع مجهول أو الكلام مبنى على جواز ارتسام المادى في المجرى فهو معلوم وعليه
ما سند كره ولو ترك قوله في الذهن لكان أولى (قال ما لم يدرك) أى الذهن ذلك الشيء بسبب إحدى
الحواس وليس الباء داخلية على الفاعل الحقيقي والفعل مجهول فلا يرد انه يفيد انه لو كان المدرك هو
الحواس لكانت الصورة مرسمة في الذهن فيبقى القول بأن الارتسام يكون في المدرك لأنها على
ما ذكرنا طريق الإدراك لا مدرك على أن القول بان الحس مدرك يستلزم إطلاق ذوى الإدراك على
البهائم مع جريان العرف بخلافه (قال المحسوس) الاولى الحس (قال ثم الكلامان) أى كل كايين لا يخلو
عن احدى هذه الانواع الاربع للنسبة فالمراد حصر الأنواع فيها والمراد بها أعم من الحكمة فلا يرد
ابطال الحصر بالمباينة الجزئية لأنها جنس كما سيظهر ولا بالعموم والخصوص مطلقا حتى يستلزم جعل
أقسام ستة لانها نوع حكى حيث عد النسبة واحدة لا متناع انفكاك أحدهما عن الآخر عندهم
ولا اعتبارها من حيث الرابطة بين الطرفين من غير اعتبار اختصاص أحدهما باحدهما عند عبد الحكم
(قال تصادق) أى صدق كما أشار اليه في الحاشية فيه تجريد فلا ينتج أن قوله من الجانبين مستدرك
وعطف قوله من جانب فاسد لمنافاته لدلول التصادق

والأقضية
المعروف بالذات
فترسم في الذهن
إذا أدركت
بأحد الحواس
بأنها
تكون
بأحد الحواس

[illegible]

قال والناتق (ان كان من النطق الظاهري ينبئ حمل النطق على ما هو طبيعي وبالقدرة والا افترق
الناتق عن الانسان في الطولي وبالعكس في الانسان الا بكم فتكون النسبة بينهما عموما وجهيا (قوله
سواء كان) ذلك المدار (قوله الصدق) أى الكلى والجزئى من الجانبين أو من جانب وقد يقال
اللائق حينئذ أن يقول فى المتن ثم الكليان ان كان بينهما فى الواقع تصادق بالفعل لينتج قسده فى
لواقع الى التفارق أيضاً (قوله بحسب تجويز العقل) عند تصور مفهوم أحد الكليين لا كليهما (قوله اذ كل)
ايلى الملازمة بالنظر الى المتعاطفين لكنه انما يتم بالنظر الى المعطوف ^{الايلى} اذ انصرف المطلق الى النسبة
بحسب تجويز العقل وهو ممنوع لجواز أخذه لا بشرط شئ * (قوله بحسب) أقول ان أراد التجويز المطابق
لواقع فممنوع وان أراد غيره ينتج عليه أن العقل كما يجوز ذلك يجوز الافتراق الكلى والعموم
الخصوص مطلقا أو من وجه فالملازمة ممنوعة فالصواب أن يقول والالم تنضبط اذ للعقل فرض صدق
أحد المتساويين دائما بدون الآخر وصدق أحد المتساويين كلياً مع الآخر مثلاً فليتأمل

فيلزم الا
تخصا في
في المسألة
٢٢٢.

[Faint handwritten notes at the bottom of the page, likely bleed-through from the reverse side.]

مطلقا كالحیوان والانسان وقيضاها بالعكس كاللاحيوان والانسان أو تفارق دائم
متصف بالامكان بل متصف بنقيضه لانا نقول اتصافه بالمكان لا يقدح اتصافه
بنقيضه ايضا لانه لما كان محالا فعلى تقدير وجوده واتصافه بالاشي يلزم اتصافه بالنقيض
في الواقع فتأمل فيه (قوله كالانسان والناطق الخ) كون الناطق مساويا للانسان مبني
على زعم الحكماء من كون الملك والجن جوهرين مجردين لا يمكن صدور النطق والتضحك
منهما والا فعلى مذهب المتكلمين القائلين بأنها اجسام لطيفة فالناطق والضحك اعم
من الانسان

الثانية أعني وكل شيء ويمكن لا يتصف بالامكان ويراد السند في صورة الدليل تنبها على قوته جائز
(قوله لانا نقول) اثبات المقدمة المنوعة بأبطال الكبرى الثانية من القياس المركب ولك أن تقول لما
أورد السند في صورة الدليل جاز القول بان الجواب منع الكبرى الثانية من السند وإن قالوا انه لا يمنع
السند وحاصل الجواب ان ذلك المتصف لكونه محالا يستلزم المحال الذي هو الاتصاف بالنقيضين على
تقدير الوجود والاتصاف بالاشي (قوله كون الناطق الخ) أي اذا كان من النطق الظاهري وأما اذا كان
من النطق الباطني أعني ادراك المعاني السكينة فلو وجوده في الملك والجن أيضا لا فائدة في البناء على
رأبهم المذكور على أن الفلك مع كونه جسما ناطقا بالمعنى الثاني على رأيهم (قال كالحیوان) أو الشيء (قال
والانسان) وكما كن الأصابع والكاتب (قال كاللاحيوان) أو الاشياء (قال أو تفارق دائم) به
محال واللازم هنا هو الاول (قوله واتصافه) أي اتصاف المتصف بالاشي بالمكان محالا الخ والواضح
أن يقول لما كان محالا جاز استلزامه محال آخر هو اتصافه بنقيضه فيلزم اتصافه الخ (قوله فتأمل) وجهه
أن قولهم المحال يجوز أن يستلزم المحال مخصوص بما اذا كان بينهما علاقة عقلية على ما قال عبد الحكيم
ولا يتصور للشي علاقة للاتصاف بالنقيضين ضرورة فالحق في الجواب منع التناقض مستتباً بان
الاتصاف بالاشي والامكان من حيث الذات والاشي والممكن من حيث انه صورة حاصلة في العقل
فتغاير جهتا الايجاب والسلب (قوله مبني) أي اذا كان من النطق بمعنى القوة العاقلة الموجودة في
الجنان أو بمعنى النطق الظاهري الطبيعي وأما اذا كان بمعنى القوة الادراكية الكائنة في قلب الانسان
فلا يحتاج الى البناء على مذهبهم لكنه لم يجعله عليه لايهام للدور (قوله اجسام) الاوق جسمان
لطيفان (قوله اعم من الانسان الخ) أي اعم مطلقا من الانسان ومن وجه من الحيوان (قال بالعكس)
ولو كان الاعم من المفهومات الشاملة كما بين الانسان والاشي

مطلقا كالحیوان والانسان وقيضاها بالعكس كاللاحيوان والانسان أو تفارق دائم
متصف بالامكان بل متصف بنقيضه لانا نقول اتصافه بالمكان لا يقدح اتصافه
بنقيضه ايضا لانه لما كان محالا فعلى تقدير وجوده واتصافه بالاشي يلزم اتصافه بالنقيض
في الواقع فتأمل فيه (قوله كالانسان والناطق الخ) كون الناطق مساويا للانسان مبني
على زعم الحكماء من كون الملك والجن جوهرين مجردين لا يمكن صدور النطق والتضحك
منهما والا فعلى مذهب المتكلمين القائلين بأنها اجسام لطيفة فالناطق والضحك اعم
من الانسان

الثانية أعني وكل شيء ويمكن لا يتصف بالامكان ويراد السند في صورة الدليل تنبها على قوته جائز
(قوله لانا نقول) اثبات المقدمة المنوعة بأبطال الكبرى الثانية من القياس المركب ولك أن تقول لما
أورد السند في صورة الدليل جاز القول بان الجواب منع الكبرى الثانية من السند وإن قالوا انه لا يمنع
السند وحاصل الجواب ان ذلك المتصف لكونه محالا يستلزم المحال الذي هو الاتصاف بالنقيضين على
تقدير الوجود والاتصاف بالاشي (قوله كون الناطق الخ) أي اذا كان من النطق الظاهري وأما اذا كان
من النطق الباطني أعني ادراك المعاني السكينة فلو وجوده في الملك والجن أيضا لا فائدة في البناء على
رأبهم المذكور على أن الفلك مع كونه جسما ناطقا بالمعنى الثاني على رأيهم (قال كالحیوان) أو الشيء (قال
والانسان) وكما كن الأصابع والكاتب (قال كاللاحيوان) أو الاشياء (قال أو تفارق دائم) به
محال واللازم هنا هو الاول (قوله واتصافه) أي اتصاف المتصف بالاشي بالمكان محالا الخ والواضح
أن يقول لما كان محالا جاز استلزامه محال آخر هو اتصافه بنقيضه فيلزم اتصافه الخ (قوله فتأمل) وجهه
أن قولهم المحال يجوز أن يستلزم المحال مخصوص بما اذا كان بينهما علاقة عقلية على ما قال عبد الحكيم
ولا يتصور للشي علاقة للاتصاف بالنقيضين ضرورة فالحق في الجواب منع التناقض مستتباً بان
الاتصاف بالاشي والامكان من حيث الذات والاشي والممكن من حيث انه صورة حاصلة في العقل
فتغاير جهتا الايجاب والسلب (قوله مبني) أي اذا كان من النطق بمعنى القوة العاقلة الموجودة في
الجنان أو بمعنى النطق الظاهري الطبيعي وأما اذا كان بمعنى القوة الادراكية الكائنة في قلب الانسان
فلا يحتاج الى البناء على مذهبهم لكنه لم يجعله عليه لايهام للدور (قوله اجسام) الاوق جسمان
لطيفان (قوله اعم من الانسان الخ) أي اعم مطلقا من الانسان ومن وجه من الحيوان (قال بالعكس)
ولو كان الاعم من المفهومات الشاملة كما بين الانسان والاشي

مطلقا كالحیوان والانسان وقيضاها بالعكس كاللاحيوان والانسان أو تفارق دائم
متصف بالامكان بل متصف بنقيضه لانا نقول اتصافه بالمكان لا يقدح اتصافه
بنقيضه ايضا لانه لما كان محالا فعلى تقدير وجوده واتصافه بالاشي يلزم اتصافه بالنقيض
في الواقع فتأمل فيه (قوله كالانسان والناطق الخ) كون الناطق مساويا للانسان مبني
على زعم الحكماء من كون الملك والجن جوهرين مجردين لا يمكن صدور النطق والتضحك
منهما والا فعلى مذهب المتكلمين القائلين بأنها اجسام لطيفة فالناطق والضحك اعم
من الانسان

خرج نحو النائم والمستيقظ (قال من الجانبين) لا حاجة الى هذا القيد لان التفارق المذكور لا يكون الا من الجانبين (قال كالانسان) والسود والبياض (قال وكين) كالانسان والاناطي والنائم والنام المستيقظ
اسكن في كون مرجع الاخيرين سالتين كليتين داخلتين نظر كما سبق (قال أحد المتساويين) كل
من الاضافة واللام للاستغراق (قال وعين الاخص) كالانسان واللاحويان والساكنين والاسباكن
الاصابع وفي مرجع هذين مأمور (قال مع قتيض الاعم) ولو كان الاعم من المفهومات الشاملة
كالاشياء (قال كما في قتيض) هذان القبيضان من حيث انهما عينان النسبة بينهما تباين كلي
ومرجعهما سالتان داخلتان ومن حيث انهما قبيضان النسبة بينهما تباين جزئي والمرجع سالتان
جزئيتان داخلتان (قال كالانسان) اما مثال المضاف او للمضاف اليه (قال المتضادين) المتضادان
كالسود والبياض وقبيضاها كالإسود والإبيض مادة الاجتماع الحرة ومادة الافتراق الاول بياض
مخصوص ومادة الافتراق الثاني سودا مخصوص وهما من حيث انهما عينان بينهما عموم وخصوص من
وجه ومرجعهما سالتان جزئيتان داخلتان وموجبة جزئية مطلقة عامة ومن حيث انهما قبيضان بينهما
تباين جزئي ومرجعهما الأوليان فقط (قال وأمثالها) من المتضادين كالأبوة والبنوة والعم والعممة والمملكة
(قال من الجانبين) مستدرك ان لم يرتكب التجريد أو التأكيد ويرى ان قيد الكل مستغنى
عنه لان التفارق الدائم لا يكون الا كلياً وليس بصحيح اذ يتحقق بدون السككية في قولنا بعض
الانسان ليس ببيض دائماً (قال فتباينان) وعين أحدهما وتقيض الآخر اما متحدان كما في المتناقضين
أو متساويان كما في الانسان والاناطي أو عموم وخصوص مطلقاً كما في الانسان واللاحويان (قال وكين)
أي وكالمتناقضين وقوله الآتي كما في قتيض المتناقضين أي وتقيض أحد المتساويين الخ ففيه احتباك
قال وعين الاخص اللام للاستغراق وكذا الاضافة (قال ومن العموم) أشار باعادة من الى ان
الكلام من تقديم الربط على المظروف وان اعمية المباني الجزئية بالنسبة الى كل من المتعاطفين لا المجموع
(قال في قتيض) أي وفي عين الاعم المطلق مع قتيض الاخص وقوله وكين الاعم الخ أي وتقيض
لمتضادين ففي كلامه احتباك (قال وأمثالها) معطوف على المضاف اليه أو المضاف والمراد بامثال المتضادين
المتقابلان تعاقب التضايف أو العدم والمملكة لا الايجاب والسلب أيضاً لان المفردين اللذين بينهما ذلك

[illegible]

٥٥
 فانه انما يوافق
 المذكور فان
 كما ان الامم
 المتوحدة
 الشريعة لا
 بين المسلمين
 عدمه و
 بل هو
 الاسلام
 الاضطرار
 بغير

لسائر الكليات وأما الجزئان فهما إمامتا بنان (۱) كزید وعمر و إمامتا ساویان كما اذا

(١) (قوله) وأما الجزئان فهما أما متباينان (الخ) فإن قلت كيف تجرى بينهما المباينة الكلية

والمساواة مع امتناع التصادق والتفارق الكلّيين بين الجزئين قلت سيأتي أن الشخصيتين

الموجبين أو السالبيين الصادقين من الجانبيين في حكم القضيتين الكائيتين فلا اشكال

شخصية من الحزبي، وكلمة من الكل. (قال اما متسانان) ان كان منهما تسان بالذات (قوله فان قلت)

[illegible]

اتصال كل من الجانبين بأن يتحقق كل منهما مع الآخر في جميع الأزمان والأوضاع
الممكنة الاجتماع معه فتساويان

على نسب الاتفاقيات فقط بخلاف الأوضاع الممكنة الأعم من الحقيقة فالمراد من الأوضاع
في نسب الاتفاقيات الخاصة هو الأوضاع المحققة وفي نسب اللزوميات والاتفاقيات العامة
أعم منها ومن المفروضة الممكنة الاجتماع

براد باللزوميات ما يشملها لأن الافتراق فيها لازم أيضاً (قوله الاتفاقيات) أي الاتفاقيات الخاصة
بقربته ما لا ينفصل عن أطرافها على الاتفاقيات من المنفصلة إذا كان مقدمها أو كل من جزئيهما
مفروضاً ممكناً لأن المقدم إذا كان مفروضاً كيف يكون أوضاعه محققاً (قوله فالمراد من الأوضاع) أشار

بترك الزمان إلى أن الزمان محقق مطلقاً ليس إلا (قوله والاتفاقيات العامة) والاتفاقيات العامة قد
يكون مقدمها محققاً فيكون مادة اجتماعها مع الخاصة وممكناً صريحاً أو ممتنعاً كقولنا إذا كان العنفاء موجوداً
أو كان الفرس كاتباً كان الإنسان ناطقاً (قوله من المفروضة) فرض ممكن أو محال (قوله الاجتماع) مع

المقدم (قال اتصال كل) لزومي أو اتفاقي (قال بأن يتحقق) هذا معنى الاتصال (قال جميع الأزمان)
معنى الكل (قال الممكنة الاجتماع) أي في الاتصال اللزومي أو الأوضاع المحققة في الاتصال الاتفاقي
(قال فتساويان) ومرجعها متصلتان موجبتان كليتان مطلقتان

كلامه قاصراً (قوله على نسب) أي نسب أطرافها وقس عليه السابق واللاحق (قوله الاتفاقيات)
وكذا الاتفاقيات المنفصلة إذا كان مقدمها محققاً (قوله هو الأوضاع) أي للممكنة المتحققة في ضمن

الحقيقة (قوله وفي نسب) الأخصر الأولى وفيها عداها أعم منها أي ليشمل الاتفاقيات المنفصلة فإن
الأوضاع فيها محققة إذا كان مقدمها محققاً ومفروضة إن كان مفروضاً فهي في حكم الاتفاقيات العامة
(قوله الاجتماع) أي مع المقدم وإن كانت ممتنعة في نفسها (قال بأن يتحقق) هذا معنى الاتصال

الكل من الجانبين (قال كل منهما مع الآخر) مدخول مع مقدم وما قبله تال فالضمير في قوله معه
الآخر ويمكن عكسه (قال والأوضاع) سواء كانت محققة أيضاً كما في الاتصال الاتفاقي أولاً كما في
الاتصال اللزومي فلا حاجة إلى تقدير قولنا أو الأوضاع المحققة (قال فتساويان) مرجعها سالتان

منفصلتان كليتان مانعتا الجمع ويمكن جعله متصلتين موجبتين كليتين ومرجع العموم والخصوص المطلق
سالبة كلية منفصلة كذلك من جانب الأخص وموجبة جزئية متصلة من جانب الأعم أو متصلة
موجبة كلية من جانب الأخص وسالبة جزئية من جانب الأعم *

فإن الأوضاع المحققة هي هذه المقدم
أو شكلها أو غيرها أو تاليها للمصاد
بكل شيء من الأوضاع وفيه يمكن كونه
في القدم لا بد منه وإذا كان
كذلك لا بد من هذه المقدم
وغيره وكذا في المقدم والمقدم
زيد حاداً في المقدم والمقدم
لأن المقدم والمقدم
بغير المقدم والمقدم
في عدم اجتماعها في الحقيقة
التي لا بد منها في المقدم والمقدم
ويكون معنى المقدم في قوله المقدم
ويعتبر في المقدم اتصالاً بالمراد
كأن المقدم هو المقدم والمقدم
أن المقدم هو المقدم والمقدم
بغير المقدم والمقدم
في عدم اجتماعها في الحقيقة
التي لا بد منها في المقدم والمقدم
ويكون معنى المقدم في قوله المقدم
ويعتبر في المقدم اتصالاً بالمراد

على
زيد حاداً في المقدم
ويعتبر في المقدم اتصالاً بالمراد
كأن المقدم هو المقدم والمقدم
بغير المقدم والمقدم
في عدم اجتماعها في الحقيقة
التي لا بد منها في المقدم والمقدم
ويكون معنى المقدم في قوله المقدم
ويعتبر في المقدم اتصالاً بالمراد

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
كل ما ليس بالمتصل بالمتصل
فلا يكون اتصالاً تاماً
بل اتصالاً ناقصاً

هذا هو الوجه الاول في بيان ان
كل ما ليس بالمتصل بالمتصل
فلا يكون اتصالاً تاماً
بل اتصالاً ناقصاً

كطلوع الشمس ووجود النهار أو من أحد الجانبين فقط وأخص مطلقاً كاضاءة
المسجد وطلوع الشمس وأن كان بينهما افتراق كلي من الجانبين بأن لا يتحقق شيء منهما
مع الآخر في شيء من الأزمان والأوضاع فتبينان كلياً كطلوع الشمس ووجود الليل
والإفاعم وأخص من وجه كطلوع الشمس وهبوب الريح وهذه هي النسب المتبعة بين
القضايا (١)

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان
كل ما ليس بالمتصل بالمتصل
فلا يكون اتصالاً تاماً
بل اتصالاً ناقصاً

(١) قوله وهذه هي النسب المتبعة بين القضايا الخ

(قال كطلوع) وكانسانية زيد وناطقيته (قال وأخص) ومرجعهما متصلتان احدهما موجبة كلية من
جانب الاخص والأخرى سالبة جزئية من جانب الأعم (قال كاضاءة المسجد) وكحيوانية الشيء
وانسانية (قال بينهما افتراق) حقيقة أو جمعي عنائي أو اتفاقي (قال من الجانبين) مستغنى عنه
(قال بأن لا يتحقق) معنى الافتراق (قال في شيء) معنى الكلي (قال فتبينان) والمرجع متصلتان
سالمتان كليتان مطلقتان * ثم الظاهر عندي أن كون الشيء ناعماً وكونه مسبقاً متبينان وإن كان
الناعم والمستيقظ متساويين كما مر (قال كطلوع الشمس) وكانسانية شيء وفرضيته (قال والإفاعم) أي
وإن لم يكن بينهما اتصال كلي أصلاً ولا افتراق كلي (قال وأخص من وجه) ومنه مادة منع الخلق
ككون الشيء لاشجراً ولا حجراً (قال كطلوع الشمس) وكانسانية شيء وأبيصديته (قال بين القضايا)
سواء كانت قضايا بالقوة أو بالفعل والمراد بالجمع مافوق الواحد واللام للاستغراق أي بين كل قضيتين

(قال كاضاءة المسجد) أي بالشمس لا مطلقاً والا لكان أعم من وجه من طلوع الشمس وعلى هذا
أخص مطلقاً ففي المثال نشر معكوس (قال من الجانبين) مستدرك وقد يقال هذا محتاج اليه لان
الافتراق بينهما أعم من أن يكون من الجانبين أو من أحدهما كالانصال فيما مر. نعم لو جعل الافتراق
بمعنى التفارق لاستغنى عنه لكنه مع عدم موافقته لقوله المار اتصال والتعبير عنه بالانفصال يتجه عليه
انه تكلف * ويحتاج بان الافتراق وان لم يفن عنه الا أن تقييده بالكلي يفنى عنه (قال في شيء) لم
يقل في جميع الأزمان كما في ماصر لانه يكون رفماً للإيجاب الكلي ويكون (قوله بأن لا الخ) تصويراً
للافتراق الجزئي (قال فتبينان) مرجعهما موجبتان كليتان منفصلتان كما مر أو متصلتان سالمتان كليتان
(هذا) والأحسن جعل مرجع ماحكم فيه بالاتصال متصلة والافتراق منفصلة وان لم يكونا على وتيرة (قال
بين القضايا) أي بالقوة أو بالفعل فلا برد الاعتراض بأجزاء الشرطية وهو ظاهر وبالدلالات الثلاث
المطابقة وأخبرنا لان قولهم المطابقة أعم من التضمن في قوة تحققها أعم من تحققه كما يشعر به تعليلهم

هذا هو الوجه الرابع في بيان ان
كل ما ليس بالمتصل بالمتصل
فلا يكون اتصالاً تاماً
بل اتصالاً ناقصاً

الا انها قد تعتبر بحسب تحققها وعدم تحققها في مادة واحدة كما بين المحصورات والموجبات
ككون السككية اخص من الجزئية والضرورية من الدائمة وقد تعتبر بحسب تحققها
وعدم تحققها مطلقا ولو في مواد مختلفة كما بين طرق الشرطيات لكن التحقق وعدم
صادقة اولا واذا بخلاف تحقق مضمونها الا ترى ان قولنا طوفان نوح عليه السلام واقع
صادق في كل وقت مع ان تحقق مضمونه في وقت معين لا في كل وقت كما حققه بعض
الافاضل فتأمل فيه فانه دقيق

بمعنى عدم المطابقة (قال الا انها) بيان الفرق بين النسب في القضايا وبين النسب في المفردات بان
الاولى تعتبر في مادة واحدة ومواد مختلفة بخلاف الثانية حيث لم تعتبر الا في مواد مختلفة (قال
بحسب تحققها) وفي التعبير بالاتصال والافتراق تارة وبالتحقق وعدمه اخرى فكتب ايضا
الكلي من الجانبين اومن جانب واحد (قال وعدم تحققها) الكلي او الجزئي من الجانبين (قال
ككون السككية) موجبة اوسالبة وكتب ايضا وككون الموجبة السككية مبالغة للسالبين وكون
الموجبة الجزئية اخص من وجه من السالبة الجزئية وكون المهمة والجزئية متساويتين (قال اخص)
مطلقا (قال من الجزئية) موجبة اوسالبة (قال والضرورية) عطف على معمولي عاملين مع تقديم
الجور (قال ولو في مواد) عطف تفسير (قال كما بين ان) فانهما قد تتحد ان مادة كقولنا كلما تحقق كل

(قوله في كل وقت) ومقارن لجميع القضايا الصادقة في كل وقت في الصدق (قوله لا في كل) فلا يكون
بينه وبين جميع القضايا الصادقة اتصال كل فلا يصح مثلا كما كان آدم مثلا كما كان الطوفان واقعا كان
موسى منذرا افرعون (قوله فتأمل) وجهه دفع ما قاله عبد الحكيم من انه لا فرق بين اعتبار الصدق
بمعنى المطابقة وبين اعتباره بمعنى التحقق بانه يلزم حينئذ انحصار النسب بين القضايا في التباين
والتساوي الخالف لما قرره على ان القضايا الخارجة الى الفعل مرة مثلا يقال انها مطابقة للواقع دائما
لا متحققة فيه دائما وانه يستلزم تركيب المتصلة السككية من كل مطلقين عامتين صادقتين (قال الا انها)
اي بخلاف نسب المفردات فانها معتبرة في مواد مختلفة بالذات (قال بحسب) الاولى تركه لئلا يحتاج
الى التكلف في دفع اعتبار الشيء في نفسه (قال ككون السككية) فيه اشعار بان المراد بالقضايا اعم من
المنطقية والطبيعية (قال من الجزئية) اي الموافقة لها في الكيف واما النسبة بينها وبين الجزئية المخالفة
لها فيه فبيان كية وقس عليه قوله والضرورية من الدائمة اذ الدائمة المخالفة لها كيف اخص من قبيضها
التي هي الممكنة العامة وبين الشيء واخص من قبيضه عناد كلي جمعي (قال مواد مختلفة) كانه مستغنى

الاولى تعتبر في مادة واحدة ومواد مختلفة بخلاف الثانية حيث لم تعتبر الا في مواد مختلفة (قال بحسب تحققها) وفي التعبير بالاتصال والافتراق تارة وبالتحقق وعدمه اخرى فكتب ايضا الكلي من الجانبين اومن جانب واحد (قال وعدم تحققها) الكلي او الجزئي من الجانبين (قال ككون السككية) موجبة اوسالبة وكتب ايضا وككون الموجبة السككية مبالغة للسالبين وكون الموجبة الجزئية اخص من وجه من السالبة الجزئية وكون المهمة والجزئية متساويتين (قال اخص) مطلقا (قال من الجزئية) موجبة اوسالبة (قال والضرورية) عطف على معمولي عاملين مع تقديم الجور (قال ولو في مواد) عطف تفسير (قال كما بين ان) فانهما قد تتحد ان مادة كقولنا كلما تحقق كل

الاولى تعتبر في مادة واحدة ومواد مختلفة بخلاف الثانية حيث لم تعتبر الا في مواد مختلفة (قال بحسب تحققها) وفي التعبير بالاتصال والافتراق تارة وبالتحقق وعدمه اخرى فكتب ايضا الكلي من الجانبين اومن جانب واحد (قال وعدم تحققها) الكلي او الجزئي من الجانبين (قال ككون السككية) موجبة اوسالبة وكتب ايضا وككون الموجبة السككية مبالغة للسالبين وكون الموجبة الجزئية اخص من وجه من السالبة الجزئية وكون المهمة والجزئية متساويتين (قال اخص) مطلقا (قال من الجزئية) موجبة اوسالبة (قال والضرورية) عطف على معمولي عاملين مع تقديم الجور (قال ولو في مواد) عطف تفسير (قال كما بين ان) فانهما قد تتحد ان مادة كقولنا كلما تحقق كل

الاولى تعتبر في مادة واحدة ومواد مختلفة بخلاف الثانية حيث لم تعتبر الا في مواد مختلفة (قال بحسب تحققها) وفي التعبير بالاتصال والافتراق تارة وبالتحقق وعدمه اخرى فكتب ايضا الكلي من الجانبين اومن جانب واحد (قال وعدم تحققها) الكلي او الجزئي من الجانبين (قال ككون السككية) موجبة اوسالبة وكتب ايضا وككون الموجبة السككية مبالغة للسالبين وكون الموجبة الجزئية اخص من وجه من السالبة الجزئية وكون المهمة والجزئية متساويتين (قال اخص) مطلقا (قال من الجزئية) موجبة اوسالبة (قال والضرورية) عطف على معمولي عاملين مع تقديم الجور (قال ولو في مواد) عطف تفسير (قال كما بين ان) فانهما قد تتحد ان مادة كقولنا كلما تحقق كل

التحقق المعتبرين في نسب الاتفاقيات الخاصة بما هو محسب الواقع المحقق اذ المعتبر فيها
الاتصال والاتفاق اتفاقاً وفي نسب غيرها من الاتفاقيات العامة والزمومات والعناديات
ما هو اعم منه وما محسب
انسان حيوان محقق بعض الانسان حيوان وقد يختلفان كقولنا كما كانت الشمس طالعة الخ (قال في
نسب) اي نسب اطرافها (قال الخاصة) والاتفاقيات المنفصلة (قال المحقق) اما صفة الموصول الذي
هو عبارة عن التحقق وعدم التحقق او صفة الواقع اي الواقع المحقق فان فيه من التحقق وعدمه (قل
الاتصال) ناظر الى التحقق في المدعي وكتب ايضا الاتصال في موجبات المتصلة وسوابب المنفصلة
والافتراق بالعكس (قال والافتراق) اي الانفصال ناظر الى عدم التحقق في المدعي (قال اتفاقاً)
ناظر الى قوله ما هو محسب الواقع المحقق (قال وما يحسب الفرض) مثال التحقق المحقق في كل من الاولى
والثانية ظاهر ومثال التحقق المفروض في الاولى كما كان الفرض واضحاً كان الانسان ناطقاً وفي الثانية
كما كان زيد جاراً كان ناهياً او حيواناً فمحققية التحقق والاتصال وفرضيته بمحققية المقدم وفرضيته
واما محققية عدم التحقق والافتراق وفرضيته فبموجب اشكال لان فرضيته ان كان بفرضية احد الطرفين
لا بخصوصية لزم ان لا يكون الانفصال في الحقيقة ومائة الجمع مطلقاً محققاً اصلاً او بفرضية المقدم
بخصوصية لزم ان لا يكون ذلك فيها اذا كانتا اتفاقيتين محققاً اشكن اذا كان المفروض في الاولى مقدماً
عنه والمراد من المواد ما فوق الواحد ومن الاختلاف الحقيقي لا الاعتباري فلا يتحد مع القسم الاول
(قال المعتبرين) الاولى تركه لتلايتهم المصادرة في قوله الاتي اذ المعتبر الخ (قال المحقق) صفة الواقع
كما يشعر به قوله الاتي مما بحسب الفرض اذ لو اراد توصيف الموصول اقل بدله من المفروض مع انه
خصر وتوصيفه بالمحقق من توصيف الظرف بصفة المظروف (قال الاتصال) اي في الصديق المحقق
فلا يرد ان هذا الدليل جار في الاتفاقيات العامة لان المعتبر فيها اتفاق الاتصال في الصديق المفروض
قال وفي نسب) الاولى ونسب ليكون العطف على معمولي عاملين مختلفين على شرطه (قال من
لاتفاقيات) والاتفاقيات المنفصلة وما يقال انها في حكم الاتفاقيات الخاصة فيه ان مقدمها قد يكون
فروضاً فلا يكون انفصالها بحسب الواقع المحقق (قال والافتراق) لا يخفى ان محققية التحقق وفرضيته
بمحققية وفرضية المقدم ولا يبعد ان يجعل محققية عدمه وفرضيته بمحققية المقدم وفرضيته بمعنى ان عدم
تحقق في كل قسم من المتصلة السالبة والمنفصلة الموجبة إما بحسب الواقع المحقق او بحسب الفرض على
ببيل منع الخلو لا بمعنى انه في كل قسم منهما بحسبها مما فلا يتبعه ان فرضية عدم التحقق والافتراق
ن كان بفرضية احد الطرفين لا بخصوصية لزم ان لا يكون الانفصال في الحقيقة ومائة الجمع محققاً اصلاً

[illegible][illegible][illegible]

الفرض اذا المعتبر فيها الاتصال والافتراق لزوماً او فرضاً وقد يكون طرفاهما أو أحدهما (١) محالاً والنسبة بين تقيضى كل قسم منيا وبين المختلفين (١) كما سبق من غير فرق

(١) قوله وقد يكون طرفاهما أو أحدهما الخ كون الطرفين محالين في نسب اللزوميات

كقولنا للزنجي الأمي إما كاتب أو أسود أو فرضية كل منهما لم يعدم حقيقة الانفصال في مانعة الجمع الاتفاقية كقولنا للزنجي المذكور إما لا أسود أو كاتب إلا أن يختار الشق الثاني وتراد بالحق ما هو بالفعل أو بالامكان وبالفرض ما هو مفروض فرض محال كالأشياء التي ذلك هو قوله وقد يكون طرفاهما اه فتأمل (قال الفرض) فرض ممكن أو محال (قال الاتصال) ناظر الى التحقق في المدعى (قال لزوماً) كأن أو يمنع الخلو أي لزوماً بدون الفرضية أو فرضاً بدون اللزوم أو لزوماً وفرضاً فاللزم فقط في اللزوميات والعناديات المحققة والفرض فقط في الاتفاقيات العامة والأزوم والفرض في اللزوميات والعناديات المفروضة

فقوله لزوماً أو فرضاً كل منهما قيد لكل من الاتصال والافتراق وكتب أيضاً ناظر الى عدم التحقق في المدعى (قال وقد يكون) أي إذ (قال كل قسمين) أي من الاقسام الأربعة أعني المتساويين والأعم والأخص مطلقاً وهكذا (قوله اللزوميات) نحو كلما كان زبد حماراً كان ناهقاً

لصدق الأولى عن صادق وكاذب والثانية عن غير الصادقين فلا بد أن يكون أحدهما كاذباً فقط أو مع الآخر أو بفرضية المقدم لزم أن لا يكون ذلك فهما إذا كانتا اتفاقيتين والمفروض في الأولى مقدماً محققاً كقولنا للزنجي الأمي هذا إما كاتب أو أسود أو بفرضية التالي لزم ذلك إذا كان المفروض فيها

تالياً كقولنا للرومي الأمي إما أبيض أو كاتب أو بفرضية ما لزم عدم كونه محققاً في مانعة الجمع الاتفاقية كقولنا للزنجي المذكور إما لا أسود أو كاتب والجواب باختصار الشق الثاني أو الثالث وإرادة الحق بالفعل أو بالامكان من المحقق والمفروض فرض محال من المفروض تعسف إذ المتبادر من المحقق

الحقق بالفعل ومن المفروض أعم من المفروض فرض ممكن أو محال كما سبق نظيره من المصنف في الحاشية على أنه رد على اختيار الثالث أنه لا يكون التحقق وعدمه على نهج واحد هكذا ينبغي تحقيق المقام (قال لزوماً) قد يقال الفرض ليس مقابلاً للزوم واستعمال اللزوم لعدم التحقق في العناديات

خلاف المتبادر فلو قال بتحقيقاً أو فرضاً لكان أولى وأنسب بقوله أعم منه وما الخ (قال وقد يكون) علة لقوله المعتبر (قال طرفاهما) أي الاتصال والانفصال (قال من غير) تأكيد والاخصر تركه (قوله في نسب الخ) الاخصر الأولى أن يقول في اللزوميات والعناديات وكون أحدهما محالاً فيها وفي

الاتفاقيات الخ

المقدم
والأول

هذا هو المقصود من قوله تعالى (قال فذاني له) أي فذاني له سواء كان غير حقيقته كالحيوان الناطق للانسان او جزأها المساوي لها

وحيقيقته فذاني له سواء كان غير حقيقته كالحيوان الناطق للانسان او جزأها المساوي لها
مميزاً لها عن جميع ما عداها كالناطق له او جزأها الأعم مميزاً لها في الجملة كالحساس والناهي
الثاني للعرضي وفيه إشارة الى أن الذاتية والعرضية لا يوصف بهما الكلّي إلا بالنسبة الى أمر آخر محمول
عليه فلا يكون الفرس مثلاً عرضياً بالنسبة الى الانسان كما لا يكون ذاتياً (قال وحيقيقته) أقول ان اريد
بالحقيقة ما به الشيء هو هو فعلي تقدير كون الشيء المحمول عليه جزءاً لا يتصور العين والجزء المساوي
من أقسام الذاتي ولا الا من المساوي او الاخص من أقسام العرضي أو ما به يجاب عن السؤال بما هو
نوعية أو جنسية فعلي تقدير كون الشيء المحمول عليه كلياً لا يندرج النوع والجنس بالنسبة الى الفصول
ولا بعض الفصول بالنسبة الى بعضها ولا بعض العرضي بالنسبة الى بعض آخر في شيء من الأقسام وكذا
مفهوم الواجب وصانته العالم والقدم الذاتي وتامل * وكتب أيضاً النوعية أو الجنسية تأمل (قال فذاني له)
بالمعنى الأعم وهو ثلاثة أقسام (قال كالحيوان الناطق) في التمثيل للكلّي المحمول بالحيوان الناطق مسامحة
لاعتبار الأفراد في الكلّي (قال مميزاً لها) أي بالذات لا بواسطة الجزء * وكتب أيضاً حال كاشفة
(قال ما عداها) من المشاركات الجنسية (قال مميزاً لها) أي بالذات لا بواسطة الجزء من المشارك
الجنسي فالتقدير الأول خرج الاجناس المتوسطة والسافلة وبالقيد الأخير خرج الاجناس العالية
بالكلّي أعم من أن يكون موجوداً بالوجود المحمول أو الرابطي (قال وحيقيقته الخ) المراد بها ما يجاب عن
السؤال بما هو * وما يقال انه على هذا اذا كان المحمول عليه كلياً لا يندرج النوع والجنس بالقياس الى
الفصول ولا بعض الفصول بالقياس الى بعضها ولا بعض العرضي بالقياس الى بعض آخر في شيء من
الأقسام ففيه أن كل كلي بالقياس الى حصصه نوع فكل فصل وعرضي حقيقة لوقوعه في جواب السؤال
فما هو عن الحصص فكل من المنسوبات الأربع بالقياس الى المنسوب اليه الأعم منها خاصة كما يساويها
المنسحق فيما عدا الثالث وبالقياس الى المنسوب اليه الاخص عرض عام (قال فذاني) قيد قسم إن
أطلق الذاتي على الحد التام والآن قسم (قال كالحيوان) المراد بالحيوان الناطق معبره أعني الانسان
فقوله للانسان أي لأفراده في العبارة تساهل فلا يرد انه لا يصح التمثيل للكلّي المحمول بالحيوان الناطق
لأنه ليس بكلّي لتركيبه ولا محمول الأعم مذهب من يقول أن المقابلة الذهنية بالأجمال والتفصيل كافية
في الحمل * ولا يبعد القول بأن جعل موضوع البحث الكلّي باعتبار الاغلب وبأن اراد به ما ليس بجزئي
نحوراً أو أن الكاف للتنظير (قال كالناطق له) او حذف له هنا كتماء بقوله الاتي جميع ذلك الخ
لكن أولى

هذا هو المقصود من قوله تعالى (قال فذاني له) أي فذاني له سواء كان غير حقيقته كالحيوان الناطق للانسان او جزأها المساوي لها
مميزاً لها عن جميع ما عداها كالناطق له او جزأها الأعم مميزاً لها في الجملة كالحساس والناهي
الثاني للعرضي وفيه إشارة الى أن الذاتية والعرضية لا يوصف بهما الكلّي إلا بالنسبة الى أمر آخر محمول
عليه فلا يكون الفرس مثلاً عرضياً بالنسبة الى الانسان كما لا يكون ذاتياً (قال وحيقيقته) أقول ان اريد
بالحقيقة ما به الشيء هو هو فعلي تقدير كون الشيء المحمول عليه جزءاً لا يتصور العين والجزء المساوي
من أقسام الذاتي ولا الا من المساوي او الاخص من أقسام العرضي أو ما به يجاب عن السؤال بما هو
نوعية أو جنسية فعلي تقدير كون الشيء المحمول عليه كلياً لا يندرج النوع والجنس بالنسبة الى الفصول
ولا بعض الفصول بالنسبة الى بعضها ولا بعض العرضي بالنسبة الى بعض آخر في شيء من الأقسام وكذا
مفهوم الواجب وصانته العالم والقدم الذاتي وتامل * وكتب أيضاً النوعية أو الجنسية تأمل (قال فذاني له)
بالمعنى الأعم وهو ثلاثة أقسام (قال كالحيوان الناطق) في التمثيل للكلّي المحمول بالحيوان الناطق مسامحة
لاعتبار الأفراد في الكلّي (قال مميزاً لها) أي بالذات لا بواسطة الجزء * وكتب أيضاً حال كاشفة
(قال ما عداها) من المشاركات الجنسية (قال مميزاً لها) أي بالذات لا بواسطة الجزء من المشارك
الجنسي فالتقدير الأول خرج الاجناس المتوسطة والسافلة وبالقيد الأخير خرج الاجناس العالية
بالكلّي أعم من أن يكون موجوداً بالوجود المحمول أو الرابطي (قال وحيقيقته الخ) المراد بها ما يجاب عن
السؤال بما هو * وما يقال انه على هذا اذا كان المحمول عليه كلياً لا يندرج النوع والجنس بالقياس الى
الفصول ولا بعض الفصول بالقياس الى بعضها ولا بعض العرضي بالقياس الى بعض آخر في شيء من
الأقسام ففيه أن كل كلي بالقياس الى حصصه نوع فكل فصل وعرضي حقيقة لوقوعه في جواب السؤال
فما هو عن الحصص فكل من المنسوبات الأربع بالقياس الى المنسوب اليه الأعم منها خاصة كما يساويها
المنسحق فيما عدا الثالث وبالقياس الى المنسوب اليه الاخص عرض عام (قال فذاني) قيد قسم إن
أطلق الذاتي على الحد التام والآن قسم (قال كالحيوان) المراد بالحيوان الناطق معبره أعني الانسان
فقوله للانسان أي لأفراده في العبارة تساهل فلا يرد انه لا يصح التمثيل للكلّي المحمول بالحيوان الناطق
لأنه ليس بكلّي لتركيبه ولا محمول الأعم مذهب من يقول أن المقابلة الذهنية بالأجمال والتفصيل كافية
في الحمل * ولا يبعد القول بأن جعل موضوع البحث الكلّي باعتبار الاغلب وبأن اراد به ما ليس بجزئي
نحوراً أو أن الكاف للتنظير (قال كالناطق له) او حذف له هنا كتماء بقوله الاتي جميع ذلك الخ
لكن أولى

هذا هو المقصود من قوله تعالى (قال فذاني له) أي فذاني له سواء كان غير حقيقته كالحيوان الناطق للانسان او جزأها المساوي لها

هذا هو المقصود من قوله تعالى (قال فذاني له) أي فذاني له سواء كان غير حقيقته كالحيوان الناطق للانسان او جزأها المساوي لها

أو غير مميز أصلاً (١) كالجوهر والحيوان والآخر فبذلك لا يفتقر إلى شيء له سواء كان في ذاته أو في غيره
أحدهما اعتبر في الآخر فينبغي أن لا يفتقر إلى شيء له سواء كان في ذاته أو في غيره
إلى آخره) هذا مبني على أن المعتبر في المميز الذاتي في اصطلاحهم هو المميز عن جميع
مما يشترك في الجنس فوقه تمييزاً بالذات فلا يكون الحيوان مميزاً ذاتياً في اصطلاحهم وإن ميز
الإنسان عما عدا الحيوان لأن تمييزه للإنسان بواسطة الفصول المأخوذة فيه كالحساس والناس
والقابل للابعاد بالذات إذ قد أخذ فيه الجنس العالي الذي لا يتصور أن يكون مميزاً للإنسان
عما يشترك في جنس فوقه إذ لا جنس فوقه فكان الحيوان مشتملاً على المميز في الجملة
وعلى غير المميز أصلاً فلا يكون مميزاً بالذات بل بواسطة بعض أجزائه * ولك أن تقول

(قال كالجوهر والحيوان) كل من الجوهر والحيوان مميز الإنسان عن المشارك الوجودي بالذات إلا أن
الأول لا يميزه عن المشارك الجنسي أصلاً والثاني لا يميزه عنه بالذات مع أن المراد بذلك (قوله في المميز
الذاتي) هو ما كتب أيضاً في أي خلاف المميز العرفي فإنه أعظم من أن يكون مميزاً عن المشارك الجنسي
أو الوجودي كما في خواص الأجناس العالية (قوله هو المميز) تعريف (قوله في اصطلاحهم) أي إذا
اعتبر في المميز الذاتي ما ذكر لا يكون الحيوان من أفراد المميز الذاتي كما لا يكون من أفراد
التعريف (قوله عما عدا الحيوان) من المشاركات الجنسية (قوله لأن تمييزه) علة لتفرع فلا يكون عما قبله *
وكتب أيضاً أي عن المشاركات الجنسية بواسطة الفصول وإن كان تمييزه عن المشاركات الوجودية بالذات
(قوله على المميز) وهو كل من الفصول البعيدة * وكتب أيضاً أي مميز الإنسان (قوله في الجملة) أي
ناقصاً (قوله غير المميز) وهو الجنس العالي (قوله بعض أجزائه) أي وأما الفصول مطلقاً قريبة أو بعيدة فهي

(قوله أن المعتبر) أي المعتبر فيه اعتبار المميز في المعارف فلا يرد أن المميز الذاتي عين المميز
عما يشترك الخ فيلزم اعتبار الشيء في نفسه . ولو قال هو التمييز الذاتي بالذات عن المشارك الجنسي فلا الخ
لسكان أخضر وأولى (قوله لأن تمييزه) علة لتفرع لا يكون الخ عما قبله أشار به إلى صفري الشكل الثاني
وبقوله المعتبر . إلى كبراه الخ تقريره أن الحيوان ليس مميزاً للإنسان بالذات والمميز الذاتي له يميزه بالذات
(قوله كالحساس) الكاف استقصائية إن كان العطف مقدماً على الربط (قوله فوقه) الأولى تركه
(قوله إذ لا الخ) إشارة إلى أن صدق السالبة هنا بانتفاء القيد الأخير وتمييز الجنس العالي للإنسان عما
يشترك في الوجود (قوله ولك أن الخ) فعلى هذا لا يحتاج إلى اعتبار تقييد التمييز بقوله بالذات

والمراد بالذات هو الذي لا يفتقر إلى شيء له سواء كان في ذاته أو في غيره
في اصطلاحهم هو المميز عن جميع مما يشترك في الجنس فوقه تمييزاً بالذات
فلا يكون الحيوان مميزاً ذاتياً في اصطلاحهم وإن ميز الإنسان عما عدا الحيوان
لأن تمييزه للإنسان بواسطة الفصول المأخوذة فيه كالحساس والناس والقابل
للإبعاد بالذات إذ قد أخذ فيه الجنس العالي الذي لا يتصور أن يكون مميزاً
للإنسان عما يشترك في جنس فوقه إذ لا جنس فوقه فكان الحيوان مشتملاً
على المميز في الجملة وعلى غير المميز أصلاً فلا يكون مميزاً بالذات بل
بواسطة بعض أجزائه * ولك أن تقول

فالمميز
بميز
باعتبار
بعض
أجزائه

الوجود

مساوياً لها أو أخص مميزاً عن جميع ماعداها كالضاحك بالقوة أو بالفعل أو أعم مميزاً لها
في الجملة أو غير مميز أصلاً كالشيء جميع ذلك للانسان (١) ثم الذاتي المشترك
المميز في اصطلاحهم ما يكون مقولاً في جواب أي شيء هو وذلك الجواب مشروط بان
لا يكون مشتركاً تماماً كما ذكرنا فلا يكون الحيوان وامثاله مميزاً أصلاً (١) قوله كالشيء
فأنه بمعنى ما يمكن أن يعلم ويخبر عنه وهو بهذا المعنى
مميزة بالذات بناء على عدم تركبها من الجنس والفصل (قال العرضي) وهو ثلاثة أقسام أيضاً (قال مساوياً)
ومنه الأنواع والأجناس بالنسبة إلى فصولها المساوية (قال أخص) ومنه الاصناف بالنسبة إلى الأنواع
وفصولها المساوية لها والأنواع وتلك الفصول بالنسبة إلى الأجناس وفصولها المساوية أو الأعم (قال
مميزاً) صفة كاشفة لكل من الشقين * وكتب أيضاً والمراد بالمميز هاهنا وفي ما يأتي أعم من المميز
بالذات أو بواسطة الجزء كالابن (قال ماعداها) من المشاركات الجنسية أو الوجودية (قال في الجملة) ومنه
الأجناس والفصول المقومة بالنسبة إلى الفصول المقسمة * وكتب أيضاً كاللشيء والمتميز (قال ذلك) من
الأمثلة السبعة (قوله أن يعلم) من العلم بمعنى مطلق الإدراك الشامل للتصور والتصديق والتصور أعم
من أن يكون بالسكنه أو بالوجه فيشمل ذاته تعالى وإن قلنا بامتناع ثقله بالسكنه على المذهب المرجوح
من أن العلم بالشيء من الوجه علم به من ذلك الوجه لا على المذهب المنتصور من أنه علم بذلك الوجه (قوله
ويخبر عنه) أي ولو في غير قالب اللفظ الموضوع بأزائه فيشمل المعاني الخفية لتمكن الأولى تركب
(قوله أي شيء هو) أي في ذاته أو في عرضه كما يفيد عدم تقييد المميز بالذاتي في قوله ولك (قوله
مشتركا) أي بالنسبة إلى مجموع أفراد نفسه فلا يرد أن في التفرع نظراً لأن الحيوان ليس بمشترك تام
بالنسبة إلى أفراد الانسان فيلزم كونه مميزاً ذاتياً في اصطلاحهم (قال أو أخص) ومنه الاصناف
بالنسبة إلى الأنواع وفصولها مساوية أو أعم. وتخصيصها بالمساوية تحكم وكذا الاصناف والأنواع وفصولها
المساوية بالنسبة إلى الأجناس وفصولها مطلقاً (قال مميزاً) المراد بالمميز هنا وفيما يأتي المميز بالذات كما
فيما سبق وتعميمه من المميز بالذات وبواسطة الجزء مع عدم كونه على نهج مامر حشو لأن التميز هنا أعم
من أن يكون عن المشاركات الجنسية أو الوجودية وما عدا القسم الرابع من أقسام العرضي مميز من
المشاركات الوجودية بالذات نعم لو اعتبر التميز عن الأولى فقط لاحتجج إليه لادخال الأنواع والأجناس
مثلاً بالنسبة إلى فصولها في أقسام العرضي (قوله فأنه بمعنى) الاحسن معنى ترك بمعنى (قوله ويخبر عنه الخ)
أفاد بذلك أن المراد بالعلم به تصويره بالوجه المصحح للحكم عليه سواء كان بالسكنه أو بالوجه فلا ينتقض
جامعية التعريف بذاته تعالى لا مطلق الإدراك الشامل للتصور والتصديق ولا التصور بالسكنه فلا يرد

فأنه المميز عن غيره من صفاته والكم في صفاته
والذات والكم لها صفات والكم في صفاته
لها صفات والكم لها صفات والكم في صفاته
عروض عن صفاته والكم لها صفات والكم في صفاته
للافتقار عن صفاته والكم لها صفات والكم في صفاته
مميز بالنسبة إلى صفاته والكم لها صفات والكم في صفاته

الذات والكم لها صفات والكم في صفاته
لها صفات والكم لها صفات والكم في صفاته
عروض عن صفاته والكم لها صفات والكم في صفاته
للافتقار عن صفاته والكم لها صفات والكم في صفاته
مميز بالنسبة إلى صفاته والكم لها صفات والكم في صفاته

بين الجزئيات ان اشتركت تلك الجزئيات في ذاتي آخر خارج عنه فهو مشترك ناقص
بينها كالجوان بالنسبة الى افراد الانسان حيث اشتركت في الناطق ايضا وكانا نطق
حيث اشتركت في الحيوان ايضا والاشتركت تام كالانسان بالنسبة الى افراد
عارض لكل شيء واجبا كان أو ممكنا أو ممتنعاً فلا يتصور أن يكون ممثراً لشيء عن شيء
فضلاً عن المشاركة الجنسية فتأمل

اذ لفائدة في ذكره مع أنه لا يحتاج الى تأويله بالنسبة الى المعنى الحرفي والقضية (قوله عارض لكل شيء)
بل لنفسه أيضاً (قوله فتأمل) كأنه اشارة الى ما قاله عبد الحكيم أنه يميز الماهية عن تقييده الاشياء وان
كان ذلك النقيض فرداً له باعتبار (قال بين الجزئيات) قسمان مشترك تام ومشارك ناقص لأنها ان الخ
(قال ان اشتركت) لو قال ثم الذاتي ان اشتركت جزئياته في ذاتي الخ لكفي ثم المراد بالجزئيات كلها
ان كان الذاتي الآخر أعم وبعضها ان كان أخص (قال في ذاتي آخر) أخص كما في المثال الاول أو أعم
كما في المثال الثاني * وكتب أيضاً تلك الجزئيات (قال خارج الخ) سواء كان ذلك الذاتي الخارج
خاصة غير شاملة للذاتي الاول كما في المثال الاول أو عرضاً عاماً له كما في المثال الثاني (قال والا) بان لم
يشترك تلك الجزئيات في ذاتي آخر أصلاً كالجواهر بالنسبة الى مجموع افرادها أو اشتركت في ذاتي آخر
داخل في الاول كالجسم بالنسبة الى مجموع افرادها وكالانسان مثلاً

ان الاولى تركه اذ لفائدة في ذكره نعم يحتاج الى تأويله بالنسبة الى المعاني الحرفية والضمائر المستترة
والمتصلة والقضايا والاقية بان المراد الاخبار عنه ولو في غير قالب اللفظ الموضوع له أو عن مراده أو
باعتبار تأويله بهذا اللفظ أو القضية أو القياس مثلاً الا أن شيوع هذه التأويلات يسهل أمره (قوله
لكل شيء) الاولى لكل مفهوم (قال بين الجزئيات) حقيقية أو اضافية (قال ذاتي آخر الخ) خاصة
للذاتي الاول ان كان أخص وعرض عام له ان كان أعم والاول بالنسبة الى هذا الذاتي بالعكس (قال فهو
مشترك الخ) التعريف الضمني له لفظي أو اشتركت فيه بالمعنى اللغوي والمعرف بالمعنى الاصطلاحي وتعلق
بينها به بحسب المعنى الاصل فلا يلزم توقف الشيء على نفسه هذا والاول ترك قوله بينها (قال والا الخ)
النفى متوجه الى كل من المقيد والمقيد فيحصل قسمان (قال مشترك تام) ومنه النوع الحقيقي فانه
مشترك تام دائماً كالأجناس سافلة أو عالية أو متوسطة بالنظر الى مجموع افراد نفسها وأما الفصل
فمشترك ناقص دائماً قريباً أو بعيداً كالأجناس بالنسبة الى افراد ذاتي أخص منها (قال الى افرادها)
أي أو فردين منه

والأفراد بالنسبة إلى
كل واحد من أفراد المجموعة
بالنسبة إلى المجموعة
بأكملها

(أحد الأقسام) مجموع أفراد النسبة إلى أفراد المجموعة (١) فكل ذاتي مميز للماهية في الجملة فهو مشترك ناقص
مطلقاً ولو بالنسبة إلى أفراد نفسه * وكل ذاتي سواء فهو مشترك تام بالنسبة إلى أفراد
نفسه وناقض بالقياس إلى أفراد ذاتي أحص منه إن وجد الأخص كالحیوان * وأعلم
أن المطلوب السائل بكلمة ما عن الواحد تمام حقيقته

(١) قوله بالنسبة إلى مجموع أفراد (زاد المجموع لما سبق أنه بالنسبة إلى بعض أفراد

(قال مجموع أفراد) أو مجموع فردين أحدهما من نوع والآخر من آخر (قال فكل ذاتي) هذا مفرع عن
الشرطية الأولى * وقوله الآتي وكل ذاتي سواء * بالنسبة إلى المعطوف عليه أعني مشترك تام مفرع عن
الشرطية الثانية وبالنسبة إلى المعطوف مفرع عن الشرطية الأولى (قال مميز) أي بالذات لا بالواسطة
(قال في الجملة) أي تاماً أو ناقصاً (قال ولو بالنسبة) تفسير مطلقاً (قال إلى أفراد نفسه) كالحیوان

والناطق (قال سواء) أي لم يكن مميزاً بالذات أصلاً لا تاماً ولا ناقصاً (قال بالنسبة إلى) أو مجموع فردين
لم يكن بينهما ذاتي مشترك خارج عن ذلك الذاتي على التقدير الآتي (قال إلى أفراد نفسه) مجموعها
(قال ذاتي) نوعاً أو جنساً (قال عن الواحد) جزئياً أو كلياً (قال تمام) أي بحسب العرف وأما بحسب
اللغة فبعد يسأل بها والمطلوب الوصف فيقال ما زيد ويحجب به عالم وقد يسأل بها والمطلوب الحقيقة
ولذا قال فرعون أولاً لمن حوله (ألا تستمعون) الجواب الذي لا يطابق السؤال حين سأل موسى بقوله
(ومارب العالمين) وأجاب موسى بانه (رب السموات والارض) وقال ثانياً (إن رسولكم الذي أرسل

اليكم لمجنون) حين كثر موسى الجواب وقال (ربكم آبائكم الأولين) تقييظاً لفرعون وتنبهته له
على انه تعالى لا يعرف كنهه (قال تمام حقيقته) أي الجملة ان كان الواحد شخصاً أو صنفاً أو مفصلة
ان كان نوعاً أو جنساً سافلاً أو متوسطاً

(قال كالحیوان بالنسبة إلى) الأولى كالجوهر بالنسبة إلى الخ ليكون في كلامه إشارة إلى أن المشترك التام
قسمان مالا يشترك جزئياته في ذاتي آخر أصلاً وما تشترك هي في ذاتي آخر داخل فيه (قال فكل
ذاتي مميز) أي بالذات فلا يدخل في هذه الضابطة الحيوان بالنسبة إلى مجموع أفراد (قال إلى أفراد
نفسه الخ) أي مجموعها وآلا لم يتحقق تقيض قوله ولو الخ لان كل ماهو فرد الاخص فرد الاعم (قال فهو
مشترك الخ) سواء لم يميزها أصلاً كالجوهر لمجموع أفراد أو يميزه عن المشارك الجنسي بواسطة الجزء
كشال المصنف (قال تمام حقيقته) جملة أو مفصلة بخلاف تمام الذاتي فيما يأتي فانه مجمل فقط

بالنسبة إلى زيد وهذا الفرع
بالنسبة إلى زيد وهذا الفرع

الأقسام فافهمه هذه الأقسام
الأقسام فافهمه هذه الأقسام

الأقسام فافهمه هذه الأقسام
الأقسام فافهمه هذه الأقسام

الأقسام فافهمه هذه الأقسام
الأقسام فافهمه هذه الأقسام

الأقسام فافهمه هذه الأقسام
الأقسام فافهمه هذه الأقسام

الأقسام فافهمه هذه الأقسام
الأقسام فافهمه هذه الأقسام

والأقسام فافهمه هذه الأقسام
الأقسام فافهمه هذه الأقسام

المختصة به بمعنى المختصة بنوعه (١)

الذي هو افراد الانسان كان مشتركاً ناقصاً (١) (قوله حقيقة المختصة به بمعنى المختصة بنوعه الخ) أي ليست مشتركة بين نوعه وبين نوع آخر فلا يزدان الانسان ليس حقيقة مختصة بزيد وقد قلتم إنه مقول في جواب السؤال بما هو عن زيد وحده وأن السائل عن الواحد طالب لتام حقيقة المختصة به * ثم اعلم أن المقول في جواب ما هو على ثلاثة أقسام *

(قال المخصّص) قال عبد الحكيم الاختصاص بالنظر إلى السؤال انتهى فلا حاجة إلى ما ارتكبه المصنف (قال بعض) أي بحذف المضاف على الضمير المحرور في به على تقدير أن يكون الواحد شخصياً أو صنفياً. وأما على تقدير كونه نوعياً أو جنسياً فلا حاجة إلى القول بحذف المضاف كما لا يخفى (قوله أي ليست) هذه الحاشية لبيان فائدة تفسير المخصّص بقوله بمعنى المخصّص بنوعه والحاشية التالية اعتراض على ذلك التفسير مع جوابه * وما قيل إن قوله أي ليست مشتركة الخ دفع لزوم اختصاص الشيء بنفسه بأن الاختصاص هنا بمعنى الجزء السلبى على سبيل التجريد يكذب به تفريع قوله فلا بد الخ والاعتراض الآخر في الحاشية التالية فانه بعد دفع لزوم ذلك أولاً لا وجه للاعتراض ثانياً * على أن الجزء السلبى هو عدم الوجود في الغير لا عدم الاشتراك فيه وبينهما فرق كما لا يخفى

(قال المختصة به) قد يقال إن الباء داخلة على المقصور أو للسببية أي حقيقة التي اختصت بسببية
ولاعتبار المدخول فلا حاجة إلى حذف المضاف تأمل (قال المختصة بنوعه) قد يقال يلزم على هذا
جعل الإضافة بالنسبة إلى المسؤول عنه الشخص أو الصنف لامية وبالنظر إلى المسؤول عنه النوع أو
جنس بيانية (قوله أي ليست) أقول هذا التفسير دفع للزوم اختصاص الشيء بنفسه بحمل الاختصاص
على لازم الجزء السلبي وهو عدم الوجود في الغير كما قيل * وما يقال إنه يكذب به تفریع قوله فلا برد
الاعتراض الآتي في الحاشية التالية إذ لا معنى لذكره بعد دفعه أولاً ففيه أنه يجوز كون التفریع من
المفسر بالفتح وأنه ذكر الاعتراض توطئة للجوابين الآتين * لكن يرد عليه أنه لا معنى للمدول عن
حمله على الجزء السلبي إلى حمله على لازمه لأن دفاع ما ذكره بكل منهما هذا . وعلى ما ذكرنا يكون قوله
لا برد بياناً لفائدة تفسير المختصة به بالمختصة بنوعه * وقد يقال أنه مع التفسير لتلك الفائدة * وفيه أنها
محصل به فيلغو ما قبله مع أن في التفسير دفع الإرادة الآتي فليجمل عليه لئلا يخلو المدول عن المعنى
الحقيق عن نكتة (قوله الإنسان الخ) كبرى الشكل الثاني * وقوله الآتي وإن السائل الخ إشارة إلى

[illegible]

والأفراد
الذين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

قسم يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية وهو النوع الحقيقي
 كالانسان وقسم يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة دون الخصوصية وهو
 الجنس كالحیوان وقسم بالعكس أي يكون مقولا في جوابه بحسب الخصوصية دون
 الشركة وهو الحد التام بالنسبة الى محدوده كالحیوان الناطق للانسان كما قالوا (قوله بمعنى
 المختصة بنوعه) أي بنوع ذلك الواحد * ولما قلنا أن يقول هذا المعنى يستلزم اختصاص الشيء
 بنفسه وهو فاسد * وذلك الاستلزام ظاهر لمن تأمل معنى تمام الحقيقة المختصة وهو النوع
 كالانسان * ويمكن أن يجاب عنه بان تمام الحقيقة المختصة أعم من النوع الحقيقي والحد
 (قوله بحسب الشركة) أي في السؤال تارة (قوله والخصوصية) أي في السؤال تارة أخرى أن لم يتعدد
 السائل (قوله أي بنوع ذلك الواحد) تفسير لقوله المختصة بنوعه على تقدير أن يراد بالواحد ما هو
 شخصي أو صنف لا مطلقا بل عليه قوله هذا المعنى يستلزم الخ فإنه إنما يلزم ذلك إذا كان المراد بالحقيقة
 الحقيقة المجردة بأن يكون المسئول عنه واحدا شخصيا أو صنفيا لا مفصلا أيضا للفرق بين المختص
 والمختص به بالتفصيل والاجمال * وكذا قوله بعد ذلك وهو النوع كالانسان حيث لم يقل أو الحد التام
 كالحیوان الناطق (قوله الواحد) الشخصي (قوله أن يقول) أي بخلاف ما إذا كان قوله المختصة به على
 ظاهره فإنه حينئذ لا يلزم اختصاص الشيء بنفسه فاما على تقدير كون الواحد شخصا فظاهر وأما على
 تقدير كونه نوعا فلان المختص الحد التام وتمام الحقيقة المفصلة . والمختص به النوع وتمام الحقيقة المجردة
 (قوله ويمكن) أشار بقوله ويمكن وبذلك إيجاب بصيغة المجهول والاستقبال إلى ضعف كل من الجوابين
 أما الأول فلأن الأعم مفهوم تمام الحقيقة لا ما يصدق عليه . ومطلوب السائل ما يصدق عليه ذلك
 صفرا وهي ومطلوب السائل بكلمة ما عن زيد حقيقة مختصة به وقوله وقد قلتم إشارة إلى أن هذا
 الإراد معارضة لهذا القول صريحا وضابطة المصنف التزاما (قوله الشركة الخ) أي في وقتين أو في
 وقت لكن بالنظر إلى سائلين (قوله مقولا) أي بحسب الاصطلاح اذ لا مانع من حملته بحسب
 الشركة عقلا (قوله يستلزم) أي إذا كان المسئول عنه شخصا أو صنفيا (قوله أعم من النوع) ان
 أراد أنه أعم من حيث الذات فسلم وغير مفيد أو من حيث وقوعه في الجواب فممنوع اذ المسئول عنه
 إذا كان واحدا شخصا أو صنفيا كان الجواب بالحقيقة المجردة وإن كان نوعا أو جنسا كان الجواب بالحد

القسم يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية وهو النوع الحقيقي
 كالانسان وقسم يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة دون الخصوصية وهو
 الجنس كالحیوان وقسم بالعكس أي يكون مقولا في جوابه بحسب الخصوصية دون
 الشركة وهو الحد التام بالنسبة الى محدوده كالحیوان الناطق للانسان كما قالوا (قوله بمعنى
 المختصة بنوعه) أي بنوع ذلك الواحد * ولما قلنا أن يقول هذا المعنى يستلزم اختصاص الشيء
 بنفسه وهو فاسد * وذلك الاستلزام ظاهر لمن تأمل معنى تمام الحقيقة المختصة وهو النوع
 كالانسان * ويمكن أن يجاب عنه بان تمام الحقيقة المختصة أعم من النوع الحقيقي والحد
 (قوله بحسب الشركة) أي في السؤال تارة (قوله والخصوصية) أي في السؤال تارة أخرى أن لم يتعدد
 السائل (قوله أي بنوع ذلك الواحد) تفسير لقوله المختصة بنوعه على تقدير أن يراد بالواحد ما هو
 شخصي أو صنف لا مطلقا بل عليه قوله هذا المعنى يستلزم الخ فإنه إنما يلزم ذلك إذا كان المراد بالحقيقة
 الحقيقة المجردة بأن يكون المسئول عنه واحدا شخصيا أو صنفيا لا مفصلا أيضا للفرق بين المختص
 والمختص به بالتفصيل والاجمال * وكذا قوله بعد ذلك وهو النوع كالانسان حيث لم يقل أو الحد التام
 كالحیوان الناطق (قوله الواحد) الشخصي (قوله أن يقول) أي بخلاف ما إذا كان قوله المختصة به على
 ظاهره فإنه حينئذ لا يلزم اختصاص الشيء بنفسه فاما على تقدير كون الواحد شخصا فظاهر وأما على
 تقدير كونه نوعا فلان المختص الحد التام وتمام الحقيقة المفصلة . والمختص به النوع وتمام الحقيقة المجردة
 (قوله ويمكن) أشار بقوله ويمكن وبذلك إيجاب بصيغة المجهول والاستقبال إلى ضعف كل من الجوابين
 أما الأول فلأن الأعم مفهوم تمام الحقيقة لا ما يصدق عليه . ومطلوب السائل ما يصدق عليه ذلك
 صفرا وهي ومطلوب السائل بكلمة ما عن زيد حقيقة مختصة به وقوله وقد قلتم إشارة إلى أن هذا
 الإراد معارضة لهذا القول صريحا وضابطة المصنف التزاما (قوله الشركة الخ) أي في وقتين أو في
 وقت لكن بالنظر إلى سائلين (قوله مقولا) أي بحسب الاصطلاح اذ لا مانع من حملته بحسب
 الشركة عقلا (قوله يستلزم) أي إذا كان المسئول عنه شخصا أو صنفيا (قوله أعم من النوع) ان
 أراد أنه أعم من حيث الذات فسلم وغير مفيد أو من حيث وقوعه في الجواب فممنوع اذ المسئول عنه
 إذا كان واحدا شخصا أو صنفيا كان الجواب بالحقيقة المجردة وإن كان نوعا أو جنسا كان الجواب بالحد

القسم يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية وهو النوع الحقيقي
 كالانسان وقسم يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة دون الخصوصية وهو
 الجنس كالحیوان وقسم بالعكس أي يكون مقولا في جوابه بحسب الخصوصية دون
 الشركة وهو الحد التام بالنسبة الى محدوده كالحیوان الناطق للانسان كما قالوا (قوله بمعنى
 المختصة بنوعه) أي بنوع ذلك الواحد * ولما قلنا أن يقول هذا المعنى يستلزم اختصاص الشيء
 بنفسه وهو فاسد * وذلك الاستلزام ظاهر لمن تأمل معنى تمام الحقيقة المختصة وهو النوع
 كالانسان * ويمكن أن يجاب عنه بان تمام الحقيقة المختصة أعم من النوع الحقيقي والحد
 (قوله بحسب الشركة) أي في السؤال تارة (قوله والخصوصية) أي في السؤال تارة أخرى أن لم يتعدد
 السائل (قوله أي بنوع ذلك الواحد) تفسير لقوله المختصة بنوعه على تقدير أن يراد بالواحد ما هو
 شخصي أو صنف لا مطلقا بل عليه قوله هذا المعنى يستلزم الخ فإنه إنما يلزم ذلك إذا كان المراد بالحقيقة
 الحقيقة المجردة بأن يكون المسئول عنه واحدا شخصيا أو صنفيا لا مفصلا أيضا للفرق بين المختص
 والمختص به بالتفصيل والاجمال * وكذا قوله بعد ذلك وهو النوع كالانسان حيث لم يقل أو الحد التام
 كالحیوان الناطق (قوله الواحد) الشخصي (قوله أن يقول) أي بخلاف ما إذا كان قوله المختصة به على
 ظاهره فإنه حينئذ لا يلزم اختصاص الشيء بنفسه فاما على تقدير كون الواحد شخصا فظاهر وأما على
 تقدير كونه نوعا فلان المختص الحد التام وتمام الحقيقة المفصلة . والمختص به النوع وتمام الحقيقة المجردة
 (قوله ويمكن) أشار بقوله ويمكن وبذلك إيجاب بصيغة المجهول والاستقبال إلى ضعف كل من الجوابين
 أما الأول فلأن الأعم مفهوم تمام الحقيقة لا ما يصدق عليه . ومطلوب السائل ما يصدق عليه ذلك
 صفرا وهي ومطلوب السائل بكلمة ما عن زيد حقيقة مختصة به وقوله وقد قلتم إشارة إلى أن هذا
 الإراد معارضة لهذا القول صريحا وضابطة المصنف التزاما (قوله الشركة الخ) أي في وقتين أو في
 وقت لكن بالنظر إلى سائلين (قوله مقولا) أي بحسب الاصطلاح اذ لا مانع من حملته بحسب
 الشركة عقلا (قوله يستلزم) أي إذا كان المسئول عنه شخصا أو صنفيا (قوله أعم من النوع) ان
 أراد أنه أعم من حيث الذات فسلم وغير مفيد أو من حيث وقوعه في الجواب فممنوع اذ المسئول عنه
 إذا كان واحدا شخصا أو صنفيا كان الجواب بالحقيقة المجردة وإن كان نوعا أو جنسا كان الجواب بالحد

(٧٧)
 المطلوب ان لا يكون ما في قوله
 وعن المتعدد تمام الذاتي المشترك بينهما فالسائل بما هو عن زيد طالب للانسان وعن الانسان
 طالب الحيوان الناطق وبما هما او بما هم عن زيد وعمرو او مع بكر طالب للانسان ايضا
 وعن الانسان والفريس طالب للحيوان وعنهما مع الشجر طالب للجسم النامي ومع الحجر
 طالب للجسم ومع العقل العاشر طالب للجوهر * ومطلوب
 التام حينئذ يكون الاختصاص من قبيل اختصاص الاعم بالاخص او بان يقال ان المراد
 بقوله بمعنى المختصة بنوعه المختصة بفرد نوعه بناء على ان الاختصاص اضافي كمالا يخفى

لا مفهومه واما الثاني فلان ارادة بنوعه من قوله به هرب من كون الاختصاص اضافيا الى كونه حقيقيا
 ثم ارادة بفرد نوعه من قوله بنوعه عود الى ما هرب منه وكر على ما فر منه (قال وعن المتعدد) اشخاصا
 او اصنافا او انواعا او اجناسا او مختلفة (قال عن زيد) او عن الرومي (قال للانسان) الذي هو تمام
 الذاتي المشترك وهكذا فيما باني * وكسب ايضا الذي هو تمام حقيقة الجملة المختصة بنوعه (قال
 وعن الانسان) وعن الحيوان او الجسم طالب لحيثهما التامين (قال للحيوان الناطق) الذي هو تمام
 حقيقة المفصلة المختصة (قال عن زيد وعمرو) أي فيما هما (قال أو مع بكر) أي فيما هم (قال وعن
 الانسان الخ) أو عن فريديهما (قال وعنهما) وكذا عن أحدهما مع الشجر وكذا الكلام في الآتين

التام (قوله أو بان يقال) ويمكن الجواب بان المراد المختصة بمفصل نوعه لكن يعود الاعتراض بالنسبة
 الى المسؤل عنه النوعي أو الجنسي (قوله بفرد نوعه) لو قال بفراد نوعه لم يحتج الى قوله بناء على الخ لانه
 حينئذ يكون الحصر حقيقيا ولم ينتج أن ارادة بنوعه من قوله به هرب عن كون الاختصاص اضافيا الى
 كونه حقيقيا فلا معنى للعود اليه مع ارتكاب حذف مضافين (قوله بناء على أن) لو قال بناء على أن
 إضافة الفرد للاستغراق المجموعي لم يلزم السكر على ما فر منه (قال الذاتي) في التعبير بالذاتي هنا والحقيقة
 فيما سبق تفنن والمراد من المشترك أعم من التام والتاقص ولا يخفى أن المطلوب بالسؤال عن الاشخاص
 أو الأصناف أو عنهما عند اتحاد النوع أو عن كل مع النوع المندرج تحته أو عن الثلاثة هو المشترك
 التام كالسؤال عن الواحد وعن الاثنين وعن الثلاثة مع الجنس هو المشترك التام بالنسبة
 اليه والتاقص بالنسبة الى كل منها والجنس المندرج تحته أن كان من المطلوبين العموم والخصوص
 المطلق بحسب التحقيق (قال بينهما) التثنية باعتبار أقل مراتب التعدد (قال وعن الانسان) أو عن
 صنفهما أو فريديهما (قال للجسم التام) أي لجملة آذ المطلوب هنا هو الحقيقة الجملة ألا أنه أقام المفصل
 مقامه لعدم وجود لفظ مفرد بآرائه (قال العقل العاشر) وكذا باقى العقول ومطلق العقل فلو ترك قيد

المطلوب ان لا يكون ما في قوله
 وعن المتعدد تمام الذاتي المشترك بينهما فالسائل بما هو عن زيد طالب للانسان وعن الانسان
 طالب الحيوان الناطق وبما هما او بما هم عن زيد وعمرو او مع بكر طالب للانسان ايضا
 وعن الانسان والفريس طالب للحيوان وعنهما مع الشجر طالب للجسم النامي ومع الحجر
 طالب للجسم ومع العقل العاشر طالب للجوهر * ومطلوب
 التام حينئذ يكون الاختصاص من قبيل اختصاص الاعم بالاخص او بان يقال ان المراد
 بقوله بمعنى المختصة بنوعه المختصة بفرد نوعه بناء على ان الاختصاص اضافي كمالا يخفى
 لا مفهومه واما الثاني فلان ارادة بنوعه من قوله به هرب من كون الاختصاص اضافيا الى كونه حقيقيا
 ثم ارادة بفرد نوعه من قوله بنوعه عود الى ما هرب منه وكر على ما فر منه (قال وعن المتعدد) اشخاصا
 او اصنافا او انواعا او اجناسا او مختلفة (قال عن زيد) او عن الرومي (قال للانسان) الذي هو تمام
 الذاتي المشترك وهكذا فيما باني * وكسب ايضا الذي هو تمام حقيقة الجملة المختصة بنوعه (قال
 وعن الانسان) وعن الحيوان او الجسم طالب لحيثهما التامين (قال للحيوان الناطق) الذي هو تمام
 حقيقة المفصلة المختصة (قال عن زيد وعمرو) أي فيما هما (قال أو مع بكر) أي فيما هم (قال وعن
 الانسان الخ) أو عن فريديهما (قال وعنهما) وكذا عن أحدهما مع الشجر وكذا الكلام في الآتين

السؤال
 عنه

إمّا مميّزٌ الذاتى ان قيده بقيده فى ذاته أو مميّزٌ العرضى ان قيده بقيده فى عرضه أو المميّز
المطلق ان لم يقيد بشئٍ فالسؤال عن زيد وحده أو مع عمرو بآى شئٍ هو فى ذاته طالبٌ
للناطق أو الحساس أو النامى أو القابل للابعاد الثلاثة وبآى شئٍ فى عرضه طالبٌ للمثل
الضاحك أو الماشى والسؤال عن زيد وهذا الفرس بآى شئٍ هما فى ذاتهما طالبٌ للحساس
أو النامى أو القابل وبآى شئٍ فى عرضهما طالبٌ للمثل المتنفّس أو المتحيّز وقس عليه * أعلم

فى الحدود والرسوم الناقصة فتأمل
يجوز التعريف به فى الحدود والرسوم الناقصة * والكبرى وهى كل ما يجوز التعريف به فيها يصح فى
جواب أى شئٍ مطوية (قوله فتأمل) إشارة الى منع المقدمة الرافعة بمنع كبرى دليلها بسند أن الجنس
كالحيوان يجوز التعريف به فى الحد الناقص مع أنه لا يصح فى جواب أى شئٍ هو كما مر فى الحاشية
المطوية على قوله أو غير مميّز (قال إمّا مميّز الذاتى) بدل الموصول (قال قيده بقيده) أى المميّز بالفتح
(قال أو القابل للابعاد) هنا إذا كان المضاف اليه لكلمة أى عنوان الشئ أو الموجود أو الجوهر وأما
إذا كان عنوان الجسم فالسؤال طالبٌ للثلاثة الأول أو الجسم النامى فلاولين أو الحيوان فلاول لجواب
كون المطلوب كالجواب أخص بما أضيفت هى اليه (قال أو الماشى) خالف غيره فى تجويز الماشى من
الاعراض العامة فى جواب أى شئٍ فى عرضه (قال وهذا الفرس) ولا يجوز ذكر العقل العاشر بدل
هذا الفرس إن قيل فى ذاتهما بخلاف هذا الشجر فالمطلوب النامى أو القابل وهذا الحجر فالمطلوب هذا
تأمل (قوله فتأمل) إشارة الى أن المراد بالجواز الوقعى فلا يتجه ما يقال ان الحيوان يجوز التعريف به فى
الحد الناقص مع أنه لا يصح فى جواب أى شئٍ هو اذ لا يقع به بخلاف الفصل فتدبر (قال أو المميّز
المطلق) يوم عدم جواز الجواب بالميّز الذاتى أو العرضى وليس كذلك ولو قال أو مطلق المميّز لكان
أولى ويشهد بما ذكرنا التأمل فى قول النحاة المفعول المطلق ومطلق المفعول (قال بآى شئٍ هو) لا يخفى
ان العادة جارية بند كرى أى شئٍ هو فى السؤال عن الواحد وعن المتعدد إيماء الى اتحاد الجواب كما أن
ذكر ضمير الواحد موضع المثنى فى قوله تعالى (والله ورسوله أحق أن يرضوه) إشارة الى أن رضاه كل
عين رضاه الآخر فلا حاجة الى التقييد بأن كان السؤال عن زيد وحده (قال للناطق الحائز) أى لميّز
ذاتى يكون أخص بما أضيف اليه أى (قال بآى شئٍ هما) كان فيه مع ذكر أى شئٍ هو بالنظر الى
المتعدد تفننا أو احتياكا على ما قررنا فافهم

الحد الناقص هو الذى لا يشترط
التعريف بالحيوان فكل ما لا يشترط
التعريف بالنامى فكل ما لا يشترط
التعريف بالمشى فكل ما لا يشترط
التعريف بالابعد فكل ما لا يشترط

تأمل فتأمل
المتعدد

الحد الناقص
هو الذى لا يشترط

الحد الناقص
هو الذى لا يشترط

التي منها صورة على الكرسي
والتي منها صورة الاظفار
والتي منها صورة...

سنة كالف سنة أو ثمانية البدر
أو لا ضللا هو واللعنة ولا الخلف
القول فلا يتصور فيه الجحش

والفضلية في ذلك

[illegible]

خافض
بما اذا لفظا

جاء في المتن
المتن في المتن
المتن في المتن
المتن في المتن
المتن في المتن
المتن في المتن
المتن في المتن
المتن في المتن
المتن في المتن
المتن في المتن

قد سبق أن الكلي إما ذاتي وإما عرضي فالذاتي أن كان عين الحقيقة (١) المختصة بجزئياته بحيث يكون محمولا في جواب السؤال بما هو عين المتعدد من تلك الجزئيات وعن الواحد فهو نوع حقيقي كالإنسان والشمس ويعرف (١) قوله أن كان عين الحقيقة (الح) لا يخفى أن التعرض لكونه عين الحقيقة أو جزأها مما لا حاجة إليه في هذا التقسيم بل يكفيه الحيثيات المذكورة لكتنا قصدنا التنبيه على أن كل نوع حقيقي عين حقيقة ماتحته من الجزئيات. وكل جنس هو جزء أعم. وكل فصل

المذكور إلا عاقل في إطلاق اسم المعدد كما في الجمع بالالف والتاء منزلة الأناث (قال عين الحقيقة) احتراز عن الحقيقة الجنسية (قال بحيث الح) احتراز عن الحد (قال بما هو) أي بما فيها هو * وكتب أيضاً الأولى ترك هو (قوله عين الحقيقة) يعني أن يكون الذاتي عين الحقيقة أو جزءها قيد علم في صدر الفصل السابق فلا حاجة إلى التعرض له بخلاف كونه متلبساً بالحيثيات المذكورة فيحتاج إلى التعرض لها إلا أنه لما لم يعلم هناك أن العين وكذا الجزء ماذا بينهما علم هنا مع التعرض لتلك الحيثيات المذكورة (قال ويعرف) لم يقل ويرسم أي رسماً اسمياً لعدم الجزم بكون هذا التعريف غير ما اعتبره المصطلح الأول * وكتب أيضاً أعترض على هذا التعريف ولعريف الجنس فاستلزامها الدور فانه ما لم يعرف أن نوع ريد وحقيقه ماذا لم يعرف أن أي شيء مقول في جواب السؤال عنه أو عنهم وعن هذا الجنس فما للمعرفة الثانية متوقفة على المعرفة الأولى فلو عرفت النوع والجنس فالمقول في جواب ما هو لزم الدور * وأجاب عنه عبد الحكيم بمنع التوقف المذكور لجواز حصول المعرفة الثانية بمعرفة كون الكلي تمام الماهية المختصة أو المشتركة * وأقول على تقدير تسليم التوقف لافساد في نفس التعريف أيضاً لأن كلا من المرفقين السابقين تصديق كما لا يخفى فإذا عرفت ما ذكر يتوقف تصورهما على تصور المقول (قال عين الحقيقة) بمعنى ما به يجاب عن السؤال بما هو (قال بحيث يكون الخ) احتراز عن الحد التام ان قيل باطلاق الذاتي عليه وبيان للواقع ان لم يحكم به (قال عن المتعدد الخ) لوقال بدل قوله عن المتعدد من تلك الجزئيات وعن الواحد منها السكان أخصر وكفي اذ المقصود بالحيثية اخراج الحد التام وهو لا يقال على الجزئيات في جواب ما هو * إلا أن يقال أراد بيانهما بخروج الجنس ان لم يعتبر اخراجه بقوله عين الحقيقة (قوله على أن كل نوع) الآوفق بالمتن على أن كل ماهو عين حقيقة ماتحته من الجزئيات فهو نوع حقيقي * إلا أنه نبه على أن المتعارف حمل المعرفة بالكسر على المعرفة (قال ويعرف الخ) تنبيهه على ان المصنف لم يجزم بكون تعريف الكلليات حدوداً أو رسوماً لجواز أن يكون

المتن في المتن
المتن في المتن
المتن في المتن
المتن في المتن
المتن في المتن
المتن في المتن
المتن في المتن
المتن في المتن
المتن في المتن
المتن في المتن

المتن في المتن
المتن في المتن
المتن في المتن
المتن في المتن
المتن في المتن
المتن في المتن
المتن في المتن
المتن في المتن
المتن في المتن
المتن في المتن

(١٢)
 لا يتوقف تصور المقول على تصورهما وإن تصورهما على تصور المقول على التصديق بكون الشيء مقولاً على التصديق بكونه نوعاً
 أو جنساً * نعم يلزم الفساد بالنسبة إلى الغرض من التعريف لكونه تعريفاً بالحكم على طبق الفساد في
 تعريف العرب بما اختلف آخره على ما ذكر في الفوائد الضيائية * ثم إن هذا الاعتراض غير مختص
 بالتعريف كما لا يخفى (قال بانه) اعترض بأن مدخول الباء يلزم أن يكون من التعريف مع أن اسم أن
 عبارة عن المعرفة * وأجبت بانه إنما يلزم ذلك لو كان المراد ويعرف بهذا التعريف وأما إذا كان المراد
 ويعرف بهذا الطريق فلا تأمل (قال على كثيرين من الجنس) يحمل على هؤلاء الكثيرين أما في غير
 جواب ما فظاهر وأما في جوابها فبان قال ما زيد وعمرو ويكره هذا الفرس فيجب أن يسموا حيواناً فاسداً
 خروجهم إلى اعتبار فقط قيداً للمقول * واعتراض بخروج مثل الحيوان بالنسبة إلى الحصص مع
 أنه نوع وبعضهم إلى اشعار تعليق المقول بالمشققة بعلية المأخذ وبعضهم إلى قوله في جواب ما هو وقال إن
 حمله على المتقين ضيق * وكتب أيضاً حصصاً أو أشخاصاً أو أصنافاً (قال بالعوارض) أي لا مختلفين
 بالحقيقة * وقيل أي لا مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة حتى يفيد ما يفيد قيد فقط من الاحتراز عن
 نحو الجنس (قال في جواب) قد يقال في كلامه احتباك حيث حذف هنا (وما هم) بقرينة قوله المار على
 كثيرين وهناك على واحد بقرينة قوله ما هو وقوله الخصوصية. وهذا يدفع عدم ملازمة هذا القول لقوله
 على كثيرين * وقد يدفع بأن المراد أنه مقول على كثيرين دفعة أو دفعات (قال ما هو) أي السؤال
 تعاريفها المذكورة هنا عين ما اعتبره المصطلح الأول أو غيره (قال بانه كلي الخ) أي بهذا الطريق
 لا بهذا التعريف فلا يلزم أخذ المعرفة في التعريف وقس عليه ما يأتي (قال كلي مقول الخ) أي دفعة
 أو دفعات فلا ينافيه قوله والخصوصية (هذا) ولا يتوقف معرفة مقولية الشيء في جواب ما هو على معرفة
 كونه نوعاً لأنها معلومة من كونه تمام الحقيقة المختصة بجزئياته بالحيثية المارة كما نبه عليه المصنف بتقديم وجه
 الحصر على التعريف فتوقف معرفة النوع على المقولية غير مستلزم للدور (قال على كثيرين) خارجية
 أو ذهنية بناء على أن الحقيقة هي الماهية الثابتة في نفس الامر فلا ينتقض بالنوع المنحصر في فرد والذي
 لا فرد له * وفيه تغليب للمذكور على المؤنث * ولو قال على الكثرة المتفقة الحقيقة لكان أخصر وأولى *
 والمراد الحمل عليها للاتفاق فيها واختلاف العوارض كما يفيد تعليق الحكم بالمشققة فلا ينتقض ما نفعه
 التعريف بالجنس حيث يقال الحيوان في جواب ما زيد وعمرو وهذا الفرس (قال بالحقيقة الخ) مرتبط بقوله
 بالعوارض لا بقوله مقول ولا انتقض التعريف جمعاً بالاجناس بالنسبة إلى حصصها * وأما إخراجها بالنسبة
 إلى أنواعها وأشخاصها فهو إما بما مر منا وإما بحمل القول على الصريح فافهم (قال في جواب ما هو)

ويذهب باعتبار
 الحقيقة
 حيث هو نوع
 وحمله على كثيرين
 فليكن بالحقيقة
 حيث هو نوع
 حيث هو نوع

(١٢)
 لا يتوقف تصور المقول على تصورهما وإن تصورهما على تصور المقول على التصديق بكون الشيء مقولاً على التصديق بكونه نوعاً
 أو جنساً * نعم يلزم الفساد بالنسبة إلى الغرض من التعريف لكونه تعريفاً بالحكم على طبق الفساد في
 تعريف العرب بما اختلف آخره على ما ذكر في الفوائد الضيائية * ثم إن هذا الاعتراض غير مختص
 بالتعريف كما لا يخفى (قال بانه) اعترض بأن مدخول الباء يلزم أن يكون من التعريف مع أن اسم أن
 عبارة عن المعرفة * وأجبت بانه إنما يلزم ذلك لو كان المراد ويعرف بهذا التعريف وأما إذا كان المراد
 ويعرف بهذا الطريق فلا تأمل (قال على كثيرين من الجنس) يحمل على هؤلاء الكثيرين أما في غير
 جواب ما فظاهر وأما في جوابها فبان قال ما زيد وعمرو ويكره هذا الفرس فيجب أن يسموا حيواناً فاسداً
 خروجهم إلى اعتبار فقط قيداً للمقول * واعتراض بخروج مثل الحيوان بالنسبة إلى الحصص مع
 أنه نوع وبعضهم إلى اشعار تعليق المقول بالمشققة بعلية المأخذ وبعضهم إلى قوله في جواب ما هو وقال إن
 حمله على المتقين ضيق * وكتب أيضاً حصصاً أو أشخاصاً أو أصنافاً (قال بالعوارض) أي لا مختلفين
 بالحقيقة * وقيل أي لا مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة حتى يفيد ما يفيد قيد فقط من الاحتراز عن
 نحو الجنس (قال في جواب) قد يقال في كلامه احتباك حيث حذف هنا (وما هم) بقرينة قوله المار على
 كثيرين وهناك على واحد بقرينة قوله ما هو وقوله الخصوصية. وهذا يدفع عدم ملازمة هذا القول لقوله
 على كثيرين * وقد يدفع بأن المراد أنه مقول على كثيرين دفعة أو دفعات (قال ما هو) أي السؤال
 تعاريفها المذكورة هنا عين ما اعتبره المصطلح الأول أو غيره (قال بانه كلي الخ) أي بهذا الطريق
 لا بهذا التعريف فلا يلزم أخذ المعرفة في التعريف وقس عليه ما يأتي (قال كلي مقول الخ) أي دفعة
 أو دفعات فلا ينافيه قوله والخصوصية (هذا) ولا يتوقف معرفة مقولية الشيء في جواب ما هو على معرفة
 كونه نوعاً لأنها معلومة من كونه تمام الحقيقة المختصة بجزئياته بالحيثية المارة كما نبه عليه المصنف بتقديم وجه
 الحصر على التعريف فتوقف معرفة النوع على المقولية غير مستلزم للدور (قال على كثيرين) خارجية
 أو ذهنية بناء على أن الحقيقة هي الماهية الثابتة في نفس الامر فلا ينتقض بالنوع المنحصر في فرد والذي
 لا فرد له * وفيه تغليب للمذكور على المؤنث * ولو قال على الكثرة المتفقة الحقيقة لكان أخصر وأولى *
 والمراد الحمل عليها للاتفاق فيها واختلاف العوارض كما يفيد تعليق الحكم بالمشققة فلا ينتقض ما نفعه
 التعريف بالجنس حيث يقال الحيوان في جواب ما زيد وعمرو وهذا الفرس (قال بالحقيقة الخ) مرتبط بقوله
 بالعوارض لا بقوله مقول ولا انتقض التعريف جمعاً بالاجناس بالنسبة إلى حصصها * وأما إخراجها بالنسبة
 إلى أنواعها وأشخاصها فهو إما بما مر منا وإما بحمل القول على الصريح فافهم (قال في جواب ما هو)

بحسب الشركة والخصوصية والآ فان كان جزءاً اعم من اجزاء حقيقة من الحقائق (١)
 حيث يكون مجموعاً في جواب السؤال بما هو عن التعدد من جزئياته لا عن الواحد
 فهو جنس لتلك الحقيقة كالحيوان للالسان والجوهر للحيوان ويعرف بأنه كلي مقول
 مساو او اعم (١) قوله فان كان جزءاً اعم من اجزاء حقيقة من الحقائق لا يخفى ان الظاهر

ان نقول من اجزائها الكتنا عدلنا عنه الى ما يرى ثلثا نوعاً اختصاص الجنس والفصل بالحققة المختصة التي هي النوع الحقيقي اذ كما لا انواع احكام وفصول كذلك للاجناس

(قال والخصوصية) أي في السؤال (قال والا) بان لم يكن عن الحقيقة أصلاً أو كان عين الحقيقة

المشتركة فإن كان الثاني بان كان جزءا الخ وأن كان الأول بان لم يكن جزءا أعم كذلك الخ (قال
من أجزاء) ما فوق الواحد (قال الحقائق) النوعية أو الجسمية (قال بمحض يكون) احتراز عن
الفصل البعيد (قال بما هو) فيها (قال من جزئياته) الإضافية (قال الحقيقة) النوعية أو الجسمية
(قوله اذ كما) دليل لعدم الاختصاص المستفاد من الكلام (قوله كذلك) وسيأتي منّا آخر الفصل

التالي بيان امتناع تركب الفصول من الاجناس والفصول * على أن نؤمن الاختصاص بما عدا
الفصول من الانواع والاجناس باقي لأختصاص الحقيقة بالجنسية والنوعية اللهم إلا أن يحمل الحقيقة
على ما به الشيء هو هو * أو يقال إن الفصول حقيقة نوعية بالنسبة الى الجنس وإن لم تكن كذلك
بالنسبة الى أفراد الماهية التي هي فصول بالنسبة اليها (قوله وفصول) لم يتعرض لتركيب الخاصة

أى فى جواب السؤال بما فى ما هو وهو يستعمل فى الواحد والمتعدد كما مر فلا يرد أنه لا يلائم قوله على كثيرين (قال من اجزاء) أى كائناً من الخ فكلمة من متعلق بمقدر وصلته قوله أعم وهي من الحقيقة المختصة بمجنوفة (قال عن المتعدد) الأولى تركه لأن ما قبله كاف فى إخراج سائر الكلبيات (قال للإنسان) إشارة الى تعميم الحقيقة من النوعية والجنسية (قوله لكننا عدلنا) يعنى ان المقام مقام الاضرار لكننا وضعنا الظاهر موضع المضرر لنكتسه هي الإشارة الى اختلاف الحقيقتين (قوله اختصاص الخ) منافع بارتكاب الاستخدام ولذا قال يتوهم (قوله اذ كما) أى وذلك الاختصاص اسد اذ الخ فقوله اذ علة لمقدر أشار اليه بقوله يتوهم (قوله للجناس الخ) ربما يقال توهم الاختصاص بما عدا الفصل باق اذ المراد بالحقيقة ما به يجاب عن السؤال بما هو * ودفعه بان الفصل حقيقة نوعية للنظر الى حصصه لا يتنفع اذ المراد ان الفصول من حيث هي فصول لها أجناس وفصول. وكذا

به الفعل لك
 الملك فمؤلفه الى
 العكس الخواتمة الخواتمة
 كما يعنى صدر القسم الاول فان قلب
 الالف حادثة على خط الالف وهو ثبات
 الجوز عن علمها اليه وهو ثبات
 قلنا اول الجوزات الاول لان كل جوز
 والا لاني لا الانقاس لان كل جوز
 صديق بالثبات الحصة رويان
 حيث تعلم مع ما حاصله انه لو
 تركيب الفعل من المثنى والفعل لم
 ان يكون ما بينه في مثنى واحدة
 او يكون الالف لان الفعل في
 موصلا وفيه مثنى كما بينا الالف
 ولقد بينا في ذلك الفصل
 تأملا ايضا فيكم الاموال
 كان كل من ضي الالف وفي
 خارجا عن الالف والالف ان كان
 انش رويان
 على
 ارباعه من الالف الجوز
 وان لم يكن جوز من الالف
 خارجا عن الالف في الالف
 وانه ان اقتضى بمقتضى في جوز

على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو بحسب الشركة فقط وأن لم يكن جزءاً
أعم كذا بل جزء مميز لها في الجملة (١) ^{وهو الذي هو الموضوع}
والفصول أجناس وفصول كالجسم النامي والحساس للحيوان (١) ^{وهو الذي هو الموضوع} (قوله بل جزء مميز لها في
الجملة) أي سواء ميزها عن جميع الأغيار من المشاركات الجنسية كالفصل القريب أو عن
بعضها كالفصل البعيد فإنه إذا سئل عن زيد وحده أو مع عمرو بأي شيء هو في ذاته كان

والعرض العام من الأجناس والفصول كالإنسان والحيوان بالفسبة إلى النطاق وحصصه (قال ما هو) ^{فما هو}
(قال بحسب الشركة) بيان للواقع (قال وأن لم يكن) بأن لا يكون أعم أو يكون أعم ولكن لا يكون
بالحيثية المارة (قال بل جزء) أشار بأعادة الجزء إلى أن النفي غير متوجه إليه * وكتب أيضاً كان
الاولى أن يقول بأن كان جزءاً مميزاً لها (قال مميزاً لها) أي تلك الحقيقة الجنسية أو النوعية (قوله
كالفصل البعيد) الكاف هنا كالاتية استقصائية (قوله بأي شيء هو الخ) أو بأي شيء هما في ذاتهما

دفعه بأن المراد بها ما به الشيء هو ونظير الجنس أيضاً إلا أن يقال بأن ما أعم من العلة الناقصة
والناتمة المتنافي لما قاله عبد الحكيم من أن الحقيقة بهذا المعنى لا تكون الاتمام الماهية (قوله والحساس
للحيوان) كأنه لم يتعرض لتركيب الخاصة والعرض العام لأن تركبهما من حيث النوعية والجنسية لا من
حيث كونه خاصة أو عرضاً عاماً (قال مقول على كثيرين) لا يقال أن كلا من الجنس والنوع والفصل
جزء الجزئيات والجزء لا يحمل على الكل لانا نقول حملها عليها باعتبار كليتها لا كونها أجزاء أو نقول
أنها أجزاء عقلية لا خارجية والمتنافي له الثاني * فإن قلت الاتحاد في الحمل شرط فلا يجوز فيها * قلت أن
أردت بالاتحاد الذهني فممنوع لأن الحمل هو اتحاد المتغايين في الذهن خارجاً أو الخارجى فمسلّم وغير
مفيد لعدم منافاته للجزئية فتأمل (قال بالحقائق) الجملة أو المفصلة (قال ما هو) أي المسئول عنه ولذا
عبر بضمير المفرد المذكور وقد يقال عبر به لأن المفرد أصل التثنية والجمع والمذكر أصل المؤنث (قال
بل جزء) إشارة إلى توجه النفي إلى قيد العموم والحيثية المارة المعبر عنها بقوله كذلك فعلى الأول يكون
الفصل قريباً وعلى الثاني بعيداً (قوله من المشاركات الخ) إشارة إلى أن الكلام في فصل يميز الماهية
عن مشاركتها في الجنس لأن وجود فصل يميز الماهية عن مشاركتها في الوجود فقط لبنائه على تركيب
الماهية من أمور متساوية يمنع كما يشير إليه المصنف (قوله كالفصل القريب الخ) الكاف استقصائية
أن كان مثلاً للذاتى المميز عن جميع الأغيار وإشارة إلى الخاصة أن كان مثلاً لمطلق المميز عن جميعها
ولو قال وهو الفصل لكان أولى . وقس عليه قوله كالفصل البعيد (قوله فإنه) علة لتعميم التفسير

وهو أن الماهية لا يكون لها أجزاء عقلية
لأنها لا تتغير مع اتحادها مع
الذات لا جزء إلا أن لا يتغير مع
الاتحاد بل هو كاتحادها مع
الذات وتسمى على سائر الأقسام
المتساوية والمتساوية المتساوية
المتساوية المتساوية المتساوية

في قوله لا يكون محمولاً في جواب ما هو بل في جواب أي شيء هو في ذاته فهو فصل لها
 مساوياً كان أو اعم كالناطق والحساس (١) للانسان ويعرف بانه كلي مقول على الشيء في
 جواب أي شيء هو في ذاته * والعرضي
 الجواب الناطق او الحساس او القابل كما يكون الجواب اذا سئل عنه مع هذا القرس هو
 الحساس او ما فوقه من الفصول البعيدة (١) (قوله كالناطق والحساس) لا يخفى ان النطق
 والحس ولو بالقوة من عوارض الانسان والحيوان لكنهما اقرب العوارض اليهما * ولما
 جزموا ان في الانسان جزءاً جوهرياً يميز عن سائر الحيوانات وجزءاً الحيوان وفي
 الحيوان جزءاً جوهرياً يميز عن سائر الاحسام النامية ولم يعرفوا كنه هذين الامرين
 وضعوا اقرب عوارضهما مقام هذين الامرين وارادوا بهما الامرين الجوهريين اللذين
 هما مبدا النطق والحس كما حققه بعض المحققين وكذا الكلام في النامي والقابل للابعاد
 (قال بحيث) الخيثة هنا كالحثيات الآتية بيان للواقع لا للاحتراز عن شيء * وكذا قوله ميمز لها هنا
 وفيما يأتي (قال فهو فصل) أي قريب أو بعيد (قوله ولو بالقوة) ولو كان المراد بالنطق النطق الباطني
 (قوله وارادوا بهما) أي مجازاً بطريق ذكر الشيء وارادة مبدئي (قال على الشيء) شخصاً كان
 أو صنفاً أو نوعاً أو جنساً واحداً أو متعدداً * ولم يقل على كثيرين وعلى واحد للثقتين
 (قال بحيث لا يكون الخ) الخيثة هنا كالاتيين بيان للواقع * لا يقال الخيثة هنا للاحتراز عن
 الجنس لانه يميز الماهية في الجملة لانا نقول الجنس من حيث هو جنس لا يميز أصلاً . وقس عليه العرض
 العام (قوله ولو بالقوة) كما في حال النوم وهذا تعميم للمعاطفين (قوله وضعوا اقرب الخ) هذا مشعر
 بان الحساس اقرب العوارض الى الحيوان وأنه اقيم مقام الفصل . وفيه أنه ينافي ما يأتي من انهم أخذوا
 الحساس والمتحرك بالارادة في تعريف الحيوان لترددهم في أن فصله أيهما وقد يجاب عن الاراد الاول
 بحمل الاقربية على الاضافة (قوله وارادوا) أي مجازاً كما أشار اليه بقوله اللذين الخ (قوله كما حققه الخ)
 قالت الحكماء الحياة مبدأ قوة الحس والحركة الارادية مع أنها من الكيفيات النفسانية القسم من
 الكيف القسم من العرض القسم للجوهر (قال على الشيء) واحداً أو متعدداً . ولم يقل على كثيرين
 وعلى واحد للاختصار (قال في ذاته) حال من هو بتأويل أولاً والظرفية مجازية حيث شبه تمكن الشيء
 في حد ذاته بتمكن المظروف في الظرف أي ملحوظا في ذاته مع قطع النظر عن العوارض * وكذا قولهم

في قوله لا يكون محمولاً في جواب ما هو بل في جواب أي شيء هو في ذاته فهو فصل لها
 مساوياً كان أو اعم كالناطق والحساس (١) للانسان ويعرف بانه كلي مقول على الشيء في
 جواب أي شيء هو في ذاته * والعرضي

الجواب الناطق او الحساس او القابل كما يكون الجواب اذا سئل عنه مع هذا القرس هو
 الحساس او ما فوقه من الفصول البعيدة (١) (قوله كالناطق والحساس) لا يخفى ان النطق

والحس ولو بالقوة من عوارض الانسان والحيوان لكنهما اقرب العوارض اليهما * ولما
 جزموا ان في الانسان جزءاً جوهرياً يميز عن سائر الحيوانات وجزءاً الحيوان وفي

الحيوان جزءاً جوهرياً يميز عن سائر الاحسام النامية ولم يعرفوا كنه هذين الامرين
 وضعوا اقرب عوارضهما مقام هذين الامرين وارادوا بهما الامرين الجوهريين اللذين

هما مبدا النطق والحس كما حققه بعض المحققين وكذا الكلام في النامي والقابل للابعاد
 (قال بحيث) الخيثة هنا كالحثيات الآتية بيان للواقع لا للاحتراز عن شيء * وكذا قوله ميمز لها هنا

وفيما يأتي (قال فهو فصل) أي قريب أو بعيد (قوله ولو بالقوة) ولو كان المراد بالنطق النطق الباطني
 (قوله وارادوا بهما) أي مجازاً بطريق ذكر الشيء وارادة مبدئي (قال على الشيء) شخصاً كان

أو صنفاً أو نوعاً أو جنساً واحداً أو متعدداً * ولم يقل على كثيرين وعلى واحد للثقتين
 (قال بحيث لا يكون الخ) الخيثة هنا كالاتيين بيان للواقع * لا يقال الخيثة هنا للاحتراز عن

الجنس لانه يميز الماهية في الجملة لانا نقول الجنس من حيث هو جنس لا يميز أصلاً . وقس عليه العرض
 العام (قوله ولو بالقوة) كما في حال النوم وهذا تعميم للمعاطفين (قوله وضعوا اقرب الخ) هذا مشعر

بان الحساس اقرب العوارض الى الحيوان وأنه اقيم مقام الفصل . وفيه أنه ينافي ما يأتي من انهم أخذوا
 الحساس والمتحرك بالارادة في تعريف الحيوان لترددهم في أن فصله أيهما وقد يجاب عن الاراد الاول

بحمل الاقربية على الاضافة (قوله وارادوا) أي مجازاً كما أشار اليه بقوله اللذين الخ (قوله كما حققه الخ)
 قالت الحكماء الحياة مبدأ قوة الحس والحركة الارادية مع أنها من الكيفيات النفسانية القسم من

الكيف القسم من العرض القسم للجوهر (قال على الشيء) واحداً أو متعدداً . ولم يقل على كثيرين
 وعلى واحد للاختصار (قال في ذاته) حال من هو بتأويل أولاً والظرفية مجازية حيث شبه تمكن الشيء

وذلك لانه الخيثة هنا كالاتيين بيان للواقع * لا يقال الخيثة هنا للاحتراز عن
 الجنس لانه يميز الماهية في الجملة لانا نقول الجنس من حيث هو جنس لا يميز أصلاً . وقس عليه العرض

الخيثة هنا كالاتيين بيان للواقع * لا يقال الخيثة هنا للاحتراز عن
 الجنس لانه يميز الماهية في الجملة لانا نقول الجنس من حيث هو جنس لا يميز أصلاً . وقس عليه العرض

[illegible]

بالشيء يقال عليه في جواب أي شيء هو في عرضه وأن عم حقائق مختلفة (١) بحيث يكون
محمولاً على كل منها فهو عرض عام لها كالمتنقبس للانسان والتمحيض للحيوان ويعرف بأنه كلي
يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً
وغيرهما من العوارض التي وضعوها مقام الفصول (١) قوله وان عم حقائق مختلفة بحيث
يكون الخ) سواء كان مميزاً في الجملة أولاً

أمر كلي الخ تأمل (قال بالشيء) اختر از عن الجنس أما بالنسبة إلى الأنواع فظاهر وأما بالنسبة إلى نفسه
فلاقتضاء الاختصاص التباين بين الطرفين * وكذا عن الأنواع بالنسبة إلى نفسه أو الأصناف وعن الفصل
البعيد بالنسبة إلى ما هو بعيد عنه لا إلى ما هو قريب عنه وعن العرض العام بالنسبة إلى ما هو عرض عام
له * وقوله في جواب أي شيء هو في عرضه احتراز عن الفصل القريب بحسب (قال يكون محمولاً) قد يقال
ينتقض هذا البيان بمفهوم الجزئي لأنه ليس محمولاً على نفس الحقائق بل على ما تحتها من الأشخاص
(قال منها) أي من الحقائق سواء كان مع ذلك محمولاً على ما تحتها من الأصناف والأشخاص كما لما شئ
أو من الأصناف فقط كالكلي المحمول على الانسان وعلى ما تحتها من الرومي والحشي دون زيد وعمر
أو لا يكون محمولاً على ما تحتها أصلاً كالنوع فإنه محمول على الانسان والفرس دون ما تحتها من الأصناف
والأشخاص * وهذا يعلم ان التعريف الآتي تعريف بالاختصاص تأمل * وجهه ان النوع وإن لم يكن محمولاً
على ما تحت حقائق نوعية لكنه محمول على ما تحت حقائق جنسية من الأنواع (قوله أولاً) كالشيء
فإنه على ما

بها المعنى الاصطلاحي كما مر ومعنى التأنيت غير ملحوظ هنا وتوصيفه بالخصصة باعتبار اللفظ فعلى هذا
لا حاجة الى تقدير الموصوف لها كالحقيقة (قال بالشيء) أي جنساً كان أو نوعاً عالياً كان أو سافلاً . ولم
يقبل بالنوع لانه ان أراد النوع الحقيقي لم يشمل بعض الاضافي والجنس أو الاضافي لم يشمل بعض
الحقيقي والجنس العالي أو الاعم بطريق عموم الاشتراك أو التأويل بالمسمى بالنوع لم يشمل الاخير ويلزم
القول بان التعريف لخاصة النوع اذ خاصة الجنس العالي عرض عام واختيار الشق الاخير (قال على كل
منها) أي أو على ما تحتها (قال على ما تحت حقائق) أي أو على أنفسها ففي كلامه احتباك فلا يرد
انتقاض الحيثية بمفهوم الجزئي لعدم حمله على نفس الحقائق ولا التعريف بالاختصاص لعدم شموله لما
لا يحمل على الافراد كالنوع ولا المناقاة بين كلامي المصنف * الآن هذا انما يتم لو سمع حذف العاطف
مع المعطوف بأوه ويمكن الجواب عن الاول بان المراد بالحقائق أعم من الشخصية وغيرها. والثاني بحمل

قوله او على ما تحت حقائق مختلفة ذكره
فيما يأتي وبذلك اوضح ان كل ما تحتها
منها فلا يفتقر الى ما تحتها من
قوله او على ما تحت حقائق مختلفة ذكره
فيما يأتي وبذلك اوضح ان كل ما تحتها
منها فلا يفتقر الى ما تحتها من

بأنه
ذكره
فيما
يأتي
وبذلك
اوضح
ان كل
ما تحتها
منها
فلا يفتقر
الى ما
تحتها
من

جميع الاغيار خرج عنها الخاصة الاضافية فاما ان تدخل في العرض العام أو تبقى واسطة بين الكليات الخمس * والثاني باطل فتعين الأول * ولا يخلص إلا بان يقال السؤال بأي شيء في عرضه سؤال عن المميز عن جميع الاغيار * وان كان السؤال بأي شيء هو في ذاته سؤالاً عن المميز في الجملة ولا يخفى ما فيه من التحكم * أو بان يقال عدم كون العرض العام مقولاً في جواب أي شيء في عرضه مبني على مذهب المتأخرين الغير المجوزين للتعريف بالاعم لا على مذهب القدماء المجوزين لذلك * ^{فإن كان السؤال عن المميز في الجملة فلا بد من التعريف به}

(قوله أو تبقى واسطة) بان يكون العرض العام منحصراً في المفومات الشاملة (قوله والثاني باطل) قد يقال إنها داخلة في العرض العام من حيث حملها على الحقائق وواسطة من حيث كونها مميزة في الجملة ولا بأس في بقاء الواسطة من بعض الحثيات وأما الباس في بقاء ما هو واسطة من جميعها * وبهذا يندفع ما أوردنا على المصنف سابقاً (قوله بالاعم) قد يقال إن عدم جواز التعريف بالاعم لا يوجب عدم كونه مقولاً في جواب أي شيء كما أن الفصل البعيد لا يجوز التعريف به على رأي الاخرى مع انه مقول في جواب أي شيء * وكما أن النوع والجنس لا يجوز التعريف بهما. الأول وفقاً والثاني على رأي الاخرى مع أن كلا منهما مقول في جواب ما هو. ويمكن أن يكون هذا وجه الأمر بالتأمل (قوله وكذا الخ) أي لبناء عدم المقولية على مذهب المتأخرين والمقولية على مذهب القدماء. أي لعدم اتفاق الفريقين على أحد الأمرين ^{فإن كان السؤال عن المميز في الجملة فلا بد من التعريف به}

المميز عن الخ لكان أولى ولم يتوهم الدور (قوله باطل) لاستزاده عدم حصص تقسيم الكلي الى أقسامه (قوله فتعين الأول الخ) أي فيكون المميز في الجملة عرضاً عاماً من حيث كونه مميزاً (قوله ولا يخلص الخ) الجهر ممنوع لجواز أن يكون مقولية العرض العام من حيث انه خاصة مطلقة لجنس المسؤول عنه لا من حيث انه خاصة اضافية للمسؤول عنه حتى يرد قوله لانا نقول الخ كما يمكن أن يقال ان وقوع الحساس في جواب الانسان أي جسم نام من حيث انه فصل قريب للحيوان لا فصل بعيد للانسان (قوله من التحكم) قد يقال في دفعه إن الفصل البعيد لكونه ذاتياً أهم من العرض العام فيطلب بأي لأن في الخاصة الاضافية تقصين الخروج وعدم تمامية التميز بخلافه (قوله التفسير المجوزين) مشعر بانهم لو جوزوه لصح وقوعه في الجواب فدار صحته جواز التعريف به بخلاف الداعي فان الاطلاع به على كنه الشيء علة لصحة وقوعه في الجواب فلا يرد انه لو كان المصدر ذلك لم يقع النوع والفصل البعيد

(وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ تَمَازَقَ هَذِهِ السَّكَايَاتُ فِي مَفْهُومٍ وَاحِدٍ بِإِعْتِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ كَمَا لَمْ يَشَأْ فَإِنَّهُ خَاصَّةٌ لِلْحَيَوَانِ وَعَرَضٌ عَامٌّ لِلْإِنْسَانِ وَكَأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّ السَّكَايَاتِ الْخَمْسَةَ مُتَصَادِقَةٌ فِي مَفْهُومِ الْمَلُوكِ *)

فصل في اقسام الذاتيات

ولذا توكلنا في مفهوم العرض العام عدم كونه مقولاً في جواب ما هو ولا في جواب أى شئ هو فتأمل فيه

تركنا رعايةً للذهبيين على أنه لو تعرض لكونه مقولاً في جواب أي شيء لم يفتاوا المفهومات الشاملة
 الأشياء (قال السكيات) المنطقية (قال في مفهوم واحد) من الكل الطبيعي (قال كالمشي) والحساس
 فانه نوعٌ لخصه وخاصةً لما فوقه من الجنس والفصل وقصّل للحيوان والانسان وعرض عامٌ للناطق
 والحيوان فانه نوعٌ لخصه وخاصةً لما فوقه كذلك وجنس للانسان وعرض عامٌ للناطق. والمنفي في
 الاول الجنسية وفي الثاني الفصلية (قال للانسان) ونوعٌ لخصه بل لكل فرد من افراد الانسان مع
 عارض المشي ان كان المشي طبيعة نوعية لاجنسية (قال المليون) قالوا انه خاصة للجمم وعرض عام
 للحيوان والانسان وجنس الاسود والابيض وقصّل للكيف ونوع المكيف. وكانه اشار بقوله كما قالوا الى انه
 ليس نوعاً حقيقياً للمكيف بل نوعاً اضافياً وانما كان نوعاً حقيقياً باعتبار حصه (قال في اقسام الذاتيات)
 في اقسام الانواع الثلاثة للذاتي اعني النوع والجنس والفصل

والجنس في الجواب لعدم جواز التعريف بالأول وفقاً وبالاخيرين عند الاخر * بقی أن الأولى أن يقول بدل قوله بالأعم بالعرض العام ليدل على أن الاخرى بمنعونه كونه تمام التعريف وجزأه (قوله ولذا تركنا الخ) * قد يقال مقتضى ما يأتي في القول الشارح حيث قال الحق الجواز إنما المختار عنده مذهب المتقدمين لا الاخرى ومقتضى هذا هو التسوية بينهما ولعل هذا وجه التأمل (قوله عدم) أي وكونه مقولاً * ولو قال بدل قوله عدم الخ المقولية وعدمها في جواب أي شيء هو لكان أولى (قال واعلم أنه الخ) وانه اذا كان الكلي غير النوع لا بد من تصادق نوعين فيه لأن كل كلي نوع بالقياس الى حصصه واذا كان نوعاً حقيقياً غير اضافي لم يتصادق فيه جميع الاقسام (قال الكلديات) مافوق الواحد (قال وكما قالوا الخ) فيه مسامحة والأولى وكللون لتصادق الكلديات الخمس فيه كما قالوا * وأشار بصيغة التبرئة الى أن نوعيته على ما قالوا من أنه نوع للكيف اضافية والمعدود من الخمسة الحقيقي فلا بد من اعتبار نوعيته باعتبار الحصص (قال في أقسام الذاتيات الخ) أي أنواع الذاتيات فالجمعية باعتبار الانواع والاشخاص والا لفسد التعميم * والمراد الذاتي بالمعنى الاعم *

لا اله الا انت وحدك لا شريك لك
 بكلمة اثم الاول في الجنة والكرامة
 والطهارة بكلمة الطم في الملاذ
 والارادة والانس بكلمة انسا
 من الخمر والملايين والملك انسا
 بكلمة القون من التواد والبا انسا
 الحرف وغيوبها برهانه
 في النوع الخفي هو الذي
 ليس صلاحة والكون جس
 لانه من الاكوار والابيض و
 غيوبها

ليس بيننا ما نأخذ من الملوك قبض
لا نأخذ من الملوك ولا الإبرص و
غيرهما ٥٢

(قال النوع) الحقيقي (قال لاجزء له) المراد بالجزء المنفي الجزء المحمول الذهني قيل إن انتفاء الجزء المحمول الذهني مستلزم لانتهاء الجزء المقداري الخارجيه (قال كاتواع المجردات) بناءً على أن الجوهر عرض عام لها (قال من الجنس) إشارة الى بطلان التركيب من أمرين متساويين فصاعداً (قال فلما هيأت) كأن المراد بلماهيأت هنا ما به الشيء هو ولا يبايكون جواباً عن السؤال بما هو خفي يشمل الفصول تأمل (قال ثم النوع) قد يقال إن هذا ليس تقسماً شيئاً من الأنواع الثلاثة للذاتي ولا شيء آخر بل هو بيان لطيف النوع فلم ذكره في هذا الفصل استطراداً (قال الاخص منه) كلست بالأكثر منهم حصى * ثم لا بد من زيادة المشتمل على مفهومه والأفلم يقل أحد إن الكاتب والضاحك بالفعل صنف من الانسان (قال وقد يطلق) بالاشتراك اللفظي (قال على ذاتي) لم يقل كلي وآلا لدخل الصنف في تعريف النوع الإضافي حيث يقال في جواب ما الرومي والبختي إتهما حيوان ولم يقل أيضاً ماهية لثلاثا يكون قوله في جواب ماها مستدركا وبياناً للواقع (قال وعلى غيره) احتراز عن الجنس العالي والأنواع البسيطة والجنس المفرد (قال ماها) احتراز عن الفصل البسيط وأما المركب فداخل فيتنقص به التعريف (قال لا يشترط) قال لا يشترط في النوع (قال لاجزء له ا ه الخ) نبه به على أن المراد بالبسيط هو الحقيقي لا الإضافي أعني المركب من الاجزاء المتشابهة (قال كاتواع المجردات) فيه إشعار بأن الجوهر عرض عام لها وهو مناف لنا سبق في بحث ما هو لا شمار به بأنه جنس عال ولما سيأتي لكونه نصاً في ذلك . ألا أن يحمل كل على مذهب (قال ثم لنوع الخ) تقسيم اعتباري للنوع إلى الحقيقي والإضافي فلا ينفيه تصادقهما * ولم يقل أيضاً النوع إما حقيقي للتفنن وللإشارة الى مغارة التقسيمين لأن الأول حقيق (قال الاخص منه الخ) لم يقل لمشتمل عليه إشارة الى أن في عد نحو الرومي من الصنف دون الضاحك بالفعل فكما * واعتبار لانسان في الإول دون الثاني لا ينفع لدفعه لأنه اعتبر لتحصيل السكلي الاخص لسكون الابيض الذي وجزؤه أهم من وجه واعتباره في الثاني لذلك غير محتاج اليه فتأمل (قال على ذاتي) لو قال كلي يحتاج الى اعتبار قيد كونه مقولاً في جواب ماها لأخراج الصنف لا الأولية لأنها وان استلزمت الماهية لكن تبطل الجامعة لأخراج النوع السفلي بالنسبة الى الجنس العالي * ولو قال ماهية لم يخرج الى قيد

ن كانت بمعنى ما به يجاب عن السؤال بما هو ويكون قوله في جواب ماها مستدركا (قال في جواب ماها)

كالحیوان والحسم (۱) ولسمى نوعاً اضافياً * وبين المعنيين عموم من وجه لتصادقهما في

كالحيوان والحجم (١) ويسمى نوعاً اضافياً * وبين المعنيين عموم من وجه لتصادقهما في النوع الحقيقي المركب من الجنس والفصل كالانسان. وصدق الحقيقي بدون الاضافي في النوع الحقيقي البسيط كالنقطة وبالعكس في الجنس.

(١) (قوله كالحيوان والجسم) فإنه إذا سئل عن الحيوان والشجر بما هما يحمل عليهما في الجواب الجنس القريب للحيوان وهو الجسم النامي * وإذا سئل عن الجسم والعقل العاشر بما هما يحمل عليهما الجنس العالی وهو الجوهر فكان كل من الحيوان والجسم نوعاً اصنافاً كالانسان

(قوله للحيوان) والشجر (قوله والعقل العاشر) أو مطلق العقل (قال والجسم) والشجر والعقل العاشر
(قال اضافياً) النسبة في الحقيقي والاضافي هنا بالنسبة فيهما في الجزئي والكلبي الحقيقي والاضافي
وقد مر بيان ذلك فتذكر (قال المعينين) المنطقيين (قال الحقيقي) الطبيعي (قال الحقيقي) المنطقي
قال الحقيقي الطبيعي (قال كالنقطة) أي على أنها غير مندرجة تحت الكيف كسائر المقولات
أو أن الكيف عرض عام لها وعلى أنها طبيعة نوعية تخصها أصناف هي النقطة المركزية والحرجية
غيرها لأجنسة تخصها أنواع هي تلك النقاط

احتراز عن الفصل ولو مركباً وما يقال إنه داخل فينتقض به التعريف ممنوع لجواز كون حمل الجنس عليه من حيث أنه نوع اضافي والحقيقة معتبرة في التعريفات على أن نقض ما عدا الحد التام انما يكون بالحقق وهو ليس كذلك لجريان الدليل الآتي لبسطة الفصل السافل في الجميع. وكونه حداً غير معلوم فضلاً عن تماميته (قوله اذا سئل الخ) ولو قيل الحيوان والحجر ما هما أجيب بالجسم وهو جنس قريب للحجر وبعيد للانسان (قوله للحيوان) لم يقل لهما اشارة الى وجوب كون الجواب جنساً قريباً لاحد المتشاركين سواء كان قريباً للآخر كما في هذا المثال أولاً (قل بدون الاضافي) الاولى بدون (قال الحقيقي) مستدرك بخلافه في قوله الحقيقي المركب الخ وكأنه ذكره هنا لموافقته (قل كالتقطة الخ) على القول بوجودها. وأما على القول بأنها من الامور الاعتبارية فلا تكون نوعاً * ثم ان هذا مبني على تعريف الكيف بأنه عرض لا يقبل لذاته قسمة ولا نسبة ولا لا قسمة والا بأن فسر بعرض لا يقبل لذاته قسمة ولا نسبة فلا إن لم يقل بكون الكيف عرضاً عاماً. وعلى القول بكون العرض شيئاً لا جنساً وأشار بالسكاف الى النفس والعقل ان لم يكن الجوهر جنساً لهما وكانت العقول العشرة أشخاصاً لا أنواعاً منحصرة في أفرادها. والا فالعقل جنس بسيط هذا * ثم إن المتقدمين ذهبوا الى أن بين النوعين عمومًا وخصوصًا

المندرج تحت جنس آخر كالحيوان * وجنس الماهية ان كان مقولا عليها مع كل واحد من
مشاركاتها في ذلك الجنس في جواب ما هما جنس قريب لها كالحيوان للانسان والجسم
النامي للحيوان * وان لم يكن مقولا عليها مع الكل بل مع بعض دون بعض جنس
بعيد لها كالجسم للانسان والحيوان * وفصلها ايضا اما فصل قريب لها ان ميزها عن جميع
ما يشتركها في الجنس القريب كالناطق للانسان والحساس للحيوان واما فصل بعيد لها ان
ميزها عن مشاركتها في الجنس البعيد فقط كالنامي للانسان والحيوان *

[illegible]

أو فقلت أرى غيرك بمنزلة عاتق
 ركانة في الحب القريب في الفصل
 القريب فانه انما قلت مثلكا بمنزلة
 الدار كما قلت ركن في الحب البعيد
 كما عرفت عاتق ركن في الحب القريب
 ايها ولا كما الفصل البعيد
 عند
 عن مشاركان في الحب البعيد
 مشاركان في الحب البعيد
 عدم شمول القريب في البعد
 البعيد فان القريب في الفصل
 فانه عن جميع مشاركان في الحب
 البعيد مشاركان في الحب البعيد
 القريب ايها كما قلت ركن في الحب
 لمينها ايها كما قلت ركن في الحب
 عن القريب في الفصل القريب كما قلت
 عند

وَالْفَصْلُ أَيْضًا مَقْرُومٌ الْمَاهِيَةُ الَّتِي كَانَتْ جِزْأُهَا مِنْهَا وَمَقْسَمٌ لِمَا نَقَرُهَا مِنَ الْأَجْنَاسِ كَالْحَسَائِسِ مَقْرُومٌ

للحيوان والانسان ومقسم للجسم النامي والجسم والجوهر فكل مقوم للعالي مقوم

الجسم والجوهر أذ منها المشاركت في الحيوان لما مر أن كل ما يشارك في الجنس القريب يشارك في الجنس

البعيد فتعريف الفصل البعيد غير شامل لشيء من افراده فلا بد من اعتماد فقط قيداً لقوله في الجنس

البعيد أي عن المشاركات في الجنس البعيد من غير أن يكون مشاركة في الجنس القريب أيضاً. وإن

الناطق مثلا يميز الالسان عن مشاركاته في الجسم والجوهر لما مر ايضا ان ما يميز الشيء عن المشاركات في الجنس القريب عن غيره مشاركاته في الجنس البعيد فانه في غير ذلك فلا يميزه عن غيره بقوله

أُخْرَى قِيدًا لَمْزَها أَي أن مَزَّها عن المشاركات في الجنس، المصحف من غير أن يمزَّها عن المشاركات في

الجنس القريب (قال والفصل) اللام للاسم فراق • وكتب أيضاً ليس ^{تقسماً} فانياً الفصل الماهية كما هو

قوله أيضا الآن كل مقيوم لما بقيهم لما فوقها وبالعكس فلا تقابل بينهما ولذا ترك أداة التقسيم (قال الماوية)

النوعية أو الجنسية (قال ومقسم الخ) فيه إشارة الى أنه لا يتصور القسم الانواع (قال من الاجناس)

البيضة أو المركبة (قال الحيوان) بلا واسطة (قال والانسان) بلا واسطة (قال للجسم النامي) بلا واسطة

فَالْمَسْكُونَةُ مَعَ الْخَلْقِ

[Faint handwritten notes at the bottom of the page, likely bleed-through from the reverse side.]

عما يشاركه في الجنس القريب أيضا * وقيل لا بد من اعتباره مرة أخرى فيدا قوله في الجنس البعيد

والا لا تنقض التعريف جمعا بجميع افرادہ اذ الحساس مثلا لا يميز الانسان عن جميع ما يشترك في

المشاركات والمعدات: همضا لعدم ذكر الجسم الآفي الأول وعدم اشتغال النوع في التضمنة الثانية. (ع. ق. د. ١٩٨٠)

قط الأمرة وجعل اضافة المشاركات للاستغراق وقط منازعا فيه خلاف الظاهر في كفي لكون الحساس

فصلاً بعيداً عنه عن بعضها فلا حاجة الى اعتبار قيد فقط مرتين * على أنه ان اعتبر التميز عن الجميع

انقضى التعريف جمعاً بالنّامى والقبائل للابعاد مثلاً بالنسبة الى الانسان حيث لا يجزأ عنه آدم منه الشجر

والحجر (قال والفصل أيضا الخ) الأولى وأيضا الفصل * ثم ان هذا تقسيم للفصل الى المقوم والتقسيم تقسيما

إعجاباً بمصادفهما باعتبارين كمسئمة إلى الريب والبعيد حيث يصعدان في الحساس فانه قريب

أُضْأَ لَتَصَادِقُهُمَا وَلَآ تَرْكُ إِمَا (قَالَ وَمَقْسَمُ الْحُ) قَدْ قَالُ إِنْ التَّامُّ مَقُومُ الْإِنْسَانِ وَلَئِنْ مَقْسَمُ لِّلْجَمُوعِ

وكذا الاجناسُ ترتب صعوداً من الجنسِ القريب السافل كالحوان الى الجنسِ العالى كالجوهَر ويسمى جنسُ الاجناسِ. وما بينهما أجناساً متوسطةً فين الجنس والنوع

الاضافي عموم من وجه ولا يتكرر جزء واحد من الماهية بعينه (١) فيها ولا تتركب

كافي طبقات العناصر والافلاك (١) (قوله بعينه الخ) اشارة الى ان اعتبار الجزء مرتين

بالحيثيتين جائز كاعتبار الجوهر جنساً عالياً من حيث إنه مفهوم عام وعارض لأنواع الجواهر في

ولغيره (قال وكذا الاجناس) والكلام فيه كالكلام في قوله ثم الانواع (قال الحسن العالي) فقال

الحيوان جنس والجسم النامي جنس جنس * والجسم جنس جنس جنس جين والجوهر جنس جنس جنس

جنس (قال أجناساً) أي جنس (قال من وجهه) كما بين الجنس والنوع المتوسطين (قال من الماهية)

أى المركبة النوعية والجسمية (قوله كاعتبار الجوهر) كان الواضح أن يقول كاعتبار الجوهر مرة في ماهية

الإنسان من حيث إنه جنس عالٍ وذاتٍ عامٍ لأنواعه، ومُرَّةٌ في الناطق من حيث إنه عرض عام للناطق

(قوله كما في طبقات العناصر الخ) مشعر باطلاق الفوقية على الفلاك التاسع. وهو كذلك. ولا ينافيه كونه

محدد الجهات لأن تحديده باعتبار سطحه المحدث * نعم في اطلاق الفوق على ذلك السطح مساحة

(قال وكذا الاجناس الخ) اللام هنا كاللام في قوله ثم الانواع الخ مبطل لمعنى الجمعية . أو المراد بالجمع

مافوق الواحد * فاندفع ما قبل إن هذا غير شامل لما له جسدان فقط كما لا يشمل ماله نوعان ولا يح أن
 وجود المتدسطين مختص. بغير هذه الصفة. هذا * وله قال: قد تدب في الموضوعين لم يحتج إلى التأمل

(قال وما بينهما) أي ان وجد (قال فين الجنس الخ) أي مطلقهما * وأما النسبة بين أقسامهما وهي

العالي والسافل والمتوسط والمفرد منهما فالباينة أو العموم الوجهي * وتفصيـله أن الجنس العالى والمفرد

مباينان للنوع مطلقا لوجود الجنس له دونهما * والنوع السافل والمفرد مباينان للجنس السافل والمفرد

لوجود النوع تحت الجنس دون هذين النوعين وأن كلا من الجنس السافل والمتوسط أعم من وجهه من

كل من النوع العالى والمتوسط * والامثلة واضحة (قال ولا ينكر الخ) يعنى لا يمكن اعتبار جزء الماهية

ففيها من حيث إنه جزء مرين ويمكن اعتباره مرة من حيث إنه جزء وأخرى من حيث إنه خارج
وليس المراد أنه محو اعتباره حياً مرتين من حيثين كما سمعته * فالاعتبار أيضاً عاماً ما في الحاشية بأن

عَبَّارُ الْجَوْهَرِ فِي مَاهِيَةِ الْإِنْسَانِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَرَضٌ عَامٌّ لِلنَّاطِقِ لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جِزْءٌ لِبَسِّ فِي مَحَلَّةٍ

(قوله وعارض) أى لاجئ لها فلراد به المعنى اللغوي الأعم من الذاتي والعرضي ومن المحمول وغيره

لا الاصطلاحى أعنى الخارج المحمول * فلا يرد أن الصواب ذاتى بدل عارض * ودفعه بأن الجوهر عرض عام

١٠٠

مادة الاجتماع ما بيني وبينك واليهود
مادة لفرات الاول الثاني ومادة افرات
الثاني الاول صالح
الثاني وكذا الثاني *
البحر من عند

[illegible]

في البحر
 الى اهل الارض والماء والدار
 والبعوض فانهم يردون السالكين
 في الارض من شلائس مختلفة
 على الجنود العاليين بالركس
 كذا الكلام في البعوض

تصايدها
في الحوان
مثلها
الجنود
النوع
ضائفة
الجوهر
بالعكس
الآن

وہ

الفصل الثاني من جنس الفصل
 الفصل الثالث من جنس الفصل
 الفصل الرابع من جنس الفصل
 الفصل الخامس من جنس الفصل
 الفصل السادس من جنس الفصل
 الفصل السابع من جنس الفصل
 الفصل الثامن من جنس الفصل
 الفصل التاسع من جنس الفصل
 الفصل العاشر من جنس الفصل
 الفصل الحادي عشر من جنس الفصل
 الفصل الثاني عشر من جنس الفصل
 الفصل الثالث عشر من جنس الفصل
 الفصل الرابع عشر من جنس الفصل
 الفصل الخامس عشر من جنس الفصل
 الفصل السادس عشر من جنس الفصل
 الفصل السابع عشر من جنس الفصل
 الفصل الثامن عشر من جنس الفصل
 الفصل التاسع عشر من جنس الفصل
 الفصل العشرون من جنس الفصل
 الفصل الحادي والعشرون من جنس الفصل
 الفصل الثاني والعشرون من جنس الفصل
 الفصل الثالث والعشرون من جنس الفصل
 الفصل الرابع والعشرون من جنس الفصل
 الفصل الخامس والعشرون من جنس الفصل
 الفصل السادس والعشرون من جنس الفصل
 الفصل السابع والعشرون من جنس الفصل
 الفصل الثامن والعشرون من جنس الفصل
 الفصل التاسع والعشرون من جنس الفصل
 الفصل الثلاثين من جنس الفصل

السافل كالناطق مع انه يجب ان يكون بسيطاً ايضاً لانه لو تركب فاما ان يتركب من
 امرين متساويين وهو باطل . واما من جنس وفصل فذلك الجنس لا يجوز

هذا الفصل الى البسيط والمركب وما في الخاشية المنوطة على قوله المار عقيب تعريف النوع والافان
 كان جزءاً اعم الخ يدل على وجوب بساطة الفصل السافل دون ما عداه من ان يتركب من جنس واحد

من وجوب بساطة الناطق يدل على بساطة الحساس وقابل الابعاد ايضاً كما لا يخفى قال عبد الحكيم
 ما حاصله انه لو تركب الفصل مطلقاً من الجنس والفصل للزم ان يكون الماهية جنسان في مرتبة واحدة
 او تكرر الذاتي لان الفصل حينئذ يكون نوعاً محصلاً وجنساً مشتركاً بين الماهية ونوع مبين لها ولذلك
 تماماً او بعضاً فيلزم الاول ان كان كل من جنس الماهية وجنس الفصل خارجاً عن الآخر والثاني ان لم يكن

انتهى اقول بمقتضى ان يكون اللازم للتركيب فصلين بعيدين لماهية واحدة احدى اعمى جنس
 الفصل خارج عن جنسها كما اذا فرض الماشي جنس الناطق وعام المشترك بينهما وبين الصاهل مع
 خروجه عن الحيوان حيث لا يلزم من اشتراكه بين الانسان والفرس ان يكون جنساً لها او بعضاً
 منه لجواز كونه خارجاً خاصة له فالافصال في قوله تماماً او بعضاً غير تام واللازم حينئذ كون الحساسين
 الداخلي والماشي الخارج فصلين بعيدين للانسان وهو ايضاً ممتنع لاستلزام ان لا يكون الحيوان تام

المشترك (قوله لانه لو تركب) هذا الدليل جار في الفصل العالي والمتوسط فلا وجه لتخصيص البساطة
 جزءاً اعم وتقسيمية في صدر الفصل - فان الاول يدل على وجود الفصل المركب * والثاني يدل على

انه منقسم اليهما كما هو ظاهر * ونقل عن عبد الحكيم انه استدلل على بساطة الفصل مطلقاً بانه لو تركب من
 الجنس والفصل للزم إما أن يكون الماهية جنسان في مرتبة او تكرر الذاتي لأن الفصل حينئذ يكون نوعاً
 محصلاً وجنساً مشتركاً بين الماهية ونوع مبين لها ولذلك الفصل تماماً او بعضاً فيلزم الاول ان كان كل

من جنس الماهية وجنس الفصل خارجاً عن الآخر والثاني ان لم يكن انتهى اقول لم يقل او فصلان
 بعيدان في مرتبة لعدم احتماله لان ذلك المشترك الذي هو جنس الفصل لا بد ان يكون ذاتياً لماهية
 النوعية التي اعتبر الفصل لها لئلا يلزم تقوم الجوهر بالعرض مثلاً واحتماله مبني على كونه خاصة الجنس وخاصة
 الغير المختصة بنوع منه عرض عام للذاتي الاخص الموجودة هي فيه كما يشهد به التمتع (قوله فاما ان
 يتركب الخ) لا يخفى ان هذا الدليل جار فيما سوى الفصل القريب من الفصول ايضاً وهو لو استدلل بان الفصل
 السافل لو تركب لكان نوعاً محصلاً وكان فصله مميزاً عما يشاركه في الجنس فلا يكون الفصل السافل

على
 كالمصالح فانه لا يشك ان اذا فرض
 ان جنس الماهية يكون لاهية جنس
 الناطق لانه الحيوان جنس
 لا يقتضيه النوعية التي للانسان
 والعنق فيكون الماشي مشتركاً
 بين الانسان والناطق باللسان
 له ولنا هذا هو الذي لا يمكن
 تمام المشترك بين الانسان
 والفرس في مجموع الحيوان لانه
 لا الحيوان فقط وهو خلاف
 المشهود بينهم

مل
 ارد لانه طرية قد خصصت بان
 في الموضوعات كما هي فان تدفق
 ما للفرس وان كان هذا الالام
 منصوره على ما هنا

لا بد ان يكون
 الماهية جنسان
 في مرتبة واحدة
 او تكرر الذاتي
 لان الفصل حينئذ
 يكون نوعاً محصلاً
 وجنساً مشتركاً
 بين الماهية ونوع
 مبين لها ولذلك
 تماماً او بعضاً
 فيلزم الاول ان كان
 كل من جنس الماهية
 وجنس الفصل خارجاً
 عن الآخر والثاني ان
 لم يكن انتهى اقول
 بمقتضى ان يكون
 اللازم للتركيب
 فصلين بعيدين
 لماهية واحدة

ان يكون عرضاً لثلاث يلزم تقويم الانسان الجوهر بالعرض فانه باطل فهو إما من الاجناس البعيدة للانسان * وإما من فصوله البعيدة * وعلى التقديرين يلزم تكرار الجنس الواحد والفصل الواحد في الماهية وهو أيضاً باطل * فان قلت فالفصل القريب للانسان فرد من افراد الجوهر لا بمن افراد العرض لثلاث يلزم التقويم المذکور فيعود تكرار التكرار لتحقيق مطلق الجوهر في ضمن فرد * قلت العود ممنوع وانما يعود لو كان ذلك الفرد مركباً من جوهر ومفهوم آخرها جنس وفصل وليس كذلك بل المدعى انه بسيط ولا يلزم من كونه فرداً لمطلق الجوهر ان يكون مركباً منه والالم يكن الجوهر المجردة من الماهيات البسيطة

بالسافل (قوله ان يكون) قال في الفصل السافل أنواع تحت مقولة السكيف مثلاً لا يجوز أن يكون جنسه من مقولة أخرى كالمركب لثلاث يلزم تقويم ماهو من السكيف بما هو من المركب مثلاً (قوله تقويم) أي تحصيله (قوله فهو) أقول في التفرع نظر إذ لا يلزم من انتفاء كونه عرضاً كونه من احد الأقسام من المذكورين لجواز كونه من الجوهر بان يكون الجوهر عرضاً عاماً له وجميع ذلك كان خارجاً عن كل من الأقسام بان يكون عرضاً عاماً لبعض وخاصة لبعض آخر ان كان أعم من الجنس السافل وخاصة لكل ان كان مثلاً ويا له (قوله للانسان) أو جنسه القريب بان يكون الحيوان جنساً للناطق كما كان جنساً للانسان (قوله وانما يعود) حاصلة منع كون الجوهر ذاتياً للناطق بل هو عرض عام فلا يعود المحذور (قوله مركباً منه) سافلاً لانه المميز عن كل المشاركات وهو حيز فصل الفصل لان نفسه لكان أولى لعدم جريانه في الكل (قوله ان يكون عرضاً) مخصوص بفصل سافل ونوع يندرجان تحت الجوهر * فلو قال أن يكون عرضاً له لثلاث يلزم كون عرض الشيء جزءاً فهو الخ لجرى في جميع المقولات * ويمكن حمله على هذا بتكلف (قوله الاجناس البعيدة) لوترك قيد البعيدة لكان أخصراً وأشمل ولم يحتاج الى التأويل لعدم التعرض للجنس القريب بان عدم كونه إياه ظاهر لوضوح لزوم التكرار (قوله تكرار الجنس) مقتضى هذا أن اعتبار الجنس الواحد كالجسم النامي في ماهية الانسان تارة من حيث إنه جنس الحيوان وأخرى من حيث أنه جنس الناطق متمتع * وفيه تأييد لما أسلفته في معنى قوله ولا يتكرر الخ (قوله قلت العود الخ) هذا مناف لمذهب القائلين بان الجوهر جنس لجميع افراد * والقول بأن المراد أنه جنس لجميع الجواهر الموجودة أصالة لا ظلاً كفصول الأنواع بعيد * على أنا لانسلم ان فصولها كذلك * وكون كلامه مبني على كون الجوهر عرضاً عاماً ياباه تخصيص هذا الحكم ببعض (قوله والالم الخ) إشارة الى النقض الاجمالي

ان يكون من فصوله البعيدة * وعلى التقديرين يلزم تكرار الجنس الواحد والفصل الواحد في الماهية وهو أيضاً باطل * فان قلت فالفصل القريب للانسان فرد من افراد الجوهر لا بمن افراد العرض لثلاث يلزم التقويم المذکور فيعود تكرار التكرار لتحقيق مطلق الجوهر في ضمن فرد * قلت العود ممنوع وانما يعود لو كان ذلك الفرد مركباً من جوهر ومفهوم آخرها جنس وفصل وليس كذلك بل المدعى انه بسيط ولا يلزم من كونه فرداً لمطلق الجوهر ان يكون مركباً منه والالم يكن الجوهر المجردة من الماهيات البسيطة

بالسافل (قوله ان يكون) قال في الفصل السافل أنواع تحت مقولة السكيف مثلاً لا يجوز أن يكون جنسه من مقولة أخرى كالمركب لثلاث يلزم تقويم ماهو من السكيف بما هو من المركب مثلاً (قوله تقويم) أي تحصيله (قوله فهو) أقول في التفرع نظر إذ لا يلزم من انتفاء كونه عرضاً كونه من احد الأقسام من المذكورين لجواز كونه من الجوهر بان يكون الجوهر عرضاً عاماً له وجميع ذلك كان خارجاً عن كل من الأقسام بان يكون عرضاً عاماً لبعض وخاصة لبعض آخر ان كان أعم من الجنس السافل وخاصة لكل ان كان مثلاً ويا له (قوله للانسان) أو جنسه القريب بان يكون الحيوان جنساً للناطق كما كان جنساً للانسان (قوله وانما يعود) حاصلة منع كون الجوهر ذاتياً للناطق بل هو عرض عام فلا يعود المحذور (قوله مركباً منه) سافلاً لانه المميز عن كل المشاركات وهو حيز فصل الفصل لان نفسه لكان أولى لعدم جريانه في الكل (قوله ان يكون عرضاً) مخصوص بفصل سافل ونوع يندرجان تحت الجوهر * فلو قال أن يكون عرضاً له لثلاث يلزم كون عرض الشيء جزءاً فهو الخ لجرى في جميع المقولات * ويمكن حمله على هذا بتكلف (قوله الاجناس البعيدة) لوترك قيد البعيدة لكان أخصراً وأشمل ولم يحتاج الى التأويل لعدم التعرض للجنس القريب بان عدم كونه إياه ظاهر لوضوح لزوم التكرار (قوله تكرار الجنس) مقتضى هذا أن اعتبار الجنس الواحد كالجسم النامي في ماهية الانسان تارة من حيث إنه جنس الحيوان وأخرى من حيث أنه جنس الناطق متمتع * وفيه تأييد لما أسلفته في معنى قوله ولا يتكرر الخ (قوله قلت العود الخ) هذا مناف لمذهب القائلين بان الجوهر جنس لجميع افراد * والقول بأن المراد أنه جنس لجميع الجواهر الموجودة أصالة لا ظلاً كفصول الأنواع بعيد * على أنا لانسلم ان فصولها كذلك * وكون كلامه مبني على كون الجوهر عرضاً عاماً ياباه تخصيص هذا الحكم ببعض (قوله والالم الخ) إشارة الى النقض الاجمالي

﴿ فصل في اقسام العرضيات ﴾

كَلِّ من الخاصّة والعرض العام ان امتنع انفكاكه عن الماهية في أحد وجوديهما الخارجي والذهني أو في كليهما فهو عرض لازم لها * ويسمى الأول لازم الوجود الخارجي كالخارجي للتار * والثاني لازم الوجود الذهني

مع ان العقول والنفوس منها عند الحكماء فتأمل

أى ومن غيره (قوله مع ان العقول) إشارة الى المقدمة الرافعة (قوله فتأمل) وجهه منع الملازمة ان أريد بالباطنة البساطة الخارجية * وتسليمها مع منع الرافعة ان أريد بها الذهنية لأن التركيب الذهني لا يستلزم التركيب الخارجي بأن يقال لانسلم أنها من البساطة الذهنية بل هي من المركبات الذهنية والبساطة الخارجية (قال العرضيات) كأن الجمع لمشكلة قوله المار في اقسام الذاتيات (قال انفكاكه) انفكاك الشيء عن الشيء عبارة عن وجود الشيء الأول بدون الثاني فلا يشمل التعريف المستفاد هنا شيئاً من أفراد العرض العام اللازم ضرورة وجودها بدون الماهية الملزومة فلا بد من القول إتماماً للمعنى على القلب أى امتنع انفكاك الماهية عنه أو بان الانفكاك هنا بمعنى السلب والانتفاء (قال عن الماهية) نوعية أو جنسية (قال في أحد) في هنا وفي الآتى لإعتبار المدخول

(قوله مع ان العقول الخ) فيه أن العقول والنفوس بسائط خارجية لذهنية * على أنا نقول لو لم يكن حقيقة الفصل القريب جرها لكان عرضاً فيلزم تقوم الجوهر بالعرض لثلاً يلزم وجود الشيء بدون الحقيقة . وكان في كلامه السابق إشارة الى هذا حيث فرغ من عدم جواز كون جنس الفصل عرضاً كونه من الاجناس البعيدة أو من فصوله البعيدة فقط مع قيام احتمال كونه من الجوهر بمعنى كون الجوهر عرضاً عاماً له * والى هذا أشار بقوله فتأمل (قال العرضيات) أى أنواع العرضى * والمراد بالجمع ما فوق الواحد وإشارته على التثنية لمشكلة قوله المار في اقسام الذاتيات (قال إن امتنع انفكاكه) أى لا يجوز أن يفارقها وإن وجد في غيرها قاله عبد الحكيم * فلا يرد أن انفكاك الشيء عن الشيء عبارة عن وجود الأول بدون الثاني فلا يشمل التعريف الضمنى للأزم شيئاً من أفراد العرض العام اللازم ولا حاجة الى جعل المعنى على القلب أو جعل الانفكاك بمعنى السلب والانتفاء (قال لها) الأولى تركه لثلاً يتوهم الدور لكون التعريف الضمنى للآزم الماهية حينئذ (قال لازم الوجود الخارجي الخ) أى لازم الموجود الخارجي فلا يرد أن بين هذا وقوله كالخارجي تنافياً لأن هذا يدل على أن الملزوم الوجود

قال المحقق عن عرضيات ما هو العرض
الذي لا يكون له وجود مستقل
وإنما هو عرض لشيء آخر
فإن كان له وجود مستقل
فإنما هو جوهر أو عرض
لشيء آخر

لما لا يكون له وجود مستقل
فإنما هو عرض لشيء آخر
فإن كان له وجود مستقل
فإنما هو جوهر أو عرض
لشيء آخر

قد عرفت جعل الانفكاك بمعنى الانتفاء
فيتم معنى السلب ولا
يتناهى التزمه الجواب الثاني
المعنى فافهم

هذا هو المقام
الذي لا يكون له وجود مستقل
فإنما هو عرض لشيء آخر
فإن كان له وجود مستقل
فإنما هو جوهر أو عرض
لشيء آخر

هذا هو المقام
الذي لا يكون له وجود مستقل
فإنما هو عرض لشيء آخر
فإن كان له وجود مستقل
فإنما هو جوهر أو عرض
لشيء آخر

بالفعل كالمضاحك بالالفعل للانسان اولا كالمالح للبحر (١) ثم الخاصة اما شاملة لجميع افراد
 الماهية كالمضاحك بالقوة او غير شاملة كالمضاحك بالفعل (١)
 بالذکر
 بالالفعل للانسان اولا كالمالح للبحر (١) ثم الخاصة اما شاملة لجميع افراد
 الماهية كالمضاحك بالقوة او غير شاملة كالمضاحك بالفعل (١)
 بالذکر

التي لم يوجد لها فرد في شيء من الازمنة ولم يتعلق بها احساس اصلا فلا ترسم في ذهن
 من الازهان على وجه الجزئية في شيء من الازمنة فلا يفارقها السكينة بالضرورة مادامت
 موجودة في الازهان فتكون لازمة لها في الازمن (١) (قوله للبحر) اذ يمكن ازالة
 الملوحة عنه كما يظهر عند التقطير لكنها لا تفارق عن مجموع البحر اصلا فليتأمل (١) (قوله
 كالمضاحك بالفعل) ولقائل ان يقول تمثيل الخاصة الغير الشاملة به غير صحيح

(قوله لم يوجد الخ) او وجد لها فرد لكن لم يمكن تعلق الاحساس بها كماهية الجردات من العقول والنفوس
 (قوله ولم يتعلق) عطف على السبب (قوله فليتأمل) كأن وجهه أن التمثيل للعرض الامفارق بالفعل بالمالح
 انما يتم لو لم تصدق ماهية البحر على القطرات التي زالت عنها الملوحة فانه لو صدقت عليها اسكانت المالح
 من العرض المفارق عن الماهية بالفعل وهو ممنوع لجواز خروج البحرية وكونه مياها كثيرة جدا مجتمعة
 عن الحقيقة خروج الحوضية عن حقيقة مافي الحوض الا ان يقال ان البحر ماهية اعتبارية لا تصدق
 على القطرات (قال ثم الخاصة) وكذا العرض العام اما شامل كالمشي بالقوة والمشي للانسان واما غير
 شامل كالمشي بالفعل والايض له لعدم صدق الاول على الزمن ومن موت قبل المشي والثاني على الزنجي
 بان كلمة قد للتجقيق (قوله ولم يتعلق بها الخ) الواو الواصلة بمعنى او الفاصلة لمنع الخلو فلا يتجه ان كلامه
 قاصر لبقاء شق آخر وهو ما وجد لها فرد لكن لم يمكن تعلق الاحساس بها كماهية الجردات من العقول
 والنفوس ولا أن قوله ولم يتعلق مستغنى عنه بقوله التي لم يوجد الخ (قوله موجودة في الازهان) أي في
 الازهان فقط بدون تحققها في ضمن الافراد الموجودة في الخارج ففيه تنبيه على أن قولنا كل ماهية
 معدومة كلي بالضرورة انما يصح اذا اخذت مشروطة عامة (قال كالمضاحك) مثل للشق الاول بالخاصة
 والثاني بالعرض العام تفننا أو للاحتباك (قوله عن مجموع البحر الخ) الاضافة بيانية أي عن مجموع اجزاء
 هي البحر في زيادة المجموع اشارة الى أن الكثرة داخلية في مفهوم البحر فلا يصحق ما هيته على القطرات
 صدق السكلي على جزئياته وان صدقت عليها صدق السكل على اجزائه حتى يقال إنه اذا زالت عنها
 الملوحة يكون المالح من العرض المفارق بالفعل * ولا يقاس على النهر فضلا عن الحوض ويؤيده مافي
 القاموس من أن البحر الماء الكثير والنهر مجرى الماء وانه يقال استحوض الماء اتخذ لنفسه حوضا
 (قال ثم الخاصة الخ) الأشمل وكل منهما اما شامل لجميع افراد الماهية كالمضاحك والمشي بالقوة للانسان

بالفعل كالمضاحك بالالفعل للانسان اولا كالمالح للبحر (١) ثم الخاصة اما شاملة لجميع افراد
 الماهية كالمضاحك بالقوة او غير شاملة كالمضاحك بالفعل (١)
 بالذکر
 بالالفعل للانسان اولا كالمالح للبحر (١) ثم الخاصة اما شاملة لجميع افراد
 الماهية كالمضاحك بالقوة او غير شاملة كالمضاحك بالفعل (١)
 بالذکر

بالفعل كالمضاحك بالالفعل للانسان اولا كالمالح للبحر (١) ثم الخاصة اما شاملة لجميع افراد
 الماهية كالمضاحك بالقوة او غير شاملة كالمضاحك بالفعل (١)
 بالذکر
 بالالفعل للانسان اولا كالمالح للبحر (١) ثم الخاصة اما شاملة لجميع افراد
 الماهية كالمضاحك بالقوة او غير شاملة كالمضاحك بالفعل (١)
 بالذکر

مد
 كونه البحر
 حاربه
 غير حية
 ماله البحر
 عارضة
 لا لا
 ذاتا

وهي أيضاً اما خاصة النوع (١) كما تقدم *

أذِ الصَّحاحُ بِالْفِعْلِ وَهُوَ الْهَيْئَةُ الْاِتِّعَالِيَةُ لِلنَّفْسِ النَّاطِقَةِ بِوَسْطَةِ التَّعَجُّبِ ثَالِثُ الْفِعْلِ الْمُسَاوِي
لِلْاِنْسَانِ مُسَاوٍ لَهُ وَشَامِلٌ لَانِ الصَّيَّانِ بَلِ الْاَطْفَالِ فِي الْمَهْدِ يَنْدُرُ كَوْنُ الْاُمُورِ الْغَرِيبَةِ وَهُوَ
مَعْنَى التَّعَجُّبِ . فَالْمَثَلُ الصَّحِيحُ لَهَا هُوَ الْكِتَابُ بِالْفِعْلِ فَانْهَ اخْصَ مِنْ الْاِنْسَانِ وَغَيْرِ
شَامِلٍ لْجَمِيعِ اَفْرَادِهِ . اَللّٰهُمَّ اَلَا اِنْ يَرَادُ بِالصَّاحِكِ بِالْفِعْلِ مَعْنَى آخَرُ وَهُوَ الْاَثَرُ الظَّاهِرَةُ
الْحَسُوسَةُ تَأْمَلْ (١) (قوله اما خاصة النوع الى اخره) وَيَنْدُرُجُ فِيهِ خَاصَّةُ الْفَصْلِ الْقَرِيبِ
لَاَنْ الْمُرَادَ اَعَمُّ مِنْ اَنْ يَكُونَ خَاصَّةً لِلنَّوْعِ بِالذَّاتِ اَوْ بِوَسْطَةِ جَزْئِيَةِ الْمُسَاوِي . وَكَذَا خَاصَّةُ

(قوله المساوي للإنسان) قد يقال يجوز أن يتولد إنسان ويموت بعد لحظة من غير أن يعرضه المتمجب
 وتعلوه وثنا ذكره بمجرد دعوى (قال وهي أيضا) أي الخاصة شاملة أولا (قال كما قدم) أي من المتأخرين
 (قوله فيه) أي في هذا القسم (قوله خاصة) أي بعضها وإلا فالنوع خاصة الفصل القريب لا خاصة
 لنفسه. وقس عليه قوله وكذا خاصة الفصل البعيد (قوله خاصة للنوع) أي بواسطة ما هو خاصه بالذات
 كالصالح الخاصة بواسطة المتمجب الخاصة بالذات (قوله جزئه المساوي) أو بواسطة ما هو بواسطة

أو غير شامل كالضاحك بالفعل والماشي كذلك إلا أن توصيف الخاصة بالشاملة وغير الشاملة لما كان أشهر من توصيف العرض العام بهما اقتصر على تقسيمها اليهما (قوله اذ الضحك بالفعل الخ) إشارة الى صغرى الشكل الثاني المطوية كبراهها * تقرير القياس الضاحك بالفعل مساو للإنسان والخاصة الغير الشاملة للإنسان ليست بمساوية له للزوم كونها أخص (قوله مساو له الخ) في جعل الضحك مساويا له مساححة لأن المعبر في المساواة حل كل من المتساويين على جميع افراد الآخر مواطاة فالمساوي له حقيقة هو الضاحك (قوله هو الكاتب) الحصر اضافي والاشهاد خواص غير شاملة للانواع (قوله تأمل) وجهه دفع ما يقال في منع المساواة من أنه يجوز أن يتولد انسان ويموت بعد لحظة من غير أن يمرضه التعجب * وما ذكره مجرد دعوى بأن المراد المساواة بحسب الصدق ويجرد جواز الافتراق للإنسان لا يقدح فيه نعم واعتبرت بحسب المفهوم لا يتجه على أنه قد يستدل على دعواه بالاستهلال فتدبر (قال إما خاصة) تقسيم اعتباري لاجتماع القسمين في نحو الضاحك (قوله ويندرج فيه) أن أراد اندراج جميع افراد خاصة لفصل لزم كون النوع خاصة لنفسه أو بعضها لم يندفع النقض بالنوع الذي هو خاصة بالذات للفصل وجعله مندرجا في خاصة الجنس بعيد (قوله أو بواسطة جزئه الخ) الاخصر الاولى أو بواسطة ليندرج

وأما خاصة الجنس كالمتنفس للحيوان والتمحيز للجسم * وخاصة الجنس عرض عام للذاتي
الاخص منه * وخاصة الذاتي الاخص

الفصل البعيد تندرج في خاصة الجنس فلا تقض بهما كما لا يخفى *

أو بواسطة الخارج الاخص (قال وإما خاصة) أداة الافصال هنا لمنع الخلط لا الجمع لاجتماعهما في الخاصة
الغير الشاملة للجنس (قال كالتنفس) التي المتنفس غير شاملة لاختصاصه بالبري كما مر والتمحيز شاملة
الا أن التمثيل به على مذهب الحكم والافق عرض عام للجسم اشموله للجواهر الفردة أيضاً (قال ويثبت)

وخاصة الجنس) أي الشاملة والآ فالإنسان والناطق والضحك مثلاً كل منها خاصة الحيوان مع أنه ليس
بعرض عام لما ذكره . وكذا الحساس خاصة لما فوقه من الاجناس والفصول مع أنه ذاتي لما تحتهم من
الانواع وإن كان عرضاً عاماً لفصلها القريب فحكم الحساس مثلاً بالنسبة الى الفصل الذي تحته متروك
البيان بالمقاسة * وكتب أيضاً أي كل خاصة كل جنس عرض عام لكل ذاتي اخص وكذا الكلام
في الاثنين (قال للذاتي الاخص) جنساً أو نوعاً أو فصلاً (قال وخاصة الذاتي) شاملة أو غير شاملة

فيه ماهو خاصة بواسطة الخاصة المساوية بالذات كالضحك الخاصة للإنسان بواسطة المنعجب وكذا ماهو
بواسطة الخارج الاخص (قوله فلا تقض بهما) تقرير النقض أن يقال خاصة الفصل داخلية في المقسم
وهي خارجة عن الاقسام ينتج من الشكل الثالث أن بعض افراد المقسم خارج عن الأقسام. والجواب
بتحريم الاقسام وقد يجاب بان الفصل نوع لأن كل كلي بالنظر الى حصصه نوع ويتجه عليه أنه حينئذ
لا وجه لهذا التقسيم لأنحصار الخاصة في خاصة النوع حينئذ (قال وإما خاصة) انفصال خلوي لاجمعي لأن
خاصة النوع خاصة الجنس والقول باجتماعهما في الخاصة الغير الشاملة للجنس لا يجري في نحو المتنفس
للحيوان (قال والتمحيز للجسم) الحيز أعم من المكان عند المتكلمين لشموله للجواهر الفرد دون المكان
ومساو له عند بعض الحكماء فإن أريد به السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من
الحوى فالتمحيز خاصة غير شاملة لعدم شموله للفلك الاطلس أو البعد الذي ينفذ فيه بعد الجسم فشاملة
ويؤيد الأخير اشتغال الكلام حينئذ على مثال القسمين (قال وخاصة الذاتي) أي خاصته الغير المختصة
بافراد نوع منه عرض عام للذاتي الاخص إن تحققت هي فيه فلا يرد أن الانسان والناطق والضحك
خواص للحيوان مع أنها ليست اعراضاً عامة لما ذكره ودفعه بحمل الخاصة على الشاملة يستلزم أن يكون
حكم نحو المتنفس الذي ليس شاملاً للحيوانات لاختصاصه بالبري متروكاً (قال للذاتي) الاولى لذاتي
اخص منه

اللزوم في الذهن تحقيقاً للزوم الكلية للعقلاء أو تقدير كلاً من الجزئية لكنه الواجب
 تعالى على تقدير وجوده في اذهانتنا وإن لم يمكن * وبين اللزومين عموم من وجه لتصادقهما
 في لوازم الماهيات. واقتراق الخارج في لوازم الوجود الخارجي. والذهني في لوازم الوجود
 الذهني * وكل منهما قد يكون بين مفهومين متصادقين وهو المعتبر في العرض اللازم. وقد
 يكون بين غير متصادقين

الزوم بين أمرين بحسب الظاهر لا بحسب النفس كالعكس * وماذا كره عبد الحكيم في وجه إبطال التفسير
 الأول فمدفوع بأنه لا امتناع إذا كان الأمر أمراً اعتبارياً. ألا يرى أن الاربعة في وجودها العلمي
 يترتب عنها الزوجة اللازمة للماهية كما اعترف به تدبر (قال اللازم) أصلياً (قال في الذهن) والعلم
 ظلياً (قال في اذهانتنا) ولما على وجوده في علمه تعالى بناء على أن علمه بذاته فتحيق (قال وإن لم
 يمكن) لم يتعرض لتعريف الزوم الماهي للعلم به من التعريفين المذكورين (قال وبين اللزومين) وأما
 بين كل والزوم الماهي فعموم مطلق من جانبها كما يظهر من الدليل المذكور (قال عموم من وجه) أي
 إذا لم يعتبر في شيء من التعريفين قيداً قطعاً وأما إذا اعتبر فيها فبينهما مباينة كما بين كل وبين اللزوم
 الماهي (قال في لوازم) (قال متصادقين) موافاة * وكتب أيضاً واللزوم حينئذ حقيقة جهة
 النسبة الإيجابية الحلية بينهما المشاة بالضرورة (قال في العرض اللازم) خاصة أو عرضاً عاماً (قال
 وقد يكون) واللزوم حينئذ حقيقة جهة النسبة الإيجابية الاتصالية خلافاً لما في عبد الحكيم من أنه نوعها

لأنه لو وجد في الخارج لا تصف بها أيضاً ومر منها عبد الحكيم أنه لا تنافي بين الاعتبارين (قال
 في اذهانتنا) متنازع فيه للزوم والوجود وفيه إشارة إلى أن لزوم الجزئية له باعتبار علمه تعالى فتحيق (قال
 لتصادقهما استندالاً بصدق الحد على صدق الحدود فلا تلزم المصادرة (قال في لوازم الماهيات الخ)
 إشارة إلى أن اللازم الماهي أخص مطلقاً من كل من اللازم الجارحي والذهني (قال الوجود الخارجي)
 أي قطعاً فلا يرد أن افتراق الخارج في يستلزم كون الشيء أخص من نفسه ضرورة أن مادة الافتراق
 للأعم من وجه أخص منه وقس عليه قوله في لوازم الوجود الذهني (قال متصادقين الخ) أي يحمل
 أحدهما على الآخر موافاة فتحصل قضية حملية ضرورية ويكون الزوم جهة النسبة الإيجابية الحلية
 المشاة بالضرورة عرفاً (قال وهو المعتبر) إشارة إلى أن اللازم أعم من العرض اللازم فتقسم غير المصنف
 العرض إلى اللازم والمفارق من قسم الشيء إلى أعم منه من وجه فيلزم أما اختيار مذهب مجوزيه أو
 القول بأنهما قيدا قسم لا قسماً له (قوله غير متصادقين) وحينئذ يمكن جعل الزوم جهة النسبة الإيجابية

مفردين كانا (١) كلزوم الحرارة للنار. أو مركبين كلزوم إحدى القضبتين الأخرى والنتيجة
للدليل. أو مختلفين كلزوم المعرفات لتعريفاتها* (٢) وعلى التقادير فكل منهما ان احتاج

(١) (قوله مفردين كانا الى آخره) تعميم للمفهومين الشاملين للمتصادقين ولغير المتصادقين لا تعميم لغير المتصادقين فقط والآن يصح التمثيل بنزوم المعارف لتعريفاتها لأن المعارف والتعريف متصادقان قطعاً وايضاً هذا التعميم غير مختص بغير المتصادقين بل يجري في المتصادقين ايضاً كما لا يخفى (٢) (قوله وعلى التقادير الى آخره) اى على تقدير كون كل

لا جهتها فلا تكون الشيء طيبة موحدة وذلك لأن القول بأن اللازم فيها بمعنى الاتصال الممتنع الانفكاك دون نفس امتناع الانفكاك. واللازم والضرورة في الحليات بمعنى نفس امتناع انفكاك نسبتها تحكم ثم طرأ اللازم حقيقة هنا سوا جهة أو نوعاً ليس إلا نسبي المقيّم والتالي. ألا أنهم لما أطلقوا اللازم والملازم على موضوعها مسأحة فيما كان محمولاً الوجود كقولنا كلما كان النار موجودة كانت الحرارة موجودة لزوماً كما أطلقوها على أنفسهما حقيقة صَحَّ القول بأن غير المتصادقين قد يكونان مفردين وإن لم يطلقوها على موضوعي المقيّم والتالي فيما كان محمولاً العدم كقولنا كلما كان المصادم معدوماً كان العلة معدومة لزوماً (قال كلزوم) أي لا يتركز في نفس إحداها لنفس الأخرى لزوماً خارجياً وكذا في المتألفين الآتين للتألفين سواء كان بينهما لزوم بحسب العلم أيضاً أولاً (قال ان احتاج

الاتصالية في المفردين والمركبين والمختلفين وجهة النسبة الاتصالية الحلية في ما أمكن فيه الحل بالاشتقاق أو بنى هو كأن يقال في مثال المفردين النار حارة أو ذات حرارة بالضرورة وكلما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة وهذا على رأى عصام من أن الوجود في كل من الحلية والشرطية جهة النسبة ويؤيده أنهم عرفوه بامتناع انفكاك شئ عن آخر ولم يفرقوا في التعريف بين الوجود في الحلية والشرطية * وقال عبد الحكيم الوجود في الشرطية نوع النسبة الاتصالية (قال كلزوم المعارف) مبني على الغالب والآقا لما يتم التمثيل ^{لو لم يتجسّد به} انحصر التعريف في المفاهيم المركبة (قوله والآلا لم يصح التمثيل) حمل السكاف على التمثيل لموافقة السابق والآلا فينتجه أنه لم لا يجوز كون السكاف للتفسير ويكون التعميم لغير المتصادقين فقط (قوله غير مختص) أي بحسب نفس الامر فلا يرد أن قوله والآلا لم يصح من عن قوله وأيضاً «هذا التعميم» لأنه ناظر الى صنيع المصنف (قوله بل يجري في المتصادقين الخ) انما يتم الجريان لو عمم المركب من التام وغيره وآما اذا خص بالتام فلا (قال ان احتاج الخ)

جواب عالمي في علم النفس
أما هو بين العلم والاعتقاد
النار ووجود الحارة فيها
هو كيان لا نوراني فكيف
العلم يثبت غير المصادقين
منورين

[illegible]

الجزء به الى دليل فقير بين كلزوم تساوي الزوايا الثلاث للقائتين للمثلث وكلزوم النتائج
للدلة الغير اليقينية الانتاج كالشكل الثاني والثالث كما سيجيء والافين كلزوم الزوجية
لاربعة خارجا وذهنا

الجزم (بعد تصور الطرفين والنسبة والازوم) (قال فخير بين) ونظري * وكتب أيضاً ولا لزوم بين العلم
 بالازوم والعلم بالازوم هنا لا يتنا ولا غير بين بل بين نفس المعلومين . بخلاف القسم الآتي فقد يتحقق الازوم
 بين العلمين كما اذا لم يحتاج الجزم الى شيء بعد التصورات ولزم من تصور المازوم تصور اللازم . وقد لا يتحقق
 كما اذا احتاج او لم يلزم ذلك (قال تساوى) الظاهر لفظ المساواة بدل التساوى اذ ليس المقصود مساواة
 كل من الزوايا للأخرى كما هو مقتضى التفاعل بل مساواة مجموع القائميتين فكل من لامي الزوايا
 والقائميتين معنى السكك المجموعي (قال للقائميتين) متعلق بالتساوى . والثالث متعلق بالزوايا حال
 عنها (قال والا) بان لم يحتاج بعد التصورات المذكورة الى شيء بان كانت القضية المنقذة من الازوم
 والازوم من الاولييات او احتاج الى حين او حدس او تجربة او توازن او وسط لازم للطرفين فتندرج
 في اليقينيات الست . ومثال المصنف من الأخير (قال فبين) وبديهي بالمعنى المقابل للنظري (قال
 الزوجية) لزوماً ماهياً

أى بعد تصور الطرفين من حيث أنهما لازم وملزوم فلا حاجة الى تصور النسبة واللزوم ومن قال بها بعد تصورهما أراد بعد تصورهما من حيث الذات فلا نزاع معنى لكن يتجه أنهما اذا اعتبرتا مع حيث أنهما لازم وملزوم يصدق تعريف البين على غير البين لان تصورهما فيه من تلك الحثيثة يستلزم الجزم باللزوم فالحق اعتبار تصور النسبة بخصوصها (قال الجزم) فيه تجوز والآولى احتياج في الجزم (قال للقائمتين الخ) اللام هنا متعلق بالتساوى وفي قوله للمثلث مرتبط باللزوم وبالزوايا على سبيل التنازع والتساوى بمعنى المساواة واللام الداخلة على الزوايا وعلى القائمتين بمعنى السكك المجموعى يعنى ان مجموع الزوايا الثلاث للمثلث مساو لمجموع القائمتين وتلك المساواة لازمة للمثلث ثم المراد بالقائمتين المستقيم الخططين وبالمثلث ما لا يكون في السكرة اذ قد يكون الزوايا الثلاث السككية أكبر من قائمتين لجواز وقوع ثلاث قوائم فيه بالفعل ولا يمكن أن يقع في المثلث السطحي الآقائمة (قال للدالة الخ) متنازع فيه لكل من اللزوم والنتائج (قال والآفين) أى وان لم يحتاج الجزم به الى دليل فبين وقضيته ان ما احتاج الى حس أو حدس أو تجربة أو نحوها من البين وهو مناف لما قاله في شرح الاميرية من انقسام غير البين الى النظري المغتفر الى الدليل والبيهي المحتاج الى أحد هذه الامور الا أن يقال أراد بالدليل هنا

قد يطلق اللزوم على اللزوم البين بالمعنى الاخص مما سبق وهو ما يكون العلم باللزوم
 موجبا للعلم باللازم وكافيا في الجزم باللزوم بينهما كلزوم المعارف لتعريفاتها والتناجج
 للدلالة بينة الانتاج والطرفين للاعراض النسبية
 من اللزومين بين مفردين او مركبين او مختلفين فكل من هذين اللزومين امايين او غيريين

وقد يطلق اللزوم على اللزوم البين بالمعنى الاخص مما سبق وهو ما يكون العلم باللزوم
 موجبا للعلم باللازم وكافيا في الجزم باللزوم بينهما كلزوم المعارف لتعريفاتها والتناجج
 للدلالة بينة الانتاج والطرفين للاعراض النسبية
 من اللزومين بين مفردين او مركبين او مختلفين فكل من هذين اللزومين امايين او غيريين

(قال وقد يطلق) بالاشترائك اللفظي بناء على الاصل في الاطلاق الحقيقة * وكتب ايضا اقول
 المعينان ليسا لمجرد لفظ اللزوم بل هما للزوم الذهني كذا في اول البين فلما سبب تقييد اللزوم بالذهني او
 البين . ويلازم الاول قوله الاتي فليعتبر فيها اللزوم الذهني في الجملة (قال العلم) تصورا او تصديقا
 وكذا العلم الثاني (قال موجبا) اي مستلزما استلزاما خارجيا استعقائيا اوليا (قال وكافيا) اي غير
 محتاج الى حجب او حديد او وسط برهاني او تصور اللزوم قصدا * فالبين بهذا المعنى اخص من
 البديهي الاول (قال كلزوم) اللزوم بين نفسي اللزوم والملزوم وكذا بين علميهما في كل من الثلاثة
 الاول خارجي كاللزوم بين العلمين في المثال الاخير وان قال شمس الدين في رسالته المنفردة في بحث
 اللزوم ان اللزوم الخارجى البين بالمعنى الاخص وان لم يتبع عقلا لكن ليس له مثال واقعي على ما بلغ اليه
 ذهني القاصر انتهى (قال والطرفين) كالأضارب والمضروب للضرب

ما يشمل الحس ونحوه لكن لا يوافق مثال البين (قوله من اللزومين الخ) أى اللزوم بين مفهومين
 متصادقين أولا أو اللزوم الخارجى والذهني (قال وقد يطلق الخ) قبل المعينان ليسا لمجرد لفظ اللزوم
 بل هما للزوم الذهني أو البين فلما سبب تقييد اللزوم بالذهني أو البين * وأقول في كونهما قسمين للزوم الذهني
 نظر لأن المصنف مثل فيما يأتي للزوم البين بالمعنى الاخص بلزوم المعارف لتعريفاتها وهو لزوم خارجي
 كما صرح به ذلك القائل لأنه يلزم من تحقق الحيوان الناطق أصالة تحقق الانسان كذلك لا من تحقق
 الاول ظلا تحقق الثاني أصالة ويلزم من العلم به العلم بالانسان وكذا في كونهما قسمين للزوم البين لما
 قاله المغاضل البرزى في حاشية التهذيب من أن لغبر البين في مقابلة كل واحد من معني البين معنى مخصوصا
 ويلزم منه أن يكون غير البين بالمعنى الاخص أعم من غير البين بالمعنى الاعم (قال وهو ما يكون العلم
 باللزوم الخ) تصورا أو تصديقا وكذا قوله للعلم الخ كما يشمر به الامثلة (قال وكافيا الخ) زاده على تعريف
 الجمهور لتلايته عليه ما أورد عليهم في دعوى كون هذا المعنى أخص من أن المعبر في المعنى المار كون
 التصورين كافيين في الجزم باللزوم وهو غير معتبر هنا فيجوز أن يكون تصور اللزوم موجبا لتصور
 اللزوم ولا يكفيان في الجزم باللزوم لكن يمكن الجواب عنهم بأن المراد العموم والخصوص بحسب التحقق

اعلم ان هذه المسئلة كثيرة فانه
 لزم كل من هو في تعريفه وكذا يتبع
 بينة ليدلها وكذا في الطرفين فكل
 طرفي في الاخرى النسبية لزم
 خارجي بين بالمعنى الاخص مثلا
 يلزم من تحقق الجواب الفاعلة
 اصالة فتمت الاول ان كان
 من تحقق الاول فلا تمت
 المثال اصالة وتم تحقق التغير
 للعلم والحدوث لتغير اصالة
 تمت الحدود للعلم كذا لزم
 تمت الاولين ظلا فتمت الثاني
 اصالة وتم تمت الابوة صا
 تمت البسوة كذا لزم تمت
 الاول فلا تمت الثانية صا
 وتمت بها في الثانية صا
 للزوم الخارجي وتم تمت
 الفرض اصالة وتم تمت
 الفرض اصالة وتم تمت

تمت الاول فلا تمت الثاني اصالة وتم تمت

والميلكات للاعذار المضافة اليها مثل الجهل والعى وهو المعتبر في الدلالة الالتزامية عند اهل المعقول. واما عند اهل العربية فالمعتبر فيها لزوم الذهن في الجملة ولو بمجموعة القرائن ولذا ادرجوا جميع المعاني المجازية الخارجة في المدلولات الالتزامية *

(قال والمسلكات) إطلاق اللزوم والمألوم على نفس المسلكات والاعتماد كما يقتضيه التمثيل بها للبين بالمعنى الأخص المعروف بما ذكر من إطلاق اسم العلم على العلوم والآق قد سبق أنه لا لزوم بين أنفسهما بل بين علميهما وإن اللزوم بين الادراكين لا يستلزم اللزوم بين النفسين (هذا) ولا تلتفت الى مناف الرسالة المذكورة من جعل لزوم البصر للمعنى مثلاً للبين بالمعنى الأخص من اللزوم الذهني بالمعنى الذي ذكره المصنف واعترافه بجواز اللزوم بين الادراكين بدون اللزوم بين نفس المدركين وقال إنه لم يطلع على مثال واقعي له (قال وهو) أي اللزوم البين بهذا المعنى * وكتب أيضاً أي اللزوم الذهني بهذا المعنى (قال الخارجة) التقييد بالخارجة يشعر أن المعنى التضمني الذي استعمل فيه اللفظ مجازاً مندرج عندهم في المدلول المطابق وفقاً للمناطق والالتزامي الذي استعمل عندهم كذلك مندرج عندهم في المدلولات الالتزامية خلافاً للمناطق (قال في المدلولات) يخالف لما في عيد الحكيم حيث قال دلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة عند أهل العربية لأن اللفظ مع القرينة موضوعة للمعنى المجازي بالوضع النوعي كما صرحوا به * وأما عند المنطقيين فإن كان اللفظ مستعملاً مجازاً في المدلول التضمني أو الالتزامي

في استماع الشكوك وجود الايمان
 وجود الصيالح وجود الكرم
 في الذين اى وجوده الخلق
 وجود عدم الاعتراف الخلق
 على السوء جبينه اهدى
 ان الوجود الصالح لله غير
 الايمان لا يترك وجوده
 منها البتة وحقك وانما
 انهم يدرون في هذا الشك
 الذي ادركه للبين بالحق
 الاضيق زواجره الاذكيين
 بكون الكرم بين نفسك
 ركنين فقال لم الخلق على
 واقعه له
 على
 اقول ان

انوار النبيل غير صحيح حيث لا
 لزوم للتبر بالشيء الى الف ايصاله
 فضلا عن لزوم التبر بالشيء الى الف
 اما قل في الفاء والماله فظرونا
 انما قلنا ان لا يلزم من تحقق العلم
 في الف تحققت الف ايصاله قد ذكرنا
 الملازم اصليا في باب الملازم و
 عه
 مجازة

المؤمنين فان تحمضت الارواح
بينها تحمضت جميع الانساق
فان طاب قلبه والافلاذ لاله
فان طاب قلبه والافلاذ لاله

[illegible]

لا قالوا ان الله
الذي هو الرب في الفهم
البيد والنفس القريب بالهم
فان الله لا يراه

أو ببعضها المحض (١) كالفصل القريب وخده أو مع الجنس البعيد فخذ ناقص كالناطق
للانسان والجوهر الحساس للحيوان *

(١) قوله أو ببعضها المحض الخ) يرد عليه أنه يستلزم أن يكون المركب من الفصلين
البعيد والقريب أو البعدين أن يجوز التعريف بالاعم وأن يكون مجرد الجنس أن يجوز
مع ذلك التعريف بالمفرد جداً ناقصاً وليس كذلك * والجواب أن ذلك مجرد احتمال عقلي
غير محقق فلا ينتقض به التعريف * ولو سلم فلا بأس في كونه حاداً ناقصاً عندهم * وكذا
الكلام في تعريف الرسم الناقص حيث يستلزم كون المركب من الفصل البعيد مع الخاصة
أو مع العرض العام بل من الفصل القريب مع أحدهما رسماً ناقصاً

(قوله يرد) حاصل الايراد أن كلاً من الأمور الثلاثة مما يصدق عليه التعريف وأنه ليس مما يصدق عليه
المعرف ينتج من الشكل الثالث أن بعضاً مما صدقت التعريف لا يصدق عليه المعرفة وهو فاسد على
رأي المتأخرين المشترطين للمساواة * وحاصل الجواب الاول منع الصغرى أن أريد أن كلاً من تلك
الأمور مما صدق عليه الحقيقة. وتسليمها كالكبرى ومنع استلزام الدليل للفساد أن أريد أنه من مطلق
المصادقات * وحاصل الجواب الثاني منع الكبرى على تسليم كون تلك الأمور من المصادقات المحققة
(قوله عليه) أي على مانعية التعريف (قوله بالجنس) والفصل البعيد وحده (قوله فلا ينتقض)
أي منعاً (قوله ولو سلم) أي كون ذلك الاحتمال محققاً (قوله أو مع العرض) أن يجوز التعريف

(قال أو ببعضها الخ) الباء هنا وفي السابق واللاحق كالباء في قول ابن مالك فارفع بضم الخ في كونها
للتصوير أو التحقق ولزوم جعل الشيء مصوراً أو متحققاً بنفسه مندفع بجعل ما قبل الباء أهم مطلقاً مما
بعدها (قوله أو البعدين) أي والبعيد فقط أن يجوز التعريف بالمفرد * وقوله بمجرد الجنس أي والجنسان
القريب والبعيد أو البعيدان ففي كلامه احتباك والمراد بالجنس المجرد أعم من القريب والبعيد ومادة
النقض غير منحصرة في ما ذكرنا لا تنقاضه بالمركب من الجنس مطلقاً والفصل البعيد واحداً أو متعدداً
(قوله أن يجوز مع ذلك التعريف) ينتج أن البعدين وكذا مجرد الجنس عند مجوز ما ذكر من افراد المعرفة
فلا ينتقض به مانعية التعريف وإن انتقض به عند مشروط المساواة. إلا أن يقال أنه حينئذ يعتبر قيد
المساواة فيه بقرينة اشتراطها (قوله أن يجوز مع الخ) مشعر بالترديد في تجويزه خلافاً لظاهر المتن (قوله
احتمال عقلي الخ) إنما يتم لو كان المنطق عبارة عن القدر المعتد به ولم يزد بتلاحق الافكار. وأما إذا كان
عبارة عن مجموع قوانين الاكتساب وزاد به فلا (قوله ولو سلم الخ) أي ولو سلم انتقاض التعريف

وَأَنْ لَمْ يَكُنْ بِالذَّاتِ الْمَحْضِ فَإِنْ كَانَ بِالْخَاصَةِ مَعَ الْجِنْسِ الْقَرِيبِ كَالْحَيَوَانِ الضَّاحِكِ
لِلْإِنْسَانِ أَوْ مَعَ جَمِيعِ الذَّاتِيَّاتِ كَالْحَيَوَانِ النَّاطِقِ الضَّاحِكِ فَرِسٌ تَامٌ وَيَسْتَقْبَلُ الثَّانِي رَسْمًا تَامًا
أَكْمَلَ مِنَ الْحَدِ التَّامِ وَالْإِ فَرَسٌ نَاقِصٌ وَلَوْ بِالْخَاصَةِ وَحْدَهَا أَوْ مَعَ الْعَرَضِ الْعَامِ وَإِنْ مَنَعَ
الْمُتَأَخِّرُونَ الْعَرَضَ الْعَامَ بِنَاءً عَلَى زَعْمِهِمْ أَنَّ الْعَرَضَ تَمَّا أَخَذَ فِي التَّعْرِيفِ

بِالْأَعْمِ وَكَذَا بِمَجْرَدِ الْعَرَضِ الْعَامِ (قَالَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ) أَيِ سِوَاهُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ ذَاتِيٌّ أَوْ كَيْفٌ لَكِنْ لَمْ يَكُنْ
مُحْضًا (قَالَ الْمُتَأَخِّرُونَ) قَالَ بَعْضُهُمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَ عَرَضٍ عَامٍ آخَرَ يَكُونُ مَجْمُوعَهُمَا خَاصَةً مُرَكَّبَةً وَالْأَوَّلُ
يَمْنَعُهُ كَالطَّائِرِ الْوُلُودِ لِلْخَفَاشِ (قَالَ بَلَى) تَقْرِيرُ الْأَسْتِدْلَالِ أَنَّ كُلَّ مَا أَخَذَ فِي التَّعْرِيفِ إِمَّا مَا يَفِيدُ التَّمْيِيزَ
أَوِ الْأُطْلَاقَ عَلَى الذَّاتِ وَلَا شَيْءَ مِنَ الْعَرَضِ الْعَامِ يَفِيدُ شَيْئًا مِنْهُمَا فَلَا شَيْءَ مِمَّا أَخَذَ فِي التَّعْرِيفِ بَعَرَضٍ عَامٍ *
وَقَوْلُهُ وَالْحَقُّ الْجَوَازُ الْحُ مَنَعُ الْخَصَرِ فِي الصَّغَرِ * وَقَوْلُهُ وَأَيْضًا الْحُ مَنَعُ الْكِبَرِ عَلَى تَسْلِيمِ حَصَرِ

لِلْحَدِ النَّاْقِصِ بِالْفَرْدِ الْغَيْرِ الْمَحْقُوقِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ حَدٌّ تَامٌ وَعَدَمُ الْإِنْتِقَاضِ بِهِ مَخْصُوصٌ بِمَا عَدَاهُ كَمَا بَأْتَى
فَلَا نَسْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَفْرَادِ الْمَعْرِفِ بِالْفَتْحِ (قَالَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِالذَّاتِ الْحُ) الَّتِي مُتَوَجِّهَةٌ إِلَى كُلِّ مَنْ
الْقَيْدِ وَالْقَيْدُ لَا الْقَيْدُ فَقَطْ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْأَصْلُ لَا سِتْرَازَمَهُ عَدَمُ صَحَّةِ قَوْلِهِ الْإِنْفِي وَلَوْ بِالْخَاصَةِ (قَالَ فَإِنْ
كَانَ بِالْخَاصَةِ) أَيِ الْخَاصَةِ الشَّامِلَةِ لِجَمِيعِ الْأَفْرَادِ شَامِلَةِ لِجَمِيعِ الْأَوْقَاتِ كَالضَّاحِكِ بِالْقُوَّةِ لِلْإِنْسَانِ أَوَّلًا
كَالْمُنْفَسِ بِالْفِعْلِ لِلْحَيَوَانِ الْبَرِّ وَهَذَا مُرَادٌ مِنْ قَالَ يَنْبَغِي تَقْيِيدُ الْخَاصَةِ بِاللَّازِمَةِ لِأَنَّ الْمَفَارِقَةَ أَخْصَ
مِنْ ذِي الْخَاصَةِ فَيَكُونُ تَعْرِيفًا بِالْإِنْخِصِ وَالْإِنْخِصُ أَنْ لَا يَجْهَ أَنْ دَلِيلَهُ أَنْمَا يَجْرِي فِي الْمَفَارِقَةِ بِالْفِعْلِ (قَالَ رَسْمًا تَامًا
أَكْمَلَ الْحُ) هَذَا مَشْعَرٌ أَنَّ الْمُرَكَّبَ مِنَ الذَّاتِ وَالْعَرَضِ عَرَضِيٌّ وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَا قَالَهُ السَّيِّدُ قَدَسَ سِرُّهُ مِنْ
أَنَّ الْمُرَكَّبَ مِنَ الْفَصْلِ الْقَرِيبِ وَالْعَرَضِ الْعَامِ وَكَذَا مِنَ الْفَصْلِ وَالْخَاصَةِ حَدٌّ نَاقِصٌ لِأَنَّ الْفَصْلَ وَحْدَهُ
إِذَا أَفَادَ التَّمْيِيزَ الْحَدِيَّ فَهُوَ مَعَ شَيْءٍ آخَرَ أَوَّلَى بِذَلِكَ (قَالَ وَالْإِ فَرَسٌ نَاقِصٌ الْحُ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ يُسَمَّى الْمُرَكَّبَ
مِنْ الْفَصْلِ الْقَرِيبِ وَالْخَاصَةِ رَسْمًا نَاقِصًا وَهُوَ أَكْمَلُ مِنَ الْحَدِ النَّاْقِصِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ ضَمَّ الْعَرَضِ إِلَى الْحَدِ
الْنَّاْقِصِ يَجْعَلُهُ رَسْمًا نَاقِصًا أَوْ كَمَّا أَنَّ ضَمَّ الْخَاصَةِ إِلَى الْحَدِ التَّامِ يَجْعَلُهُ رَسْمًا تَامًا أَوْ كَمَّا أَنَّ يَكُونُ الْمُرَكَّبُ
مِنْ تَمَامِ الذَّاتِيَّاتِ مَعَ الْخَاصَةِ وَالْعَرَضِ الْعَامِ رَسْمًا نَاقِصًا أَوْ كَمَّا أَنَّ ضَمَّ الْحَدِ التَّامِ (قَالَ وَإِنْ مَنَعَ الْمُتَأَخِّرُونَ)
أَنَّمَا يَنْسَبُ هَذِهِ الْغَايَةُ لَوْ مَنَعُوا وَقُوعَ الْعَرَضِ الْعَامِ فِي التَّعْرِيفِ مُطْلَقًا أَمَّا إِذَا مَنَعُوا التَّعْرِيفَ بِهِ وَحْدَهُ فَلَا
(قَالَ بِنَاءً عَلَى زَعْمِهِمْ) أَقُولُ كَلَامَهُ مَشْعَرٌ بِأَنَّهُمْ مَنَعُوا وَقُوعَ الْعَرَضِ الْعَامِ مَعْرِفًا وَجْزًا لَهُ. وَبِهِ صَرَحَ السَّيِّدُ
قَدَسَ سِرُّهُ وَحِينَئِذٍ فَتَقْدِيرُ الدَّلِيلِ الْعَرَضِ الْعَامِ غَيْرُ مُشْتَمِلٍ عَلَى الْفَرْضِ مِنَ التَّعْرِيفِ وَكُلُّ أَمْرٍ كَذَلِكَ
يَمْتَنِعُ كَوْنُهُ مَعْرِفًا أَوْ جُزْأً أَمَّا الْكِبَرِ فَظَاهِرَةٌ وَأَمَّا الصَّغَرِ فَلِأَنَّ الْفَرْضَ الْحُ * قَوْلُهُ أَنَّ الْفَرْضَ

إِمَّا التَّمْيِزُ أَوْ الْإِطْلَاقُ عَلَى الْفَاتِي * وَالْحَقُّ الْجَوَازُ إِذَا الْغَرَضُ الْأَصْلِيُّ هُوَ التَّوَضُّيْعُ وَلِذَا جَازَ
الرَّسْمُ الْأَكْمَلُ وَآيْضاً رَبَّماً يَحْصِلُ بِهِ التَّمْيِزُ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ مَا شِئَ عَلَى قَدَمَيْهِ
عَرِيضُ الْأَطْفَالِ بَادِي الْبَشَرَةِ مُسْتَقِيمٌ الْقَامَةُ ضَحَّاكٌ بِالطَّبَعِ * وَمِنْ قَبِيلِ الرَّسْمِ الْفَاقِصِ
التَّوَضُّيْعُ بِالنَّمَالِ وَالتَّقْسِيمُ *

الصغرى (قال إمام التيمز) التام (قال على الذاتي) فيه مسامحة والمراد الاطلاع على المعرف بالفتح بالذاتي
(قال التوضيح) هو تحصيل الصورة بطريق السهولة فهو أعم من التميز في الجملة فيجوز أخذ عرض
علم لا يميز له أصلا في التعريف (قال ولذا) إشارة إلى التفضيل الأجل (قال الرسم) وفقا (قال ماش) ثم
قد يناقش في التمثيل بأنه لم يحصل التميز التام المراد بقرينة السياق شيء من الأعراف العامة فيه وهو
ظاهر مولا بمجموعها لصدقية على التستائس. ولا بانضمامها إلى الخاصة التي هي القيد الأخير لأن التميز التام
له * فالأولى التمثيل بالطاهر الولود الخفاش بناء على أن المراد حصول التميز التام بالعرض العام بواسطة
انضمامه إلى عرض عام آخر فأمل (قال التوضيح بالمثال) سواء كان جزئيا للمعرف كقول ابن مالك الفاعل
الذي كرفعي أتى الخ أو أمرا ميانا له كقولك العلم كالنور والجهل كالظلمة والتعريف بالمثال حقيقة تعريف
بما به يحصل المماثلة والمثابة. فتعريف الفاعل بما مر تعريف بكونه مستندا إليه للفعل أو شبهه. وتعريف
العلم بالنور تعريف بكونه موجبا للانكشاف (قال والتقسيم) المراد به إنا تقسيم أمر أعظم من المعرف
ذاتي أو عرضي إلى أمرين متعقبن في الذاتية والعرضية أو مختلفين * ثم تقسم أحدهما إن كان أعظم أيضا
إلى أن ينتهى إلى المعرف ومقابله * فالخاسل من التقسيم قد يكون حدثا وقد يكون رسما. وهذا المعنى هو الذي

اشارة الى جزء دليل الصغرى وتقريره العرض العام غير مشتمل على أحد الامرين وأحدهما هو العرض
من التعريف وقوله اذ العرض منع اكبرى دليل الصغرى وقوله ولذا جاز الخ نقض اجمالى بجزيان
الدليل في الرسم التام الأكل لكنه انما يتم اذا كانت أو في قوله أو الاطلاع للانفصال الحقيقي. وقوله
وربما يحصل الخ منع اصغرى دليلها (قال إما التميز) المراد به التام وبالذاتى في قوله على الذاتى ما بهم
بعضه والآن لكان الدليل جارياً في الجنس بل في الفصل البعيد مع وقوعهما جزء تعريف (قال ماش على
قدميه الخ) أى شئ ماش على قدميه فلا يلزم الدور ولو قال الماشق على قدمين لكان أولى (قال ومن
قبيل الرسم الناقص الخ) فلا يبطل حضور المعرف في الاقسام الاربعه يهذين الامرين (قال التوضيح
بالمثال الخ) أى ما يحصله فقيه مساحه (قال والنقسم) عطف على المثال أو على قوله للتوضيح ثم المراد
بالنقسم تقسيم المعرف الى أقسامه كنقسم الكل الى الذاتى والعرضى فإنه في قوة الكلئ أص منقسم

لا ينبغي ان يكون القسم رسماً قائماً
بشيء او امانة المراد به الحاصل
بالقسم الا لا معنى يكون اياد
والحق القبيح المذهب الذي هو
وصف اعتبار ذلك الذي هو
كما لا معنى له في العلم بالحق
الاخر فالجواب مع الاجاب
فانظر تنبيه السويدي

ثم التعريف مطلقا إما حقيقى ان قصد به تحصيل صورة جديدة: وإما تنبيهى ان قصد به احضار صورة مخزونه * ومنه التعريف اللفظى

أرادوه في كتب الكلام في قولهم طريق معرفة العلم عند الغزالي هو القسمة والمثال. مثلاً إذا قلنا الجسم إما ناعم أو لا والناعم إما جالس أو لا قد يحصل حد الحيوان. وإذا قلنا المتحيز إما ما يشي أولاً والمأشئ إما ضاحك فقد يحصل رسم الإنسان. وأما تقسيم المعرفة إلى أقسامه كقولنا الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف فانه في قوة قولنا الكلمة أمر ينقسم إلى هؤلاء الأقسام الثلاثة ولذا قال عبد الحكيم في الحواشي الغفورية إن تقسيم الكلمة بعد تعريفها تصويراً ثانوياً فلا يستدل عليه (قال التعريف مطلقاً) حداً أو رسماً تاماً أو ناقصاً (قال تحصيل صورة) في ذهن من له التعريف (قال احضار صورة) بعد تحصيلها الابتدائي فكل تبديهي مسبوق بكونه حقيقياً (قال ومنه التعريف اللفظي) التعريف اللفظي عند المحقق التفارقي من المطالب التصورية ومطالب بالشارحة للأسم وهو والاسمى عنده مترادفان ولذا عرّف الأول في شرح الشرح والثاني في التلويح بتعريف واحد وهو ما يقصد به بيان ما تعقله الواضع ووضع الاسم بلزائه سواء كان لفظ مرادف أو بالآوزام أو بالذاتيات. وعند السيد قدس سره ما له إلى التصديق بالوضع وأنه حقيقة من مطالب هل الحركة وإن شئت عنه بما نطرق لاستزاج احضار المعنى في التصديق بالوضع وأنه طريقة أهل اللغة وخارج عن المعرفة وأقسامه الأربعة وحقه أن يكون بالفاظ مفردة مرادفة إن كانت والإفصاح يقصد به تعيين المعنى لا تفصيله. وأنه مغاير للتعريف الاسمي الذي من مطالب ما للشارحة ثم الظاهر أن

اليهما وهو تعريف بالخاصة وليس المراد به تقسيم أصراً أعم من المعرفة ذاتي أو عرضي إلى أصريين متفقين في الذاتية والعرضية أو مختلفين فيهما. ثم تقسيم أحدهما إن كان أعم كذلك إلى أن ينتهي إلى المعرفة ومقابلته لأن الحاصل به قد يكون رسماً تاماً وقد يكون حداً كما يقال في تعريف الإنسان الجسم أما تام أولاً والناسي إما حساس أولاً والحساس إما ناطق أولاً. فلا يجوز عده رسماً ناقصاً واعتبار بعض الأفراد في التسمية تحكم بل ترجيح المرجوح كما هو ظاهر ^(قال إحصار صورة مخزونة) أي بسند حصولها ^{البرهان} الإبتدائي، أما بذلك التعريف أو ^{البرهان} بآخر أولاً ولا فائدة للقول بأن كل تنبيه مسبق بكونه حقيقة ^(قال ومنه التعريف اللفظي الخ) أقول ذهب المحقق ^{البرهان} التفاضلي إلى أنه من المطالب التصورية * وقد يؤيد بانه قد علل القوم وجوب تقدم مطلب ما الاسمية على سائر المطالب بانه ما لم يفهم معنى اللفظ لم يمكن التصديق بوجوده المتقدم على طلب حقيقته بما الحقيقة المتقدم على التصديق بهلئنه المركبة لأن هذا إنما يتم لو كان التعريف اللفظي داخل في مطلب ما والآلم يثبت وجوب التقدم له لجواز كون المتقدم على باقي المطالب هو التعريف اللفظي الخارج عنه وإلى أنه مرادف للاسمي * ويتجه عليه أن البديهي

فَقَالَ لَهُ قَسِمْ قَسِمِ الْجَنَّةِ
فَقَالَ قَسِمِ الْجَنَّةِ لِي الْجَنَّةِ
الْأُخْرَى وَلَئِنْ كَانَتْ هَذِهِ

[illegible]

مجلس
الشيخ
عليه السلام
في التفسير
المعاني
على ما في الا
جلا
في تفسير
بالربك
محصول

صورة
جديدة
في
السياسة
لا
التي
تحتوي

وهو تعين معنى لفظ منهم بلفظ أوضح منه في الدلالة. وأيضاً التعريف مطلقاً أما حقيقياً
 ان كان تعريفاً لما علم وجوده في الخارج كتعريف الانسان بواحد من الحدود والرسوم

المصنف وافق التفارقي في كون اللفظي من المطالب التصورية والسيد في مغايته للاسمي (قال وهو
 تعيين معنى) فيه مساححة والعبارة الخالية عنها وهو معنى لفظ واضح الدلالة من حيث انه عين به معنى
 لفظ مبهم. وقولنا الغضنفر الاسد بمعنى ما وضع له الغضنفر هو ما وضع له الاسد (قال لما علم وجوده)
 الوصول مختص بالماهيات أي المتحصل في نفسه من غير دخلنا فيه * وبهذا يتضح خروج تعريف
 المصنف عن هذا القسم وان أشعر كلامه في الحاشية إلا تبيح وجوده عنه بقيد الوجود * وكتب أيضاً
 أي وجوده المحمولى سواء كان له وجوداً رابطي أيضاً كالبياض أولاً كالانسان (قال في الخارج) أي
 في أحد الأزمنة على سبيل منع اخلو (قال كتعريف الانسان) مع قطع النظر عن ملاحظة الواضح

يقبل التعريف اللفظي دون الاسمي * والسيد قدس سره إلى انه من المطالب التصديقية ومطلب هل
 المركبة والسؤال عنه بما باعتبار استلزامه احضار المعنى بعد التصديق بالوضع * واستدل عليه بأنه لو كان
 من المطالب التصورية لزم تحصيل الحاصل لحصول التصور سابقاً * والجواب أن الصورة قبل التعريف
 اللفظي حاصلة في الخزانة بعد الانتقال من المبركة اليها وبعده تعود إلى المبركة والمقصود منه هذا الحصول
 الثاني لا الأول. وإلى انه مغاير للاسمي والفرق بينهما أن اللفظي خارج عن الحرف وأقسامه ويكون
 وجوباً بلفظ مفرد مرادف ان أمكن والآ فركب يقصد به تعيين المعنى لا تفصيله وأنه أنسب باللغة من
 الاصطلاح بخلاف الاسمي في الكل * وكلام المصنف ظاهر في موافقته للعلامة في كون من المطالب
 التصورية والسيد في مغايته للاسمي ولا يخفى وجهه مما ذكرناه ويمكن تطبيقه على مذهب السيد بأن يراد
 بالنبهي النبهي حقيقة وبضميره في قوله ومنه أعم من المجازي بالاستخدام فيكون إشارة إلى أن نزاعهما
 لفظي لأن مراد العلامة انه من المطالب التصورية مجازاً وإن كان من التصديقية حقيقة وعلى مذهب
 العلامة بتخصيص المعنى في تعريف اللفظي بغير معان الوجود في الخارج وجعل الحقيقي في التقسيم الثاني
 أعم منه في الأول (قال وهو تعيين معنى الخ) فيه مساححة والأولى بإعين وأوضح به معنى لفظ مبهم
 والقول بأن العبارة الخالية عنها معنى لفظ واضح الدلالة من حيث انه عين به معنى لفظ مبهم انما يتم
 لو كان المراد بيان التعريف اللفظي العقلي لا أعم منه ومن اللفظي (قال أيضاً التعريف) لو قال
 وكل منهما اما الخ لكان أخصراً وأفيد (قال في الخارج) أي في نفس الأمر فتعريف نحو الوجوب
 والامكان مما له حقائق في نفس الأمر دون الخارج قد يكون حقيقياً *

بازار
 دعوها

يعني الله السيد بقوله التعريف
 اللفظي وأنه البديهي غير قابل
 للتعريف الاسمي يخرج من الشكل
 الثالث انه التعريف اللفظي غير
 التعريف الاسمي

السيد والسيد
 هما السيد

الاعتبارية * وماهيات الأصناف اعتبارية حاصلة باعتبار العوارض المخصوصة (١) مع الأنواع فيكون تعريف الرومي بالإنسان الأبيض اسمياً

(١) قوله حاصلة باعتبار العوارض المخصوصة الخ. وذلك لأن ماهية الرومي مثلا إنما تكون ماهية مقابلة للماهية الزنجي باعتبارنا مع الإنسان تارة عارض البياض وتارة عارض السواد. ثم وضعنا لفظ الرومي بازاء الأول ولفظ الزنجي بازاء الثاني. وإلا فهما ليسا بماهيتين متباينتين

لها وجود في نفس الأمر كالوجود والامكان والوجوب لها حقائق حدوداً أو رسوماً كالحقائق الخارجية. فالصواب عدم تخصيصها بالموجودات الخارجية. أو براد بالوجود الخارجي للوجود في نفس الأمر (قال اعتبارية) أي ماهيات مركبة نوعية اعتبارية * وقوله حاصلة الخ علة لاعتباريتها. والمعنى أن وحدتها النوعية حاصلة باعتبارنا العوارض المخصوصة متحدة مع تلك الأنواع ومجموع المنضم والمنضم إليه نوعاً واحداً مع أنها في الحقيقة أمران ممتازان في الوجود لم يحصل من مجموعهما أثر غير مجموع آثارهما بل ربما يكونان مقولتين بخلاف النطاق مع الحيوان فانهما متحددان في الوجود الخارجي وحصل من المجموع ذلك الأثر وكالاتصاف مفهوم المشتقات وغيرها (قال مع الأنواع) أي ووضع الأسماء بازائها (قال اسمياً) أي حداً اسمياً أن كان الداخل فيما وضع له الرومي مفهوم الأبيض أو رسماً اسمياً أن كان الداخل فيه مفهوم المتولد ببلاد الروم (قوله باعتبارنا) أي باعتبارنا مجموع الإنسان وعارض البياض تارة نوعاً واحداً مع أنها نوعان ممتازان في الوجود الخارجي مندرج كل منهما تحت مقولة. ومجموع الإنسان وعارض السواد تارة أخرى مع أنها أيضاً كذلك (قوله والآفهما) أي الإنسان المعروض للبياض والآنسان المعروض للسواد. وأما العارضان فنوعان متباينان وإن اندرجا تحت جنس واحد (قوله ليسا) كأن الأولى والآفليس شيء من الرومي

المراد بها ما لا وجود له في نفس الأمر (قال اعتبارية الخ) وكون الجنس في الماهية الاعتبارية أهم من وجه من الفصل جائز فلا بد أن هذا تعريف بالركب من أمرين بينهما عموم وجهي وهو باطل لوجوب كون الفصل أخص مطلقاً من الجنس (قال اسمياً) أي حداً اسمياً على ما في الحاشية أو رسماً اسمياً أن اعتبر مع الإنسان المتولد ببلاد الروم (قوله ماهية مقابلة الخ) أي ماهية نوعية اعتبارية مقابلة الخ (قوله ثم وضعنا الخ) قد يقال لا مدخل للوضع في كونها من الماهيات الاعتبارية بل مجرد اعتبار مجموع الإنسان وعارض البياض مثلاً شيئاً واحداً كاف في كون الرومي مثلاً من الماهيات الاعتبارية وضع الاسم بازائه أولاً وقد مر من المصنف ما يشعر به (قوله والآفهما الخ) فيه استخدام حيث أريد بالرجع مجموع العارض والمعرض وبالضمير الثاني (قوله ليسا بماهيتين الخ) الاوفق ليسا بماهيتين متقابلتين

في ذاتهما بل داخلان تحت نوع واحد هو الانسان . فلا اعتبارنا انضمام الابيض والاسود الى الانسان مدخل في حصول ماهيتهما فيكونان اعتباريين بخلاف الانسان والفرس اذ قد انضم الى الحيوان الناطق في احدهما والصابه في الآخر في الواقع سواء اعتبرنا انضمامهما اليه أولا . فلذا كانا من الماهيات الحقيقية الموجودة في الواقع مع قطع النظر عن اعتبار معتبر بخلاف ماهيات الاصناف وغيرها من مصطلحات العلوم وأمثالها فتأمل فيه

والزنجي نوعا واحدا بل كل منهما نوعان ممتازان بحسب الوجود الخارجي لم يترتب من مجموعهما أثر غير أثر مجموع الجزأين (قوله فلا اعتبار) أي فلا اعتبار انضمام البياض والسود الى الانسان واتحادهما معه بحيث يعد كل منهما مع الانسان نوعا واحدا مدخل الخ والآ فكل من النظم والمنضم اليه ممتاز في نفسه باعتبار الوجود عن الآخر كما هي (قوله الى الحيوان) بحيث اتحد المنضم مع النظم اليه في الوجود الخارجي وترتب عن مجموعهما أثر هو غير مجموع أثرا للجزأين . (قوله وأمثالها) منها مفهومات المشتقات * قال في شرح المواقف مفهومات المشتقات نحو الابيض والاسود خارجة عن القولات لانها اجناس لماهيات لها وحدة نوعية مثل السواد والبياض والانسان والفرس وكون الشيء ذا بياض لا يتحصل به ماهية نوعية * قال عبد الحكيم لان التركيب من الشيء والعرض العام القائم به اعتباري فتميز كل منهما في الوجود (قوله فتأمل) أي حتى تعرف الفرق بين الانضمامين وتعرف ان كونهما اعتباريا ليس باعتبار عدم في ذاتهما لدخولها تحت نوع الخ . ثم انفي متوجه الى المقيد أي فهما حقيقة واحدة حقيقة فلا يرد ان كلامه يفيد انهما ماهيتان لكنهما ليستا بمتباينتين . وليس كذلك اذ على تقدير عدم الاعتبار المار تكونان متباينتين لا ماهيتين لبعائده على توجه النفي الى القيد (قوله انضمام الابيض) أي البياض فهو من ذكر المشتق وارادة مبدئه فلا ينافي قوله المار عارض البياض وجعل البياض فيه بمعنى الابيض وان اندفعت به لكن اعتبار الذات مستغنى عنه بالانسان (قوله في أحد) ظرفية السكل لمنطلق الجزء (قوله سواء اعتبرنا الخ) نبه به على أن الماهية الاعتبارية ما يحتاج تحققها الى الاعتبار لا ما تحقق فيها الاعتبار والا لكان الانسان حين اعتبار الانضمام فيه ماهية اعتبارية (قوله بخلاف) مستدرك ذكره توطئة لقوله وغيرها (قوله وأمثالها) مثل ماهيات العرضيات كالضاحك والماشي كما سبق (قوله فتأمل) إشارة الى ما يقال ان كان مداركون الماهية اعتبارية اعتبار انضمام بعض الاجزاء الى بعض ووضع

اولا لان البياض والاسود
والانسان والفرس في الواقع
مع وجودهما في الواقع
لانها لا تستقيم في تركيبها
جنس من جنس بل في تركيب
بعض مع بعض
اولا حقيقة يحصل بها ماهية نوعية
حقيقة وجودها في الواقع
فقد لا يميز في تركيبها
فقد اعتباري
او انضمام الفصل الى الجنس المقدم
في النوع والوقت والواقع
العرض الحاصل من الصفات

فالتنوع الحقيقي

(قوله فيكون تعريف الرومي الخ) فان قلت بل هو تعريف حقيق لكونه معلوم الوجود الخارجي قبل التعريف * قلت لما كان من الماهيات الاعتبارية لم يكن لنفسه وجود خارجي عند احد ولو عند القائلين بوجود الكلي الطبيعي في الخارج بخلاف الانسان والحيوان وغيرهما من الماهيات الحقيقية . ووجود الفرد في الخارج في الجملة لا يقتضي كونه الصادق عليه من الماهيات الحقيقية كما لم يقتض ذلك في مفهوم الجزئي والواحد والكثير وغيرها فانها أمور اعتبارية قطعاً *

وجود الجزآن في الخارج بل باعتبار عدم الاتحاد في الخارج ونفس الامر (قوله لم يكن لنفسه) أى لم يكن النفس الرومي بمعنى مجموع الانسان والبياض من حيث الاتحاد وجود خارجي حتى يندرج تحت مقولة من المقولات بل الوجود والاندراج تحت المقولة انما هو للانسان والبياض بافرادهما (قوله وجود خارجي) فهو من الشئ الأخير في المتن . أعني اليمين الوجود في الخارج كاجتماع الضدين (قوله في الجملة) أى سواء كان وجوده بوجود كل من جزائه المعارض والمعرض كما في فرد الرومي . أو بوجود المعرض فقط كما في فرد الجزئي والواحد (قال فالتنوع الحقيقي) والمعرض العام كالأبيض فصل اعتباري في تلك الماهية

الاسم بازائه كما يؤخذ من الحاشية ينتقض بنحو الوجوب والامكان أو تميز الاجزاء في الوجود انتقض بهما وبأكثر المصطلحات ومفاهيم المشتقات والى جوابه بان المدار عدم الاندراج تحت احدى المقولات العشر من كبا أولاً موجوداً خارجياً أولاً وما هنا ناظر الى خصوص ماهيات الاصناف (قوله فان قلت) معارضة تحقيقية لان قوله فيكون تعريفاً الخ دعوى حقيقة وقوله وماهيات الاصناف اشارة الى دليلها (قوله لسكونه معلوم الوجود) اشارة الى الصغرى والكبرى أعني وكل ما هو معلوم الوجود الخارجي قبل التعريف تعريف حقيق مطوية (قوله قلت لما كان) منع الصغرى ان أريد الوجود الخارجي لنفسه مستنداً بأنه لا وجود له فضلاً عن معلومته وتسلمهما مع منع الكبرى ان أريد لافراذه مستنداً بان وجود الفرد الخ (قوله ووجود الفرد في الخارج) ان أراد به الموجود بوجود المعرض فقط فعندم الاقتضاء مسلم لكن فرد الصنف ليس موجوداً كذلك أو بوجوده ووجود المعارض فهو ممنوع كيف ولا وجود للكل سوى وجود أجزائه الا أن يقال يجمل الهيئة الاجتماعية جزء والقياس مع الفارق لان وجود الفرد الواحد مثلاً بوجود المعرض فقط (قوله في مفهوم الجزئي الخ) مناف لما مر من أن الجزئي

لأنه عين ما بهر شيء
مستند والبياض الجزئي لما بهر
الرومي مثلاً معرض للان
الرومي

جنس اعتباري في الماهية الاعتبارية فلا اشكال محدودها على حدود الحدود (١)

(١) (قوله فلا اشكال الخ) وجه الاشكال ان الحدود المذكورة منقوضة بمحدود الاصناف

ورسومها التامة اذ ليس فيها جنس بل نوع حقيقي كالانسان في الانسان

ولا محذور في كون كل من الفصل والجنس الاعتباريين اعم من وجه (قال على حدود الحدود) كان

المراد بلفظ الحدود المذكور أولاً التعريفات الاسمية للاصناف سواء كانت حدوداً تامة أو رسوماً تامة لا غير
وثانياً التعريفات المذكورة لمفهوم الحد التام والرسم التام فيما مر . وثالثاً هذان المفهومان المعرفان . والمراد

بالجمع الاول معناه الحقيقي . وبالجمعين الآخرين ما فوق الواحد . والتعبير بالحدبة في الاول والاخير للتغليب . وفي

الثاني مبنى على كون ذلك التعريفين عين ما اعتبره المصطلح * والمعنى انه لا اشكال بالحدود والرسوم

التامين للاصناف على جامعية تعريفي مفهوم الحد التام والرسم التام بان يقال انها من افراد ذلك

المفهومين مع انها لا يصدق عليها امر يقاها المذكوران لانقاء الجنس القريب فيها كالفصل في الحدود

(قوله ان الحدود المذكورة) أي التعريفين المذكورين للحد التام والرسم التام (قوله التامة) صفة لكل

من الحدود والرسوم * ثم انه أشار بقوله ورسومها الى ان المراد بالحدود في المتن في قوله فلا اشكال بمحدودها

ما يشمل الرسوم التامة على سبيل التغليب (قوله فيها) أي في كل من الحدود والرسوم التامين للاصناف

قسم المعلوم وهو الصورة الذهنية مع قطع النظر عن قيامها به * نعم لو جعل قسماً للمعلم أو جعل المعلوم مافى

الخارج لم (قال جنس اعتباري الخ) ويمكن جعله فصلاً اعتبارياً أو جعل العرض العام كالابيض جنساً اعتبارياً

(قال بمحدودها) المراد بلفظ الحدود المذكور أولاً التعريفات الاسمية للاصناف وثانياً التعريفات

المذكورة لمفهوم الحد التام والرسوم . وثالثاً مفهوم الحد التام والرسوم . فالمراد بالجموع الثلاث معانها

الحقيقي . والتعبير بالحدود فيها مبنى على التغليب . أو حمل الحد على المعرف الجامع المانع وبناء التعبير بها

في الثاني على ان التعريفات المذكورة عين ما اعتبره المصطلح الأول متوقف على اثباته المنعسر * والمعنى

انه لا اشكال بالحدود والرسوم التامين للاصناف على جامعية تعريف الحد التام والرسم التام وعلى

مانعية تعريف الرسم الناقص اذ هي تعريفات لم تكن بالذاتى المحض ولم تشمل على الجنس القريب

(قوله ان الحدود المذكورة الخ) أي التعاريف الثلاثة للحد التام والرسوم منقوضة الأولان جمعاً والاخير

منعاً (قوله ورسومها التامة الخ) صفة لكل من الحدود والرسوم . والاوضح التامتين وفيه اشارة الى ان

التعاريف الاسمية للاصناف لا تكون حدوداً ولا رسوماً ناقصتين وهو كذلك بناء على تعريفاتهم * نعم

لو عرف الرومي بالمتعجب المتولد ببلاد الروم لكان رسماً ناقصاً على الوضع الممار (قوله اذ ليس فيها)

عنه
فان رتبة هذه الفصول
في جنس التامة في الفصل والجنس
الجنسيين

ان ما أتت به الفصل بعد حدودها فلا
يصدق على حدودها انها مركبة
من الجنس والاصناف
والاصناف رسوماً تامة لا غير
الخاصة والحدود القريبة أو
بها وفي جميع النيات

الاصناف
الاسمية
التي
تكون
بها
الاصناف
الاسمية
التي
تكون
بها
الاصناف
الاسمية
التي
تكون
بها

* وأعلم أن المَعْرِفَ مطلقاً لأبد أن يكون معلوماً قبل التعريف بوجه ما ولو باعم الوجوه
لأستحالة التوجه نحو المجهول المطلق والتعريف يفيد علماً به بوجه آخر مطلوب

فصل في

ويشترط في الكل كونه أجلى من المَعْرِفَ ومعلوماً قبله

الايض * والجواب أن الانسان وإن كان نوعاً حقيقياً بالنسبة الى الماهيات الحقيقية لكنه
جنس اعتباري بالنسبة الى الماهية الاعتبارية وقد عرفت أن المفهوم الواحد يجوز أن
يكون جنساً ونوعاً باعتبارين مختلفين فلا اشكال في هذا

جنس وكذا ليس في الأول فصل وقد لا يكون في الثانية خاصة بل عرض عام كالأبيض (قوله
الاعتبارية) أي والمراد بالجنس المذكور في كل من تعريف الحد التام والرسم التام أعم من الجنس
الحقيقي والاعتباري (قال معلوماً) أي متصوراً (قال قبل) قبلية زمانية (قال التعريف) أي قبل

العلم بالتعريف (قال ولو باعم الوجوه) فيه ميل الى أن العلم بالشئ بالوجه علم بذلك الشئ من ذلك الوجه
لا علم بنفس ذلك الوجه كما هو المذهب المنصور (قال به) الباء الأولى لجرود الصلة والثاني للسببية
(قال أجلى) أي كونه أكثر ظهوراً منه عند السامع وإن لم يكن كذلك عند آخر فإن الشئ ذاتياً كان

اكتفى بنفي الجنس لانه كاف في نفي كونها حدوداً ورسوماً فامتنع فلا يرد أنه لا وجه للاقتصار على نفيه
لانتفاء الفصل القريب في حدودها وخاصة في بعض افراد رسومها (قوله والجواب) بالرفع أو الجر (قوله
الى الماهيات الاعتبارية) أي فتدخل في تعريف الحد التام أو الرسم التام لان الجنس المأخوذ فيه أعم
من الاعتباري وتخرج عن تعريف الرسم الناقص لاعتبار عدم اشتماله على الجنس القريب (قال ولو

باعم الوجوه) أي ولو كان معلومته باعتبار أعم الوجوه بأن يكون المعلوم ذلك الوجه ففيه ميل الى أن
العلم بالشئ بوجه علم بذلك الوجه كما هو المنصور لا بذلك الشئ كما هو المرجوح (قال لاستحالة) إشارة
الى الرافعة والشرطية مطوية (قال والتعريف يفيد الخ) أي فلا يرد أن تعريفه بعد تصوره بوجه
ما يحصل الحاصل * ثم الباء في قوله به للصلة وفي قوله بوجه آخر لاعتبار المدخول ويمكن جعله بدلاً من
قوله به لكن انما يحسن بتقديره (قال كونه أجلى من المَعْرِفَ) قال عبد الحكيم المعروف من حيث
الوجه الذي هو معرف لأبد أن يكون أكثر ظهوراً من المَعْرِفَ بالنسبة الى السامع لوجوب تقدم
معرفة السكونه سبباً والسبقية في الحصول يستلزم زيادة ظهوره عند العقل انتهى * فظهر منه أن قوله

عبد الحكيم
فإن السامع
لا يجمع المقدم
الابعد الى
الشئ في زمانه
الذي تقدم
كعدم
والعلم بالمعرف
المعرف بالمرئى
بغير الإضافة

بوجه العلم
بأنه علم
بأنه علم

أذ الكاسب علة يجب تقدمها على المعلول المكاسب فلا يصح التعريف بنفس الماهية ^{مقتضى شرط الأول} المطلوبة كتعريف اللفظ باللفظ . ولا بما هو أخفى منها كتعريف النار بما يشبه النفس في ^{مقتضى شرط الأول} اللطافة . ولا بما يساويها في المعرفة والجهالة كتعريف الروح بما يوجب الحس والحركة ^{مقتضى شرط الأول}

أو عرضياً قد يكون أجلى عند قوم بحسب علمهم وصنعتهم دون قوم . فظاهر شمول هذا الشرط لاحتج ^{مقتضى شرط الأول} والرسم . وإنما ذكره بصيغة التفضيل لأن للمعرف ظهوراً ما بالوجه الذي هو آلة الطلب كذا قال ^{مقتضى شرط الأول} عبد الحكيم عن افادة السيد قدس سره (قال إذ الكاسب) أى العلم الكاسب المتعلق بالمعرف ^{مقتضى شرط الأول} بالكسر (قال علة) نامة (قال على المعلول) أى على العلم المعلول المتعلق بالمعرف بالفتح (قال فلا يصح) ^{مقتضى شرط الأول} الظاهر أن عدم صحة التعريف بالثلاثة الأول أغنى نفس الماهية والآخى والمساوى مفرغ عن اشتراط كونه أجلى . وبالرابع أعنى بما لا يعلم قبل الماهية بشقوة الثلاثة مفرغ عن اشتراط كونه معلوماً قبله ^{مقتضى شرط الأول} على طريق ألف والنشر المرتب الآن أحد الشرطين وما فرغ عليه معنى عن الآخر وما فرغ عليه ولذا اكتفى غيره بالأول وأدرج تعريف أحد المتضادين بما يشتمل على الآخر في التعريف بالمساوى ^{مقتضى شرط الأول} معرفة وجهالة . وتعريف الملكات بعدم أعدامها في التعريف بالآخى كما أن التعريف بما لا يعلم أصلاً ^{مقتضى شرط الأول} مندرج فيه أيضاً بل في المساوى (قال كتعريف الروح) الحيوانى لا بمعنى النفس الناطقة ^{مقتضى شرط الأول} معلوماً قبله من عطف السبب على المسبب وقوله أذ الكاسب علة العلة فكانه قال بشرط كونه أجلى ^{مقتضى شرط الأول} لأنه معلوم قبله وما هو كذلك يكون أجلى فقوله فلا يصح بجميع متعلقاته متفرغ عن اشتراط كونه ^{مقتضى شرط الأول} أجلى لا أن عدم صحة التعريف بالثلاثة الأول متفرغ عليه وبالرابع بشقوة الثلاثة متفرغ عن ^{مقتضى شرط الأول} اشتراط كونه معلوماً قبله فلا يتجه أن أحد الشرطين وما فرغ عليه معنى عن الآخر وما فرغ عليه ولم يكتف باندرج الشق الأول والثالث منها في التعريف بالمساوى والثانى في التعريف بالآخى عن ^{مقتضى شرط الأول} ذكرها اهتماماً بشأنها (قال علة يجب الخ) المراد بالعلة والمعلول العلمان المتعلقان بالتعريف والمعرف أو ^{مقتضى شرط الأول} أنفسهما من حيث العلم بهما (قال كتعريف اللفظ الخ) أى كتعريف مدلول اللفظ بمدلوله المقاد بذلك ^{مقتضى شرط الأول} اللفظ كان يقال الاسد أسد ويمكن أن يراد باللفظ نفسه وجعل السكاف للتظهير خلاف ما بعده (قال بما ^{مقتضى شرط الأول} يشبه) عبارة عن الجسم فلا ينتقض مانعية التعريف بالعقول والمراد باللطافة عدم الإدراك بالبصر أو سلب ^{مقتضى شرط الأول} الكشاف لآدمها عما من شأنه فلا يرد أن وجه الشبه لا بد أن يكون مشتركاً واللطافة غير موجودة في ^{مقتضى شرط الأول} النفس لأنها من خواص الجسم (قال الروح) أن أريد به النفس الناطقة فالمراد بالحس الحس الباطنى ^{مقتضى شرط الأول} أو الروح الحيوانى فالمراد به الظاهرى وعلى التقديرين المراد بالحركة هو الارادية ولا يلزم التعريف بالاعم ^{مقتضى شرط الأول}

(قال قبلها سواء) إشارة الى توجه النفي الى المقيد والقيد (قال بما يدور) اي يتوقف (قال كتعريف
الآب) أي تعريف أحد المتضامين بما يشتمل على الآخر (قال أو بعدها) أي بحسب نفس الأمر
كما في مثال المتن فان توقف كل عدم على ملكته واقعى وان كان المكس جعلياً إذ لو علم بعدم الماهية
بحسب الجمل لم يمتنع تعريفها به اذا تصور التعريف بغيرها فتعريف العرض بما قام بالجوهر جائز
ان تصور الجوهر بما قام بذاته ويمتنع ان عرف بما ليس بعرض (قال بعدم الخ) هذا التعريف مما أخذ فيه
المعرف ولا يتوقف معرفته على معرفة التعريف في الواقع لا مكان معرفة العلم بالصورة الحاصلة من الشيء
عند العقل فلا يلزم الدور الباطل لانه مشروط بكون التوقف فيه من الجانبين فاندفع القول بان في
افادته معرفة السامع بتلك الملكية دوراً باطلاً (قال لا يمتنع اصلاً) ذكره تكميلاً للأقسام والآ فلا فائدة
فيه لامتناع وقوعه (قال التي تدور) بان كان كل من التعريف والماهية جزء الآخر أو قيده (قوله فان
الآب إشارة الى الصغرى والكبرى مطوية تقرير القياس الآب والابن مشتملان على المتضامين
تضامناً حقيقياً اشتمال الكل على الجزء وكل مشتملين عليهما كذلك متعقلان معاً فلا يتجه منع التقرير

في نفس الامر وشرط المتأخرون في الكل

ابو يعقوب واندانان اولانل
 الالب شلاندان كنج خلد
 نه مانه ان احو كان احو
 هذا العرف معلومك وعلت
 ان ذلك الالب الاخر خلقت
 المعلوم نه هذا العرف هو المست
 بالالب فقد عرفت نه كلا من
 الالب والاب اختلا على اتمان
 بهما ودر فتهام نه كل الحظ
 به واما الخط فمردود بهما
 لاخر
 احو

[illegible]

(۱۷ - برهان)

[illegible]

به الغرض من التعريف وأن الحد التام مشروط بالمساواة صدقاً ومفهوماً حتى يبطل بمجرد
(قوله في نفس الامر الخ) أي لا في مجرد الزعم فإنه لا يقتضي أن لا يعمل في الواقع بل
في الزعم والمراد هو الأول كما في نظائره فاعلم (قوله حتى يبطل بمجرد الاحتمال العقلي الخ)
فاذا أردنا تحديد الانسان حداً تاماً وقلنا إنه الجسم الناطق يرد عليه أنه صادق على الجسم
الناطق الغير النامي أو غير الحساس مع أنهم ليسا بانسان لأن النامي والحساس معتبران في
(قال به الغرض) احتراز عما لا يفيد الغرض إنما لكونه أخفى مثلاً أو لكون الاعتم من المفهومات
الشمالة لجميع الاشياء كالشيء على رأي المصنف من أن من الاعراض العامة ما لا يفيد التميز أصلاً
خلافاً للمحقق عبد الحكيم حيث قال إن تلك المفهومات توجب التميز عن تقييدها وإن كان ذلك التقييد
فرداً باعتبار (قال وأن الحد التام) قد يقال لما علم أن الحد التام هو المركب من الجنس والفصل القريبين
لا حاجة الى هذا الاشتراط (قوله إنه الجسم الناطق) قد يقال ان أريد بالجسم الناطق مجرد هذين
المفهومين فليس ذلك بجدة تام لا انتفاء الجنس القريب فيه فبطلانه لكونه خلاف المفروض أو مع ما يستلزمه
لم يزد هنا والاخص بخلاف ما يأتي (قال الغرض من الخ) ليس المراد به التميز التام أو معرفة تمام الماهية
والآل يصح ألا بالمساوى بل ما أراده المنتصدي للتعريف بحسب المقام من امتياز الماهية عما تشبه به
عند المخاطب ونحوه ثم في قوله فيما الخ إشارة الى أنه اذا كان الاخص أخفى والاعم مما لا يفيد التميز أصلاً
كالشيء عند المصنف امتنع التعريف به (قال وإن الحد التام) تعريف بالتأخرين من حيث أن
المساواة بحسب الصدق والمفهوم مستفادة من التعريف المار للحد التام فنصريحهم بشرائطها في الأول
دون الثاني تحكم فلا يتجه أن هذا الاشتراط مستغنى عنه بالتعريف المار (قال حتى يبطل) بمعنى الفناء
التفريعية ويبطل بالرفع أو بمعنى اللام فيبطل منصوب وهذا حقيقة إشارة الى الرافعة والشرطية وهي لو لم
تعتبر المساواة مفهوماً لم يحكموا ببطلانه بمجرد ذلك مطوية وما في الحاشية إشارة الى دليل الملازمة
وعدم لزومها للمساواة في الصدق (قال بخلاف) مرتبط بما بعد حتى أو بما قبله (قوله حداً تاماً) جعليماً
(قوله وقلنا) يعني لو لم تعتبر المساواة بحسب المفهوم لا صريحاً ولا ضمناً بل لم يعرف الحد التام بالمركب
من الجنس والفصل القريبين لجاز أن نقول في تحديد الانسان حداً تاماً الجسم الناطق مثلاً فيرد الخ
فلا يرد أنه ان أريد به مجرد هذين المفهومين فبطلانه لكونه خلاف المفروض حيث انتفى فيه الجنس
القريب أو مع ما يستلزمه من النامي والحساس مع أن الدلالة الاتزامية مهجورة لا يصدق على غير
الانسان (قوله على الجسم الناطق) أي وعلى الجسم الناطق الذي ليس بنام ولا حساس فاو في قوله أو غير

بالأدوار بالانطاف
أولها ما توافقت اداة
التعريف بالانطاف اداة
المساواة فيجب ان لا يرد
الزعم ولا فلا تنح ذلك وظهورها

بكونه ينقطع عما قبله وتكون
الاشارة الى ان الزعم بين الغرض
بينها ولو كان علماً على
جواز الاعتم بين الغرض على
فرضه فيكون بين الغرض
توهم المذكور صدقاً أو علماً
على والفت اذ لا في كل بين
أخصاً عن الثاني فربما في الغرض
القدماء فيه فكل جوازاً

من الدرد عدم شالها
الغرض على جميع الاثبات حيث
تكون في الثاني وثلى والفرق
فالحد يظل الى الألف
الناظرها

على ما ليس مما قبله
على الأثر في مجرد
اعتراض بعدم جازية الدلائل
فانظر الى شروط اداة صدق

فيها قد نأزادنا فبعد اوانه
الى بيانها وتصور بطلان الدلائل
بجود الاضلال اعطى الخلف على اعتبار
المادة فيجب ان لا يرد
في هذا السبيل على عدم اعتبار
دفع الادوار المذكورة فليس في
الشيء فانه ان المراد وقلنا
حلكوننا مستغنى عن اذنايات
الزعم فخر في اذنايات
الزعم بين هذا والاخص
على ان لا يرد

فلم يكن
بين شرط
المساواة
صدقاً
في الشكل
عندنا
خبر
قد تم
التأني
التي
عده
مقتضى
شأنك
المساواة
مع انه
مشروط
بالأدوار
في الجسم
الناطق

بأنه الكمال
بأنه

لا ينحصر فيه في كلامه حيث قد لا انه اكتفى عنه باشتراط المساواة فيما مر. بقی ان قوله لان انضمام الخ
انما يتم او سلم عدم جواز تعريف الجزئی بالجزئی فينبغي أن يقول ولا التعريف بالجزئی ولا تعريفه لان الخ

بنیاد علی امتناع تر کجائیے انودستا
ویرہا ہو سادہ لکھی تیرہ طلاق
الکسیرہ الخیر السید الخافہ رسم
ناقص علما قالوا مع ان تدرینا ب
غیر جائز لانه بنیاد البیاد لوجود
الخیر فی دہو مشرب بالماء لانه
قالوا اما فی جنس لا بد لانه فی فضل
فان هو بایخص فی الترمیم بالاسم
ان لم یتم علی الایة فیکر الکریم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
وبعد فقد حضر في اجتماعنا
السنة الثامنة عشر
من عام الف وستمائة
مئة وخمس مائة
والعشر من شهر ربيع الثاني
سنة ثمان مائة وخمس مائة
في يوم الاثنين الموافق
للسنة الثامنة عشر
من عام الف وستمائة
مئة وخمس مائة
والعشر من شهر ربيع الثاني
سنة ثمان مائة وخمس مائة

القضية كالتعريف والدليل إما ملفوظة وهي الجملة الخبرية الحاكية عن الواقع. وقد سبق^تت. وإما معقولة هي معناها المؤلف من المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التامة الخبرية التي هي وقوع النسبة أولا وقوعها فالقضية قول ملفوظ أو معقول يصح أن يقال لقائله إنه

الذكريّة أنواع القضايا ونفس الأحكام لا موضوعاتها الحقيقية القضايا الشخصية سواء أريد بالأحكام
المصادقات أيضاً أو نفس المفهومات كالأحكام مقابلتها بالعام فإن هذه المصادقات بعض من تلك
القضايا أو يلزم عدم كون قوله في الأحكام على نهج قوله في القضايا وعند الثاني أنه في تعريف القضية
وتقسيمها إلى أنواعها مع تعريفها وفي بيان الأحكام (قال القضية) أي ما سمي بهذا اللفظ والإفليس
مشاركاً معنوياً بل هو إنما مشترك لفظي أو حقيقة في المعقولة ومجاز في المفهولة. والثاني هو اختصار
المسند قدس سره وكذلك التعريف والدليل والقول إلا أن المختار أن القول حقيقة في المفهوظ ومجاز
في المعقول بعكس القضية (قال كالتعريف) والقول (قال الخبرية) منسوب إلى الخبر الذي هو قسم
اللفظ المركب كما مر فيخرج القضية المعقولة كالمثل الانشائية وقوله الخائية عن الواقع بيان للواقع. ثم
أنه قد يناقش بأن هذا التعريف دورى تأمل (قال المحكوم عليه) موضوعاً أو مقدماً (قال والمحكوم
به) مخولاً أو تالياً (قال والتسمية) الشبوتية أو الانصالية أو الانفصالية (قال يصح) فائدة يصح ادخال
قضية لم يقل لقائلها ذلك بالفعل (قال لقائله) أي في العرف كما هو المتبادر فيخرج قول النائم والجنون
لذا لم يقل قول قائله صادق مع كونه أخصراً* وكتب أيضاً اللام بمعنى عن ولذا لم يقل أنك صادق الخ.

امروا ان يكون كل واحد بكم نعم الله الي
نفسه والى غيره الماين وهو فاسد
حيث نفس الخبث الذي هو مراد
الغيبية الممثلة

(قال القضية) أى المسمى بها فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره (قال وهى الجملة الخ) تعريف
مطلّى فالدور غير قاذج * وقوله الحاكبة بيان للواقع ولو قال الجملة التامة الحاكبة الخ لكان أولى (قال
هى معناها) أى ما يمكن أن يكون معبرها بالفتح فلا يرد أن هذا يفيد أنه مالم يعبر عما فى العقل باللفظ
لا يكون قضية وهو فاسد (قال يصح أن يقال) لم يقل قول يقال الخ لثلاث يخرج عن التعريف قول لم
يقبل لقائله ذلك بالفعل ولا قول قائله الخ ليخرج قول النائم والمجنون اذ لا يصح أن يقال لهما ذلك عرفاً
قاله عبد الحكيم * وزاد قوله فيه لخراج الانشائيات إذ لا يصح أن يقال قائله صادق فيه وإن صح
لقول بانه صادق فى قول آخر (قال لقائله) اللام بمعنى عن قاله عصام الدين أو بمعنى فى فلا يرد أن
لقول المعنى باللام بمعنى الخطاب فينبغى أن يقول انك ولا يبعد ارجاع الضمائر الاربع فى قوله انه الخ
الى القول وجعل كلمة فى لاعتبار المدخول فيخرج بقوله فيه الانشائيات ولا يلزم تفكيك الضمائر
لا أنه يلزم استدراك قوله لقائله ويتوهم الدور لأخذ صدق الخبر فى تعريفه

في قوله كاذب أو صادق فيه أو كاذب فان حكم فيها بوقوع ثبوت شيء أو لا وقوعه سميت حلية والحكم
 عليه موضوعا والحكم به محمولا كقولنا زيد قائم أو ليس بقائم والاسميت شرطية والحكم
 عليه مقدما والحكم به بالياء والشرطية إن حكم فيها بوقوع اتصال مضمون قضية مضمون
 قضية أخرى أو لا وقوعه سميت متصلة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالهـار موجود أو
 ليس كلما كانت الشمس طالعة فالليل موجود أو بوقوع انفصال أحدهما عن الآخر أو لا
 وقوعه سميت منفصلة نحو إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا

صديق فيه أو كاذب فان حكم فيها بوقوع ثبوت شيء أو لا وقوعه سميت حلية والحكم
 عليه موضوعا والحكم به محمولا كقولنا زيد قائم أو ليس بقائم والاسميت شرطية والحكم
 عليه مقدما والحكم به بالياء والشرطية إن حكم فيها بوقوع اتصال مضمون قضية مضمون
 قضية أخرى أو لا وقوعه سميت متصلة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالهـار موجود أو
 ليس كلما كانت الشمس طالعة فالليل موجود أو بوقوع انفصال أحدهما عن الآخر أو لا
 وقوعه سميت منفصلة نحو إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا

قاله عصام ثم القائل بمعنى اللفظ في المفعولة وبمعنى العاقل في المعقولة (قال صادق) الصديق والكاذب
 هنا بمعنى الإخبار عن الشيء وإعلامه على ما هو له أولا على ما هو له الذي هو صفة الخبر لا سنادها إلى
 ضمير القائل ولم يقل أن يقال إنه صادق الخ بترك القائل حتى يكونا بمعنى المطابقة للواقع وعدمها لا سنادها
 إلى ضمير القول لثلاث يتوهم الدور وإن ارتكبت المصنف ذلك في تعريف الخبر سابقا بأنه يحتمل الصدق
 والكذب (قال سميت حلية) نسبة إلى الحل بمعنى نسبة بين أو بمعنى وقوعها أولا وقوعها أو بمعنى
 ادراك الوقوع أو اللا وقوع فالنسبة على الأول نسبة الشيء إلى لازم جزئه وعلى الثاني إلى جزئه وعلى
 الثالث إلى متعلق جزئه بالكسر. هذا في المعقولة وقس عليه المفعولة فوجه التسمية جار في السالبة
 كالموجبة خلافا لهم (قال والحكم عليه) أي في الحلية فلا ينتقض بالمقدم وقس عليه ما يأتي (قال
 متصلة) أي ذات اتصال فوجه التسمية جار في السالبة كالموجبة. وكذا الكلام في المنفصلة (قال أو
 بوقوع انفصال) أي سواء كان حقيقيا أو جمعيا أو خلويا (قال أن يكون) تصلح مثالا لكل من الأقسام

(قال أو كاذب) ترديد في المقول لاجزؤه فلا يرد خبره تعالى وأمثاله (قال ثبوت شيء الخ) أي على
 وجه الاتحاد بين الشبثين كمنال المصنف أو قيام أحدهما بالآخر كضرب زيد ولم يضرب زيد (قال
 سميت شرطية) لأنها مشتملة على الشرط ولو ما لا فالنسبة إلى المشتمل عليه. ولا يزد أن وجه التسمية
 لا يجري في المنفصلة * وقد يقال في إطلاق الشرطية عليها كإطلاقها على سالبة المتصلة تجوز (قال
 والحكم عليه) معطوف على نائب فاعل سميت ولم يؤكد لمكان الفصل * وكذا قوله المار والمحكوم الخ
 (قال مقدما) بكسر الدال من قدم اللازم في التعبير عن طرفي الشرطية باسم الفاعل والحلية باسم
 المفعول تنبيه على كمال تباينها ويجوز فتحها من قسم المتعدي لكن لا يلائم التالي (قال والمحكوم به)
 أي في الشرطية فلا يرد المحمول وقس عليه ما قبله (قال والشرطية أن حكم) أي صريحا وآلا انتقض
 التعريف الضمني لكل من المتصلة والمنفصلة بأفراد الأخرى بناء على تلازم الشرطيات (قال فيها)

فالنسبة على الأول نسبة الشيء إلى لازم جزئه وعلى الثاني إلى جزئه وعلى الثالث إلى متعلق جزئه
 لا يزد أن وجه التسمية لا يجري في المنفصلة * وقد يقال في إطلاق الشرطية عليها كإطلاقها على سالبة المتصلة تجوز

انقضى
 الخ
 لا يزد
 أن وجه
 التسمية
 لا يجري
 في المنفصلة

جزئه
 مثلا

(١٣٨) هذه هي القضية التي هي الوقوع في الموحيات واللا وقوع في السوالب (١) وأما نفس الثبوت (٢) والاتصال والافتصال المسماة بالنسبة بين بين خارجة عن الأجزاء الثلاثة

أو ليس إما أن يكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجوداً وكل من الحلية والمتصلة والمنفصلة إما موجبة إن حكم فيها بوقوع النسبة وإما سالبة إن حكم فيها بلا وقوعها. فقد ظهر أن أجزاء كل قضية موجبة كانت أو سالبة ثلاثة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التامة الخبرية التي هي الوقوع في الموحيات واللا وقوع في السوالب (١) وأما نفس الثبوت (٢) والاتصال والافتصال المسماة بالنسبة بين بين خارجة عن الأجزاء الثلاثة

الثلاثة المنفصلة (قال وكل من الحلية) تقسم لكل من الأمور الثلاثة بل لطلاق القضية باعتبار النسبة التامة الخبرية (قال النسبة) الثبوتية أو الاتصالية أو الانفصالية (قال والاتصال) في المتصلات (قال والافتصال) في المنفصلات (قال بالنسبة بين بين) أقول النسبة بين بين ثبوتاً كانت أو اتصالاً أو انفصالاً وإن كانت قسماً للتامة الخبرية ومقدمة عليها تحقيقاً وتمقلاً ألا أنها مقدمة بكل من الطرفين ومتأخرة عنه كذلك فجعل كل من المقيد بها أعني التامة وقيدتها أعني الطرفين شرطاً من القضية ونفسها شرطاً لها بما لا يعقل له. وجه وخروجها عن المقيد بها لا يجب خروجها عن القضية فكأن خروج قيدتها عنها لا يجب ذلك وكما أن خروج البصر عن العدم لا يجب خروجها عن مستحق التركيب الإضافي فالصواب ما أقدمه بعض المحققين من أن القدماء أنكروها وقالوا بأن النسبة التامة الخبرية في الموجبة الثبوت وفي السالبة الانتفاء ألا أنها قد يعتبران في نفسها باعتبار أنهما تعلقان بين الطرفين فلا يحصل

الاشتباه لهذه التامة لو كانت تلك التامة شرطاً بشال المحبة ولكن كل ما يشترط بالاشتباه في الاشتباه في الاشتباه

ظرفية الشكل للجزء وآباء للبيان أن كان قوله حكم من الحكم بمعنى الوقوع واللا وقوع ولتعلقه بالسكسر أن كان من الحكم بمعنى ادراكهما وحينئذ يكون الباء متملقاً به بناء على التجريد (قال أو ليس إما) إشارة إلى أن المادة التي صلحت للمتصلة الموجبة صلحت للمنفصلة السالبة. وبالعكس. ولو قال بدل قوله إما أن يكون العدد الخ * إما أن يكون الشمس طالعة أو يكون الليل موجوداً لكان اللفظ الإشارة إلى أن ما صلحت للمنفصلة السالبة تصلح للمنفصلة الموجبة وبالعكس (قال وكل من الحلية) تقسيم للقضية باعتبار النسبة التامة الخبرية * وقوله المار فان حكم الخ تقسيم لها باعتبار نسبة بين بين فلو قال والقضية أما موجبة الخ لكان أشخص وكفى إلا أنه أراد التنبيه الثاني على جريان القسمين الآتين في كل من الأقسام الثلاثة المارة (قال أما موجبة) بكسر الجيم أي موجب قائلها فيها تجوز أو ذات إيجاب وكذا قوله سالبة ويجوز فتحها لكن لا يلائم السالبة (قال عن الأجزاء) أي أجزاء القضية ولو قال عن القضية لكان أوضح وأنسب بقوله خروج الخ. هذا * وأقول إن اعتبرت في النسبة التامة الإضافة إلى نسبة بين بين لزم ترسيم أجزاء القضية لأن التقييد بها داخل فيها كافي للعمى وإن كانت هي خارجة فلا يصح

الشيء المضاف والجزء كناية للحلية مثلاً

خروج البصر عن العمى عند أهل التحقيق من القدماء

(١) (قوله وأما نفس الثبوت والاتصال والانفصال الخ) إشارة إلى بطلان ما اشتهر من أن القدماء أنكروا النسبة بين بين بالكلية وجعلوا الوقوع واللاقوع عبارتين في الحلية عن اتحاد المحمول بالموضوع وعدم اتحادهما. وفي المتصلة عن الاتصال واللاقوع وفي منفصلة عن الانفصال واللاقوع لا عن وقوع الاتحاد ولا وقوعه وعن وقوع الانفصال ولا وقوعه وعن وقوع الانفصال ولا وقوعه. وإنما أثبتنا المتأخرين وجعلوا الوقوع واللاقوع بهما القضية. وقد يعتبر معهما الحصول فقط بحسب نفس الأمر إما على سبيل التردد كما في الشك أو على سبيل الإذعان كما في التصديق وقد يعتبر معهما الحصول فقط فنحن قد لا حصول الثبوت وحصول الانتفاء متلازمان كما أن لا حصول الانتفاء وحصول الثبوت كذلك. وقد يعتبر كل من الآخر مع الثبوت وحال لا حصول الثبوت كما في تعريف بعض القدماء التصديق بأدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة أي ادراك أن الثبوت حاصل أو لا حاصل مبني على الاعتبار الأخير والتعبير باللازم والحصول واللاقوع عندهم خارج عن القضية وشرط تحقيقها ولا بأس في ذلك (قال أهل التحقيق) إشارة إلى رجحان مذهب القدماء (قوله بالكلية) أي بالشرطية والشرطية (قوله عن الانفصال) فكل من الوقوع واللاقوع بناء على ما اشتهر من القدماء مشترك لفظي بين المعاني الثلاثة فالوقوع بين الاتحاد والاتصال والانفصال واللاقوع بين أعيانها بخلافها على رأي الآراء فإن كلاً منها مشترك قوله المار ثلاثة. وإن لم تعتبر لم تكن لازمة فلا يصح قوله خروج الخ تدبر (قال خروج البصر) أي مثل خروجه في كونه للآزم الذي وإن كان المآزوم في أحدهما تمام المدلول وفي الآخر جزاء (قوله عن اتحاد) الاتحاد اصطلاحاً يعنى القيام. أو يقال فهو قام زيد في تأويل زيد قائم في الماضي (قوله وإنما أثبتنا المتأخرين) كان وجه عدولهم أنهم لما قالوا إن التمايز بين التصور والتصديق إذا كان علماً يكون بالمورد فتعلقهما متغايران زعموا أن أجزاء القضية أربعة يتعلق التخيل والنوم والشك في صورها بالنسبة الناقصة والتصديق بالتامة ويرد عليهم أن التصور لا حيز فيه ويتعلق بكل شيء كما قاله المحقق الدواني فيتعلق بنفسه وبمورد التصديق وإن التمايز بينهما ليس بالمورد ثم المراد التعلق ولو بوجه ما فلا يرد كنهه الواجب تعالى. وما توهم من أنه يلزم على هذا إما عدم اتحاد العلم مع المعلوم أو كون أمر واحد تصوراً وتصديقاً على تقدير تعلقه بالتصديق مندفع بأنه باعتبار الوجود الأصلي في الذهن علم والظلي فيه

صفتي للحكوميم لا
للنبة السامة بالنسبة بيني
على المأفون

وَاللَّيْلُ إِذَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ الْغَيْبِ
وَاللَّيْلُ إِذَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ الْغَيْبِ

للتفصيل والافتقار إلى
أدلة كافية للتفصيل وكذا للافتقار
إلى أدلة كافية للتفصيل

وَاللَّيْلُ وَالنَّجْمُ لَا
يُضِلُّونَ

وَهُوَ شَافِعٌ مَا بَيْنَ
الْأَنْفِ وَالْكَرْهِيَّةِ

فلما علموا أنهم قد فازوا
فجاءوا بغيرهم ففازوا

7

هذا هو المقام الذي
يكون فيه المقام
الذي هو المقام الذي
يكون فيه المقام

هذا هو المقام الذي
يكون فيه المقام
الذي هو المقام الذي
يكون فيه المقام

هذا هو المقام الذي
يكون فيه المقام
الذي هو المقام الذي
يكون فيه المقام

عبارتين عن ذلك. فمعنى زيد قائم أو ليس بقائم عند القدماء أن القائم متحد مع زيد أو ليس
بمتحد * وعند المتأخرين أن اتحادهم معه واقع أو ليس بواقع. ولا يخفى أنه فاسد إذ من القدماء
من عرفت التصديق بأدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة ولا يشك أن النسبة التي
حك عليها بالوقوع واللاوقوع هي النسبة المشتركة بين الموجبة والسالبة * ولو سلم أنه تعبير
باللازم فنقول الحكم بعدم الاتحاد مثلاً مستحيل ^{بعدم الاتحاد} ^{بعدم الاتحاد} ^{بعدم الاتحاد}
معنى على رأيه (قوله ولو سلم) قد يقال إن من قال بأن ما اشهر باطل وفاسد مستحيل وقوله إذ من
القدماء الخ دليله ومن قال إن ذلك تعبير باللازم ومأنع السند أنه تعبير باللازم ومنع السند كما تقرر
غير مفيد فتمعه المشار إليه بقوله ولو سلم غير موجبة (قوله بعدم الاتحاد) وعدم الاتصال وعدم الانفصال

معلوم (قوله واقع) أي مطابق لنفس الامر ولو بحسب دلالة اللفظ (قوله ولا يخفى) إعادة لما سبق
اطول الفصل والافيكي أن يقول وذلك لأن من الخ (قوله إذ من القدماء) إشارة إلى الواضحة والشرطية
مطوية وقوله ولا شك دليل الملازمة (قوله التصديق بأدراك الخ) المتبادر عرفاً من هذه العبارة الاذعان
فلا يتجه أن التعريف يصدق على التصور المقابل للتصديق (هذا) ومقتضى كلام الدواني صدقه على
التخييل وأخويه وكأن مراده صدقه مع قطع النظر عن العرف فلا ينافي ما ذكرنا. ثم قوله أن الخ مفصل
الامر الاجمالي المتعلق للتصديق وليس هذا متعلقاً له فلا يرد أنه يلزم في كل تصديق تصديقات غير
متناهية فيتسلسل (قوله ولا شك) علة لعلمية قوله إذ من القدماء لقوله أنه فاسد (قوله ولو سلم) أي
لو قرر إذ كثيراً ما يستعمل لو سلم من جانب المائل بمعنى كما نقله حفيد التفناني عنه فلا يرد أن القائل
ببطلان ما اشهر مستحيل بقوله إذ من الخ والقائل بأنه تعبير باللازم مأنع مستنداً بذلك ومنع السند
لا يفيد فتمعه المشار إليه بقوله ولو سلم غير موجبة * على أنه يمكن تصوير المنع بالدعوى والسند بالدليل
فيتوجه إليه المنع (قوله تعبير باللازم) بناءً على أن المراد بالنسبة الثبوت واللاوقوع اللا حصول
ولا حصول الثبوت مع حصول الانتفاء متلازمان فكأنهم قالوا إدراك أن الثبوت أو الانتفاء حاصل
(قوله فنقول الحكم) أقول لو تم هذا الدليل لدل على أن في السالبة نسبتين العدم المقيسد بالاتحاد
والاتحاد اللازم له وفي الموجبة نسبة واحدة هي الاتحاد وهو مبين لما ادعاه من أن في كل منهما نسبتين
وأتهما في السالبة عدم الوقوع والاتحاد وفي الموجبة الوقوع والاتحاد وعلى أن كل عدهم مضاف جعل جزأ
لشيء كان ما أضيف إليه خارجاً لازماً للكل فيلزم أن يكون الوقوع في السالبة زائداً على الاجزاء لازماً

هذا هو المقام الذي
يكون فيه المقام
الذي هو المقام الذي
يكون فيه المقام
هذا هو المقام الذي
يكون فيه المقام
الذي هو المقام الذي
يكون فيه المقام
هذا هو المقام الذي
يكون فيه المقام
الذي هو المقام الذي
يكون فيه المقام

هذا هو المقام الذي
يكون فيه المقام
الذي هو المقام الذي
يكون فيه المقام
هذا هو المقام الذي
يكون فيه المقام
الذي هو المقام الذي
يكون فيه المقام

ولا تنعقد القضية مالم يتعلق بهذه الاجزاء الثلاثة ادراكاً اربعة تصور المحكوم عليه
بكنهه أو توجه صادق عليه مصحح للحكم عليه وتصور المحكوم به

لكن البصر من اجزاء القضية في قولنا العبي صفة عدمية لتوقف تصور الموضوع عليه
مع أنه خارج عن اجزاء هذه القضية وفقاً بين الفريقين فافهم هذا المقام. إذ قد زل فيه أقدام
الاعلام. والحمد لله على الانعام (١) (قوله المسماة بالنسبة بين الخ) إنما سميت بها لكونها
مشاركة بين الموجبة والسالبة إنما جزاً كما عند المتأخرين أو خارجاً موقوفاً عليه كما عند القدماء

الحصول والاحصول فانه خارج عن القضية وشرطاً لها عند (قوله بين الفريقين) بدون الاختلاف
بينهم (قال القضية) حلية أو شرطية (قال اربعة) ترك التعرض للادراك المتعلق بالنسبة بين مع
كونه شرطاً لانعقاد القضية وإن يتعلق بما ليس بجزء منها (قال المحكوم عليه) موضوعاً أو مقدماً والمراد
على الأول تصور نفس المحكوم عليه وعلى الثاني تصور اجزائه وقس عليه تصور المحكوم به (قال
بكنهه) ذاتي أو عرضي * وكتب أيضاً أي الحقيقي أو الاعتباري والإممي وكذا الكلام في المحكوم
به وأما النسبة فليس لها إلا كنه اعتباري واسمى على ما تقدم (قال صادق عليه) زعماً سواء طابق
الواقع أولاً (قال مصحح الحكم) صفة بعد صفة أي صالح للحكم وغير آي له بحسب الزعم المطابق أو
اللامطابق. وأما الحكم على كونه خبر مبتدأ محذوف والمعنى هو أي تصور المحكوم عليه موقوف عليه
الحكم عليه فيعني عنه قوله الآتي وهذا الاذعان مشروطاً (قال المحكوم به) محمولاً أو قال

والا سند المنع أو نقض مكسور (قوله لكان البصر) أي ولكان الضارب والمضروب من اجزاء
القضية في قولنا الضرب مؤلماً ضرورة توقف تصوره على تصورهما (قوله كما عند المتأخرين) استقصائية
وكذا الكاف الآتية (قال ولا تنعقد) فيه استعارة مصرحة تبعية أو في القضية استعارة مكنية أصلية
(قال ادراكاً اربعة) لم يتعرض للادراك المتعلق بالنسبة بين مع كونه شرطاً لانعقاد القضية للعلم
به من قوله خروج البصر عن المعنى بمعونة قوله الآتي وتصور النسبة (قال مصحح الحكم عليه) أي
غير آي ذلك الوجه عن الحكم كأن لا يكون مبيناً للمحكوم به في الحمل الإيجابي وسواها في السلبي فهو
نعت لقوله وجه اشارة الى عدم جواز تصور المحكوم عليه بوجه يناق المحكوم به * والقول بانه خبر
مبتدأ محذوف والمعنى هو أي تصور المحكوم عليه موقوف عليه للحكم عليه لاجدوى فيه * وما يقال إنه
يعني عنه قوله الآتي وهذا الاذعان مشروط فنيه أن إغناء اللاحق عن السابق غير قاذح

الادراكات
التي هي
موضوع
الادراك
الذي هو
موضوع
الادراك

كذلك وتصور النسبة التامة الخيرية كذلك (١) ثم الادعان بها جازماً أو غير جازم ثابتاً أو غير ثابت مطابقاً للواقع أو غير مطابق وهذا الادعان مشروط بهذه التصورات الثلاثة

(١) قوله ثم الادعان بها الخ أي الادراك الادعائي وكلمة ثم هنا للتراخي الرتبى بناءً على أن رتبة المشروط متأخرة عن رتبة الشرط لا للتراخي الزماني وإلا لم يطرد الكلام في الأوليات لأن تأخر الادعان عن التصورات الثلاثة فيها ليس بالزمان بل بالرتبة وإن كان تأخرها عنها في النظريات وبعض البديهييات بالزمان فافهم ذلك

(قال في ذلك) أشار بذلك هنا أيضاً إلى أن تصور النسبة كنهياً ووجهاً غير تابع لتصور الطرفين في السكينة والوجود إذ لا شك أن لها حقيقة وراء حقيقةها ووجوهاً صادقة عليها . وكونها آلة لارتباطها لا يقتضى التبعية كما زعم البعض (قال بها) فالنسبة التامة تعلق بها ادراك كان أحدها تصور والآخر تصديق (قال أو غير جازم) هو الظن (قال أو غير ثابت) هو تقليد المصيب كالحطى (قال أو غير مطابق)

هو الجهل المركب (قوله أي الادراك الادعائي) نسبة العام إلى الخاص (قال الثلاثة) بل الأربعة كما مر (قال يسمى تصديقاً) في جعل التصديق نفس الادعان والادعان من الادراك اختياراً لمذهب الحكماء من وجهين بساطة التصديق وكون الادعان علماً لا فعلاً وترك لمذهب الامام من كون التصديق مركباً من الادعان الفعلي والتصورات الثلاثة والمذهب المستحدث من كونه مركباً من التصورات وكون الادعان

(قال وتصور النسبة) أي من حيث اضافتها إلى نسبة بين بين (قال كذلك) أي بكنهه أو بوجه صادق عليه * وفيه شائبة الاستخدام لأن السكينة بالنظر إلى الأولين أعم من الحقيقي والاعتباري وهنا اعتباري فقط * ثم إن تصورهما غير تابع لتصور الطرفين في السكينة والوجه كالبدهاة والنظرية على ما قاله عبد الحكيم لأن حقيقتها ووجوهها مغايرة لحقيقتها ووجوهها * وقد يستدل على التبعية بانها رابطة بينهما وعلى بدهاتها بانها فرد مطلق الوجود أو العدم البديهي * ويتجه على الأول أنها لو اقتضت ذلك لكانت المقولات النسبية كلها كذلك وعلى الثاني بعد تسليمه أن بدهاة العام لا يستلزم بدهاة الخاص لجواز كون القيد الخاص نظرياً (قال ثابتاً أو غير ثابت) تعميم للجازم وقوله مطابقاً الخ تعميم للثابت ومقابله فيدخل في المطابق اليقين وتقليد المصيب وفي غيره الجهل المركب وتقليد الحطى (قوله أي الادراك الادعائي الخ) إشارة إلى عدم كون الادعان فعلاً كما ذهب إليه بعض (قوله للتراخي الرتبى) وهو كون المتقدم أقرب إلى مبدأ محدود وفي اندراج هذا التراخي فيه تكلف * ولو قال للتراخي الطبيعي الذي هو تأخر المحتاج من المحتاج إليه لكان أولى * ويمكن أن يراد بالرتبى ما ليس بزماني بقرينة قوله لا للتراخي الزماني (قوله فافهم)

عنه أنه لا يتركب من الأجزاء والصور
المجردة وإنما لا يتركب من الأجزاء
المجردة من الجوهر والصور

(١) (قوله ولو بالالتزام) إشارة إلى دفع ما أوردوا من أن ضمير الفصل في نحو زيد هو القائم راجع إلى الموضوع ومطابق له إفراداً وتنشئةً وجمعاً كما في الزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون. فيكون دالاً على الموضوع لا على النسبة فيكون اسماً لا أداة. وحاصل الدفع أنه إنما يتجه لو كان كل رابطة أداة عندهم وهو ممنوع بل مرادهم أن الدال على النسبة ولو بالتضمن أو بالالتزام يسمى رابطة سواء كان أداة

أن ذلك المرجع لا يستلزم الوقوع فضلاً عن أن يكون شيئاً. كيف ولو كان مستلزماً له لكان ذلك المرجع أيضاً رابطة. غاية الأمر أن الجملة الواقعة خيراً أحوالاً مثلاً ما كانت مستقلة بالأداة أوجب فيها النحاة ما ينهك صاحبها ضميراً كان أو لأم عهداً أو اسماً واقفاً موقع الضمير وذلك لا يوجب كون الضمير دالاً على الوقوع التزاماً على أنه يلزم تخلف المدلول الالتزامي في ضمائر الانشائيات كقولك من في الدار أبوه لأختصاص الوقوع بالحليات. نعم لو ادعى أن الوقوع مدلول تضميني لم يكن بتلك المثابة في الفساد. والله الهادي إلى سبيل الرشاد (قوله ما أوردوا) أي على القول بأن ضمائر الفصل في لغة العرب رابطة غير زمانية إيراداً على سبيل المعارضة الحقيقية (قوله على الموضوع) أي مطابقة (قوله وهو ممنوع) لجواز أن يكون بين الرابطة والأداة عموم وخصوص من وجه (قوله كان) ناظر إلى المطابقة

الحاشية أن رابطة الإيجاب تدل على الوقوع تارة بالالتزام وأخرى بالمطابقة أو بالتضمن وأن رابطة السلب تدل على اللاوقوع بالمطابقة فقط فالتعميم بالنسبة إلى الوقوع وقد يقال يتحقق التضمن في السلب كما في ليس والفريق بينه وبين كان بان دلالة الثاني على الوقوع بالتضمن والأول على اللاوقوع بالمطابقة تحكيم (قوله ما أوردوا) أي على القول بأن ضمير الفصل رابطة (قوله راجع إلى الموضوع) أي عند أكثر النحويين والافئند بعض هو حرف وهو المرضي للرضى لأن الغرض منه عدم التباس الخبر بالصفة وهو معنى حرفي. والاعتراض بأنه إنما يصح حرفيته لو لم يتصرف فيه مع أنه يثنى ويجمع ويؤنث يرد بان عدم التصرف أغلبي إذ قد يتصرف فيه كما في سوف. وعلى تسليمه بأنه إنما يتم ذلك لو كان خالصاً في الحرفية (قوله فيكون اسماً لا أداة) إشارة إلى مضمون القياس وهو ضمير الفصل اسم وكل ما هو اسم ليس رابطة. وقوله أن ضمير الخ إشارة إلى دليل الصغرى. وقوله إنما الخ منع الكبرى (قوله وهو ممنوع) لجواز أن يكون النسبة بينهما عموماً من وجه (قوله أو بالالتزام) قد يقال إنه حينئذ يلزم إمكان عدم تصور النسبة بين بين في القضية لما في الخيالي وعبد الحكيم من أن الملزوم إذا كان متصوراً بالتبع

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

وهي في الحملات (١) إما نفس المحمول المرتبط بنفسه كما في قام زيد. أو جزؤه كما في (٢) زيد
قام أبوه أو خارج عنه كما في زيد هو جسم. وكادوات النفي في نحو لم يقم زيد وليس زيد قائما
العلامة التفتازاني في التهذيب من أنهم استعاروا ضمير الفصل للدلالة على النسبة. ولا يخفى
ما فيه لأنه يستلزم أن لا يكون ما في كلام العرب رابطا بالظنة مع أنفسهم في صدد
الابحاث الشاملة للكل كما لا يخفى هذا (١) (قال إما نفس المحمول المرتبط بنفسه الخ)

إذ من تلك الروابط وأو الحالية ولأم العهد (قوله ما في) من ضمير الفصل وروابط الجمل (قوله مع أنهم)
أي مع أن ما في كلام العرب رابطة ويضمهم لا يشمله وهم في صدد الخ (قال إما نفس المحمول) كون
الرابطه نفس المحمول أو جزؤه أو خارجا عما يصح إذا كان كل منهما لفظيا وأما إذا كان عقليا فلا لوجوب مغايرة
النسبة لكل من الطرفين كما لا يخفى (قال كما في قام زيد) أو قلت أو قلنا * وكتب أيضا وأما زيد
قام فداخل في قوله أو جزؤه لأن قام مرتبط بنفسه بالمستتر فيه والجموع مرتبط بواحدة المستتر بزيد
وقس عليه زيد قائم (قال كما في زيد الخ) وأنت قائم أبوك وأنا قائم أبي ونحن قائم أبونا (قال قائم أبوه)
الخبر مجرد قائم عند عصام صرح به في حواشي الفوائد الضيائية في بحث الكلام وأما الفاعل فليس
داخلًا فيه فضلا عن الضمير المضاف إليه (قال أو خارج عنه) أي أو امر خارج تأمل (قال زيد هو جسم)
مبني على رأي من جوز خلوة الاسم من الاعراب وإلا فينتج أن ضمير الفصل اسم عند المصنف فيكون
مبتدأ وما بعده خبره فيكون الرابطة هنا جزء المحمول (قال وكادوات النفي) خالف غيره حيث جعل
مفهوم اجمالا لأن الأول يستلزم عدم كون الدلالة منحصرة في الأقسام الثلاثة ضرورة تحقق الدلالة هنا
والثاني في حيز المنع فتأمل (قال وهي في الحملات) تقسيم للرابطة اللفظية كما نبه عليه بقوله المار واللفظ
لا للعقلية والام لم يتصور الشقان الأولان لأن مغايرة النسبة للمحمول وجزئه واجبة (قال إما نفس
المحمول) لم يتعرض لكونها نفس الموضوع كما في هوجنم إشارة إلى أن الضمير إذا كان جزءا أوليا من
القضية لا يكون رابطة كما نبه عليه في الحاشية بالتمثيل بضمير الفصل وروابط الجمل فإن كلا منهما إذا
كان موضوعا جزء ثانوي (قال أو جزؤه) ويجتمع الشقان في نحو زيد قائم (قال كما في زيد قائم أبوه)
الخبر مجرد قائم على رأي عصام الدين قلراد بالجزء أعم من الحكمي بأن يكون موقوفا عليه لربط
المحمول خلافا لما في الحاشية (قال أو خارج) أي لفظ خارج (قال وكادوات النفي) لم يقل وكما هو
وليس هو ليطردها فيما لم يذكر هو ولشلا يرد انهما مركبان مع أن الأداة لا تكون مركبة وان اندفع بان
الجموع موضوع لوضع النسبة السلبية. ولا يرد على المصنف أن هذا يقتضي كون القضية ذات خمسة

عليه تعالى العهد نحو زيد هو
قام لم يكن عاديا مستندة
هو للنسبة فان الاستدراك
وكلما لم ينفك عنه العرف
الغريب
الجموع في قوله أو جزؤه
موجود في العرف بغير فاعل
المحمول في قام زيد مثلا
يتم في قام السؤل والابطحة
النسبة المستندة الفاعل
نحو الجموع
المحمول بآكل يرد في قوله
لشلا يرد بان
أما هو باعتبار الدلالة
على مغايرة النسبة المستند
أنه التيمم لا باعتبار النسبة
والأما وهو ظم قائم

الجموع في قوله أو جزؤه
موجود في العرف بغير فاعل
المحمول في قام زيد مثلا
يتم في قام السؤل والابطحة
النسبة المستندة الفاعل
نحو الجموع
المحمول بآكل يرد في قوله
لشلا يرد بان
أما هو باعتبار الدلالة
على مغايرة النسبة المستند
أنه التيمم لا باعتبار النسبة
والأما وهو ظم قائم

وكذا كان زيد قائماً وأمثاله (٣) ومثل الأخير يسمى رابطة زمانية : وفي الشرطيات

ارتباط نحو قام بنفسه بما ذكره الشيخ في الشفاء ويدل عليه ما ذكره أئمة العربية من أن الأفعال موضوعات لمجموع الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل معين أو إلى فاعل ما على اختلاف بينهم فان قلنا إن كل رابطة أداة عندهم فلا بد أن يحمل تقسيم اللفظ

المفرد إلى الأقسام الثلاثة على الاعتباري . وإن قلنا إن الأداة بعضها فلا حاجة اليه (٢) (قال زيد قائم أبوه) فان المحمول بمجموع قائم أبوه لا مجرد قائم . والضمير الرابط

جزء من ذلك المجموع وكذا الضمير في قولك زيد أبوه قائم فانه دال على زيد بالمطابقة وعلى ارتباط الجملة به بالالتزام فيكون رابطة كما عند النحاة (٣) (قال ومثل الأخير

يسمى الخ) لا يخفى أن النحاة جعلوا أمثال كان من الأفعال الناقصة الدالة على معنى مستقل والمنطقيون جعلوه رابطة فيبينها تنافي وأجيب عنه بأنه من باب يخالف

الاصطلاحين . وفيه نظر لأنه إما أن يدل على معنى مستقل فيبطل ما ذهب اليه المنطقيون

الرابعة في نحو ما زيد أو ليس زيد هو القائم مجرد ما وليس دون مجموع ما هو وليس هو قائم كون أجزاء السالبة بل الموجبة أيضاً خمسة عند المتأخرين والخامس العدم المضاف إلى الوقوع في السالبة والوجود

المضاف اليه في الموجبة بازاء العدم . وأربعة عند المتقدمين . قال السيد قدس سره إن ليس هو بحسب التركيب الامتزاجي دال على رفع النسبة الإيجابية وحسب وضع المجموع على وضع النسبة السالبة . والمجموع رابط لا أحد الطرفين بالأخر انتهى . وقس عليه الكلام في الشرطيات (قال ومثل الأخير) لا يجب

أجزاء عند المتأخرين وأربعة عند المتقدمين فيخالف ما مر لجواز كون هو موضوعاً أو تأكيداً له حينئذ . ولك القول بأن مرادهم الأجزاء اللازمة (قال وكذا كان زيد قائماً) الأولى وكما كان في نحو كان

زيد لثلاث يقوم أن المشبه به المثال (قوله أو إلى فاعل ما) النسبة على التقديرين غير مستقلة خلافا لعصم الدين على الثاني . وما يقال إنها حينئذ مفهوم كلي فتكون مستقلة فيه ان مدار الاستقلال وعدمه

هو الملاحظة القصدية وعدمها لا كون المفهوم كلياً أو جزئياً (قوله وإن قلنا) الأوفق الأولى فان قلنا إن بعض الرابطة أداة إذ المقصود بيان مادة افتراق الرابطة عنها (قوله جزء من ذلك المجموع) ممنوع

إذ الخبر اما مجرد قائم كما قاله عصام الدين أو هو مع الفاعل وعلى التقديرين المضاف اليه خارج (قوله جعلوه رابطة) أو

الفرق من هذا المبدأ أن ما يندرج تحتها من الألفاظ والبيانات كون المجموع رابطة وأما بوضع كلام المصنف بأن الأدوات التي ليس لها مجموع ولا مبدء هيئة كما ذكره غيره من أن الأدوات لا تكون رابطة أو مجردة ولا أدوات فيكون التركيب المقصود لافادة المراد

بعضها الخ

هذا التنازع بين النحاة والمنطقيين في اصطلاحهم ولا ضمير فيه إذ لكل ان يصطلح على ما يشاء

أدوات الاتصال والانفصال وسلبهما . فالقضية مطلقاً إن اشتملت على الرابطة الخارجية تسمى ثلاثية كما تقدم والإفتنائية نحو زيد جسم وأمثاله * وأعلم أن الموضوع

أو لا يدل على معنى مستقل فيبطل ما ذهب إليه النحاة . ولا يخلص إلا بما ذكرنا من أن ليس كل رابطة أداة عندم . أو التقسيم الذي أورده أهل المعقول اعتباري فتأمل

التسمية عند وجهها ولما خص التسمية بالخير ولم يجعلها لنحو قام من الأفعال التامة (قال أدوات) الأولى التعبير بالألفاظ لتلايتهم خروج إذا ومتى وكما مثلاً . وكون نحو متى داخله باعتبار تضمني معنى لا ينافي كونه سوراً باعتبار معنى آخر تضمني (قال القضية) أي المفروضة (قال مطلقاً) أي حلية أو شرطية موجبة أو سالبة . إلا أن السالبة مطلقاً كالموجبة المنفصلة لا تكون إلا ثلاثية . وأما الموجبة المتصلة فقد تكون ثنائية أما في اللغة العربية فكقولك أرتني . أنت طالق على ما قاله بعض الفقهاء * وأما في اللغة الفارسية فكقولهم توبروي . من ميروم (قال والافتنائية) بأن لم تشمل على رابطة أصلاً أو اشتملت على رابطة هي نفس المحمول أو جزؤه . لكن يتجه أن مقتضى ما ذكره أن يكون هو جسم أو أنت إنسان أو أنا حيوان مما كان الرابطة نفس الموضوع ثلاثية إذ يصدق عليه أنه مشتمل على الرابطة الخارجية عن المحمول وليس لك أن تقول إن الضمير إنما تكون رابطة إذا لم يكن موضوعاً والألزم القول بتخلف المحمول الاتراحي عن الدال (قال زيد جسم) والمراد بنحو زيد جسم ما لم تشمل على

دالة على معنى غير مستقل (قوله من أن ليس كل رابطة أداة) فلا يلزم كون معناها الموضوع له غير مستقل (قوله فتأمل) وجهه أن الجواب الأخير إنما يصح لو كان كان الناقصة مستقلاً باعتبار أحد معانيه التضمنية وليس كذلك إذ النسبة غير مستقلة وهو ظاهر وكذا الحدث لكونه غير مقصود بالذات بل هو ملحوظ بتسمية الاسم والخبر وكذا الزمان لأنه ظرف الحدث وظرف غير المستقل غير مستقل * نعم هذا الجواب كالمسؤول جار في نحو قام في قام زيد (قال أدوات الاتصال) في التعبير بالأدوات دون الألفاظ تنبيه على أن نحو متى وإذا وكما أداة من حيث الدلالة على النسبة نظير ما مر في ضمير الفصل * ثم الأداة أعم من المفوظ وغيره كما في زني أكرمك (قال تسمى ثلاثية) قص بنحو هو جسم . وأقول هو ليس برابطة لأن محل رابطة الضمير إذا لم يكن جزءاً أولياً من القضية كما مر . وقد يجاب بأنه ثنائية أما لكون الموضوع نفس المحمول في الخارج . أو لأن المراد بالخارجة الخارجية عنها فدخل في قوله وإلا الخ * ويتجه على الأول أنه يستلزم جعل الرابطة في نحو زيد هو جسم نفس المحمول عند من يجعل هو موضوعاً وعلى الثاني أنه مخالف لقوله أو خارج عنه (قال والافتنائية) النفي متوجه إلى كل من المقيد والمقيد

من قوسين زائد الاضحية
على الترتيب فكلها الا اذا
الاضحية من ضمن الكم
البرباد فانها لا تضاف
وذلك خلاف الترتيب
الذكرى وعنوان الاضحية
ان يكون بين الاضحية
موضوع الاضحية
كانت الزيادة
ظاهره وادبه
زيد
الاضحية من ضمن الكم
البرباد فانها لا تضاف
وذلك خلاف الترتيب
الذكرى وعنوان الاضحية
ان يكون بين الاضحية
موضوع الاضحية
كانت الزيادة
ظاهره وادبه
زيد

بما ذكرى وهو ما يفهم من لفظ الموضوع كلياً كان أو جزئياً. ويسمى عنوان الموضوع
وصفه في الكل والافراد المتدرجة تحت تسمى ذات الموضوع * وإما حقيقى وهو ما يقصد
بالحكم عليه اصاله فربما يختلفان في القضية فيما قصد الحكم على ذات الموضوع وكان العنوان
مراة للملاحظته نحو كل إنسان او بعضه حيوان * وربما

الرابطة أصلاً والمراد بأمثاله ما كانت الرابطة فيه نفس المحمول أو جزؤه (قال كلياً) وذلك في القضايا
المحصورة والمهمة والطبيعية (قال أو جزئياً) وذلك في القضايا الشخصية (قال ووصفه) الإضافات
بيانيات إن أريد بالمضاف إليه الذكري ولا ميتين إن أريد به الحقيقي فكل من عنوان الموضوع ووصفه
أخص مطلقاً من الموضوع الذكري (قال في السبكي) ظاهره وإن كان موضوع القضية الطبيعية (قال
والأفراد) سواء كانت أشخاصاً كما في مسائل الحكمة أو طوائف كما في مسائل المنطق (قال المندرجة)
بالفعل على مذهب الشيخ وبالأمكن على مذهب الفارابي (قال ذات الموضوع) إنما بمعنى ذات هو
الموضوع الحقيقي وإما بمعنى ذات يصدق عليه الموضوع الذكري * وكتب أيضاً بيانية أو لامية (قال
يهوما) والموضوع الحقيقي أعم مطلقاً من ذات الموضوع لأفتراق الأول في موضوع الشخصية والطبيعية
واجتماعهما في أفراد موضوعي المحصورة والمهمة (قال فيما) أي في قضية * وكتب أيضاً بدل من في القضية
(قال الحكم) فيه (قال ذات) شخصاً كان أو طبيعة (قال مرآة) وذلك في كل قضية كانت محصورة

فيدخل في الشئانية نحو زيد فحوزيد قائم أبوه (قال إما ذكرى) نسبة المدلول الى متعلق الدال (قال وهو ما يفهم)
 قضيته أن الذكركرى بضم الذال وهو الانسب لكن المشهور كسرهما (قال كليا كان) تعميم للفظ أو لما
 (قال ويسمى عنوان الموضوع) لا يخفى عدم حسن التسمية في الطبيعية . وجعل وجهها فيها كون اللفظ
 عنوان المعنى مع جريانه في الشخصية إما يتم لورجع ضمير يسمى الى اللفظ (قال والا افراد المندرجة)
 ظاهره وان كانت افراد موضوع القضية الطبيعية وهو بعيد * ويمكن التخصيص بما عداها بان المراد
 بالمندرجة المعتبرة الاندراج عند الحكم أو بارتكاب الاستخدام في ضمير قوله فحتمه (قال فربما
 يختلفان) كلمة رب هنا للتكثير وفيما يأتي للتقليل فلا يرد أن منطوق كل مناف لمفهوم الاخرى . ولو تركها
 لكان أولى (قال في القضية) الاخصر الاولى تركه . وقوله فيما ليس صلة يختلفان بل خبر مبتدأ محذوف
 أى الاختلاف فيما الخ والالاتجه أن كلامه يقتضى انهما قد يتحدان في تلك القضية وليس كذلك
 وقس عليه قوله فيما عداه (قال على ذات الموضوع) أى ولو طبائع كافي كل جنس يتوقف عليه الايصال
 (قال وكان العنوان الخ) قيد واقعي ذكره لبيان فائدة العنوان في صورة الاختلاف

هو لا يلا محلا على كثره في الفضا
فان الراد اليه علمه الموان
والحي وبهنا
فان موضوعه اذ كان
مسا له موضوع اليه الموان
الموضوع على ما هو الكون
موضوع الشفيعه
هو

فَقَوْلُنَا كُلِّ مَرْكُوبِ السُّلْطَانِ فَرَسٌ صَادِقٌ بِالْإِعتْبَارِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي لِأَمْكَانِ رُكُوبِهِ عَلَى
 الْحِمَارِ * وَصَدَّقَ الْعُنْوَانُ عَلَى ذَٰلِكَ بِسَمِّي عَقْدَ الْوَضْعِ * وَصَدَّقَ الْحَمُولُ عَلَيْهِ بِأَحْدَى الْجِهَاتِ
 الْآتِيَةِ بِسَمِّي عَقْدَ الْحَمْلِ وَلَا يَرَادُ بِالْحَمُولِ الْإِفْرَادُ فِي الْقَضَايَا الْمُتَعَارِفَةِ بَلْ فِي الْمُنْخَرَفَاتِ

مركوب السلطان حمار صادق بالاعتبار الثاني دون الاول (قال وصدق العنوان) المراد بالصدق
والعقد في الموضعين الحمل بمعنى الوقوع والاتصاف وإن كان العقد في الأصل عن التركيب والوضع
والحمل الوصف العنوانى والوصف الحمولى والاضافة اضافة ذى الطرف الى الطرف (قال عقد

(الوضع) هو تركيب يقيدى (قال عقد الحمل) وهو تركيب تام (قال المتعارفة) فى التجزير ما حاصله

(۱) قوله ترکیب توصیفی. کذا بالاصل وهو غیر ظاهر (محمود الامام)

[illegible]

(١) (قوله صادق بالاعتبار الاول) أي على أن يكون قضية خارجية. وأما إذا كانت قضية حقيقية فهي كاذبة بكل من الاعتبارين كما يأتي (٢) (قوله ولا يراد بالحمول الافراد الخ) يشير إلى أن القضايا المتعارفة المستعملة في العلوم هي القضايا التي يراد من جانب الموضوع الافراد ومن جانب المحمول المفهوم وما سواها منحرفة عن الجادة غير متعارفة سواء أريد العكس كما في المثال المذكور في المتن أو أريد من كل من الجانبين الافراد مسورين بسور

أنه لو أريد الافراد من كل من الطرفين لم تصدق ممكنة خاصة أصلاً بل لا توجد مادة الافتراق لها هو أعم من الضرورة. واعتراض بأن الافراد من الطرفين معتبرة من حيث أنها تصدق عليها المفهومان فتكون الجهات لعقد الحل * وأجاب عبد الحكيم بأن منشأ الاعتراض عدم الفرق بين كون الوصف المحمولي آلة للملاحظة وكونه محمولاً على الافراد فإن الوصفين حينئذ آلة للملاحظة والحكم اتما هو باتحاد أحد المتصادقين على الآخر * وكتب أيضاً أي المحصورات والمهمات التي يراد من موضوعها الافراد ومن محمولها المفهوم (قوله حقيقة فهي كاذبة) أي أذهنية (قوله كما يأتي) من أن الحار داخل في مركوب السلطان في الحقيقة والذهنية على المذهبين * وسبب الثاني في عدم

الحمول فيمتنع الحل أو متحدة معهما فنحصر القضايا في الضرورية فلا يصح تقسيمها الى الموجبات الآتية * واعتراض بأن الافراد من الطرفين ملحوظة من حيث صدق مفهومها عليها فلتسكن الجهات لعقد الحل * وأجاب عبد الحكيم بأن منشأ عدم الفرق بين كون المحمول آلة للملاحظة وبين كونه محمولاً على ذات الموضوع والمتحقق هنا هو الأول لان الحكم هنا باتحاد افراد أحدهما مع افراد الآخر أقول مراد المعارض المنع مستنداً بجواز كون عقد الحل مركباً تقييداً كعقد الوضع وما هو المحمول عند الجمهور مرآة له لا نفسه وكون التقسيم اليها باعتبار اتصاف ذات المحمول بوصفه لجواز تقييده بها كعقد الوضع اذ لا فرق بينهما حينئذ لكون كل مرآة فيتحقق جميع الجهات فيه فليس منشؤه عدم الفرق المشار (قوله المستعملة في العلوم) تفسير المتعارفة (قوله الافراد) أي جنس الفرد فلا بد أن كلامه يقتضي كون الشخصية غير معتبرة في العلوم لعدم إرادة الافراد فيها وليس كذلك (قوله سواء أريد العكس) هل ينقسم المحمول حينئذ الى الذكرى والحقيقي الظاهر نعم (قوله كما في المثال المذكور) انما يتم اذا كانت اللام للجنس من حيث هو (قوله الافراد) أو المفهوم كما في القضية الطبيعية ولم يذكر هنا كفاء بقوله الآتي ولا استعمال للطبيعيات (قوله مسورين) إشارة الى جريان الكلية والجزئية والمهمة في غير المتعارفة

يجوز انهم
 تعلق عازية
 الحلاوة حيوان
 الموضوع فان
 الحكم الاذارة
 شاد اعلان كراية
 فصل
 (وهو ما تقدم من لفظ الموضوع كان او لا)

الحليلة مطلقاً موجبة كانت أو سالبة أن كان موضوعها الذكري جزئياً حقيقياً سميت
شخصية ومخصوصة نحو زيد أو هذا عالم أو ليس بعالم * وإن كان كلياً فإن كان الحكم على
العنوان من غير أن يقصد سرايته إلى ذات الموضوع سميت طبيعية * وإن أمكن سرايته
في نفسه نحو الإنسان حيوان ناطق أو كلي أو ليس بجنس * وأن كان الحكم عليه مع قصد
الكلية نحو كل إنسان كل ناطق أو بسور الجزئي نحو بعض الحيوان بعض الجسم أو أحدهما
بسور الكلية والآخر بسور الجزئي نحو كل إنسان بعض الحيوان وعكسه * أو غير مسورين
وإذا اعتبر السلب كانت المنحرفات مرتقية إلى عدد كثير وقد فصلها بعضهم ولا فائدة يعتد بها

(قَالَ مُوجِبَةً كَانَتْ) بَيَانٌ مُطْلَقًا (قَالَ أَوْ هَذَا عَالَمٌ) أَوْ أَنْتِ أَوْ الَّذِي فِي الدَّارِ (قَالَ أَوْ لَيْسَ) أَوْ لَسْتُ (قَالَ عَلَى الْعِنْوَانِ) أَقَامَةُ الْمَظْهَرِ مَقَامَ الْمُضْمَرِّ مِنْ غَيْرِ نَكْسَةٍ (قَالَ أَوْ كُلِّي) مِثَالُ الْمَمْتَنِعِ السَّرَايَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَاتِ الْمَوْضُوعِ وَإِنْ أَمَكْنَ سَرَايَتُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَصْنَافِ . وَلَوْ قَالَ أَوْ نَوْعٍ بَدَلَ قَوْلِهِ أَوْ كُلِّي لَا يَمْتَنِعُ مُطْلَقًا (قَالَ أَوْ لَيْسَ بِجِنْسٍ) يَمَكُنُ السَّرَايَةَ

(قوله أو غير مسورين) سلب العموم لاعموم السلب فلا يرد أن التقسيم غير حاصر لعدم شموله لما كان أحدهما مسورا دون الآخر * ثم الظاهر أن الفرق بين ما لم يكونا فيه مسورين وبين ما أريد فيه من الجانبين المفهوم بالاعتبار كالفرق بين المهمة المتعارفة والطبيعية عند إمكان سرية الحكم إلى ذات الموضوع (قال مطلقاً موجبة الخ) أي متعارفة أو منحرقة ففيه رد على من أخرج الطبيعية من الأقسام وقيد المقسم بالمتعارفة (قال جزئياً حقيقياً) سواء كان علماً أو غيره فيشمل هذا عالم ولذا لم يقل علماً مع أنه أخصر. أو لأن الغرض يتعلق بالمعنى دون اللفظ (قال سميت شخصية) النسبة هنا وفي الطبيعية لا لكل إلى الجزء وفي الكلية والجزئية إلى الصفة ما صدق الجزء فلا نسب حينئذ تسمية الجزئية بعضية. والتسمية بالخصوصة لكل بصفة الجزء وبالخصوصة والمهمة إلى يتعلق أفراد الجزء (قال على العنوان) مشعر بوجود العنوان وذات الموضوع في الطبيعية وللإشارة إليه أقام المظهر مقام المضمحل (قال من غير أن يقصد) الاخصر الأولى بدون قصد سرية الخ (قال أو كلي) أشار بالمعطوف عليه إلى المعطوف أعني إن أمكن سرية وبالعكس ففيه نشر غير مرتب * ولو قال بعد قوله أو ليس بجنس أو ليس بجزئي ليكون إشارة إلى تحقق القسمين في السالبة كالموجبة لكان أولى (قال وإن حكم عليه الخ) قد يقال المفهوم هنا أن المقصود بالحكم أصالة العنوان وتبعاً الأفراد فينافي ما سبق من أن الموضوع الحقيقي ما يقصد بالحكم عليه أصالة

بہانے کی بنا پر مہلکین کو الاٹ نہ مانگتے
بعض افراد الاٹ نہ افراد المناقت

اردشاه با مطوفه اعظم
کلیه الامااطون علیه ثقتهم
امکن سراینه اشتم لم یکن سراینه
مکن

إذا كان المقصود
توضيحاً أو تفسيراً
أو بياناً أو أمراً
أو نهيّاً أو تحذيراً
أو توبيخاً أو مدحاً
أو غير ذلك مما
يحتاج إلى بيان

السراية إلى ما تحته من الأفراد الشخصية (١) أو النوعية فإن لم يبين فيها كمية الأفراد كلاً أو بعضاً سميت مبهمة نحو الإنسان في خسر أو ليس في خسر وإلا سميت محصورة ومسورة

ولذا تركوها في المتن (١) (قوله من الأفراد الشخصية) ناظر إلى مثل قولنا كل إنسان حيوان وقوله (أو النوعية) ناظر إلى مثل قولهم كل نوع كئى فإن كلاً من القولين محصورة كمية لكن بشكل بنحو كل جنس كئى. وإن أريد النوع الإضافى فإن الجنس العالى كالجوهر ليس بفرد شخصى ولا نوعى إلا أن يراد من النوع ههنا مطلق الكلى الأخص من العنوان وإن كان جنساً أو خاصّة أو غيرها

(قال إلى ما تحته) تفنن حيث لم يقل إلى ذات الموضوع من الأفراد (قال من الأفراد الشخصية) أى فيما عدا مسائل المنطق (قال أو النوعية) أى في مسائل المنطق وكتب أيضاً كلمة أو لمنع الخلط لاجتماعها في نحو كل شيء يمكن تصوّره (قوله كل نوع كئى) والمراد بمثل كل نوع كئى جنس كئى وما أريد بقوله الآتى بنحو كل جنس الخ (قوله بنحو كل جنس) المراد بنحو كل جنس الخ كل فصل أو خاصة أو عرض عام كئى (قوله الكلى الأخص) وبعد بقى الاشكال بنحو كل حلية يتوقف عليها الاتصال وكل شكل أول منتج فما أفراد قضايأ أو أقيسة

والجواب انه مبنى على القول بان مدخول مع متبوع كما فى جئت مع الأمير لا تابع (قوله ناظر إلى مثل قولنا) أى مما لا يصلح المحمول فيه إلا للأشخاص فيشمل كل حيوان جسم * والقول بان الأفراد الشخصية فيما كان العنوان النوع الحقيقى أو مساويه. والنوعية فيما كان العنوان الجنس أو مساويه ضعيف * على أن قوله الآتى كل نوع كئى يابى عنه (قوله ولا نوعى) لا يخفى انه لو قيل بان السكليات المشمولة للموضوعات المذكورة في مسائل المنطق وكذا كل ما اندرج تحتها اندراج الأخص تحت الأعم أشخاص لها من حيث الصدق وإن كانت أنواعاً أو أجناساً أو غيرهما من حيث هى لا تندفع الاشكال بما ذكره وبنحو كل شكل أول منتج مما لا يجرى فيه الدفع الذى ذكره بقوله إلا أن الخ ولما احتسج الى التعميم (قوله إلا أن يراد) أى أو يعتبر الجنس العالى نوعاً بالنظر الى حصصه (قال والدال على الكمية) لم يقل اللفظ الدال لئلا يحتاج الى تعميم اللفظ من الحقيقى والحكى لادخال الاضافة المعنوية المفيدة للاستغراق أو العهد الذهبى *

المراد
بكمية الأفراد الشخصية
ويعنيها كما يشهد به اللفظ
المصدر المصوب إلى الكميات
الآتية سواء وهى هنا كالكثرة
والبعوضة

أو عنوان تلك القضية ذاته مندم
الجنس أو كئى كئى أو كئى كئى
والجسم والجوهر وهكذا مندم
النفس باللفظ لا ماصدق بل مندم
الحلية والشكل الأول باللفظ إلا ما
صعد منها فلا يراد بالردده إلا ما
الحق وهو السماع ما هو الظاهر

دعاه الله
شكلا للأفراد الشخصية
بأنها أول المذكورة في النوعية
فتمثل

أقول المكم بالانسان أو نوعه
الإصالة بها بين المشكليات
أما هو على الأفراد الشخصية
طبيعية والشكل الأول فلا يراد
بشكلا لأنها

من لا يفيد
أو ضامة أو
بعض عام
كئى

ليس كل (1) وتصديق فيما لم يكن المحمول مساوياً للموضوع أو أعم منه مطلقاً نحو بعض الحيوان ليس بالإنسان وليس كل حيوان بالإنسان فكل من السكيتين أخص مطلقاً بحسب التحقق من الجزئية الموافقة لها في المكيف أعني الإيجاب والسلب. ومباينة للجزئية المخالفة لها فيه وبين السكيتين كلية وبين الجزئيتين

وليس كل (1) وتصديق فيما لم يكن المحمول مساوياً للموضوع أو أعم منه مطلقاً نحو بعض الحيوان ليس بالإنسان وليس كل حيوان بالإنسان فكل من السكيتين أخص مطلقاً بحسب التحقق من الجزئية الموافقة لها في المكيف أعني الإيجاب والسلب. ومباينة للجزئية المخالفة لها فيه وبين السكيتين كلية وبين الجزئيتين

(1) قوله وليس كل الخ يشتر زيادة هذا المثال إلى أن رفع الإيجاب السكلي مندرج عندهم في السلب الجزئي ولذا جعلوا تقيض الإيجاب السكلي هو السلب الجزئي مع أن تقيضه الحقيقي هو رفع الإيجاب السكلي كما ستعرف

ففي الأولين يكون السلب الجزئي بالعمى الأعم مدلولاً مطابقة ورفع الإيجاب السكلي التزامياً وفي الأخير يكونان بالعكس. وأما إذا كان بالعكس بأن اعتبر الشور مقدماً في الأولين حتى يكونان في حكم سلب القضية وإن بعد ذلك في الأول منها والسلب متقدماً في الأخير حتى يكون السلب فيه سلب المحمول فالأولان يدلان على رفع الإيجاب الجزئي مطابقة وعلى السلب السكلي التزاماً والأخير يدل عليهما بالعكس وحاشا أن يكون شيء من تلك الأسوار سوراً للسلب الجزئي لأشتراطه بعدم الدلالة على السلب السكلي لا مطابقة ولا التزاماً (قال وليس كل) وكذا كل ليس إذا خالف الاعتبار

العبرة وإن كان بعيداً (قال وتصديقاً) أي إذا لم تصديق في جهة أعني من الدوام كما سبق (قال أو أعم منه مطلقاً) كلمة أو في سياق النفي أو النهي بمعنى الواو كما في قوله تعالى « ولا تطع منهم أبماً أو كفوراً » لأن المقصود هو النهي عن اطاعة كل منهما * وكتب أيضاً بأن كان المحمول أخص مطلقاً كمثل المصنف أو من وجه نحو بعض الحيوان ليس ببيض أو مباينة نحو بعض الإنسان ليس بحجر (قوله مندرج عندهم) اندراج أحد المتلازمين في الآخر (قوله الإيجاب السكلي) إنما يتم لولم يريدوا بالتقيض في هذا القول النقيض المجازي (قال فكل من الخ) ذكر الفاء للإشارة إلى أن نسبة كل من المحصورات الأربع مع الأخرى معلومة مما سبق من بيان صدق كل منهما فيما ذكره من المواد المحصورة وهو كذلك (قال من السكيتين) الموجبة والسالبة (قال الجزئيتين) الموجبة والسالبة

الثلاثة مبنى على الغالب وإلى هذا أشار بقوله نحو بعض الخ (قال وتصديقاً) لو قال وأصدق فيما لم تصدق فيه الموجبة الكلية لكان أخصر وأحسن (قوله مندرج) الأخصر الأولى مساو للسلب الخ (قوله ولذا جعلوا) يعني لولم يكن مندرجاً فيه اندراج أحد المتساويين في الآخر لم يصح هذا الجمل لأن تقيضه الحقيقي رفعه والنقيض المجازي للشيء لا بد أن يساويه كما صرحوا به فلا يرد أنه إنما يتم لولم

أولاً مثلاً لادة الخ
كان نحو لها ساباً
لوضع أو أعم
منه
كان ليس بعض
والاقتضاة
في الثانيين
رابطاً لأن
صدق فيها
مبنى على الخ
بأنه يستلزم
الاستلزام ولا
الاستلزام ليس
بالمستلزم

عموم من وجه المهمة في قوة الجزئية (١) والشخصية في حكم الكلية (٢) ولا استعمال للطبيعات في العلوم الحكمية (٣) الباحثة عن أحوال أعيان الموجودات (فائدتان) إحداهما

(١) قوله والمهمة في قوة الجزئية الخ (يعني أن المهمة الموجبة في قوة الموجبة الجزئية وأن المهمة السالبة في قوة الجزئية السالبة * ومعنى كونها في قوتها أنهما متلازمان فتى صدقت المهمة صدقت هناك الجزئية وبالعكس (قوله والشخصية في حكم الكلية) (٢) في وقوعها كبرى للشكل الأول وفي انعكاسها عكساً مستويًا إلى الموجبة الجزئية وعكس نقيض إلى الموجبة الكلية وغيرها (٣) (قوله الباحثة عن أحوال أعيان الموجودات)

(قال عموم من وجه) مادة الاجتماع ما كان المحمول فيه أخص مطلقاً أو من وجه ومادة افتراق الموجبة ما كان المحمول فيه مساوياً والسالبة ما كان ذلك فيه مبايناً (قال والمهمة في قوة الخ) الواو استثنائية لا عاطفة لعدم العلم بمدخولها مما سبق (قال الجزئية الخ) فتنسب المهمة مع غير الجزئية من المحصورات كنسبة الجزئية مع ذلك الغير (قال ولا استعمال) لا صراحة كما في الموجبة الكلية ولا ضمناً كما في الشخصية (في العلوم) أي المسائل (الحكمية) أو دلالتها على الجزئية موجبة أو سالبة وكما في السالبة الكلية والمراد من العلوم ماعدا مسائل المنطق لأن جزئياتها طبائع. هذا هو الأولي بحمل العبارة عليه وإن لم يكن مراد المصنف كما يدل عليه قوله في الحاشية (قوله وفي انعكاسها عكساً الخ) أن كان مجموعها كلياً

يريدوا بالنقيض في هذا القول المجازي (قال والشخصية) استطرادي لأن الكلام في بحث النسب لا الأحكام (قال للطبيعات) ولذا لم يذكر حكمها ولا نسبتها مع بواقى القضايا (قال الحكمية) قد يقال خصها بالحكمة لئلا يرد أن الطبيعيات معتبرة في ضمن مسائل المنطق فإن قولنا كل جنس يتوقف عليه الاتصال موضوعاته الحقيقية طبائع * وفيه أن الحكم فيه من حيث أنها جزئيات الموضوع الذكري وأنه لو كان بمجرد ذلك طبيعية لعاد المخدور في نحو الكل الطبيعي موجود في الخارج مما هو من مسائل الحكمة وفقاً (قوله فتى صدقت) الأولى كلما صدقت المهمة لزم صدق الجزئية الخ (قوله صدقت هناك) تنتقض بنحو الشمس مشرقة أن اعتبرت قضية خارجية لأن دخول البعض يقتضي تعدد الأفراد * وبجواب بان فرض التعدد كاف كما في كل قر منخسف في الخارج (قوله في وقوعها الخ) الاختصاص المفهوم من الإضافة غير ملحوظ ولو قال في الوقوع لكان أولى. وكذا قوله انعكاسها. ثم كلامه مشعر بجواز حمل الجزئي لأن شخصية الكبرى يستلزم كون محمول الصغرى جزئياً إلا أن تحمل على الشخصية صورة (قوله عكساً مستويًا) أي إذا كانت موجبة ففي الضمير استخدام لأن المراد بها في قوله وقوعها الخ أعم

أولاً في الكلية فإنه قد علم كل جسم مركب من البنية لا مستقلة
شخصية لتقضاياها مستقلة
هذا الجسم مركب من شخصيات
عند بعضها وقد أدركت
فالتطبيقات وإنه استعمل
فيه ضمناً فلا يصح فهمه
منه المنطوق ثم
أن عدم الاستدراك لا ضرورة ولا
ضماً لأن العلم بالحكمة قد
لا بد لاعتبارها به لا لأنه

أن لأم التعريف في نحو قولك الإنسان كذا إن حملت على العهد الخارجي الشخصي (١) كانت قضية شخصية. وإن حملت على الجنس من حيث هو هو كانت طبيعية (٢) أو من حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقاً كانت مهملّة أو في ضمن كل فرد كما هو الاستغراق فيّة إشارة إلى أن المراد من عدم استعمالها فيها عدم وقوعها مسائلها لا عدم وقوعها مطلقاً ولو مبادئ مسائلها فانه محلّ نظر (قوله على العهد الخارجي الشخصي) (١) كما إذا أريد بالإنسان زيد وأما النوعي كما إذا أريد به الرومي فالقضية إما طبيعية إن أريد جنس ذلك النوع من حيث هو هو. أو مهملّة لا جزئياً كذا زيد (قال أن لأم التعريف) وكذا الإضافة المعنوية إلى المعرفة (قوله كما إذا أريد بالإنسان) أي في قولنا الإنسان جزئي أو عالم (قوله زيد) أي إنسان متحقق في ضمن زيد (قوله أريد به الرومي) أي الجنس المتحقق في ضمنه كما يشعر به عبارته الآتية (قوله إن أريد جنس ذلك) أي بالإنسان جنس ذلك النوع أي الجنس المتحقق في ضمن ذلك النوع يعني الرومي. والمراد بالجنس العام والنوع الخاص وهو ظاهر (قوله من حيث هو هو) أي بالإنسان هو أي الجنس المتحقق في ذلك النوع (قوله أو مهملّة) كما في قولنا الإنسان حيوان فاطق أو أبيض أو صنف طبيعياً على النسخ العكس من الموجبة والسالبة (قوله إلى الموجبة الجزئية) كأنه لم يقل إن كان مجموعها كلياً لثلاً يتوهم أنه قد يكون جزئياً مع أنه فاسد لأنه إما عين الموضوع بحيث لا تغاير بينهما أصلاً فلا يمكن تصوّر الحمل بينهما أو غيره ولو بالملحظة والالتفات فالحكم في الحقيقة بتصادق الاعتبارين على ذات واحدة فلا يكون من حمل الجزئي على الجزئي قاله عبد الحكيم فعنى هذا زيد أن مصادقاً عليه ذات واحدة (قوله وعكس نقیض) أي عند المتقدمين لأن عكس السالبة الشخصية عند المتأخرين موجبة جزئية وعكس الموجبة الشخصية عندهم سالبة كلية (قوله فيه إشارة) لانه توصيف في معنى التعليل (قوله عدم وقوعها) أي لا بتأويل ولا بدونه بخلاف الجزئيتين والسالبة الكلية فانه تقع مسائلها لكن تؤوّل كما يشعر بذلك قوله في الخاتمة بتأويلها بالموجبة الكلية دون تأويل الطبيعية. فاندفع ما قيل يتجه على كون المراد ذلك انها لا تقع مسائل الحسنة فوجه تخصيص عدم الاستعمال بالطبيعيات (قال على العهد الخارجي) ذكرياً أو حضورياً أو علمياً (قوله جنس ذلك) يؤخذ منه انه يكفي لكون القضية طبيعية الإشارة باللام الى قسم من مدخوله فينافي ما قالوا من ان لأم القضية الطبيعية هي اللام التي أشير بها الى مفهوم مدخولها من حيث عدم التحقق في ضمن الفرد. الا أن يراد الفرد الحقيقي ويرتكب التجوز في المحيـث

أريد توصيف المعلوم المعينة بالجنس
عن أصول أعيان الوحدة

من مدخولها من حيث عدم التحقق في ضمن الفرد
أريد توصيف المعلوم المعينة بالجنس
عن أصول أعيان الوحدة

كانت كلية أو في ضمن البعض الغير المعين كما هو العهد الذهني كانت جزئية فهي

ان أريد هو من حيث تحققه في ضمن الأفراد فتأمل (١) (قوله أو من حيث تحققه في ضمن

الأفراد مطلقة) أي من غير تعرض لبيان كميتها كالأزواج بعضها. وهذا القسم من أقسام

لام اجنس كالاستغراق والعهد الذهني إلا ان اهل العربية لم يتعرضوا له بل ادرجوه في

لَا يَمُوتُ الْخَنَسُ وَلَا يَمُوتُ الْإِنْسَانُ إِلَّا بِمَا كَسَبَ

مفهوم الرجل من حيث هو هو بل من حيث تحققه في ضمن الافراد وليس المراد ان كل

(Handwritten signatures and notes at the bottom of the page)

(قال علي بن الحسن) اي علي بن الحسين (قال من حيث هو) اي بسري لا شيء من قصص حقه في ضمن
 (قال في تاريخ طبرستان) هذا الخبر المرفوع
 (قال في تاريخ طبرستان) هذا الخبر المرفوع

لا خصوص التحقيق في ضمن البعض الغير المعلن فلام العهد الذهب عندها للاهلال لا الجحمة (قوله

أومثلة) كما في قولنا الإنسان حيوان ناطق أو أبيض أو حسن (قوله من حيث محققه) أي محقق

ذلك الجنس أو النوع في ضمن الخ (قوله في ضمن الأفراد) كما في قولنا الايمان في ضمن بمعنى أن النوع

المعمود منه أعني الرومي من حيث تحققة في ضمن الأفراد في خسر (قوله فتأمل) كإيه إشارة إلى أنه

لا يصح الكلية الجزئية هنا بأن أريد بالإنسان الرومي من حيث الحقيقة في ضمن كل فرد أو بعض

الأفراد حيث لا تحقق لاداة سور يفيد ذلك * وأما احتمال كونها طبعية أو مهمة فلا حاجة له الى ادلة

(قوله من حيث هو) حتى يكون القضية طبيعية (قوله وليس المراد) حتى يكون الالزامي الاسمعراق

(قال على الجنس) أى على تعيين الجنس معيّناً من الخ لأن ما حُجَّتْ اللام عليه هو معناها لا معنى

مدخولها (قال من حيث هو هو) أى بشرط لاشئ من التحقق في ضمن الافراد * وأما الجنس

المأخوذ لا بشرط شيء فاعلم من الأقسام الأربعة ولا يتحقق بنفسه (قال كما هو الاستفراق) الأحضر

الأوضح وهو الاستغراق. وكذا في قوله كما هو العهد (قوله أن أريد هو) أي جنس الرومي من حيث

[illegible]

والمعنى الأخص القسم لها فلا رد ما قال إن سوق أمثال هذا الكلام إنما يكون عند منافاة ما بعد إلا

لما قبله وهما ليس كذلك (قوله مع أن الخيرية) أى مع أن اللام فيها لا يَحْتَمِلُ الجنس من حيث هو

وَلَا اسْتِفْراقَ وَالْمَهْدَ الذَّهَبِيَّ لِأَنَّهُ الْخ

ولَا الاسْتِفْرَاقَ وَالْعَهْدَ الذَّهْنِيَّ لِأَنَّهُ الْخ

(۲۱ - برهان)

حيث هو يدور الذي كان في الخنزير
النام الذي يشرب الماء الخنزير
أشار بالهوا إلى
عباره فيسبب فيكون فيسبب
على
النام الخنزير

القيمة من سواك أنت في حيث
الأفراد منكم تتنقل في حيث
في ضيحيهم كما هو الضيحي
أو بعضهما الآخر

والله اعلم
بما
يخفى
وذلك
لأنه
الغالب
عليه
العلم
والقدرة
والله
العليم
الخبير

10

This image shows a blank white page. There are dark vertical bars along the left and right edges, which appear to be scanning artifacts or the edges of the paper. No text or other markings are present on the page.

100

1

(١٦٣)

على الأخيرين سور * وثانيتها أن كلمة كل قد تستعمل أفرادياً يراد به كل فرد من الأفراد الممكنة المحققة في الخارجيات أو المقدرة في الحقيقيات أو من الأفراد الذهنية في الذهنيات

رجل خير من كل امرأة لانه ظاهر الفساد ولا أن بعضاً غير معي من الرجال خير من
 البعض الغير المعين من النساء إذ لا فائدة يعتد بها فيه بل المراد أن جنس الرجل من حيث
 تحققه في ضمن الأفراد مطلقاً خير من جنس المرأة من حيث تحققها في ضمن الأفراد أيضاً
 ليفيد بمعونة القرينة فائدة جيدة هي أنه ما من خير من النساء إلا وفي جنس الرجل من
 هو خير منها ولا يخفى أن هذه الفائدة إنما تستفاد من تفضيل الجنس على الجنس لا من
 الاستغراق ولا من العهد الذهني

ويكون القضية كلية (قوله غير معين من الرجال) حتى يكون اللامان للعهد الذهني ويكون القضية جزئية (قوله إذ لا فائدة) إذ يعرف كل عاقل أن بعضاً ما منهم خير من بعض ما منهم وكذا بالعكس (قوله ولا من العهد الذهني) قد يقال إن تلك الفائدة تستفاد من العهد الذهني في اللام الأولى والاستغراق

في الثانية بأن يكون المعنى جنس الرجل باعتبار بعض الافراد خبير من جنس المرأة باعتبار جميعها على ان كلامه يميل إلى ان الممثلة هنا ليست في قوة الجزئية تأمل (قال على الاخوين سور) بخلاف الثلاثة الأول (قال ان كلمة كل) وكذا كلمة بعض فانها قد تستعمل أفرادية فارة وأجزاء أخرى (قال قد تستعمله) أي لفظاً أو أمراً أفرادياً وكذا الكلام في قوله الآ في مجموعياً تأمل (قال يراى بها) وممه كل جزء من التار حارة (قال كل فرد من الافراد) أقول المستفاد من معنى اللبيب وجمع

(قوله لأنه ظاهر الفساد) وإن أفاد الفائدة الآتية (قوله بجمونة القرينة) كأنها ملاحظة ورود المثال
في مقام مدح الرجال وقد يقال إذا لوحظت عند كون اللام للعهد الذهني أفادت تلك الفائدة (قوله فائدة
جيدة) وحصول هذه الفائدة في الممثلة دون الجزئية لا ينبغي كونها في قوتها لأن معناه أنه كلما صدقت
الممثلة صدقت الجزئية وبالعكس كما سبق لا أن كل فائدة توجد في إحداها توجد في الأخرى فليس
في كلامه ميل إلى أن الممثلة هنا ليست في قوتها (قوله إنما تستفاد) الحصر بالنسبة إلى الاستغراق في
اللامين والعهد الذهني فيهما كما هو ظاهر كلامه أو بالنظر إلى الاحتمال العقلي المعتبر وهو ما اتحد نوع
اللامين فيه. فلا يرد نقضه بأنها تستفاد من حمل اللام الأولى على العهد الذهني والثانية على الاستغراق
(قوله من تفضيل الجنس) من حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقاً (قال تستعمل أفرادياً) تذكيره
اعتبار لفظ السكل فلا حاجة إلى تقدير الموصوف ونس عليه قوله مجموعياً

لعل إشارة الالهة من كونها قوة
الروح أنها سلطانها في الصدق و
الصحة فقط على سائر اوجدها
فادق في الصبر على سائر اوجدها
فقط اولا ولا عليك الهة هنا
مفيدة وروى الحديث في الالهة في ما
قالوا من التدارك بينها فاما
كتابته في العبد وبارئ الرقيب عليه
حاشية القدران ولا تليها ما في
من كتابته في العبد وبارئ الرقيب عليه

کما إذا أضيفت

الجوامع وغيرها من كتب النحو والأصول أن لفظ كل كما يستعمل بمعنى كل فرد فرد وذلك إذا دخل على التثنية وأريد بها المفهوم من حيث كونه مرة للأفراد أو على الجمع المعرف كذلك يستعمل بمعنى كل جزء جزء وذلك إذا أضيف إلى المفرد المعرف سواء أريد به الفرد المشخص أو الجنس من حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقاً أو جميعها أو فرداً ما نحو كل زيد أو هذا أو العبد حسن أو اشتريته وكل الكتاب أو الزمان في هذه الحجة بمعنى الجنس من حيث التحقيق بأحد التحقيقات المذكورة كتثنيته أو أكلته . وعلى الاستعمالين لفظ كل سور الموحدة الكلية لا عنوان وكون القضية شخصية أو إحدى المحصورات مثلاً مع قطع النظر عن كل الأجزاء لا يوجب كونها كذلك مع ملاحظته . وأما استعمال كل بمعنى مجموع الأفراد أو مجموع الأجزاء وإن جاز عقلاً كما إذا كان الحكم مخصوصاً بالمجموع من حيث المجموع كقولنا كل إنسان في هذه القرية اليوم يحملون تلك الصخرة أو كل هذا الزمان عشرون مثاقيل بمعنى مجموع أفراد الإنسان ومجموع أجزاء هذا الزمان كذا فلم يترضوا له في الأصول فيما رأينا . ولعل المصنف كغيره من المنطقيين رأى استعماله بهذه المعنيين وبني كلامه على الاحتباك حيث ترك أولاً استعماله بمعنى مجموع الأفراد . وفيما استعماله بمعنى كل جزء جزء إلا أن المثال الذي ذكره للاستعمال الثاني ظاهر في كل جزء جزء * وقد جاء كل بمعنى الأمر المتجزئ والمشتتل على الأجزاء كما جاء بعض بمعنى الأمر المشتتل عليه وهو بهذا المعنى غير لازم للاضافة كما في قولهم السكل أعظم من الجزء وكما في القضية الأمالية :

وما إن جوهر ربي وجسم * ولا كل وبعض ذواشمال

فحينئذ عنوان الموضوع لا سور * وكتب أيضاً المراد بالفرد ما يصدق عليه العنوان سواء كان جماعة جماعة (ككل حزب بما لديهم فرحون) وكل طائفة أو فرقة أو جماعة كذا. أولاً ككل الناس كذا (قال كما إذا أضيفت) كانه لا يسلم كون كل في قولك كل شيء أعظم من جزئه مجموعاً لجواز أن يكون أفرادياً (قال كما إذا أضيفت) أشار بقوله كما إذا أضيفت الخ في الموضعين إلى أن السكل لازم (قال كما إذا أضيفت) ولا يرد عليه قوله تعالى (كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار) في قراءة من أضاف القلب بناء على أنه استعمل لاستغراق الاجزاء مع اضافته إلى التسمية لأنه لا مستغراق الأفراد ودخوله على المضايق باعتبار المضاف إليه لا نفسه أو المعنى على القلب كما في * كل حنف أمري يجري بمقدار * ثم أقول المراد بالاضافة إلى التسمية الاضافة معني فلا يفتقر بكل شيء أعظم من جزئه لان كلا باعتبار المعنى معتبر بعد ارجاع ضمير جزئه إلى الشيء فكأنه قيل الشيء أعظم من جزئه

فوالله ما علمنا اننا قلناه الكتاب كذا ولا حملوه
 الشخصية ولا الكيفية الى الزمان كما في الالهي
 الذات والافعال والاعمال والاعمال
 في تلك المنة انما هو الاصل على موضوعه
 على الكتاب كذا فكلما في تلك المنة
 على حقيقة انه اذا اوجبه لزم ان يقع
 تلك الالهيات في الحقيقة بعد
 ملاحظة كل الالهيات في الحقيقة بعد
 لا يقع بعدها الا الكلية

الملك
عائده
المصريه
بنو
عبد
الرحمن
بنو
الحسين

الى النكرة فيثبت تكون سوراً كما سبق وقد تستعمل مجموعاً يراد به مجموع الأجزاء كما
إذا أضيفت إلى المعرفة نحو كل الرمان أكلته فيثبت لا تكون سوراً بل عنوان
الموضوع كما في قولك مجموع أفراد الأنان كذا فان أريد المجموع المشخص كانت شخصية

الإضافة معنى سواء أضيف لفظاً أيضاً ككل انسان كذا أو لا ككل في فلك يسبحون (قال الى
المعرفة) أي الفرد المعرفة لا الجمع المجمع أو ضمير الجمع * والاعتراض على الاستعمال الأول بقوله تعالى
(كذلك يطع الله على كل قلب متكبر جبار) بإضافة قلب على قراءة أي عمرو وابن ذكوان حيث
استعمل فيه كل لاستغراق الأجزاء مع أنه مضاف إلى النكرة - وعلى الاستعمال الثاني بقوله تعالى (كل

الطعام كان حلاً لبني اسرائيل وبقوله صلى الله عليه وسلم كل الطلاق واقع الا طلاق المعنوي والمغلوب
على عقله. حيث كان الكل فهما لاستغراق الأفراد مع اضافته إلى المعرفة مدفوع بأن مراد المصنف
أن ذلك هو الأصل في الاستعمال وبأنه لا نسلم أن الكل في الآية الأولى لا يستغراق الأجزاء بل هو
لاستغراق الأفراد واليه ذهب القاضي في حاشية جمع الجوامع وكأنه أشار إلى الجواب الأول بقوله كما

في الموضعين ويجوز أن يكون كما في الأول للإشارة إلى أن الكل إذا أضيف إلى الجمع المجمع أو إلى
ضمير الجمع يكون لاستغراق الأفراد أيضاً نحو كل العبيد جاء وكلمهم آتية يوم القيامة فرداً (قال
الانسان) اللام هنا لتعيين الجنس من حيث هو هو (قال فان أريد) أي بكلمة كل في نحو كل
الرمان الخ (قال المشخص) أراية الشخصية أو الكلية أو البعضية من الكل المجموعي تابعة لارادتها

من مدخوله بناءً على أن إضافة كل إلى مدخوله بيانية البيانيتين فيثبته في ذلك. فمعنى كل الرمان على
الأولى المجموع المشخص الذي هو هذا الشخص من الرمان. وعلى الثانية كل مجموع هو كل فرد من

أي شيء كان والا فان رجع الضمير إلى الكل يلزم كون الخردلة أعظم من كل جزء من أجزاء الجبل
أو إلى الشيء يلزم خلوا الكلام عن الفائدة. على أنه يمكن جعله افرادياً (قال إلى النكرة) أي أو الجمع
المعرف أو ضميره (قال فيثبت تكون) وكذا إذا أريد به كل جزء نحو كل زيد حسن (قال إلى المعرفة)
أي لفظاً ومعنى فلا يرد نحو قوله تعالى (كل الطعام كان حلاً لبني اسرائيل) فان الكل فيه مضاف إلى
المعرف بلام الجنس وهو في المعنى كالنكرة (قال كما في قولك) أي كلفظ المجموع في الخ (قال أفراد
الانسان) الآفاق أجزاء الانسان لكن نية على أن الكل المراد به مجموع الأجزاء والمراد به مجموع
الأفراد متحدان حكماً

والنكرة هي التي لا تفرق بين الأفراد
المعرفة بالبيان والكلية والجمع
المعروف من وجه فالانسان في قوله يطع الله
البيان مادة الاستغراق أو نحو كل
سيف واحد مادة استغراق الأفراد
أو نحو كلوك الخ القائمة مادة
الاستغراق

الكلية
المعرفة
المعروف

الكلية
المعرفة
المعروف

بلا فرض كقولنا زيد ممكن وأربعة من الممكنات زوج وتسمى ذهنية حقيقية أو ممتنعا
 يحتاج وجوده في الذهن إلى الفرض كالحكم على الحالات نحو زوجية الجسم متصورة
 واجتماع النقيضين محال وتسمى ذهنية في موضوعها ممكنة هذا الإمكان إمكان عام مقيد بحاجب الوجود بقدرته
 (١) قوله سواء كان موضوعها ممكنة هذا الإمكان إمكان عام مقيد بحاجب الوجود بقدرته
 مقابله للممتنع

أورد في العوارض
 الذهنية والاثبات في
 عوارض الماهية والاثبات
 في العوارض الذهنية
 في العوارض الذهنية

بالفرض
 في العوارض
 في العوارض
 في العوارض
 في العوارض

أي تحقيقاً أو تقديراً (قال بلا فرض) أي بلا فرض وجوده في الخارج وكذا قوله الآتي إلى الفرض
 أي إلى فرض وجوده في الخارج كما يظهر من كلامه (قال زيد ممكن) والله تعالى واجب الوجود *
 وكتب أيضاً المحمول في المثال الأول من المعقولات الثانية والعوارض الذهنية وفي المثال الثاني من
 عوارض الماهية (قال وجوده) هذا الوجود هنا أغنى من التحقيق والتقدير كما قلنا من حيث يكون
 مطلق الذهنية أربعة أقسام حقيقية وتقديرية باعتبار حقيقة وفرضية بخلاف (قال كالحكم) الكاف
 استقصائية (قال ذهنية) أقول قولنا ماسوى الواجب تعالى ممكن موضوعاته الحقيقية بعضها ممكنة
 وبعضها ممتنعة فينبغي أن يكون بالنسبة إلى البعض الأول ذهنية حقيقية والثاني ذهنية فرضية وكذا
 قول المناطقة كل كلي موصل بعينه وكل معرف موصل فإن موضوعاته وهي الطوائف بعضها ممكنة الوجود
 أما باعتبار نفسها أو باعتبار أفرادها على اختلاف الرأي وبعضها ممتنعة مطلقاً كالأمور العامة ومفهوم
 هذا القسم غير متوقف على الفرض سمي حقيقية (قال بلا فرض) لوجوده الخارجى (قال من الممكنات)
 إشارة إلى أن إمكان العدد وامتناعه تابعان للمعدود * فلو قيل أربعة من الممتنعات زوج كانت ذهنية
 فرضية (قال أو ممتنعا) صريح في أن القضية التي عنوان موضوعها من المفاهيم الممكنة الفرد المدعومة
 كالنعناء وجبل من الياقوت من الحقيقية لا الفرضية وهو الظاهر إذ المعتبر في الثانية المفروض فرض محال
 وإدراجها في الثانية مخالف له (قال وجوده) أي التحقيق أو التقديرية فالذهنية الفرضية قسمان حقيقية
 وتقديرية كالذهنية الحقيقية ولا ينافيه القول بانحصارها في القضايا التي موضوعاتها من الحالات لأن منها
 ما هو محال في الخارج فقط كموضوع مثال المصنف ومنها ما هو محال في الذهن أيضاً كالآشئ واللاممكن
 بالامكان العام واللاموجود المطلق وأمثالها من السكليات الفرضية (قال كالحكم) أي كالحكم فيها على
 الخ فقيه مسامحة (قال محال) أي محال خارجي والمحالية من عوارض الوجود الظلي إذ ليس لها وجود
 خارجي مطلقاً ولا ذهني إلا حال الحكم (قوله إمكان عام) لا إمكان خاص والآل لم يكن التقسيم حاصراً
 ولا عام مقيد بحاجب العدم لذلك ولجعل القسمين قسماً (قوله مقابله للممتنع) أي ضمناً أو المراد مقابلة
 ما اشتق منه للممتنع فيشمل ذلك المشتق الواجب الخ فقيه تسامح

أشار في العوارض
 الذهنية والاثبات في
 عوارض الماهية والاثبات
 في العوارض الذهنية
 في العوارض الذهنية

بلا فرض كقولنا زيد ممكن وأربعة من الممكنات زوج وتسمى ذهنية حقيقية أو ممتنعا

ما هيأت المكنات حقيقةً أزناً
تفكره فانه مع كون
أولاً ما
تفكره فانه مع كون
أولاً ما

أولاً ما
تفكره فانه مع كون
أولاً ما
تفكره فانه مع كون
أولاً ما

فيشمل الواجب تعالى والمراد بقوله بوجد في الاذهان الخ (أنه على تقدير وجوده في
الذهن يحصل فيه بلا واسطة فرض بناء على أن ماهيات الممكنات حقيقة لا فرضية
بمختلف الحالات للقطع بأن زوجية الخمسة إذا خليت وطبعها ليس لها ماهية في الاذهان
الآب أن يقال لو كانت الخمسة زوجاً فتحتاج في حصول ماهيتها في الذهن إلى فرض وجودها
الخارجي بخلاف الممكنات فإن ماهيتها تحصل في الاذهان بلا احتياج إلى فرض وجودها

اجتماع النقيضين (قوله فيشمل) لأن قولنا الله تعالى واجب الوجود أو ممكن بالامكان العام قضية ذهنية
حقيقية (قوله أنه) أي الموضوع الحقيقي (قوله فرض) أي فرض وجوده الخارجي (قوله بناء على)
تأمل في الفرق بين المبنى والمبنى عليه (قوله أن ماهيات) منها ماهيته تعالى * وكتب أيضاً بمعنى ماهية
الشيء هو (قوله بأن يقال) قد يقال إن بصيرية العنقاء وإن كانت ممكنة إذا خليت وطبعها ليس
لها ماهية في الاذهان أيضاً لأن يقال لو كان العنقاء بصيراً غاية الأمر أن الفرض هنا فرض ممكن
وفي زوجية الخمس فرض محال (قوله الخمسة) أي في نفس الأمر (قوله فتحتاج) تفريع

(قوله أنه على تقدير) أراد ذلك ليشمل الموضوع في نحو الله تعالى واجب (قوله يحصل فيه) الأولى
يكون ذلك بلا الخ (قوله بناء على) كأن هذا من بناء المعرف بالكسر على المعرف وهو مفيد بالنظر إلى
من تصور المعرف بغير هذا التعريف (قوله حقيقة) أي غير آية عن التحقق في الخارج فيشمل
ماهيات المعدومات الممكنة وليس المراد بها المتحققة في الخارج فلا يرد عليه أنها تكون الموجودات
الخارجية بالفعل لا للمعدومات في الخارج ولو ممكنة خاصة كالعنقاء (قوله في الاذهان) خصها بالذكر
لأن عدم الماهية لزوجيتها في الخارج غير محتاج إلى البيان لأن لها ماهية فيه فلا يرد أن الظاهر ترك
قوله « في الاذهان » نعم الاخصر تركه إلا أنه تركه لتلك الفائدة (قوله فتحتاج) قد يقال لوجه
لاحتياج تصور الحالات إلى فرض وجودها في الخارج * وفيه أن ما في الذهن ظل ما في الخارج فإذا لم
يفرض وجودها فيه لم تتحقق الصورة الذهنية (قوله إلى فرض وجودها) فرض محال لا مطلقاً بقريضة
ماسبق فلا يرد أن الكلام الجاري في زوجية الخمسة جار في بصيرية العنقاء مع أنه أمر ممكن لأن
الفرض فيها فرض ممكن (قوله بخلاف الممكنات) توطئة لقوله * وإنما الخ فلا استدراك (قوله يحصل
في الاذهان) مسلم في الممكن الموجود * وأما في الممكن المعدم فلا كيف وما في الذهن ظل ما في الخارج

فرضية فتقولك اجتماع التقيضين بصير مثلاً إن كان بمعنى أن الاجتماع الموجود المحقق
 في الخارج بصير في الخارج كان موجبة خارجية كاذبة وإذا سلبتك بذلك المعنى كان سالبة
 خارجية صادقة لاستحالة كذب التقيضين معاً وإن كان بمعنى أن الاجتماع الممكن في ذاته
 هو على تقدير وجوده في الخارج يكون بصيراً في الخارج كان موجبة حقيقية كاذبة.
 وإذا سلبتك بذلك المعنى كان سالبة حقيقية صادقة وإن كان بمعنى أن الاجتماع الموجود في
 الذهن تحقيقاً أو فرضاً بصيراً في الذهن كان موجبة

الخارجي وإنما المحتاج إلى فرضه هو الحكم الإيجابي عليه خارجاً ولذا كان ماهيات الممكنات
 (قوله إلى فرضه) أي فرض الوجود الخارجي لماهيات الممكنات (قوله هو الحكم الإيجابي) لا الحصول
 في الذهن (قوله عليه) أي على الممكن (قال بصير مثلاً) إنما ناظر إلى المحمول فيقيد أن نحو اجتماع
 التقيضين سميع أو حار كذلك أو إلى الموضوع فيقيد أن نحو شريك الباري بصير كذلك أو إلى
 المجموع فيقيد أن نحو شريك الباري سميع أو حار كذلك (قال بمعنى أن الاجتماع) أي الفرد
 المتصفاً بالفعل أو بالأمكان باجتماع التقيضين الموجود المحقق اهـ (قال في الخارج) متعلق بأنصاف ذات
 الموضوع (قال في الخارج) متعلق بعقد الحمل (قال خارجية كاذبة) بسبب انتفاء المحمول وقيد الموضوع
 ولو قال محال بدل قوله بصير لكان كذبه لانتهاء قيد الموضوع وظرف عقد الحمل (قال كاذبة) لانتهاء
 بقية المحمول وقيد الموضوع (قال تحقيقاً) أي بلا فرض وجوده الخارجي (قال أو فرضاً) أي بعد فرض
 فإذا لم يوجد حقيقة أو فرضاً لم يوجد ظله والتفريق بينه وبين المحال يحكم (قوله وإنما المحتاج) دفع لما
 يقال إن قوله فإن ماهيتها الخ مناقض لما مر من فرض الوجود الخارجي في القضية الحقيقية وحاصله
 توقف الحكم الإيجابي خارجاً كما في الحقيقية عليه بخلاف الذهني (قال فتقولك اجتماع الخ) قضية كلية
 أو جزئية أو شخصية أو مهولة (قال خارجية كاذبة) لعدم صدق عقد الحمل ولعدم انصاف الموضوع
 بالوجود الخارجي تحقيقاً (قال لاستحالة) إنما يتم إذا لم تؤخذ جزئيتين أو مهولتين (قال وإن كان بمعنى
 أن الاجتماع الممكن الخ) الأخصر أن الاجتماع المقدر الوجود في الخارج الخ لكنه أراد الإشارة إلى
 أن التقدير المعتمد في الحقيقة تقدير الممكن (قال حقيقة كاذبة) لأنه ليس ممكنًا في ذاته ولا متصفاً بالبصر
 (قال تحقيقاً) كلامه الآتي أعني قوله «ومع موضوع الذهنية هو الوجود الذهني المحقق أو المفروض»
 ظاهر في أن الفرض يستعمل بمعنى تقدير الوجود الذهني فالمراد بالتحقيق والفرض هنا متعلقا به

أو فتدركه عيناً بغير حسيات
 فتدركه فرضاً لا عيناً
 بالتقدير كالمادة

ذهنية كاذبة (١) وإذا سلمته بذلك المعنى (٢) كان سالبة ذهنية صادقة فالوجود المعتبر
الموجود لا يستلزم

حقيقية وماهيات الحالات فرضية فاعلم ذلك (١) (قوله كان موجبة ذهنية كاذبة الخ) لأن
البصر من عوارض الوجود الخارجي فلا يعرض لشيء في الذهن ^{هنا} إذا كان الحكم
إيجاباً ذهنيّاً فرضياً وأما إذا كان إيجاباً ذهنيّاً حقيقياً فكما يكذب بهذا الاعتبار يكذب
باعتبار قيد الوجود في الذهن ^{باعتبار قيد الوجود في الذهن} (٢) (قوله وإذا سلمته بذلك المعنى الخ)
بأن تقول ليس الاجتماع الموجود في الخارج وجوداً حقيقياً يصير في الخارج كان سالبة خارجية
صادقة وقس عليه أخواته ^{باعتبار قيد الوجود في الذهن}

وجوده الخارجي كما من الأول ناظر إلى الذهنية الحقيقية والثاني إلى الذهنية الفرضية ^{هنا} إذا أريد
بالتحقيق والفرض ما يتعلق بالوجود الخارجي كما في قوله المارين وتسمى ذهنية حقيقية واسمى ذهنية
فرضية * وأما إذا أريد بها ما يتعلق بالوجود الذهني كما في قوله السابق تحقيقاً أو تقريباً فلا يكون في
هذا القول إشارة إلى النوعين ولا يبعد القول بالاحتباك حيث جعل التحقيق سابقاً في مقابلة التقدير
والحقيقية في مقابلة الفرضية فنقول ترك هنا قوله أو تقريباً بقرينة قوله ^{هنا} تحقيقاً * وقوله حقيقة بقرينة
قوله أو فرضاً (قال ذهنية) حقيقية أو فرضية (قال كاذبة) لانتفاء المحمول فقط في الشيء الثاني وقيد
الموضوع أيضاً في الشيء الأول (قوله في الذهن) فكذباً بانتفاء المحمول في نفس الأمر (قوله هذا)
أي كون كذبه لانتفاء المحمول فقط (قوله بهذا الاعتبار) أي باعتبار المحمول وانتفائه في نفس
الأمر (قوله قيد الوجود) وانتفائه في نفس الأمر (قوله بلا فرض) أي بلا فرض الوجود الخارجي
(قوله محققاً) فيه إشارة إلى أن المحقق إلى الاجتماع في المتن مجازاً (قال فالوجود المعتبر) أي بحسب

فالأول ناظر إلى الذهنية الحقيقية والثاني ناظر إلى التقديرية * وحملها على ما تعلّق بالوجود الخارجي
لا يوافق السابق واللاحق بالنسبة إلى المعطوف عليه. وجعل المقابلة قرينة على أن المراد به عدم
فرض وجوده الخارجي تأويل قبيل الحاجة * والقول بالاحتباك يجعل الأصل تحقيقاً أو تقريباً حقيقة
أو فرضاً مع عدم الاحتياج إليه مضاف بعدم سماع حذف العاطف مع المعطوف بلو (قوله هذا إذا كان)
أي تعليل كذب الموجبة الذهنية بانتفاء المحمول فقط إذا الخ (قوله فتأمل) وجهه أن كون كذبه لانتفاء
المحمول فقط في الصورة الأولى وانتفائه قيد الوجود في الذهن بلا فرض فقط في الثانية كما هو
مقتضى كلامه إنما يتم إذا أخذت القضية في صورتين ذهنية حقيقية * وأما إذا أخذت ذهنية تقديرية

ولكن الحقيقة
والصورية
ذهنية حقيقية
وأما كاذبة
تقديرية
فهي باعتبار
تقدير الوجود
الذهني المعتبر
بأن تصور
ليس اجتماعاً
في ذاته
وجودية لا
بصيرة لا
بشيء ليس
لوجوده في
حقيقة أو
فرضية
بصيرة لا
بشيء ليس
لوجوده في
حقيقة أو
فرضية

المراد به عدم
فرض وجوده
الخارجي
بأن تصور
ليس اجتماعاً
في ذاته
وجودية لا
بصيرة لا
بشيء ليس
لوجوده في
حقيقة أو
فرضية

والوجود المعتبر مع موضوع الخارجية هو الوجود الخارجي المحقق ولو في أحد الازمنة
ومع موضوع الحقيقة هو الوجود الخارجي المقدر الاعم من المحقق ومن المفروض الغير
الحقق أبداً ومع موضوع الذهنية هو الوجود الذهني المحقق ولو في أحد الازمنة

الى الفرد المعدوم ويتحقق التناقض ولا يلزم توقف صدق السلب على وجود الموضوع
لأن الوجود الذي اعتبره الحاكم مع موضوع السالبة واقع في حيز النفي وصدق النفي
لا يتوقف على تحقق القيود الواقعة في حيزه بخلاف صدق الايجاب فانك اذا قلت ضربت
زيداً بالسوط يتوقف صدقه على صدور الضرب منك وعلى وقوعه على زيد وعلى وجود
السوط. واذا قلت ما ضربته بالسوط يصدق ذلك وان لم يكن لك سوط أصلاً كما لا يخفى

ذلك النوع وإلا لم يكن السلب سلب ذلك النوع (قوله الى الفرد) بل لابد من انصرافه الى الفرد الممحوط
معه الوجود المعتبر في ايجاب نوعه وان لم يوجد ذلك الفرد وكتب أيضاً الى الفرد الممحوط معه العدم
النفى الأمرى (قوله وعلى وجود السوط) وعلى وقوع الضرب بذلك السوط (قال الخارجية) موجبة
أو سالبة (قال مع موضوع الحقيقة) موجبة أو سالبة وكذا في الذهنية (قال المقدر) تقدير ممكن (قال
الذهني المحقق) الظاهر أن المراد بالتحقيق والفرض هنا ما أورده سابقاً بقوله تحقيقاً أو تقديراً تأمل (قال
المفروض) أي فرض ممكن (قال المفروض) أي المقدر الوجود الخارجي في الحقيقة والذهنية (قال
يقول أول الجاشية حاصله دفع الخ) (قوله ولا يلزم) أي لا يلزم من امتناع الانصراف المذكور توقف
الخ حتى لا يدفع الابراد لأن الوجود الخ ثم انه نفي لزوم هذا التوقف لانه في حكم عكس نقيض
القسماء لما زعم المورد من أنه لو صدق السلب عند عدم الموضوع لصدق الساب عن الفرد
المعدوم فيكون لازماً له ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم (قوله على تحقق القيود) أي حقيقة أو حكماً
يشمل الوجود المعتبر هنا (قوله فانك) نشر معكوس (قوله على صدور الضرب) أي على صدور
الضرب وعلى كونه منك وقوله الآتي وعلى وجود الخ أي وعلى كون ذلك الضرب بذلك السوط
(قال والوجود) مستغنى عنه فلو تركه الى قوله والمراد من الفرد لكان احسن (قال المقدر الاعم)
كاست بالاكثر منهم حصي (قال من المحقق) الاخصر من المحقق وغيره (قال هو الوجود الذهني
المحقق) المراد بالمحقق والمفروض ما اتصف معروضه بالعنوان في الذهن تحقيقاً وفرضاً ولا ينافيه قوله
والمراد الخ لأن معناه أن المراد من المفروض ما فرض وجوده من حيث الاتصاف بالعنوان كما يشعر به

على ما يقتضيه اعتبار الوجود المعتبر
في الذهنية على أنه لا يستلزم تحقق
صدق السالبة المعتبر على وجود
الموضوع فيكون قوله صدق
النفي لا يتوقف على وجود
الموضوع فاقابل بما ذكره
في وجوده محققاً في الخارجية و
جوذاً محققاً في الحقيقة ووجوداً
محققاً أو مقدرًا في الذهنية

الوجود المعتبر
في الحقيقة
الصدق
الافتقار
مكروه
مستغنى
في الحقيقة
على الخ
صادقة
الكلانية

كأنه كنه
الواجب
تتبع القول
بالجاشية
أو حقيقة
الغلبة
مستغنى
من قوله
لأنه

[illegible]

في الخارجية (١) وأعم منه ومن الفعل الفرضي في الحقيقية والذهنية فالوجبات الخارجية

(قوله فعل محقق في الواقع في الخارجية الح) (١) لم يقل فعل محقق في الخارج في الخارجية لأن عقد الوضع في الخارجية لا يجب أن يكون صدقاً خارجياً كعقد الحمل فيها بل قد يكون ذهنيًا نحو بعض الممكن أنسان أو جسم أو جوهر أو حار أو بارد. وكذا الكلام في الحقيقية كما أن عقد الوضع في الذهنية لا يجب أن يكون ذهنيًا كعقد الحمل فيها بل قد يكون خارجيًا نحو كل حار ممكن فاختير الواقع الأعم من الخارجي والذهني كنفيس الامر

(قال في الخارجية) مالماتع من اعتبار الفعل فيها أعم من الفرضي كالقضيتين الآتين حتى يشمل المركب فيها الحار الموجود (قوله كعقد الحمل) متعلق بالمتنفي لا بالنفي وكذا في الآتي.

عن العنوان يدخل في الموضوع إذا فرضه العقل موصوفاً به بالفعل فيدخل الرومي في مدخول كل إسود كذا والحار في مركب السلطان والفعل النفس الأسمى فقط عند عبد الحكم وأبيده بعبارة الشفا فلا يدخل الرومي والحار فهما واعتراض على الأول بوجوده منها أن مخالفة العرف واللغة باقية فانهما لا يمكن بدخول الرومي في الحكم المذكور وأنه لا ثمرة لهذا الخلاف في الأحكام أصلاً وإنما هو خلاف لفظي ولا معنى للقول بعدم انعكاس الضرورية كنفيسها وعدم انعكاس الممكنة واشتراط فعالية الصغرى في الشكل الأول على مذهب الشيخ دون الغالي ولنا الجواب عن الأول بأنهم يمكن بالدخول بعد الفرض لا قبله فلا مخالفة لها والثاني بأنه إن أراد إنه لفظي وأنه لا ثمرة له بعد فرض الاتصاف فغير مفيد أو قبله فمنوع كيف والأحكام الثلاثة مختلفة قبله والمصنف وافق المذهب الأول بالنسبة إلى الحقيقية والذهنية. والاعتراضان متجهان عليه والجواب كما مر والثاني بالنسبة إلى الخارجية. ويمكن الجواب عنهما على رأى المصنف بأن القضية الخارجية لكونها أشرف اعتنى بها الشيخ بمجملها غير مخالفة لما وبني عليها الأحكام دونها وبهذا يندفع القول بأن الفرق بينهما كما هو رأى الشيخ عند المصنف تحكم (قوله لا يجب أن يكون) أى اتصاف ذات الموضوع بوصفه لكن يلزم وجود ذات الموضوع حقيقة في الخارج في الموجبة واعتباراً في السالبة (قوله كعقد الحمل) متعلق بيجب (قوله كما أن) الكاف للقرآن مرتبط بقوله لأن عقد الوضع (قوله الأعم من الخارجي) أى عموماً مطلقاً من الخارجي لشموله المفاهيم الذهنية الصادقة بخلاف الخارجي وعموماً من وجه من الذهني لوجود الذهني بدونه في المفاهيم الذهنية الكاذبة وبالعكس في الأمور الغير المعقولة الثابتة بحسب نفيس الامر واجتماعهما في الأمور المعقولة الثابتة بحسبها هذا إذا لم يعم ذهن من المبادئ العالية وإلا كان

الركليات من الخارجية والحقيقية والذهنية كل منها أعم من وجه من الآخرين لصدق
السكر فيما كان الموضوع موجوداً في الخارج والذهن والحمول ثابتاً له في الوجودين
فحوال كل انسان حيوان وكل أربعة زوج وصدق الخارجية بدونها فيما انحصر العنوان
والحكم في الخارج في بعض افراده الممكنة نحو كل مركوب السلطان فرس اذا انحصر
في الفرس وصدق الحقيقية بدونها فيما كان الموضوع مقدراً محضاً والحمول من عوارض
الوجود الخارجي محوكل عنقاء يطير وصدق الذهنية بدونها فيما كان المحمول من المعقولات
الثانية نحو كل انسان ممكن وكذا بين تقاضها أعني السوالب الجزئية الخارجية والحقيقية

(قال الموضوع) الحقيقى (قال فى الوجودين) بان يكون ذاتياً أو لازماً ماهياً ولذا أورد مثالين (قال
 وصحة الخارجية) أى خارجية الشيخ كما يقتضيه السياق وإلا فتكذب خارجية الفارابى فى المثال
 المفروض كما يكذب فيه الحقيقة والذهنية مطلقاً على ما فهمه المصنف بخارجية الفارابى أخص مطلقاً
 من الحقيقة وإن كانت أعم من وجه من الذهنية لافتراقها عنها بنحو كل نار حارة تأمل (قال
 بدونها) أى بدون الآخرين (قال فى الخارج) لاعتبار المدخول « وكتب أيضاً أى بخلاف ما إذا
 لم ينحصر الحكم نحو كل مركوب السلطان جسم فانه مادة الاجتماع للقضايا الثلاث أو ممكن فانه
 مادة افتراق الذهنية (قال مقدراً) فلا تصدق الخارجية (قال من عوارض الوجود) فلا تصدق
 الذهنية (قال وكذا بين الخ) عموم من وجه

الذهني أعم مطلقا من الواقعي (قال من الخارجية) أي خارجية الشيخ لا الفارابي كما يشعر به المثال
الآتي لافتراقها عن الحقيقة وكذا الكلام في جميع النسب الآتية (قال والذهنية) أي الحقيقية لأن
الذهنية الفرضية يمتنع اجتماعها مع الخارجية والحقيقية لا تمتنع موضوعها (قال نحو كل إنسان) أشار
بالمثالين إلى أن اجتماع الثلاثة إنما يتصور فيما كان المحمول من الذاتيات أو لوازمها (قال فيما انحصر
العنوان) بخلاف ما إذا لم ينحصر العنوان فقط نحو كل فرس مركوب السلطان فانها تنكذب خارجية
وحقيقية وذهنية أولم ينحصر الحكم فقط ككل مركوب السلطان جسم أولم ينحصر ككل إنسان
حيوان فان هذين المثالين مادتا الاجتماع لها (قال والحكم) أي انحصر كل من العنوان والمحكوم به
باعتبار الخارج في بعض الأفراد الممكنة للعنوان (قال مقدارا محضا) أي في الخارج فتكذب الخارجية
(قال الوجود) أي فيكون الحكم بوقوع الثبوت الخارجي فلا تصدق الذهنية (قال فيما كان المحمول
من المعقولات الثانية) أي من عوارض الوجود الذهني ولم يقل فيما سبق بدل قوله من عوارض الوجود

في ان الضلع
 الذي اعتبره
 السطح عند الوضع
 على محو في
 الوضع في الحادية
 وانهم سنبين
 الضلع المحوري
 الذي كما مرنا

والذهنية لصدق الكل في سلب بعض الأنواع عن بعض (٢) وسلب العوارض عن غير موضوعاتها نحو بعض الفرس ليس بإنسان أو ضاحك لا في الخارج ولا في ذهن من الأذهان وصدق الخارجية بدون الحقيقية في سلب عوارض الوجود الخارجى عن الموضوع

(١) قوله نحو كل إنسان حيوان الخ لما قدمنا أن ثبوت الذاتيات ولوازمها بحسب الوجودين (٢) قوله وسلب العوارض الخ سواء كانت عوارض خارجية كالحرارة والبرودة أو ذهنية كالكلية والجزئية أو مشتركة بين الخارج والذهن كالزوجية والفردية فإن سلب جميعها عن غير موضوعها صادق بكل من الاعتبار الثلاثة كما لا يخفى

(قوله لما قدمنا) علة لصحة المثالين (قال لصدق الكل) من تلك النقائص (قال بعض الأنواع) أو الأجناس أو الفصول (قال وسلب العوارض) أى الخواارج المحمولة (قال عن غير موضوعاتها) الطبيعية (قال لا في الخارج) أى فى الخارجية والحقيقية (قال ولا فى ذهن) أى فى الذهنية (قوله أو مشتركة) بأن تكون عوارض ماهية (قوله صادق) لكذب نقائصها (قال بدون الحقيقية) أى فقط فإن المثال المذكور لصدق الخارجية كما تصدق فيه الخارجية لعدم الموضوع كذلك تصدق فيه الذهنية لكون الخارجى من المعقولات الأولى مع أخصريته وأنسبته بما هنا لانها شاملة للذاتيات ولوازمها (قال فى سلب) أى فى القضية التى سلب فيها بعض الخ ففيه تسامح وكذا فيما يأتى (قال بعض الأنواع) لم يقل أو الأجناس والفصول لأنه لا يصدق على الإطلاق لصدق كل حيوان جسم وكل ناطق حساس فلا بد من تقييدها بالتبانية وبما يكون المحمول أخص من الموضوع بخلاف الأنواع الحقيقية لتبانيها دائماً (قال عن بعض) أى عن بعض أفرادها لا عن نفسه وإلا لكانت قضية طبيعية لاجزئية (قال موضوعاتها) الأولى معروضاتها (قال بعض الفرس) مشعر بأن المراد بالأنواع الأنواع الطبيعية الحقيقية (قوله سواء كانت) دفع لما يتوهم من المثال من تخصيص العوارض بالخارجية (قوله خارجية كالحرارة) فحينئذ صدق السالبة الخارجية والحقيقية بتوجه النفي الى عقد الحمل فقط إن وجد الموضوع. وفى الذهنية بتوجهه الى المحمول وعقد الحمل. وفيما اذا كانت عوارض ذهنية صدقها بالعكس. وأما اذا كانت عوارض ماهية فبانتهاء عقد الحمل فى الثلاث (قال وسلب عوارض) أى فى قضية حكم فيها بسلب الخ وهذا منقوض بنحو بعض العتقاء ليس بكاتب فانه تصدق حقيقة أيضاً إلا أن يحمل الموضوع على ماهو معروض لذلك المعارض على تقدير وجوده فلو قال عن معروضها المعدوم الخ لكان أولى

المعدوم في الخارج نحو بعض العنقاء ليس بصيرا في الخارج وبدون الذهنية في سلب
 عوارض الوجود الذهني عن موضوعاتها نحو بعض العنقاء ليس بممكن في الخارج. وصدق
 الحقيقية بدون الخارجية في مثل بعض المركبات ليس بغير وبدون الذهنية في مثل بعض
 العنقاء ليس بممكن في الخارج. وصدق الذهنية بدونها في سلب عوارض الوجود الخارجي
 عن موضوعاتها نحو ليس بعض النار بحارة في الذهن * وأما الموجبات الجزئية الخارجية
 أخض مطلقا من الحقيقية (١) وهو ظاهر (٣) وتقيضها بالعكس لما سبق

(١) (قوله وهو ظاهر الخ) لأن الموضوع المقدّر الوجود اعم مطلقا من الموضوع المحقق
 ففي كل مادة يصدق فيها الموجبة الجزئية الخارجية يصدق فيها الموجبة الجزئية الحقيقية ولو

الحمول المسلوب من العوارض الخارجية (قال وبدون الذهنية) أي فقط فإن المثال الذي ذكره كما تصدق
 فيه الخارجية كذلك تصدق فيه الحقيقية (قال بدون الخارجية) أي فقط فإن المثال الآتي تصدق فيه
 الذهنية أيضا. ثم المراد بالخارجية خارجية الشيخ وإلا فالحقيقة على ما ذكره المصنف لا تفارق خارجية
 الفارابي في نحو هذا المثال (قال وبدون الذهنية) لو قال سابقا وصدق الخارجية مع الذهنية بدون الحقيقية
 الخ ومع الحقيقة بدون الذهنية الخ وصدق الحقيقة مع الذهنية بدون الخارجية لاستغنى عن قوله هنا
 وبدون الذهنية الخ وعن قوله الآتي وصدق الذهنية بدونها الخ (قال من الحقيقة) مادة الاجتماع
 بعض مركب السلطان فرس وبعض الانسان حيوان وبعض النار حارة ومادة اقتراق الحقيقة بعض
 العنقاء طائر (قوله المقدّر) كما في الحقيقة (قوله يصدق فيها) من غير عكس (قال بالعكس) مادة

(قال نحو بعض العنقاء) تصدق خارجية لعدم الموضوع وذهنية لعدم كون المحمول عارضا ذهنيا (قال
 عن موضوعاتها) وحينئذ تصدق الخارجية بانتفاء الموضوع وظرف عقد الحمل. وكذا الحقيقة كما يشعر
 به قوله الآتي وبدون الذهنية في مثل الخ لكن بانتفاء الثاني فقط فلو قال بدل قوله وبدون الذهنية
 ومعها بدون الذهنية لم يحتج الى ذلك القول الآتي. (قال في مثل بعض) أي في سلب عوارض
 الوجود الذهني عن موضوعاتها (قال وصدق للذهنية) بانتفاء ظرف عقد الحمل (قال عن موضوعاتها)
 أي الموجودة في الخارج وإلا تصدقت الخارجية كالذهنية نحو ليس بعض العنقاء بطائر (قوله لأن
 الموضوع) أقول هذا الدليل جار في الموجبتين الكليتين فينبغي أن يكون النسبة بينهما عموما وخصوصا
 مطلقا لا من وجه كما سبق إلا أن يقال هنا مقدمة مطوية هي إن انحصار العنوان والحكم في بعض الأفراد
 الممكنة لا يؤثر هنا بجعل العموم بينهما وجهيا بخلافه فيما مر كما يشير إليها قوله ولو انحصر * ولا يبعد جعله

دلائل كاشفة هذه المادة
 كدرة لا يحتاج الى ذهنية
 الجزئية الخارجية والحيثية
 من كدرة سابقا لا تفارق
 الموجبة الكلية الخارجية
 عن الموجبة الكلية الحقيقية
 والذهنية وكان متناه
 لا تفارق ثم انحصار
 الحكم والبيان في بعض
 أفراد الحكمية ثم انحصار
 عدم صلاحية المادة
 المذكورة التي انحصرت فيها
 الحكم والبيان في بعض
 الأفراد الحكمية لا يحتاج
 الى ذهنية الجزئية الخارجية
 والحيثية بل يصدق
 ولو انحصر في الأفراد

وكل من خارجية والحقيقية أعم من وجه من الذهنية لصدق الكل في نحو بعض الانسان
حيوان وصدقها بدون الذهنية في نحو بعض النار حارة. وبالعكس في نحو بعض
الانسان ممكن (١) وكذا بين تقيضيهما أعني السالبتين الكليتين الخارجية والحقيقية وبين
تقيضيهما أعني السالبة الكلية الذهنية (٢) ويظهر ذلك بالامثلة السابقة في بيان العموم من وجه

انحصر العنوان والحكم في بعض أفرادها الممكنة نحو بعض مركوب السلطان فرس
(٣) قوله وتقيضهما الخ وهما السالبتان الكليتان الخارجية والحقيقية لما سيأتي أن تقيض
كل نوع ما يماثله في النوع ويخالفه في الكيف والحكم (١) قوله وكذا بين تقيضيهما إلى
آخره (يعني كل من السالبة الكلية الخارجية والسالبة الكلية الحقيقية أعم من وجه من

الاجتماع نحو لاشئ من الانسان بفرس ولا شئ من النار ببارد. ومادة افتراق الخارجية نحو لاشئ من
العنقاء بطائر (قال لصدق الكل) من تلك القضايا الثلاثة (قال وكذا بين تقيضيهما) أي كما أن بين
عيني الخارجية والحقيقية الموجبتين الجزئيتين مع عين الذهنية الموجبة الجزئية عموماً من وجه كذلك
بين تقيض الأولين مع تقيض الأخيرة عموم من وجه (قال ويظهر ذلك) أي العموم من وجه بين
ذينك التقيضين وهذا التقيض بالامثلة السابقة. فمادة الاجتماع لا شئ من الفرس بانسان ومادة افتراق
الخارجية مع الذهنية عن الحقيقية لا شئ من العنقاء ببصير في الخارج. وموضع الحقيقية عن الذهنية لا شئ

مرتبطاً بالفرع عليه لا بالتفريع فلا حاجة إلى طيها (قوله في بعض أفرادها الممكنة) لأن صدق الجزئية
لا يتوقف على ثبوت الحكم لجميع الأفراد الممكنة في الحقيقية بخلاف الكلية (قوله نحو بعض مركوب
الخ) مادة الاجتماع ومادة افتراق الحقيقية بعض مركوب السلطان حمار (قوله يماثله في النوع) أقام
المظهر مقام المضمحل لأن الضمير ان كان راجعاً إلى كل لازم موافقة كل نوع لكل نوع أو إلى النوع لازم. وافقته
لنوع مبهم وكلاهما فاسد. وحمله على كل نوع اعتبر التقيض له تسكلف (قال وكل من الخارجية) الأخصر
وكل منهما (قال في نحو بعض النار) أي في ثبوت العارض الخارجي لموضوعه والمراد بنحو المثال الآتي
ثبوت المعقولات الثانية لموضوعها (قال في نحو بعض الانسان) أي فيما كان الموضوع موجوداً في الخارج
والذهن وكان المحمول من ذاتياته (قوله يعني كل من السالبة) يعني ان المراد النسبة بين كل منهما وبين
السالبة الكلية الذهنية لا بين مجموعهما وبينها وإلا لم يقد الكلام عمومته كل منهما عموماً من
وجه مع أنه المطلوب (قوله أعم من وجه) أي مبين للسالبة الكلية الذهنية مباينة جزئية متحققة في

مادة الاجتماع
التي هي السالبة
مما لا يتوقف
على النوع

الاجتماعات
بين الحقيقية
والخارجية

يخرج هذه الماشية في نحو بعض
النار وتليق النار ولا تليق
حيوان كيركس القندار فانظر

عن هذه الماشية مادة
لا في ذات الخارجية والذهنية
الحقيقية إلا أنه لم يشك في
هذا أن الفرض هنا ما هو بغير
اعتدائي على الخارجية وما هو بغير
عنه الذهنية وأما في ما بينهما
فالتصديق لا يقد ولا يماثلها
الخارجية والحقيقية لا يقد
لأنه لا يشك في ما بينهما
فقط أنه لا يشك في ما بينهما

في مادة الاجتماع
الخارجية والذهنية
في مادة الاجتماع
الخارجية والذهنية

بين السوالب الجزئية لصدقها سوالب كليات أيضاً غير مثال المركوب * ^{فان قيل قد يقال ان المركوب ليس بجزئى}

﴿فصل﴾

﴿فى العدول والتحصيل﴾

الحملية مطلقا ان كان طرفاها وجوديين لفظاً ومعنى تسمى محصلة نحو الانسان

تسمى الاعم

السالبة الكلية الذهنية وان كان بين الاولين عموم مطلق (٢) (قوله ويظهر ذلك إلى آخره) أى يظهر كون كل من السالبة الكلية الخارجية والحقيقية اعم من وجه من السالبة الكلية الذهنية بتلك الامثلة لصدق الكل فى نحو لاشى من الفرس بانسانى أو ضاحك وصدق الخارجية والحقيقية بدون الذهنية فى نحو لاشى من الانسان أو العنقاء بممكن فى الخارج وبالعكس فى نحو لاشى من النار بحارة فى الدهن فانظر

من العنقاء بممكن ومادة افتراق الحقيقة مع الذهنية عن الخارجية لاشى من النار بحارة (قال غير مثال المركوب) فانه لا يصدق سالبة كلية أصلا بل يصدق تقيضها فيه أعنى الموجبة الجزئية من كل من الانواع الثلاثة * وكتب أيضاً إماماً مستثنى من الضمير المضاف اليه فى قوله لصدقها أو من مرجعها (قال والتحصيل) بالمعنى الاعم الشامل للبساطة (قال مطلقاً) موجبة أولاً. محصورة أولاً. خارجية أولاً

ضمن العموم من وجه فلا يرد أن هذا مناف لما سبق من أن النسبة بين تقيضى العام والخاص من وجه تبين جزئى (قال غير مثال الخ) حال من الضمير فى قوله لصدقها لكونه فى معنى الفاعل يعنى أن مثال المركوب لا يصدق سالبة كلية أصلا لان قولنا بعض مركوب الساطان فرس صادق بكل من الانواع الثلاث وهو تقيض السالبة الكلية (قوله فى نحو لاشى) صدق المثال الأول بالخارجية والحقيقية لانتفاء ظرف عقد الحل كصدق المثال الثانى حقيقية. وصدق الثانى خارجية لذلك ولا انتفاء وجود الموضوع كما أن صدق المثال الاخير ذهنية بتوجه النقي الى ظرف عقد الحل فقط (قال وجوديين) كان المراد بالوجودى لفظاً مقابل العدمى بمعنى العدم المضاف فزيد أعمى وجودى لفظاً لا بمعنى ما يدخل فى مفهومه العدم للاستغناء حينئذ عن قوله معنى لأن وجودية اللفظ وعدميته تكونان حينئذ باعتبار المعنى فلا يرد أنه لا معنى لكون اللفظ من حيث هو وجودياً وعدمياً فينبغى ترك قوله لفظاً * ثم أقول الواو بمعنى أو. وقوله لفظاً ناظر الى المحصلة المفروضة وقوله معنى الى المحصلة المعقولة. والنسبة بين المحصلتين كالمعدولتين عموم من وجه لاجتماع الأولين فى كل انسان حيوان والاخيرتين فى العنقاء لا عالم. وافتراق

المحصلة
المفروضة
والمحصول
المعقولة

حيوان أو ليس بفريس والآفة الدولة الموضوع أو المحمول أو الطرفين نحو الآتي جماد
والعقرب لا عالم أو أمي وقد يخص المحصلة بالموجبة منها. وتسمى السالبة بسيطة والفرق
بين الموجبة المعدولة المحمول وبين السالبة البسيطة لفظي ومعنوي. أما اللفظي فبان الغالب
في العدول مثل لا وغيره. وفي السلب مثل ليس (١) وبتقديم رابطة الإيجاب على أداة السلب

(قال وإلا) بأن كنا عديمين لفظاً ومعنى جمعاً ونقربها بنحو اللاحق لا عالم. واللاحق أعني لا جاهل. والآمى جاهل
أو كان أحدهما عديماً كذلك والآخر وجودياً كأمثلة المتن ونحو زيد لا أمى فالظاهر من كلامه أن
ما اختلف فيه الطرفان أو اللفظ والمعنى في العدول والتحصيل ليس من أفراد المحصلة بل من أفراد المعدولة
(قال بالموجبة) أى بالموجبة التى هى قسم منها فالمحصول اسم للمقسم والقسم كالمتصور * وكتب أيضاً فتسمى
محصولة بالمعنى الاخص (قال وتسمى) أى حينئذ (قال بسطة) لبسطة طرفيها بل مجموعها بمعنى عدم جعل
حرف السلب جزءاً منه (قال فبان الغالب) أى فيما بين أحدهما أن الغالب والثانى بتقديم رابطة الإيجاب
وتأخيرها (قال رابطة الإيجاب) أى لفظاً أو تقدراً

ملفوظة المحصلة عن معقولتها ومعقولة المعدولة عن ملفوظاتها في زيد أعمى والعكس في زيد لا أعمى .
والمراد بالوجودي لفظا ما لم يجعل أداة السلب جزءاً من أحد طرفيها فيوافق تعريفهم للمعدولة لفظاً عما
كانت الاداة جزءاً من أحد طرفيها (قال أوليس بفرس) أى ليس هو . لا هو ليس لأنه حينئذ يكون
معدولة المحمول كما يلوح مما يأتى لا سالبته لأن المصنف لا يعتبرها . نعم يمكن أن تكون سالبة على رأى
المتأخرين والمحقق الدواني (قال والا فمعدولة الخ) قد يقال إن قوله معدولة الموضوع علم وقوله المحمول
عطف على الموضوع والعطف على جزء العلم غير صحيح ويمكن أن يجاب بأنه معطوف على المضاف مع
تقدير المضاف (هذا) ثم إنه لم يقل أو كليهما مع كونه أخصراً فلا يراد أن العلم معدولة الطرفين لا معدولة كليهما
(قال أو الطرفين) أى معدولة الطرفين لفظاً أو معنى على سبيل منع الخلوسواء توافقاً بينهما أولاً . التعميم
الأول جار فى الثمين الأولين أيضاً بخلاف التعميم الثانى فأقسام كل منها ثلاثة وأقسامها تسعة والجموع
خمس عشرة (قال نحو اللاحى جماد) ترك مثال معدولة الطرفين نحو اللاحى لا عالم للعلم به مما ذكره (قال
بسيطة) لبساطة الطرفين على ظاهر المتن أو أحدهما (قال المعدولة) أى محمولها أو طرفها (قال وبتقديم)
مقتضى كلامه فى الشرطيات أن هذا الفرق أغلبي فلو ترك الباء ليكون مدخول الواو معطوفاً على مافى حيز
قوله بان الغالب لكان أخصر وأولى (قال على اداة السلب) اطلاق رابطة السلب على اداته هنا مجاز
ولذا لم يقل على رابطة السلب كالطلاق رابطة الايجاب على هو فيما يأتى (قال وبتأخيرها) فى الضمير نوع
استخدام لأن المراد به هنا ما كان رابطة الايجاب بخلاف ما سبق . ثم الباء داخلة على العلة الناقصة فلو

الأصحاح الثاني والعشرون
لأنه أخذ في فكرتها بعد وأخذ في
أن كلا سابع بسيط

مثال العدیدین لفظاً ومعنی جیسا
والثانی مثال العدیدین لفظاً فقط
والثالث بالکسر فیہا مثالان

[illegible]

المحكمة
المختصة
بمحاكمة
المشتبهين
بالتجسس
على الدولة
وغيره

في المعدولة نحو زيد فهو ليس بقائم ويتأخيرها في البسيطة نحو زيد ليس هو بقائم وهذا
يفرق بين موجبة الشرطيات ومثالبها. وأما المعنوية فإن المعدولة حكمة بوقوع ثبوت
الحمول العدمي وهو ربط السلب. والبسيطة حكمة بلا وقوع المحمول الوجودي وهو سلب
الربط. وأيضا التسالبة البسيطة من كل نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية أعظم مطلقا من
موجبة المعدولة المحمول لأن صدق موجبة كل نوع يتوقف على تحقق الوجود

(١) قوله وبتقديم رابطة الإيجاب. قيد الرابطة بقيد الإيجاب مع أنهم أطلقوها هنا لأن الرابطة في السابق أداة السلب فليس فيها تأخير رابطة عن أداة السلب بل تأخير رابطة الإيجاب عنها كما لا يخفى

(قال وبهذا) التقديم للاهتمام لا للحصر والّا فيمكن الفرق في الشرطيات بالأمر الأول من الفرق المعنوي أو اللفظي أيضاً فافهم (قال موجبة) أي التي أخذ شرطها على سبيل منع الخلو بل التالي فقط سالبة وكأنه لم يقل بين الموجبة المعدولة التالي من الشرطيات للميل إلى أنه لا يجري العدول والتحصيل فيها (قال الشرطيات) أي المتصلة والمنفصلة (قال وأما المعنوي) أي الفرق (قال فبان المعدولة) أي فبأمرين أيضاً (قال العدني) لفظاً ومعنى أو لفظاً فقط أو معنى فقط (قال والذهنية) أي بقسميها (قال موجبة) أي سواء كانت معدولة المحمول أو محصلة وإن كان الكلام في الأولى

فتركها لئلا يتوهم استقلال كل من المتعاطفين بالفرق لكان أولى (قوله فليس فيها) أى ليس في السالبة تأخير الخ والآن لم تأخير الشيء عن نفسه (قال وبهذا يفرق) ويلزم من هذا الفرق الفرق بالأمر الأول من الفرق المعنوي فإن تقديم رابطة الإيجاب في الشرطيات المتصلة مثلاً يفيد اتصال التالي العدمي وتأخيرها يفيد لا وقوع اتصال التالي الوجودي فظهر أن التقديم في قوله وبهذا للأهتمام لا للحصر (قال لشرطيات) أى التي نالها سالبة (قال وسالبتها) أى التي نالها موجبة (قال حاكمة) أى ذات حكم أو محكوم فيها. وكذا ما يأتي (قال بلا وقوع) أى دالة على الحكم به فإن كان الباء للتحقق تحقق العام في ضمن الخاص فالمراد بالحكم اللا وقوع وبالذلة التضمنية. أو صلة الحكم فالمراد به العلم أو الفعل وبها لا التزامية. فالقول بأن الحكم هنا باحد المعنيين الآخرين ليس على إطلاقه (قال من كل نوع من الخارجية) من تقديم العطف على الربط ان كانت كلمة من للتبعض وبالعكس ان كانت للتبيين (قال على تحقق الوجود) يعنى ان وجود الموضوع في الموجبة الصادقة يلزم أن يكون بحسب نفس الأمر

ادواتها فاليها سائر نحو
كلما كانت الشيء طالعة لم يكن
الميل موجوداً
او ادواتها كلما الشرط مثل ان
ونكلم
نقول ليس ان كانت الشيء طالعة
لم يكن انها موجودة او
فاليها موجود

في مقام الحرف
بين عدول
الحول والباله
البسيط - ٥

نحو كل كانت
الشيء ظاهراً
ليكن اللبس
موجوداً

مفتاح الملك
الجميع اما ان
يكمل الشمس
ظلاله اولاً

هو الهاد
موجود
ليس
أهيكول
الرشاد

« موجود
النهار
أقبلون
سنة ١٩٠٠ »

سالبته فيصدق السالبة البسيطة من الخارجية مع موجبها المعدولة المحمول فيما وجد الموضوع في الخارج تحقيقاً وانفك عنه المحمول فيه نحو كل انسان ليس بفرس أو لا فرس وبدونها فيما عداها سواء أمكن الموضوع

والوجود الذي يتوقف عليه صدق الإيجاب دون السلب هو الوجود الثاني دون الأول فلا تدافع بين قولهم صدق السالبة لا يتوقف على وجود موضوعها وبين قولهم الحكم في السالبة على الموضوع الموجود أي المقدّر معه الوجود وإن لم يتحقق في الواقع فأعلم ذلك إذ قد زل فيه أقدم كثير من الأعلام

(قوله أي المقدّر أي المعتبر (قال سالبته) فإن صدقها لم يتوقف على التحقق في الواقع لأوجود المعتبر مع موضوعها (قال فيصدق) شروع في بيان مواد الاجتماع للسالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول من كل من الأنواع الثلاثة ومواد افتراق الأولى عن الثانية (قال فيما وجد) أي في كل موجبة خارجية محصلة كاذبة باعتبار انفكك المحمول في الخارج (قال في الخارج) أي بالفعل (قال نحو كل انسان) هذا المثال يصدق

ولو قال ويمتاز سالبة كل من الخارجية والحقيقية والذهنية عن الآخرين لكان أخصر وشاملاً للامتيازات الستة المتصورة هنا (قوله والوجود الذي الخ) لم يقل والثاني مختص بالموجبة الصادقة مع أنه أخصر وأوفق لتحقيقه في بعض السوالب والموجبات الكاذبة (قال فيصدق السالبة البسيطة) أقول لو قال فيصدق السالبة البسيطة من الأولين والذهنية الحقيقية مع الموجبة المعدولة المحمول فيما أمكن الموضوع ووجد في الخارج والذهن تحقيقاً وانفك عنه المحمول نحو كل انسان ليس بفرس أو لا فرس وبدونها فيما لم يمكن وجوده في شيء منهما نحو لا شيء من الحالات بصير لكفي في بيان النسبة واستغنى عن هذا إلى قوله الآتي ومن الذهنية الفرضية الخ * وما يقال أراد التصريح بجميع مواد الافتراق ففيه أن من مواد افتراق السالبة الحقيقية نحو لا شيء من شريك الباري بممتنع ولم يذكره وجعل الكاف في قوله الآتي كما في سلب العوارض الخارجية عن الحالات إشارة إليه غير كاف فيه (قال فيما وجد الموضوع في الخ) الأخصر الأولى موضوعه (قال وانفك) أي انتفى ففيه تجريد (قال عنه المحمول) سواء كان من العوارض الخارجية نحو لا شيء من النار ببارد أو العوارض الذهنية نحو كل انسان ليس بممتنع أو الذاتيات كمثال المصنف أو لوازمها نحو الاربعة ليست بفرد (قال فيما عداها) بوم أنه لو وجد الموضوع في الخارج تحقيقاً ولم ينفك عنه المحمول فيه لصدقت السالبة دون المعدولة لصدق قوله ما عداها عليه وليس كذلك لكانت بينهما معاً حيث تصدق الموجبة المحصلة * ولو قال وبدونها فيما أمكن الخ لكان أخصر وأتقن

ع. ۱۹۴

ع
سياسة من العلم والممارسة ان
نفايق النوراني الحبيب
الاجودين مشتركه بين الاجودين
مصلحة في المادة معدلة
الحمل كالتالي ولا تترك الملق
فانظر الى كم غريب التوازن

(قال ولم يوجد في الخارج) قد يقال بقي من مواد الافتراق ما و

(۲۴ - پڑھان)

الخارجية عن المحالات نحو لا شيء من الشريك بصير في الخارج ومن الذهنية الحقيقية
مع موجبها المعدولة فيما وجد الموضوع بذاته في الذهن تحقيقاً أو تقديرًا وانفك عنه المحمول
فيه نحو الأربعة ليست بفردٍ أو لا فرد في الذهن وبدونها فيما لم يوجد في الذهن

(١) قوله فيما وجد الموضوع بذاته في الذهن إلى آخره) بماله ماهية حقيقية سواء وجد فيه
محققاً كما في الأربعة الموجودة في الذهن في أحد الأزمنة أو مقدراً كما في كونه الواجب
تعالى على تقدير القول بإمكان حصوله في الذهن وإن لم يقع أبداً فالمراد من الذات الماهية
العوارض الذهنية نحو لا شيء من الشريك بممتنع في الخارج ولو مثل بهذا حتى يكون فيه إشارة إلى
افتراق السالبة من الحقيقية في مادة الموجبة الذهنية لكان أولى (قال فيما وجد الموضوع) أي في كل
موجبة محصلة ذهنية حقيقية كاذبة لا تنفاه المحمول (قال بذاته) أي بما هيته بلا واسطة فرض وجوده
الخارجي (قال نحو الأربعة) وكذا المثال المذكور لمادة اجتماعها من الخارجية اعني كل إنسان ليس
بفردٍ أو لا فرد في الذهن أو من الحقيقية اعني العتقاء أو الفرض ليس بكاتبٍ أو لا كاتب في الذهن
(قوله بماله) بيان للموضوع لا له وصول فاته عبارة عن القضية (قوله ماهية) بمعنى ماله الشيء هو هو
(قوله حقيقية) الحقيقية هنا في مقابلة الفرضية لا الاعتبارية فتدخل في الحقيقية الماهية المعدومة الممكنة
كالعتقاء وجبل الياقوت وبحر الزئبق وإن كانت ماهية اعتبارية (قوله بإمكان حصوله) هذا مبني على

أولها أيضاً (قال الخارجية من المحالات) لو تركه وقال بعد قوله بصير أو ممتنع لكان أولى للإشارة
إلى افتراق السالبة الحقيقية فيما كان المحمول من العوارض الذهنية أيضاً (قال وانفك عنه) أي فتصدقان
لعدم جواز اتصاف الموضوع بالمحمول (قال المحمول فيه) سواء كان من العوارض الخارجية أو الذهنية
أو الماهية وكذا المحمول في مادة الافتراق أعم من هذه الثلاثة وفي ذكر المثال بما يكون المحمول من
العوارض الماهية هنا ومن العوارض الخارجية والذهنية في مادة الافتراق احتباك (قوله أو مقدراً) أي
تقدير يمكن لا مطلقاً ولا لم يحتج إلى قوله على تقدير القول (قوله على تقدير القول) قضيته أن نحو الله
تعالى واجب الوجود ليس ذهنية حقيقية على القول بامتناع حصوله في الذهن وهي مع منافاتها لتعريفها
الماتريستيزم بطلان حصر القضية فيها وفي الذهنية الفرضية والخارجية والحقيقية (قوله فالمراد من الذات)
فمعى قوله بذاته باعتبار حقيقته التي لا يمكن أن يراد الذات التي هي الموضوع الحقيقي والآن نسب
حينئذ أن يقول هنا ماله ماهية حقيقية أو فيما سبق مما هو ماهية الخ وكأنه للتنبيه على أن المقابلة

بذاته بل بواسطة الفرض نحو لا شيء من الحالات ينصير في الذهن أو بوجود في نفسه
ومن الذهنية الفرضية مع موجبتها المعدولة فيما وجد الموضوع في الذهن بواسطة الفرض
وانفك عنه المحمول فيه كما في هذا المثال وبدونها فيما لم يوجد في الذهن أصلاً نحو لا شيء
الحقيقية التي على تقدير حصولها في الأذهان تخصيل بلا احتياج إلى فرض وجودها
الخارجي بخلاف ماهيات الحالات كما تقدم فالمراد من التقدير ههنا هو الفرض المتعلق
بوجوده الذهني الممكن وبالفرض في قوله بواسطة الفرض هو الفرض المتعلق بوجوده
الخارجي المحال ولذا كانا متقابلين ههنا

أن المراد بالتقدير الوجود المقدر تقدير امكان * ولو كان أعظم من تقدير امتناع ليشمل كنهه تعالى على القول
بامتناعه لكان أولى لأن قولنا الله تعالى واجب الوجود قضية ذهنية حقيقية على كل من التقديرين
تأمل (قوله التي على) تفسير للماهية الحقيقية المرادة هنا بوجوده أي الموضوع (قوله الممكن) أي
بالامكان الخاص وإن كان الموضوع هو الله تعالى فإن وجوده الذهني ممكن خاص (قال بذاته) أي
لا تحقيقاً ولا تقديراً (قال بواسطة الفرض) أي فرض وجود الموضوع في الخارج (قال ببصير) المحمول
في المثال الأول من العوارض الخارجية وفي الثاني من العوارض الذهنية ولذا أورد مثالين وقيد المحمول
في الثاني بقوله في نفسه لأن بعض الحالات كالأمر العامة الممتنعة الوجود في الخارج حينئذ موجود بالوجود
الربطي كقولنا شريك الباري ممنوع وزيد ممكن أو حادث (قال فيما) أي في كل موجبة محصلة ذهنية
فرضية كاذبة باعتبار المحمول (قال بواسطة الفرض) من نفسه (قال في الذهن أصلاً) أي لامع عدم
الاعتبار ههنا بين الخنص والخنص به كافية اختار ما ذكره (قال أو بوجود في نفسه) أي بالوجود
المحمول (قال وانفك عنه المحمول) أي محمول السالبة لأن محمول المعدولة ثابت لموضوعها وكذا فيما مر
(قال كما في هذا المثال) أي في مادته (قال في الذهن أصلاً) أي لا حقيقة ولا فرضاً. وقد يقال يومهم
أنها لا تفترق عن الموجبة المعدولة المحمول فيما وجد الموضوع في الذهن حقيقة كما في الأربعة ليست
بفرد ولو قال بدل قوله أصلاً فرضاً أي سواء وجد حقيقة أو لم يوجد أصلاً لكان أشمل وأولى (قال
نحو لا شيء) يتجه أن عدم وجود المعلوم المطلق في الذهن فرضاً ممنوع كيف وهو يقتضي عدم صحة
الحكم عليه وتوجيهه بما في الحاشية ونحوه تكلف فلو قال وبدونها فيما لم يوجد في الذهن فرضاً نحو الأربعة
ليست بفرد لكان أولى

سواء وجد في الذهن بالمثل
أولاً ولا سيما المثال سوار امكان
وجوده فيه أو امتناعه كما ذكره
نعم كما قيل

المراد
بأنه
لا
يوجد
بالفرض
فإن
الوجود
بالفرض
هو
الوجود
الذهني
الممكن
فإن
الوجود
بالفرض
هو
الوجود
الذهني
الممكن
فإن
الوجود
بالفرض
هو
الوجود
الذهني
الممكن

أولاً ولا سيما المثال سوار امكان
وجوده فيه أو امتناعه كما ذكره
نعم كما قيل

من المعلوم المطلق بمعلوم ولذا قالوا السالبة البسيطة والمعدولة المحمول متلازمان فيما وجد

(١) قوله لاشي من المعلوم المطلق إلى آخره (المعلوم المطلق ما ليس له وجود أصلاً لا في الخارج ولا في ذهن من الاذهان فلا يكون معلوماً بالضرورة لا بشرط العلم بالوجود الذهني * هذه القضية مشروطة عامة لأن المراد أنه ليس بمعلوم بالضرورة مادام معدوماً مطلقاً وهذا الحكم صادق وإن كان معلوماً متصوراً في هذه القضية بعنوان المعلوم المطلق

فرض الوجود الخارجي للموضوع ولا مع فرضه (قال المعلوم المطلق) فإنه يكتب فيه أن يقال كل فرد وجد في ذهن بواسطة فرض وجوده الخارجي وصدق عليه المعلوم المطلق لا معلوم لا انتفاء قيد الموضوع (قال بمعلوم) أي بمنصور (قوله ما ليس له) أي ما لم يقع له شيء من الوجودين سواء أمكن له وجود أولاً فالمعلوم المطلق اعتمد من الممتنع المطلق * وكتب أيضاً أي في شيء من الزمان أو بالنسبة إلى زمان مخصوص بناءً على أن ليس المراد بالمعلوم المطلق المعلوم البدائي (قوله هذا) أي الموضوع الحقيقي في هذا الحكم (قوله هذا الحكم) السلب (قوله وإن كان) أي فرد المعلوم المطلق (قوله في هذه القضية) السالبة (قوله بعنوان) ببيان (قوله المطلق) أي لا تفصيلاً وبخصوصه

(قال بمعلوم) ولا يصدق أن يقال كل معدوم مطلق لا معلوم لا انتفاء قيد الموضوع أعني وجوده في ذهن (قوله ما ليس له) مقتضى قوله الآتي فلا يكون معلوماً بالضرورة أن المعنى ما امتنع له الوجود الخارجي والذهني فيسوي المعلوم المطلق الممتنع المطلق وليس كذلك (قوله بالضرورة) قيد النفي لا المنفي لئلا يتوهم معلومية المعلوم المطلق بالدوام (قوله بالوجود الذهني) صلة الاشتراط لا العلم (قوله ثم هذه القضية) دفع لما يقال إن مثاله فليصدق لأن موضوعه إما متصور أولاً وعليهما يمتنع سلب المعلوم عنه لأن كل متصور معلوم والحكم على الشيء يقتضي تصوّره فيلزم من سلبه إجماع النقيضين وأصناف ذات الموضوع بكل من وضعي الموضوع والمحمول وبضده * هذا ولو أجاب بأن المعلوم المطلق قد يتصور فيعرض له الوجود الذهني فهو من تلك الحثية معلوم وموجود ومن حيث ذاته مجهول وقسم الموجود والحكم عليه من الحثية الأولى وصحة من الثانية لكان أولى ويجري نظيره في قولهم كل مجهول مطلق يمتنع الحكم عليه فتأمل (قوله مشروطة عامة) ليس المراد أنها مشروطة عامة دائماً لعدم فهمه منها بل المراد أنها مشروطة عامة بالاطلاق العام لما قالوا أن المتبادر من القضية المهمة الجهة الاطلاق العام الآتي قضية موجبة عقد وضعها مستلزم لمقد حملها ككل كاتب متحرك الاصابع وسالبة عقد وضعها منافي له كما في لاشي من القائم بقاعد فالتبادر العرفية العامة فلا بد أن

الموضوع وكذا السالبة المعدولة المحمول اعتم مطلقاً من الموجبة المحصلة ومتلازمة معها فيما وجد الموضوع نحو ليس الانسان لاناظفاً والانسان ناطق (تنبية) قد يحكم بثبوت حكم السالبة لموضوعها كان يقال اجتماع النقيضين هو ليس بصيراً بمعنى انه متبصّف

لانها مشروطة وصفية وهي حملية في الظاهر شرطية في المعنى ولا شك في صدق الشرطية ههنا بأن يقال كلما كان الشيء معدوماً مطلقاً يلزم ان لا يكون معلوماً وان امتنع طرفا هذه الشرطية في الواقع كما لا يخفى

بل بعنوان المعلوم المطلق (قوله مشروطة) صغرى (قوله هي حملية) كبرى (قال والمعدولة المحمول) أى في كل نوع (قال السالبة المعدولة) أى في كل نوع (قال المحصلة) أى من ذلك (قال ومتلازمة) الأولى ومتلازمة لها لأن التفاعل لا يسند إلا إلى متعدد (قال فيما وجد) أى بالوجود المعتبر في موضوع ذلك النوع (قال قد يحكم بثبوت) أى بوقوع (قال حكم السالبة) بمعنى اللا وقوع فأضافته إلى السالبة اضافة الجزء إلى الكل (قال ليس بصيراً) بمعنى لا وقوع

هذه القضية مهمة الجهة فلا معنى للحكم بأنها مشروطة عامة لكن يتجه عليه أن مقتضى الاستثناء الثاني من قولهم المارّ تبادر العرفية العامة من قولنا لاشئ من المعلوم المطلق بمعلوم لتنافي عقدي الوضع والحمل فيه (قوله مشروطة وصفية) يتجه بعد تسليم كونها في حكم المشروطة دون العرفية وكونها شرطية في المعنى أن الدليل إنما يتم لو كان ماهو في حكم اللزومية مثلها في الانقضاء من طرفين كاذبين (قوله يلزم أن لا يكون) أقام جهة النسبة الاتصالية مقام المحمول في التالي للتخصيص على أنها في قوة المتصلة اللزومية لان الضرورة في الحملات بمنزلة اللزوم في الشرطيات (قال ومتلازمة معها) الاخصر الاولى الاوفق بما مر ومتلازمان فيما الخ على أن في نسبة اللزوم الى أحدهما صريحاً والآخر ضمناً ترجيحاً بلا مرجح وكأنه لذلك عدل عن الملازمة الى التلازم فلم يرف بمراده (قال قد يحكم بثبوت) وكذا بثبوت حكم الموجبة لموضوعها تقوية للحكم (قال حكم السالبة) أى حكم فيها والمراد به اللا وقوع فالظرفية ظرفية السلك للجزء ولا منافاة بين كونه حكماً ومحكوماً به لاختلاف الجهة والآخصر الخالي عن التجوز بثبوت السلب (قال اجتماع النقيضين الخ) معناه على ما قاله الدواني أن اجتماعهما شئ سلب عنه البصر فالمحكم به حقيقة هو ما حكم عليه بالسلب لاحكم السالبة والآ لم يصح الحمل لعدم اتحاد طرفيه ففي قوله بثبوت حكم الخ تسامح (قال هو ليس بصيراً) أى هو ليس هو فليس بصيراً بمعنى سلب البصر لا عدم البصر فلا يرد أنه لا فرق بين الموجبة السالبة المحمول وبين الموجبة المعدولة المحمول لتقديم رابطة الايجاب على

فقد وجد الموضوع في السبيل أو لا يتقدم

بعدم البصر وسمّاها المتأخرون موجبة سالبة المحمول وحكموا بأنها مساوية للسالبة البسيطة وأعم من الموجبة المعدولة المحمول حيث تصدق عند عدم الموضوع أيضاً دون المعدولة المحمول (١) لكنها في التحقيق موجبة معدولة المحمولة من الذهنية

(١) قوله لكنها في التحقيق إلى آخره لأن محمولها حكم السالبة وهو من النسب وكل نسبة معقول بأن كما عرفت بخلاف المعدولة في نحو العقب أعمى أولاً كاتب خارجية أو حقيقة فإن محمولها المفهوم العدمي المركب من المفهوم الوجودي ومفهوم أداة النفي

(قال بعدم) وقوع البصر (قال للسالبة البسيطة) بل لا تغاير بينهما عندهم إلا باعتبار ثبوت البلا وقوع الموضوع في الأولى وبعدم اعتبار ثبوتها في الثانية (قال وأعم) الأولى فتكون أعم الخ للعلم بأعميتها من العلم بمساواتها للسالبة البسيطة (قال من الذهنية) أي الحقيقة إن كان الموضوع من الممكنات أو الفرضية إن كان من الحالات * وكتب أيضاً لأن خارجية ولا من الحقيقة (قوله حكم السالبة) بمعنى اللا وقوع فلاضافة إلى الكل (قوله وهو) كبرى (قوله من النسب) التامة (قوله وكل نسبة) كبرى ثانية وكتب أيضاً تامة أولاً. وقوعاً أولاً وقوعاً (قوله المعدولة) المحمول (قوله العقب أعمى) كأنه احتراز عن شريك الباري لا بصيراً أولاً كاتب فانه ذهنية ليس إلا * وكتب أيضاً أولاً بصيراً

أداة السلب فيهما والفرق بذكر ليس في الأولى دون الثانية أغلبي (قال بعدم البصر) هذا ملائم للمعدولة والآوضح بلا وقوع البصر (قال وأعم) عطف اللازم على المازوم ولم يقل فتكون أعم مع أنه اظهر في اللازم للاختصار (قال حيث تصدق) لأن الأتصاف بالسلب إعتباري لاحق في فلا فرق بين انتفاء شئ عن آخر وثبوت ذلك الانتفاء له إلا بالاعتبار فلا يرد أن هذا يهدم قولهم ثبوت الشئ لشيء فرغ وجود المثبت له لانه مخصوص كما قاله عبد الحكيم بما كان الثبوت فيه حقيقياً (قال لكنها في التحقيق) رد على المتأخرين ورد المحقق الدواني في حاشية التهذيب قولهم وقال انها موجبة سالبة المحمول كما عليه المتأخرون ولكنها ذهنية وليس بمنزلة السالبة المحصلة المحمول في عدم اقتضائه وجود الموضوع فالمصنف مخالف لهم وللمتأخرين (قوله لان محمولها) فيه أما أولاً فلانه لو تم قائماً يتم على رأى الدواني اذ المصنف يقول إنها معدولة المحمول فهو مفهوم عدمي وأما ثانياً فلانه بعد القول بأنها معدولة لا معنى للتخصيص بكونها ذهنية اذ يكون خارجية وحقيقية على حسب المحمول لأن المحمول حينئذ مفهوم عدولي * نعم يصح التخصيص على رأى الدواني فتأمل (قوله خارجية) لم يقل أو ذهنية لأن المعنى عارض خارجي كما يأتي فلا يكون محمولها (قوله من المفهوم العدمي) صغرى الشكل الأول وكبراه أعنى وكل مفهوم كذلك يقع محمول

ولا يستدل بأن من العوارض الذهنية فتكون القضية لا محالة ذهنية لا غير قائم وهذا العلم بالعدم يقتضيه العلم بالعدم والوجودية ارادة انظر في هذا الاصل في جرس

الذهنية السالبة المحمول

هذا الاعتبار لا كاتباً والّا لا ترتفع النقيضان عن أمر موجود وأيضاً الموضوع ههنا أغنى
لا كاتب لأنه إن لم يكن كاتباً بهذا الاعتبار كان لا كاتباً لئلا يلزم رفع النقيضين لكنّه لم يكن كاتباً
بداهة فكان لا كاتباً فالدليل استثنائي مستقيم فقولهُ فإن الفرس الخ إشارة الى المقدمة الواضحة وقوله
فيكون بهذا الاعتبار الخ إشارة الى المقدمة الشرطية وقوله والّا الخ دليلها * وكتب أيضاً هذا بالنسبة
الى اللا كاتب وأما بالنسبة الى الاعمى فهو ان يقال العقب باعتبار الوجود الخارجى ليس لا اعمى والّا
لكن بصيراً فيكون بهذا الاعتبار اعمى والّا لا ترتفع النقيضان * ويتجه على قياس ما يأتى في جواب
النقض أنا لانسلم أنه بهذا الاعتبار ليس لا اعمى اذ غاية ما يستلزمه أن لا يكون اعمى في الخارج بمعنى
أن لا يتصف بالعمى فيه لا أن لا يتصف به في الواقع في الذهن (قوله باعتبار وجوده الخارجى) وكذا
باعتبار وجوده الذهني (قوله فيكون) قد يمنع الملازمة بان يقال لانسلم لزوم اتصاف الفرس بحسب الخارج
بالا كتابة من عدم اتصافه فيه بالكتابة فانه لم يتصف بحسب شيء من الوجودين بالكتابة كفى لدفع
رفع النقيضين اتصافاً بحسب احدهما وهو الذهن هنا بالا كتابة وكذا الملازمة الثانية في النقض بان
يقال لانسلم اتصاف زيد في الخارج بالامكان على تقدير عدم اتصافه فيه بالا امكان لم لا يجوز ان
لا يتصف في شيء من الوجودين بالا امكان حقى يكفي لدفع رفع النقيضين اتصافاً بحسب احدهما اغنى
الذهن بالامكان والحق عندي أنه لا فرق بين نحو العمى وعدم الكتابة وبين نحو الامكان والواجوب
فان جاز اتصاف الامر الخارجى بالامر الاعتبارى بحسب الخارج فكما جاز ذلك في نحو الأولين
جاز في نحو الآخرين وان كان نحو الآخرين من المعقولات الثانية فكذلك نحو الأولين فافهم هذا
المقام (قوله بهذا الاعتبار) أى كما باعتبار الوجود الذهني ومن ههنا يظهر أن اللا كاتب من عوارض
وجوده الخارجى ليس لا اعمى والّا كان بصيراً فيكون باعتباره اعمى والّا لا ترتفع النقيضان * وما يقال
يتجه عليه أنا لانسلم أنه بهذا الاعتبار ليس لا اعمى اذ غاية ما يستلزمه أن لا يكون اعمى في الخارج
بمعنى أن لا يتصف بالعمى فيه لا أن لا يتصف به ذهنيًا انما يصح لو كان العمى من عوارض الوجود الذهني
كالا امكان وسيصرح المصنف بخلافه (قوله والّا لا ترتفع) قد يقال يكفي لدفع رفع النقيضين اتصافاً ذهنيًا
بالا كتابة فلا يلزم من عدم اتصافه خارجاً بالكتابة اتصافه فيه بالا كتابة * وأقول نقض الخارجية
موافق لها في الخارجية كما سيأتى في التناقض فاذا لم يصح شيء من الموجبة والمعدولة خارجية ارتفع
النقيضان وإن صدقت المعدولة ذهنية وكل من السؤال والجواب جارى قوله الآتى والّا لا ترتفع النقيضان
(قوله النقيضان) أى بمعنى المعدول ولذا قيده بقوله عن أمر موجود (قوله وأيضاً الموضوع) يعنى

أقول انظر الى قوله لا كاتباً والّا لا ترتفع النقيضان عن أمر موجود وأيضاً الموضوع ههنا أغنى
لا كاتب لأنه إن لم يكن كاتباً بهذا الاعتبار كان لا كاتباً لئلا يلزم رفع النقيضين لكنّه لم يكن كاتباً
بداهة فكان لا كاتباً فالدليل استثنائي مستقيم فقولهُ فإن الفرس الخ إشارة الى المقدمة الواضحة وقوله
فيكون بهذا الاعتبار الخ إشارة الى المقدمة الشرطية وقوله والّا الخ دليلها * وكتب أيضاً هذا بالنسبة
الى اللا كاتب وأما بالنسبة الى الاعمى فهو ان يقال العقب باعتبار الوجود الخارجى ليس لا اعمى والّا
لكن بصيراً فيكون بهذا الاعتبار اعمى والّا لا ترتفع النقيضان * ويتجه على قياس ما يأتى في جواب
النقض أنا لانسلم أنه بهذا الاعتبار ليس لا اعمى اذ غاية ما يستلزمه أن لا يكون اعمى في الخارج بمعنى
أن لا يتصف بالعمى فيه لا أن لا يتصف به في الواقع في الذهن (قوله باعتبار وجوده الخارجى) وكذا
باعتبار وجوده الذهني (قوله فيكون) قد يمنع الملازمة بان يقال لانسلم لزوم اتصاف الفرس بحسب الخارج
بالا كتابة من عدم اتصافه فيه بالكتابة فانه لم يتصف بحسب شيء من الوجودين بالكتابة كفى لدفع
رفع النقيضين اتصافاً بحسب احدهما وهو الذهن هنا بالا كتابة وكذا الملازمة الثانية في النقض بان
يقال لانسلم اتصاف زيد في الخارج بالامكان على تقدير عدم اتصافه فيه بالا امكان لم لا يجوز ان
لا يتصف في شيء من الوجودين بالا امكان حقى يكفي لدفع رفع النقيضين اتصافاً بحسب احدهما اغنى
الذهن بالامكان والحق عندي أنه لا فرق بين نحو العمى وعدم الكتابة وبين نحو الامكان والواجوب
فان جاز اتصاف الامر الخارجى بالامر الاعتبارى بحسب الخارج فكما جاز ذلك في نحو الأولين
جاز في نحو الآخرين وان كان نحو الآخرين من المعقولات الثانية فكذلك نحو الأولين فافهم هذا
المقام (قوله بهذا الاعتبار) أى كما باعتبار الوجود الذهني ومن ههنا يظهر أن اللا كاتب من عوارض
وجوده الخارجى ليس لا اعمى والّا كان بصيراً فيكون باعتباره اعمى والّا لا ترتفع النقيضان * وما يقال
يتجه عليه أنا لانسلم أنه بهذا الاعتبار ليس لا اعمى اذ غاية ما يستلزمه أن لا يكون اعمى في الخارج
بمعنى أن لا يتصف بالعمى فيه لا أن لا يتصف به ذهنيًا انما يصح لو كان العمى من عوارض الوجود الذهني
كالا امكان وسيصرح المصنف بخلافه (قوله والّا لا ترتفع) قد يقال يكفي لدفع رفع النقيضين اتصافاً ذهنيًا
بالا كتابة فلا يلزم من عدم اتصافه خارجاً بالكتابة اتصافه فيه بالا كتابة * وأقول نقض الخارجية
موافق لها في الخارجية كما سيأتى في التناقض فاذا لم يصح شيء من الموجبة والمعدولة خارجية ارتفع
النقيضان وإن صدقت المعدولة ذهنية وكل من السؤال والجواب جارى قوله الآتى والّا لا ترتفع النقيضان
(قوله النقيضان) أى بمعنى المعدول ولذا قيده بقوله عن أمر موجود (قوله وأيضاً الموضوع) يعنى

الفرس موجود فالسالية البسيطة الخارجية ههنا تستلزم الموجبة المعدولة المحمول من
الخارجية * فان قلت هذا جارٍ فليثبت مفهوم الامكان في الخارج مع انه ليس كذلك
اذ نقول زيد باعتبار وجوده الخارجي ليس لاممكننا والآن لم يكن ممكننا بل واجباً او ممتنعاً
وهو محال فهو هذا الاعتبار ممكن والآ لا ترفع النقيضان عن امرٍ موجود

المأهية (قوله هذا جار) ^{منها} قُضَّ اجمالى (قوله الامكان) ^{منها} زِيدَ مثلاً (قوله مع انه ليس كذلك) ^{منها} لانه من المعقولات الثانية التى هي من العوارض الذهنية (قوله اذ نقول) مقدمة واضحة حقيقة * وكتب أيضاً خلاصته أن زيداً باعتبار وجوده الخارجى منصف بالامكان لانه ان لم يكن بهذا الاعتبار منصفاً بالامكان كان منصفاً بالامكان لكنه لم يكن بهذا الاعتبار منصفاً بالامكان فكان منصفاً بالامكان اما الملازمة فلئلا يلزم رفع للنقيضين . واما وضع المقدم فلانه لو كان بذلك الاعتبار منصفاً بالامكان كان منصفاً بالوجوب أو الامتناع فقوله زيد باعتبار الخ إشارة الى المقدمة الواضعة وقوله والا لم يكن الخ دليلها . وقوله فهو بهذا الاعتبار الخ إشارة الى المقدمة الشرطية . وقوله والا لارتفع الخ دليلها (قوله باعتبار وجوده) كما باعتبار وجوده ذهنى (قوله والا لم يكن) دليل المقدمة الواضعة (قوله بهذا الاعتبار) كما

أن ارتفاع النقيضين بمعنى العدول هنا يستلزم ارتفاعهما بمعنى السلب لأن هذه المادة مادة اجتماعها فهو إيمان تنمة الدليل أو دليل ثان (قوله هذا جار) أى بلا تغيير فيما قبل * قوله وايضاً فيكون نقضاً اجاباً وبغيره فيما بعده فيكون نقضاً مكسوراً (قوله ثبوت مفهوم) أى لموضوع ممكن موجود في الخارج كلاً يشوبه الدليل والالام يكن ارتفاع النقيضين محالاً لانهما بمعنى العدول وارتفاعهما عن المعدوم جائز (قوله وجوده الخارجى) أى والذهنى لكن خص الخارجى بالذكر لكون الكلام فيه قوله لانسلم قد يقال هذا الجواب لايجرى فيما لو نقض الدليل المذكور بالوجود مع كونه معقولاً ثانياً وعارضاً ذهنيماً بان يقال زيد باعتبار وجوده الخارجى ليس لا موجوداً والالام يكن موجوداً بل معدوماً فيكون بهذا الاعتبار موجوداً * وكذا اذا نقض بالامكان العام المقيد بجانب الوجود وبالقدم والحدوث والوحدة والكثرة * وأقول جريان الجواب ظاهر بأن يقال لانسلم أنه باعتبار الوجود الخارجى ليس لا موجوداً اذ غايته أن لا يتصف بالوجود فى الخارج لا أن لا يتصف به فى الذهن ليلزم كونه معدوماً الى آخر نظائر ما ذكره المصنف وكيف يتوهم الفرق بين الامكان والوجود مع أن كلا منهما معقول ثان فكيف يلزم من الوجوب والامتناع والعدم وقس عليه الجريان فى السواقى (قوله ليس لا يمكن ان لا) أى بل هو لا يمكن فى

الحق الذي ليس بخلق في
الخلق بالحق والحق بالحق
الذي ليس بخلق في
الخلق بالحق والحق بالحق
الذي ليس بخلق في
الخلق بالحق والحق بالحق

الحاكم باللائكة في النار
الحاكم باللائكة في النار
الحاكم باللائكة في النار

والطبر ما ذكره لابن خلدون
الفرس ما ذكره لابن خلدون
من قديم ما ذكره في الفارس
والفرس ما ذكره في الفارس
والفرس ما ذكره في الفارس

في الاخر ان يتولى في التقدير
الحادث في ملكه والا كان
وهو

[illegible]

اعتبار وجوده الخارج
لا يمكن ان لا يكون

بما لا يمكن
لا يمكن ذلك في الحال
يكون واجباً ومتصلاً
فقد تقدم فيك بذلك
اعتبار ليس لا يمكن أن
لأنه في الشيء إشارة

شاردة الى انكشاف الشرطية
قوله وهو مح اشاره
الرافعة وقوله بل وادبا
تمننا دللنا وقوله

مکتبہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

وتعتبر السالبة المعدولة المحمول مستلزمة للموجبة المحصلة فيما وجد الموضوع (قلت)
لا نسلم أنه باعتبار وجوده الخارجى ليس لا ممكناً إذ غاية ما يستلزمه أن لا يكون ممكناً في
الخارج بمعنى أن لا يتصف بالامكان في الخارج لا أن لا يكون ممكناً بمعنى أن لا يتصف به
في الواقع وتكون في الذهن حتى يلزم كونه واجباً أو ممكناً كلف والامكان لما كان معقولاً ثانياً
لم يكن ثابتاً لشيء بحسب الخارج ولما لم يثبت مفهوم الممكن باعتبار الخارج فقد يثبت

باعتبار وجوده الذهني (قوله وأيضاً) قض مكرور للدليل الثاني بأجراء الرتبة واسقاطه بالا دخل له
من البساطة والمعدل والتحصيل فافهم (قوله قلت) منع المقدمة الواضحة بسند أنه يجوز أن يتصف
زيد بحسب الخارج بالامكان واللازم منه عدم اتصافه بحسبه بالامكان لعدم اتصافه بحسب
شيء من الوجودين به حتى يلزم اتصافه بالوجود والامتناع كما لزم اتصافه تعالى بالوجود من عدم
اتصافه بحسب شيء منها بالامكان. ثم إن منع المقدمة الواضحة بعينه منع لصديق السالبة المعدولة المحمول
فهذا الجواب جواب الاعتراض الثاني على الدليل الثاني أيضاً * وكتب أيضاً أقول ههنا للجواب
لا يحسم مادة النقض لعدم جريانه فيما لو نقض الدليل المذكور بالوجود أو الامكان العام المقيد بجانب
الوجود أو بلا وقوع الكتابة مثلاً كما هو محمول الموجبة السالبة المحمول مع أن كلاً منها من المعقولات
الثانية والعوارض الذهنية عند المصنف بأن يقال إن الفرس باعتبار وجوده الخارجى ليس موجوداً
أو ممكناً أو متصفاً بوقوع الكتابة وهو ظاهر فيكون بهذا الاعتبار موجوداً أو ممكن الوجود أو متصفاً
بلا وقوع الكتابة والآ لا ترفع النقضان وقس عليه النقض بالقدم والحدث والوحدة والكثرة إلى
غير ذلك (قوله ممكناً) أقول إنما يتم إذا كان هذا معنى المعدولة المحمول التي كلامنا فيه وليس
كذلك بل هو معنى السالبة البسيطة أو الموجبة السالبة المحمول أعني زيد هو ليس هو ممكن والآ فزيد
لا يمكن معناه زيد متصف بالامكان لا زيد لا يكون ممكناً أولاً يتصف بالامكان (قوله ممكناً)
أى مطلقاً (قوله واجباً) دفعاً لرفع النقيضين

الخارج فلا يكون الامكان ثابتاً فيه لزيد ولا تصدق السالبة المعدولة المحمول فلا تصدق الموجبة المحصلة
فقوله لانسلم الخ. جواب عن قوله وايضاً السالبة الخ. وعما قبله (قوله أن لا يكون ممكناً) تعبير باللازم
لأن هذا معنى السالبة البسيطة لا المعدولة. فلو قال أن يكون لا ممكناً لكان أوفق (قوله حتى يلزم)
فقوله والا لم يكن الخ ممنوع (قوله كيف والامكان) سند المنع * وفيه إشارة إلى جواب النقض

المذكور
المتبقي
المستبعد
لا يمكنه
الخارج
المتبقي
المستبعد
لا يمكنه
الخارج

ملاحظة على قيس ما استدل به
لأنه قد مر ما استدل به
لأنه قد مر ما استدل به
لأنه قد مر ما استدل به
لأنه قد مر ما استدل به
لأنه قد مر ما استدل به
لأنه قد مر ما استدل به
لأنه قد مر ما استدل به

المذكور
المتبقي
المستبعد
لا يمكنه
الخارج
المتبقي
المستبعد
لا يمكنه
الخارج

فيقتضى صدقها وجود الموضوع في الذهن

مفهوم إلا يمكن بهذا الاعتبار والآ لا يرتفع النقيضان فالمفومات العدمية قسم
معقول أول يختص بالوجود الخارجي كالأعي أو مشترك بين الوجودين كالإلا بصير
واللا يمكن وغيرهما من تقابض المفومات المختصة بأحد الوجودين أو المشتركة وقسم
معقول ثان يختص بالوجود الذهني كالممكن والممتنع وغيرهما فافهم هذا المقام

(قوله كالأعي) كأن منشأ جمل العمى من المختص بالوجود الخارجي هو أنه لكون استعداد البصر
مأخوذاً في مفهومه لا يتصف به الأمور الممتعة والمعدومة بل إنما يتصف به بعض الموجودات وذلك
لا يوجب كون العمى منه لجواز اتصافه به باعتبار الحصول الذهني كاتصاف الواجب بالوجوب والتقدم
والأمر الموجودة بالوجود والحدوث مع كون ذلك من المعقولات الثانية (قوله كالإلا بصير) فإن العقب
والأكمة متصف باللا بصير بحسب الوجودين وإن اتصف الرجل البصير به بحسب الوجود الذهني
فقط والواجب تعالى متصف باللا يمكن الخاص بحسبها وإن اتصف الإنسان مثلاً به بحسب الخارج
فقط (قال الموضوع) الحقيقي

بالمعارضة (قوله كالأعي) أقول وجه جملة مختصاً بالوجود الخارجي أن استعداد البصر مأخوذ في مفهومه
وذلك الاستعداد لا يتصف به الشيء باعتبار الحصول الذهني والآ لا يمكن عروض البصر ذهنياً لذلك
الشيء لأن معنى الاستعداد لشيء في ظرف إمكان عروضه للمستعد في ذلك الظرف وهو محال * وليس
نظير اتصاف الواجب بالوجوب لأن الاتصاف الخارجي به محال بخلاف العمى (قوله فافهم) إشارة
إلى أنه يتجه على جعل اللا يمكن في المشترك بين الوجودين أنه يستلزم اجتماع النقيضين لأن زيدا
متصف بالامكان ذهنياً كما صرح به فإذا كان اللا يمكن مشتركاً بينهما كان متصفاً به ذهنياً أيضاً * ويجاب
بأنه مشترك بينهما بالنسبة إلى غير ما هو معروف لنقيضه (قال فيقتضى) هذا وقوله الآتى وإن توقف
يد لأن على أن موضوع الموجبة الذهنية موجود في الذهن بوجودين أصلي وظلي * وقد يستشكل ذلك
بما كان محمولاً منافياً للوجود فيه نحو كل مجهول مطلق يتمتع الحكم عليه ولذا ذهب التفناني إلى
أنه إن كان موجبة لا يقتضى إلا تصور الموضوع حال الحكم كالسالبة * ورد بأنه يهدم قولهم ثبوت
شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له فلا أولى أن يقال الوجود الظلي الذي هو مناط الحكم تصوره بعنوان
الموضوع والأصلي وهو مناط الصدق الوجود الفرضي الذي باعتباره يصدق على أفرادها فعنى المثال كل

بأن يتصف بفرده في الخارج
سواء انصف به في الذهن
أي أم لا
كالقدم والدور والوجود
فإن الوجود والاشتراك
الوجود في الخارج لا يتصف
به فيه والآ لكان للوجود
وجود وهم فيقسم وكذا
يقع في القدم والدور
وهو الخاطئ بالكلية لا نحو
البصر والذهني بالكلية لا
نحو الامكان

حال اعتبار الحكم إن أنا فلان وإن ساعة فساعة وإن دائماً فدايم وهكذا بخلاف السالبة
الذهنية وإن توقف (١) انعقاد الكل على وجود الموضوع في الذهن حال الحكم ^{بأنه لا يثبت صدقها}
^{بأنه لا يثبت صدقها} فصل

الحلمية مطلقاً لا بدّ لنسبتها الإيجابية أو السلبية من كيفية الضرورة واللا ضرورة
والدوام واللا دوام والفعل والامكان في نفس الامر وتلك الكيفية تسمى مادة القضية

(١) قوله انعقاد الكل أي انعقاد جميع القضايا ذهنية كانت أو خارجية أو حقيقية
موجبة كانت أو سالبة إذ لا بدّ من تصوّر الموضوع وفي ذكر الانعقاد إشارة إلى أن المتوقف
على تصوّر الموضوع هو نفس الانعقاد لا الضيق والكلام في الثاني لافي الأول ^{بأنه لا يثبت صدقها}
(قال حال اعتبار الحكم) أي الوقوع (قال السالبة) البسيطة (قال انعقاد الكل) أي كل من الموجبة

المعدولة المحمول من الذهنية والسالبة البسيطة منها كسائر الموجبات والسوالب (قال على وجوده)
أي بالكنه أو بوجه صادق (قال الموضوع) الحقيقي (قال حال) أي حال مجرد اعتباره (قال الحكم)
أي الاذعان (قوله إذ لا بدّ) أي لانعقاد القضية مطلقاً كما مرّ أوائل القضايا من قول المصنف ولا تنعقد
القضية (قوله الموضوع) الحقيقي بالكنه أو الوجه كما مرّ (قوله الموضوع) الحقيقي في جميع القضايا (قوله
في الكلام) أي في الفرق بين الموجبة والسالبة بحسب الوجود (قال الحلمية) في جعل الحلمية مورد
القسم إشارة إلى أن الشرطيات لا تكون موجبة (قال مطلقاً) موجبة أو سالبة حقيقية أو خارجية
أو ذهنية (قال الضرورة) أي الذاتية أو الوصفية أو الوقتية وكذا الدوام أعم من الذاتي والوصفي

ما تصور بعنوان المجهول المطلق وفرض صدقه عليه يمتنع الحكم عليه فهو كسائر الموجبات في هذين
الوجودين (قال حال اعتبار الحكم) أي الاذعان والمراد بالحكم في قوله المار اعتبار الحكم هو الوقوع
ولذا أتى بالظاهر (قوله من تصور) وهو وجود ظلي ومنطوق للحكم في القضايا الثلاث (قال لنسبتها) أي
السكائنة بحسب نفس الامر ولا ينافي هذا توصيفها بالإيجابية والسلبية لانه باعتبار حصولها في العقل (قال
والفعل) فيه أن الفعل متحد مع اللا دوام وكذا الأمكان مع اللا ضرورة فينبغي تركهما إلا أن يقال
ذكرهما تنبيهاً على الاختلاف في التعبير لأن الغالب في المركبات هو التعبير عن ثاني جزئها بالمفهومات
العدمية وفي البسائط بالمفاهيم الوجودية (قال وتلك الكيفية) المادة مشتركة بين الطرفين والنسبة
وكيفيةها لأن كلاهما جزء وعنصر للقضية قاله عبد الحكيم فلعله خص التسمية بالكيفية هنا إما لأن
الكلام فيها أو لأن عنصريتها لكونها لبعض القضايا خفية ينبغى بيانها (قال في الحلمية) مستدرك

[illegible]

فان لم يبين في الجملة كيفية النسبة تسمى مطلقة كالامثلة السابقة والا فوجهة وفابها البيان
من اللفظ الدال على الكيفية او حكم العقل بها مطابقين للمادة او غير مطابقين جهة وكذب
الموجهة كما يكون بعدم مطابقة النسبة للواقع يكون بعدم مطابقة الجهة للمادة فالموجهة
ان حكم فيها بضرورة النسبة التامة الخيرية مادام ذات الموضوع

(قال مادة القضية) وكذا عنيصرها وكل من هذين الاسمين ليس محتصاً بالكيفية بل يستعمل به كل من الطرفين والنسبة الاصلية الواقعية ايضاً (قال من اللفظ) أى فى القضية المفوضة (قال الدال) أى بلا واسطة ان كان المراد على صورة الكيفية على حذف المضاف أو بالواسطة ان كان المراد على نفسها (قال على الكيفية) أى الواقعية الأصلية (قال أو حكم العقل) فيه مساحة والمراد الكيفية الظلية التى حكم العقل بثبوتها للنسبة إذ الحكم من قبيل العلم والجهة من قبيل المعلوم * وكتب ايضاً أى فى القضية المعقولة (قال وكذب الموجبة) أى المفوضة أو المعقولة (قال الواقع) الذى هو مادة النسبة (قال مطابقة الجهة) أى العقلية أو العقلية (قال النسبة) وقوعاً أو لا وقوعاً (قال مادام) مادام هنا للظرفية وفقاً المحقق عبد الحكيم فيخرج عن التعميم ما محموله الوجود وموضوعه غير الواجب تعالى كريد أو غيره

(قال كيفية النسبة) أقام المظهر مقام المضمّر تنبيهاً على أن المبين قد يخالف ما في نفس الأمر (قال على الكيفية) أي الكيفية الظلية التي هي جزء القضية لا الكيفية بحسب نفس الأمر فلا يرد أن دلالاته عليها منافية لتجويز مخالفة الجهة للمادة * وقال عبد الحكيم المراد الكيفية بحسب نفس الأمر * ومعنى الدلالة أنه يفهم منه ثبوتها فيها سواء كانت ثابتة أولاً (قال أو حكم العقل) فيه مسامحة لأن الجهة هي الكيفية المعقولة التي حكم العقل بثبوتها قاله عصام * ثم إنه إما بالجر عطف على اللفظ وكونها مبنية لكونها كالمراة للملاحظة الكيفية الواقعية أو بالرفع عطف على ما * وهذا وتوصيف اللفظ بالمطابقة باعتبار المدلول فلا يرد أنه لا معنى لمطابقة اللفظ للمادة (قال مطابقين) ظاهر في أن النصور يكون مطابقاً للواقع وغيره وهو مخالف لما تقرر من أن كل تصور مطابق للواقع وانحطاً عما يقع في الحكم الضمني بأن ما في الذهن مطابق لما في الخارج (قال يكون بعدم مطابقة الجهة الخ) قد يقال كون الكذب بعدم مطابقة الجهة للمادة مناف لتعريفه بعدم مطابقة النسبة للواقع * والجواب أن الجهة لكونها قيداً للنسبة يصدق عند عدم مطابقتها عدم مطابقة النسبة لأن عدم مطابقة القيد قد يكون باعتبار القيد (قال إن حكم فيها) أي حكماً ضمياً أو المراد بقوله بضرورة الخ بالنسبة التامة الضرورية وكذا

فان ذلك المفظ والذ على الصوة
الظنية الى الحكيمه النفس الامربه
لا انها تكون الا لها موصوفه
للمصور الذ ينبت
فان الوجود ضدك لذاته
تتم في ذاته وجوده بالفظ
الا ذاته بخلاف وجوده عليه
ووجود زيد

موجوداً أو معدوماً (١) في الخارج تحقيقاً في الخارجية أو تقديرًا في الحقيقة أو في الذهن في الذهنية تسمى ضرورية مطلقة نحو كل إنسان حيوان أو ليس بفرس بالضرورة مادام

(١) قوله مادام موجودا أو معدوما زاد قوله أو معدوما لئلا يرد عليه ماورد على من تركه

تعالى موجود لأن الوجود حينئذ ليس ضروريا في وقت الوجود بالنظر إلى ذات الموضوع وإن كان ضروريا بشرط الوجود وبالنظر إلى العلة والمقابل للضرورة حينئذ هو الامكان في جانب الخالف بمعنى سلب الضرورة في وقت الوجود عن الجانب الموافق وهو المسمى بالامكان العامي كما سيأتي فيكذب كل من ذنك المثاليين ضرورة بهذا المعنى وإن صدق ضرورة بشرط المحمول لا للشرطية حتى يدخل فيه ذنك المثاليين ويكون المقابل الامكان في جانب الخالف بمعنى سلب الضرورة بشرط الوجود عن الجانب الموافق ولا ينافي كونها ضرورية بصدق تقييدها بالامكان العامي خلافاً للدواني حيث اختار الشرطية متمسكا بأنه لو كان للظرفية لزم انحصار الضرورية في الازلية لأن ما لم يجب له الوجود لا يجب له المحمول في جميع أوقاته فإنه يتجه عليه أن ثبوت الذاتيات ولو ازمها ضروري للذات ألا يرى أنهم قالوا إن المحمول في كل كاتب حيوان ضروري للذات في وقت الكتابة (قال

موجوداً) هذا في مطلق الموجبات وفي السوالب التي موضوعاتها موجودة وصدقها لا تنفاد المحمول وقوله أو معدوما في السوالب التي صدقها لا تنفاد الموضوع (قوله زاد) أي المصنف على غيره من

فيما يأتي (قال موجودا) اعترض بان نحو زيد موجود مما محموله الوجود وموضوعه غير الواجب تعالى من مواد الامكان الخاص ويصدق عليه هذا التعريف فيلزم أن لا يكون بين الضرورية والممكنة العامة

الخالفة لها كيفاً تنافض * وأجيب تارة بان المتبادر منه مغايرة المحمول للوجود وأخرى بان مادام هنا للظرفية فيخرج عن التعريف لان الوجود في المثال ليس ضروريا في جميع أوقات وجود الموضوع وإن كان ضروريا بشرطه * واختار المحقق الدواني الشرطية . وأجاب بأن النقيض للضرورة بهذا المعنى

الامكان بمعنى سلب الضرورة بشرط الوجود وهو كاذب لا الامكان الذاتي مستدلا بأنه لو كان للظرفية لزم انحصار الضرورة الذاتية في الازلية لان ما لم يجب وجوده لم يجب له شيء في أوقات وجوده * ورده

عبد الحكيم بان ثبوت الذاتيات للذات ضروري في زمان وجودها نحو كل إنسان حيوان بالضرورة مع أنه لا يجب وجودها (قوله ماورد) فيه أما أولا فلأن المعتبر باعتبار وجود الموضوع لا وجوده بحسب

نفس الأمر * وأما ثانيا فلان من عرف الضرورية بذلك قصد الضرورية الواقعة في العلوم الحكمية الباحثة عن أحوال الأعيان ولم يقيد بشأن القضايا الحاكمة على المعدومات. وببحث الأمور العامة متطفل

الباحة عن أحوال الأعيان ولم يقيد بشأن القضايا الحاكمة على المعدومات. وببحث الأمور العامة متطفل

الباحة عن أحوال الأعيان ولم يقيد بشأن القضايا الحاكمة على المعدومات. وببحث الأمور العامة متطفل

لأنه وجد زيد مثلاً في وقت وجوده بالضرورة
وقوله مادام موجودا أو معدوما زاد قوله أو معدوما لئلا يرد عليه ماورد على من تركه
تعالى موجود لأن الوجود حينئذ ليس ضروريا في وقت الوجود بالنظر إلى ذات الموضوع وإن كان ضروريا بشرط الوجود وبالنظر إلى العلة والمقابل للضرورة حينئذ هو الامكان في جانب الخالف بمعنى سلب الضرورة في وقت الوجود عن الجانب الموافق وهو المسمى بالامكان العامي كما سيأتي فيكذب كل من ذنك المثاليين ضرورة بهذا المعنى وإن صدق ضرورة بشرط المحمول لا للشرطية حتى يدخل فيه ذنك المثاليين ويكون المقابل الامكان في جانب الخالف بمعنى سلب الضرورة بشرط الوجود عن الجانب الموافق ولا ينافي كونها ضرورية بصدق تقييدها بالامكان العامي خلافاً للدواني حيث اختار الشرطية متمسكا بأنه لو كان للظرفية لزم انحصار الضرورية في الازلية لأن ما لم يجب له الوجود لا يجب له المحمول في جميع أوقاته فإنه يتجه عليه أن ثبوت الذاتيات ولو ازمها ضروري للذات ألا يرى أنهم قالوا إن المحمول في كل كاتب حيوان ضروري للذات في وقت الكتابة (قال موجوداً) هذا في مطلق الموجبات وفي السوالب التي موضوعاتها موجودة وصدقها لا تنفاد المحمول وقوله أو معدوما في السوالب التي صدقها لا تنفاد الموضوع (قوله زاد) أي المصنف على غيره من فيما يأتي (قال موجودا) اعترض بان نحو زيد موجود مما محموله الوجود وموضوعه غير الواجب تعالى من مواد الامكان الخاص ويصدق عليه هذا التعريف فيلزم أن لا يكون بين الضرورية والممكنة العامة الخالفة لها كيفاً تنافض * وأجيب تارة بان المتبادر منه مغايرة المحمول للوجود وأخرى بان مادام هنا للظرفية فيخرج عن التعريف لان الوجود في المثال ليس ضروريا في جميع أوقات وجود الموضوع وإن كان ضروريا بشرطه * واختار المحقق الدواني الشرطية . وأجاب بأن النقيض للضرورة بهذا المعنى الامكان بمعنى سلب الضرورة بشرط الوجود وهو كاذب لا الامكان الذاتي مستدلا بأنه لو كان للظرفية لزم انحصار الضرورة الذاتية في الازلية لان ما لم يجب وجوده لم يجب له شيء في أوقات وجوده * ورده عبد الحكيم بان ثبوت الذاتيات للذات ضروري في زمان وجودها نحو كل إنسان حيوان بالضرورة مع أنه لا يجب وجودها (قوله ماورد) فيه أما أولا فلأن المعتبر باعتبار وجود الموضوع لا وجوده بحسب نفس الأمر * وأما ثانيا فلان من عرف الضرورية بذلك قصد الضرورية الواقعة في العلوم الحكمية الباحثة عن أحوال الأعيان ولم يقيد بشأن القضايا الحاكمة على المعدومات. وببحث الأمور العامة متطفل

ن كان
وقت
شظا
شمش
ب في
يقع
كان
كما قاله
رورة
برتها
متين
ام في
لثوم

موجوداً ولا شئ من الحالات يصير في الخارج بالضرورة مادام معدوماً فيه أو بضرورتها

الآتية تأمل (١) قوله بشرط الوصف أي يحكم فيها بضرورة النسبة بشرط التصاف ذات

وسالبي الأولين تناقض لجواز اجتماع إمكان وقوع الثبوت أو إطلاقه في الجملة مع ضرورة لا وقوع

الثبوت أو دوايه في جميع أوقات الذات صدقاً كما في كل قر منخسف بالامكان أو بالأطلاق العام

القمير ليس بمنخسف بالضرورة أو دائماً مادام الذات وأما أن يقيد الثبوت فيها أيضاً بذلك القيد فلا

تصديقاً في نحو كل منخسف مظلم وكل قر منخسف مع صدق المشروطة والعرفية العامتين في المثال

الأول والوقتيتين المطلقتين في المثال الثاني وتكون المطلقة مساوية للدائمة مع أنه قد تقرر أن أهم

الموجبات الممكنة العامة ثم المطلقة العامة (قال في الخارج) متنازع فيه لكل من الشقين وكذا قوله في

الذهن * وكتب أيضاً صلة موجوداً أو معدوماً بل وكذا في ذهن (قال بتحقيقاً) تفصيل لقوله موجوداً

فالمناسب ذكره عقبه (قال أوفى ذهن) أي تحقيقاً أو تقدير حقيقة أو فرضاً تأمل (قال في الذهنية)

أي الحقيقية أو الفرضية (قال كل إنسان) كل من هذين المثالين مثال للضرورة المطلقة من الأنواع

الثلاثة (قال ولا شئ) مثال للضرورة السالبة من الخارجية والحقيقية دون الذهنية لعدم صحة قوله

مادام معدوماً وفي ذهن ولذا لم يقل يصير في الخارج أوفى ذهن وأما مثالها من الذهنية بقسميها

قيدا للثبوت فاما أن يكتفى في الممكنة العامة بالثبوت في الجملة فلا يكون بينهما تناقض لجواز اجتماع

امكان الثبوت في الجملة مع ضرورة لا وقوعه في جميع أوقات الذات فيما كان المحمول وصفاً مفارقاً ككل

قر منخسف بالامكان وبعض القمير ليس بمنخسف بالضرورة مادام الذات * وإما أن يقيد فيها الثبوت

بقيد مادام الذات فلا تكون أهم من المشروطة والعرفية العامتين والوقتيتين المطلقتين لعدم صدقها

في نحو كل منخسف مظلم وكل قر منخسف * أقول إن هذا الدليل جارٍ في كون مادام موجوداً قيدا للوقوع

في ضمن اللاوقوع فهو باطل * ولذا لم يتعرض له مع عدم الحاجة حينئذ إلى زيادة قوله أو معدوماً على

أنه بمنزلة جزء العلم فتقييده به ممتنع والله يمكن الجواب على الشق الأول بحمل جميع أوقات الذات على

معنى السكل الافرادى فلا يصدق المثال المذكور ضرورة لأعلى معنى السكل المجموعى لكنه إنما يتم

إذا كانت كلمة ليس بالنسبة إلى قيد مادام لعموم السلب وأما إذا كان لسلب العموم كما هو المتبادر فلا

(قوله تأمل) وجهه جواز أن يراد بقوله مادام ذات الموضوع موجوداً دواً وجودها تحقيقاً أو انتفاءً أغنى

أحد الأمرين في السالبة والأول في الموجبة فلا حاجة إلى زيادة قوله أو معدوماً (قال أو بضرورتها) عطف

على معمولي عاملين مختلفين من غير شرطه فلو ترك الباء لكان أولى ولا يبعد كون قوله فمشروطة مرفوعاً

بمعنى وصفها
بمعنى وصفها
بمعنى وصفها

مادام وصف الموضوع فشرطه عامة إما بمعنى أن النسبة ضرورية بشرط الوصف ووقته

الموضوع بوصفه * ومعنى اشتراط الضرورة بالانصاف أن يكون للانصاف به مدخل في
الضرورة وتوقف هي عليه سواء كان مستقلاً فيها كما في مثال تحريك الاصابع أولاً كما في

فكقولنا لاشئ من المعلوم المطلق بمعلوم في الذهن مادام معدوما فيه (قال بمعنى) تفصيل لقوله
أو بضرورتها مادام الخ لا لقوله فشرطه عامة يشعر به كلامه في الحاشية تأمل (قال ووقته) الذي
يدل عليه كلامه في الحاشية هنا وقوله الا في أي بشرط الكتابة في ذلك الوقت أن قوله ووقته عطف
على مدخول الباء لا على الوصف وأن الباء بالنسبة اليه بمعنى في (قوله بالانصاف) الذي هو عقد الوضع
(قوله وتوقف) أي تكون الضرورة معلولة للانصاف (قوله تحريك الاصابع) قيد يقال لا معنى
لكون تحريك الاصابع علّة للكتابة وضرورتها مع ذلك تكون الكتابة المعلولة علّة وموقوفة عليها
ضرورة التحريك بل ضرورة التحريك معلولة لعلّة التحريك

(قال بمعنى) أن النسبة (يعني) أن مادام لتوقيت حكم بمدة ثبوت خبرها لاسمها وذلك التوقيت إما
باعتبار المدخلية أو الظرفية الصرفة لها قاله عبد الحكم فقوله أن النسبة الخ بيان الحكم الموقت بها وتفصيل
لهذين الاعتبارين لا معنى مادام فلا يتجه أنه فعل ناقص فوضعه لأحد الأمرين المذكورين ممنوع
ولو سلم لزم استعمال المشترك في التعريف (قال ضروريه بضم ط) بأن تنسب الضرورة الى مجموع الذات
والوصف وإن كان الحكم على الذات فقط وهذا مراد السيد قدس سره بأن الموضوع في الشرطية
بشرط الوصف مجموعهما * وقد يقال قضية قوله بشرط الخ كون الضرورة للذات والوصف خارجا
لأن الشرط خارج عن المشروط فلا تنسب الى مجموعهما * وفيه أن المشروط هو الضرورة لا ما نسبت
هي اليه (قوله ويتوقف) فسر المدخلية به ليصح التعميم الا في (قوله سواء كان مستقلاً) أقول التعبير
بالمدخلية لا يوافق هذا التعميم مع أن المزمع مجموع الذات والوصف فلا يكون مستقلاً فيها نعم
لا تتوقف على غيرها واللازم من هذا استقلال المجموع * ويمكن الجواب بأن المراد باستقلال الوصف
استلزامه للمحمول في كل مادة وهو لا ينافي التعبير بالمدخلية نظراً الى عقد الوضع هذا * ومعنى علية
الكتابة لتحريك الاصابع أنها علّة للحكم بضرورتها فلا بردان أمر المدخلية بالعكس لأن تحريكها علّة
للكتابه وضرورتها * على أن الكتابة بالمعنى المصدرى تحريك الاصابع على الوجه المخصوص
فتحركها معلول وأثر لازم له (قوله أولاً كما في الخ) مخصوص بالجزئية بخلاف المستقل

أقول هذا الكلام مدخلية الوصف
في الضرورة بمعنى علية لها لا
يجوز أن يكون بمعنى كونها علّة
للمجموع بغيره عند عقد العمل
وسهلها الآخر
أمر في الواقع وبالنسبة الى الخ
فإن وجودها فيه متوقف على
وجود تحريك الاصابع
سواء كان العمل حقيقة بذات
هذه الذات صواباً للضرورة ما
دام أن الأمر بالقياسه في كل
ناظر صواباً بالقياسه في كل
بالضرورة بالضرورة أو ما عداها
القياسه في كل ناظر صواباً
للضرورة مادام يتجه صواباً
الوصف شرطاً لغيره ومعنى كونه
فالمعزوم هنا مجموع الذات
والوصف وتثبت شرط الذات
على الضرورة لا على الضرورة
ثم ذلك الوصف قيد مشترك
ومتفقاً للزعم في كل متجه
صاحب بالضرورة وقد لا يكون
كله في كل كاتب تحريك الاصابع
بالمعزوم مادام كاتباً فان
والكتابة وليست
للكاتب عليه
لأنه الحركه قبل الكتابة
وهو لا يثبت بالضرورة
في كل كاتب تحريك الاصابع

بمعنى وصفها
بمعنى وصفها
بمعنى وصفها

وإن لم يكن نفس ذلك الوصف ضرورياً للذات في وقته نحو كل كاتب متحرك الأصابع
أوليس بساكنها بالضرورة مادام كاتباً أي بشرط الكتابة في ذلك الوقت أو بمعنى

قولنا بعض الحارّ ذائب بالضرورة مادام حاراً وهو الدهن الحارّ والمقتضى لضرورة الذوبان
مجموع الحرارة والدهنية لا مجرد الحرارة والآ لكان الحجر الحارّ ذائباً أيضاً وقوله ووقته
إشارة إلى أن الضرورة المذكورة في غير وقت الوصف لا تسمى مشروطة عندهم كما إذا كان
العنوان علة معدة للمحمول نحو كل حي مائت بالضرورة بعد كونه حياً لا مادام حياً وهو

(قوله والمقتضى) في قوة العلة لصحة المثال (قوله أن الضرورة) أي الضرورة المشروطة بالوصف
(قوله في غير وقته) سواء كانت بعد الوصف كما ذكره المصنف أو قبله كما إذا كان المحمول علة معدة
كعكس مثال المصنف وكقولنا كل حية بيضاء سوداء بالضرورة قبل كونه بيضاء (قوله إذا كان
العنوان) أي عقد الوضع (قوله علة معدة) أي لعقد الحيل وظاهر أنه إذا كان علة معدة لعقد الحيل
كان علة معدة لضروريته أيضاً (قوله كل حي) وكل نائم مستيقظ بالضرورة بعد كونه نائماً (قوله

لا مادام) فانه حينئذ لا يصدق إلا إذا كان سالبة (قال وإن لم يكن) هذا ناظر إلى مادة افتراق هذا
المعنى والمعطوف عليه المقدر أعني أن كان نفس ذلك الوصف ضرورياً للمادة ناظر إلى مادة اجتماع
المعنيين وقسم عليه قوله الآتي وإن لم يكن للوصف مدخل اهـ قال بشرط الكتابة فمادام في المعنى
الأول للشرطية لا للظرفية (قال مادام كاتباً) أي في وقت الكتابة فمادام في المعنى الثاني للظرفية

(قوله إشارة) أقول المتبادر من قولهم بشرط الوصف وجود الوصف عند الحكم على الموضوع فلا حاجة
إلى قوله ووقته لإخراج نحو المثال الآتي (قوله في غير وقت) نبه به على أن قوله ووقته في المتن معطوف
على مصب الباء وانها بالنظر إليه بمعنى في (قوله لا تسمى) والال بطل قولهم المشروطة بالمعنيين تنعكس
مستويا حينية مطلقة لعدم صدق عكس المثال الآتي وهو بعض المائت حتى بالفعل حين هو مائت
هذا ولو قال ليست مشروطة لكان أولى (قوله معدة) ويلزم منه كونه معدا لضرورة المحمول (قوله
نحو كل حي) أي حيوة مستفادة من الغير وإلا لا تنتقض بالباري تعالى (قال وإن لم يكن) إشارة إلى
مادة افتراق المعنى الأول عن الثاني وما يقال الكتابة مثلاً لا بد لها من علة فتكون ضروري
الثبوت لذات الموضوع في جميع أوقات ثبوتها فيكون أخص مطلقاً من المعنى الثاني فنندفع بان النسب
بين القضايا معتبرة بمجرد النظر إلى مفهومها مع قطع النظر عن الأمور الخارجية (قال أي بشرط
الكتابة) قد يقال تحرك الأصابع ربما يكون ضرورياً لآخر كالارتعاش فلا تكون الكتابة

مادة
افتراق
المعنى
المعطوف
عليه
المقدر
أعني
أن كان
نفس ذلك
الوصف
ضرورياً
للمادة
ناظر
إلى مادة
اجتماع
المعنيين

أنها ضرورية في وقت الوصف وإن لم يكن للوصف مدخل في الضرورة نحو كل كاتب حيوان بالضرورة مادام كاتباً فبين المعنيين عموم من وجه إذ يفارقان في هذين المثالين ويصدقان (١) معاً فيما كان العنوان الذي له مدخل في الضرورة ضرورياً للذات في وقته نحو كل إنسان حيوان

فإن ترك
الأصل في المثال
الاول ليس ضرورياً للكاتب
في وقت الكتابة لا يمكنه سلبه
بشرط
كتابة بعض الجوانب في كل

ظاهر (١) (قوله فيما كان العنوان الذي له مدخل الخ) فجميع الذاتيات ولوازمها ولوازم أحد الوجودين مما له مدخل وضروري في وقته فلم يبق هناك

لا للشرطية فتسميته مشروطة على سبيل المشاكلة (قال العنوان الذي له) اختراز عن مادة افتراق المعنى الثاني (قال ضرورياً) اختراز عن مادة افتراق المعنى الاول (قوله مما له مدخل) في مدخلية الناطق مثلاً وكونه موقوفاً عليه لضرورة نحو الجوهر أو الجسم في قولنا كل ناطق جوهر أو جسم مثلاً بالضرورة مادام ناطقاً خفاء * ثم رأيت عبد الحكيم صرح بان الناطق في كل ناطق حيوان لا دخل له شرطاً لها * ويجب بان الاشتراط بالنظر الى المثال أو الى أفراد الكتاب من حيث أنه كاتب (قال

أقول في هذا خفاء إذا كان الخ
مادام أن الخ
المطلوب عليه لوجوده المفردة
وإذا كان الخ
المطلوب عليه لوجوده المفردة

إنها ضرورية) بان كان المحمول ضرورياً في ذاته لذات الموضوع أولم يكن لكن كان العنوان ضرورياً لها ومستلزماً له (قال فبين المعنيين) قد يقال المعتبر في المشروطة بشرط الوصف مجموع الشرطية والظرفية فهي أخص من المشروطة في وقته لانه كلما كفت إحداها في ضرورة النسبة كفتا فيها ولا عكس * وفيه أن معنى كفايتهما كون الوصف العنوان في وقت الاتصاف به علة لها وهو غير لازم من كفاية الظرفية فيها كما في كل كاتب حيوان فللازمة ممنوعة (قال في هذين المثالين) ولا يصدق في المثال الثاني أن الحيوان ضروري لذات الكاتب في وقت الكتابة بشرطها لعدم كونها شرطاً للحوانية (قال ويصدقان) وتسمى حينئذ ضرورة لأجل الوصف فهي أخص مطلقاً من المشروطة بكل من المعنيين (قال فيما كان العنوان) اشار به الى تحقق المعنى الاول . وبقوله ضرورياً الى تحقق الثاني ولا يخفى أن تركيب أحد القيدتين مع العنوان تركيباً توصيفياً والاخر إخبارياً تحكم اذ لم يعلم أحدهما قبل الآخر مع وجوب العلم بالقيد قبل الحكم فالاولى أن يقول فيما كان العنوان مما له مدخل في الضرورة وضروري للذات في وقته (قوله فجميع) الفاء للتفصيل أي جميع العنوانات اللواتي هي ذاتيات الموضوع الحقيقي ولوازمها الخ * وقد يقال مقتضى هذا أن المراد بالمداخلية الاستلزام وإلا لا يتجه أنه لا مدخل للحساس في ضرورة الجسم في قولنا كل حساس جسم وإلا لم يتحقق ضرورة الجسم لشيء بدونيه * وكلامه المار صريح في أن المراد بها توقف الضرورة على الوصف وإن لم يستلزمها (قوله مما له مدخل) أي بشرط كون المادة مادة

مادة
الاشتراط
المطلوب
عليه
لا دخل
لله

الأعرض المفارق وهو قسمان . قسم ضروري في وقته للموضوع كما إذا لم يكن من أفعاله الاختيارية وقسم ليس بضروري في وقته كما إذا كان من أفعاله الاختيارية فإذا كان العنوان من القسم الأول وكان له مدخل في الضرورة صدق هناك المعنيان معاً في مثال اظلام المنخسف وإذا كان من القسم الثاني فإن كان له مدخل في الضرورة صدق المعنى الأول دون الثاني كما في كل كاتب متحرك الاصابع أذ ليس الكتابة ضرورية للكاتب في وقتها فضلاً عن ضرورة التحريك التابع لها وإلا فيصدق المعنى الثاني دون الأول كما في كل كاتب حيوان

في ضرورة الحيوان بل قال أبو الفتح الظاهر أنه لا يدخل للانسان في ضرورة الحيوان بل الأمر بالعكس (قوله العرض المفارق) خاصة أو عرضاً عاماً (قوله الاختيارية) الاختيار المنسوب اليه في الموضوعين أهم من اختيار موضوع العرض واختيار من أوجده فيه كالحرارة الحاصلة للماء بتسخين أحد إياه ولذا جعل في الحاشية الثانية الانخساف العارض للقمع باختياره تعالى كما هو المذهب الحق أمراً اختيارياً (قوله مدخل) أما إذا لم يكن له مدخل فيها كما في قولنا كل منخسف جسم بالضرورة مادام منخسفاً فالصادق هناك هو المعنى الثاني (قوله في الضرورة) أي ضرورة ثبوت المحمول (قوله فان كان) ويلزم من كون العنوان من القسم الثاني بأن لا يكون ضرورياً مع مدخليته في ضرورة المحمول أن لا يكون المحمول ضرورياً في نفسه كما أنه يلزم فيما سبق من كون العنوان من القسم الأول بأن يكون ضرورياً مع مدخليته في ضرورة المحمول أن يكون المحمول كالعنوان ضرورياً في نفسه (قوله في الضرورة) أي ضرورة عقد الحمل (قوله عن ضرورة) أي عن كون التحريك التابع لها ضرورياً فالأولى عن ضرورية الخ (قوله وإلا فيصدق) أي وإن لم يكن للعنوان الذي من القسم الثاني مدخل في ضرورة

الضرورة فلا يرد نحو كل إنسان كاتب (قوله من أفعاله الاختيارية) نسبته الى ضمير الموضوع تدل على أن الاختيار المنسوب اليه إختيار موضوع العرض لا مابعه واختيار من أوجد العرض فيه كما في الحرارة الحاصلة للماء بتسخين أحد إياه خلافا لما يدل عليه الحاشية التالية (قوله كما إذا كان) استقصائية والاخصر الأولى بأن كان الخ وكذا فيما مر (قوله متحرك الاصابع) أي لذات الكاتب من حيث الكتابة فلا يرد منع اليسمية مستندا بضرورة ثبوت بعض أفرادها من حيث أنه مرتعش (قوله التابع لها) أي التابع ذلك التحريك للكتابة في الضرورة فلا ينتج أن الكتابة مشروطة بتحريك الاصابع فيلزم جعل المتبوع تابعا * ولو قال التابعة لها لكان أولى تأمل (قوله وإلا فيصدق) أي وإلا يكن

عبركم من كون العنوان في القسم الثاني بدون مدخلية في الضرورة كونه المحمول ضرورياً في ضرورة العنوان

وكل منخسف مظلم بالضرورة في وقت معين (١)

بالضرورة اذ لا مدخل للكتابة في الحيوانية (١) (قوله وكل منخسف مظلم بالضرورة الى آخره) ضرورة الانخساف والاطلام وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس مبني على مازمه الحكماء من كون الواجب تعالى موجبا في افعاله واما على ما ذهب اليه المتكلمون وهو الحق من انه تعالى مختار في جميع افعاله فلا ضرورة في شئ منها لجواز خلق الاضاءة حينئذ وجواز ازالة الحيولة كما لا ضرورة للكتابة في وقتها لكونها فعلا اختياريا يمكن تركه

عقد الحل بان كان المحمول ضروريا مع قطع النظر عنه فيصدق الخ (قوله مبني) تذكيره باعتبار كون الضرورة عبارة عن الوجوب (قوله موجبا) قد يقال ان كونه موجبا عندهم لاوجب كون الانخساف والاطلام ضروريين لجواز ترتيبهما عن امر اختياري هو الحركة فان الفلك عندهم مختار في حركته كما هو معلوم في محله تأمل (قوله فلا ضرورة) أي عقلية بخلاف العادية (قال في وقت معين) سواء كان ذلك الوقت وقت الوصف العنواني أولا كان يقال كل قمر منخسف وقت الانخساف خاسفا لمن خص الوقت بالثاني وحكم بمباينة الوقتية للمشروطة (قال اوقات الموضوع) أي وجودا أو عديما تأمل

العنوان في فسخي العرض المفاوق مما له مدخل في ضرورة ثبوت المحمول فيصدق الخ فالكاف في قوله كما في نحو الخ اشارة الى نحو قولنا كل منخسف جسم مما هو مثال القسم الاول والنفي متوجه الى قيد المدخلية لا الضرورة فلا يتجه منع الملازمة مستندا بجواز أن لا يكون المحمول ضروريا كما في كل كاتب ضاحك (قوله مبني على) يعني أن القمر في نفسه جرم كد وكودته صادرة من الله تعالى بالايجاب بناء على تحقيق مذهبهم ونوره مستفاد من الشمس ففعل الحيولة الحاصلة بحركة الفلك يزول نوره فيرى في ظلمته الاصلية فلا يردان كونه تعالى موجبا في افعاله لا بوجوب كونهما ضروريين لجواز ترتيبهما عن امر اختياري هو الحركة لأن المترتب منها زوال النور لا الاطلام والانخساف * نعم لو قيل بانها زواله لا يتجه فتأمل * بقي أنه لو حمل الاختيار فيما مر على اختيار موضوع العرض فقط لم يحتج الى البناء على مذهبهم (قوله لكونها فعلا) جواب عما قيل للكتابة ضرورة في وقتها لأن الشئ مالم يجب لم يوجد

بان مجرد وجوب الشئ باليلة التامة لا يقتضي كونه ضروريا في وقتها لجواز اشتغالها على الاختيار فلا تكون واجبة فضلا عن معلولها نعم لو كانت واجبة الوجود بالذات أو بالغير لم وهو ممنوع ومر منا جواب آخر واليه أشار بالتأمل (قوله يمكن تركه) أي عدم فعله أصلا أو في بعض الاوقات ولو قال تركها في كل

شئ كونه الوقت وقت الوصف
العنوان فالظاهر التمثيل بكل
منخسف مظلم
شأنه لا لا بد من شأنه
منخسف مظلم وقت الانخساف
الوقت

يوجب
نقطة

فيكون السالبة المشروطة والعرفية في مثل قولنا لاشي من الكتاب يساكن الاصابع
 بالضرورة او بالدوام مادام كاتباً موقوفتين على وجود الموضوع كجميع سवाल المركبات
 ولا ضرر فيه بعد ان صدقنا عند عدم الموضوع في مثل قولنا لاشي من المعدوم بطائر
 (قوله في مثل قولنا) من كل سالبة مشروطة او عرفية كان وصفها العنواني من العوارض الخارجية
 (قوله موقوفتين) لان تقييد اللا وقوع او كفيته من الضرورة والدوام مثلاً بأصناف ذات الموضوع
 بأوصفي الخارجي يقتضي وجود ذلك الذات المتصف به في الخارج ضرورة

هذا المثال لا يدل على عدم وجود
 شكل ولا يثبت عدم وجود
 ان صدقنا عند عدم وجود
 صدق في مثل قولنا لاشي من المعدوم بطائر
 الا فان ذلك لا يثبت عدم وجود
 السالبة المتضمنة للمادة لا يثبت عدم وجود
 في مثل قولنا لاشي من المعدوم بطائر
 في مثل قولنا لاشي من المعدوم بطائر
 في مثل قولنا لاشي من المعدوم بطائر

بالضرورة او بالدوام مادام كاتباً موقوفتين على وجود الموضوع كجميع سवाल المركبات
 ولا ضرر فيه بعد ان صدقنا عند عدم الموضوع في مثل قولنا لاشي من المعدوم بطائر
 (قوله في مثل قولنا) من كل سالبة مشروطة او عرفية كان وصفها العنواني من العوارض الخارجية
 (قوله موقوفتين) لان تقييد اللا وقوع او كفيته من الضرورة والدوام مثلاً بأصناف ذات الموضوع
 بأوصفي الخارجي يقتضي وجود ذلك الذات المتصف به في الخارج ضرورة
 بالعنوان ولو في السالبة لانه لا يقبل التعميم مثل مادام الذات وان قبله بالتأويل بان المراد بعدم الوصف
 عدمه لعدم الذات فلا يرد انه كما يجوز التعميم فيه يجوز التعميم فيما هنا بان معنى مادام الوصف ما دام
 موجوداً او معدوماً أي بعدم الذات فكيف يشكل الامر فيه (قوله فيمكن السالبة) أقول خلاصة
 الاشكال اخذاً بما ذكرنا انه لا يصدق تعريفهما على نحو لاشي من المعدوم بطائر خارجية او حقيقية
 اعدم وجود الموضوع وامكانه فان صدق مشروطة وعرفية بان صدقنا عند عدمه كان تعريفهما غير جامع
 والا ارتفع التناقض بينهما وبين الحينية المطلقة والحينية الممكنة لكن ب بعض المعدوم طائر بالاطلاق
 الحيني او بالامكان الحيني بقوله فيمكن الخ غير مرتبط بالاشكال ودفعه نعم لو كان الاشكال مجرد
 منافات اقتضاء صدقها وجود الموضوع اقولهم صدق السالبة لا يقتضي وجوده لا يدفع به هذا وانه لم
 يدفعه بجعلها شرطية في المعنى كما اشار اليه سابقاً لتوقفه على كون العرفية في قوة الاتفاقية العامة دون
 الخاصة ليصح كون مقدمها كاذباً وهو ممنوع (قوله في مثل قولنا) أي مما كان الوصف العنواني من عوارض
 الوجود الخارجي (قوله موقوفتين) مناف لما مر من أن المشروطة العامة متصلة لزومية بحسب المعنى لأنها
 لو كانت في حكمها لم يقتض وجود الموضوع (قوله ولا ضرر فيه) أي ولا قدح في هذا التوقف بعد
 صدقها عند الخ لان قولهم السالبة لا يقتضي صدقها وجود الموضوع مهملة فيمكن صدق عدم اقتضاءه
 له في نحو المثال الأخير وقد يقال يكفي له عدمه في السوالب الغير الموجبة في تقييد عدم الضرر بقوله
 بعد ان الخ تأمل والأحسن جعل بعد بالضم وإن بكسر الهمزة والمعنى لا ضرر في مادام الوصف بعد
 القول بهذا التوقف اذا صدقنا الخ لانه غير مقتض لوجود الموضوع عند منافاة العنوان له هذا والحق أنه
 يقتضيه مطلقاً لان معناه مادام ذات الموضوع متصفاً به والاتصاف يقتضي وجود المتصف في الخارج كما
 في المثال الاول أو في الذهن تحقيقاً كما في لاشي من السكلي بمنشخص أو تقدير كما في المثال الأخير
 وآليه أشار بقوله فتأمل (قوله في مثل قولنا) ثما كان الوصف العنواني مانعاً عن وجود معروضه بطائر

امر هذا المثال لا يدل على عدم وجود
 في مثل قولنا لاشي من المعدوم بطائر
 في مثل قولنا لاشي من المعدوم بطائر
 في مثل قولنا لاشي من المعدوم بطائر

في بعض
 آخر
 فيمكن
 السالبة
 الخ

في المثال
 في المثال
 في المثال

(۲۷ - زهان)

أو في أحد الأزمنة ولو مرة فطلقة عامة نحو كل حيوان متنفس بالفعل أو بامكانها بمعنى
سلب الضرورة الذاتية عن جانبها المخالف لها فممكنة عامة نحو كل إنسان كاتب بالامكان
العام وهذه الثمانية هي البسائط المشهورة وأعم الجهات الامكان العام ثم الاطلاق العام ثم الدوام

(١) قوله كل إنسان كاتب بالامكان العام إلى آخره) وتما يجب أن يعلم أن قولهم بالامكان
في أمثال هذه العبارة أن كان قيداً للنسبة كانت القضية ممكنة وأن كان قيداً للمحمول
كانت مطلقة يمكن تحققها في ضمن الضرورية المطلقة لأن كون الإنسان ممكن الكتابة
ضروري له في جميع أوقاته وجوده وإن لم يكن الكتابة بالفعل ضرورياً له كما لا يخفى

كذا بالفعل (قال أو في أحد الأزمنة) يخرج عن التعريف فهو هذا اليوم كذا إلا أن يراد بالأزمنة أعم
من الحقيقية والوهمية تأمل (قال بمعنى سلب الضرورة) هذا على مذهب الجمهور من أن امكان الشيء
سلب ضرورة خلافه وأما على مذهب البعض من أن امكان الشيء سلب امتناعه بمعنى سلب الامتناع
الذاتي عن الجانب الموافق الذي قيد بالامكان (قال وأعم الجهات) أي عموماً مطلقاً (قال الدوام) أي

مصححاً لا جزاء الزمان والأزمنة على ما يعنى الوهمية كما يشعر به كلام عصام الدين لعدم بيانها حينئذ
صريحاً وإلى هذا أشار بالتأمل (قال سلب الضرورة) مشعر بأن الممكنة العامة ليست قضية بالفعل
بالنظر إلى الجانب الموافق وهو الموافق لما في شرح المطالع من أنها لا تشمل على الحكم فهي قضية
بالقوة القريبة من الفعل باعتبار اشتغالها على الموضوع والمحمول والنسبة وعدها من القضايا كغيرها
الخيالات منها مع أنه لاحكم فيها بالفعل لكن قال عبد الحكيم الذي يقتضيه النظر الصائب أن الثبوت
بطريق الامكان إذا كان مغايراً لامكان الثبوت فالممكنة قضية موجهة مشتملة على الحكم وأن لم يكن
مغايراً فلا حكم فيها (قوله أن قولهم) وما ذكره جار في الدوام والفعل في بعض الأمثلة (قوله يمكن
تحققها) أي لم يمنع تحققها أو المراد بالتحقق في ضمنها تقييدها بجبهتها فلا ينافي وجوب تحققها فيه بمعنى
صدقها معاً في تلك المادة ولا يرد أن امكانه جار في الشق الأول أيضاً فلا وجه للتخصيص (قوله
في ضمن الضرورية) ويلزمه التحقق في ضمن الباقى لأن التحقق في الخاص يستلزم التحقق في العام
(قوله في جميع) إشارة إلى أن مادام في تعريف الضرورية للظرفية للشرطية خلافاً للمحقق الدواني
(قال وأعم الجهات) من قبيل محمد صلى الله عليه وسلم خير خلق الله فيلزم التأويل لئلا يلزم تفضيل الشيء على
نفسه (قال ثم الدوام) اعترض بأن الدوام يستلزم الضرورة إذ لا بد له من علة واجبة بذاتها أو بواسطة

امكاناً وتقييداً ذلك لا يقتضي
هذه المطلقة ضرورة فزاد
فأبطل في جوابه ذلك لا يقتضي
التقدير من ادعاءه مقتضى
ضرورة هذا الطرف يستلزم امتناع
الطرف الآخر فقيدها يستلزم
عدمه

وأخصها الضرورة لكن الضرورة الوصفية بكل من المعنيين أعظم من وجه من الدوام
الذاتي وإن كان أخص مطلقاً من الدوام الوصفي وكل من الضرورتين الوقتيتين أعظم من
وجه من الدوامين. وأما النسبة بين الضرورتين والدوامين فالضرورة بشرط الوصف
أعظم من وجه من سائر الضرورات ومما في جميع أوقات الذات من الضرورة والدوام أخص
في الجملة (قال وأخصها) أي مطلقاً (قال الضرورة) أي في الجملة (قال الدوام) الذاتي مائة. اجتماع
الأمور الثلاثة كيفية الحيوان للإنسان ومادة افتراق المعنيين كيفية الاغلام للمخسف ومادة افتراق
الدوام الذاتي كيفية التحرك للفلك (قال وإن كان) أي كل من المعنيين (قال الدوام الوصفي) لاجتماع
الأمور الثلاثة في حمل الحيوان على الإنسان وافتراق الثالث في حمل المتحرك على الفلك (قال وكل من
الضرورتين) عطف على محل اسم لكن وليست الواو استثنائية لكون هذا الكلام أيضاً لدفع الوهم
الحاصل من قوله وأخصها الضرورة (قال من الدوامين) لاجتماع الأمور الأربعة في حمل الحيوان على
الإنسان وافتراق الأولين في حمل الانحساف على القمر والآخرين في حمل المتحرك على الفلك (قال
وأما النسبة) غير الأسلوب بالنسبة إلى هذه النسب لعدم سبق التوهم في الكلام السابق بخلافها (قال
بين الضرورتين) أي كل نوع من أنواع الضرورة تأمل (قال والدوامين) الذاتي والوصفي (قال من
سائر الضرورات) أي الضرورية الذاتية وفي وقت الوصف والضرورتين الوقتيتين مادة الاجتماع
انتهائها إلى الواجب بالذات ومع وجودها يجب وجود المعلول فيساويها. ويدفع بأن النسبة بينهما وكذا
بين سائر القضايا بمجرد النظر إلى مفهومهما. كيف ولو اعتبرت الأمور الخارجية فيها لانهضت في
الضرورية الموجبة والسالبة لأن الحكم بالنظر إلى العلة إما واجب أو ممتنع. على أن انحصار علمته
فيها ذكر ممنوع لجواز اشتغالها في بعض المواد على الاختيار (قال وأخصها) لم يقل ثم الضرورة لثلا يفيد
أنه بقي جهة تكون أخص من الضرورة (قال لكن الضرورة) دفع لما يتوهم من قوله وأخصها الخ
من أن الضرورة الوصفية سواء كان بشرط الوصف أو في وقته أخص مطلقاً من الدوام وتنبه على أن
المراد بالضرورة هي الذاتية بخصوصها ويمكن أن يقال مراده أن الضرورة أخص من الدوام الذاتية
من الذاتي والوصفية من الوصفي إلا أن هذا التوجيه لا يجري في الضرورتين الوقتيتين (قال وكل
من الضرورتين) استئناف بياني لا نحوى فلا يرد أنه يأتي عنه كون هذا الكلام لدفع الوهم الناشئ من
قوله وأخصها الضرورة (قال بين الضرورتين) أي النسبة بين كل ضرورة من الضرورات الأربع
بل الخس إذا اعتبرت مع أخرى منها وكذا بين الدوامين أنفسهما فلا يتوهم الاستدراك (قال من
سائر) هذا شامل للضرورة الذاتية فانها مع البواقي تصدق في محوكل كاتب حيوان بخلاف الضرورة

أركل
فردتين كما
لقد قد انما يتبع مع
الوصفية أو الذاتية أو الكيفية
أو الوصفية مع ما بعدها وهكذا

فرد الدوام والفردية في الوصفية متساوية
في الجملة وفقاً لما في التوهم بالعموم
والفردية في الذات الدوام والفردية
في الذات الاستدراك في الذات الغير
بعض في هذا وبعض في ذلك التوهم
في وجه

لقد وجد في الكلام في الضرورية واستدل
بأنه يجب في أنواع الضرورة ذاتها
لأنه لا يمكن أن يكون في الضرورة
الذاتية

فردية
فردية
فردية

العامة والممكنة العامة باللا ضرورة الذاتية في الجانب الموافق فتسميان وجودية لا ضرورية
وممكنة خاصة نحو كل حيوان متنفس بالفعل أو بالإمكان العام لا بالضرورة الذاتية وكثيراً
ما يُكتفى في الممكنة الخاصة بعبارة أخرى بأن يقال كل حيوان متنفس بالإمكان الخاص
لأن الإمكان الخاص هو سلب الضرورة الذاتية عن طرفي النسبة معاً وهذه السبع
مركبات من حكيمين بسيطين متوافقين (١) في الموضوع الحقيقي والمحمول والكمية من
الكلية والجزئية متخالفين في الكيفية من الإيجاب والسلب لأن الإلزام إشارة إلى مطلقة
عامة واللا ضرورة إلى ممكنة عامة موافقتين للبسيطة المقيدة بهما في الموضوع والمحمول

المراد باللا ضرورة هنا ما لا يلزم بالضرورة الذاتية في الجانب الموافق فتسميان وجودية لا ضرورية

والدوام الوصي (قال لا بالضرورة) كناية لآهنا سلب ضرورة الإيجاب الذي هو الجانب الموافق
تفديد إمكان السلب الذي هو الجانب المخالف (قال يُكتفى) وقد يُكتفى في الوجودية اللاحقة أيضاً
بعبارة أخصر بأن يقال كل حيوان متنفس بالاطلاق الخاص بناءً على أن الإطلاق الخاص هو سلب
الدوام عن طرفي النسبة معاً (قال بعبارة أخرى) أخصر (قال عن طرفي النسبة) أي قسميها (قال والكمية)
أي أن كانت فلا رد نحو زيد متنفس بالفعل لا دائماً (قال واللا ضرورة) أعترض بأنه عطف على
معمولي عاملين مع عدم تقديم المجزوء ودفعه عبد الحكيم بأن قوله إلى ممكنة معمول للإشارة المقدرة قبله

(قال في الجانب الموافق) المراد الطرف المدلول عليه صريحاً بالقضية بلا ملاحظة الجهة وتوصيفه بالواقعة
مبنى على إعتبار المقابلة الاعتبارية واللازم موافقة الشيء لنفسه * ثم هذا القيد بالنسبة إلى الممكنة العامة
مستغنى عنه لأن تقييدها بلا ضرورة الجانب المخالف مستحيل عقلاً (قال وكثيراً ما) لم يذكر التعبير
بالإطلاق الخاص في الوجودية اللاحقة لأن الإطلاق العام ليس مدلولاً مطابقاً للدوام كما هو الراجح
هذا * وأن ما ذكره لا يتم على مذهب القائل بأن إمكان الشيء سلب إمتناعه (قال طرفي النسبة) إن
أريد بها نسبة بين بين فالمراد عن متعلقها بالسكسر أو النسبة التامة فالمراد عن نوعها (قال مركبات)
أي مشهورة ففيه اكتفاء (قال بسيطين) من توصيف الجزء أو متعلقه بصفة السكسر (قال والكمية)
أي إن كانت أو المراد بالتوافق عدم التخالف فلا ينتقض بنحو زيد كاتب بالإمكان الخاص (قال إلى
مممكنة عامة) الأولى حذف إلى لئلا يحتاج إلى تقدير الخبر أو جعل اللاحقة معطوفاً على فاعل
الإشارة بمعنى المشير مع إعتبار تقديم العطف على الربط لئلا يلزم خلو الخبر من الرابط بالنظر إلى المعطوف
دفعاً لما أورد من لزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين على غير شرطه ولا إلى جعل الإشارة بالنظر
إلى المعطوف بمعنى المدلول المطابق والمعطوف عليه بمعنى غيره لأنه خلاف الظاهر وكأنه قصد الاختصار

(١) قوله في الموضوع الحقيقي والمحمول ^{فقد بينهما مع أنهما متروكان في سائر الكتب للإشارة} إلى أن مجرد اشتغال القضية على حكمين مختلفين بالاجاب والسلب لا يكفي في كونها مركبة في عرفهم وإلا لكانت جميع الأحكام الحصرية قضايا مركبات عندهم نحو ما جاءني إلا زيد وليس كذلك بل هي وامثالها بسيطة عندهم لعدم اتحاد الحكمين المختلفين بالاجاب والسلب في الموضوع

أى واللاضرورة إشارة إلى إمكانية الخ والاستاذ القزجى رحمه الله بأن قوله بالضرورة بالرفع عطف على فاعل إشارة لكونها بمعنى مشبهة بناء على أن المصدر المؤول متجمل للضمير. والاعتراض عليه بأنه يلزم خلو الخبر بالنظر إلى المعطوف عن العائد مدفوع بأنه إذا كان الكلام مبنياً على تقديم العطف على الربط لا يتجه شيء (قوله إلى أن مجرد) يعنى أن ما ذكر في المتن إشارة إلى تعريف المركبة إذ حاصله أن المركبة قضية مشتملة على حكمين متوافقين في الطرفين والكمية متخالفين في الكيفية ولو لم يذكر فيه التوافق في الطرفين لدخل فيه نحو ما جاءني إلا زيد وأن قيدت القضية في التعريف بالموجبة لجواز تقييد الحكم فيه بالجبة فلا يكون مانعاً (قوله ما جاءني) هذا بالنظر إلى التقييد بالموضوع وأما بالنظر إلى المحمول فنحو ما زيد إلا عالم إلا أن الأولى التمثيل بنحو ما يفهم هذا ألا كل إنسان يخرج ما ذكره عن التعريف بالتوافق في الكمية فافهم (قوله وليس كذلك) مقدمة رافعة

لم يقل واللاضرورة معنى الممكنة العامة وإن اندفع به كلا المحذرين * ثم أقول إن الخبر المحذوف قبل قوله إلى ممكنة هو يشير لا إشارة كما قيل لأن المصدر المحذوف لا يعمل على الأصح وأنه عـبر بالإشارة لأن معناها معنى إفرادى ناقص بخلاف المطلقة والممكنة العامتين ولعدم صراحتها في الاتفاق كمية (قوله والا لكانت) وكذا يكون جميع البسائط السوالب مركبات عندهم لاشتغالها على حكمين مختلفين أيجاباً وسلباً (قوله قضايا مركبات) أى فينتقض التعريف المأخوذ من سائر الكتب للقضية المركبة بتلك القضايا الحصرية ويكون تعريفها بالاعم (قوله وأمثالها) فيه أن البسيطة قضية موجبة حقيقية أيجاب فقط أو سلب فقط وهذه القضية ليست كذلك * ويمكن أن يقال أراد بالبسيطة ما ليست بمركبة ولو مطلقة * ثم إنه يؤخذ من كلامه أنه لو قيد بالاتحاد فيها لكان قولنا ما جاءني إلا زيد مركبة وليس كذلك لعدم المواقة في الكمية لأن إحدى القضيتين شخصية والأخرى كلية لأن الاستثناء معيار العموم فالقيسدان ليسا بلازمين بالنظر إليها. إلا أن يراد بالمواقة أعم من الحقيقية

في بعض النسخ
عطف سوراب
على قول ما
واحد وهو جاز
الافتقار
لأنه قيل لانه
الادغام
مشبه
واللا ضرورة
لا مطابقة
عامة وممكنة
عامة

أما في كذا القضية التي بالانوار
عامة في كذا القضية التي بالانوار
زيد في كذا القضية التي بالانوار
ولا يشترط في كذا القضية التي بالانوار
لكن هذا هو وجه الفهم
فإن في كذا القضية التي بالانوار
وليس زيد مستقلاً بغير العلم
فإن في كذا القضية التي بالانوار
هذا ولا يشترط في كذا القضية التي بالانوار
بأنه يفهم هذا

هذا الكلام
المتفق عليه
من كلام الحكماء

اذ ما ثبت له المحبى هو زيد وما سلب عنه ذلك هو غيره فلا يتحدان في الموضوع فيكون
القضية المشتعلة عليهما بسيطة لا مركبة بخلاف قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل
لادائما فان معنى لادائما لاشي من الكاتب يتمتحرك الاصابع بالفعل وحيث اتحد الحكمان
فيه في الموضوع والحمول والكمية كان قضية مركبة في عرفهم. وتقييد الموضوع ههنا
بالحقيق للاختراز عن الموضوع الذكري فان اتحادهما في الموضوع الذكري غير كاف في
المركبة بل لابد من اتحادهما في الموضوع الحقيق والاصدق المركبة الجزئية في قولنا
بعض الجسم حيوان لادائما لان معنى جزئيا ان بعض الجسم حيوان دائما وبعضه ليس
بحيوان دائما مع ان هذه المركبة الجزئية كاذبة عندنا اذ الحكم في الجزئين فيها على شيء
(قوله اذ ما ثبت) بمعنى من (قوله وحيث) أي ولانه (قوله عن الموضوع) أي عن الاكتفاء بالاتحاد
في الموضوع الذكري (قوله في الموضوع الخ) أي فقط (قوله الحقيق) أي ايضا (قوله لان معنى) علة
الملازمة (قوله مع ان هذه) مقدمة رافعة

والحكمة فيكون ماذ كمر كبة (قوله اذ ما ثبت) كلمة ما تستعمل في ذوى العقول وغيرها قاله السيوطي
ومن الاول قوله تعالى (والماء وما بناها) أي والذي بناها فلا حاجة الى تأويلها بمن (قوله بسيطة)
أي بالامكان وقس عليه ماسبق (قوله لادائما) أي معناها الالتزام التفصيلي والاشارة الى اطلاق المعنى
عليه اختاره على الاشارة كما أن ذكرها فيما سبق إشارة الى اطلاقها على المعنى المطابق فلا يرد أن الأولى
أن يقول فان لادائما إشارة الى الخ لانه ليس معناه المطابق (قوله للاختراز) ولا يلزم من الاتحاد في
الحكمة الاتحاد في الموضوع الحقيق كما توهم لما يظهر بالتأمل في قولنا بعض الجسم حيوان لادائما نعم
يلزم اذا كانت القضية كلية (قوله ليس بحيوان) كلمة ليس رفع لدوام الاجاب فيفيد فعلية السلب
لا سور لدوام السلب فلا يرد أن الصواب وبعضه ليس بحيوان بالفعل لأن اللادوام إشارة الى مطلقة
عامة * بقی أنه لا وجه لتقييد الجزء الاول بقوله دائما لاشعاره بان المقيد بالادوام هو الدائمة وهو فاسد
فالاولی أن يقول فان معنى جزأها حينئذ بعض الجسم حيوان بالفعل وبعضه ليس بحيوان بالفعل وبهذا
يشعر قوله الا في لزم أن الخ (قوله اذ الحكم) قد يقال فيه شائبة المصادرة بالنسبة الى دعوى اتحاد
القضيتين في الموضوع الحقيق فالاولى والاخير أن يقول بدل قوله اذ الحكم الخ لان تقييدها وهو كل

السبب في الجسم ليس بحيوان
بالفعل وهو كاذب لان ما
كان في الجسم حيوانا فهو حيوان دائما
فلا يجوز سلب الحيوانية عنه بالفعل
وهو الاطلاق لان مقدم لادائما
في الجوانب المذكورة وهو الجوانب المذكورة
في ما بين الجزئين

والكمية ومخالفتين لها في الكيفية ^{بسيط القيد بها} * وأعلم أن ههنا موجبات أخر ربما يحتاج إليها في ابواب
التناقض والعكس والاختلاطات فإن الجملة أن حكم فيها بفعلية النسبة في وقت معين
فتسمى مطلقة وقيمة أو في وقت ما فطلقة منتشرة أو في بعض أوقات وصف الموضوع
حينية مطلقة وأن حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية عن الجانب الخالف فتسمى حينية ممكنة
واحد فلو صدقت تلك المركبة لزم أن يوجد جسم يتصف بالحيوانية في وقت ولا يتصف
بها في وقت آخر وهو باطل كما سيبتضح

(قال ربما يحتاج إل) أى كما يحتاج إلى الموجبات المارة في تلك الابواب (قال والعكس) من تقديم
العطف على الربط (قال وسين) أى حقيقي لا وهمي فلا يشمل اليوم كذا سواء كان ذلك الوقت وقت
الوصف أولا فتجتمع العامين (قال مطلقة) سميت بذلك لأنها مطلقة عامة مقيمة بوقت معين فلا تشمل
غير الزمانيات وقس عليه التسمية بالمطلقة المنتشرة (قال بسلب إل) من إقامة الحد مقام المحدود والتقدير
وإن حكم فيها بالامكان الوصفى وهو سلب الضرورة إل (قال الضرورة) أى الضرورة بشرط الوصف
أو في وقت الوصف (قال الخالف) أى للنسبة التى قيدت بالامكان الوصفى (قال حينية ممكنة) وهى
إما بمعنى الممكنة بشرط الوصف أو بمعنى الممكنة في وقت الوصف وتسمى الأولى بالحينية الممكنة لمساواة
الثانية كما أن تسمية المشروطة بالمعنى الثانى مشروطة لمساواة المشروطة بالمعنى الاول

جسم أما حيوان أو ليس بحيوان دائما صادق فلو صدقت تلك المركبة لزم اجتماع النقيضين (قال
والكمية) أى حقيقة أو حكما تشمل نحو زيد متنفس بالامكان الخاص لأن الشخصية في حكم الكمية
(قال ربما يحتاج) إشارة إلى العلة المحوجة إلى ذكرها (قال في ابواب) كأن الاضافة مبطله للجمعية
أو البحث عن التناقض مثلا في كتب كثيرة كاف لكونه ذا ابواب أو العطف مقدم على الربط * ثم
الأوفق بما يأتى في فصول (قال بفعلية النسبة) من إقامة الحد مقام المحدود أى حكم فيها بالاطلاق
الوقتى وهو فعلية النسبة إل وقس عليه البواق * هذا وأن المراد بالوقت أعم من الحقيقي والوهمي فيشمل
نحو اليوم كذا ويكفى في عمومية المطلقة العامة من المطلقة المنتشرة أفترافها في نحو الله عالم فنأمل (قال
أو في وقت ما) أى حكم فيها بالاطلاق الدوامى وهو فعلية النسبة في وقت مالم يعينه الحاكم وأن تعين
في نفسه (قال فتسمى حينية) الأنسب بما يأتى من أن سلب الضرورة الوصفية امكان حينى أن يسمى
ممكنة حينية كما أن الأنسب تسمية القضية التى حكم فيها بالاطلاق الحينى مطلقة حينية لاحينية مطلقة

أو بسلب الضرورة في وقت معين عنه فممكنه وقتية أو في وقت ما فممكنه دائماً وهذه الست بسائط غير مشهورة وقد تقيّد الحينية المطلقة بالادام الذاتي فتسمى حينية لادائمة وهذه مركبة غير مشهورة ويمكن مركبات أخرى إذ يمكن تقييد ماعدا الضرورية باللاضرورة الذاتية وما عدا الدائميتين

(قال أو بسلب) أي أو بالامكان الوقي وهو سلب الضرورة الخ فهذا أيضاً من أقامة الحد مقام المحدود (قال عنه) أي عن الجانب الخالف للنسبة التي قيدت بالامكان الوقي (قال غير مشهورة) لأنها الأولى أقساماً ما حكم فيها بفعلية النسبة كالمطلقة العامة وثلاثها الباقية أقساماً ما حكم فيها بإمكان النسبة كالممكنة العامة (قال الذاتي) في الجانب الموافق المفيد للاطلاق العام في الجانب الخالف (قال مركبات أخرى) أي غير المركبات السابقة باعتبار الجزء الثاني (قال ماعدا) وهي سبع من البسائط السابقة (قال ماعدا الضرورية) أي مع أنهم لم يذكروا ذلك في المركبات السابقة الآتية المطلقة والممكنة العامتين بذلك القيد فتبقى خمس مركبات هي صحيحة غير معتبرة (قال باللاضرورة) أي في الجانب الموافق التي هي عين الامكان العام الذاتي للجانب الخالف أو مستلزم له على اختلاف الرأيين (قال وما عدا) وهي ست من البسائط (قال وما عدا الدائميتين) أي مع أنه لم يعمد ماعداها في المركبات المشهورة

(قال معين عنه) فيه شائبة الاستخدام لأن المراد بالجانب الخالف فيها من الخالف للنسبة التي قيدت بالامكان الوقي وهنا الخالف للنسبة المقيدة بالامكان الوقي (قال ويمكن) أقول ضابط التقييد في البسائط هو أن كل بسيطة يمكن تقييدها بسلب جهة هي أخص مطلقاً أو من وجهه من جهة تلك البسيطة لجواز اجتماع الأعم مع تقييد الأخص كذلك صدقاً لكن يلزم كون التقييد في مادة افتراق الأعم عن الأخص ويمتنع تقييدها بسلب جهتها لامتناع جمع التقييد وكذا بسلب جهة تكون أعم مطلقاً من جهتها لامتناع اجتماع الأخص مع تقييد الأعم * ومن هذا يعلم حال صور تركها المصنف كتقييد البسائط الغير المشهورة بسلب جهتها فليحفظ (قال مركبات أخرى) أي غير المركبات السابقة إما باعتبار الجزء الأول كالدائمة المقيدة باللاضرورة الذاتية أو الثاني كالمطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الوصفية أو كل منهما كالمطلقة المنشرة المقيدة باللاضرورة الوقتية المعينة أو الهيئة الاجتماعية كالمشروطة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية (قال ماعدا الضرورية) وهي سبع من البسائط المشهورة والست الغير المشهورة والاقتصار على المشهورة يستلزم قاصرة الكلام (قال باللاضرورة) مع أن القيد بها فيما سبق المطلقة والممكنة العامتان فتبقى إحدى عشرة مركبات صحيحة غير معتبرة (قال وما عدا الدائميتين)

ان الذراد باعداها
ماعداها
جمله

الذاتية في الايجاب ومساولها في السلب (قال بحيث لو فرض) أى فرض ممكن * ثم اللازم منه أمكان
الانقلاب فلو قال لو أمكن الانفكاك لامكن انقلابها الى الخ لكان أولى هذا * وقد يقال إستحالة
الانقلاب ممنوعة فضلا عن محالية أمكانه كيف والحكماء قالوا بجواز إقلاب الماء هواء وبالعكس إلا أن
يراد بما هنا أنقلاب مجموع أجزاء الماهية وبقولهم المذكور إقلاب صورة الماء بأن تصير هيولاه محلا
لصورة الهواء أو بالعكس لكن في عدم كون إقلاب الاربعة فرداً والانسان فرسا كاتقلاب الماء هواء
تأمل (قال فسلب الفردية) ومثله سلب كل ما هو تقيض أو مسا وتقيض للارزم ماهية أولذاتي ماهية
عنها وكذا ما هو أخص من تقيضيهما عنها فيشمل سلب الزوجية أو زوج الزوج عن الثلاثة وسلب
اللاحويان أو اللانسان أو اللاناطق أو الفرس عن الانسان (قال وإلا انقلبت) أى لأنه لو لم يصدق
الاربعة ليست بفرد بالضرورة لصدق تقيضه وهو الاربعة فرداً بالامكان وهو يستلزم وجود الاربعة
لكنها موضوع القضية الموجبة وكونها فرداً للفرد بالامكان فيمكن الانقلاب وهو محال (قال ثبوت
الزوجية) وكذا ثبوت الناطق والحيوان للانسان والفردية للثلاثة * وبالجملة ثبوت ذاتيات الاعيان
لها وثبوت سائر لوازم الماهية كذلك (قال بل غاية) أى بل غاية ما لزم أن يصدق تقيض قولنا الاربعة
زوج أعنى أنها ليست بزوجة وهو لا يستلزم الانقلاب لجواز أن يكون صدق السالبة هنا لا انتفاء الموضوع
(قال والذهن) أى اللازم غير باطل والباطل غير لازم (قال مقتضى ماهيتها) لانها أمر ممكن وماهية

المعنى انما يتحقق في الايجاب المتوقف على وجود الموضوع حيث يكون الموضوع واجب الوجود (١) نحو الله تعالى عالم أوحى بالضرورة بخلاف السلب

(۱) (قوله نحو الله تعالى عالم أوحى إلخ) فإن هذه الصفات لما كانت لوازم وجوده الخارجي فلو فرض انتفاء ثبوتها له تعالى

الافراد (قال في الايجاب) الخارجيّ أو الحقيقي كمثل المصنف أو الذهني نحو الله تعالى لاجسم بشأه على
أنّ اللّاجسم لازم لماهيته (قال المتوقف) صفة كاشفة كقوله الآتي الغير المتوقف عليه (قال يكون
الموضوع) ويكون المحمول من اللازم الخارجية أو الماهية دون الذهنية كالوجود والامكان العام له تعالى
(قال واجب) لا يقال إنّ الضرورة في قولنا شريك البا^{الله تعالى}^{الله تعالى}رى ممتنع بالضرورة ناشئة عن ذات الموضوع
بحيث لو فرض الانفكاك اقلبت الى ماهية أخرى مع أنّ الموضوع ممتنع الوجود * لا ناقول لا يلزم
من فرض الانفكاك إلا انتفاء الوجود الذهني لأن ثبوت الامتناع يقتضي الوجود الذهني (قوله وجوده
الخارجي) فديقال إن قولنا الله تعالى ممكن عام أو واجب أو قديم أو شيء بالضرورة قضايا ذهنية ضرورية

الممكن لا يقتضى الوجود ولا العدم (قال إنما يتحقق) أى لا يتحقق فيه إلا حيث الخ (قال فى الإيجاب)
أى القضية الموجبة المتوقفة الخ سواء كانت خارجية أو حقيقية (قال يكون الموضوع) أى ويكون المحمول
بالمقابل فى الخارج كما أشار إليه بالمثل (قال الغير المتوقف) هذه الصفة كالتوقف فيما سبق بيان للواقع
يعنى أن السلب ليس كالإيجاب فى الانحصار على الموضوع الواجب بل تصدق ضرورة السلب سواء
كان الموضوع موجوداً واجباً أولاً لعدم اقتضائه وجود الموضوع (قال ولذا كان) أن كان إشارة إلى قوله
فالجواب الخ فالعملية بالنظر إلى المعطوف فقط اذ لم يعلم منه كون سلب الفرنسية عن الانسان ضروريا
بهذا المعنى وقوله اذ لا الخ علة قوله كان الخ أو اليه وإلى ما قبله فالعملية بالنظر إلى المتعاطفين وقوله اذ لا الخ
علة العملية (قال أولم يوجد) إشارة إلى أنه لا يلزم من صدق قولنا لاشئ من الانسان بفرض بالضرورة
بهذا المعنى صدق كل انسان لافس بها لجواز كون صدق السالبة لانتفاء الموضوع فلا يردان سلب
الفرنسية عنه يستلزم ثبوت عدم الفرنسية له فيتحقق الوجوب بهذا المعنى فى الإيجاب مع أن موضوعه
ليس بواجب الوجود (قوله وجوده الخارجى) نته به على أن كون القضية ضرورية موجبة بهذا المعنى
كما يتوقف على كون الموضوع واجب الوجود يتوقف على كون المحمول من لوازم الوجود الخارجى
لازماً فى الذهن أيضاً أولاً فلا يرد أن قولنا الله تعالى ممكن عام أو واجب أو قديم أو شئ بالضرورة
قضايا ذهنية ضرورية بهذا المعنى مع أنه لا يجرى فيها هذا الدليل لأن المحمول فيها من المعادلات الذهنية

أقرت على قسوس الكنائس المقدسة في القبطية
التي هي من أجل الرب والكنيسة
والخارجية التي هي من أجل الرب والكنيسة
المسيحية لا بد من هذا العمل

واستأذ
 اللارم
 يستلزم
 استفاء
 المردم
 فلو
 فرض
 وزعتك
 انقلب
 الى ماهية
 اخرى

شلا
عنهم بعد
والذين
لا انقلب
والا هم

الضرورة لا يجوز
الواجب بالذات له
لا يمكن ان يكون
الضرورة لا يجوز
الواجب بالذات له
لا يمكن ان يكون

الغير المتوقف عليه ولذا كان ضرورة سلب الفرسية عن الانسان مثلاً وجوباً ذاتياً
اذ لا يكون فرساً بالضرورة سواء وجد في الخارج أو في الذهن أو لم يوجد في شيء
منها ولم يكن ضرورة ثبوت ذاتية وسائر لوازمه وجوباً ذاتياً وقد تطلق على الضرورة
بشرط المحمول

يلزم انتفاء الوجود الملزوم فيلزم انقلاب ماهية الواجب تعالى الى ماهية ممكنة لأن كل
ماهية يمكن انفك الوجود عنها بوجه من الوجوه فهي ممكنة فلهية الواجب تعالى آية
عن انفك كل من هذه الصفات فيكون ثبوتها له تعالى واجباً بالذات بخلاف ثبوت
لوازم الممكنات لها كما عرفت في الاصل

بهذا المعنى مع أنه لا يجري فيها هذا الدليل حيث لا يلزم من فرض انتفاء تلك المحمولات التي هي
عوارض ذهنية الا انتفاء الوجود الذهني الملزوم ولا تخدور فيه فتأمل (قال الغير المتوقف) لا يقال إن
كان سلب الفردية والفرسية واجباً لذات الاربعة والانسان بهذا المعنى كان عدم الفردية والفرسية في
قولنا الاربعة لا فرداً والانسان لا فرد بالضرورة واجباً كذلك فقد تحقق الوجوب بهذا المعنى في
الاجاب مع عدم كون الموضوع واجب الوجود * لاننا نقول إن ذات الاربعة والانسان إذا لم يكن
موجوداً أصلاً لم يثبت لها الافردية والافرسية لاقتضاء ثبوت شيء للموضوع وجوده بأحد الوجودين
وإن سلب عنها الفردية والفرسية. وكلا الافردية والافرسية سائر لوازم الماهيات والذاتيات لكنه إنما يتم
لأنه ليس ثابتاً للماهية من حيث هي بل باعتبار أحد الوجودين أي كان (قال ولذا) أي لا يختص
الوجوب الايجابي في الموضوع الواجب الوجود دون الوجوب السلبي (قال كان) نشر على غير وفق
الف (قال بشرط المحمول) أي بشرط وقوعه أولاً وقوع المحمول الواقع كما أشار اليه في الحاشية وكذا
في المتن بقوله بشرط كونه الخ وبشرط أن لا يكون الخ وإضافة الشرط إلى المحمول بيانية. والواقع إمامة

(قوله يلزم انتفاء) أي يلزم عدم وجود الواجب تعالى لأن رفع اللازم يوجب رفع الملزوم (قال على
الضرورة بشرط) أي بشرط هو (وقوع المحمول) في الموجبة وعدم وقوعه في السالبة ويكون ذلك
الوقوع واللا وقوع متحققين في الماضي أو الحال أو الكلام على حذف المضاف أو التمييز كما أشار اليه في
الحاشية بقوله (أي بشرط وجود الخ) لأن الوجود بمعنى الوقوع والعدم بمعنى اللا وقوع وقوله الواقع
صفة الشرط بمعنى الخارج من القوة إلى الفعل عند الحكم أو قبله فلا يصح قولنا للامى الدائم هذا
كاتب بالضرورة بشرط وقوع كتابته وإن أمكن تحقق الكتابة له في الاستقبال (قال المحمول) أي

كالضرورة لا يجوز
الواجب بالذات له
لا يمكن ان يكون
الضرورة لا يجوز
الواجب بالذات له
لا يمكن ان يكون
الضرورة لا يجوز
الواجب بالذات له
لا يمكن ان يكون
الضرورة لا يجوز
الواجب بالذات له
لا يمكن ان يكون

الظاهر
والظاهر

الواقع (١) محو زيد قائم بالضرورة بشرط كونه قائماً بالفعل أو ليس بقاعد بالضرورة

(١) قوله بشرط المحمول الواقع الخ أى بشرط وجود المحمول فى الموجبة وعدمه فى السالبة والمراد من الوجود والعدم ما هو الواقع فى وقته إذ لا ضرورة اليوم فى قيام زيد غداً لآفى وجوده لعدم وقوعه بعد ولا فى عدمه فيه لعدم تحقق وقته الذى هو الغد وبالجملـة

المضاف أو المضاف إليه (قال الواقع) أي الخارج من القوة إلى الحصول حين الحكم أو قبله (وكتب أيضاً) أشار بالتوصيف بالواقع إلى كذب نحو قولك للامني الدائم هذا كاتب بالضرورة بشرط كونه كاتباً وقولك العنقاء موجود بالضرورة بشرط كونه موجوداً بل إلى كذب قولك الأول للامني إلى حين الحكم وقولك محمد المهدي موجود بالضرورة بشرط كونه موجوداً لأن المراد بالواقع الواقع في الحال أو الماضي كما يظهر في الحاشية (قوله وجود المحمول) المراد بوجود المحمول الوقوع وبعده اللا وقوع وهذا ظاهر (قوله في وقته) الذي هو زمان الحال أو الماضي * ثم المراد بالوقت أعظم من الحقيقي أو التوهمي

فيشمل غير الزمانيات (قوله إذ لا ضرورة) من الضرورات الست المذكورة (قوله اليوم) ينتقض
بقية الماضي بأن يقال لا ضرورة اليوم في قيامه أمس لاني وقوعه لا يتناهى اليوم ولا في لا وقوعه لا يتناهى
وقته الذي هو أمس والفرق بينه وبين الاستقبالي بحكم بحت وكذا بقوله قيامه غداً حيث لا قبل
لوقوعه فيه أمم تحققه بعد ولا للإدعاء أمم تحقق وقته الذي هو الغد فلزام كذب قولنا زيد

نفسه أو ما يستلزمه فيدخل نحو زيد حيوان بشرط الإنسانية في الضرورية بهذا المعنى (قال الواقع) أى

(٢٢٤)
 اوردته الفاضل في الجواب
 اهد الازمنة في الجواب
 القوة في الجواب
 وما سبقت في الجواب
 المحل في الجواب
 ما بها في الجواب
 طوار في الجواب
 انظر في الجواب

بشرط أن لا يكون قاعداً بالفعل اذ الممكّن بعد تحقّقه بعلته الموجبة في وقت لا يمكن أن لا يقع في ذلك الوقت وان كان فعلاً اختيارياً لا يجب على الفاعل ايّاقاعه في ذلك الوقت فهو بشرط ايّاقاعه ضروري في ذلك الوقت لا بدونه فالضرورة بشرط المحمول مساوية للفعل

لا ضرورة في شيء من طرفي القيام الغير الواقع بعد وان شرط أحدهما فالمراد الشرط الواقع لا مطلق الشرط ولو كان مفروضاً ولذا قيّد بالواقع

لعدم تحقّقه أي الممكّن في الغد بعد (قوله الغير الواقع) أحد طرفيه بعد أي في الحال أو في الماضي (قوله الشرط) أي في الحال أو في الماضي (قوله ولو كان) تفسير لمطلق فهو في حيز النفي (قوله قيّد) الشرط (قال اذ الممكّن) المراد بالممكن ما أمكن بالامكان الخاص ولو باعتبار الوجود الرابطي فيشمل القيام في المثال الأول وفي القول بعدم وجود مقولة الوضع وعدم القعود في المثال الثاني والمعنى في قولك العقب أعم بالضرورة بشرط كونه أعمي والعدم في قولنا العقب أو شرعية الباري معدوم بالضرورة بشرط كونه معدوماً فإن كلّاً من تلك الأمور ممكن الثبوت في نفسه وإن كان واجباً باقتضاء الموضوع كما في المثال الأخير أو بعلته أخرى هي انتفاء علة الوجود أولاً فافهمه (قال في وقت) حقيقي أو وهمي (قال على الفاعل) كان الأولى عن بدل على لاستعمال الأول في الإيجاب والثاني في الاختيار (قال بشرط المحمول) أي مع أنها لا تصدق بالنظر إلى الاستقبال مساوية للفعل وأعم من الضرورات كما

الوضع بعبارة
 سببها في الأمر الخارجي كالقيام
 القعود

في الماضي أو الحال (قال إذ الممكّن) أي الممكن الخاص باعتبار الوجود المحمول أو الرابطي فيندرج فيه القيام وكذا وقوعه ولا وقوعه والمراد بتحقيقه هو ذلك الوجود وبقاعه إفادة وجوده (قال أن لا يقع) أي لا يتحقق فيه ففي قوله في ذلك الوقت هنا وكذا فيما يأتي أقامة المظهر مقام المضمّر (قال فعلاً اختيارياً) يعني أن ذلك الممكن يجب وقوعه حينئذ وإن اختير مذهب الأشعري من كون الواجب تعالى مختاراً في أفعاله خلافاً للفلاسفة وغير واجب عليه تعالى شيء خلافاً للمعتزلة فقوله لا يجب خبر بعد خبر إشارة إلى وجوب الوقوع عند المعتزلة بالأولى كما أن قوله اختيارياً إجماع اليه عند الفلاسفة فاندفع القول بأن الأولى عن بدل على وإن قوله لا يجب صفة كاشفة (قال فهو بشرط) مشعر بأن الشرط هو الايقاع خلافاً لقوله بشرط المحمول الخ ففيه مسامحة (قال في ذلك الوقت) مشعر بأن ضرورة القيام الماضي تزيد في الماضي وإن كان الحكم بها في الحال (قال بشرط المحمول) أقول هذا مشعر بأنه لا يصح زيد قائم غداً بالفعل وهو ظاهر ولا كلّ قر من خسر بالضرورة وقت الحيولة الآتية لأنه إذا لم يتحقق العام لم يتحقق الخاص وهو كذلك لأن التصديق بوقوع قيام زيد غداً يستلزم العلم به لئلا يلزم الحكم

في الجواب

خبر

في الجواب

فلهن ضرورات ست الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع والضرورة الذاتية أعني
الضرورة في جميع أوقات الذات والضرورة الوصفية والضرورة الوقتية المعينة والضرورة
يصرح به في الحاشية . وفيه أن هذا يستلزم أن لا يصدق الإطلاق العام ولا ضرورة من الضرورات
بالنظر إلى الاستقبال نحو زيد قائم غداً بالفعل وكل قر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة الآتية وكل
بالجهول ولجواز أن لا يتحقق فيه لعدم تحقق زيد أو قيامه فتكذب القضية . على أنه لو كفى إمكان تحقق
الوقوع في الاستقبال لكون القضية مطلقة عامة لم يصح تمثيل مادة افتراق الممكنة العامة عنها بنحو
كل عنقائه طائر لا يمكن تحقيقه فيه . لا يقال إذا كان الحكم بالوقوع مستلزماً للعلم به لم تصح ممكنة أصلاً
لأننا نقول الحكم فيها يؤل إلى الحكم بإمكان الوقوع وهو معلوم حال الحكم بخلاف الحكم باطلاقه
إن لم يتحقق في الماضي والحال . وقس عليه المثال الثاني * بقي أنه حينئذ يلزم تخصيص أحد الأزمنة
والوقت في تعاريف الوقتيتين المطلقتين والمطلقة العامة بغير الاستقبال (قوله وعدمه) حقيقة أو حكماً
فيدخل فيه القعود في نحو زيد ليس بقائم بالضرورة بشرط قعوده (قوله في وقته) الإضافة للعهد
والأوضح في الماضي أو الحال (قوله إذ لا ضرورة) أي لا ضرورة معلومة لنا اليوم لافي قيامه غداً وإن
وقع فلا يصح قولنا زيد قائم غداً بالضرورة بشرط أن يكون قائماً فيه لجواز سلبه عنه فيه ولا في عدمه
وإن تحقق فلا يصح التصديق بقولنا زيد ليس بقائم غداً لجواز قيامه فيه فلا يرد أنه ينتقض بقيامه الماضى
لأن قيامه أو عدمه الضروري أمس معلوم لنا اليوم وإن لم يكن ضرورياً فيه بخلافه في الغد (قوله لعدم
وقوعه) أي ولعدم تحقق وقته . وقوله الآتي لعدم تحقق الخ أي ولعدم تحققه بعد ففيه احتباك (قوله هو
الغد) نقض بفعليته قيامه غداً حيث لا فعل لوجوده فيه لعدم وقوعه بعد الخ فيلزم كذب قولنا زيد قائم
غداً بالفعل مع كذب زيد ليس بقائم غداً دائماً فيرفع التقيضان * وأقول لا ضرر فيه بعد حكم المصنف
بتساويهما ولا يلزم رفع التقيضين لصدق الدائمة السالبة لأنه وإن كان قائماً غداً لكنه ليس بقائم فيه
مادام الذات موجوداً لأن القيام من الأوصاف المفارقة بالفعل دائماً ولذلك لم يلزم الحكم بالجهول (قوله
وإن شرط) مشعر بأن الشرط هو الوقوع أو اللا وقوع وأن قوله الواقع صفة الشرط (قال ضرورات
ست) بقيت ضرورة أخرى هي الأزلية وهي امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع أزلاً وأبداً كما في
ثبوت العلم للعقول العشرة عند الحكماء . وتركها المصنف إما لأن مراده بيان ضرورة ذكرت المناطق
إمكاناً في مقابلتها وهي ليست كذلك أو لئله إلى أنها الوجوب الذاتي كما يشعر به قول المحقق الدواني
الامكان الذاتي إنما ينافيه الضرورة الأزلية (قال أوقات الذات) أي حقيقة أو وهمية فلا تنتقض
بالضرورة الآتية في قولهم كل كون معقب للفساد بالضرورة بناء على قول الحكماء بأن الكون والفساد

الوقتية الغير المعينة والضرورة بشرط المحمول ومطلق الوجوب كطلق الضرورة شامل
للكل. والوجوب الذاتي مختص بالاولى والوجوب بالغير بما عداها. فان سلب عن الطرف
المخالف للضرورة بمعنى الوجوب الذاتي فالامكان ذاتي

منخسف مظلم غدا بالضرورة مادام منخسفاً (قال لكل) شمول المقسم للأقسام والسكلي لجزئياته
الاضافية فيما عدا الضرورة بشرط المحمول فإنه لا فرق بين الضرورة بشرط المحمول ومطلق الضرورة
بحسب الصدق وان كان الثاني أعم من الاول بحسب المفهوم ولذا كان مجرد الامكان الوقوعي مقابلاً لكل
منهما (قال والوجوب) أي هذا الاسم فظهر الفرق بين المحض والمختص به (قال بما عداها) لا يقال

يؤخذ منه أن الضرورة المطلقة مباينة للضرورة بمعنى الوجوب الذاتي مع أن التعريف المار للأولى
يصدق على نحو الله عالم بالضرورة وعلى نحو كل إنسان ليس بفرد ولا شيء من الحالات بتصديق كما
بما فيها سبق لانا نقول لا يلزم من اختصاص الوجوب بالغير بما عداها اختصاص ما عداها بالوجوب بالغير
(قال عن الطرف المخالف) أي للطرف الذي حكم بامكانه (قال فالامكان) أي في الطرف الموافق وكذا

في البواقي (قال فالامكان ذاتي) الامكان الذاتي لكونه سلب الوجوب الذاتي وهي أخص الضرورات
أعم من الامكانيات الباقية لا تفراقها عنها في لا شيء من الانسان بحيوان بناء على أن الانجاب ليس واحداً
بالذات كما مر مع اجتماع الكل في كل انسان حيوان والامكان الوقوعي لكونه سلب مطلق الضرورة
وهو أعم الضرورات أخص من تلك الامكانيات لا تفراقها عنه في كل تلك ساكن مع اجتماع الكل في
المثال الثاني والامكان العائلي لكونه سلب الضرورة الذاتية وهي أعم من الوجوب الذاتي وأخص من

آنيان (قال والضرورة بشرط) هذه أعم الضرورات كما أن الاولى أخصها (قال ومطلق) أي
المأخوذ لا بشرط شيء من التقييد بالذاتي وغيره لا الوجوب المطلق المأخوذ بشرط لا شيء فبينهما فرق
(قال بما عداها) متعلق بالختص المحذوف بقرينة السياق كي لا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين
على غير شرطه. والمراد بما عداها المواد التي لا يمكن تحقق الأولى فيها لا سائر الضرورات مطلقاً.
فلا يرد أن هذا مشعر بمباينة سائر الضرورات للضرورة الناشئة عن ذات الموضوع وهو مناف للتعريف
المارة لها إذ غاية ما لم يرد عدم اطلاق الوجوب بالغير على مواد الأولى لعدم تحقق الضرورات فيها. وأما
الجواب بأنه لا يلزم من اختصاص الوجود بالغير بما عداها اختصاصه بالوجوب بالغير قائما يتم لو كانت
الباء داخلة على المقصور عليه (قال فان سلب الخ) أي بتقييد الطرف الموافق بالامكان (قال فالامكان)
لم يقل فالامكان ذاتي تنبيهها على أن محط الفائدة هو الذاتي إذ كون الامكان سلب الضرورة عن الطرف

الضرورة بهذا المثل فله كذا انه حيوان
فان لا يصدق بالضرورة بمعنى الوجوب الذاتي
كما مر من جهة
فان سلب الوجود عن الانسان لا يصدق
المادة التي لا يصدق بالضرورة بمعنى الوجوب الذاتي
وإرادته التامة فيكون لا يصدق بالضرورة
بجواز الامكانات الناشئة

الوجودية
حيثما اوقفت
دهود
الوجودية
والاخص
الذاتية

الامكان في الطرف الموافق
فان يتم لا شيء في الطرف الموافق
محمول بالامكان الذاتي

أو مطلق الضرورة فالامكان وقوعي. ويسمى امكاناً بحسب نفس الامر. أو الضرورة الذاتية
 فالامكان عامي أو الضرورة الوصفية فالامكان حيني أو الضرورة الوقتية المعينة فالامكان
 وقتي أو الضرورة في وقت ما فالامكان دوامي. وكل منها إما امكان عام كما سبق وأما خاص
 إن سلبت الضرورة المأخوذة في مفهومه عن الطرفين ويسمى الخاص من العام امكاناً
 خاصياً ومن الوقوعي امكاناً استقبالياً إذ لا يمكن سلب مطلق الضرورة

مطلق الضرورة أخص من الامكان الذاتي وأعظم من الامكان الوقوعي لصديق الامكان الذاتي بدون
 في المثال الأول وصديقه بدون الامكان الوقوعي في المثال الأخير. وقس على ذلك نسبة الامكانات
 الثلاثة السابقة (قال أو مطلق الضرورة) لو قال أو الضرورة بشرط المحمول لكني (قال فالامكان
 عامي) لاستعمال الامكان بهذا المعنى عند جمهور العامة (قال الوصفية) أي الضرورة بشرط الوصف أو
 في وقت الوصف (قال وكل منها) أي من الامكانات الستة (قال امكان عام) مجامع للضرورة في الجانب
 الموافق ومناف للضرورة في الجانب المخالف فالامكان خاصياً لاستعماله بهذا المعنى عند الخاصة من الحكماء

المخالف معلوم وكذا في البواقي (قال أو مطلق) أقام أحد المتساويين بحسب الصديق مقام الآخر اعني
 الضرورة بشرط المحمول اظهراً لما خفي واخفاءً لما ظهر (قال أو الضرورة الذاتية) مستغنى عنه بما مر
 وكذا ما بعده إلا أنه ذكره ايضاً بذكر جميعها في محل وتوطئة لقوله الآتي وكل منها الخ لسن قضية
 مامر اختصاص هذه الاسماء بالبيئات بخلاف ما هنا في كلامه تدافع. ولا يبعد جعل كل منها اسماً
 للعقلم وقسمه البسيط كالمتصور (قال عامي) الياء للمبالغة كآخرى. وقس عليه قوله الآتي خاصي ووجه
 التسمية لا يجب اطراده ولا انعكاسه فلا يتجه أن الامكان الذاتي اعتم الامكانات فيلزم أن يسمى هو
 بالعامي (قال فالامكان) يؤخذ من هذه التعريفات بمعونة ملاحظة النسب المارة بين الضروريات الست
 وقوله المار أن قبض الاعم أخص وبالعكس النسبة بين الامكانات الست فأخصها الامكان الوقوعي
 ثم الدوامي ثم الوقعي ثم الحيني ثم العامي وأعمها الامكان الذاتي (قال وكل منها) أي مما يطلق عليه
 هذه الاسماء الست أما الخ ففي الضمير استخدام فلا يتجه أن كلاً من الامكانات الست المارة امكاناً
 عام فيلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره (قال ان سلبت) قد يقال أنها مسلوقة سابقاً عن الطرف المخالف
 ففيه إيهام تحصيل الحاصل. فلو قال بدل قوله عن الطرفين عن الطرف الموافق أيضاً لكان أولى (قال
 ويسمى الخاص) أي الخاص الذي هو قسم من الامكان العامي الخ هذا. وقضيته اطلاق العامي والخاصي
 على هذا القسم ولا بعد فيه لاختلاف الجهتين (قال امكاناً خاصياً) لانه أخص مطلقاً من العامي فالنسبة

الامكانات المذكورة على ما هي
 عام واطلاق الامكانات الست
 التلقين أو الجواز فيكون قسم كل
 الامكانات الست المذكورة في
 العام والخاصين الستة المذكورة في
 وغيره وهو باطل فالتقسيم في
 في الامكانات الست المذكورة
 على الامكانات الست المذكورة
 تطلق على العام لا يستلزم
 منهم ما يطلعون عليه في تلك
 لفاظ في ضميرها الساتر في
 الاقارب أو في العامي المذكورة
 كونه ستمخدام

اعني في الجوانب الستة
 بالاسماء الستة المذكورة في
 في تلك الجوانب الستة
 في تلك الجوانب الستة

المستقبل فالامكانات الستة
 الخاصة بغيرها بالامكانات
 الخاصة بالذات واهداها بالامكانات
 العام والوقعي وبكذا في
 والخاص والوقت والذات
 وهي الآلة لاثنين منها
 بخلافها لثباتها
 فيها المستقبل والخاص
 الخاص وتسمى بالامكانات
 الخاصة لقب مخصوص

كأنه لا يلقى
 الداعي هو
 ليس بغيره
 بالامكانات الستة
 في العام

هو سلب
 الضرورة الذاتية
 بغيره في الطرف
 محمول خاص
 في الامكانات الستة
 الخاصة

بمنزلة العلم لعدم إمكان سلب مظهر الضرورة
الشاملة للضرورة بشرط المحمول عن الطرفين الآ بالنسبة الى زمان الاستقبال كقيام
زيد وعدم قيامه غداً (١) وهو الامكان الصرف الخالي عن جميع الضرورات

(١) قوله وهو الامكان الصرف الخالي الخ (فان قيام زيد غداً مثلاً لا ضرورة اليوم في جانبه
الاجباب وهو ظاهر والآ لكان واقعاً لعلته في اليوم أو في الماضي ولا في جانبه السلب
لان عدم قيامه في الغد لم يتحقق اليوم وان تحقق عدم قيامه الآن وآما يتحقق شيء من
قيامه وعدم قيامه فيه إذا جاء الغد فقيامه في المستقبل ممكن صرف لا ضرورة في شيء
من طرفيه بخلاف الأمور الواقعة في الحال أو في الماضي فانها متحققة في وقتها بالفعل
بعللها الموجبة لها فهي ضرورية وأقلها الضرورة بشرط المحمول. هكذا حققه الشيخ الرئيس
ونقله شارح المطالع. وبهذا التقرير ظهر بطلان ما قيل إن الامكان الوقوعي محمّل بكتابة غداً

(قال الشاملة) شمول المساوي المساوي نظراً إلى الصدق. وألغى الخاص نظراً إلى المفهوم فتأمل (قال
عن جميع) والتحقيق أنه خال عن العلم بخصوص ضرورة الاجباب أو السلب بشرط المحمول (قوله
فان قيام الخ) أي القيام المنسوب إلى زيد اجباباً أو سلباً (قوله في جانبه الاجباب) أي في زيد قائم
غداً (قوله في جانبه السلب) أي في زيد ليس بقائم غداً (قوله إذا جاءكم أي وإذا جاء بصير قيامه حالياً
الآن)

للموصوف إلى الصفة أو لانه مستعمل بهذا المعنى عند خاصة الحكماء فالنسبة للمستعمل بالفتح إلى صفة
المستعمل وقس عليه العامى (قال الشاملة) أي بحسب المفهوم فلا يرد أن التعبير بالشمول يفيد كون
مطلق الضرورة أعم مطلقاً منها وليس كذلك لانهما متساويان لأن التساوى بحسب الصدق فقط
(قوله لا ضرورة اليوم) أي معلومة لنا كما قلنا أو موجودة بحسب نفس الأمر كما يشعر به مافى الشفاء من
أن كل شيء يفرض فوجوده أو عدمه يكون متعيناً في الماضي أو الحال وان لم نعلمه بخلاف المستقبل فانه
لا يتعين فيه أحدهما بحسب علمنا وكذا بحسب نفس الأمر لان تعيينه في زمان من الازمنة المستقبلية
موقوف على حضور ذلك الزمان (قوله وهو ظاهر) الاولى تركه لان دعوى الظهور هنا دون جانب
السلب تحكم مع احتياجها إلى جعل قوله والا الخ تنبيهاً أو علة لظهور الحكم (قوله ممكن صرف) مشعر
بأنه لا يصح أن يقال زيد قائم غداً أو ليس بقائم غداً بالفعل (قوله وبهذا التقرير) من بيان عدم تحقق
الضرورة بشرط المحمول بالقياس الى المستقبل ظهر بطلان إطلاق ما قيل من أن الامكان الوقوعي
الذي هو سلب الضرورة بشرط المحمول عن الجانب الخائف للطرف الذي حكم بإمكانه يستلزم الوقوع

أولاً من حيث الضرورة لا يستلزم زماناً
بالنسبة للأمر لا يتكلم فيه وقتاً ولا مكاناً
له فأي ما كان فهو ضرورة بشرط المحمول
الآن لا يمكن أن يعلم خصوص ذلك الأمر ولا
يلزم من استلزام العلم استلزام العلم

[illegible]

تجدیس کا
کاں الہیہ
لاجر کاں
سجرا ۲

ذلك الاتفاق سميتا اتفاقيتين نحو كلما كان الانسان ناطقاً فالفرس صاهل. وإما أن يكون

(١) (قوله باتفاق الاتصال الى آخره) أى بكون صدق التالى متصلاً لصدق المقدم اتفاقاً بلا علاقة موجبة لذلك الاتصال. والمراد بصدقهما تحقق مضمومهما فى الواقع ولو فى أحد الأزمنة فقولنا اذا طلعت الشمس غدًا يحىء عمرو اتفاقية خاصة كما لا يخفى

(قوله أى يكون) أشار بالتفسير الى أن الاتصال صفة صدق التالى فهو متصل والمتصل به صدق المقدم
(قوله لصدق المقدم) كأن اللام بمعنى الماء (قوله اتفاقاً) تميز عن نسبة حكم فى المتن إلى مدخول البناء
فى قوله يكون والتقدير وأن حكم فيها باتفاق كون صدق التالى الخ (قوله تحقق مضمونها) أى لا مطابقة
مضمونها للواقع كما هو معنى الصدق المقابل للكذب وإنما قال ذلك لما أسلفه فى الحاشية فى بيان النسب
بين القضايا أن صدق كل قضية بالمعنى المقابل للكذب أولى وأبدى فلو كان الصدق هنا بهذا المعنى لزم
أن يكون قولنا كلما كان آدم عليه السلام موجوداً كان المهديّ موجوداً اتفاقية صادقة كما أن قولنا
كلما صدق أن آدم عليه السلام موجود صدق أن المهديّ موجود اتفاقية صادقة إذا كان الصدق بالمعنى
المذكور لا بمعنى تحقق المضمون فى الواقع (قوله ولو فى أحد الأزمنة) كأنه أشار به الى أنه ليس المراد
بالواقع خصوص الواقع فى الماضى أو الحال كما فى الضرورة بشرط المحمول حتى يكذب المثال الذى ذكره
(قال ذلك الاتفاق) أى اتفاق الاتصال المذكور فى المتصلة سواء لم يكن هناك اتصال أصلاً أو كان اسكن

وعندهما (قال اتفقيين) النسبة هنا في الزومية والعنادية للكل الى نوع الجزء ان قيل بأن اللزوم والعناد والاتفاق نوع النسبة الاتصالية والانفصالية كما هو رأى عبد الحكيم حيث قال بأن الشرطية لا تكون موجبة. والى قيد الجزء ان قيل بأنها كيفياتها وحكم بأنها تكون موجبة (قوله أى يكون) تنبيه على أن صدق التالى متصل بالكسر وصدق المقدم متصل به فلا اتصال ان كان مصدراً للمعلوم كما هو المتبادر فصفة صدق التالى والآ فصفة صدق المقدم وقس عليه الانفصال (قوله اتفاقاً) كانه اشارة الى أن الاتفاق في الحقيقة جهة القضية (قوله والمراد بصدقهما) دفع لما يتوهم من أن المراد بصدقهما تحققهما معا في الماضي أو الحال كما هو المعتبر في الضرورة بشرط المحمول الواقع كما يدل عليه قوله فقولنا الخ لا دفع لحل صدقهما على مطابقة مضمونهما للواقع فانه مع دفعه بما مر في بحث النسب انما يناسب لوقال بدل قوله فقولنا الخ فقولنا كلما كان نوح عليه السلام موجودا كان المهدي موجودا ليست قضية اتفاقية (قوله فقولنا) في التفرع. بالنظر الى القيد بحث اذ المعلوم كونها اتفاقية مطلقا لا اتفاقية خاصة. ولعله مبنى على أنه يكفي للتفرع كون المفرع عليه علّة ناقصة (قوله واتفاقية) أى على تقدير كونه شرطية أو المعنى يمكن أن

وعدم الانفصال في الكذب سميت مانعة الجمع وكذا الكلام في الانفصال في الكذب فقط كما لا يخفى (٢) قوله والكل لا يخلو عن أحدها في الغلب) وإنما قال في الغلب لأنه قد يخلو عنها كما في قول أهل المعاني تقديم المسند لكذا أو لكذا إذ ليس بين

[illegible]

لمراعاة اللفظ . وفي قوله عنهما استخدام (قال على المعنى الاعم) وتكون كل منهما أعم من وجهه من الأخرى وأعم مطلقاً من الحقيقية ولذا لم يعتبر هذا المعنى في التقسيم (قال قيد فقط) أى عن تعريفهما وأما جعل فقط قيداً للحكم فهو لا يجعل التعريف للمعنى الأعم الشامل المنفصلة الحقيقية

الأن يحتمل الشمول على التحقق في مادتها (قال ويجزى جميع) أي جلس كل منها فلا يشبهها (أما أفساها)
الشرطية فلا تجزى في غيرها (قال بل مطلق الترديد) أي ذى الترديد أو المراد بقوله في الجملة في ترديدها
والآ لزم اختلاف معنى الجريان بالنسبة إلى مدخول بل وما قبله (قال كما في المنفصلات) أشار بالكاف
إلى فالي المتصلة المركبة من مقدم جملة وتال منفصلة بناءً على أن المراد بالمنفصلة ما هي قضية بالفعل والآلام

[illegible]

ارادت الخافاه بين
منهوى الواحد والكثير
في الصدق والخلق هذا
بالقيمة حلية شيمه بها
مقتضيه الجوده

بين المفردات المحمولة على شيء كما في الحملات المرددة المحمول. وفي التقسيمات وغير
المحمولة كما في سائر القيود ^(٢) والكل لا يخلو عن أحدها في الاغلب ^(١) وقد يكون كل من
هذه المنفصلات ذات اجزاء ثلاثة فصاعداً

الفكتين متع جميع لما قالوا لا تراحم بين النكات فيجوز أن يكون التقديم لكليهما أو
لثلاثة ولا منع خلو لانهم لم يقصدوا الانحصار فيما ذكره بطريق التزديد (١) قوله كل

کقولہ
مثلاً
الکلمۃ
الطام
او فصل
او حرف
سم

(٢٣٨)
 في قوله لا يتركب من أكثر من جزئين والآ لا يمكن بين كل جزئين منها انفصال في الصدق
 والكذب معاً وحاصل الرد أنه لا يجب فيها وجود الانفصال الحقيقي بين كل جزئين
 لا تتصور إلا بين جزئين ولذا تعدد أداة الانفصال في المثال المذكور ونحوه فالتشال المذكور وإن كان
 بحسب الظاهر مؤلفاً من الحليتين إلا أنه حقيقة منفصلتان كل منهما مؤلفة من حليتين إن أريد انفصال
 كل من الجزئين عن الآخر والتقدير إما أن يكون العدد زائداً أو لازائداً. والآ زائداً إما أن يكون ناقصاً
 أو مساوياً أو منفصلاً مؤلفاً من حلية هي مقدمة ومنفصلة هي تاليها إن أريد انفصال أحد الجزئين
 الآخرين عن الأول. والمعنى إما أن يكون العدد زائداً أو يكون ناقصاً أو مساوياً كما يأتي في قوله وطرفاً
 الشرطية في الأصل الخ وما أورده عبد الحكيم على الدليل المذكور بأنه إن أريد بموضوع الكبرى كل
 نسبة انفصالية أو ماعداها فصادرة أو كل نسبة ماعدا الانفصالية فلا ينفع فندفع بأن ذلك اعتراض
 أورده الشيخ أبو السعيد أبو الخير على جميع جزئيات الشكل الأول * والجواب عنه مشهور (قال بخلاف
 المتصلات) ربما يطرأ بالذهن أن هذا إنما يتم لو لم يصحح كلما كان الشيء انساناً فهو حيوان فحسم فانه
 لا فائدة من ذلك في موضوعنا

نحو العدد أما زائد أو ناقص أو مساو بخلاف المتصلات

من هذه المتصلات الخ في تصريح كل إشارة إلى رد ما قيل إن الانفصالية الحقيقية لا يجوز
 أن تتركب من أكثر من جزئين والآ لا يمكن بين كل جزئين منها انفصال في الصدق
 والكذب معاً وحاصل الرد أنه لا يجب فيها وجود الانفصال الحقيقي بين كل جزئين
 لا تتصور إلا بين جزئين ولذا تعدد أداة الانفصال في المثال المذكور ونحوه فالتشال المذكور وإن كان
 بحسب الظاهر مؤلفاً من الحليتين إلا أنه حقيقة منفصلتان كل منهما مؤلفة من حليتين إن أريد انفصال
 كل من الجزئين عن الآخر والتقدير إما أن يكون العدد زائداً أو لازائداً. والآ زائداً إما أن يكون ناقصاً
 أو مساوياً أو منفصلاً مؤلفاً من حلية هي مقدمة ومنفصلة هي تاليها إن أريد انفصال أحد الجزئين
 الآخرين عن الأول. والمعنى إما أن يكون العدد زائداً أو يكون ناقصاً أو مساوياً كما يأتي في قوله وطرفاً
 الشرطية في الأصل الخ وما أورده عبد الحكيم على الدليل المذكور بأنه إن أريد بموضوع الكبرى كل
 نسبة انفصالية أو ماعداها فصادرة أو كل نسبة ماعدا الانفصالية فلا ينفع فندفع بأن ذلك اعتراض
 أورده الشيخ أبو السعيد أبو الخير على جميع جزئيات الشكل الأول * والجواب عنه مشهور (قال بخلاف
 المتصلات) ربما يطرأ بالذهن أن هذا إنما يتم لو لم يصحح كلما كان الشيء انساناً فهو حيوان فحسم فانه
 لا فائدة من ذلك في موضوعنا

تتركب بحسب الحقيقة من ثلاثة أجزاء مثلاً فينتجه عليه ما قالوا إن الانفصال نسبة واحدة وهي لا تتصور
 إلا بين شيئين لتعددده عند زيادة الأجزاء * وما أعترض به عبد الحكيم من أن فيه مصادرة لأنه إن
 أريد بموضوع الكبرى كل نسبة اتصالية أو انفصالية أو حلية فهو محل النزاع أو الحلية والاتصالية فلا ينفع
 مندفع باختيار الشق الأول ومنع المصادرة مستقماً بأن موضوع الكبرى أهم منها والأهم ليس نفس
 الاخص وموضوعها مأخوذ لا بشرط شيء. أو أنها تتركب بحسب الظاهر منها وإن كانت بحسب الحقيقة
 مركبة من منفصلتين مختلفتي النوع فيما عدا الحقيقية ومتحدتيه فيها أو مركبة من مقدم حلية وتال
 منفصلة كما قيل أو بالعكس كما يمكن أن يقال فيه أن المتصلة كذلك حيث يقال كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود فالعالم مضي وإن كانت في الحقيقة مركبة من متصلتين أو من مقدم متصلة وتال حلية أو بالعكس
 (قال نحو العدد) أي إما أن يكون العدد زائداً الخ أو المراد بالمنفصلة ما مع الحكمة فلا تتجه عديم
 مطابقة المثال للممثل له (قوله في التصريح بكل الخ) كما أن قوله قد يكون الخ رد لما قيل أنه لا يتركب
 شيء من المتصلات من أجزاء ثلاثة فأكثر (قوله والآ لا يمكن) النفي متوجه إلى قوله والكذب ولذا
 تعرض في الرد لنفي الخلو دون الجمع فلو قال بعد قوله منها انفصال في الكذب لكان أخصر وأوضح

في قوله لا يتركب من أكثر من جزئين والآ لا يمكن بين كل جزئين منها انفصال في الصدق
 والكذب معاً وحاصل الرد أنه لا يجب فيها وجود الانفصال الحقيقي بين كل جزئين
 لا تتصور إلا بين جزئين ولذا تعدد أداة الانفصال في المثال المذكور ونحوه فالتشال المذكور وإن كان
 بحسب الظاهر مؤلفاً من الحليتين إلا أنه حقيقة منفصلتان كل منهما مؤلفة من حليتين إن أريد انفصال
 كل من الجزئين عن الآخر والتقدير إما أن يكون العدد زائداً أو لازائداً. والآ زائداً إما أن يكون ناقصاً
 أو مساوياً أو منفصلاً مؤلفاً من حلية هي مقدمة ومنفصلة هي تاليها إن أريد انفصال أحد الجزئين
 الآخرين عن الأول. والمعنى إما أن يكون العدد زائداً أو يكون ناقصاً أو مساوياً كما يأتي في قوله وطرفاً
 الشرطية في الأصل الخ وما أورده عبد الحكيم على الدليل المذكور بأنه إن أريد بموضوع الكبرى كل
 نسبة انفصالية أو ماعداها فصادرة أو كل نسبة ماعدا الانفصالية فلا ينفع فندفع بأن ذلك اعتراض
 أورده الشيخ أبو السعيد أبو الخير على جميع جزئيات الشكل الأول * والجواب عنه مشهور (قال بخلاف
 المتصلات) ربما يطرأ بالذهن أن هذا إنما يتم لو لم يصحح كلما كان الشيء انساناً فهو حيوان فحسم فانه
 لا فائدة من ذلك في موضوعنا

ثم الحكم في الشرطية مطلقا ان كان

بل يكفي وجوده بين مجموع أجزائه الثلاثة أو الأربعة كما في المثال المذكور فإن العدد الواحد لا يخلو عن مجموع الأقسام الثلاثة وإن خلا عن اثنين منها (٤) (قوله العدد إما الخ) لأن المجتمع من الكسور التسعة إما ناقص كالاربعة فإن نصفها اثنان وربعها واحد ومجموعهما ثلاثة وهو ناقص عن الأربعة. أو زائد عليه كاثني عشر فإن نصفها ستة وثلاثها أربعة وربعها ثلاثة وسدسها اثنان والمجموع خمسة عشر وهي زائد على اثني عشر. أو مساو لها كالستة فإن نصفها ثلاثة وثلاثها اثنان وسدسها واحد والمجموع ستة أيضا * وليس المراد أن العدد الواحد بالنسبة إلى عدد آخر إما زائد عليه أو ناقص عنه أو مساو له كما ظن فانه غفلة عن اصطلاح أهل الحساب والمثال مبني عليه

إن صح فقد تركبت المتصلة ظاهرا من أجزاء ثلاثة وإن كان ذلك نظرا إلى الحقيقة من المتصلتين تأمل وأما نحو كلما كان طلوع الشمس علامة لوجود النهار فكان الشمس طالعة كان النهار موجودا فؤلف ظاهرا وحقيقة من جزئين وإن كان الثاني منهما مؤلفا من آخرين (قال في الشرطية مطلقا) أي متصلة أو

(قوله بل يكفي الخ) بأن يكون نقيض أحد الأجزاء مساويا لباقي البواقي فتكون مركبة من الشيء ونقيضه (قوله فإن العدد الواحد) منقوض باحدى عشر إلا أن يحمل العدد على ماله كسر (قوله لأن المجتمع) إن كان في التعليل نشر مرتب فاما يتم على المذهب الغير المشهور من أن الناقص مانقص عن كسوره والزائد مازاد عليها أو نشر مشوش بالنسبة إلى الأولين فهو جار على المذهب المنصور من أن العدد الزائد على كسوره يسمى ناقصا والناقص زائدا تسمية للكل باسم الأجزاء (قوله من الكسور) كلمة من ابتدائية فيصدق العدد بما له مجموع الكسور التسعة كالفين وخمسمائة وعشرين وبما يكون له بعضها كتمال المصنف (قوله وثلاثها أربعة) يؤخذ منه أن كل كسرين مفردين إذا أخذنا من مخرج واحد عدد أحدهما مخرجا لنفس الآخر كان عدد الآخر مخرجا لعين الأول (قوله فانه غفلة) يعني أن هذا مما يستعمله أهل الحساب فحمله على ما أرادوه ليس لأن مساواة العدد للعدد المفاير غير موجودة ولنفسه ممنوعة لأنها تقتضي المفايرة بين المتساويين لانه ان أريد المفايرة الاعتبارية بينهما فسلم وغير مفيد لتحققها هنا. أو الذاتية فمنوع. كيف ولو كانت شرطاً لم تتحقق المساواة بين العدد وكسوره المجتمع بل لثلا يكون المثال مصنوعا فاللام في قوله العدد للعهد أي العدد الصحيح المنطق اما الخ فلا يرد أن عدم كون الكتاب من علم الحساب واطلاق العدد يعينان ارادة المعاني اللغوية (قال ثم الحكم) الاخصر

فهملة كالمصدر بلفظ إن وإذا ولو بدون تعيين الوضع لأنها للاهمال ههنا فيجري فيها
المحسورات الأربع وما في حكمها أيضاً لكن فيها باعتبار ازمان المحكوم عليه واوضاعه
وفي الحليات باعتبار افرادهم * وأما تصدق الموجبة الكلية من المتصلة فيما كان التالي مساوياً

مهما مما يكون أداة السلب داخلية على سور الإيجاب الكلي فيدخل على السلب الجزئي بالانتماء ورفع
 الإيجاب الكلي بالمطابقة (قال أو على بعضها) أقول ان كان ضمير بعضها هنا وفيما سبق راجعا
 إلى الأزمان اتجه أن المعتبر في الجزئية بعض الأزمان وبعض الأوضاع معا لا إحداها إلا أن يقال
 اكتفى بإحداها لأن بعضيتها لأعلى التعيين يستلزم بعضية الأخرى وأنه يستلزم أن لا يكون نحو
 قولنا إن جفني راكباً أكرمتك مما حكم فيها على وضع معين من غير تعرض للأزمان شخصية وقد
 صرح عبد الحكيم بأنها شخصية أو اليها وإلى الأوضاع يتجه مع الإراد الثاني أنه مناف لتمثيلهم
 للشخصية بنحو إن جفني اليوم أكرمتك مما حكم فيها في زمان معين بلا تعرض للوضع. أو إلى الأوضاع
 فقط اتجه الإراد الأول والثالث (هذا) والآخر أو المعين (قال وإلا فهمة) قضيته ان ما حكم
 فيها على جميع الأزمان بلا تعرض للأوضاع أو بالعكس وأتقي حكم فيها على وضع معين في جميع الأزمان
 أو بالعكس من المهمة وليس كذلك إلا أن يقال التقسيم الشرطية الممكنة المعبرة والأولان ليسا بمعتبرين
 لما قاله عبد الحكيم من اصطلاحهم على اعتبار الأوضاع في مفهوم الشرطية مع الأزمان المعبرة فيها
 بحسب اللغة والأخير ان ممتنعان لأن عموم الأوضاع يستلزم عدم تعين الزمان والوضع المعين ان بقي
 بشخصه كان جميع الأزمنة زمانا له فيتعين زمانه وان تجدد بحسب الأزمنة لم يتعين* بقي أن كلامه
 صريح في عدم وجود القضية الطبيعية في الشرطيات وهو كذلك عند الجمهور (قال وقد بدون تعيين)
 أي كون القضية المصدرة بأحدى هذه الثلاث مهمة إذ لم تكن مصاحبة لتعيين الخ (قال لكن فيها)
 تنبيه على أنه ليست كلية الشرطية باعتبار كلية المقدم والتالي والالم يكن قولنا كلما كان زيد انسانا كان
 حيوانا قضية كلية كما أن كلية المحلية ليست باعتبار كلية المحكوم عليه أو به وإلا لكان قولنا زيد
 انسان والانسان نوع كليتين (قال من المتصلة) لزومية أو اتفاقية (قال مساويا) أي بحسب التحقق

فهملة كالمصدرة بلفظ أن وإذا ولو بدون تعيين الوضع لأنها للاهمال ههناك فيجربى فيها
المحصورات الأربع وما فى حكمها أيضا لكن فيها باعتبار ازمان المحكوم عليه واوضاعه
وفى الحليات باعتبار افراده * وانما تصدق الموجبة الكلية من المتصلة فيما كان التالى مساويا
الناهية مثلا . ومثال قد لا يكون أيضا هذان المثالان لكن بعكس الوضعين السابقين (قال بلفظ ان
واذاكم أى فى المتصلة (قال بدون الخ) حال من لفظ أو من ضمير المصدرة (قال فيجربى فيها) أى
الشرطية متصلة أو منفصلة (قال وما فى حكمها) من الشخصية والمهملة (قال أيضا) أى كما تجرى فى الحليات
(قال لكن) الجريان فيها أى الشرطية (قال من المتصلة) لزومية أو اتفاقية (قال التالى مساويا) أى فى

للمقدم أو أعم منه مطلقا . ومن مانعة الجمع فيما كان بينهما تباين كلي . ومن مانعة الخلو فيما كان بين تقيضيهما تباين كلي * والسالبة الجزئية من كل نوع منها تصدق في مادة لم تصدق فيها موجبته الكلية وإنما تصدق السالبة الكلية من المتصلة فيما كان بينهما

التحقق وكذا في البواقى (قال أو أعم منه) مثالها في لزومية ظاهر وأما في الاتفاقية فيقولنا كلما كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا وكلما كان الشيء فلصكا أعظم كان متحركا وإن منع عبيد الحكيم كون نالى الاتفاقية أعم (قال مطلقا) أى وتكذب فيما كان التالى أخص مطلقا أو من وجه أو مبانينا (قال ومن مانعة الجمع) أى العنادية وكذا مانعة الخلو (قال تباين كلي) كالشجر والحجر * وكتب أيضا أى بشرط أن لا يكون بين تقيضيهما تباين كلي إن كان المراد مانعة الجمع بالمعنى الأخص أو لا بشرط شئ إن كان المراد مانعة الجمع بالمعنى الأعم وقس عليه قوله الآتى بين تقيضيهما الخ (قال ومن مانعة الخلو) لم يتعرض للحقيقة لأنها لكونها مانعة الجمع والخلو معا يعلم أن موجبته الكلية لا تصدق إلا فيما كان بين عينيها وتقيضيهما تباين كلي كالزوج والفرد (قال تباين كلي) كاللا شجر واللا حجر والحيوان واللا انسان (قال السالبة الكلية الخ) والمراد من السالبة الكلية منها ما توجه السلب فيه إلى الاتصال لا إلى الزوم

سواء تساوى محولاهما بحسب الحمل أولا (قال تباين) أى مطلقا إن كانت مانعة الجمع بالمعنى الأعم وبشرط العموم من وجه بين تقيضيهما إن كانت بالمعنى الأخص وقس عليه مانعة الخلو (قال تصدق في مادة) أى لا تصدق إلا فيها ولو ترك قوله تصدق هنا لكان أخصر وأفاد الحصر صريحا واستغنى عن قوله الآتى وإنما تصدق . وقس عليه قوله والموجبة الجزئية (قال وإنما تصدق) أقول هذا الحصر بالنسبة إلى قوله ومن مانعة الجمع الخ مخالف لما قالوا من أن كل شيئين يصدق بين عينيها منع الجمع يصدق بين تقيضيهما منع الخلو وبالعكس وهذا إن توافقا إيجابا وسلبا وإلا فالصادقة السالبة المتفقة في النوع فإن يقتضى صدق نحو ليس دائما ما أن يكون هذا الشيء لاحجرا أو لاشجرا سالبة كلية مانعة الجمع مع أن بين جزئيهما عموما من وجه ونحو ليس دائما ما أن يكون هذا الشيء حجرا أو شجرا مانعة الخلو مع أن بين تقيضيهما عموم من وجه إلا أن يخص قولهم والا فالصادقة الخ بما إذا اختلفا في الحكم أيضا . بقى أن السالبة الكلية من مانعة الجمع صادقة فيما كان المقدم أخص مطلقا فتصدق من مانعة الخلو بين تقيضيهما لما مر في كلامه قصور فتأمل (قال ومن مانعة الجمع) أقول لم يقل ومن مانعة الجمع والخلو فيما كان بينهما مساواة مع أنه أخصر إشارة إلى أن المعتبر في الأولى المساواة بين المعنيين بالذات وإن استلزم المساواة بين التقيضين لأن تقيضى المتساويين متساويان وفي الثانية بالعكس (قال ومن مانعة الخلو) قد ينقض بالشئ والممكن العام . والجواب أنها يرفعان عن الاشئ من حيث أنه تقيض الشئ فتصدق

احراز في قول الجمع والفرق من مادة تصدق
فيها المتصلة الحقيقة كما بين في الجمع والفرق
تباين لانك بين الله ووجه واللا لورد
جرح

تباين كلي. ومن مانعة الجمع فيما كان بينهما مساواة ومن مانعة الخلو فيما كان بين تقيضيهما مساواة والموجبة الجزئية من كل نوع منها تصديق في المواد التي كذب فيها سالبته الكلية وطرفا الشرطية في الاصل قضيتان إما حليتان كالامثلة المتقدمة أو متصلتان نحو كلما ثبت أنه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود يلزم أنه كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة أو منفصلتان نحو كلما ثبت أنه دائما إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا يلزم أنه دائما إما أن يكون منقسما بمتساويين أو لا يكون أو مختلفتان فهذه ستة اقسام

والاتفاق والافتصاد كل من الزومية والاتفاقية في مادة المساواة كالمعوم المطلق لصدق الاولى في ناطقية الانسان وناهية الحمار والثانية في انسانية الشيء وناطقيته وكذا المراد في مانعة الجمع والخلو ما توجه السلب إلى الانفصال لا إلى العناد والاتفاق والافتصاد في غير ما ذكره المصنف (قال تباين كلي) كالزوج والفرد والشجر والحجر (قال مساواة) كانسانية شيء وناطقيته فتكذب فيما كان بينهما عموم مطلق كالانسان والحيوان أو من وجه كالحيوان والايض أو تباين كلي كالشجر والحجر (قال ومن مانعة الخلو) يعلم من حال مانعة الجمع ومانعة الخلو أن السالبة الكلية من الحقيقية لا تصدق إلا فيما كان بين كل من العيينين والتقيضين مساواة. ثم لا يخفى أن مساواة العيينين يستلزم مساواة التقيضين فلو قال بدل ومن مانعة الجمع الخ ومن مانعة الخلو الخ ومن المنفصلات الثلاث فيما كان بينهما مساواة الكافي إلا أنه لما كان الانفصال والتنافي في مانعة الجمع بين العيينين وفي مانعة الخلو بين التقيضين عدل عن ذلك (قال مساواة) كاللا انسان واللا ناطق فتكذب فيما كان بين تقيضيهما عموم مطلق أو من وجه

سالبة مانعة الخلو كلية (قال مساواة) قد يقال هذا مناف لما قالوا إن سالبة كل من مانعي الجمع والخلو تصدق في مادة موجبة الأخرى. ولما قالوا إن بين موجبيهما تباينا كلياً لأن التساوي بين شيئين يستلزم التساوي بين تقيضيهما إلا أن تخصص السالبة بالجزئية والموجبتان بالكليتين (قال وطرفا الشرطية) مشعر بعدم تركبهما أكثر من جزئين وقد يقال أنه مبني على الغالب (قال في الأصل) الأولى تأخير عن قوله قضيتان (قال إما حليتان) ينتقض الحصر بنحو ان جاءك زيد فأكرمه فان التالي هنا مركب إنشائي. إلا أن يؤول بنحو مقول في حقه أكرمه أو أكرمه مطلوب منك (قال كلما ثبت) فيه أن المتصلة هنا جزء الموضوع في المقدم التالي وهما حليتان في اطلاق المتصلة عليهما مساحة وقس عليه مثال المنفصلتين (قال فهذه ستة اقسام) أي أولية فلا يرد أن كلاما من الحلية والمتصلة والمنفصلة يكون مقدماً وتالياً فيكون أقساماً المختلفين ستة والمجموع تسعة لأنها أقسام ثانوية * على أنه يمكن أن يكون معنى كلامه أن هذه

نحو دائما ليس ان لا ان الشيء وجودا
فان اننا فان الانفصال بين الا
شياء والحيوان موجود فلا يصح
الاتصال الخا ولكن لا لزوم فيه
ليصح سلب جزء الثاني اتفاقا
الآن اننا فان صلتا استماع

الآن ادوات الاتصال والانفصال اخرجتهما عن حد القضية بالفعل وهما ايضا اما صادقتان نحو كلما كان زيد انسانا كان حيوانا او كاذبتان نحو كلما كان زيد فرسا كان صاهلا او مختلفتان بأن يكون المقدم كاذبا والتالي صادقا نحو كلما كان زيد فرسا كان حيوانا او بالعكس كعكس الاخير مستويا (١) لكن الموجبة الكلية من المتصلة الزومية لا تصدق (٢) في الرابع بل مختصة بالثلاثة

(١) قوله لكن الموجبة الكلية من المتصلة الزومية الخ أقول هذا ما قالوا لكن جريان الاحتمالات الاربعة في الموجبة الجزئية منها واختصاص الموجبة الكلية بالثلاثة الاول كلام ظاهر والتحقق أن مطلق الموجبة منها كلية كانت أو جزئية مختصة بالصادقتين

أو تبين كلي (قال وهما أيضا) أي طرفا المتصلة الزومية الموجبة * وقد يقال إن هذا التقسيم مجرّد بيان محتملات مطلق الشرطية فالضمير راجع إلى طرفي الشرطية مطلقا (قال اما صادقتان) أي قضيتان صادقتان بينهما علاقة موجبة وكذا في الاقسام الثلاثة الاتية (قال كعكس الاخير) نحو قد يكون إذا كان زيد حيوانا كان فرسا (قال الكلية) بخلاف الجزئية (قال من المتصلة) أي بخلاف المنفصلة بأقسامها الثلاثة (قال الزومية) بخلاف الاتفاقية العامة * وكتب أيضا وكذا الاتفاقية بالمعنيين (قال في الرابع) فيلزم أن تصدق فيه السالبة الجزئية لئلا يلزم رفع النقيضين. ولما علم من قوله المار كعكس الاخير الخ صدق الموجبة الجزئية فيه يعلم أنه لا يصدق فيه السالبة الكلية أيضا فدل على أن النقيضين (قال بالثلاثة) كما من الامثلة (قوله هذا ما الخ) أي الفرق بين الكلية والجزئية من الموجبة المتصلة الزومية في القول بأن الاولى مختصة بالثلاثة الاول والثانية تجري في الاحتمالات الاربعة (قوله منها)

القضية المركبة من المختلفين ستة أقسام (قال إلا أن) بيان لفائدة قوله في الأصل (قال وهما أيضا) أي طرفا مطلق الشرطية متصلة أو منفصلة * وحمله على المتصلة الزومية الموجبة بهرينة المثال لا يلائمه قوله المار وطرفا الشرطية الخ وقوله الآتي وأيضا طرفا (قال اما صادقتان) أي في الأصل أو بعد التحليل واعتبار الحكم فيهما فلا يرد أن هذا التقسيم مناف لقوله إلا أن الخ لأن الصدق والكذب انما يكونان للقضية بالفعل (قال أو كاذبتان) أي قضيتان كاذبتان بينهما علاقة ولو قال كاذبان لكان أولى وكذا الكلام في عديله (قال كعكس الاخير) أي كاقضية الحاصلة من عكس الخ (قال لكن الموجبة) أي ولذا قيد العكس بالمستوى (قوله لكن جريان الخ) من إقامة الظاهر مقام الضمير فإن هذا هو المشار اليه بهذا (قوله والتحقق) لا يذهب عليك أن هذا التحقيق مأخوذ من الشبهة التي أوردها الشيخ أبو سعيد قدس سره

عنه
اما الخامسة فظاهر ولما الجائز
فيما حكم فيها باتفاق صدق
الثلاثة فثبت صدق المقدم ومضا
كأن يصدق ٣٤ مع أنه تعالى في
الرابع كاذب ٣٥

كما ستطلع عليه من أن التالي في قولك كلما كان زيداً فرساً كان حيواناً مقيداً بكونه حيواناً
 في ضمن الفرسية لا مطلق الحيوانية والآن لننعكس هذه الموجبة الكلية إلى الموجبة
 الجزئية القائلة بأنه قد يكون إذا كان زيداً حيواناً كان فرساً لأنه إنما يكون فرساً إذا كان

أي المتصلة (قوله من أن التالي) حاصله أن التالي في هذا المثال حيوان بشرط شيء هو تحققه في ضمن
 الفرسية لا حيوان لا بشرط شيء * وقوله والآن أي وان لم يكن التالي حيواناً بشرط الشيء بل كان حيواناً
 لا بشرط شيء لم ينعكس الخ * ثم إن هذه الملازمة ممنوعة لجواز الانعكاس إذا كان المراد الحيوان لا بشرط
 شيء مع أنه لو صح ما ذكره لم يكن التالي أعم من المقدم ولا المحمول أعم من الموضوع ولا الموجبة الجزئية
 من الموجبة الكلية ولا ينعكس الموجبة الكلية بنفسها ولما احتاج إلى اشتراط كلية كبرى الشكل
 الأول (قوله في قولك) وكذلك إذا قلنا كلما كان زيداً انساناً كان حيواناً بمثل ما ذكره (قوله لم ينعكس)
 أي لم يصدق العكس * وكتب أيضاً أي عكسا مستويا (قوله لأنه) أي زيداً الذي هو حيوان وهذا
 دليل الملازمة (قوله إنما يكون) هذا الحصر ممنوع (قوله إذا كان) أي زيداً المذكور * وكتب أيضاً
 أي إذا كان مقيداً بكونه حيواناً الخ * وقوله لا إذا كان حيواناً أي لا إذا كان مقيداً بكونه حيواناً الخ

على جزئيات الشكل الأول * والجواب عنه أن الحيوان في التالي ليس مأخوذاً بشرط شيء من التحقق
 في ضمن الفرس حتى ينتج الاختصاص بالصادقين والكاذبين أو عدم التحقق في ضمنه حتى يرد أنه
 حينئذ لا يصح عكسه بقولنا قد يكون إذا كان زيداً حيواناً كان فرساً بل هو مأخوذ لا بشرط شيء الأعم
 من المار لكون الماهية المطلقة أعم من الخلوة فباعتبار تحققه في ضمن الشق الأول يصدق العكس وفي
 ضمن الثاني لا ينتج الاختصاص بهما وبهذا ينحل كثير من الشبه (قوله مقيد بكونه) أي مقيد في
 نفس الأمر بكون الحيوانية الثابتة له متحققة في الخ (قوله لا مطلق الحيوانية) أي ولا الحيوان في ضمن
 الانسانية وقوله لا إذا كان حيواناً في ضمن الانسانية أي ولا إذا أريد مطلق الحيوان في كلامه
 احتباك فلا يرد منع قريب قوله لأنه الخ مستنداً بأن المدعى نفى إرادة مطلق الحيوانية والدليل
 مثبت لعدم كونه حيواناً في ضمن الانسانية * بقي أنه ان أريد بمطلق الحيوانية الحيوان المأخوذ بشرط
 لاشئ فمع أن المستعمل له الحيوان المطلق ينتج أنه غير لازم من عدم التقييد بالحيوان في ضمن الفرس
 لم لا يجوز إرادة المأخوذ لا بشرط شيء * وان أريد به ذلك ينتج منع الملازمة بمنع الحصر في دليلها اعني
 قوله لأنه إنما يكون الخ كيف ويكون فرساً إذا كان حيواناً لا بشرط شيء (قوله والا لم ينعكس) قد يعارض

حيواناً في ضمن الفرسية لا إذا كان حيواناً في ضمن الانسانية وكون زيد حيواناً في ضمن
الفرسية من الاوضاع المتنوعة الاجماع مع كونه حيواناً فلا لم يقيد التالي بل اطلق كان
اللزوم على بعض الاوضاع المتنوعة لا الممكنة المعتبرة في الكلية والجزئية وإن قيد يكون

التالي كاذباً كالمقدم كما لا يخفى

(قوله في ضمن الانسانية) قلنا نعم لكن يكون فرساً إذا كان حيواناً لا بشرط شيء فالجواب المذكور
بقوله إنما يكون فرساً الخ إنما يصح بالنسبة الى الحيوان بشرط تحققه في ضمن الانسانية لا بالنسبة الى
الحيوان لا بشرط شيء مع أن المطلوب بالتفي في قوله المار لا مطلق الحيوانية هو هذا (قوله وكون زيداً) أي
الذي هو قيد إثالي الاصل ومقدم العكس مع كونه أي الذي هو مقدم العكس وتالي الاصل (قوله حيواناً)
أي حيواناً مطلقاً وهذا مبنى على عدم الفرق بين كونه حيواناً مطلقاً وبين كونه حيواناً بشرط تحققه في
ضمن الانسانية كما تقدم (قوله لم يقيد التالي) أي تالي الاصل بقيد كونه حيواناً في ضمن الفرسية ويلزم
من عدم تقييده عدم تقييد مقدم العكس (قوله كان اللزوم) أي لزوم التالي لمقدم في العكس . وهذا
أيضاً مبنى على عدم الفرق المذكور (قوله المتنوعة) فيكون العكس في قوة أن يقال إذا كان زيداً حيواناً
في ضمن الانسانية علي وضع كونه حيواناً في ضمن الفرسية كان فرساً هذا مراده * وأما إذا كان المراد
بالحيوان في كل من تالي الاصل ومقدم العكس الحيوان لا بشرط شيء يكون في قوة قيد يكون إذا كان
زيداً حيواناً لا بشرط شيء أي على وضع كونه صاهلاً كان فرساً (قوله يكون التالي) الذي هو مقدم

بانه لو قيد بكونه في ضمن الفرس لانعكست موجبة كلية لأنها أخص القضايا اللازمة للأصل دون
الجزئية (قوله القائمة) فيه مسأحة والاختصاص وهي وقد الخ (قوله لم يقيد التالي) يعني ان لم يجعل
قيد التحقق في ضمن الفرسية جزءاً من تالي الاصل ومقدم العكس يكذب كل منهما لزومية وأن كان
أحد جزئيه صادقاً والآخر كاذباً لأن الاعتبار فيها اللزوم على الاوضاع الممكنة لا المتنوعة فلا تصديق
مطلقاً من المختلفين . وأن جعل كذلك يكون المقدم والتالي فيها كاذبين فلا يكونان مؤلفين من المختلفين
(قوله كان اللزوم) أي في العكس على الخ لأن عدم تقييد تالي الاصل موجب لاطلاق مقدم العكس
وإذا كان اللزوم فيه مبنياً عليه كان كاذباً فتكذب الأصل لان كذب اللازم يستلزم كذب الملزوم (قوله
وان قيد) أي كلما . وهذه مقدمة شرطية لقياس استثنائي وقوله المار من أن التالي الخ إشارة الى الواضحة
وقوله والا الخ دليلها (قوله يكون التالي) أي والمتصلة صادقة

على
الحيوان مطلقاً
بأنه يمكن
أن يكون في
بعض الاوضاع
وغيره
حيواناً في
ضمن الفرسية
فأجاب بما
نقضى
مؤلفين
كأنه حيوان
في ضمن
الفرسية
فأجاب بما
نقضى
الاجماع مع
كونه حيواناً
بشرط تحققه
في ضمن
الانسانية
فأجاب بما
نقضى

أو قل قد تصدق الاصل والعكس
ان لم يقيد هذا القيد فقد كذب
الاصل ومقدم العكس فلا يجوز
أن يليقاً ويجعل هذا في
اوضاع متمم العكس الذي لو
لم يقيد التالي بل الخ
نقض وقت العبارة
أو عدم الفرق بين كونه في ضمن
الفرسية كونه في ضمن
الانسانية إذا كان حيواناً في ضمن
الفرسية فأنه

الأول كما أن مطلق الموجبة الاتفاقية الكلية أو الجزئية منها مختصة بالصادقتين أو بتال صادق ومطلق الموجبة كلية كانت أو جزئية عنادية كانت أو اتفاقية من المنفصلة الحقيقية مختصة بالمختلفتين ومن مانعة الجمع مختصة بالزومين

(٢) قوله لا تصدق أى لا تصدق فيما كان المقدم صادقاً والتالى كاذباً لا متناع أن يستلزم الصادق الكاذب واللازم كذب الصادق وصدق الكاذب. أمّا كذب الصادق فلان اللازم كاذب وكذب اللازم يستلزم كذب المزوم. وأمّا صدق الكاذب فلان المزوم فيها صادق وصدق المزوم مستلزم لصدق اللازم (٣) قوله مختصة بالصادقتين الخ

العكس (قوله والا لازم) أى يلزم اجتماع الصديق والكذب في المقدم والتالى إلا أن الأول في الأول والثانى في الثانى بحسب نفس الامر والعكس بحسب الجعل تدبر (قال الكلية) تفسير لمطلق (قال منها) أى من المتصلة (قال بالصادقتين) أى اللتين لعلاقة موجبة بينهما (قوله سواء) ومن هذا التعميم ظهر أن أولم يخلو (قال كلية) بيان لمطلق (قال من المنفصلة) مثالها عنادية ظاهر واتفاقية قولنا للزنجي الامي دائماً أوقد يكون اما أن يكون هذا أسود أو كاتباً (قال بالمختلفتين) كون الجزئية العنادية مختصة بما ذكره في المنفصلات الثلاث بالنظر إلى التحقيق وأما بالنظر إلى الظاهر تصدق حقيقة (قوله الكاذب) قد يقال هذا الدليل جار في الجزئية فان تألفت منهما كما قاله المصنف لزم تخلف الدليل والا لزم عدم انعكاس الموجبة الكلية للزومية المركبة من مقدم كاذب وتال صادق أو عدم تركبها منهما * والجواب أن المراد بالاستلزام هو الكلى لا الجزئى بقرينة قوله والا الخ فان كذب اللازم فيه لجواز كونه أخص لا يوجب كذب المزوم. وصدقه لجواز كونه أعم لا يستلزم صدق اللازم فلا يجرى فيها (قوله وكذب اللازم) أى لانه مساو للمزوم أو أعم ورفع أحد المتساويين أو العام يستلزم رفع المساوى الاخر والخاص (قال الاتفاقية الكلية) بيان الاطلاق أو المراد به التعميم من الاتفاقية العامة والخاصة (قال مختصة بالصادقتين) فلا تصدق في الثانى والرابع (قال بالمختلفتين) أى بالصادقة والكاذبة دائماً في الاتفاقية مطلقاً وفي العنادية الكلية وعلى بعض الاوضاع في العنادية الجزئية وان كانتا صادقتين على وضع آخر كأن تألف من عين الاعم وقيض الاخص نحو قد يكون هذا شئ حيواناً أو لا انساناً أو كاذبتين عليه كأن تألفت من عين الاخص وقيض الاعم وكذا الكلام في مانع الجمع والخلو (قال ومن مانعة الجمع) أقول يؤخذ منه أن كلا من مانع الجمع والخلو تصدق في مادة المنفصلة الحقيقية.

وهو غير متعارف تلك
المنفصلات فانه يقتضيها ان
تقتضي بعضها باذكرة
وهو اقتضى بمحبة
بقرينة غير تقييد وبوضوح مانع
لصدقها ان لا يكون مع

والله اعلم
بما لا يعلمون
الاولى
الجملة
الاولى
الاولى

(٢٤٨)

بغير الصادقتين ومن مانعة الخلو بغير الكاذبتين وأيضا طرفاها كطرفي المحصلة

ان كانت اتفاقية خاصة (١) (قوله أو بتال صادق) سواء كان المقدم صادقا أولا أن كانت اتفاقية عامة (٢) (قوله بغير الصادقتين) لأن ما لا يجتمعان في الصدق عنادا أو اتفاقا إما أن تكونا كاذبتين أو تكون إحداهما صادقة والاخرى كاذبة كما أن ما لا يجتمعان في الكذب عنادا أو اتفاقا إما أن تكونا صادقتين أو تكون إحداهما صادقة والاخرى كاذبة

من صادقتين كاتمة الجمع نحو قد يكون إما أن يكون زيد حيوانا أو لا فرسا في الحقيقة أو انسانا في مانعة الجمع لتحقيق العناد الحقيقي والجمع في المثال الأول على وضع الصاهلية فقط والجمع في الثاني على وضع الناهية أيضا وعن كاذبتين أيضا كاتمة الخلو نحو قد يكون إما أن يكون زيد لا حيوانا أو فرسا في الحقيقة أو لا انسانا في مانعة الخلو لتحقيق العناد الحقيقي في الأول والخلو في الثاني على وضع تخصيص الحيوان بالصاهلية كالخلو في الثاني على وضع التخصيص بالناهية (قال بغير الصادقتين) سواء كانتا كاذبتين أو إحداهما كاذبة والاخرى صادقة ولذا لم يقل بالكاذبتين. وعليه فمس قوله الاتي بغير الكاذبتين (قوله في الصدق) كافي مانعة الجمع (قوله أو اتفاقا) إلا أن ما لا يجتمعان في الصدق اتفاقا مختص بالكاذبتين كقولنا للرعي الأمل إما أن يكون هذا أسود أو كاتبا كما أن ما لا يجتمعان في الكذب اتفاقا مختص بالصادقتين كقولنا للرعي المذكور إما أن يكون هذا أبيض أو لا كاتبا. وأما الصادقة والكاذبة فاتفقية حقيقية ليست إلا (قوله في الكذب) كاتمة الخلو (قال طرفاها) أي مطلق الشرطية لزومية أو عنادية

وهذا انما يتم فهما بالمعنى الاصح * وجعل المعنى مختصة بقسم منه أعني الكاذبتين في الاولى والصادقتين في الثانية بعيد فلو قال ومن مانعة الجمع بالكاذبتين ومانعة الخلو بالصادقتين لكان أخصر وأولى (قوله كاذبتين) هذا في كل من العنادية والاتفاقية كقوله الاتي اما أن يكونا صادقتين (قوله والاخرى كاذبة) التركيب من المختلفين هنا وفي مانعة الخلو انما يجري في العنادية (قال وأيضا طرفاها) تقسيم للشرطية باعتبار النسبة التامة الخيرية المأخوذة في طرفيها بالقوة وما سبق تقسيم لها باعتبار صفة تلك النسبة من المطابقة للواقع وعدمها فالأولى تقديم هذا التقسيم (قال كطرفي الخ) فيه اشعار بأن طرفي المحصلة والمعدولة تكونان موجبتين أو سالبتين أو مختلفتين وفيه تأمل لأن الايجاب والسلب لا يكونان إلا في القضية بل كون طرفي الشرطية لك ممنوع. ولوعهم

الصدق عدم مانعة من مصاديقه
الكذب في خلافه في صدق
الحقيقة وما من مانعة في هذه
المادة لوجوب مانعة من مصاديقه
مانعة الجمع وكذا في الكذب
الصدق أيضا كاتمة الخلو في
مصاديقه

الاولى لا يتم بين الحقيقة والصدق
الصدقيات لعدم تمايزها
بحسب العناد حيث لا صفة
بحسب فيها بخلافها في العناد
ديانة

ايجاب وبسلب الازوم سلب وقد اشير الى الفرق اللفظي (١) بتقديم اداة السلب على
 اداة الشرط في السالبة نحو ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود ^{فيكون} تنبيه كل
 حكيمين لا يلزم من فرض اجتماعهما في الواقع محال. فبينهما لزوم جزئي على بعض الاوضاع
 (١) (قوله بتقديم اداة السلب الخ) لم يقل وتأخيرها في الموجبة لان دلالة التقديم على السلب
 كلية دون دلالة التأخير على الايجاب فان الشرطية المتصلة قد تكون سالبة مع التأخير
 كما في قولنا اذا كانت الشمس طالعة لا يلزم ان يكون الليل موجودا فقولنا اذا جاء
 زيد لم يحى عمرو ^{لا يلزم ان يكون} يحتمل ان يكون موجبة ان كان بمعنى يلزم ان لا يحى عمرو. وان

الضرورة كما مر (قال إيجاب) بمعنى إدراك الوقوع (قال سلب) بمعنى إدراك الالاقوع (قوله لان
دلالة) أى دلالة تقديم أداة السلب على أداة الشرط على كون الشرطية سالبة (قال لا يلزم) بأن لم يكن
أحدهما تقيض الآخر أو مساوياً لتقيضه أو أخص من تقيضه * والحاصل كل حكيم ليسا مادة الموجبة
الكلية الحقيقية وممانعة الجمع العناديتين (قال من فرض) فرض ممكن (قال محال) سواء لزم من فرض
انفكاك أحدهما محال كانسانية زيد وناطقيته أولاً كمال المصنف (قال فينبهما) سواء كان بينهما لزوم
كلى أيضاً على جميع الأوضاع كانسانية شئ وناطقيته أولاً كمال المصنف (قال لزوم جزئى)
(قوله لم يقل وتأخيرها) أقول فيه البحت * الاول أنه مناف لما مر في بحث العدول والتحصيل حيث قال

بتقديم رابطة الإيجاب على أداة السلب في المعدولة وتأخيرها في البسيطة وهذا يفرق بين موجبة الشرطيات وسالبتها * واعتبار غالباً فيما مرّ ياباه سوقه الثاني أنّ النفي في المثال الأول لتوجيهه إلى اللزوم الذي هو نوع الاتصال أو جهتها مقدم على أداة الشرط حكماً ولا مانع من تعميم التقديم في الفرق . الثالث أنه يسقط احتمال المثال الثاني لأنه معنى ^{للمعنى} الثاني عن الاعتبار أنه يستفاد منه عرفاً وذوقاً أنه لا يجزئ عمرو ولا أنه لا يلزم أن يجزئ * الرابع أنه قضية اتفاقية لازومية كما يشعر به ^{الذي} قوله بمعنى يلزم وإلى هذه أشار بالتأمل (قال كل حكيم لا يلزم) بأن لا يستلزم اجتماعهما اجتماع النقيضين فهذا احتراز عن مادة الموجبة الكلية الحقيقية وممانعة الجمع العناديتين (قال من فرض اجتماعهما) أي لم يمتنع اجتماعهما سواء كان واجبا كالجماع انسانية زيد ونطاقتيه فيثبت صدق الموجبة الكلية والجزئية في اللزومية ولا يصدق سالبتها منها أو غير واجب فيثبت صدق الجزئية من الموجبة والسالبة دون السكلمية منهما (قال فبينهما لزوم جزئي) أقول إن أراد اللزوم الجزئي مطلقاً ولو فرضياً فسلم لكن يتجه أنه لا ينافي

سواء لم يجتمع في الواقع بانفس اصلا
كوجود الانسان ووجود السماء او
اجتمعا في بانفس اجتماعا زائفا
كليا كواحد في الوجهة الكلية
المسقط الفردية او جزئية ككل
الشيء جونا وانا انا انا جونا
كنا طينة الانا ونا طينة الخار
ص ٢٠٤
ام جونا ام في هذا سلب
الفردم كالمثال الاول في اننا ليس
الانبيين او انا لا انا لم يجمع
فيها ب ولا بدلوم السلب كالمثال
الثاني منها كالفاء في قوله تعالى
التي ترفع على عدم ما ينبغي سلب
الفردم فيه حتى يكون سائبة كالمثال
الثالث الذي قبله
ص ٢٠٥

هذا هو المقصود من قوله لا يلزم أن يكون
 مع الآخر (أما بأن تقتضيهما علة واحدة أو بأن يكون بينهما علة واحدة لأن ذات
 فيلزم أن لا يكون بينهما علة كلي حقيقي أو جمعي (قال وضع وجوده) ببيان (قال مع الآخر) أي
 بطريق اللزوم لا الاتفاق (قال وإن لم) إشارة إلى أنهما قد يجتمعان في الواقع بطريق اللزوم أو الاتفاق
 كلياً أو جزئياً كإنسانية شيء وناطقة وناطقة الإنسان وناطقة الحمار (قال يجتمعان) أي بالفعل (قال أصلاً)
 أي لا لزوماً ولا اتفاقاً ولا كلياً ولا جزئياً كمثل المصنف (قال هناك) أي في الحكمين المذكورين (قال
 السالبة الكلية) وإلا لزم جمع النقيضين ويعلم من كلامه أن كل حكمين يلزم من فرض اجتماعهما محال
 فيبينهما سلب اللزوم الكلي فلا يصدق هناك اللزوم الجزئي وإلا لزم جمع النقيضين (قال وإن صدقت)
 إشارة إلى أنه قد لا يصدق هناك السالبة الكلية الاتفاقية كناطقة الإنسان وناطقة الحمار (قال من
 الاتفاقية) كالمثال المذكور (قوله بين عليهما) كان يكونا معلولين عليتين متضايقتين لكن قال عبد
 الحكيم إن هنا مجرد مصاحبة كما في العقل الثاني والثالث الأول (قوله لأن ذات) لقائل أن يقول لو

هذا هو المقصود من قوله لا يلزم أن يكون
 مع الآخر (أما بأن تقتضيهما علة واحدة أو بأن يكون بينهما علة واحدة لأن ذات
 فيلزم أن لا يكون بينهما علة كلي حقيقي أو جمعي (قال وضع وجوده) ببيان (قال مع الآخر) أي
 بطريق اللزوم لا الاتفاق (قال وإن لم) إشارة إلى أنهما قد يجتمعان في الواقع بطريق اللزوم أو الاتفاق
 كلياً أو جزئياً كإنسانية شيء وناطقة وناطقة الإنسان وناطقة الحمار (قال يجتمعان) أي بالفعل (قال أصلاً)
 أي لا لزوماً ولا اتفاقاً ولا كلياً ولا جزئياً كمثل المصنف (قال هناك) أي في الحكمين المذكورين (قال
 السالبة الكلية) وإلا لزم جمع النقيضين ويعلم من كلامه أن كل حكمين يلزم من فرض اجتماعهما محال
 فيبينهما سلب اللزوم الكلي فلا يصدق هناك اللزوم الجزئي وإلا لزم جمع النقيضين (قال وإن صدقت)
 إشارة إلى أنه قد لا يصدق هناك السالبة الكلية الاتفاقية كناطقة الإنسان وناطقة الحمار (قال من
 الاتفاقية) كالمثال المذكور (قوله بين عليهما) كان يكونا معلولين عليتين متضايقتين لكن قال عبد
 الحكيم إن هنا مجرد مصاحبة كما في العقل الثاني والثالث الأول (قوله لأن ذات) لقائل أن يقول لو

الممكنة (١) هو وضع وجوده مع الآخر وإن لم يجتمعا في الواقع أصلاً كوجود الإنسان
 ووجود العنقاء (٢) فلا تصدق هناك السالبة الكلية من اللزومية وإن صدقت من الاتفاقية
 يكون سالبة أن كان هو بمعنى لا يلزم أن يجيء عمرو فتأمل (١) (قوله هو وضع وجوده
 مع الآخر) (أما بأن تقتضيهما علة واحدة أو بأن يكون بينهما علة واحدة لأن ذات
 فيلزم أن لا يكون بينهما علة كلي حقيقي أو جمعي (قال وضع وجوده) ببيان (قال مع الآخر) أي
 بطريق اللزوم لا الاتفاق (قال وإن لم) إشارة إلى أنهما قد يجتمعان في الواقع بطريق اللزوم أو الاتفاق
 كلياً أو جزئياً كإنسانية شيء وناطقة وناطقة الإنسان وناطقة الحمار (قال يجتمعان) أي بالفعل (قال أصلاً)
 أي لا لزوماً ولا اتفاقاً ولا كلياً ولا جزئياً كمثل المصنف (قال هناك) أي في الحكمين المذكورين (قال
 السالبة الكلية) وإلا لزم جمع النقيضين ويعلم من كلامه أن كل حكمين يلزم من فرض اجتماعهما محال
 فيبينهما سلب اللزوم الكلي فلا يصدق هناك اللزوم الجزئي وإلا لزم جمع النقيضين (قال وإن صدقت)
 إشارة إلى أنه قد لا يصدق هناك السالبة الكلية الاتفاقية كناطقة الإنسان وناطقة الحمار (قال من
 الاتفاقية) كالمثال المذكور (قوله بين عليهما) كان يكونا معلولين عليتين متضايقتين لكن قال عبد
 الحكيم إن هنا مجرد مصاحبة كما في العقل الثاني والثالث الأول (قوله لأن ذات) لقائل أن يقول لو
 صدق السالبة الكلية من اللزومية إلا بمعنى عدم صدق سلب اللزوم الفرضي كلياً وهو خلاف معناها
 المتعارف ولا حاجة حينئذ في دفع الإيراد الآتي إلى قوله في الحاشية إما بأن تقتضيهما الخ ويمكن تحققة
 بين النقيضين بتعميم الفرض من فرض المحال وغيره أو اللزوم الجزئي تحقيقاً فيرد أنه يشترط فيه مداخلية
 المقدم في اقتضاء التالي كما صرحوا به وهي منتفية في الحكمين المذكورين على إطلاقه ولو جعل قوله بأن
 يقتضيهما الخ قيداً لم يصح قوله وإن لم يجتمعا الخ لأن المراد باقتضاء علة لهما ارتباط أحدهما بالآخر
 بحيث يمتنع الانفكاك بينهما * نعم لو قال فليس بينهما علة كلي لجواز الاجتماع على بعض الخ لاصح (قال
 وجوده) أي أحد الحكمين (قال السالبة الكلية) أي لصدق الموجبة الجزئية من اللزومية سواء
 صدقت الموجبة الكلية منها وحينئذ لا تصدق سالبها الجزئية لثلا يلزم اجتماع النقيضين أولاً (قوله إما
 بأن تقتضيهما) أي كان فشمّل ما كان المقدم والتالي علتي معلول واحد بأن تكون إحداها تامة والآخرى
 ناقصة أو علتي معلولين متضايقين أو الشرط علة مضاف للجزء أو بالعكس لكن قال عبد الحكيم أن
 في هذه الصور الأربع كالصورة الأخيرة المصورة بأن يكونا معلولين متضايقتين مجرد مصاحبة
 (قوله علة واحدة) أي بجهة واحدة إذ لو كانت مقتضية مجتمعتين لكان وضع وجوده مع الآخر بطريق

لأنه
 لا يمكن
 أن يكون
 مع الآخر

لأنه
 لا يمكن
 أن يكون
 مع الآخر

هذا هو المقصود من قوله لا يلزم أن يكون
 مع الآخر (أما بأن تقتضيهما علة واحدة أو بأن يكون بينهما علة واحدة لأن ذات
 فيلزم أن لا يكون بينهما علة كلي حقيقي أو جمعي (قال وضع وجوده) ببيان (قال مع الآخر) أي
 بطريق اللزوم لا الاتفاق (قال وإن لم) إشارة إلى أنهما قد يجتمعان في الواقع بطريق اللزوم أو الاتفاق
 كلياً أو جزئياً كإنسانية شيء وناطقة وناطقة الإنسان وناطقة الحمار (قال يجتمعان) أي بالفعل (قال أصلاً)
 أي لا لزوماً ولا اتفاقاً ولا كلياً ولا جزئياً كمثل المصنف (قال هناك) أي في الحكمين المذكورين (قال
 السالبة الكلية) وإلا لزم جمع النقيضين ويعلم من كلامه أن كل حكمين يلزم من فرض اجتماعهما محال
 فيبينهما سلب اللزوم الكلي فلا يصدق هناك اللزوم الجزئي وإلا لزم جمع النقيضين (قال وإن صدقت)
 إشارة إلى أنه قد لا يصدق هناك السالبة الكلية الاتفاقية كناطقة الإنسان وناطقة الحمار (قال من
 الاتفاقية) كالمثال المذكور (قوله بين عليهما) كان يكونا معلولين عليتين متضايقتين لكن قال عبد
 الحكيم إن هنا مجرد مصاحبة كما في العقل الثاني والثالث الأول (قوله لأن ذات) لقائل أن يقول لو

هذا هو المقصود من قوله لا يلزم أن يكون
 مع الآخر (أما بأن تقتضيهما علة واحدة أو بأن يكون بينهما علة واحدة لأن ذات
 فيلزم أن لا يكون بينهما علة كلي حقيقي أو جمعي (قال وضع وجوده) ببيان (قال مع الآخر) أي
 بطريق اللزوم لا الاتفاق (قال وإن لم) إشارة إلى أنهما قد يجتمعان في الواقع بطريق اللزوم أو الاتفاق
 كلياً أو جزئياً كإنسانية شيء وناطقة وناطقة الإنسان وناطقة الحمار (قال يجتمعان) أي بالفعل (قال أصلاً)
 أي لا لزوماً ولا اتفاقاً ولا كلياً ولا جزئياً كمثل المصنف (قال هناك) أي في الحكمين المذكورين (قال
 السالبة الكلية) وإلا لزم جمع النقيضين ويعلم من كلامه أن كل حكمين يلزم من فرض اجتماعهما محال
 فيبينهما سلب اللزوم الكلي فلا يصدق هناك اللزوم الجزئي وإلا لزم جمع النقيضين (قال وإن صدقت)
 إشارة إلى أنه قد لا يصدق هناك السالبة الكلية الاتفاقية كناطقة الإنسان وناطقة الحمار (قال من
 الاتفاقية) كالمثال المذكور (قوله بين عليهما) كان يكونا معلولين عليتين متضايقتين لكن قال عبد
 الحكيم إن هنا مجرد مصاحبة كما في العقل الثاني والثالث الأول (قوله لأن ذات) لقائل أن يقول لو

والعلم بكونها معلومة طوعا أو كرها لا
لعمد الآ وادان وهو لا يثبت القطع
الاريد انه عدم صدق الوجهة
الاريد من نحو انما علم الآ وانما
المادة انما هو عدم الآ وانما
وضع وجودها بطلان في شيئا
اقتضاء بوجها وانما وجودها
بشيئا لعدم الآ وانما وجودها
وجودها بطلان في شيئا
نحو كذا فانها في شيئا
وانما علم عدم الآ وانما علم
فرضها الا في شيئا في شيئا
انما في شيئا في شيئا في شيئا

(١) وهو وضع وجوده بدون الآخر فلا تصدق هناك الموجبة الكلية من اللزومية .
وإن صدقت من الاتفاقية وكذا الكلام في العنادية الكلية والجزئية

السَّالِبَةُ الرَّكْبِيَّةُ الْخ) لَانْ مَعْنَى تِلْكَ السَّالِبَةِ أَنْ لَا يَوْجَدُ لِرُبُومٍ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْأَوْضَاعِ
 الْمُمْكِنَةِ وَقَدْ وَجِدَ عَلَى بَعْضِهَا (١) (قَوْلُهُ هُوَ وَضْعٌ وَجُودُهُ بَدُونِ الْآخَرِ) مُتَّبِعٌ أَيْضًا عَلَى
 جَوَازِ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَهُمَا وَلَا بَيْنَ عِلَّتِمَا اقْتِضَاءُ بَوَاحٍ فَإِنَّ ذَاتَ كُلِّ مَهْمَا لَا يَأْبَى عَنْهُ
 أَيْضًا فَيُمْكِنُ اجْتِمَاعُ هَذَا الْوَضْعِ مَعَ كُلِّ مَهْمَا فَلَا يَرُدُّ مِثْلُ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَيْضًا (قَوْلُهُ
 وَكَذَا الْكَلَامُ فِي الْعِنَادِيَّةِ إِلَى آخِرِهِ)

(قال وضع وجوده) بـيانة (قال بدون) أى بطريق العناد لا الاتفاق (قوله اقتضاء بوجه) أقول مجرد القول يجوز انتفاء الاقتضاء بين الحكيم وبين علميهما غير كاف لدفع الإبراد الآتى بل لأبد من ضميمته وان يكون بين أحدهما ونقيض الآخر أو بين علميهما أى الاحيد والنقيض المذكورين اقتضاء فأن حاصل الإبراد هو أن غاية هذا الوضع هو المفارقة الصادقة بالاتفاق مع أن المطلوب سلب لزوم الكلى المستلزم للعناد الجزئى (قال فلا تصدق الخ) بل تصدق السالبة الجزئية منها لقلا يلزم رفع النقيضين (قال وكذا الكلام) ولو قال فى الضابطة الأولى فيبينهما لزوم جزئى وليس بينهما عناد كلى^{اللزوم} وفى الضابطة الثانية فليس بينهما لزوم كلى وبينهما عناد جزئى لاستغنى عن هذا الكلام ولكان اقرب إلى الضبط (قال الكلية) أى نفيها (قال والجزئية) أى اثباتها (قوله يمكن الانفصال الخ) احتراز عن مادة الاتصال اللزومى الكلى وفيه تفنن مع قوله فى المتن كل حكيم لا يلزم من فرض انفكاك أحدهما الخ (قوله بدون الآخر)

الجزئى بين كل شيئين (قوله مبنى أيضا الخ) أقول لاحاجة إلى هذا البناء لأن حاصل الإيراد هو أن غاية هذا الوضع هو المفارقة الجزئية الصادقة بالاتفاق مع أن المطلوب سلب اللزوم السكلى المستلزم للعناد الجزئى وهو فاسد هنا لأن سلب اللزوم السكلى أعم من أن يكون بينهما مقارنة اتفاقية أو مفارقة عنادية أو اتفاقية كلية أو جزئية أو يكون بينهما لزوم جزئى فكيف يستلزم العناد الجزئى *على أنه لو سلم وروده لم يندفع بهذا البناء إذ غايته عدم وجود ما يقتضى اللزوم لوجود ما يقتضى العناد من كون المقدم علة لمقتضى التالى مثلا ومن هذا ظهر أن تهديد قوله وضع وجوده بدون الخ بكونه بطريق العناد لا الاتفاق قياسا على ما فى السكلية الأولى وجريا على مذاق المصنف وم (قوله على جواز) أى عدم امتناعه

اكرمهم بهذا الوضوء على علمهم بالحق
 بغير تظهير في الآية السابقة بان
 بان رتبة تأدية هذا الوضوء بعد الحائض
 القادمة بالا على ما في قوله ان الطلوع
 علم صدق القول من ان الطلوع
 المستلزم للصدق لا يوجب الحائض
 بعد ذلك في قوله ان الطلوع
 يلزم دفع التوضيعة والالتزام
 التوضيعة والالتزام
 او ان لا يكون الا بعد ذلك
 او ان لا يكون الا بعد ذلك
 او ان لا يكون الا بعد ذلك

الحمد لله

(٢٥٤)
 من شرطه ان لا يكون له في نفسه
 من شرطه ان لا يكون له في نفسه
 من شرطه ان لا يكون له في نفسه
 من شرطه ان لا يكون له في نفسه

وما قال الكاتب من ان بين كل شيئين حتى النقيضين لزوما جزئيا

يعني كل حكيم يمكن انفصال احدهما عن الآخر في الصدق فيهما عناد جزئي على
 بعض الاوضاع الممكنة هو وضع تحقق احدهما بدون الآخر وان دام عدم الانفصال
 بينهما كمنطقية الانسان وصاهلية الفرس فلا تصدق هناك السالبة الكلية العنادية من
 مانعة الجمع وان صدقت من الاتفاقية وكل حكيم يمكن عدم انفصال احدهما عن الآخر
 في الصدق فليس بينهما عناد كلي في الصدق وان دام الانفصال بينهما كوجود الانسان
 ووجود العنقاء فلا تصدق هناك الموجبة الكلية العنادية من مانعة الجمع وان صدقت
 من الاتفاقية وكذا الكلام في الانفصال في الكذب في مانعة الخلو ويتضح من المجموع
 حال المنفصلة الحقيقية العنادية

أي لا يطريق الاتفاق بل بطريق العناد (قوله وان دام) أي سواء لم يدم الاتصال بينهما كالزوج والفرد
 والشجر والحجر والاكل والقعود أودام كنهال المصنف (قوله عدم الانفصال) أي الاتصال (قوله فلا
 يصدق) والا لزم اجتماع النقيضين (قوله يمكن عدم) أي يمكن اتصال احدهما بالآخر * وكتب أيضا
 احتراز عن مادة الانفصال الكلي العنادي الحقيقي أو الجمعي وفيه تفنن مع قوله أول التنبيه كل حكيم
 لا يلزم من فرض اجتماعهما الخ (قال لزوما جزئيا) فعلى هذا لا تصدق السالبة الكلية اللازمة في شيء
 من المواد كما لا تصدق الموجبة الكلية العنادية حقيقية أو مانعة الجمع بخلافهما على ما قرره المصنف فانهما

فيصدق بالوجوب فلو عبر به لكان أولى بل الأوفق الأخصر أن يقول بأن لا الخ (قوله يعني كل
 حكيم) لا يخفى أن هذه الضابطة انما تتم إذا عم العناد من الحقيقي والفرضي فرض ممكن وإلا لم يصح
 قوله وان دام عدم الانفصال بينهما لأن العناد الجزئي في الصدق لا بد فيه من مدخلية المقدم لأخص
 من نقيض التالي في الجملة فلا يدوم الاتصال بينهما نظير ما بيننا في الضابطة الأولى (قوله من مانعة الجمع)
 يوه صدق السالبة الكلية العنادية من الاتفاقية وهو فاسد * ويدفع بارتكاب الاستحرام في ضمير
 صدقت * والأولى أن يقول فلا يصدق هناك السالبة الكلية المانعة الجمع من العنادية وان صدقت
 الخ وكذا الكلام في قوله الآتي فلا يصدق الخ (قوله وكذا الكلام) بتبديل الصدق في السكيتين
 بالكذب في مانعة الخلو وذكرهما معا في الحقيقية (قوله في مانعة الخلو) لكن الوضع فيها وضع تحقق احدهما مع
 عدم تحقق الآخر (قال وما قاله الكاتب) بيان لوجه مخالفة الكاتب حيث أثبت اللزوم الجزئي لحكيم لم

بالانتماء لا يكون له في نفسه
 اجتماعا أو انتماءا في الواقع
 حال بينهما لزوم وعناد جزئي
 فلا تصدق هناك السالبة الكلية
 العنادية مع العنادية الموجبة
 نظرا إلى التزم الخ بينهما ولا
 السالبة الكلية العنادية الكذبية
 كالموجبة الكلية اللازمة نظرا
 إلى انتماء الكذب في الحقيقة بينهما
 لا يشهد بقوله في الصدق في الكذب
 في فرض النقيضين المذكورين
 فانهم

وهو
 العناد

ببرهان من الشكل الثالث بأن يقال كلما تحقق النقيضان تحقق أحدهما (١) وكلما تحقق النقيضان تحقق الآخر فقد يكون إذا تحقق أحد النقيضين تحقق النقيض الآخر (٢) فسفسطة لأن
 (١) قوله وكلما تحقق النقيضان الى آخره (أعلم أن نتيجة هذا الدليل أما لازمة له أو لا
 أن كان الأول يلزم الملازمة الجزئية بين النقيضين وهو يستلزم أن لا تصدق سالبة كلية
 لزومية أصلا وهو باطل وإن كان الثاني فالما أن لا ينتج الشكل الثالث وأما أن لا يستلزم
 الكل الجزء وكلها باطلان فلا بد من القدح في هذا الدليل ولهذا قال فسفسطة (٢) قوله
 فسفسطة (لكن بما ذكره ثبت ما ادعينا من الكليتين المذكورتين قبل

أحدهما ما ذكره في الشكل الثالث
 بقوله كلما تحقق النقيضان
 ما ذكره في الحاشية قبل هذا
 بقوله وكلما تحقق النقيضان
 أحدهما أو كلاهما

تصدقان في نحو النقيضين وأخص منهما (قال ببرهان) ولو تم هذا لا يمكن أن يقال إن بين كل شيئين
 حتى المتلازمين كلياً عناداً جزئياً ببرهان من ذلك الشكل بأن يقال كلما انفك المتلازمان كل عن الآخر
 انفك أحدهما وكلما انفك المتلازمان انفك الآخر فقد يكون إذا انفك أحد المتلازمين انفك الآخر
 فلا تصدق الموجبة الكلية لزومية في شيء من المواد ولا السالبة الكلية العنادية الحقيقية أو الجمعية
 (قال تحقق أحدهما) لزوماً (قال تحقق الآخر) لزوماً (قال تحقق النقيض) لزوماً (قوله الشكل الثالث)
 مع كون المقدمتين صادقتين (قوله الشكل) فيكون المقدمتان كاذبتين (قوله بما ذكره) أي الكاتب
 يتمتع اجتماعهما في الواقع وسلب الازوم الكلي لحكمين لم يتمتع انفكاك كل منهما عن الآخر وأطلق
 الكاتب الازوم الجزئي بين كل حكمين (قال ببرهان) مرتبط بمدخول حتى أو قوله بأن بمعنى كأن وإلا لم
 يتم التقريب * ثم إنه اقتصر على برهان النقيضين لأن الازوم الجزئي بينهما أخفى وأنه لو بدل النقيضين
 في المقدمتين بالشئيين لاستلزم مطلوبه صريحاً (قال من الشكل الثالث) وقد يستدل ببرهان من
 الشكل الأول بأن يقال قد يكون إذ تحقق أحد النقيضين تحققاً وكلما تحققاً تحقق الآخر * ورد بأن
 الصفري حينئذ اتفاقاً لعدم العلاقة فاللازم من الدليل المقارنة الجزئية لا الازوم الجزئي * وأقول هذا
 الصفري بعينها عكس لصفري الشكل الثالث وقد تقرر أن عكس الموجبة الكلية للزومية هو الموجبة
 الجزئية للزومية فلا وجه للقول بأنها لزومية دون عكسها (قال فسفسطة) أي دليل باطل موهوم ومبسوط
 بالحق فإن ظاهره صحيح وحقيقته فاسدة (قوله لا تصدق سالبة) أي ولا موجبة كلية عنادية حقيقية
 أو مانعة الجمع (قوله الكل الجزء) أي فلا تصدق القضيتان لزوميتين فلا يثبت بهما الازوم الجزئي (قوله
 وكلها باطلان) لم لا يجوز أن يقال إن المؤلف من الموجبتين الكليتين اللزوميتين من الشكل الثالث
 عقيم (قوله لكن بما ذكره) أي بدليل هو نظير ما ذكره الكاتب في كونه قياساً من الشكل الثالث

لكن اللازم حينئذ قد يكون اذا تحقق أحد النقيضين مع الآخر تحقق الآخر معه (١)
وهو غير المطلوب ^{فإنه لا يمكن أن يكون}

(١) قوله وهو غير المطلوب الى آخره اذ المطلوب اثبات اللزوم الجزئي بين النقيضين
بمعنى أن أحدهما في بعض أوضاعه الممكنة يستلزم الآخر كما هو مقتضى الاستدلال
بالشكل الثالث.

كلما تحقق أحد النقيضين تحققا وكلما تحققا تحقق الآخر فكما تحقق أحدهما أى مع الآخر تحقق الآخر
أى معه (قال وصحت) عطف على السبب (قال لكن) أى لكن لا يتم التقريب لأن اللازم من

الشكل الثالث حين التقييد بالقيود الثاني قد يكون الخ (قال اللازم) أى النتيجة فهو من إقامة المظهر
مقام المضمر (قال قد يكون) ولا يلزم من صدق هذه الشرطية المؤلفة من الكاديتين جزئية أو كلية عدم

صدق السالبة الكلية اللزومية من نحو النقيضين كطلوع الشمس ووجود الليل إلا بمعنى ليس البتة
إذا كان الشمس طالعة مع وجود الليل كان الليل موجودا مع طلوع الشمس حيث تصدق الموجبة هنا

جزئية أو كلية ولا محذور في ذلك (قال إذا تحقق) ألا أن هذا اللازم بين نفسه فلا حاجة الى اثباته
ببرهان ولا يصلح محلا للنزاع (قال وهو غير) لأن المطلوب هو اللزوم الجزئي بين تحقق نفس النقيضين

على بعض الأوضاع الممكنة واللازم من القياس هو اللزوم الجزئي بين مصاحبة أحد النقيضين للآخر
ومصاحبة الآخر له الممتنعين على بعض الأوضاع (قال المطلوب) أى مطلوب الكاتب ففسمطية

الدليل على الشق الثاني من جهة انتفاء التقريب. وأما على الشق الأول فن جهة كذب المقدمتين
(قوله اذ المطلوب) أى مطلوب الكاتب (قوله بمعنى أن) أى لا بمعنى أن أحدهما في بعض الأوضاع

الممتنعة يستلزم الآخر بل لا بمعنى أن تحقق أحدهما مع الآخر الذى هو نفس المقدم الممتنع يستلزم الآخر
مع ذلك الآخر الذى هو نفس التالى الممتنع أيضا (قوله مقتضى الاستدلال) أى ان لم يقيد الاصغر

لأن صدق الشرطية لا يستلزم صدق طرفيها إلا إذا كانت اتفاقية خاصة (قال مع الآخر) أى أوفى
ضمن المجموع (قال وهو غير المطلوب) فلا يتم التقريب (قوله اذ المطلوب) أى المطلوب الصريحى

في البرهان هو اثبات الخ (قوله بمعنى أن أحدهما) أى لا بمعنى أن تحقق أحدهما مع الآخر يستلزم
تحقق الآخر معه كما هو اللازم من الدليل على الشق الثاني (قوله بالشكل الثالث) يعنى أن الاستدلال

المذكور على اللزوم بين كل أمرين يقتضى كون هذا اللزوم نظريا واللازم على الشق الثانى بديهى ليس
بمحال النزاع ولا محتاج إلى الاستدلال فلا يكون مطلوب الكاتب بخلاف كون أحدهما مستلزما

ومن البين انه انما يستلزمه على وضع تحققه مع الآخر وذلك الوضع ليس من اوضاعه
الممكنة الاجماع معه فلا تصدق هناك موجبة جزئية لزومية اذ الحكم فيها على بعض
الامواضع الممكنة كما ان الحكم في الكلية على جميع الامواضع الممكنة والاصل يصدق حكم
كلي لزومي موجبا كان او سالبا بخلاف ما اذا قيدنا بالقيد الثاني فان تحققه مع الآخر حينئذ
بالاخص الامواضع المستلزمة للآخر

والاكبر في المقدمتين بالقيد الثاني. واما اذا قيدنا به فقتضى الشكل الثالث ان تحقق أحدهما مع الآخر
يستلزم تحقق الآخر معه وإلى هذا أشار بقوله الاتي بخلاف ما اذا قيدنا بالقيد الثاني الخ (قوله ومن
البين) إلى قوله بخلاف ما اذا قيدنا الخ بيان لكون مطلوب الكاتب كاذبا وقوله . بخلاف الخ بيان
لكون نتيجة الدليل صادقا فيظهر من المجموع انتفاء التقريب (قوله ليس من اوضاعه) قد يقال
انما لم يكن ذلك الوضع من الامواضع الممكنة اذا انصرف المطلق الى قيد فقط واما اذا بقي على اطلاقه
وكونه لا بشرط شيء فيكون ذلك الوضع مع كونه متمنا في نفسه ممكن الاجتماع مع المقدم فتصدق
الموجبة الجزئية اللزومية هناك ولا يلزم منه عدم صدق السالبة الكلية اللزومية الا بمعنى ليس البتة
اذا كان العدد زوجا على وضع كونه فردا كان فردا مثلا ولا محذور فيه فتأمل (قوله والا) بان كان الحكم
على بعض الامواضع المتمنة (قوله لم يصدق) كما ذكره القطب في شرحه الشمسية (قوله اذا قيدنا)

اي الاصغر والاكبر في النتيجة بتبعية تقييدهما في المقدمتين (قوله تحققه) أي تحقق أحدهما
الآخر

للاخر في بعض الامواضع الممكنة (قوله ومن البين) أقول من هنا إلى قوله فان قلت انما يحسن ايراده
دفعاً لما يقال لم فسدت المقدمتان والنتيجة على تقدير تقييد الاصغر والا كبر بقيد وحده وصحتها وصحت
النتيجة على تقدير تقييدهما بقيد مع الآخر وسوق كلامه لا يوافق (قوله فلا يصدق) الفاء داخلة على
النتيجة . وقوله ومن البين الخ دليل المقدمة الواضحة . وقوله الاتي اذ الحكم الخ دليل ملازمة الشرطية
المطوية (قوله والا لم يصدق) أي لو عزم الامواضع من المتمنة لم يصدق الخ اذ من الامواضع حينئذ
مالا يجتمع عليه المقدم مع التالي كعدم التالي فلا يصدق الموجبة الكلية اللزومية ومنها مالا يعاند
التالي صدق المقدم عليه كوضع صدق الطرفين فلا تصدق السالبة الكلية اللزومية ومن هذا يعلم انه
لو عمت لم يصدق حكم كلي عنادي موجبا أو سالبا أيضاً (قوله بخلاف ما اذا الخ) مرتبط بقوله فلا
يصدق أي لا يصدق مطلوب الكاتب وهو موجبة الخ بخلاف نتيجة الدليل فيما اذا الخ فتكون غير مطلوبة

منه ان قلنا كما كانت الشئ
طالما فاللهاد موجودا
وضع المقدم من مقادير مع
وجود الدليل بكون المقدم الخ
الا بما لا يصدق كاذبا او قلنا
ليس البتة اذ كان المقدم موجودا
كان الدليل موجودا ومتمنا
المقدم من مقادير مع عدم
طلوع الشئ كان المقدم
الكل المصلحة كاذبا

وكذا اذا لم يقيدا بقيد لان المقدمتين حينئذ انما تصدقان اذا انصرف المطلق الى القيد
لا يكون من اوضاع المقدم الممكن بل نفس المقدم المحال ولا شك في استلزامه للآخر جزئياً
بل كلياً هذا * فان قلت لعل مراد الكاتب ما ذكرتم * قلت كل من النقيضين كما انه باعتبار
فرضه مع الآخر شئ كذلك بدون ذلك الفرض هو شئ والثابت بالشكل الثالث حينئذ
هو اللزوم الجزئي بينهما بالاعتبار الاول لا بالاعتبار الثاني فلا يثبت اللزوم الجزئي بين كل
شئين كما ادعاه فلا يتم التقريب من وجه آخر كما لا يخفى

(قوله في استلزامه) أى استلزام تحقق أحدهما مع الآخر للآخر مع ذلك الاحد استلزام المحال للمحال.
وهذا الاستلزام هو مقتضى الشكل الثالث على تقدير التقييد المذكور والمدعى غيره فلا قريب (قوله
فان قلت) منع لقوله في المتن وهو غير المطلوب الذى هو مقدمة من مقدمات سفسطية الدليل المذكور
بمنع دليله أعنى قوله اذ المطلوب اثبات اللزوم الجزئي الخ . والجواب اثبات المدعى بتغيير الدليل (قوله
مراد الكاتب) ومطلوبه ومدعاه (قوله ما ذكرتم) أى اثبات اللزوم الجزئي بين النقيضين بمعنى أن تحقق
أحدهما مع الآخر الذى هو نفس المقدم المحال مستلزم للآخر مع ذلك الأحدهما فبتم التقريب (قال لم
يقيدا) أى الأصغر والا كبر صراحة (قال بقيد) أى لا بقيد وحده ولا بقيد مع الآخر أو في ضمن
المجموع (قال انما تصدقان) قد يمنع الحصر لجواز صدقهما إذا كان المطلق باقيا على اطلاقه وكونه

ولا يبعد ربطه بقوله كما هو مقتضى أو بقوله اذ المطلوب (قوله من اوضاع الخ) أى ليس من اوضاع
المتنعة لمقدم النتيجة الذى هو ممكن كما هو كذلك عند عدم تقييد الأصغر والا كبر بالقييد الثانى
(قوله ما ذكرتم) أى فبتم التقريب (قوله قلت كل) قد يقال هذا الجواب إنما يناسب لو كان مراد
الكاتب أن بين كل شئين بأى اعتبار اخذاً لزوماً جزئياً وأما إذا كان مراده أن بينهما لزوماً جزئياً
ولو على بعض الاعتبارات فلا (قوله فلا يثبت) أى ضمنا ولو قال بدل قوله كل شئين النقيضين
لكان أوفق بقوله اذ المطلوب الخ (قوله فلا يتم) لان المدعى ذو شقين والدليل يثبت أحدهما فيكون
أعم (قال وكذا إذا) أقول بيان سفسطية ماقاله الكاتب بما ذكر مأخوذ من الشبهة الموردة على
جزئيات الشكل الاول نظير ما سبق وهو مندفع بنظير جوابنا هناك من ابقاء الأصغر والا كبر على
اطلاقهما وأخذهما لا بشرط شئ فانه حينئذ لا يرد شئ . فالحق في جواب الكاتب منع كلية كبرى
دليله مستنداً بجواز أن يكون ثبوت النقيضين محالاً فيستلزم محالاً آخر وهو عدم اللزوم بين الكل
والجزء . وأما الجواب بأن استلزام المجموع للجزء إنما يكون لو كان لكل من اجزائه دخل في اقتضاء

أرأيت كان مستلزماً للآخر
أو ما هو باعتبار التقييد
هو باعتبار عدم التقييد
هو المطلوب لا يكون للآخر
أرأيت أن مراد الكاتب
أن يكون بين كل شئين
اللزوم الجزئي وما لا يكافئ
لأنه بين كل شئين لا يكون
النقيضين الخ
أو يكون النقيضين هذا
بما يبعد ويعلل عن ذلك
بأنه بين كل شئين فبتم
بأن مراد الكاتب
الاعتبار الآخر والآن

والثاني فيها مقيدان به معنى والآ لبطال انعكاس الموجبة الكلية اللازمة الى الموجبة الجزئية اللازمة وسيتم توضيح ذلك

فصل في التناقض

وهو اختلاف القضيتين بالاجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته امتناع صدقهما معاً لا بشرط شيء فتأمل (قال فهما) أي الأصغر والا كبر (قال معنى) وحقيقة فليس تالي المقدمتين اعم من مقدمهما بحسب الحقيقة (قال والا) أي وان لم ينحصر صدق المقدمتين في الانصراف إلى القيد الثاني والتقييد به معنى بل صدقنا بدون ذلك لكان الاصل اعني كلاً من المقدمتين صادقاً مع كذب العكس فيمطل بذلك قاعدة انعكاس الموجبة الكلية اللازمة لظهور التخلف في تينك المقدمتين (قال اختلاف القضيتين) لا المفردين ولا المفرد والقضية (قال بالاجاب) الباء للتحقق فالظرف مفعول مطلق للاختلاف أي اختلافًا متحققًا بالاجاب الخ أو الملائمة فصفة أو حال من القضيتين (قال والسلب) لا بالاحتمال والشرط والاتصال والافصال والعدول والتحصيل وغير ذلك (قال لذاته) أي لخصوص المادة كما في كيتين أو جزئيتين مختلفتين كيفاً إذا كان موضوعهما اخص أو مساوياً ولا بواسطة الأمر المساوي كلاً أو جزءاً ذلك الجزء وهنا ليس كذلك ففيه أن استلزام الكل للجزء بديهى وان لم توجد تلك المدخلة فتأمل (قال لم يقيدا) بان أخذنا لا بشرط شيء (قال والا لبطال) أي وان لم ينحصر صدقهما في انصرافه اليه بان صدقنا عند عدمه لبطال ضابط انعكاس الخ لصدقهما حينئذ وكذب عكسهما (قال وهو اختلاف) قال المصنف في بعض كتبه قولهم اختلاف القضيتين جنس فاختلف المفردات والمفرد والقضية ليس بداخل في المحدود حتى يحتاج إلى الإخراج وقولهم بالاجاب والسلب ليس للاحتراز بل لتحقيق مفهوم التناقض فهو مستغنى عنه بقوله بحيث يقتضي الخ لأنه يخرج الاختلاف بالاحتمال والشرط والعدول والتحصيل انتهى ملخصاً أقول أراد بالجنس ماهو كالجنس أو الجنس باعتبار مفهوم اجمالى يمكن التعبير به عنه والا لانجه أن الجنس من المفردات والمذكور مركب لكنه يتجه على قوله وقولهم بالاجاب الخ انه لو لم يذكره لزم كون سلب السلب قيصاً له لصدق التعريف حينئذ عليه فيلزم أن يكون للسلب تقيضان لأنه يصدق عليه مع كل من سلب السلب والاجاب انه اختلاف القضيتين بحيث الخ فالخق أنه للاحتراز عن سلب السلب ولو سلم أنه ليس له فاغناء اللاحق عن السابق غير محذور كاغناء قوله بالاجاب والسلب عن قوله القضيتين (قال بحيث يقتضي) أي يكون الاختلاف متلبساً بمجاله هي الاتحاد والاختلاف الا تبار يقتضي ذلك الاختلاف بها أو تلك الحالة لذاته الخ (قال لذاته) احتراز عن نحو زيد انسان زيد ليس بناطق فما يكون ذلك الاقضاء فيه بواسطة تساوى

وإن قيد اللازم بالماضي لا بد
لأنه لا بد من الإجابة فيقضي وجب
لأنه لا بد من الإجابة فيقضي وجب
زيد ليس بجسم ثم لا بد من الإجابة
بين الإجابة فيقضي وجب
بأنه لا بد من الإجابة فيقضي وجب
بأنه لا بد من الإجابة فيقضي وجب
بأنه لا بد من الإجابة فيقضي وجب
بأنه لا بد من الإجابة فيقضي وجب
بأنه لا بد من الإجابة فيقضي وجب

وكذا بهما معاً. ويشترط التناقض في الكل ^{بأنحاء القضيةتين} في المحكوم عليه الذكرى والمحكوم به. وقيدوهما بالمحوظة بأسرها واختلافهما في الكيف ^{بأنحاء القضيةتين} والجهة وفي المحصورات معها باختلافهما في كمية المحكوم عليه لكذب الكليتين وصدق الجزئيتين معاً فيما كان الموضوع أو المقدم أعم نحو كل حيوان إنسان ولا شيء من الحيوان إنسان وبعض الحيوان إنسان وبعضه ليس بإنسان ونحو كلما كانت الأرض مضيئة فالشمس طالعة ودائماً ليس إذا كانت مضيئة فالشمس طالعة * وقد يكون إذا كانت مضيئة كانت طالعة وقد لا يكون

أولاً نحو هذا إنسان هذا ليس بناطق أو بمنعجب ^{بأنحاء القضيةتين} فالتناقض في الأولين بواسطة الكل إن اعتبر كون الناطق في قوة الإنسان وبواسطة الجزء إن اعتبر كون الإنسان في قوة الناطق بخلاف الأمر الأعم فإنه لا تنافي بين إيجاب القضية وسلب لازمها الأعم نحو هذا حيوان هذا ليس بجسم لرفعهما في نحو الحجر أو سلب لازمهما الإخص خلافاً لعصام نحو هذا جسم هذا ليس بحيوان لصدقهما في نحو الحجر (قال بأنحاء) الظاهر ترك الباء هنا وفيما يأتي وادخل في على التناقض (قال المحكوم عليه) موضوعاً أو مقدماً إلا أن التقييد بالذكرى يلائم الأول (قال المحكوم به) محمولاً أو تالياً (قال في الكيف) مستغنى عنه بما ذكره صريحاً في التعريف (قال فيما كان) أي في قضيتين (قال أعم) أي من المحمول أو التالي ^{بأنحاء القضيةتين} واللب واللب واللب واللب

محمولهما. وعن نحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بحيوان مما تعارف عندهم أنه فيه خصوص المادة وإن اندرج حقيقة في الواسطة (قال بأنحاء) الباء بمعنى في والمعنى على القلب أي يشترط في التناقض في الكل اتحاد الخ * والنسكة في المبالغة في الشرط ببلوغه الدرجة القصوى في الزوم بحيث صار المشروط شرطاً له (قال الذكرى) الأولى تركه ليشمل المحكوم عليه المقدم بسهولة بل لو قال باتحاد القضيةتين في نسبة بين وبين واختلافهما الخ لكان أخصر وأولى (قال معهما) أي مع الاتحاد والاختلاف المارين * وقد يقال تخصيص الاختلاف في الكمية بالمحصورة وعدم تخصيص الاختلاف في الجهة بالموجودة تحكم فالأولى أما تقييد الثانية بالموجودة أو إطلاق الأولى مع أنه يوم جريان الجهة في كل قضية * بل الأولى أن يقول واختلافهما في كمية المحكوم عليه إن كانت لكذب الخ ويترك الاختلاف في الكيف للاستغناء عنه بما في التعريف والجهة اكتفاء بقوله الآتي وإما بحسب الجهة (قال المحكوم عليه) قد يقال اختلاف الكمية ينافي اشتراط الاتحاد في الموضوع الذكرى لأنه لفظ الكل واللبعض * ويدفع بان الموضوع في الحقيقة ما ضيق عليه وإنما ذكرنا لبيان كمية أفرادها.. نعم لو كانا جزئيين لكانا موضوعين ذكرين لكن لا كلام فيها (قال لكذب) دليل المقدمة الرافعة وهي الشرطية مطوَّبان (قال أو المقدم)

فالتناقض للموجبة المخصوصة هو السالبة المخصوصة وبالعكس وللموجبة الكلية (١) هو السالبة الجزئية والسالبة الكلية هو الموجبة الجزئية * وأما بحسب الجهة فالتناقض للضرورية هو الممكنة العامة المخالفة لها في الكيف وللدائمة هو المطلقة العامة وللمشروطة العامة

(١) (قوله هو السالبة الجزئية) قد أشرنا إلى أن مرادهم من السالبة الجزئية ههنا أعم من رفع الإيجاب المكلي الذي هو النقيض الحقيقي للإيجاب الكلي كما لا يخفى

(قال فالتناقض) أي الحقيقي في الأول والمجازي في الآخرين (قال المخصوصة) حالية أو شرطية (قوله قد أشرنا) أي في الحاشية في بحث ليس كل ونحن قد أشرنا هناك إلى ما فيه (قال فالتناقض للضرورية) أي الحقيقي فيما عدا الثانية والرابعة والمجازي فيهما (قال في الكيف) والسك أيضاً إن كانت من المحصورات (قال وللمشروطة العامة) سواء كانت مشروطة بشرط الوصف أو في وقت الوصف

أي فيه أو فيهما فلا يلزم خلو الصفة أو الصلة عن العائد (قال وبالعكس) فيه رد على من زعم أن النقيض الحقيقي للسلب سلبه لا الإيجاب لأن نقيض الشيء رفعه * ووجه الرد أنه لو كان كما قال لانتقض تعريف التناقض جمعاً ولما كان التناقض نسبةً متكررة لأن نقيض الإيجاب السلب ونقيضه سلبه * ولم جراً. على أن سلب السلب عين الإيجاب وإنما التباين بينهما بالاعتبار فلا معنى لجعل أحدهما نقيضاً للسلب دون الآخر (قوله أعم من الخ) يعني أنه يراد بها مفهوم يشمل رفع الإيجاب الكلي أغنى السالبة الجزئية حقيقة أو حكماً بأن يكون ملازماً لها * وليس المراد أنها أعم منه بحسب التحقيق لأنهما متلازمان فلا يرد أن جعلهما أعم منه متناف لجعلها نقيضاً مجازياً للموجبة الكلية لأنهم لم يجعلوها نقيضاً مجازياً إلا ما هو لازم مساوٍ للحقيقي (قال فالتناقض) أي الحقيقي قوله الاتي المطلقة العامة أي مساوياً وكذا قوله الحينية المطلقة أو ما يعم الحقيقي وهو فيما عدا الثانية والرابعة والمجازي وهو فيهما. أو المجازي في السك بناء على أن إمكان الشيء سلب امتناعه لاسلب الضرورة (قال وللدائمة) الانفصال بين الدائمة والمطلقة العامة المخالفة لها كيفاً حقيقياً وبين كل منهما وما هو أخص من الأخرى جمعاً لتركيبه من الشيء ومن أخص من نقيضه وبينه وبين ما هو أعم من الأخرى خلوى. ومادة انعقاد كل من الانفصالين الآخرين هنا اثنان وكذا فيما يأتي وأما في سابقه فواحدة بكادة الانفصال الحقيقي في السك (قال هو المطلقة الخ) أي المخالفة لها في الكيف ففيه اكتفاء (قال وللمشروطة) أي بشرط الوصف وفي وقت الوصف وقال عبد الحكيم بالمعنى الثاني لا بالمعنى الأول أيضاً لكذب النقيضين حينئذ في

أمر بالعكس فكذلك ما هو واضح من الممكنة اضعف من نقيض الفردية قالوا انفصال بينهما جمعاً وكذا ما هو أعم من الفردية أعم من نقيض الممكنة قالوا انفصال بينهما خلوى وتعلم أن الكلام في الاضطرار في أنهم أن كانتا محصورتين في عادتهما ما يأتى به

نقيض السلب

(٢) هو الحينية الممكنة وللعرفية العامة هو الحينية المطلقة وللوقعية المطلقة هو الممكنة
الوقعية والمنتشرة المطلقة هو الممكنة الدائمة * وأما تقاض المراكبات فهو المفهوم المردد
بين تقيضي جزئها فتقيض قولك كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ^{بأنه مفقود لغير الوضع} ^{او انما هو} ^{النسبة بين} ^{اعمالهم} ^{بما ينشأ}
(٢) (قوله هو الممكنة العامة المخالفة الى اخره) لا يخفى أن قيده المخالفة في الكيف
مستغنى عنه بتعريف التناقض لكنه لدفع توهم أن الممكنة العامة أعم الموجهات فكيف
يكون تقيضا مابينا للضرورة * وحاصل الدفع أن الإعم هو الممكنة العامة الموافقة

وقوله الحينية الممكنة أى الممكنة بشرط الوصف أو فى وقت الوصف الاولى الاولى والثانية للثانية (قال
تفاضل المركبات) أى تفاضلها الجازية ولذا اختلفنا حسنا واحصا كما فى الكلية وكيفا فيها وفى الجزئية
أن كان المركبة جزئية (قال فهو) تذكير الضمير اما باعتبار تأويل المرجع الجاع أو باعتبار الخبر لعدم
كونه مشتقا بحسب المعنى العرفى أو بطلان الجمعين بالاضافة واللام (قال المفهوم) الكاذب ان كانت
المركبة صادقة والصادق إن كانت كاذبة (قال المردد) أى المردد فيه ترددا واقعا بين تقيضى الجزئين
والحاصل أن التقيضى هو تقيضى الجزئين من حيث أنها وقع التردد بينهما * وكتب أيضا أى ترديدا

مادة ضرورة لا يكون لوصف الموضوع مدخل فيها كما في حمل الحيوان على السكاك وصدها فيما لا يكون ضرورياً ويكون له مدخل في الضرورة كما في حمل تحريك الأصابع عليه وكأنه مبني على عدم سماع الحينية الممكنة بشرط الوصف والآ فلا يتم دليله فتأمل (قوله أن الممكنة أعم) إشارة إلى الصغرى والكبرى مطوبة تقرير القياس الممكنة أعم من الضرورية وتقيضها لا تكون أعم منها أو يقال الممكنة تجتمع مع الضرورة وتقيض الضرورية لا يجتمع معها أما الصغرى فلائها أعم الموجبات والاعم يجامع الاخص * وأما الكبرى فلما صر في تعريف التناقض ويمكن تحريره من الشكل الأول (قوله أن الاعم) منع للصغرى أو الكبرى (قال وأما نقائض) هل تقيض الشخصية المركبة منفصلة مانعة الخلو أو حالية مرددة المحمول. كل محتمل. ولذا لم يذكروها (قال فهو المفهوم) أي النقيض الدال عليه النقايط دلالة الجمع على الجنس لأعلى فرده لأن التعريف لا يكون للفرد فالمرجع مذكور معنى نظير قول بن الحاجب المرفوعات وهو ما اشتمل على علم الفاعلية. وأرجاعه إلى النقائض بتأويل الجمع مستلزم لكون التعريف للفرد كارجاعه إلى كل واحد واحد * ويمكن كون اللام والاضافة مبطلين لمعنى الجمعية فحينئذ التمكنة لا يراد الجمع الاشارة إلى تعدد أنواعه كما أنها على سابقه الأيمان إلى كون التعريف جامعا لجميع الأفراد (قال بين تقيضى) يعنى تأخذ تقيضى الجزئين بعد التفصيل ثم تردد بينهما (قال جزئها)

[illegible]

بني الله تحرك الاصل ليس
بشرط الكتابة ان كان
وتمت ان لم يكن بالحي الاول
الكتابة ان لم يكن بشرط
بالحي الثاني ان كان مشروطا
وانما صادف
موجبة معدول الجواب باعتبار
احدى شيئين صادقة باعتبار
ان كل واحد الاصل فيجب
الجسم حيوانا بالاضافة
افراد الجسم اما حيوانا
حيوانا وانما كان
صادقة بالاضافة
او من حيث انما
بعض افراد الجسم حيوانا

في الأول
 الكتاب انه كان مفرد في وقت
 بالحق الثاني كان مشروطاً بـ
 وان كان صادف
 موجبة بعدد الجمل باعتبار
 احديهما صادفة باعتبار
 ان كذا في الاصل فيمن بعض
 الجسم حيوان بالمتوالد كما
 افراد الجسم اما حيوان كما
 حيواناً دائماً فكل افراد الجسم
 صادفة بالاجزاء الدائمة
 او من حيثها فليدانه
 بعض افراد الجسم حيواناً دائماً

بعض افراد الجسم حيوان بالانطلاق دائما على
حيوان دائما فان كل افراد الجسم
او من حيث كونه بالانطلاق دائما
بعض افراد الجسم حيوان دائما

This image shows a blank page from a book or document. The left edge features a dark, heavily textured binding material, possibly leather or cloth, which appears worn and aged. The rest of the page is a uniform off-white color, showing no text, illustrations, or other markings. There are a few very small, faint dark spots scattered across the surface, likely due to dust or minor imperfections in the paper.

(١) كما في نقائض المركبات الكلية

للضرورة في الكيف والتقيض هو الممكنة العامة المخالفة لها في الكيف فلا منافاة بينهما وكذا الكلام في أن تقيض الدائمة هو المطلقة العامة الأعم من

الدَّاعَةُ (١) (قوله كما في نقائض المركبات) ^{الشيخ} إنما اعتبر في نقائضها أن تكون منفصلة مائة

الخُلُولَا مانعة الجمع ولا المنفصلة الحقيقية لأنَّ صدق المركبة بصدق كلٍّ من الجزئين
وكذبها بكذب أحد الجزئين أو كليهما وإذا كان بكذب إحداهما كان أحد جزئي النقيض
أعني المنفصلة صادقاً والآخر كاذباً لا محالة. وإذا كان بكذبهما معاً كان كلا جزئي النقيض

صادقين معاً فلا بد أن يكون الحكم في التقيض على وجه يحتمل صدق أحدهما ^{وكل واحد منهما} الجزئين
وصدق كليهما لوجود التماثل الذاتي بين المركبة وتقيضها والحكم على ذلك الوجه لا يكون

الإيمان يكون تلك المنفصلة مانعة الخلو بالعمى الأعم الشامل للمنفصلة الحقيقية تأمل

(قال كافي) استقصائية (قال نقض الخ) قال عصام يكنى في نقاض المركبات الكلية أيضا تلك
 لحلية الكلية فاعتمدها في الجميع اقرب إلى الضبط واسهل استعمالاً في الخلف حيث لا يحتاج الا إلى
 بطل قضية واحدة بخلاف ما إذا كان النقيض منفصلة فانه يحتاج إلى ابطال قضيتين (قوله في نقاضها)

ي المركبات كلية أو جزئية (قوله صدق المركبة) كلية أو جزئية (قوله واذا كان) أى كذب المركبة (قوله تأمل) كأن وجه الامر بالتأمل ان مانعة الخلو للعنصر الأخص، كما تصدق عن صادقين كذلك

(۳۴ - رحمان)

[illegible]

(٢٦٨) اجماعاً على ما
بالباب المذكور
الكل منه صادره
المذكورة في الإيجاز
في بيان هذا التخصيص
والأمر بالاجتماع لبعض
الأولاد من الجسم بموجبه
عنه

تلك الحيلة ولا
وغيره من

و هو المسمى بالمرتدة

وقوله لكن إشارة الى منع الملازمة بسند انه ليس جزء الخ (قوله كان ذلك) فيسه مساهلة والاخصر
الأولى أن يقول بدل قوله كان ذلك الحكم صادقاً صادق (قوله سواء كان كل جسم) لأن الجزء السلبي
من تلك الحلية رفع الإيجاب الكلي فيصدق بالسلب الكلي وهو الشق الثاني وبالإيجاب والسلب
الجزئيين وهو الشق الثالث (قوله فيصدق النقيض) يعني يصدق النقيض بمعنى أن كل فرد لا يخلو من
أحدهما لشموله للاحتالات الثلاث بخلاف المنفصلة المرددة فيها بين القضيةين الكليتين فإنه يخرج عنها
الشق الثالث ولذا كانت كاذبة (قوله وإنما يصدق) أي اذ فهو علة لقوله مع كذب الأصل (قوله كاتب
بالفعل) قيد المحمول والجهة محذوفة أو بالعكس (قوله أولاً شيء الخ) لم يقل أولاً كاتباً مع إخصريته
وانسببته بقوله المار أولاً حيواناً لأن كلمة لاهنا للسلب وكل ليس قد يحى لرفع الإيجاب الكلي إذا
خالفت العبارة الاعتبار فيتوهم لغوية الشق الثالث ولم يبال به فيما مر اتسكالا على التصريح بالسلب
الكلي في المتن (قوله مما ذكرنا) من أن صدق النقيض لشموله الاحتمالات الثلاث (قوله ليس
بحيوان دائماً) متنازع فيه للوقوع واللا وقوع (قوله وظهر ايضاً) من قوله بين الحيوانية الدائمة وبين
سلبها الدائم (قوله من الحكمين) صريح في أن التردد بين الحكمين في تسمية النقيض حلية مرددة

[illegible]

نجازاً على ما يساوى النقيض الحقيقي ولذا جعلوا الاطلاق العام تقيضاً للدوام الذاتي مع أن تقيضه الحقيقي رفع الدوام وقد يطلق التناقض على اختلاف المفهومين المفردين عدولاً وتخصيلاً بحيث لا يصدقان معاً على شيء واحد ولا يرتفعان معاً عن الوجود في ظرف البتة وإن جاز ارتفاعهما عن المعدوم ففيه كالانسان والانسان فيسمى كل منهما تقيضاً للآخر كما سبق في باب الكلمات * وأما النقيضان بالمعنى الأول فلا يجتمعان ولا يرتفعان لاعتنا موضوع موجود ولا عن موضوع معدوم * فصل في العكس المستوي * وهو تبدل أحد جزئي القضية بالأخر مع بقاء كيف الأصل وهو تبدل

(قال مجازاً) إطلاقاً لاسم أحده المتلازمين على الآخر فالعلاقة التلازم وانما لم يكن الإطلاق حقيقةً
لاعتبارهم في تعريف التناقض الاقتضاء الذاتي لا متناع الضيق والكنيب (قال الإطلاق العام) أو الحبي
(قال الذاتي) أو الوصفي (قال الدوام) الذاتي أو الوصفي (قال أحد جزئي) الأضافة للاستغراق أى
كل واحد من جزئها (قال القضية) حملية أو شرطية (قال بقاء كيف) أى مع بقاء كيفية المحقق
ووصفه المفروض (قال الاصل) من اقامة المظهر مقام المضمحل

السلب وان عموم السكـل معتبر بعد قوله رفعه والا لفسد المعنى (قال مجازاً) قضيته اطلاق نقيض زيد
انسان على زيد ليس بناطق وليس كذلك * الا أن يقال لا يطلق عليه لعدم اتحاد المحمول * ويتجه
عليه أنه شرط النقيض الحقيقي * ولا يبعد القول بأن هذا الاطلاق مخصوص بما إذا لم يوجد النقيض
الحقيقي (قال وقد يطلق) هل هو بالاشتراك اللفظي أو بوضعه لمعنى يعم القسمين (قال عن الموجود)
أى عما وجد في ظرف ثبوتها شيء خارجاً أو ذهنياً فقوله في ظرف متعلق بالوجود والمراد بالثبوت هو
الرابط (قال كالانسان) وهما مرتفعان عن العناء خارجاً لاذهنأ (قال ولا عن موضوع) هذا مدار
الفرق بين النقيض بهذا المعنى وبينه بالمعنى المازر (قال في العكس المستوى) بالمعنى المصدري أو بمعنى
أخص القضايا الآتية * والتخصيص على الاول فقط بقرينة التعريف ضعيف لجواز أن يكون في هو
استخدام . وجعل قرينته كون الكلام في احكام القضايا انما يتم على رأى عبد الحكيم من انها المعانى
المصدرية التى هى مأخذ محولات المسائل لاهلى رأى عصام من أنها مفهوم النقيض والعكس بمعنى
القضية الحاصلة من التبديل (قال وهو تبديل) أى تبديل وصفه بوصف الآخر مع بقاء عنوانها بجعل
الاول موصوفاً بالثانوية وبالعكس فلا يرد تقديم الموضوع في نحو ضرب زيد لعدم تبديل الصفة ولا
تسديل بعض البشر حيواناً ببعض الحيوان انسان لعدم بقاء العنوان (قال جزئى القضية) الاضافة

قائم كان الخلف
 فصار جالسا لما
 النجوم الثابت
 لغيره خارجا
 كالنكبة مثلا
 فلا يرتفع
 عن الوجود
 الا ما خرج به
 ارتفاعه نحو
 جهود الذهن
 والله كان ذهنا
 بانه كان للذهن
 ذهنا كالنكبة
 مثلا فلا يرتفع
 عن الوجود
 الذهن والله
 ارتفاعه نحو
 الامر الخارج

وصدقته في جميع المواد (٢) وقد يطلق على اخيص القضايا اللازمة للاصل الحاصلة

تقيضي الجزئين من الأصل لا مطلق الحكمين (٢) قوله على أخص القضايا الخ وإنما قال أخص القضايا لأن السالبة الكلية متلاهما من القضايا الحاصلة بالتبديل لو ازم عديدة هي السالبة كنفسيها والسالبة الجزئية وعكسها في عرفهم إنما هو السالبة الكلية التي هي أخص من السالبة الجزئية وكذا لكل من القضايا المنعكسة لو ازم عديدة حاصلة بالتبديل أعظم من عكسها بحسب الجهة مثلا قولنا كل إنسان حيوان بالضرورة يستلزم

(قال وقد يطلق) ان كان الضمير للعكس المستوي فالمراد بالتبديل تمديد أحد الجزئين وإطلاق عكس النقيض على أخص القضايا متروك بالمقايضة أو لمطلق العكس فالمراد بالتبديل ما هو أعم من ذلك (قوله بالتبديل لوازم) المراد هنا ما فوق الواحد بخلاف الجمع الاتي * وكتب أيضا باعتبار السكم

للاستغراق والا لا تنتقض التعريف بتبديل كل انسان حيوان ببعض الحيوان فرس * والقول بأن مراد
 المصنف أن يوضع أحد الجزئين موضع الآخر وبالعكس فلا حاجة إلى جعل الاضافة للاستغراق مدفوع
 بأن المراد لا يدفع الايراد إلا مع قرينة وجودها هنا ممنوع وجعل المعرف قرينة لا يخلو عن الفساد
 (قال وصدقه) أي بقاء صدقه المفروض في الفرع بلا واسطة فرع آخر فلا ينتقض جامعة التعريف
 بعكس القضية الكاذبة وما نهيت به عكس السالبة الكلية الضرورية بما هو أعم من عكسها لبقاء الصدق
 المفروض في الاول وكون الصدق في الثاني بواسطة العكس فلو قال بدل قوله الاتي على أخص الخ على
 القضية الحاصلة الخ لكني * بقي أن في القول ببقاء الصدق فيما كان الاصل كاذبا دون العكس مساححة
 (قال وقد يطلق) مجازاً من قبيل اطلاق اسم السبب على المسبب أو حقيقة بالقلبة لكثرة استعماله
 فيه وعلى كل في الضمير استخدام تأمل (قال على أخص القضايا) أي مالا أخص منه فلا ينتقض
 التعريف الضمعي للعكس بهذا المعنى جمعاً بالموجبة الجزئية في عكس الموجبتين (قال الحاصلة) صفة
 القضايا كما تشعر به الحاشية فالمراد بالتبديل أعم مما يحصل بالعكس أو صفة الاخص (قوله لوازم) مافوق
 الواحد فالمناسب ترك قوله عديدة (قوله هي أخص) بحسب السمية (قوله وكذا السكل) أفاد بهذا
 وبقوله المار لأن السالبة الخ أن العدول من قولهم العكس المستوى هو القضية اللازمة للاصل الخ
 إلى ما ذكره إنما يلزم في عكس السالبة الكلية مطلقاً وعكس الموجبة الموجهة وأما فيما عداها فالقولان
 سيان (قوله لوازم عديدة) أي غير عكسها فلا يرد أن قوله أعم من عكسها يستلزم كون الشيء أعم
 من نفسه (قوله من عكسها) الأوفق بقوله لكل الخ من عكسها أو من عكسه (قوله بحسب الجهة)

بالتبديل ولا اعتبار لعكس المنفصلات لعدم امتياز أحد جزئيهما عن الآخر بالطبع ولا فائدة في عكس الاتفاقيات فالمعتبر المفيد ليس إلا عكس الحليات والمتصلات الزومية

قولنا بعض الحيوان إنسان سواء كان حينية مطلقة أو مطلقة عامة أو ممكنة عامة وعم كسفه في عرفهم هو الحينية المطلقة لا المطلقة العامة ولا الممكنة العامة اللتان كل منهما أعم مطلقا من الحينية المطلقة * وقس عليه البواق

(قال لعدم امتيازهم) أى بحسب المفهوم وذلك لان مفهوم المقدم فيها المعاند ومفهوم التالى المعاند والماعدة من الطرفين وعروض المقدمة لاحدهما والتالوية لآخرهما انما هو بالوضع بخلاف المتصلات الزومية فان مفهوم مقدمها الملزوم ومفهوم تاليها اللازم وربما يكون الشيء ملزوما لا لازما (قال ولا فائدة) أقول انتفاء الفائدة هنا ليس الا لانتفاء الامتياز الطبقي فلا فائدة في نفي الفائدة هنا ونفي الامتياز بمعية السكون بقى أن الاتفاقيات قيد تماز بالطبع كما في قولنا كلما كان زيد موجودا كان الفلك متحركا قال المقدم مستصحب للتالى كايّا بخلاف التالى (قال الاتفاقيات) اما الخاصة فلان مفهومها موافقة التالى الصادق للمقدم كذلك وهي من الطرفين * وأما العامة فلمقدم جواز موافقة التقدير

متنازع فيه للمنعكسة وقوله لوازم وقوله أعم (قال ولا اعتبار) أى اولا عكس لها لان المراد بالتبديل ماله تأثير في المعنى لأن مباحثهم بالنظر اليه والقول بالتغاير ممنوع ان أريد التغاير مع التأثير وغير مفيد ان أريد التغاير مع عدمه (قال لعكس) مستويا أو عكس تقيض (قال المنفصلات) الاولى والاخصر أن يزيد والاتفاقيات الخاصة ويترك قوله ولا فائدة في عكس الاتفاقيات وقوله المفيد لما قاله عصام من أن وجه عدم الفائدة فيها عدم امتياز الجزئين بالطبع * ثم إن طرفي الاتفاقية متوافقان في الصدق وليس بينهما استصحاب فليس المقدم مستصحب للتالى فضلا عن كليته والا لوجبت العلاقة بينهما لانها امر بسببه يستصحب المقدم التالى على ما قاله عبد الحكيم فتكون لزومية * فما قيل إن الاتفاقية قد تماز بالطبع كما في قولنا كلما كان زيد موجودا كان الفلك متحركا فان المقدم مستصحب للتالى كايّا دون العكس وهم (قال ولا فائدة) يتجه عليه أن موافقة التالى للمقدم فيها ليست كعكسها لجواز كون التالى اعم فيفيد عكس الموجبة السككية فيها * والقول بأن الصادقتين متوافقان من غير تفاوت لأن الأُمور الصادقة صادقة على جميع الاوضاع والاحوال المتحققة معها في نفس الأمر إنما يصح إذا كانا متساويين تأمل (قال في عكس الاتفاقيات) فيه إشعار بأن العكس صحيح فلا بد أن يخصص بالاتفاقيات الخاصة لئلا يتجه أن عكس الاتفاقية العامة غير صحيح لجواز موافقة التالى الصادق تحقيقا للمقدم

أراد ليس هنا في الاصل مستبعد
بالتبديل جزئيهما بخلاف القيمة
الاتفاقيات اذ مع تقييد وقوع
تتمت التلا من تحت القدم
يتبدل بالعكس فالعكس مستبعد
بهذا فيما لا فائدة فيه
لا سيما في
لأن زيد يكون حادثا في نفس
التوقيت والاتصاف بوجود
حركة الفلك فكونه قديما عند
يتضح الادام

ع
الاداء بغيره انما هو اعتبار بولادة
البيان لا فائدة في اعتناء المائدة
بها ولا اعتبار في اعتبارها فلا فائدة
في نفي الفائدة بها وفي الا
اعتبار ثم لا التفتت
فيه السماع

صادقا
كقولنا كلما
كان الفلك
متحركا كان
الزيد موجودا
فان المقدم
هو الفلك
والتالى هو
الزيد
فان المقدم
هو الفلك
والتالى هو
الزيد
فان المقدم
هو الفلك
والتالى هو
الزيد

فالوجبة كلية كانت أو جزئية لا تنعكس إلى موجبة كلية لصدق الأصل بدونها فيما كان المحمول أو التالي أعم نحو كل إنسان حيوان وكلما كانت الشمس طالعة فالمسجد مضى .

ولا يصدق عكسهما الكلّي بل إلى موجبة جزئية فقط فن الدائماتين والعامتين تنعكسان إلى حينية مطلقة . فإذا قلت كل إنسان أو بعضه حيوان بأحدى الجهات الأربع من الضرورة والدوام مادام الذات أو مادام الوصف ينعكس الكل إلى قولنا بعض الحيوان إنسان بالفعل حين هو حيوان . ومن الخاصتين إلى حينية لادائمة .

التحقيق حيث لم يصدق وإن جاز العكس (قال فالوجبة) حملية أو شرطية (قال فيما كان) أى فى أصل (قال من الدائماتين) ولا تنعكس شئ من تلك الأربع إلى نفسها ولا إلى الأخرى لصدق قولنا كل كاتب حيوان بتلك الجهات الأربع وكذب بعض الحيوان كاتب بأحداهما لكن هذا فى المشروطة إذا كانت بالمعنى الثانى (قال إلى حينية) جزئية (قال إلى قولنا بعضه) فانه لو لم يصدق هذا لصدق نقضه أعنى لأشئ من الحيوان بانسان دائما مادام حيوانا فإذا حكم كبرى إلى الأصل صغرى ينتج لأشئ من الانسان أو ليس الانسان دائما مادام الذات أو مادام الوصف (قال إلى حينية) جزئية مثلا إذا صدق كل منخسف أو بعضه مظلم بالضرورة أو بالدوام مادام منخسفا لادائما صدق بعض المظلم منخسف بالفعل حين هو مظلم لادائما * أما الجزء الاول منه فلانه لو لم يصدق نقضه أعنى لأشئ من المظلم بمنخسف دائما مادام الوصف فإذا حكم كبرى إلى الجزء الاول من الأصل صغرى ينتج لأشئ من المنخسف أو ليس بعضه بمنخسف مادام الوصف وهو محال * وأما الجزء الثانى فلانه لو

المفروض الصدق بخلاف العكس (قال كلية) ولو حكمية فيدخل الشخصية فيها إذا كان مجموعها كليا وكذا الجزئية فتشمل المهمة (قال موجبة جزئية) ولا يرد بعض الانسان زيد لأن عكسه بعض المسمى بزيد انسان لأن التحقيق عند صحة حمل الجزئى لازيد انسان فلا حاجة إلى جعل فقط للحصر بالنسبة إلى الكلية فقط (قال من الدائماتين) أفاد بذلك أن الحملية لا تنعكس مالم تكن موجبة لجواز تحققها فى ضمن الموجبة الغير المنعكسة كالممكنة مع كذب العكس فيها على ما قاله أبو الفتح (قال تنعكسان) الأخصر الاولى تنعكس (قال إلى حينية) لا الى ما هو أخص لصدق كل كاتب انسان بأحدى الجهات الأربع دون عكسه الموجبة بما هو أخص من الاطلاق الحينى (قال ومن الخاصتين) الاولى هنا وفيما يليه ترك من (قال الى حينية لادائمة) مشعر بان لادوام الأصل كلية أو جزئية تنعكس سالبة جزئية مطلقة عامة . ويتجه عليه أن عكس السالبة الكلية سالبة كلية وانها اذا كانت مطلقة عامة لا تنعكس

لا نرى
في ان شيئا من
العكس والاصل اذا كانا
متلازمان كانا فقيضا
ايضا كقولنا
مركوب

والسالبية الكلية تنعكس الى نفسها فن الدائماتين الى دأمة كلية ومن العامتين الى عرفية
عامة كلية ومن الخاصتين الى عرفية عامة كلية مقيدة بالادوام الذاتي

الفارابي في عقد الوضع وان انعكاس الممكنة العامة الى نفسها وانعكاس السالبة الضرورية
الى نفسها متلازمان وان الممكنة تنتج في صغرى الشكل الاول على مذهب الفارابي

السلطان في الحقيقة والذهنية وجوب تقييد الممكنتين بانطارييتين (قوله الممكنة العامة) أي الموجبة
كلية أو جزئية (قوله متلازمان) أي وجوداً على رأي الفارابي وانتفاء على رأي الشيخ فيجوز على رأي
الفارابي دون الشيخ اثبات انعكاس كل من الممكنة العامة الموجبة والسالبة الضرورية الى نفسها
بدليل العكس المتوقف على انتاج الممكنة في صغرى الشكل الاول على رأي الفارابي دون الشيخ
(قوله ينتج في الخ) أي فيجوز اثبات انعكاس كل من القضيتين المذكورتين بدليل الخلف المتوقف
على انتاج الممكنة في صغرى الشكل الاول على رأي الفارابي دون الشيخ (قال الى دأمة كلية) ولا
تنعكس الضرورية ضرورة على مذهب الشيخ لصدق لاشيء من مركوب السلطان بحمار بالضرورة
مع كذب لاشيء من الحمار بمركوب السلطان بالضرورة * وأما على رأي الفارابي فالاصل كاذب ولذا
كذب العكس ضرورة ومن هذا المثل يعلم عدم انعكاس المشروطة بالمعنى الثاني كنفسها أيضا تبصر
(قل مقيدة بالادوام) مثلاً إذا صدق لاشيء من المنخسف بمضى بالضرورة أو بالادوام الوصفين

الممكنتين تارة بأنه لو لم يصدق في عكس قولنا كل حمار مركوب السلطان بأحد الامكانين بعض مركوبه
حمار بالامكان العام لصدق تقييده وهو ينعكس الى ما ينافي الاصل اعني لاشيء من الحمار بمركوبه
بالضرورة وأخرى بضم تقييد العكس التي هي سالبة كلية ضرورة بالكبروية الى الاصل لينتج
الحال. ومنع الدعوى المدللة راجع الى مقدمة معينة من دليلها وما يقبل المنع من الاول انعكاس النقيض
ضرورية. والثاني كون الاصل صغرى لان بواقي المقدمات محل الوفاق (قوله متلازمان) أي وجوداً
فقط ان جعل قوله الا على مذهب الخ متنازعا فيه لمتلازمان ولنتج وجوداً وعدمًا ان جعل قيداً
لثاني فقط (قال والسالبة الكلية) حملية أو شرطية ويدخل فيها الشخصية قلها تنعكس كلية اذا كان
محوها كلياً والا فشخصية (قال الى نفسها) أي مثلها كما وكيفا ولم يقل الى سالبة كلية لانه أخصر مع
ظهور المراد ضرورة امتناع عكس الشيء الى نفسه (قال الى دأمة كلية) قيد الكلية هنا وفيما يأتي
مستدرك (قال الى عرفية عامة) هل هذه القضية بسيطة. أو مركبة أولاً ولا . الاقرب الثالث

انعكاس الممكنة العامة
والسالبة الضرورية
الى انفسها بدليل
من مركوب السلطان بحمار
بالضرورة مادام مركوبه
بالضرورة لا شيء من الحمار بمركوب
السلطان مادام حماراً بالصدق
بالامكانين فحينئذ حماراً بحمار

وتسليم ان السالبة الكلية الفردية
تنعكس لانها هي تنعكس الى انفسها
الاولى بالضرورة كقولنا لا شيء
لا يتشكك في امر لا يشيخه خلقة
مركوب السلطان بالضرورة في حمار
حماراً بالضرورة

مركوب السلطان
بالضرورة
بأن لا شيء
لا يتشكك في امر لا يشيخه خلقة
مركوب السلطان بالضرورة في حمار
حماراً بالضرورة

في البعض وهذه هي القضايا الست المنعكسة السوالب ولا عكس للبواق التسع والسالبة الجزئية لا عكس لها إلا في الخاصتين تنعكس فيهما إلى العرفية الخاصة الموافقة لهما

لأدائها أي كل منخسف مضى بالفعل صدق لشيء من المضى بمنخسف بالدوام الوصفي لأدائها في البعض أي بعض المضى بمنخسف بالفعل * أما الجزء الأول منه فلا تأنضم بقيضه أعني بعض المنخسف منخسف بالفعل حين هو مضى صغرى إلى الجزء الأول من الأصل كبرى ينتج بعض المضى ليس بمضى حين هو مضى وهو محال * وأما الجزء الثاني فلا تأنضم بقيضه أيضاً أعني لشيء من المضى بمنخسف دائماً كبرى إلى الجزء الثاني من الأصل صغرى ينتج لشيء من المنخسف بمنخسف دائماً وهو أيضاً محال (قال في البعض) لافي الكل بأن تكون كلية . وكتب أيضاً قال في البعض لكذب اللادوام في الكل إذا كان موضوعه أعمّ لكل دوام العكس في المثال الذي ذكرنا فانه يكذب فيه أن يقال كل مضى منخسف بالفعل لأن بعض الكواكب ليس بمنخسف دائماً وإن كان الانخساف غير مختص بالقمر تأمل (قال وهذه) أي الدائمات والعامتان والخاصتان مع قطع النظر عن كونها سالبة تأمل (قال التسع) وهي الوقتيات الأربع والوجوديتان والممكنتان والطارقة العامة لصدق قولنا لشيء من القمر بمنخسف بكل من الجهات التسع مع كذب لشيء من المنخسف بقمر بكل منها كالأخص (قال الموافقة لهما) كقولنا في عكس بعض المنخسف ليس بمضى بالضرورة أو بالدوام الوصفيين لأدائها بعض المضى ليس

(هذا) ولم يقل إلى عرفية خاصة كلية لأن الموجود فيها اللادوام في الكل وهو كاذب فيما كان الموضوع أخص من المحمول كقولنا في عكس الجزء الثاني من لشيء من المنخسف بمضى بالضرورة أو بالدوام الوصفيين لأدائها كل مضى منخسف بالفعل لصدق بقيضه وهو بعض المضى ليس بمنخسف دائماً . ولم يقل إلى عرفية خاصة جزئية لأنه مع منافاته لقوله تنعكس إلى نفسها يتجه أنها بالنظر إلى الجزء الأول لا يكون أخص القضايا اللازمة للأصل لصدق السكلية وهي أخص من الجزئية (قال المنعكسة السوالب) الأولى ترك السوالب لثلاث يحتاج إلى الاستخدام في هذه بأن يراد بها الدائمات والعامتان والخاصتان مع عدم ملاحظة كونها سوالب أو يجمل السوالب صفة القضايا . بل الأولى وهذه الست هي السوالب المنعكسة (قال للبواق) لصدق لشيء من القمر بمنخسف بكل من الجهات التسع وكذب لشيء من المنخسف بقمر بأي جهة قيدت (قال لا عكس لها) لجواز سلب الخاص عن بعض أفراد العام دون العكس (قال إلا في الخاصتين) لأن قولنا بعض المنخسف ليس بمضى بالضرورة أو بالدوام الوصفيين لأدائها يقتضي تنافي وصف الإضاءة والانخساف الصادقين على ذات الموضوع كل منهما في وقت فكما يجوز سلب أحدهما عنه لأدائها بل عند كون الآخر موجوداً يجوز سلب الآخر كذلك (قال تنعكس فيهما)

في الكيف والكم وانعكاس القضايا الى عكسها عكسا مستويا أو عكس تقيض ثابت

بالخلف وهو أن يضم تقيض العكس الى الاصل لينتظم قياس منتج لمنافى الاصل . وعدم

انعكاسها رأسا أو الى ماهو اخض من عكسها ثابت بالتخلف في بعض المواد * مثلا لا ادمان

بمنخسف بالدوام الوصفى لاداما (قال القضايا) أى كلها بسيطة أو مركبة (قال الى عكسها) أى الى

نفسها إن كانت بسيطة وإلى كل من جزأها إن كانت مركبة * وكتب أيضا أو الى اعم من عكسها

(قال ثابت بالخلف) لا يخفى أن ثبوت لادوام عكس الخاصتين الجزئيتين السالبتين وإن كان بدليل

الخلف بأن يضم تقيضه بالكبروية الى لادوام الاصل بالصغروية إلا أن ذلك الدليل لا يجرى في الجزء

الاول منه فينبغى استثنائه وقس على ذلك نظيره في عكس التقيض وكذا لا يجرى في انعكاس السالبة

عكس تقيض كما يأتي (قال تقيض العكس) أى نفسه إن كان بسيطا وكل من جزئيه إن كان مركبا (قال

الى الاصل) أى نفسه إن كان بسيطا أو احد جزئيه فقط على ما ذكرنا أو كل من جزئيه أيضا على

ما ذكرنا (قال لمنافى) كأن ذكر منافى الاصل بطريق التمثيل والآ فاستحالة اكثر النتائج لادخل لها

بيان الجزء الايجابي من الحصر (قال في الكيف) مستدرك كالإيجاب في عكس الموجبة فلو قال بدل

قوله الموافقة الخ الجزئية لكفى (قال أو عكس تقيض) أقول دليل الخلف لا يجرى في عكس تقيض

القدماء . أما في السالبة فلعدم تكرار الاوسط ان كانت كلية وذلك لعدم صحة جعلها صغرى أو كبرى

لتقيض العكس ان كانت جزئية * وأما في الموجبة حملية أو شرطية فلعدم صلاح تقيض العكس لكونه

سالبة جزئية لكبروية الشكل الاول وصغروية وكذا لا يجرى في بعض افراد عكس تقيض المتأخرين

إلا أن يقال إن في تعميم العكس تغليباً * والمراد بتقيض العكس في تعريفه أعم من الحكيم فيشمل لازم

التقيض (قال بالخلف) سمي به لاستلزامه الباطل على تقدير عدم حقيقة العكس أو لأنه استدلال على

المطلوب من ورائه على قياس دليل الخلف (قال وهو أن يضم) أى الخلف هنا لا مطلقا فلا يرد أن هذا

تعريف بالاختصاص لأن الخلف اثبات المطلوب بإبطال تقيضه * واعلم أن هاهنا دليلين آخرين العكس

والافتراض . والمصنف لم يذكر الأول لأن بيان انعكاس السوالب به يتوقف على معرفة عكس

الموجبات وبالعكس قاتبات عكس الكل به مستلزم للمور ولا الثاني لأنه مخصوص بالموجبات والسوالب

المركبة لاقتضائه وجود الموضوع أو لأنه مستلزم للدور بحسب الظاهر أو لأنه قياس من الشكل الثالث

ظاهر آ واثبات انتاجه موقوف على العكس (قال رأسا) أى بالكلية وفي جميع المواد كما في السالبة

الجزئية فيما عدا الخاصتين

شكر المحرمات المحرمات
من المحرمات المحرمات
بما لا يملكه المحرمات
بما لا يملكه المحرمات
بما لا يملكه المحرمات

فصل في عكس النقيض هو عند القدماء جعل نقيض المحكوم به محكوماً عليه وتقيض المحكوم عليه محكوماً به مع بقاء الصدق والكيف. وحكم الموجبات من الحليات والشرطيات ههنا حكم السوالب في العكس المستوي (١) وبالعكس فالموجبة السلبية تنعكس الى نفسها فقولاك كل انسان حيوان ينعكس الى قولنا كل لاهيوان هو لا انسان ولا عكس للموجبة الجزئية

(١) (قوله وبالعكس) اي وحكم السوالب ههنا حكم الموجبات في العكس المستوي عكس نقيض للشرطية الاولى (قال المحكوم به) محمولا أو تاليا (قال المحكوم عليه) موضوعا أو مقدما (قال الصدق) المفروض (قال والكيف) المحقق * وكتب أيضا لم يتعرض لبقاء السك لا وجودا ولا عدما لبقائه في الموجبات دون السوالب (قال وحكم الخ) أي كما وجهة وقبول انعكاس (قوله أي وحكم السوالب) إشارة الى أنه ليس المراد بقوله وبالعكس أن حكم السوالب في العكس المستوي حكم الموجبات هنا كما يتبادر فانه لا فائدة في هذا المعنى (قال فالموجبة) حملية أو شرطية * وكتب أيضا مفرع عن قوله وحكم الموجبات الخ وقوله الآتي والسالبة كلية كانت الخ مفرع عن قوله وبالعكس (قال ينعكس الى قولنا الخ) والا لصدق تقيضه أعني ليس بعض اللاحيوان بلا انسان ويلزمه بعض اللاحيوان

لا يلزم من لزوم العكس الاصل انعكاس الاخص الى قضيته عند انعكاس الاعم اليها لجواز أن لا يكون الأعم لازما للاخص إلا أن يقال هاهنا مقدمة مطوية لظهورها وهي أن الأعم لازم للاخص (قال في عكس النقيض) أي بالمعنى المصدري كما هو الظاهر أو بمعنى القضية الحاصلة من التبديل فحينئذ يكون في الضمير استخدام * ثم إنه لم يذكر اطلاقه على تلك القضية اما لاندراجها تحت ما صر في العكس المستوي أو لعلم به بمقايضة (قوله أي وحكم السوالب) فيه مسامحة لأن عكس قولنا حكم السوالب في العكس المستوي حكم الموجبات هنا (قال فالموجبة) في التفریع نشر مرتب (قال كل لاهيوان) والا لصدق تقيضه ويلزمه بعض اللاحيوان انسان ونضم صغرى الى الاصل كبرى ينتج بعض اللاحيوان حيوان وكذا لو لم يصدق في عكس كل لاهيوان لا انسان كل انسان حيوان لصدق تقيضه ويلزمه بعض الانسان لاهيوان فنضمه الى الاصل لينتج الحال. هذا في الحلية. وأما في الشرطية المتصلة فلا أنه لو لم يصدق في عكس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة لزم انتفاء اللازم مع وجود المازوم وهو يناق الزوم (قال للموجبة الجزئية) لصدق بعض اللا انسان حيوان دون

أو لا يملكه المحرمات
بما لا يملكه المحرمات
بما لا يملكه المحرمات

الآ في الخاصيتين تنعكس فيهما إلى عرقيته خاصة جزئية. والسالبة كلية كانت أو جزئية تنعكس إلى سالبة جزئية على التفصيل المذكور

(قوله على التفصيل المذكور) في انعكاس كل موجهة إلى موجهة أخرى حيث قلنا فن الدائميتين

إنسان فنجعل هذا الإلزام صفري والأصل كبرى ينتج بعض اللا حيوان حيوان وهو محال أو انعكسه عكسا مستويا إلى بعض الإنسان ليس بحيوان وقد كان الأصل كل إنسان حيوان (قال ولا عكس) للموجبة وكذا لأعكس التسع الغير المنعكسة السوالب أعني الوقتيات الأربع والوجوديات الثلاث والممكنتين لصدق قولنا كل قمر لا منخسف بأحدى الجهات التسع مع كذب كل منخسف لأقمر بأحداهما كالأخص (قال الجزئية) حملية أو شرطية (قال والسالبة) حملية كانت أو شرطية (قال إلى سالبة) فقولنا لاشئ من الإنسان بحجر ينمكس إلى قولنا بعض اللا حجر ليس بلا إنسان والا لصدق تقيضه أعني كل لا حجر لا إنسان وانعكسه عكس تقيض إلى كل إنسان حجر وهو يناfi الأصل ولا يجري فيه دليل الخلف كما لا يخفى (قال على التفصيل) ومنه أن لا تنعكس الممكنتان من الموجبة عكسا مستويا فلا تنعكسان من السالبة عكس تقيض أيضا فانه يصدق قولنا لاشئ من الحمار بلا مركب السلطان بأحد الامكانين ولا يكذب بعض مركب السلطان ليس بلا حمار بأحدى الجهتين كالأخص (قال المذكور) للموجبات في عكس المستوى (قوله موجهة أخرى) فيه تغليب أو المراد ولو بالأعتبار فلا ينتج أن انعكاس المطلقة العامة الموجبة إلى نفسها لا إلى موجهة أخرى (قوله فن الدائميتين) ومن الخاصيتين إلى حينية لادائمة ومن الوقتيات الأربع والوجوديات الثلاث إلى مطلقة ولا عكس الممكنتين عند

عكسه (قال إلى سالبة جزئية) أما في الحملية فلانه لو لم يصدق في عكس لاشئ من الحجر أو ليس بعضه بإنسان ليس بعض الإنسان بلا حجر لصدق تقيضه أعني كل لا إنسان لا حجر وينعكس بعكس التقيض إلى كل حجر إنسان وهو يناfi الأصل . وأما في الشرطية فلانه إذا صدق قد لا يكون أو ليس البتة إذا كان العالم مضيقا فالليل موجود صدق قد لا يكون إذا لم يكن الليل موجودا لم يكن العالم مضيقا والا لصدق تقيضه المنعكس بعكس التقيض إلى ما يناfi الأصل ومنه يعلم أن اثبات عكوس السوالب مطلقا متوقف على اثبات عكوس الموجبات (قال على التفصيل) مرتبط بقوله تنعكس في الموضعين (قوله في انعكاس) وجودا وعدما فيشمل عدم انعكاس الممكنتين السالبتين والتسع الغير المنعكسة سوالبها (قوله إلى موجهة أخرى) أي مغايرة للاولى مغايرة حقيقية ولم باعتبار التبديل فلا يرد أن انعكاس المطلقة العامة الموجبة

كل لحيوان لان كل حيوان لا حيوان
 اصل كل لان لا حيوان عكس كل حيوان
 كل لان لا حيوان نقض كل حيوان لا حيوان
 بعض لان لا حيوان بعض لان لا حيوان
 بعض لان لا حيوان بعض لان لا حيوان
 بعض لان لا حيوان بعض لان لا حيوان

وعند المتأخرين هو جعل تقيض المحكوم به محكوما عليه وعين المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق دون الكيف

الصدق دون الكيف

الشيخ (قال وعند المتأخرين) وجه العدول عن طريق التقديم ورود المنع على ما ذكره في عكس الحليات الموجبات من لزوم صدق ما ادعوا لزومه بالنقض من عديم صدق العكس بسند ان التقيض لكونه سالبة لا يستلزم الموجبة المحصلة ان كان معدولة المحمول بان كان الاصل محصلة الموضوع ككل انسان حيوان او لا حيوان ولا الموجبة المعدولة المحمول ان كان محصلة المحمول بان كان الاصل معدولة الموضوع ككل لحيوان لا انسان بل الانتقاض بموجبة محمولها من المفومات الشاملة ككل انسان ممكن عام فانه صادق مع كذب كل لا يمكن علم لا انسان وسالبة موضوعها من تقاض تلك المفومات كذا شيء من الالام يمكن العام بلا انسان فانه صادق مع كذب بعض الانسان ليس بممكن عام كالممكن على ما ذكره في موجبات الشرطيات من ان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء المزموم بسند انه قد يكون انتفاء اللازم محالا فلا يلزم منه انتفاء المزموم بل وجوده لجواز استلزام الحال للمحال * واجيب عن ايراد الشرطيات ببداية استلزام انتفاء اللازم لان انتفاء المزموم والحليات بأخذ تقيض موضوع الاصل في العكس سلبيا لاعدوليا فيكون العكس موجبة سالبة المحمول وهي على ما اعترف به انظم اعني المتأخرين وعابه السيد وعبد الحكيم لا يقتضي وجود الموضوع وان اقتضته على رأى المصنف كما يكون التقيض سالبة سالبة المحمول وهي لكون سلب السلب لا يغير الايجاب إلا باعتبار دون نفس الأمر في قوة الموجبة المحصلة إلا أن هذا الجواب لا يجري فيما كان الاصل معدولة الموضوع أو بتخصيص الحكم بما عدا المفومات الشاملة وقائضها على قياس تخصيصهم تقيض المتساويين . قال عبد الحكيم وحينئذ يكون لتقيض المحمول افراد موجودة فيتلزم السالبة المعدولة والموجبة المحصلة . وفيه اشارة إلى

عند ايراد التسمية ما خلاصة كل
 انسان حيوان نقض كل لحيوان
 لان لا حيوان نقض كل حيوان
 بعض لان لا حيوان بعض لان لا حيوان
 بعض لان لا حيوان بعض لان لا حيوان
 بعض لان لا حيوان بعض لان لا حيوان
 بعض لان لا حيوان بعض لان لا حيوان
 بعض لان لا حيوان بعض لان لا حيوان
 بعض لان لا حيوان بعض لان لا حيوان

ليس الى تضيئة أخرى ولا حاجة الى التغليب أو حمل المغايرة على ما يعم الاعتبارية (قال وعند المتأخرين) عدلوا عن طريقة التقديم لعدم تمام ادلتهم المارة في الحليات الموجبات لورود المنع عليها مستندا بأن تقيض العكس لكونه سالبة لا يستلزم الموجبة لا المحصلة ولا المعدولة المحمول والنقض بموجبة محمولها من المفومات الشاملة ككل انسان أو شيء ممكن عام وسالبة موضوعها من تقاضها وليس محمولها من المفومات الشاملة كذا شيء من الالام يمكن العام بلا انسان أو بلا شيء لانهما صادقتان مع كذب العكس لاقتضائه وجود الموضوع في الاول وسلب العام عن الخاص أو أحد المتساويين عن فرد الآخر في الثاني وفي الشرطيات لان قولهم انتفاء اللازم يستلزم انتفاء المزموم ممنوع لجواز كونه محالا ومستلزما لحال آخر وهو وجود المزموم لا انتفاؤه . واجيب عن ايراد الحليات تارة بأخذ التقيض سلبيا لاعدوليا

حتى تكون عكس قولك كل انسان حيوان قولك لاشئ من اللاحويان بانسان * وحكم
الموجبات ههنا ايضا حكم السوالب في العكس المستوي لكن بدون العكس فالموجبات منعكسة
الى ما انعكست اليه بالعكس المستوي

ان هذا الجواب يغني عن الاول فتأمل (قال وحكم الموجبات) كما وجهه وقبول انعكاس * وكتب
ايضا حمليات او شرطيات (قل بدون العكس) أي بالنسبة إلى قبول الانعكاس والآ في حكم السوالب
هاهنا كما وجهه حكم موجبات العكس المستوي فيما تنعكس (قال فالموجبات) أي من الحمليات وكذا
الكلام في قوله واما السوالب (قل منعكسة) أي بعكس النقيض المتأخرين (قل الى ما انعكست الخ)

ليكون العكس موجبة سالبة المحمول وهي لا تقتضي وجود الموضوع عند المتأخرين والنقيض سالبة
سالبة المحمول وهي اسكون سلب السلب في حكم الايجاب في قوة الموجبة المحصلة . وأخرى بتخصيص
الحكم بما عدا المفهومات الشاملة وتقتضيها كتخصيص تقيضي المتساويين بها والشرطيات ببداية
ذلك الاستلزام * أقول يتجه على الثاني مع عدم ملائمة للعوائد المنطقية انه إنما يتم لو انحصر افراد
موضوع السالبة في الموجودة والاول انه لا يتمشى فيما كان الاصل معدلة الموضوع ككل لاجوان
لا انسان . وعليهما أنهما لا يوافقان مذهب المصنف من اقتضاء الموجبة السالبة المحمول وجود الموضوع
وعدم تخصيص تقيضي المتساويين بها . وعلى الاخير أن دعوى البداية في محل النزاع غير مسبوقة
والظاهر عندى الجواب عن النقيضين بأن العكس في الاول صادق الكفاية التعدد الذهني ولو فرض الابرار
كلمة كل كما سبق في بحث النسب والاصل في الثاني كاذب اصديق تقيضه أعني بعض الا يمكن الام
لا انسان لكفاية مأمرو. عن ابرار الشرطيات بأن ذلك مخصوص بما إذا كان بينهما علاقة كنهائية زيد
وحار يته ولا علاقة هنا * بقي أن فساد الدليل اسكون ملزوم الدعوى لا يستلزم فسادها وقض الحكم
لا يوجب تغييره لجواز تخصيصه بما عدا مواد النقص فكيف يكون وجها للمدول (قل حتى يكون)
مفرع عما هو دلة ناقصة لأن بقاء الحكم لم يعلم بعد (قال ههنا أيضا) أي في عكس تقيض الأخرى
(قل بدون العكس) أي في قبول الانعكاس لأن التماثل له من السوالب السلبية ههنا ثمانية وفي
موجبات العكس المستوي ثلاثة عشر (قال فالموجبات) اقم المظاهر مقام المضر لان المراد بها ههنا
الحمليات وفيها مائة المتصلة الزمنية . ولم يعمم ههنا مع الاغناء عن قوله الآتي والشرطية الخ ليكون
كلامه صريحاً في رد الكاتبي مع أنه غير صريح في أن الموجبات السلبية المنعكسة ست والجزئية
المنعكسة ثنتان . فلو قال فموجبات السوالب المنعكسة منعكسة الخ لكان أوضح (قل الى ما انعكست الخ)

ولا عكس لاجل هذه
 السالبة لا يصدق
 ولا عكس للوجوب الخ لا يجوز
 فقولنا لا بد من العكس
 الاصل بالضرورة او بالادام
 بادام ما لا بد له من العكس لا
 فقولنا بغير العكس لا بد له من العكس
 بالضرورة
 لا بد له من العكس (٢٨٤)

واما السوالب فكلية كانت اوجزئية تنعكس الى موجبة جزئية فمن الخاصتين الى حينية
 لادامة ومن الوقتيتين والوجوديتين الى مطلقة عامة والشرطية الموجبة الكلية تنعكس
 الى سالبة كلية ولا عكس للبواقى من الحملات والشرطيات

والعامتين الى حينية مطلقة الى آخره (قوله والشرطية الموجبة الكلية الى آخره وتوقف
 المكاتبى في انعكاسها مبنى على زعم اللزوم الجزئى بين النقيضين وقد عرفت فساد
 (قوله ولا عكس للبواقى من الحملات والشرطيات)

أى ان كانت تلك الموجبات من السبب المنعكسة السوالب وغير منعكسة أصلا ان كانت من التسع
 الباقية لصدق كل قى لا منخسف باحدى الجهات التسع وكذب لاشئ من المنخسف بغير باحداها
 (قال الوقتيتين) بسيطتين أو مركبتين (قال والشرطية) أى اللزومية إذ مر أنه لا عبرة بالانعكاس
 الاتفاقيات ومطلق المنفصلة (قوله مبنى على زعم) فانه حينئذ لا يتم القول باستحالة ما يستلزم دليل
 الخلف من النتيجة. مثلا إذا قيل لو لم يصدق فى عكس كذا كان الشئ انسانا كان حيوانا ليس البتة إذا
 لم يكن حيوانا كان انسانا لصدق قد يكون اذا لم يكن حيوانا كان انسانا فاذا ضم صغرى الى الاصل
 كبرى ينتج قد يكون اذا لم يكن حيوانا كان حيوانا وهو محال اتجه منع استحالة لثبوت اللزوم الجزئى
 بين النقيضين يبرهان من الشكل الثالث (قال ولا عكس) أى على رأى المتأخرين فى عكس النقيض
 (قال للبواقى) بواقى الحملات هى الدائمات والعامتان والمطلقة العامة والممكنات وبواقى الشرطيات هى
 السالبة الكلية والموجبة والسالبة الجزئيتان اللزوميات (قال من الحملات) . قال بعضهم لصدق لاشئ

أى انعكست السوالب بالعكس المستوى اليه (قال واما السوالب) تفصيل لقوله بدون العكس واشارة
 الى أن ما انعكست اليه السوالب هنا مثل ما انعكست اليه موجبات العكس المستوى كما وكيفما وجهة فذلك
 القول بالنظر الى عدد القضايا المنعكسة (قال ومن الوقتيتين) الاولى الوقتيات (قوله مبنى على زعم الخ)
 أى زعم عدم تمام ما استدلوا به على الانعكاس من الخلف وهو أنه لو لم يصدق فى عكس نحو قولنا كذا
 كان هذا الشئ انسانا كان حيوانا سالبة كلية لصدق تقيضه وهو قد يكون اذا لم يكن حيوانا كان انسانا
 فاذا ضم صغرى الى الاصل انتج المحال وهو اللزوم الجزئى بين النقيضين لأنه ينتج عليه منع استحالة
 على زعمه المذكور هذا * وأقول لو قيل بأن عكسها سالبة جزئية لجرى دليل الخلف فيها ولم يمكن منع
 استحالة النتيجة لانها اللزوم الكلى بين النقيضين فاللايق تردد الكاتبى فى أن عكسها كلية أو جزئية
 لافى أنها تنعكس أولا (قال ولا عكس للبواقى) هى فى الحملات الدائمات والعامتان والمطلقة العامة

بأنه لم يصدق في عكس كذا كان
 الشئ انسانا كان حيوانا فلا يكون
 اذا لم يكن حيوانا كان انسانا لصدق
 تقيضه اتجه منع استحالة لثبوت
 الانسان اذا لم يكن حيوانا كان
 انسانا فاذا ضم صغرى الى الاصل
 كبرى ينتج محال وهو اللزوم الجزئى
 بين النقيضين يبرهان من الشكل الثالث

بما يستلزمه فادعوا في الدليل المذكور
في كل مادة لأحد القياسين أو فادعوا
في غيرهما من غير أن يأتوا بالأدلة كما
سبقت في ص ٤٩

ولو في الادعاء ظاهراً سواء كان له استلزام كلي لتلك القضية بالذات أو بواسطة مقدمة
أجنبية أو غريبة أو لم يكن وسواء اكتسب منه اليقين كما في البراهين أو الظن كما في
الأمارات أو غيرهما كما في السفطة

بما يستلزمه فادعوا في الدليل المذكور
في كل مادة لأحد القياسين أو فادعوا
في غيرهما من غير أن يأتوا بالأدلة كما
سبقت في ص ٤٩

بما يستلزمه فادعوا في الدليل المذكور
في كل مادة لأحد القياسين أو فادعوا
في غيرهما من غير أن يأتوا بالأدلة كما
سبقت في ص ٤٩

بما يستلزمه فادعوا في الدليل المذكور
في كل مادة لأحد القياسين أو فادعوا
في غيرهما من غير أن يأتوا بالأدلة كما
سبقت في ص ٤٩

قد لا يلزم لطلوع الشمس وجود النهار (قوله ولو في الادعاء الى آخره) هذا القيد لئلا يخرج
الدلة الفاسدة مادة أو صورة مع عدم العلم بفسادها وقوله ظاهراً لئلا يخرج المغالطات
التي علم المستدل فسادها وقصد بها تغليب الخصم بل ولئلا يخرج القياس الشعري لأن
الشاعر كالمغالط يدعي في الظاهر تحصيل التصديق بما أورده والحق أنه ليس بدليل حقيقة

فانه كما أن كل واحد من الأقيسة التي هي اجزائه من افراد الدليل كذلك مجموعها عند المصنف على
ما يأتي في الحاشية في الفصل الثالث من أن تعريف القياس كما يصدق على كل قياس بسيط كذلك
يصدق على مجموع القياسين فصاعداً. وفيه رد على عبد الحكيم حيث قبل تبعاً للتفتازاني انه لا يصدق
على المجموع بل على كل واحد واحد ولا ينافي الأول كون الكبري الثانية من القياس المركب اجنبية
وخارجة عن الدليل لأن ذلك ليس بالنظر الى المجموع بل بالنظر الى القياس الاول منه بالنسبة الى النتيجة
الاخيرة فانهم (قال في الادعاء) كلة في الاعتبار المدخول أي ولو باعتبار الادعاء بحسب الظاهر (قل
بالذات) هذا في القياس البسيط بالنسبة الى النتيجة اللازمة في كل مادة سواء كان جزءاً من القياس
المركب أولاً (قال أو بواسطة) هذا في القياس الاول من القياس المركب بالنسبة الى النتيجة الثانية وفي
قياس المساواة الذي هو اسم للقياس الاول بالنسبة الى النتيجة الاخيرة كما سيصرح به المصنف (قل كما
في الامارات) الكاف هنا كالذي قبلها والتي بعدها استقصائية (قوله فتأمل) لعله إشارة الى أن تقسيم

مثل هذا زيد جسم في ذاته
وقد كانت صورته زيد جسم ليس
ينتهي لهذا الدليل بل القياس ثبات
كبراه ولا صورته جسم خارج
عن هذا القياس المذكور الآن
المخرج يترك قيس المركب وتكون
الكبرى جزءاً لا خارج عنه

وجعل المعرفة والحجة واجزأهما موضوعة مبني على اقامة المتعلق بالفتح موضع المتعلق (قال ولو) الفاية
متوجهة إلى كل من المقيد والمقيد (قال في الادعاء) ظرف مجازي. أو كلة في الاعتبار المدخول (قال كما
في البراهين) أي انواع البرهان من اليقنيات الست والنظريات اليقينية المكتسبة منها كما هو الظاهر
(قوله وجود النهار) وإذا كذب هذا كذب قولنا قد لا يكون إذا طلعت الشمس كانت الارض مضيئة
(قال كما في السفطة) أشار بالكاف الى القياس الشعري فليست استقصائية (قوله لئلا يخرج) بناء
على أن المتبادر من الاكتساب ماهو في الواقع (قوله مع عدم) قيد الأدلة به لأن المتبادر من الادعاء
ماهو بحسب الحقيقة لا مايمع الظاهري والآن لم يحتج الى قوله ظاهراً (قوله يدعي في الظاهر) إنما يتم
هذا لو لم يرد الشاعر بقوله الخمر يا قوتة سيالة مثلاً التشبيه والمجاز كما في زيد أسد بل أراد الحكم الخيالي
بناء على أن النفس أطوع له من الحكم العقلي والا فهو يدعي التصديق حقيقة (قوله والحق أنه) أي

وتلك القضية المكتسبة تسمى مطلوباً ومدعى ونتيجة له * وقد تطلق النتيجة على أخص
القضايا اللازمة له * والقضية التي يتوقف *

بل مجاز فلا بأس في خروجه عن التعريف بل يجب فتأمل (قوله وقد تطلق النتيجة على
أخص القضايا اللازمة له) كما في باب المختلطات حيث قالوا النتيجة تابعة للصغرى أو
الكبرى ولم يقتصر واهل إطلاقها على أخص القضايا اللازمة كما اقتصر في إطلاق العكس إذ
قد يستنتج أعظمها من دليل يستلزم الاخص بخلاف العكس فتدبر

القوم الدليل بل القياس الى الصنائع الخمس التي منها القياس الشرعي ظاهر بل صريح في أخذ المقسم
بحيث يشمل الشرعي أيضاً (قال وتلك القضية) سواء كانت لازمة للدليل أولا وعلى الاول سواء كانت
أخص القضايا اللازمة أولا (قال ونتيجة له) أى للدليل فالنتيجة غير مختصة بالقياس (قال وقد تطلق)
بالاشتراك اللفظي (قال على أخص) المناسب لكلمة قد على اعم الخ (قوله كما في الخ) أى إطلاق
النتيجة على أعم القضايا اللازمة المستفاد من كلمة قد كما في باب الخ (قوله فتدبر) إشارة الى أن هذا
وإن اندفع به الاعتراض على مختلطات الشكل الثالث بأن كل من الدائمتين الصغريين مع كل من
المذكور من الأدلة الفاسدة والمغالطات والقياس الشرعي ليس بدليل فيلزم ترك قوله ولو في الادعاء ظاهرا
(قوله فتأمل) وجهه أن الخروج انما يجب اذا أريد بالعرف الدليل الحقيقي وأما اذا أريد به ما يعم
الصورى كما يؤيده بجهنم عن المغالطات والشعريات فلا دخال واجب وكلام المتن مبني عليه (قال
المكتسبة) فيه تجوز أو المراد المكتسب عليها فلا ينافي التعريف المار للدليل (قال النتيجة على الخ)
مشعر بأن إطلاق النتيجة على أعم القضايا المكتسبة من الدليل هو الكثير وإطلاقها على أخصها قليل
وهو مخالف لما قاله عبد الحكيم تبعاً للسيد وشارح المطالع من أنها لا تطلق إلا على أخص القضايا
اللازمة للدليل ومما سيأتى في باب المختلطات مبني على التجوز. ويؤيده ما اصطالحوا عليه في باب العكس
وعلل لفظ الأخص واقع من النسخ والواقع من المصنف الاعم ويؤيده قوله في الحاشية كما في باب الخ
لأن جهله مثالا لإطلاقها على أعم القضايا المأخوذ صريحاً أولى من جملة مثالا لأعمها المستفاد من كلمة قد
(قوله كما في باب) السكاف استقصائية (قوله على إطلاقها) لم لا يجوز أن يكون ما قالوا بيانا للإطلاق
على الاخص بزعمهم فيكون اقتصاراً عليه (قوله إذ قد يستنتج الخ) علة لقوله ولم يقتصر وا لقوله كما
اقتصر الخ على الترتيب وهذه العلة صريحة في أن إطلاق النتيجة على أعم القضايا اللازمة قليل وعلى
أخصها كثير خلافاً لظاهر المتن (قوله فتدبر) إشارة الى دفع ما أورده شارح المطالع على مختلطات

أو لم يكن الشرعي مختلطاً - الدليل مجازاً
كان أو صفة وألا يخرج من القياس
الشرعي بطريق يمكن أن يكون له وجود
الامر بالدليل

أو لا يستلزم لا يتم فنتج
الأخص بل لا يستلزم هذا
الافتقار فقط

الإشارة الى ذكر الأخص
أولاً منهم قوله وقد تطلق
على أخصها

صحة على صديقها تسبق مقدمة له سواء كانت جزءاً منه كالصغرى والكبرى أو خارجة عنه كالقدمة الاجنبية أو الغريبة وكل حكم الضمني بإيجاب الصغرى في الشكل الاول وكلية كبراه ونحوها وقد تخص المقدمة بالقضايا الاجزاء وقد تطوى بعضها لظهورها أو يشار إليها بافظ

(قوله أو يشار إليها بلفظ) كالقيودات المشيرة إليها وكلفظة إذا الدالة على وقوع المقدم ولفظة لو
الدالة على انتفاء التالي ولذا يكتب في الأقيسة الاستثنائية بشرطية واحدة كما في قوله تعالى (لو
كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا) عن الرفع بدلالة أداة الشرط على الانتفاء لأنها لا انتفاء الأول
السبع الغير المنعكسة السوالب ينتج أخص مما ذكره كل سباني إلا أن استنتاج الأعم من الدليل
المستلزم للأخص لا يستلزم إطلاق النتيجة اصطلاحاً على الأعم لجواز أن يكون ذلك الاستنتاج مبنياً
على زعم عدم استلزام الدليل للأخص وكتب أيضاً وجهه أن دليل الخلف متلافى باب العكس وإن
فاد انعكاس القضية إلى أعم القضايا اللازمة أيضاً إلا أنهم إنما أوردها لإثبات أخصها (قال صحته)
في الدليل والمراد بها ما سنذكر في قوله وصحة الدليل (قال مقدمة) وهي بهذا المعنى مقدمة بالمعنى
لاعم (قال والحكم الخ) أي ككون الصفري موجبة وكون الكبرى كلية المحكوم به كل من
الكونين حكماً ضمناً تأمل (قال القضايا) الصريحة (قال الاجزاء) للدليل (قوله وكلفظة إذا) وكذلك
أ (قوله على وقوعه) أي على وضعه (قوله انتفاء الخ) أي رفعه (قوله الأول) الغير المعلوم عند الخصم

الشكل الثالث حيث قال أن الصغرى الضرورية والدائمة مع الفعليات الخمس أعني الوجوديتين والوجوديتين والمطلقة العامة ينتج حينية لادائمة في الثلاث الأولى ولا ضرورة في الرابعة وحينية مطلقة في الأخيرة * وهي أخص مما يتبع الكبرى لكنه إنما يدفعه إذا كان الإطلاق على الأعم عرفياً وهو ممنوع عنده حيث قال من تمام البرهان على الانتاج بيان عدم لزوم الزائد لأن الدعوي في جهة النتيجة أخص الجهات اللازمة (قال مقدمة له) الأولى ترك له لاشعاره بدخوله في الاسم ولا يهامه الدور في تعريف المقدمة وكذا في قوله نتيجة له (قال كالصغرى) إشارة الى المقدمة الشرطية والاستثنائية أو الكاف استقصائية أو الربط مقدم على العطف (قال والحكم) قال الجلبى يكفي ليراد الكاف التمثيلية كون مدخوله مما يؤخذ منه المثال انتهى فلا يرد أن الحكم الضمنى ليس بقضية فلا يصح التمثيل لانه في قوة صغرى دليله هذا موجبة وكبراه كلية المحكوم بهما حكماً ضمناً . وأما تأويله بكون الصغرى موجبة والكبرى كلية المحكوم به كل من الكونين حكماً ضمناً فلا يخرجها عن المساحة (قال وقصد تطوى) فالمراد بالمؤلف في تعريف الدليل أعم من الحكمى (قال أو يشار إليها بلفظ) عطف على

كقولنا هذا حيوان لان الانسان
 الخفيف الحيوان فكذلك قال ونزل
 انسان حيوان لكن تركه إشارة
 اليه بالبعد
 ثم
 ثم وجد الفناء لان الزا حلت
 الشمس وجد الفناء فكلوا وضع
 المقدم للآلة الزا عليه لأن
 وضعها لا ترفع الآلة
 بكس لا يختلف ان فاء
 في ساء وضع المقدم ورف
 الآلة قولك فلا يدركها
 احد بها بخصوص
 ثم

هو وجد العهد لانه اذا اطلعت
النفس وجد العهد لا تكون وضع
القدم لذلك الا اذ اعلمه لان
وضعها له لا يرفع السائل
ببعضه لو بخلافه ان فانه
في سائر وضع القدم و وضع
السائل فلو شك فلا يدرك على
احد ما مخصوص

المادة الغير المرتبطة كزوجية الاربعة بالنسبة الى حدوث العالم ولا المادة التي لا يمكن
أن تعلم بالعلم المناسب للمطلب كالمقدمة الظنية في البرهان اذ لا يكتسب اليقين إلا من
اليقين ولا المادة التي لا تعلم قبل المطلوب سواء علمت معه كالمادة التي تدور عليها دوراً معياً
(١) كما في الاستدلال باحد المتضامين على الآخر أو علمت بعده (٢) كمواد الادلة المشتملة
على المصادر بلا دور باطل أولم يعلم أصلاً كمواد الادلة التي تدور عليها دوراً باطلاً اذ العلم
الكاسب علم يجب تقدمها على العلول المكتسب

فتأمل (٢) قوله كمواد الادلة المشتملة على المصادر الخ

مفرعان منها (قال كالمادة) السكاف هنا وفي النظيرين الاتيين استقصائية (قال أو علمت) أي علم الدليل
المشتمل عليها فافهم (قال كمواد) أي كبعض موادها وهو ما كان عين المدعى دون بعضها الآخر أيضاً (قال
الادلة) أي الادلة المشتملة على المصادر بدور باطل تأمل (قال المشتملة) اشتغال الموصوف على الصفة (قوله فتأمل)

الشعر والمغالطة ليسا من افراد الدلائل حقيقة ولذا لم يقل أو ادعائيا أو زعما فلا قصور في كلامه (قال
كزوجية الخ) أي كالفرضية المأخوذة منها المجمولة مقدمة واضحة مثلاً لقياس ينتج قولنا العالم حادث ففيه
تسامح (قال ولا المادة) هذا كما قبله متفرع عما قبل الحيثية لان المراد بالمناسبة فيه أعم من الذاتي
والعلمي وما يأتي متفرع عن الحيثية ويمكن جعل ما هنا وما يأتي متفرعا عنها على النشر المعكوس لتفرع
الاول عن قوله إلى العلم بالمطلوب . والنسائي عن قوله من العلم . (قال لا يمكن) مشعر بأنه لو امكن
العلم بها علماً كذلك صححت وإن لم يكن بالفعل فلو قال التي لا تعلم الخ لكان اخصر وأولى (قال في
البرهان) أي في قياس يكون المطلوب منه انتاج اليقين وهو البرهان (قال سواء علمت معه) إشارة الى
أن النفي في قوله لا تعلم متوجه إلى كل من المقيّد والمقيّد (قال تدور عليها) أي تتوقف على المطلوب
والتأنيث باعتبار الدعوى (قال باحد المتضامين) أي بدليل يشتمل أوسطه على أحد الخ (قال كمواد
الادلة) أي التي يتوقف العلم بها على العلم بالمدعى بدون العكس بأن كان له دليل آخر يمكن اثباته به
كما في الحاشية ومن هذا ظهر أن النفي في قوله بلا دور باطل متوجه إلى المقيّد والمقيّد معاً فلا يتجه أن
هذا عين الشق المار لان الدور منحصر في التقدّم والمعي والآول باطل بخلاف الثاني فإذا لم يشتمل على
الباطل اشتمل على غيره (قال المشتملة) صفة المواد وفيه اشعار بأنه لا دخل في المصادر للصورة وهو
كذلك فني قولهم هي توقف الدليل على المدعى تجوز (قوله فلا يعلم) الفاء داخلة على محمول النتيجة
والكبرى مطوية (قوله وإنما يعلمان) إشارة الى أن قوله فلا يعلم أحدهما عموم السلب في لباس سلب

فالدليل أربعة أقسام قسم مستلزم للنتيجة بالذات وهو القياس وسيجيى تفصيله وقسم مستلزم بواسطة صدق المقدمة الأجنبية هي مقدمة خارجة

هذا مبنى على أن المصادرة توقف الدليل على المدعى فيكون العلم بالدليل متأخراً عن العلم بالمدعى. فبطلان تلك الأدلة لفقد هذا الشرط لا لاستلزامها الدور الباطل كما ولم لأن مجرد توقف العلم بالدليل على العلم بالمطلوب مبطّل له سواء انعكس التوقف من جانب المطلوب كما إذا انحصر دليل المطلوب في ذلك الدليل وهو الدور الباطل أو لم ينعكس كما إذا كان له

كأن وجهه أن العلم بها عقيب لأمه فيصح الاستدلال بهذا الشق (قوله توقف الدليل) توقف الكل على الجزء (قوله هذا الشرط) أي تقدم العلم بالدليل على العلم بالمطلوب (قوله توقف العلم) أي في نفس الأمر تأمل (قوله انعكس التوقف) أي في نفس الأمر (قوله انحصر) أي في نفس الأمر لا باعتبار الجمل (قوله أو لم ينعكس) أي بحسب نفس الأمر وان انعكس بحسب الجمل (قال فالدليل) قد مر أن الدليل عند المصنف يصدق على مجموع أقيسة القياس المركب كما يصدق على كل واحد منها وعلى سائر الأقيسة البسيطة (قال مستلزم للنتيجة) أي كلياً وإن كانت كل من المقدمتين أو أحدهما كاذبة كقولنا زيد حمار وكل حمار ناطق أو حيوان (قال القياس) أي القياس البسيط سواء لم يكن جزءاً أو كان جزءاً من القياس المركب كالأقيسة التي جزء منه لكن باعتبار النتيجة اللازمة لها بالذات (قال المقدمة الأجنبية) المشتملة على الأكبر بقرينة ما يأتي

العموم وإن النفي فيه متوجه إلى قيد القبلية (قوله فتأمل) إشارة إلى دفع ما يقال لم لا يجوز أن يكون تقدم أحد المتضامين على الآخر بالذات كافياً للاستدلال به على الآخر بأن اللزوم المعتبر في الدليل استعقابي وهو يقتضى تغاير زمانى العلم بالمطلوب والدليل نعم لو اعتبر اللزوم المعنى بأن اعتبر بين المعلومين إمكان له وجه فافهم (قوله هذا مبنى) أي تحقق المصادرة بدون الدور الباطل واستلزامها لفساد الدليل (قوله توقف العلم) أي بحسب نفس الأمر فلا يرد أن الاستدلال على قولنا هذا جوهر بأنه ما قام به العرض وكل ما قام به العرض جوهر صحيح وإن عرفت العرض بما قام بالجوهر لأن هذا التوقف جملي لا واقع لجواز تعريفه بما لا يقوم بذاته (قوله كما إذا انحصر) الكاف هنا استقصائية بخلاف الآية (قال فالدليل) الغاء للتفريع عن قوله سواء كان له استلزام الخ (قال أربعة أقسام) قضيته بطلان قولهم يحصر الدليل في القياس والاستقراء والتثيل لأن المستلزم بواسطة المقدمة الأجنبية أو الغريبة من المقسم دون الأقسام إلا أن يقال باندرجاه في القياس بتعميمه من القياس الحكيم (قال صدق المقدمة) قد يقال كما أن كذب مقدمتي القياس أو أحدهما ليس مانعاً عن الالتزام الكلى وإن كذبت النتيجة فليكن

لأن توقف العلم بالدليل على العلم بالمطلوب لا يستلزم التوقف على العلم بالدور الباطل بل هو دليل على كونه ذلك المطلوب وهو العلم بالمادة قبل الملمح العلم من قول ولا المادة التي لا تعلم قبل الملمح

هذا هو معنى إضيقها
عن الدليل غير لازمة لاحدى القضايا المأخوذة فيه في كل مادة كما في قياس المساواة
كقولنا الدرة في الحق والحق في البيت فالدرة في البيت بواسطة صدق أن ظرف الطرف
ظرف (١) في الظروف الخارجية
دليل آخر صحيح ولا دور فيه وهو ظاهر (١) (قوله في الظروف الخارجية) متعلق بالصدق
وقيد به للإشارة الى أن تلك المقدمة غير صادقة فيما كان بعض الظروف ذهنا كما كان

(قال غير لازمة) بطريق الاكتساب (قال لاحدى) أى شئ منها (قال القضايا) مافوق الواحد
(قال فى كل) رفع للإيجاب السكلى إشارة الى أن تلك المقدمة غير لازمة إذا كانت كاذبة (قال قياس
المساواة) وسببها فى الفصل الثالث وجه التسمية به عند عبد الحكيم وعصام * وكتب أيضا الذى
هو اسم للقياس الاول لكن بالنسبة الى النتيجة الأخيرة (قال بواسطة الخ) سواء انضمت اليه أولا فإن
مجرد المنضم اليه لا يستلزم كليا إلا بواسطة كون تلك المقدمة صادقة وأما المجموع فلا فرق بين كونها صادقة أو
كاذبة فى كلية الاستلزام الذاتى وهو ظاهر وسبب ذلك فى الحاشية المنوطة على قوله الآتى وقسم غير مستلزم
كليا فكل واحد من اقيسة القياس المركب بالنظر الى النتيجة بالذات ومجموعها من القسم الاول والقياس
الاول منه بالنظر الى النتيجة الأخيرة منه من القسم الثانى (قال ظرف الطرف) الاوفق للقياس أن يقال
بواسطة صدق أن مظهر المظهر مظهر في الظروف الخارجية كما أن الاوفق لهذا أن يقال فى

كذب المقدمة الاجنبية غير مانع هنا عنه وان كان ما يستلزمه كاذبا فلو ترك لفظ الصدق لكان اولى (قال
عن الدليل) أى عن الدليل الذى ثبت له الاستلزام السكلى بواسطة وهو القياس الاول بالنسبة الى النتيجة
الاخيرة وأما عن مجموع الاقيسة بالنسبة اليها فلا (قال غير لازمة) السلب المستفاد من الغير عموم السلب
بالنسبة الى قوله لاحدى الخ وسلب العموم بالنسبة الى قوله فى كل مادة لا عموم السلب بالنسبة اليه أيضا
لأن المقدمة الاجنبية إذا كانت صادقة كانت لازمة وان لم يكن لزومه لخصوص احداها (قال كما فى قياس
المساواة) اسم للقياس الاول بالنسبة الى النتيجة الأخيرة وداخل فيما عطف عليه لاستلزامه نتيجة غير
موافقة للمطلوب فى الاطراف لكن افرد بالذكر لانفراده باسم مخصوص (قال بواسطة) فيه احتمال
حيث حذف بواسطة صدق أن مظهر المظهر مظهر بقرينة المثال وقولنا البيت ظرف الحق
والحق ظرف الدرة بقرينة قوله ان ظرف الخ (قوله ذهنا) أقول الذهن من الظروف الخارجية أى
الموجودة فى الخارج فيلزم صدق المقدمة الاجنبية فى المثال المذكور وجعل نسبة الظروف نسبة العام
الى الخاص لا المظهر الى الظرف يستلزم عدم صدق المقدمة الاجنبية فى مثال المتن . نعم لو قال فى

لأن معنى الدرة فى الحق الخ
الدرة مظهر الحق الخ
هو معنى كونه لفظا
مظروفه ما قبلها بعد
بناء على أن الظرف مصدر
بنه للمتمم

وكما في الأدلة المنتجة لنتيجة غير موافقة للمطلوب في الأطراف كقولنا كل إنسان جسم لا يه حيوان وكل حيوان حساس فانه إنما يستلزم المدعى بواسطة صدق قولنا وكل حساس جسم وقد تكذب تلك المقدمة المشتملة على الأكبر كما إذا كان سيق هذا الدليل لدعوى أن كل إنسان روي كما تكذب في قياس المساواة في نحو

المثال كقولنا البيت ظرف الحقة والحقة ظرف الدرة فليت ظرف الدرة (قال وكما في الأدلة) المراد بها القياسات الاولى من الأقيسة المركبة وبالنتيجة الغير الموافقة ماهو نتيجتها بالذات وبالمطلوب ماهو نتيجة القياس الاخير (قال لنتيجة) لازمة بالذات (قال غير موافقة) رفع للإيجاب السكلي (قال المدعى) وهو نتيجة القياس الاخير من القياس المركب (قال وقد تكذب) وذلك إذا كان موضوع تلك المقدمة أعم من الأكبر * وكتب أيضا هذا بيان لفائدة الصدق في قوله المار بواسطة صدق المقدمة الاجنبية كما أن قوله الآتي كما تكذب الخ بيان لفائدة الصدق في قوله بواسطة صدق أن ظرف الطرف الخ (قال تلك المقدمة) أي الاجنبية المشتملة الخ بقرينة ماصر في كلامه نوع احتباك (قال على الأكبر) أي

المظروف الخارجى اسكان فيه نظير تلك الإشارة (قال وكما في الأدلة) المراد بها ماعدا القياس الاخير من اقيسة القياس المركب وبالنتيجة الغير الموافقة نتيجتها (قال غير موافقة) أي غير موافقة له في جميع الاطراف سواء كانت موافقة له في بعضها أم لا (قال كقولنا كل انسان) مثال للمطلوب والدليل لا للثاني فقط فلا مساحة فيه (قال جسم) أقول يمكن الاستدلال عليه بأن كل حيوان حساس وكل حساس نام أو جسم فالنتيجة في الصورة الاولى لا يوافق المطلوب في شئ من طرفيه والدليل يستلزمه بضم مقدمتين احدهما بالصفروية والاخرى بالكبروية وفي الثانية لا يوافقه في الاصغر فقط والدليل يستلزمه بضم قولنا وكل إنسان حيوان صغرى اليه ومن هذا يعلم أن قوله الآتي المشتملة على الأكبر ناظر إلى خصوص المثال وان ادخال الاشتمال عليه في تعريف المقدمة الاجنبية فاسد إذ قد تشتمل على الاصغر وانها تكون واحدة ومتعددة (قال بواسطة صدق) صدق المقدمة الاجنبية في هذا القسم فيما تم تربيته وكتبها فيما لم يتم بان كانت النتيجة أعم مطلقا أو من وجه من المطلوب أو مبانيه لكن إذا كان المدعى موجبة كلية (قال وقد تكذب) بيان لفائدة الصدق في قوله بواسطة صدق قولنا وكل حساس الخ كما أن قوله كما تكذب الخ بيان لفائده في قوله بواسطة صدق أن ظرف الطرف الخ ويظهر منهما فائده في قوله بواسطة صدق المقدمة الخ (قال أن كل انسان) أو دعوى أن كل انسان ايض (قال كما تكذب) كان معلومة في ضمن قوله في الظروف الخارجية ساغ جعله مشتبها به فلا حاجة إلى جعل الكاف للقران (قال في قياس المساواة) أقول في شرح المقاصد الموجود في الموجود في الشئ إنما يوجد فيه إذا كان الموجودان متأصلين

اجتماع النقيضين في الذهن والذهن في الخارج وقسم مستلزم بواسطة المقدمة الغربية هي
(١) مقدمة خارجة عن الدليل لازمة في كل مادة لأحدى القضايا المأخوذة فيه غير موافقة
لها في الأطراف

في قولنا اجتماع النقيضين موجود في الذهن والذهن موجود في الخارج فانهما صادقتان
على ماهو أكبر في النتيجة الأخيرة (قال اجتماع النقيضين) قد يقال انما تكون تلك المقدمة في نحو هذا
المثال كاذبة لو كانت هكذا وكل موجود ظلاً في الموجود أصيلاً في الخارج موجود أصيلاً في الخارج لم
لا يجوز أن يكون المحمول هكذا موجود ظلاً في الخارج لأن الوجود في الخارج بواسطة الذهن لا بدونها
مع أن هذا القياس من الغير المتعارف الذي اختلف فيه محمولاً المقدمتين فليس بقياس المساواة لأن
اتحادها شرط التسمية به كما سيأتي (قال في الذهن) موجود ظلاً (قال في الخارج) موجود أصيلاً *
وكتب أيضاً ينتج أنه موجود ظلاً في الموجود أصيلاً فسلم مما ذكرنا أن كلامه فيما إذا أريد باجتماع
النقيضين صورته المعلومة وأما إذا أريد به صورته العلمية فالمقدمة الأجنبية كالنتيجة صادقة قطعاً لأن
وجودها في الذهن أصيلاً (قال مستلزم) للنتيجة بالذات (قال غير موافقة) رفع للايجاب الكلي ان
ويكون الموجودان هويتين كوجود الماء في الكوز الموجود في البيت بخلاف وجود المدموم في الذهن
الموجود في الخارج لأن الحاصل من المدموم في الذهن صورة والوجود غير متأصل ومن الذهن في الخارج
هوية والوجود متأصل فظهر من هذا عدم اتحاد محمول الصغرى والكبرى في هذا المثال فلا يكون قياس
المساواة لان اتحادها شرط فيه على ما سيصرح به المصنف الا أن يراد بالاتحاد أعم من الصوري وان
المقدمة الأجنبية والنتيجة ليستا صادقتين لانتهاء الشرطين لا يقال إنهما صادقتان إذا أريد باجتماع
النقيضين صورته العلمية لأن العلم من مقولة الكيف لانا نقول ذكر ابن سينا في الشفاء أن المستحيل
لا يحصل له صورة في العقل بل تصوره انما هو على سبيل التشبيه فكيف يكون من الكيف الذي هو
من الموجودات العينية فتأمل (قال المقدمة الغربية) صادقة أو كاذبة . وقد يقال الفرق بينها وبين المقدمة
الأجنبية حيث اعتبر صدقها فحكم الا أن يجاب بأن الغربية لكونها لازمة لأحدى مقدمات الدليل
نزلت منزلتها بخلاف الأجنبية (قال لأحدى القضايا) قال عبد الحكيم المقدمة الغربية مالا تكون لازمة
لأحدى مقدمات القياس أو يكون لازمة ويكون طرفها مغايرين لطرفي كل واحد من المقدمتين انتهى
وظاهره وجوب مغايرة كل من طرفيها لكل من طرفي المقدمتين وليس كذلك لوجوب موافقتها بطرفي
أغبر ملزومها والآل يتألف منهما قياس منتج (قال غير موافقة) سلب كلي بالنظر إلى قوله لها ورفع

لأن المحمول في التصور الموجود
بالوجود الظاهر في الغير الم
جود بالوجود الاصيل

كما في الظن بالمطر عند استقبال السحاب المظلم مع التخلف كثيرا ومن هذا القسم

هذا مبني على حمل الاستلزام في تعريف القياس على الاستلزام الكلي لا على مطلق الاستلزام
 الأعم من الكلي والجزئي والالم يخرج الاستقراء والتمثيل بقيد الاستلزام لثبوت الاستلزام
 الجزئي لهما قطعاً مع أنهم أخرجوا قبيد الاستلزام وأخرجوا قياس المساواة بقيد لذاته
 لا بقيد الاستلزام وجربنا ههنا على ما قالوا فجعلنا المستلزم بواسطة المقدمة الأجنبية من قسم
 المستلزم الكلي مع أنه ليس بمستلزم كلياً بل بواسطة خصوص المادة

من العلم والظن بالشئ (قال كما في الظن) كان السكاف للتنظير بناء على أن استقبال السحاب المظلم
 دليل أصولي. وإذا أردت إبراده في صورة الدليل المنطقي تقول كلما استقبل السحاب المظلم بمطر لكنه
 استقبل فيمطر لا يقال إن كلية الشرطية كاذبة لحصول التخلف كثيرا لانا تقول إنما تكون كاذبة إذا
 كانت يقينية وأما إذا كانت ظنية فلا كقولهم كل حائط ينتشر منه التراب ينهدم وقولهم كل طائف
 بالليل سارق (قوله بقيد الاستلزام) بل بقيد لذاته كقياس المساواة (قوله مع أنهم) أي مع أنهم فرقوا
 بينهما وبين قياس المساواة بأن أخرجوها الخ فقله وأخرجوا قياس المساواة في حين مع (قوله بقيد
 الاستلزام) لا بقيد لذاته (قوله قياس المساواة) أي مثله * وكتب أيضا الذي هو القياس الأول
 لكن بالنظر إلى النتيجة الأخيرة كما مر (قوله المستلزم بواسطة) من القياس الأول من القياس المركب
 الصادق بقياس المساواة نظراً إلى النتيجة الأخيرة (قوله ليس بمستلزم) أي قبل ضم المقدمة الأجنبية
 وأما بعد ضمها فاستلزامه الكلي ليس لخصوص المادة يدل عليه قوله ويعممو المستلزم الخ (قوله بل
 بواسطة) بأن يكون المقدمة الأجنبية المشتملة على الاكبر في قياس المساواة والقياس المركب صادقة

كليا وإن استلزم العلم واليقين به الظن بها استلزاماً كلياً فهذا مبني على أن تقسيم الدليل باعتبار الاستلزام
 النفسي كما يشعر به قوله المار سواء كان له استلزام الخ وليس المعنى أنه لا يلزم من العلم بالدليل العلم بالنتيجة
 لزوماً كلياً وإن استلزم العلم به الظن بها لزوماً جزئياً لإبائه قوله بناء على أن الخ عنه ولا نلزم الظن
 في الاستقراء والتمثيل من العلم بمقدماتها كلياً لجزئي (قال كما في الظن) كان السكاف للتمثيل وتقرير
 الدليل هذا سحاب مظلم وكل سحاب مظلم ممطر * ولا يتجه منع كلية التكبري مستنداً بجواز حصول
 التخلف لأنه إنما يتم إذا كانت التكبري يقينية * ونحن ندعى ظنيهاً على أنه يمكن أن يراد بالمطر ممكن
 الامطار لكنه لا يناسب دعوى ظنية النتيجة لسكونها قطعية حينئذ (قوله هذا مبني) أي جعل هذا
 القسم الشامل للاستقراء والتمثيل قسماً للقياس الأول الذي هو القياس باعتبار انتفاء كلية الاستلزام
 مبني الخ إذ لو علم لكان قسماً له باعتبار انتفاء الاستلزام الذاتي (قوله وأخرجوا قياس الخ) أي ومثله

الوصول هذا الرابع شيئاً لا ذكره
 حيث كلية الاستلزام فيه و
 جزئية ههنا لا من حيث ذاتية
 دعوى يقينية بل من حيث

الفرق بين الاستلزام والتمثيل
 وبينه من قسمة المساواة بقيد
 الأولين من قسم الاستلزام
 كلياً والآخري بخلافه بناء على
 هذا الترتيب

فالصواب لهم أن يحملوا الاستلزام على الكلي المتبادر ويخرجوا به الاستقراء والتثيل
 ومثل قياس المساواة وبقيد لذاته المستلزم بواسطة مقدمة غريبة * أو أن يحملوه على مطلق
 الاستلزام ويخرجوا الكل بقيد لذاته كما لا يخفى. اللهم إلا أن يحملوه على الاستلزام الكلي
 ويعمموا المستلزم كلياً من المستلزم وحده أو مع ضمنية مقدمة أخرى كما أشار إليه أبو الفتح
 لكن عدم ذلك الاستلزام الكلي في الاستقراء والتثيل محل نظر ظاهر إذا استقراء مع ضمنية
 اتفاق جميع الأفراد والتثيل مع ضمنية كلية الجامع مستلزمان كلياً وإن لم يستلزما
 وحدهما كقياس المساواة ولا تلخص الآبان يراد بالاستلزام الكلي المقطوع وحده
 أو بضمنية مقدمة ولا يمكن القطع بحكم الضمنية فيها بخلاف قياس المساواة فليتأمل
 (قوله فالصواب) أي فالصواب لهم عدم التفريق بين الاستقراء والتثيل وبين قياس المساواة بأن
 يخرجوا الكل بقيد الاستلزام أن أرادوا به الاستلزام الكلي وبقيد لذاته أن أرادوا به مطلق الاستلزام
 (قوله ومثل قياس) أشار بالتشليل إلى القياس الأول من القياس المركب (قوله ويخرجوا الكل) أي
 الأمور الأربعة (قوله اللهم) استثناء بالنظر إلى قوله مع أنه ليس بمستلزم كلياً (قوله على الاستلزام
 الكلي) ليخرج الاستقراء والتثيل (قوله ضمنية) بيانية (قوله محل نظر) حاصله أن الضمنية في
 الكل أن جعلت من أوضاع المقدم يكون الاستلزام في الكل جزئياً وإن جعلت من أجزاء المقدم
 يكون الاستلزام في الكل كلياً من غير فرق (قوله بالاستلزام) في تعريف القياس (قوله فيتأمل) كأنه
 إشارة إلى أنه قد يمكن القطع بحكم ضمنية الاستقراء إذا كان جزئيات موضوع القضية المستقراة
 محصورة لكن حينئذ يكون الاستقراء تاماً لا ناقصاً وكذا بضمنية كلية الجامع في التثيل كما إذا كانت
 وقوله الآتي . ومثل قياس المساواة . أي وقياس المساواة في كلامه احتباك * ويمكن شمول الآتي قياس
 المساواة بطريق الكناية كما في مثلك لا يبعثل وكذا ما هنا بعد حذف المضاف لكن لا قرينة عليه
 وجعل ما يأتي قرينة خلاف المهود (قوله فالصواب لهم) أي الصواب عدم الفرق بين هذه الثلاثة فيما
 يخرجها بأن الخ (قوله ومثل قياس) المطف مقدم على الربط (قوله ويخرجوا الكل) فيه أنه حينئذ
 لا يخرج شيئاً من الاستقراء والتثيل به لثبوت الاستلزام الجزئي الذاتي فيها فينتقض مانعية تعريف
 القياس بها (قوله اللهم إلا) أي فالصواب أحد الشقين ليكون مخرج الثلاثة الأول واحداً ولا تكون
 مختلفة في القيد المخرج إلا أن الخ (قوله ولا يمكن) لجواز مخالفة الأفراد الغير المستقراة للمستقراة في
 الأول وتكون خصوص الأصل شرطاً أو الفرع مانعاً في الثاني (قوله فيتأمل) إشارة إلى أن توجيهه ليس

عطف على قوله المقطوع
 مستطاع والباء يفتح

ومنه التمثيل المسمى عند الفقهاء قياساً وهو إثبات حكم في شيء لوجوده في مثله بعلة الجامع بينهما كقولنا العالم كالبيت في التأليف وأثبت حادث فالعالم حادث وأثبتوا عليه الجامع إماماً بالدوران وهو ترتب الشيء على ماله صلوح العلية وجوداً وعدمياً ويسمى الشيء الأول دائراً والثاني مداراً كان يقال

بالتخلف (قال التمثيل) وهذا التمثيل مثل الاستقراء الناقص في افادة الظن وإثباته لأنه لا يلزم من اشتراك شئيين في معنى واحد وهو التأليف في المثال المذكور اشتراكهما في جميع المعاني (قال شئ) مقيس (قال في مثله) الأولى في آخر وكتب أيضاً مقيس عليه (قال كالبيت) إلا أن الأجزاء المؤلف منها في الأصل هو الخشب والاحجار والتراب وفي الفرع هو الجواهر الفردة ثم إن صحة المثال مبينة على أن المراد بالعالم معنى لا يشمل البيت تأمل (قال عليه الخ) قال عبد الحكيم تخصيص إثبات العلية بهما ليكونهما أشهر الوجوه المثبتة للعلية (قال بالدوران) أي بالقياس المأخوذ في وسطه الدوران وهو كتب أيضاً قال عبد الحكيم وقد يعبر عنه بالطرد والعكس أي الاستلزام وجوداً وعدمياً (قال وجوداً) أي رابطياً (قال وعدمياً) أي رابطياً * وكتب أيضاً كل منهما تمييز عن نسبة الترتب إلى معموليه أعني الشيء والموصول والترتب الوجودي إشارة إلى الطرد أعني كل ماله وجد ماله صلوح العلية وجد الشيء المعلوم والترتب العدمي إلى العكس أعني كلما انتفى الشيء المعلوم انتفى ماله صلوح العلية * وإنما سمي هذا عكساً لأنه

هو الجزئيات الحقيقية إلا أن يراد رأينا أفرادها (قال ومنه التمثيل) لم يقل والتمثيل لئلا يرد أن القسم الرابع منحصر فيه وفي الاستقراء الناقص فلا معنى لاعتدائها بمضاً منه ويحتاج إلى جعل فاسد الصورة من هذا القسم كما قيل أو تقديم الربط على العطف كما يقال (قال أثبات حكم) أي الحكم بثبوت حكم لاجل الحكم ثابتاً وإلا لم يوافق القول بأن القياس منبئ عن الحكم لاثباته (قال لوجوده) أي لوجود مثله ضرورة أن الواحد الشخصي لا يقوم بمحلين والمراد بقوله في مثله في أمر آخر يكون مثله بعد الإثبات ففيه مجاز الأول (قال بعلة) أي بسبب كون الجامع علة وهذا مرتبط بالاثبات أو بقوله مثله (قال العالم كالبيت) أي ما علم به الصانع مأخوذاً لا بشرط شيء ولا يقدر في القياس اندراج البيت فيه لعدم ملاحظته كما لا يقدر اندراج الأصغر في موضوع الكبرى في الشكل الأول (قال وهو ترتب الشيء) يسمى الترتب وجوداً بالطرد وعدمياً بالعكس والأول في قوة كلما وجد ماله صلوح العلية وجد الحكم والثاني في قوة كلما انتفى انتفى الحكم كما تشير إليه عبارة جمع الجوامع الدوران أن يوجد الحكم عند وجود الوصف وينعدم عند عدمه لأن مدخول عند مضمون المقدم وما قبله تال (قال صلوح العلية) مشعر بأن مجرد التلازم وجوداً وعدمياً غير كاف في الإثبات بل لابد من المناسبة وهو مناف لعدا الأصوليين

في إشارة إلى أن ذلك القول إنما
يكون شيئاً بالظن لا دعوى أن العالم
حادث ولا أنه غير متعارف
بأنه لا دعوى أن العالم كالحادث
فيكون القسم المذكور غير باطل

بعض النسخ
التي لا يدور على
التي لا يدور على
التي لا يدور على

علة الحدوث هو التأليف لأنه يدور عليه وجوداً كما في البيت وعدمه كما في الواجب تعالى
وإما بالترديد كان يقال علة الحدوث هو إما التأليف أو الإمكان والثاني باطل بصفات الواجب
تعالى فتعين الأول فظهر أن الاستلزام الكلي من مقدمات البرهان دون الأمارة * وأعلم
أن نتيجة الدليل تابعة له لا خس مقدماته بالمعنى الأعم ^{العلم العلم ولا فهو} ^{في الامارات} ^{العلم العلم ولا فهو} ^{في الامارات}
عكس تقيض كما هو عكس مستولفة لما أريد بالطرد (قال علة الحدوث) أي حدوث البيت المقيس عليه
(قال يدور) الكبرى هنا مطوية تقرير القياس هكذا التأليف أمر يدور عليه الحدوث وجوداً وعدمه
وكل أمر يدور عليه الحدوث وجوداً وعدمه علة الحدوث (قال علة الحدوث) لتقيض
عليه (قال والثاني باطل) بتخلف الطرد وكتب أيضاً وقد يبطل الأول أيضاً بتحقيق الحدوث بدون التأليف
في الجواهر الفردة (قال البرهان) كان المراد بالبرهان ماعدا الاستقراء والتمثيل وبالامارات نفسها (قال
الدليل) بمعنى القياس لا بالمعنى الأعم تأمل (قال لاخس) بدل له * وكتب أيضاً ان كان فيه لاخس
وإلا فقد يوافق الشريف في الحكم كما في الضربين الأولين من الشكل الأول وقد لا يوافق فيه كما في
كلا منها ومن الدوران مسلماً مستقلاً (قال يقال علة الحدوث) أي علة الحدوث الزماني شيء عند الحكماء
هي التأليف ولو لم يتعلق به تعلق التدبير والنصرف فلا يرد ان العقول والنفوس الفلكية والانسانية
والجواهر الفردة مع عدم تألفها حادثة لأن الأولين قديمتان بالزمان ومتعلق الثالثة مؤلف * على أن حدوثها
الزماني ممنوع والرابعة منفية عندهم ولو بنى المثال على رأى المتكلمين لم يتجه إلا الرابعة وهي تندفع بما
سندكره (قال لأنه يدور) صفري الشكل الأول وكبراه مطوية (قال وأما) هذا الانفصال ليس
جميعاً لجواز اثبات العلية بهما ولا خلوياً لأن له طراً آخر لكن خصهما بالذكر لكونها أشهر طرقه كما
قاله عبد الحكيم (قال علة الحدوث) إشارة الى قياس استثنائي تقريره لو لم يكن علة الحدوث وهو التأليف
إمكانات هي الامكان لكن ليست هي الامكان (قال الأول) قيل قد يبطل بتحقيق الحدوث بدون
التأليف في الجواهر الفردة. وأقول المراد بالتأليف أعم من كون الشيء مؤلفاً أو غير مؤلفاً وقد سبق منا جواب
آخر ببناء المثال على مذهب الحكماء (قال ان الاستلزام الخ) إنما يتم التفريع لوحات الأمارة على الاستقراء
والتمثيل والبرهان على ماعداها وهو مخالف لما مر (قال مقدمات البرهان) أي من الشرائط الضمنية فيه
فالمراد بالمقدمة المعنى الأعم (قال أن نتيجة الدليل) أي الذي يستلزم النتيجة لذاته لا بالمعنى المار أعلاه
ينقض بالاستقراء الناقص لعدم كون النتيجة فيه تابعة لاخس مقدماته فافهم (قال لاخس مقدماته)
أي بما لاخس منه فلا يرد النقض بما لاخس فيه كالمركب من موجبتين كليتين ولا يرد الضربان الأولان
من الشكل الثالث لموافقة نتيجتهما للاخس الذي هو العكس المستوي فسقط القول بان المعنى ان كان

كيفاً وكما وعلماً

﴿فصل﴾

القياس دليل

(قوله كيفاً وكما وعلماً) فإن وجد في المقدمات سالبة تكون النتيجة سالبة أيضاً وأن وجد جزئية كانت جزئية وإن وجد ظنية كانت ظنية أيضاً وكثيراً ما تكون تابعة لها في اثنين منها أو في الكل وإنما قال بالمعنى الأعم إذهبي كما تكون نابعة للقضايا الأجزاء في هذه الأمور تكون تابعة للمقدمات الخارجة كالعكس المستوي في الضرب الأول من الشكل الثالث والرابع إذ النتيجة فيها جزئية كالعكس الموقوف عليه وكذا عكس التقيض وإيضاً لا تكون النتيجة قطعية ما لم يكن الاستلزام الكلي قطعياً كما

الضربين الأولين من الشكل الثالث (قوله منها) أي من الأمور الثلاث أعني كيف والعلم والسك (قوله الأجزاء) التي هي مقدمات بالمعنيين (قوله كالعكس المستوي) قد يناقش بأن العكس مطلقاً ليس مقدمة بشئ من المعنيين أما بالمعنى الخاص فظاهر وأما بالمعنى الأعم فلانها كما مر قضية توقف صحة الدليل على صدقها والعكس ليس كذلك وإن توقف العلم بصحته بمعنى الاستلزام المطلوب عليه * وفرق بين توقف الصحة وتوقف العلم بالصحة عليه (قوله وكذا عكس) في المستلزم بواسطة المقدمة الغريبة (قوله قطعياً) قد يقال إن قطعية النتيجة بقطعية المستلزم أعني القياس لا بقطعية الاستلزام الكلي فإن الاستلزام الكلي قطعي في مطلق القياس وإن كانت إحدى مقدمتيه ظنية أو كاذبة

فيه الاخص والافقد يوافق الشريف في السك وقد لا يوافق كما فيها (قال كيفاً وكما) الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة لمنع الخلط وكذا قوله وعلماً (قوله تابعة للقضايا) قد يقال فلنحمل على ما هي أجزاء حالاً أو ما لا يداخل فيها عكس المستوي ولا يحتاج إلى حملها على المعنى الأعم (قوله كالعكس المستوي) هذا مقدمة بالمعنى الأعم لأن المراد بتوقف الصحة في تعريفها المار توقفها من حيث الذات أو العلم ويؤيده إطلاق عبد الحكيم المقدمة الغريبة عليه فلا يرد أنه ليس مقدمة بالمعنى الخاص وهو ظاهر ولا بالمعنى الأعم لأنه موقوف عليه للعلم بالصحة لا لنفسها (قوله وكذا عكس) هذا مشعر بأن الدليل في قوله نتيجة الدليل بالمعنى الأعم وليس كذلك إلا أن يحمل استطرادياً (قوله قطعياً) أقول قطعيته مقدمة ضمنية هي مقدمات هذا الدليل من اليقينيات لا كون ذلك الاستلزام مجزوماً به وهي تؤول إلى قطعية ذي الاستلزام وهو مقدمات القياس بقرينة قوله كما في البراهين فلا يرد أن قطعية النتيجة بقطعية

توقف العلم على صحة المقدمات
بمعنيين أحدهما هو العلم بالصدق
والآخر هو العلم بالضرورة
فإن توقف العلم على صحة المقدمات
بمعنيين أحدهما هو العلم بالصدق
والآخر هو العلم بالضرورة
فإن توقف العلم على صحة المقدمات
بمعنيين أحدهما هو العلم بالصدق
والآخر هو العلم بالضرورة

والله اعلم
في البسوة من تعريف النيس
لذلك ان المراد بقوله لانه في
الواسطة في البسوة
قالوا البسوة البسوة
ولانتم تهتم ان الاشكال للشم
تخرج عن التعريف لا حياها
انما حياها خزيمة يشتهر بها
واسطة في الاشارة لان البسوة
الشم في التعريف هو انما
انتم ولا يخفى ان هذا
في المراد بل انما في الواسطة
في البسوة وان العكس المستور
الواسطة في اشارة ما عدا
الشكل الا وانتم في اليد
الغريبة خلاف ما عدا به
هذا الخيطة بما لا ينفج
في تخصيص الغريبة بما لا ينفج
لان ما عدا لا ينفج الغريبة
في الاطراف كما في كرد

والمراد من الاستلزام الذاتي أن لا يكون بواسطة مقدمة أجنبية أو غريبة وإن كان بواسطة
أخرى كالعكس المستوي في الأشكال الغير اليقينية الانتاج فالقياس ان اشتمل على مادة
النتيجة وصورتها معاً أو صورة تقيضها يستقي قياساً استثنائياً ولشتمل على صورتها مستقيماً
كقولنا كلما كان العالم متغيراً كان حادثاً لكنه متغير

المقدمة الأجنبية أو الغريبة واسطة في اثبات ذلك الاستلزام الكلي وإن كان العكس المستوي
بعض المقدمات واسطة في اثباته في بعض الأشكال

أن العكس المستوي واسطة في اثبات النتائج للأشكال الثلاثة وأدعي تخصيصها اصطلاحاً بالمقدمة
الأجنبية والغريبة حتى لا يخرج الأشكال الثلاثة وهذا أيضاً إنما يتم لو لم يكن مقدمات دليلي الخلف
والافتراض أجنبية فتأمل (قوله واسطة في الخ) في كون المقدمة الأجنبية واسطة في الاثبات دون واسطة
في الثبوت تأمل (قال والمراد) أي اصطلاحاً كما في تمة أبي الفتح (قال وصورتها) المراد بصورة النتيجة
بمجرد الضمان أحد طرفيها بالآخر لا النسبة التامة وإلا فالنسبة في النتيجة تامة وفيما اشتمل عليه القياس
ناقصة وقس على ذلك صورة النقيض (قال مستقيماً) ولا يوجد هذا القسم في استثنائي اشتمل على مانعة
الجمع ولا القسم الثاني في ما اشتمل على مانعة الخلو وأما المشتمل على الحقيقية فيوجد فيه كل منهما كما سيعلم
كاه في الفصل الآتي (قال متغيراً) تغيراً دائماً (قال لكنه متغير) دائماً مادام الذات * وكتب أيضاً

مقدمة أجنبية أو غريبة والمراد بالغريبة عكس التقيض اصطلاحاً كما صرح به في الفصل المار فلا يرد أن العكس
المستوي ومقدمات الخلف والافتراض وسائط في الاثبات فيخرج الأشكال الثلاثة عن تعريف القياس
لأنها عند المصنف ليست شيئاً منهما (قال مقدمة أجنبية) كأن المقدمة الأجنبية منحصرة اصطلاحاً في
قياس المساواة وفي الأدلة المنتهجة للنتيجة غير موافقة للمطلوب في الاطراف كما هو ظاهر ما رفلأ يرد أن مقدمات
دليلي الخلف والافتراض أجنبية فلا يدخل ماعدا الشكل في التعريف * ودفعه بتسليم كونها أجنبية
واعتبار قيد فقط بمدها غير حاسم لاستلزامه خروج الضرب الرابع من الشكل الثاني والضرب السادس
من الثالث عن التعريف لعدم جريان دليل العكس فيهما (قال على مادة) لو قال ان اشتمل على هيئته
النتيجة يسمى قياساً استثنائياً وإلا فافتراضاً لكفي لان المادة لا حاجة الى ذكرها لازومها في كل قياس
(هذا) والهيئته بمعنى الترتيب الواقعيين طرفي النتيجة وإن خالفها كيفاً فيشمل صورتها وصورة تقيضها (قال
وصورتها) أي هيئتها صورة لاحقيقة وكذا الكلام في قوله وصورة تقيضها فلا يلزم المصادرة في
الاستثنائي المستقيم ولا التصديق بالتقيضين في غير المستقيم (قال على صورتها) عطف على قوله أن

بالحال لا مقدمة
في تلك الأشكال الثلاثة
واسطة في الثبوت لا في
دلائلها ضاعك بواسطة
نتيجه
أجنبية ولا في غير دليل الخلف
بعض المقدمات واسطة
في اثباته في بعض الأشكال
أن العكس المستوي واسطة
في اثبات النتائج للأشكال
الثلاثة وأدعي تخصيصها
اصطلاحاً بالمقدمة
الأجنبية والغريبة حتى
لا يخرج الأشكال الثلاثة
وهذا أيضاً إنما يتم لو
لم يكن مقدمات دليلي
الخلف والافتراض أجنبية
فتأمل (قوله واسطة في
الخ) في كون المقدمة
الأجنبية واسطة في
الاثبات دون واسطة
في الثبوت تأمل (قال
والمراد) أي اصطلاحاً
كما في تمة أبي الفتح (قال
وصورتها) المراد بصورة
النتيجة بمجرد الضمان
أحد طرفيها بالآخر لا
النسبة التامة وإلا فالنسبة
في النتيجة تامة وفيما
اشتمل عليه القياس
ناقصة وقس على ذلك
صورة النقيض (قال
مستقيماً) ولا يوجد هذا
القسم في استثنائي اشتمل
على مانعة الجمع ولا
القسم الثاني في ما اشتمل
على مانعة الخلو وأما
المشتمل على الحقيقية
فيوجد فيه كل منهما كما
سيعلم كاه في الفصل
الآتي (قال متغيراً)
تغيراً دائماً (قال
لكنه متغير) دائماً
مادام الذات * وكتب
أيضاً

فهو حادث وهو على صورة تقيضها غير مستقيم كقولنا لو لم يكن حادثاً لم يكن متغيراً
لكنه متغير فيكون حادثاً والمقدمة التي قد تصدّر بكلمة لكن مقدمة استثنائية مطلقاً وواضحة
في المستقيم ورافعة في غير المستقيم والمقدمة الاخرى شرطية وان اشتمل على مادتها فقط
يسمى اقترانياً كقولنا لان العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والمحكوم عليه في
المطلوب حداً اصغراً والمحكوم به حداً اكبراً والمقدمة التي فيها الاصغر صغرى والتي فيها
الاكبر كبرى والجزء المتكرر المشترك بين الصغرى والكبرى حداً اوسطاً لتوسطه

(قوله قد تصدّر الخ اشار باداة التقليل الى انها كثيراً ما لا تصدّر بها في المباحث في الكتب
(قوله والمقدمة الاخرى شرطية) لانها لا تكون الا شرطية بخلاف المقدمة الاستثنائية فانها
قد تكون حمالية وقد تكون شرطية فقسامية تلك المقدمة شرطية من قبيل تخصيص العام

ببعض افراده كما لا يخفى

(وهو ان شرطية الخصوم التي تصدّر جزء النفي الاستثنائية والخصوم التي تصدّر جزء النفي الشرطية)

لمشاهدة الحركات والاضواء والظلمات (قال لم يكن متغيراً) حذراً من التسلسل (قوله من قبيل) وبعبارة
اخرى من قبيل تسمية الشخص باسم الكل كتسمية زيد بالانسان (قوله العام) وهو الشرطية (قال
لان العالم) الاولى ترك لان (قال الصغرى) توصيفاً للكل بصفة الجزء لا تسمية للأول باسم الثاني وإلا لما
غيروا الاسم وكذا الكلام في قوله الكبرى (قال لتوسطه) تخصيص التوسط بهذا المعنى بالشكل

اشتمل بحسب المعنى والعطف على معمولي عاملين مختلفين بلا تقديم الجور وفيه ركابة ويمكن عطف
على نائب فاعل يسمى فالاولى أن يقول مستقيم بالرفع وحينئذ يحسن العطف في قوله الآتي وعلى صورة
الخ أيضاً (قال وعلى صورة) الاولى وصورة الخ (قال مقدمة استثنائية) وتسمى صغرى أيضاً والشرطية
كبرى كما قاله بعض (قال مطلقاً) أى في المستقيم وغيره (قوله باداة التقليل) منبه به على أن الاصل
كون قد الداخلة على المضارع للتقليل فلا يتأفك كونه في قوله تعالى قد يعلم الله المعوقين للتحقيق لما منع
ويمكن جعل تصدر ماضياً فيخلو عن تلك الاشارة (قوله قد تكون) كما اذا تألفت الشرطية من
شرطينين وحمالية وكانت المقدمة الاستثنائية هي الشرطية (قال لان العالم الخ) أى بعد دعوى أن العالم
حادث (قال والمحكوم عليه) موضوعاً أو مقدماً وكذا المحكوم به أعم من أن يكون محمولاً أو تالياً
(قال حداً اصغراً) إما بطريق المجاز المرسل أو الاستعارة (قال حداً اكبراً) أى فيه وقوله والمحكوم
به عطف على نائب فاعل يسمى والعطف مقدم على الربط فلا يلزم عدم ارتباط التالى بالمقدم بالنسبة
الى المعطوف ولا العطف على معمولي عاملين مختلفين على غير شرطه وكذا الكلام في سابقه ولاحقه

بين طرفي المطلوب في الشكل الاول المعيار للبواقى أو لتوسطه بين العقل والنتيجة ولذا
يطرح عند اخذها * والهيئة الحاصلة من اقتران الحد الاوسط بالآخرين حملاً أو وضعاً

(١) قوله ولذا يطرح عند اخذها الى آخره كما هو شأن الوسائط * وفيه إشارة الى
طريق اخذ النتيجة من القياس الاقتراني

الاول بناء على أن المراد توسطه بتمامه لافى الجلة وإلا فهو متوسط بينهما فيما عدا الشكل الرابع (قال
بالآخرين) الاصغر والأكبر (قال حملاً) أى لكل من الآخرين كما فى الشكل الثانى أو لأحدهما
الاصغر كما فى الشكل الأول أو الأكبر كما فى الرابع وكذا قوله أو وضعاً أى لكل منهما كما فى الشكل
الثالث أو لأحدهما الأكبر كما فى الشكل الأول أو الاصغر كما فى الرابع فأوفى كلامه لمنع الخلو (قال أو وضعاً)

(قال والمقدمة التى) أى فى الاقتراني فلا يلزم تسمية الشرطية صغرى وكبرى (قال صغرى) لاشتماله
على الاصغر والتسمية لكل بصفة الجزء قاله عبد الحكيم لاباسم الجزء حتى يتجه أن الاسم لا يغير
والتعبير بها دون الاصغر للتمييز بين اسمى الكل والجزء وقس عليها الكبرى (قال والجزء المتكرر)
أى حقيقة كما فى الشكل الثانى والثالث أو حكماً وصورة كما فى الشكل الاول والرابع (قال لتوسطه)
أو لتوسطه بين الطرفين فى الشمول لكونه اعم من الاصغر وأخص من الأكبر فى اغلب اشرف
المطالب وهو الموجبة السلبية (قال بين طرفي) تأكيد أوفى قوله توسطه تجريد ولو قال لوقوعه بين الخ
لكان اسلم (قال فى الشكل الاول) أن أريد التوسط حالاً وفى جميع الاشكال أن أريد مطلق التوسط
ولو ما لا (قال المعيار للبواقى) إشارة الى وجه اعتبار الشكل الاول فى وجه التسمية وحمل البواقى عليه
(قال أو لتوسطه) فالأوسط مأخوذ على هذا من الوساطة وعلى الاول من الوسط (قال بين العقل) أى
القوة المدركة لمن رتب القياس وليس المراد به الجوهر المجرد الغير المتعلق بالبدن تعلق التدبير والنصرف
اذ لا معنى لتوسطه هنا (قال والهيئة) والتحقيق أن القياس باعتبار الهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد
الأوسط عند الاصغر والأكبر من جهة كونه موضوعاً أو محمولاً يسمى شكلاً وباعتبار كمية وكيفية
مقدمتيه المقترنتين يسمى قرينة وضرباً كما قاله المحقق التفتازانى فعلى هذا اطلاق الشكل والضرب على
الهيئة المذكورة كاطلاقهما على الاقتران مجاز (قال من اقتران الحد) هذا لا يجرى فى غير المعارف الا
بالتجاوز فى الحمل والوضع (قال حملاً ووضعاً) تمييز عن نسبة الاقتران الى الحد الأوسط أى من جهة
المحمولية كما فى الشكل الثانى أو الموضوعية كما فى الشكل الثالث أو من جهتهما كما فى الاول والرابع

هذا الاطلاق هو
وهذا ايضا كبريا
لذلك انما هو
وهذا الاطلاق هو

يسمى شكلا ومن اقتران الصغرى بالكبرى كيفاً وكما ضرباً * وقد يطلق الصغرى على
المقدمة الاولى والكبرى على ما بعدها وان لم تشتملا (١) على الاصغر والا كبر

﴿ فصل ﴾

القياس الاستثنائي (٢) مطلقا لا يتركب

(قوله وان لم تشتملا (١) الى آخره) كما في صغرى الاستقراء وكبراه وكما في كبرى المستلزم
فواستقراء عكس النقيض وفي كبريات الاقيسة المركبة من المنفصلة ذات حمليات بمحدود اجزاء
الانفصال (٢) (قوله القياس الاستثنائي الى آخره) قد مناه على الاقتران على عكس ما في المتون

وتاليا أو مقدا (قال شكلا) قد يقال الشكل على القياس باعتبار الهيئة الحاصلة من اقتران الاوسط
كما يطلق الضرب عليه باعتبار اقتران الصغرى بالكبرى بل قال بعضهم لامعنى للشكل والضرب
الا هذان (قال على ما بعدها) لم يقل على المقدمة الثانية ليشمل المقدمة الثالثة وما بعدها في الاستقراء
مثلا (قال على الاصغر) ناظر الى المقدمة الاولى (قال والا كبر) ناظر الى ما بعد الاولى (قوله كما في
صغرى) اى كما في المقدمة الاولى من مقدمات الاستقراء (قوله وكبراه) اى المقدمة الثانية والثالثة
منها وسيأتى في فصل الامى والانى انه يجوز أن يقال في مثال الاستقراء كل أهل هذه القرية محموم

فكامة أو لمنع انخلو ويمكن جملة حالا من الحد الاوسط وكذا من الأخيرين (قال كيفاً وكما ضرباً)
وكذا نفس الاقتران يسمى شكلا وضربا مجازا (قال وقد يطلق الصغرى) هل تطلق الصغرى على
شرطية القياس الاستثنائي والكبرى على مقدمته الاستثنائية حيث قد ام لا (قال وان لم تشتملا) سلب
كلى أو في قوله على الأصغر الخ ثمر مرتب (قوله كما في صغرى) كان السكاف بالنظر الى المصطوف عليه
استقصائية (قوله وكبراه) اى كالمقدمة الثانية والثالثة وما بعدها في الاستقراء وقد يقال هذا لا يوافق
المثال المار له لاشتمالها على الأكبر فيه الآن براد به بعض افراده كما يقال كل أهل هذا البلد متعقن الاصلاح
لأن زيدا محموم وعمر كذا وغيرهما من اهله كذا (قوله ذات حمليات) الظاهر وحمليات ثم ماذكره
انما يتم فيما كانت التاليفات بين الحمليات واجزاء الانفصال مختلفة النتيجة وأما اذا كانت متحدة فيها
فلا كما في قولنا الكلمة لفظ لأنه اما اسم أو فعل أو حرف وكل اسم لفظ وكل فعل لفظ وكل حرف

والجملات بعدد او بالمراد
بالجملات ما به كبريات كقولنا
اما ان يكون العدد زوجا او
فردا وكل زوج مستقيم
بين وكل فرد لا مستقيم
يجمع اما ان يكون العدد مستقيما
اولا مستقيما

مثلا في قولنا على صوره يجوز
فك الامر عند الضم لان الا
سكاف كذا الخ يطلق الضم
على قولنا لان الا ان كذا
والكبر على ما بعده يجوز
اشارة الى ان ذلك لا يطبق
على قوله وكذا قوله بالامس
الى قوله لا يستلزم الى قوله
من الجارية الى كذا ذلك لا يطبق
حيثية

وعلى هذا الاطلاق في القياس
هذا القياس هو القياس الاول
والشكلا الاول مثلا وكما
اطلاق الشكل على الهيئة مثلا
يقولون شكلا الاول مثلا
على ان يكون مراد شكلا الاقتران
لا يطابق المثال لانه لا يشتمل
على الأكبر فمثلا لا يغير
المستلزم على ما فيها فاجاب
بقوله وسيله انه لو هو
شكلا هذا ولا شك انما
قوله دلالة

من حليتين بل من محلية وشرطية أو من شرطيتين وهو بجميع أقسامه بين الانتاج
وشرط انتاجه كون المقدمة الشرطية موجبة لزومية أو عنادية وكون إحدى مقدماته كلية
باعتبار الازمان والاضاع (١) أن لم يتحدد حكمهما (٢) في الوقت والوضع والافينتيج بدون كلية
شيء منهما كقول المنجم اذا اقترن السعدان

الوقت والوضع
بأن التمدد

لأنه بجميع أقسامه بين الانتاج بخلاف الافتراضي ولأنه محتاج اليه في اثبات انتاج ما عدا
الشكل الأول بالخلف والعكس والافتراض فقامل (قوله كلية باعتبار الازمان والاضاع) (١)

لأن زيدا متمغن الاخلاط وعمرأ وبكراً وخالداً كذلك (قال من حليتين) أي صفتين وإلا فقد يتركب
من حليتين أولاهما مرددة المحمول كما سيأتي من مثال الاستثنائي من مانع الجمع والخلو (قال أو عنادية)
عنادا حقيقيا أو جمعيا أو خلويا (قال إحدى) على سبيل منع الخلو (قوله غير كافية) هذا مبني على أن
المراد بالازمان ذات الازمان لامع فرض كونها زمان أمر مقدر حتى يكون تعدد الازمان بتعدد
الاضاع فيكون الازمان أعم من الحقيقة والمقدرة (قال بدون كلية) بأن كانت المقدمتان شخصيتين
(قال كقول المنجم) وكقوله إما أن يقترن السعدان في هذه السنة مع طلوع نجم كذا أو يكون سلطان

الاثبات لا يتوقف في قوة شرطية
منفصلة كمال المحلية المرددة
المورد

لفظ فالكلمة لفظ (قوله لا نه بجميع) خلافا لابن الحاجب حيث قال في مختصره والتحقيق أنه نظري
الانتاج كالأشكال الثلاثة (قوله فتأمل) وجهه أن التوقف في الإثبات بالافتراض ممنوع كيف وقد
قالوا أن الافتراض يكون بقياسين أحدهما من الشكل المطلوب إثبات نتيجه أسكن من ضرب اجلي
والآخر من الشكل الأول وكذا في العكس كيف ويقال فيه عند الإثبات متى صدقت القرينة صدقت
الصغرى مع عكس الكبرى مثلا ومتى صدقت معها صدقت النتيجة وهذا القدر كاف ولا حاجة فيه
إلى جعل النتيجة مقدمة شرطية وضم الواضحة إليها الآن يقال إن الكلام من تقديم العطف على الربط
فيكفي لصحته التوقف في الخلف (قال من حليتين) لثلا يكون النتيجة أو تقيضها مقدمة من
مقدماتها فيلزم المصادرة أو التصديق بالنقيضين ولا ينافي هذا ما يأتي من نحو هذا الشيء إما حجر أو
شجر لكنه شجر فيكون لا حجراً لأن المراد بالحلية ما ليس في حكم المنفصلة وهذه الحلية في حكمها بل
قد تؤول بها (قال أو من شرطيتين) أي قبل انحلال الشرطية وإلا فلا يمكن تركيب هذا القسم من
أقل من ثلاث شرطيات أو شرطيتين وحلية (قال موجبة) وإلا لزم سلب اللزوم أو العناد فلا يلزم
شيء لا من وجود المقدم أو التالي ولا من عدمه (قال لزومية) إذ لو كانت اتفاقية لتوقف العلم بصدقها
على العلم بصدق التالي فلو توقف العلم به كما هو المطلوب في الحلية على العلم بصدقها لدار (قال كلية)

في هذه السنة مع طلوع نجم كذا يكون سلطان الاسلام غالباً ^{لكنه} اقترنا في هذه السنة مع طلوعه فيكون غالباً إن شاء الله تعالى فإن كان الشرطية فيه متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج انتقال باعتبار الزمان والاضاع مع أن كلية الشرطية لا تكون إلا باعتبارها لأن المقدمة الاستثنائية قد تكون حلية وقد عرفت أن كلية الحلية باعتبار الافراد لا باعتبارها فلو لم يقيد بذلك لتوهم أن الشرط هو كلية الشرطية باعتبار الزمان والاضاع وكلية تلك الحلية باعتبار الافراد وليس كذلك بل الشرط كلية كليهما باعتبار الزمان والاضاع وعطف الاوضاع على الزمان الاشارة الى أن الكلية باعتبار الزمان فقط غير كافية بل لابد من السكية باعتبار الاوضاع الممكنة الاجتماع معهما ايضا (٢) (قوله إن لم يتحد حكمهما الى آخره) هكذا قالوا ولا يخفى أنهم لو صمموا الكلية باعتبار الزمان والاضاع ههنا مما هو كلية حقيقة أو حكماً لتشمل الشخصية

الاسلام مغلوبا لكونهما اقترنا في هذا الزمان والوضع فلا يكون مغلوبا إن شاء الله تعالى (قال في هذه) السنة زمان معين (قال مع طلوع) وضع معين (قال لكنه) أي الشأن (قال فيه) أي في القياس الاستثنائي والآ لا تحمل كون اللزوم أو العناد على وضع والاستثناء على آخر فلا يتحقق الانتاج (قوله وليس كذلك) أي لأن الاستثنائية جزء الشرطية أو بمنزلة فتكون تابعة لها في كون كليتها باعتبار الزمان والاضاع (قوله بل الشرط) الأول بل الشرط كون السكية لأي منهما باعتبار الخ (قوله باعتبار الزمان) أقول بوجه أنه إذا اعتبر جميع الزمان فقط حصلت السكية لكن لا تكفي وليس كذلك فالأولى أن يقول إلى أن اعتبار الزمان فقط في السكية غير كاف بل لابد فيها من اعتبار الخ ثم إن في هذا رداً على القائل باستلزام عموم الزمان لعموم الاوضاع ووجه الرد جواز كون اللزوم متحققاً في جميع الزمان غير متحقق في بعض الاوضاع الممكنة * نعم عموم الزمنية يستلزم عموم الاوضاع الحاصلة فيها لا مطلقاً كما هو المصحح للسكية (قوله لو عموا) وعندى أن هذا التعميم فاسد لاستلزامه انتاج القياس إذا كانت إحدى مقدمتيه شخصية والأخرى مهولة لأنه يصدق عليه حينئذ أن احدهما كلية باعتبار الزمان والاضاع فيلزم أنه ينتج قول المنجم إذا اقترن السعدان في هذه السنة مع طلوع نجم كذا يكون سلطان الاسلام غالباً لكونهما اقترنا وليس كذلك . نعم لو قالوا يشترط كلية احدهما حقيقة أو كليتها حكماً لصحح لكن لا فرق بينه وبين ما ذكره في التفصيل (قال وإلا فينتج) ولا بد حينئذ أن تكون المقدمتان شخصيتين لأن المراد بالانحد كون الحكم على وضع وفي زمان معينين (قال في هذه السنة) زمان معين وقوله مع طلوع تعيين للوضع فيكون القضيتان شخصيتين (قال ينتج) من

فإن الاستثناء واجباً كانت عليه
لكنها لا تكون في الشرطية
لأنها لا تكون في الشرطية
فإن الاستثناء واجباً كانت عليه

اعراب بالحركة والوقف في الاول
عطف على الضا في الاول والثاني
المشابه على الثاني فانهم هم

عين التالي دون العكس واستثناء تقيض التالي ينتج تقيض المقدم دون العكس * وقد تقدم مناهلها المؤلف من شرطية وحملية وأما المؤلف من الشرطيتين فكقولنا كلما ثبت أنه كلما لم يكن حادثاً لم يكن متغيراً ثبت أنه كلما كان متغيراً كان حادثاً (١) لكن ثبت الشرطية الواقعة مقدماً فثبت الواقعة تالياً ولكن لم يثبت الواقعة تالياً فلا يثبت الواقعة مقدماً وأن كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين أي الجزئين ينتج تقيض الآخر كما نفع الجمع

كما عموماً الكلية من الشخصية في كبرى الشكل الاول لاستغنوا عن هذا القيد وما بعده (قوله لكن ثبت الشرطية الواقعة الى آخره)

(قال دون العكس) أي إذا كانت لو استدلالية وأما إذا لم تكن فيجوز العكس كقول الشاعر
ولو طار ذو حافر قبلها طارت ولاكنه لم يطر
وكذلك لولا على هلاك عمر (قال ثبت أنه الخ) هذا التالي عكس تقيض للمقدم (قال لكن ثبت)
واضحة (قال فثبت) نتيجه (قال ولكن لم) الواقعة كاذبة كالنتيجة (قال فلا يثبت) نتيجة (قال ينتج تقيض)

اسناد صفة الشكل إلى متعلق الجزء بالكسر لأن المنتج هو القياس المستثنى فيه عين المقدم (قال واستثناء) أي فيتحقق في المنصلة المستقيم وغيره (قال ينتج تقيض) نقض بقولنا كلما كان هذا انساناً فهو ضاحك بالاطلاق العام لكنه ليس بضاحك لكونه صادقاً مع كذب النتيجة * وأجاب المحقق التفنازاني بأنه يجب في أخذ النقيض رعاية الامور المعتبرة في تناقض القضايا فيكون تقيض التالي مالم يس بضاحك دائماً . وأقول هذا الجواب إنما يصح إذا جعل الدوام جهة والمحمول هو الضاحك بالفعل أو بالامكان وأما إذا جعل قيد المحمول فلا لصدق الرافعة . وينتج أيضاً أن قولنا كلما كان هذا انساناً فهو ضاحك بالامكان لكنه ليس بضاحك بالضرورة صادق مع كذب النتيجة فالحق الجواب بأن هذا القياس فاقد لشرط هو كون الشرطية لزومية لانها إنما تكون كذلك لو كان للمقدم مدخل بأحدى الطرق المارة في التالي وهنا ليس كذلك (قال كلما ثبت أنه) ينتج أن هذه القضية مؤلفة من حمليتين غاية الامر نحقق شرطين فيهما إلا أن يقال قوله ثبت أنه خارج عن المرام جيء به لمجرد ربط الكلام (قوله والشرطية أيضاً) المؤلفة من حملتين لا مطلقاً فلا يرد أن التأويل في المقدمة الاستثنائية كاف في التألف من الجملة والشرطية فلا حاجة إلى قوله لأنه بمعنى الخ مع أن فيه إشارة إلى أن التأويل فيها يستلزم التأويل في الشرطية (قوله هي عكس) عند القدماء (قال ينتج تقيض الخ) لاعتينه لامتناع اجتماعهما (قال كإفاعة الجرم) المكاف هنا وفي قوله كإفاعة الخلل للقران أو للتشبيه بناء على أن استنباط الحكمين المذكورين

نحو هذا الشيء إما حجر أو شجر لكنه حجر فليس بشجر أو لكنه شجر فليس
بحجر واستثناء تقيض أيهما ينتج عين الآخر كما نعمة الخلو نحو هذا الشيء إما لا حجر
أو لا شجر لكنه حجر فيكون لا شجراً أو لكنه شجر فيكون لا حجراً

﴿فصل﴾

الاقتراني إن تركب من حيليات صرفة يسمى اقترانياً حلياً كما تقدم والآ فشرطياً
سواء تركب من متصلتين نحو كلما كان العالم متغيراً كان ممكناً (١) غير لازم لذات الواجب تعالى
فيه إشارة إلى أنه من حيث المعنى مؤلف من الحلية والشرطية أيضاً لأنه بمعنى أنه كلما ثبت
هذه الشرطية ثبت تلك الشرطية التي هي عكس تقيضها ههنا لكن ثبت الأولى فيثبت الثانية
أو لكن بطلت الثانية فيبطل الأولى (قوله كان ممكناً) (١) غير لازم لذات الواجب تعالى احتراز

فيكون غير مستقيم (قال عين الآخر) فيكون مستقيماً (قال فصل) في تقسيم مطلق الاقتراني أولاً
إلى الحلي والشرطي وثانياً إلى المتعارف وغير المتعارف (قال ممكناً غير لازم) لو قال غير قائم بذاته
تعالى لم يتجه أن صدق الصغرى متوقف على كون الواجب موجوداً بدون العالم أما لكونه مختاراً فيه
كما هو الحق لا موجباً كما زعمه الفلاسفة أو لكون التغير مستلزماً لسبق العدم فيلزم المصادرة في النتيجة

منهما بمعونة ملاحظة المعنى الإضافي أسهل من استنباطهما من الحقيقة لاحتياجه إلى تفسيره بهما (قال
لكنه حجر) مقدمة رافعة كما يشعر به مامر وعبرة التفاضل في التهذيب مشعرة بأنها واضحة وهي بحسب
المعنى اللغوي دون الاصطلاح فلا تنافي بينهما (قال عين الآخر) لارتفاعه لئلا يلزم ارتفاع الجزئين
(قال كانهما الخلو) فللمنفصلة الحقيقية أربع نتائج ولكل من مانع الجمع والخلو نقيضتان ويتألف من
الأولى الاستثنائي المستقيم وغيره ومن الثانية غير المستقيم فقط ومن الثالثة المستقيم فقط (قال لكنه
حجر) مقدمة واضحة (قال كان العالم) قيل يتجه عليه أن صدق الصغرى متوقف على كون الواجب
موجوداً بدون العالم إما لكونه تعالى مختاراً فيه أو لكون التغير مستلزماً لسبق العدم فيلزم المصادرة
في النتيجة أقول فيه أما أولاً فلأن الموقوف عليه لعدم لزومه له تعالى إمكان وجوده بدون العالم لأن
المقابل للضرورة هو الامكان وأما ثانياً فلأن كونه مختاراً لا يوجب كونه بدون العالم لجواز كون تقدم
القصود على الإيجاد والايحاء على الوجود ذاتياً. وأما ثالثاً فلأن المصادرة غير لازمة لأنها إما تكون
بأخذ نفس الأكبر أوسط مثلاً أو ما يتوقف عليه لا تفصيله ألا يرى أن الاستدلال على قولنا هذا

الوجه في بيان لا يكتفي به في
قوة المنفصلة كلية مرددة
المجمل وذلك لأن المنفصلة
منها لا تكون إلا بالضرورة
في
وهو التوقف أن عدم لزوم العالم
لذاته يثبت انتظامه عن يمينه
وهو عدمه ثم قبل فيكون حادثاً
بمختلف عدمه في العالم ثم
تدبر ذلك

فهو حادث ينتج عنه كلما كان متغيراً كان حادثاً أو من منفصلة وحملية نحو الموجود اما واجب بالذات أو مالا يقتضى ذاته شيئاً من الوجود والعدم وكل مالا يقتضيه فهو ممكن ينتج أن الموجود إما واجب بالذات أو ممكن أو من متصل ومنفصلة نحو كلام يكن الشئ واجباً بالذات كان ذاته غير مقتضى للوجود وما لا يقتضى ذاته الوجود اما ممكن أو محتج ينتج عنه كلما لم يكن الشئ واجباً بالذات فهو اما ممكن أو محتج فالأقتراني الشرطي خمسة أقسام وكل من الاقتراني الحلي والشرطي ان كان الحد الأوسط فيه محكوماً به أو عليه في الصغرى سواء لنفس الصغرى (١) احتراز عن صفات الواجب تعالى لأن وجودها ليس مقضى ذواتها بل مقتضى ذات الواجب تعالى فيكون وممكننا مع انها قديمة قوله سواء لنفس الصغرى (١)

مرددة المحمول كسائر ما جعله مثالا للمنفصلة في ما يأتي وذلك في قوة أن يقال اما أن يكون الشئ واجباً بالذات أو يكون لا واجباً بالذات واما أن يكون اللا واجب بالذات ممكن بالذات أو ممتنعاً بالذات فالشركة في الجزء الناقص الذي هو محمول في تالي الصغرى وموضوع في مقدم الكبرى (قال أو من متصلة وحملية) اشار بالترتيب الذكرى هنا وفي القسمين الآتين إلى أن المطبوع كون المتصلة هنا وفي القسم الأخير والمنفصلة في القسم الذي بينهما صغرى (قال وكل ممكن) الأوسط منها جزء ناقص من الصغرى وتام من الكبرى وكذا في مثال القسم الرابع كما يعلم ذلك بعد رجوع صفراء إلى المنفصلة الصرفة (قوله ليست مقتضى) أى حتى تكون واجب الوجود (قال ينتج أنه كلما لم الخ) هذه النتيجة متصلة مؤلفة من حملية ومنفصلة حقيقية وان كانت المنفصلة حملية مرددة المحمول (قال وكل من الخ) تقسيم لمطلق الاقتراني المطبوع لعدم فرقه بين كونها صغرى وكبرى كما يشير اليه (قال ينتج أنه) هذه النتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين تالي الصغرى ونفس الكبرى (قال نحو الموجود) أى بالوجود المحمول فلا يتجه منع كلية الكبرى الآتية بنحو العمى ويمكن تعميمه من الرابطى فيراد بالممكن فيها ما أمكن وجوده المحمول أو الرابطى (قوله احتراز عن) متضمن لأمرين دخولها فيما قبل قوله غير لازم وجوب اخراجها عنه وقوله لأن وجودها علة للأول وقوله مع أنها علة للثاني وقس عليه مأمراً (قال الشئ) بمعنى ما يمكن أن يعلم ويخبر عنه لا الموجود وإلا لم يصح قوله ومالا الخ (قال فالأقتراني) أى أقسامه الأولية (قال سواء لنفس) أقول معنى كون الشئ محكوماً به أو عليه لا آخر كونها طرفي نسبة واحدة فلا معنى لكون الأوسط محكوماً به أو عليه لنفس الصغرى أو لحد طرفيها وكذا لتأويلها بأن المراد لنسبة نفس الصغرى أو لنسبة احد طرفيها * ويمكن توجيهه بأن المعنى في نفس الصغرى أو في احد

بأنه إما أن يكون الموجود واجباً بالذات أو مالا يقتضى ذاته شيئاً من الوجود والعدم

أو لاحد طرفيها فهو اقتراني متعارف كالامثلة المذكورة وآب لم يكن كذلك بل من متعلقات أحدهما فغير متعارف * أما الحمل في كقولنا الدرة في الصدف ^{لا يكون من المتعارف} ^{الصدق}

ناظر الى كون الصغرى والكبرى مشتركتين في جزء تام كما في الحمل المتعارف وقوله أو لاحد طرفيها ناظر الى كونهما مشتركتين في جزء ناقص كما في الاقتراني الشرطي المتعارف ^{الصدق} ^{الصدق}

الى المتعارف وغير المتعارف (قال محكما به) هذا في الشكل الاول والثاني (قال أو عليه) في الشكل الثالث والرابع (قال سواء لنفس) أي سواء كان محكما عليه أو به لنسبة نفس الصغرى أو لنسبة أحد طرفيها . مثال الثاني اما أن يكون هذا العدد فرداً أو يكون هذا العدد زوجاً وآب أن يكون الزوج زوج الزوج أو زوج الفرد فإن الزوج محكوم به لنسبة أحد طرفي الصغرى اعني الثاني (قوله كما في الحمل) الكاف هنا وفيما يأتي استقصائية (قال بل من الخ) أي بل كان الاوسط (قال فغير متعارف) سواء اتحد فيه محمول الصغرى والكبرى كقولنا الانسان مساو للناطق والنطاق مساو للضاحك أو اختلفا كثال المصنف . لا يقال إن من قبيل الثاني قولنا الانسان مساو للناطق وكل ناطق جسم مع أنه لا ينتج ان الانسان مساو للجسم لانا نقول إنما لا ينتج لعدم تكرار الحد الاوسط لأن المراد بالنطاق في الصغرى المفهوم من حيث هو وفي الكبرى الما صدق بخلاف ما اذا بدلنا الكبرى بالقضية الطبيعية كالصغرى

طرفيها أو لنفس أصغر الصغرى لكن يتجه على الأول أنه لا يحسن التقابل لصدق الشق الأول على الثاني إلا أن يحملا على كونه جزءاً أو اياً أو ثانوياً فيها وعلى الثاني أنه لا يجري في الشق الثاني فلو قال لنفس الاصغر أولاً لكان أخصر وأولى (قال فهو اقتراني) الأخصر الاوفق فتعارف (قوله كما في الحمل) أشار بالكاف الى نحو قولنا كلما كان هذا إنساناً كان حيواناً وكلما كان حيواناً كان جسماً مما هو شرطي متعارف والصغرى والكبرى فيه مشتركتان في جزء تام فليست الكاف هنا استقصائية وان كانت كذلك في قوله الا في كما في الاقتراني (قال وإن لم يكن) لم يقل وان كان من متعلقات الخ مع أخصريته لافادة الحصر في القسمين (قال بل من متعلقات) هذا صادق بالشق الثاني أعني قوله أو لاحد الخ فتختل مانعته تعريف غير المتعارف فلو قال بدل قوله من الخ وهو من الخ لكان أولى (قال فغير متعارف) اتحد فيه محمول الصغرى والكبرى كما في المثال المار لقياس المساواة أولاً كثال المصنف * قيل لا يقال إن من قبيل الثاني الانسان مساو للناطق وكل ناطق جسم مع أنه لا ينتج الانسان مساو للجسم لانا نقول عدم الانتاج لعدم تكرار الاوسط ولو بدلنا الكبرى بقولنا والنطاق فصل لانتج الانسان مساو للفصل وأقول فيه نظر لان تبديل الكبرى بما ذكره يجعلها طبيعية منع أن من شرائط الشكل الاول كالية

وَأَعْلَمُ أَنَّ غَيْرَ الْمُتَعَارِفِ أَنْ تَجِدَ فِيهِ مَحْمُولًا الصَّغْرَى وَالْكُبْرَى

ليس بَغْلَامَ رَجُلٍ وَكُلِّ رَجُلٍ إِنْسَانٌ أَوْ مَذَكَّرٌ فَالْحَقُّ فِي الْأَوَّلِ السَّلْبُ وَفِي الثَّانِي الْإِيجَابُ وَفِي
 قَوْلِنَا غْلَامَ الرُّومِيِّ غْلَامَ إِنْسَانٍ وَبَعْضُ الْإِنْسَانِ أَيْمُضٌ أَوْ أَسْوَدٌ وَالْحَقُّ فِي الْأَوَّلِ الْإِيجَابُ
 وَفِي الثَّانِي السَّلْبُ وَأَنَّ كَانَ مُتَعَلِّقٌ مَحْمُولِ الصَّغْرَى مَحْمُولًا فِي الْكُبْرَى أَيْضًا فَهُوَ الشَّكْلُ
 الثَّانِي نَحْوُ هَذَا غْلَامَ رَجُلٍ وَلَا شَيْءَ مِنَ الْمَرْأَةِ بِرَجُلٍ فَهَذَا لَيْسَ بِغْلَامِ امْرَأَةٍ وَيَشْتَرِطُ
 بِاخْتِلَافٍ مُقَدِّمَتِيهِ فِي السَّكَيْفِ وَكَلِيَّةِ الْكُبْرَى لَلتَخْلُفِ فِي قَوْلِنَا غْلَامَ الْمَرْأَةِ غْلَامَ حَيَوَانٍ
 وَكُلِّ إِنْسَانٍ أَوْ فَرَسٍ حَيَوَانٌ فَالْحَقُّ فِي الْأَوَّلِ الْإِيجَابُ وَفِي الثَّانِي السَّلْبُ وَفِي قَوْلِنَا غْلَامَ
 الْمَرْأَةِ لَيْسَ بِغْلَامِ رَجُلٍ وَلَا شَيْءٍ مِنَ الْمَوْثُوثِ أَوْ الْفَرَسِ بِرَجُلٍ فَالْحَقُّ فِي الْأَوَّلِ الْإِيجَابُ وَفِي
 الثَّانِي السَّلْبُ وَفِي قَوْلِنَا غْلَامَ الْمَرْأَةِ غْلَامَ حَيَوَانٍ وَبَعْضُ الْجَسْمِ أَوْ الْجَمَادِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ وَهَؤُلَاءِ
 كَانَ مُتَعَلِّقٌ مَوْضُوعِ الصَّغْرَى مَوْضُوعًا فِي الْكُبْرَى فَهُوَ الشَّكْلُ الثَّلَاثُ نَحْوُ غْلَامَ رَجُلٍ
 إِنْسَانٌ وَكُلِّ رَجُلٍ حَيَوَانٌ فَغْلَامُ بَعْضِ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ وَيَشْتَرِطُ بِالْإِيجَابِ الصَّغْرَى وَكَلِيَّةِ
 أَحَدِ الْمَقْدَمَتَيْنِ وَأَنَّ كَانَ مُتَعَلِّقٌ مَوْضُوعِ الصَّغْرَى مَحْمُولًا فِي الْكُبْرَى فَهُوَ الشَّكْلُ الرَّابِعُ نَحْوُ

الْمُقَدِّمَتَيْنِ فِي السَّكَيْفِ (قَوْلُهُ وَفِي قَوْلِنَا) نَظَرَ إِلَى اشْتِرَاطِ كَلِيَّةِ الْكُبْرَى (قَوْلُهُ وَفِي قَوْلِنَا)
 وَكَذَا فِي قَوْلِنَا إِذَا كَانَ هَذَا غْلَامَ الْمَرْأَةِ كَانَ غْلَامَ حَيَوَانٍ وَبَعْضُ الْجَسْمِ الخ (قَوْلُهُ مَوْضُوعِ الصَّغْرَى)
 أَوْ مَوْضُوعِ أَحَدِ طَرَفَيْهَا (قَوْلُهُ فَغْلَامُ بَعْضِ الْحَيَوَانِ) الْآوْفَى لِهَذِهِ النَتِيجَةِ جَعَلَ الْحَيَوَانُ مَحْمُولَ الصَّغْرَى
 وَالْإِنْسَانُ مَحْمُولَ الْكُبْرَى (قَالَ أَنْ غَيْرَ الْمُتَعَارِفِ) قَسَمَانِ أَحَدُهُمَا مَا اخْتَلَفَ فِيهِ مَحْمُولًا صَغِيرًا وَكَبِيرًا
 وَالْآخَرُ مَا اتَّحَدَا فِيهِ فَانْ اتَّحَدَا الخ (قَالَ أَنْ أَحَدًا) لَمْ يَتَعَرَّضْ لِعَدِيلِهِ بَأَن يَقُولَ وَإِنْ اخْتَلَفَا

نُشِرَ صَرْتَبٌ كَقَوْلِهِ الْآخِي لِلتَخْلُفِ فِي قَوْلِنَا الخ قَوْلُهُ فِي الْكُبْرَى أَيْضًا أَى كَمَا فِي الْمُتَعَارِفِ
 وَالْأَوَّلَى نَرْكُهُ (قَوْلُهُ فَغْلَامُ) أَقُولُ يَتَّخِذُ مِنْهُ أَنَّ ضَابِطَةً أَخَذَ النَتِيجَةَ فِي الشَّكْلِ الثَّلَاثِ جَعَلَ مَوْضُوعَ
 الصَّغْرَى مَوْضُوعًا وَأَضَافَتْهُ إِلَى مَحْمُولِ الْكُبْرَى بَعْدَ ادْخَالِ السُّورِ الْجُزْئِيِّ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مَحْمُولَ الصَّغْرَى
 مَحْمُولَهُ إِذَا لَوْ أُضِيفَ "مَوْضُوعُ الصَّغْرَى" إِلَى مَحْمُولِهَا بَعْدَ ادْخَالِ السُّورِ وَجَعَلَ مَحْمُولَ الْكُبْرَى مَحْمُولَهُ لَزِمَ
 التَّخْلُفُ فِي نَحْوِ غْلَامِ الْمَرْأَةِ إِنْسَانٌ وَكُلِّ مَرْأَةٍ مَوْثُوثٌ إِذْ لَا يَصْدُقُ غْلَامُ بَعْضِ الْإِنْسَانِ مَوْثُوثٌ وَفِي الشَّكْلِ
 الرَّابِعِ جَعَلَ مَوْضُوعَ الصَّغْرَى مَوْضُوعًا مُضَافًا إِلَى مَوْضُوعِ الْكُبْرَى الْمُدْخَلِ عَلَيْهِ السُّورُ وَجَعَلَ مَحْمُولَ
 الصَّغْرَى مَحْمُولَهُ إِذَا لَوْ أَخَذْتَ بِإِضَافَةِ مَوْضُوعِ الصَّغْرَى إِلَى مَحْمُولِهَا الْمُدْخُولِ السُّورُ وَجَعَلَ مَوْضُوعَ الْكُبْرَى
 مَحْمُولَهُ لِلتَّخْلُفِ فِي نَحْوِ قَوْلِنَا بَنَتْ الرِّجْلُ حَيَوَانٌ وَكُلِّ ذَكَرٍ مِنْ بَنَى آدَمَ رَجُلٌ قَانِدُفِ الْعَارِضِ عَلَيْهِ بَأَن

وليس إذا كان هذا غلام المرأة كان
 غلام الرجل ولا شيء آه
 قاله الشيخ في الوسوسة في مثل هذه النسخة
 قاله شيخنا في مثل هذه النسخة
 وعلمه لاها في الإضافة كمنه في النسخة
 قاله الجوزي

فله نتيجتان أحدهما باثبات كلا المحمولين فيها وهي لازمة له لذاته والآخرى باسقاط أحد
المحمولين فيها وهي الصادقة فيما صدقت المقدمة الأجنبية لافما كذبت فذلك القياس بالنسبة
إلى النتيجة الثانية

غلام إنسان حيوان وكل رومي إنسان فغلام بعض الرومي حيوان ويشترط بإيجاب مقدمتيه
لا يوجب عندهم بعض الرومي رومي

فله نتيجة واحدة لظهوره (فوله فغلام بعض الرومي) الموافق للقياس فغلام بعض الحيوان رومي
(قال فله نتيجتان) قد يقال ان من الغير المتعارف الذي اختلف فيه المحمولان نحو قولنا الانسان
مساو للناطق والناطق مباين للفرس وهو له نتيجتان أحدهما الانسان مساو لمباين الفرس والآخرى
الانسان مباين للفرس بواسطة صدق المقدمة الأجنبية أعني وكل مساو لمباين الفرس مباين للفرس
مع أن كلامه هذا وقوله الآتي كالذي اختلف فيه المحمولان مشعران بأن نحو ما ذكرنا له نتيجة
واحدة * وكتب أيضاً كسائر القياسات الاولى من القياسات المركبة (قال إلى النتيجة الثانية)

الموافق لقياسي الشكلين أن يقول بدل النتيجة فغلام بعض الانسان حيوان وغلام بعض الحيوان
رومي وإلى هذا اشار بقوله فليتأمل (قوله وكل رومي) أقول اذا بدلنا الكبرى بلا شئ من الحجر بحيطان
انتج غلام بعض مالمس بحجر حيوان فتكون النتيجة موجبة في جميع ضروب الشكل الرابع وقولهم
انها نامة لأخس مقدمات الدليل كيفما محمول على نتيجة القياس المتعارف أو على التبعية باعتبار النسبة
النامة أو الناقصة المأخوذة من قيود الكلام وظاهر أنه لو أخذت النتيجة فيما اختلفت المقدمات كيفاً
وفق ترتيب القياس أو جعلت النسبة النامة سلمية لزم العلم في بعض الامثلة * ومما مر علم أن المراد
بالكبرى هو المقدمة الثانية لا المقدمة المشتملة على الاكبر وكذا حكم الشكل الثالث (قال فله نتيجتان)
اعترض بأن من غير المتعارف الذي اختلف فيه المحمولان نحو قولنا الانسان مساو للناطق والناطق مباين
للفرس وله نتيجتان أحدهما الانسان مساو لمباين الفرس والآخرى الانسان مباين للفرس بواسطة
صدق المقدمة الأجنبية وهو كل مساو لمباين الفرس مباين للفرس مع أن كلامه مشعر بأن له نتيجة أقول
صدق المقدمة الأجنبية هنا لخصوص المسادة الآتية أن قولنا الانسان مساو للناطق والناطق مباين
لنوع ينتج لذاته الانسان مساو لمباين النوع ولا ينتج الانسان مباين للنوع لكتب كل مساو لمباين
النوع مباين للنوع ضرورة حمل النوع على الانسان (قال باثبات الخ) أي بذكر كليهما مضافاً أحدهما
إلى الآخر وليس المراد بالاثبات ادراك وقوع النسبة (قال أحد المحمولين) سواء كان الاول أو الثاني
والقول بأن المحذوف هو الاول مما لا وجه له. على أنه يتبعه عليه أن اللائق حينئذ أن يقول المصنف

جاء في كل فرد
الكلية في كل فرد
محمود الصوفي
سبحانك يا ربه

يسمى قياس المساواة وأما بالنسبة الى النتيجة الاولى فندرج في القياس المستلزم لذاته كالذى
 يختلف فيه المحمولان فقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة قياس غير
 مع كلية الصغرى أو اختلافها فيها كيفاً مع كلية احدها وهذا في الحملات وقس عليه الشرطيات
 عليك باستخراج امثلة تختلف عند فقد احد الشروط المذكورة فليتأمل (قوله لا بطريق
 النظر والاكتساب الخ) وأما القياس بالمعنى السابق الذى هو دليل يستلزم النتيجة لذاته
 فهو ما يستلزمها بطريق

أى التى سقط فيها أحد المحمولين وقضية ذلك أنه لا يسمى قياس مساوية بالنظر إلى ما ليس فيها شئ من المحمولين كقولنا الانسان مباين للفرس اللازم لقولنا الانسان مساو للناطق والناطق مساو للضاحك بواسطة صدق المقدمة الاجنبية فى كل مادة أعنى كل مساو لمساوى الضاحك مباين للفرس وبأى اقتضاء عبارة أخرى لما ذكرناه أيضا (قال يسمى) أى خارج عن القياس المستلزم لذاته (قال قياس المساواة) اضافة السكلى إلى ما يوجد فى بعض أفراد عند عند الحكم وإلى ما يتوقف عليه انتاج افراده عند عصام الدين حيث قال ما حاصله فانه يتوقف انتاجها على مساواة الاصغر والاول ^{النسبة} والاصغر والاول ^{النسبة} ومتملقه (بالكسر) كمساواة الماء والكوز وعدم تفاوتهما فى النسبة بالنظر وفيه الى البيت فى مثال الماء مظروف الكوز والكوز مظروف البيت (قال فندرج) أى ولا يسمى قياس المساواة (قال كالذى) أى كغير المتعارف الذى الخ (قال فقولنا الواحد الخ) هذا ما نجد فيه محمولا الصغرى والكبرى وأما ما اختلفا فيه فكلقولنا الواحد نصف الاثنين

أول المحمولين أو المحمول الأول (قال إلى النتيجة) صادقة أو كاذبة (قال المساواة) قال عصام سمي قياس المساواة لأن انتاجه يتوقف على مساواة ملزوم ج وملزوم ملزومه في النسبة إلى ج بالملزومية أى في قولنا ملزوم ب وب ملزوم ج ومن لم ينتبه قال سمي به باعتبار الفرد المعتبر فيه المساواة انتهى و يؤيد الاول جريانه في الشكل والثاني استنباط وجه التسمية من نفس القياس بالنسبة إلى بعض الافراد (قال بالنسبة إلى النتيجة الخ) قيل قضيته أنه لا يسمى قياس مساواة بالنسبة إلى نتيجة غير مشتملة على محمول كبرى القياس الاول كالمقدمة الاجنبية وهى قولنا الواحد ربع الاربعة . أقول هى كذلك حيث يفهم من عدم المقدمات الاجنبية فى قياس المساواة أنها مافيه مقدمة ذكر فيها المحمول المكرر ثلاثا ونسب ثالثا إلى مانسب اليه نائبا وما أفاده عصام أن انتاج قياس المساواة متوقف على مساواة الاصغر والاوسط فى النسبة بشئ هو مبدأ محمول الكبرى فى الشكل الاول الى آخر هو متعلقه بالسكى فتكون النتيجة

(Faint handwritten Arabic script)

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

لا تترك في هذا القيد لأنك
تعتبر رجلاً ناضجاً غير ضيق
المادة لا ينقص إلا الكمال
لا بد من علم شواهد اتحاد الجوارح
إلى

متعارف مستلزم لذاته أن الواحد نصف نصف الأربعة وقياس مساواة بالنسبة الى
نتيجة أن الواحد نصف الأربعة لكنه غير منتج له لكذب المقدمة الأجنبية القائلة
بأن نصف النصف نصف لأنه ربع وكذا خروج التمثيل عن حد القياس إنما هو بالنسبة
الى النتيجة الغير المشتملة على أداة التشبيه لا بالنسبة الى النتيجة المشتملة عليها فقولنا النبذ
كالحر وألحرم حرام قياس غير متعارف مستلزم لذاته أن النبذ كالحرار وتمثيل بالنسبة
الى دعوى أن النبذ حرام (فائدة) للقياس اطلاق آخر على غير المستلزم لذاته كقياس
المساواة وعلى المستلزم لذاته لا بطريق النظر والاكتساب كما في القياسات الخفية
النظر والاكتساب السابق الإشارة اليه من أن الاكتساب معتبر في مفهوم مطلق
الدليل وقد أخذ في مفهوم القياس بخلاف القياسات الخفية في البديهيات فثبت في
والاثنا ربع الثمانية فهو أيضا قياس غير متعارف منتج لذاته أن الواحد نصف ربع الثمانية وبواسطة
صدق قولنا في كل مادة وكل نصف ربع الثمانية ثمن الثمانية أن الواحد ثمن الثمانية وهذا نظير ما مر
من قولنا الانسان مساو للناطق والناطق مبين للفرس (قال إلى نتيجة أن الخ) قضيته أنه لا يسمى
قياس المساواة بالنظر إلى نتيجة غير مشتملة على محمول كبرى القياس الاول كالمقدمة الأجنبية وهي
قولنا الواحد ربع الأربعة بواسطة صدق قولنا من غير خصوص المادة كل نصف نصف الأربعة ربع
الأربعة فثبت أنه يعرف قياس المساواة قياس غير متعارف اتحد فيه محمولا الصغرى والكبرى وكان
المقدمة الأجنبية كالنتيجة الأخيرة مشتملة على محمول الكبرى الاولى (قال قولنا النبذ الخ) ورجوعه
إلى المتعارف بتبديل الكبرى بقولنا وكل ما هو كالحر فهو كالحرار (قال الى دعوى) فتن حيث لم
يقبل الى نتيجة فانه يقال لها النتيجة بالمعنى الاعم (قال ان النبذ) وقياس أول من القياس المركب

وكذا المقدمة الأجنبية مشتملة على محمول كبرى القياس الاول لأن مراده بالكبرى كبرى
القياس الاول لا الثانى الحاصل من ضم المقدمة الأجنبية الى نتيجته (قال النظر والاكتساب)
فالقياص على هذا أعم من وجه من الدليل المار وأعم مطلقا من القياس المار إن كان معنى قوله لا
بطريق الخ غير معتبر فيه النظر بأن يكون مأخوذاً لا بشرط شئ ومباين لها ان كان معناه معتبراً
فيه عدم النظر بأن كان مأخوذاً بشرط لا شئ (قوله أن الاكتساب) صغرى قياس المساواة وكبراه
مشار اليها بقوله وقد أخذ الخ والمقدمة الأجنبية مطوية (قوله الخفية) فلا يتصور فيه النظر

املازمة للمقدمة الأجنبية المشتملة
على محمول كبرى القياس الاول
ايضا

للبيدييات كما سيأتي

﴿ فصل ﴾

القياس الإقتراني المتعارف حقيقياً كان أو شرطياً ان كان الحد الأوسط فيه محكوماً به في الصغرى ومحكوماً عليه في الكبرى فهو الشكل الأول أو بالعكس فهو الشكل الرابع أو محكوماً به فيهما فهو الشكل الثاني أو محكوماً عليه فيهما فهو الشكل الثالث والشكل الأول منها لكونه على نظم طبيعي بين الإنتاج والبواق نظرية ثابتة بالخلف والعكس أما الخلف فهو إبطال صدق الشكل النظري بدون نتيجته بضخم نقيض النتيجة إلى إحدى مقدماته لينتظم قياس معلوم الإنتاج لما ينافي المقدمة الأخرى ويلزم اجتماع

فإن البداهة منافية للاكتساب والفرق بين القياسات الخفية وبين الأدلة أن القياسات الخفية دفعية الحصول لكونها ساحة دفعة مرتبة والأدلة مرتبة بالتدرج (١) قوله محكوماً به في الصغرى) سواء كان لنفس الصغرى كما إذا اشترك المقدمتان في جزء بعد انضمام وكل ماهو كالحرام فهو حرام إلى النتيجة الأولى بالنسبة إلى تلك الدعوى (قال لما ينافي) من النقيض كما في ضروب الشكل الثاني وأخص منه كما في الضربين الأولين من الشكل الثالث (قال اجتماع الخ)

(قوله لكونها) استدلال بالأخص على الأعم فلا مصادرة (قال القياس الإقتراني الخ) قيده بالمعارف أمثالا يكون التعريف الضمفي لكل من الأشكال الأربعة بالأخص (قوله كما إذا اشتركتا) المتبادر منه كونه ناقصا منهما فالعكس في قوله كما إذا اشتركتا الخ إشارة إلى ما اشتركتا في جزء تام من أحدهما ناقص من الأخرى لاستقصائية كما في قوله المار كما إذا الخ (قال على نظم) من نسبة المقنض بالفتح إلى المقنض (قال أما الخلف) أي الخلف في هذا الباب لا مطلقاً وإلا لكان تعريفاً بالأخص نظير ما مر في العكس وقس عليه قوله الآتي وأما العكس الخ (قال فهو إبطال) أي اثبات أن صدق الشكل النظري بدون نتيجته باطل بضخم الخ (قال لا ينافي) نقيضاً أو أخص كما في الضربين الأولين من الشكل الثالث ولذا لم يقل لما يناقض والا نسب بهذا أن يقول بدل النقيضين المتنافيين لكن للإشارة إلى لزوم اجتماع النقيضين على الثاني ضرورة أن تحقق الأخص يوجب تحقق الأعم اختار النقيضين عليهما (قال إحدى مقدماته) أي سواء كانت صغرى أو كبرى وعلى التقديرين الانضمام بالصغروية أو الكبرى فيشمل الضرب الثاني من الشكل الثاني لأنه إذا عكست المقدمة السالبة في قولنا لاشئ من الجسم بسيط وكل قديم بسيط

التقيضين وأما العكس فهو اثبات لزوم النتيجة له بضم أحدى مقدمتيه الى عكس الاخرى
مستويًا أو أحد العكسين الى الآخر لينتظم قياس معلوم الانتاج لتلك النتيجة أو لما ينعمكس
الهما أو بعكس الترتيب بأن يجعل الصغرى كبرى وبالعكس لينتظم ذلك واحد العكسين

تأمّأولاً حد طرفيها كما اذا اشتركتا في جزء ناقص على نحو ما سبق

على التدبيرين (قال أو أحد) وذلك في الضرب الرابع والخامس من الشكل الرابع نحو كل إنسان أو بعضه حيوان ولا شيء من الفرس بإنسان فبعض الحيوان ليس بفرس فإنه إذا عكس كل من مقدمتهما يرجعان إلى الشكل الأول هكذا بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الإنسان بفرس (قال العكسين) تثنية العكس بالمعنى المصدري (قال قياس معلوم) أقول القياس المنتظم مما ذكره إنما ينتج نفس النتيجة لا ما ينعكس إليها كما أن المنتظم بعد عكس الترتيب إنما ينتج ما ينعكس إليها لا نفسها فالظاهر ترك أو لما ينعكس إليها بالنظر إلى الأول وترك تلك النتيجة بالنظر إلى الثاني تأمل (قال أو بعكس الترتيب) أي بعد عكس أحدي المقدمتين وذلك في الضرب الثاني من الشكل الثاني والخامس من الشكل الثالث * أولاً وذلك في الضروب الثلاثة الأولى والثامن من الشكل الرابع نحو كل إنسان حيوان وكل ضاحك أو بعضه إنسان فبعض الحيوان ضاحك ولا شيء من الإنسان بحجر وكل ناطق أو بعضه إنسان فلا شيء من الحجر أو ليس بعضه بناطق (قال وأحد العكسين) الظاهر أن يقول وعكس أحدي المقدمتين أو كليهما أو عكس الترتيب بل الأولى أن يذكر الانعكاس بدل العكس وكأنه أراد بأحد العكسين واحداً من عكس الترتيب والعكس المستوي للمقدمة واحدة وبكليهما العكس المستوي وضممت الكبرى بالصغرى إلى العكس أنتج ما ينعكس إلى النتيجة المطلوبة وكذا الخامس من الشكل الثالث * فأن دفع ما قبل القياس المنتظم مما ذكره ينتج نفس النتيجة لا ما ينعكس إليها فالظاهر ترك قوله أولاً ينعكس إليها (قال مستوي) أي أو بضم عكس أحدهما إلى عكس الأخرى * والأخصر الأوضح بضم عكس أحدي المقدمتين إلى الأخرى أو إلى عكسها (قال أو بعكس) انفصال خلوى لاجتماع العكسين في الضرب الثاني من الشكل الثاني (قال لينتظم) أي قياس معلوم الانتاج لآمع التقييم بأحد الأمرين بناءً على ارتكاب الاستخدام في اسم الإشارة إذ لفظ الضمير في تعريفه للتصوير لا للتقييم كما قاله بعض نظير الإنسان في تعريف اللفظ بما يتلفظ به الإنسان فلا يرد ما قبل المنتظم بعد عكس الترتيب إنما ينتج ما ينعكس إليها لا نفسها فالظاهر ترك قوله لتلك النتيجة بالنسبة إليه إذ لم يذكر لاصريحا ولا ضمناً حتى يترك (قال وأحد العكسين الخ) أي واحد من العكس المستوي لأحدي المقدمتين وعكس الترتيب أو عكس كليهما المقدمتين هو الخ فالهكلام من تثنية المشترك اللفظي لأن العكس الأول

بموتك فانه اذا علمت الكبير
فخصت بكها الا الصغرى هكذا
موتك ولا شيء تعرف الموت بعد
بموتك لا شيء تعرف الموت بعد

أسماء العسكر
لأول القديس
دكتيرة وعلم
الترتيب

ويعود ذلك
يراد باسم
العسكري
واحد من
على الوزير
والعسكري
المستريح
منه العدة
واحد من
او كذا
وتنزل
كلها
كلها
في الفرس
الثاني من
العسكري
والجسم
العسكري
قد صارت
الاحتكام
في غير
كلها

بعض الناس عاودوا
 في كل سنة
 في كل سنة
 في كل سنة

المقدم في وجود الضرر
بذلك لا يتم حال المستند للمحال
على اية

أو كلاهما هو معنى ارتداد شكل الى شكل آخر ولكل من الاشكال الاربعة شروط
أما الشكل (١) الاول فشرط انتاجه كيفاً إيجاباً الصغرى وكذا كلية الكبرى لاختلاف النتائج
إيجاباً وسلباً عند عدم احدهما فضرره بالنتيجة للمحصولات الاربعة مرتبة على وفق
ترتيب شرف النتائج * الضرب الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وقد
تقدم مثاله من الحلي والشرطي * الثاني من كليتين والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية
نحو كل مخلوق صادر عن الواجب تعالى

(١) قوله فشرط انتاجه كيفاً إيجاباً الصغرى الخ (أما إيجاباً الصغرى فليندرج الاصغر
في نفس الاوسط * وأما كلية الكبرى فليندرج جميع افراد الاوسط في حكم الاكبر إيجاباً
وسلباً اذ بمجموع هذين الاندراجين يظهر اندراج الاصغر في حكم الاكبر بداهة * كذا
قالوا وهو دليل على الاشتراط المذكور * وقولنا لاختلاف النتائج اشارة على

لكل من المقدمتين بطريق الاستخدام (قوله في حكم الاكبر) لم يقل في نفس الاكبر كما قال في نفس
الاوسط لأن اندراج افراد الاوسط في نفس الاكبر يستلزم كون الكبرى موجبة كما أن اندراج الاصغر
في نفس الاوسط يستلزم كون الصغرى موجبة (قوله للاشتراط) فان الاشتراط المذكور معلول
الاندراجين (قوله اشارة) كأنه قال اشارة لأن دليل الاشتراط حقيقة هو وجوب اتحاد النتائج وهو
كلا اشتراط معلول الاندراج كما أن الاختلاف وانتفاء الاشتراط معلول عدم الاندراج فلا استدلال بأحد

بمعنى القضية بقرينة قوله بضم وقوله إلى عكس الخ والثاني بالمعنى المصدري بقرينة قوله بأن يجعل الخ
وحملهما على المعنى المصدري بعيد وفي قوله كلاهما استخدام ولا يبعد حمل كليهما على العكس المستوي
وعكس الترتيب (قال هو معنى) أي اصطلاحاً فلا يرد أن الارتداد صفة الشكل بخلاف العكس ولو
بالمعنى المصدري فلا يصح الحمل لانه بحسب الفسفة (قال كلية الكبرى) ولو حكمت فتشمل شخصية
الكبرى على مذهب من جوز حمل الجزئي (قوله في نفس الاوسط) أي لافي الحكم به فقط والا لم
يحتج إلى اشتراط ايجابها (قوله في حكم الاكبر ايجاباً) أي متعلق ايجاباً أو سلباً. أو المراد بهما الوقوع
والا وقوع كما هو أحد اطلاقاتهما (قوله اشارة) قال اشارة لأن اختلافها ليس معلول للاشتراط لتحققه
عند عدم الشرط وليس معلول على واحدة لأن الاختلاف معلول عدم الاندراج والاشتراط معلول
الاندراج فلا يكون البرهان انياً إلا أن اختلافها عند عدم أحدهما يستلزم اتحاد النتائج عند وجودها

بالاختيار ولا شيء من الصادر بالاختيار بقديم ينتج أنه لا شيء من المخلوق بقديم ونحو كلما كان صادراً بالاختيار كان حادثاً وليس البتة إذا كان حادثاً كان قديماً ينتج أنه ليس البتة إذا كان صادراً بالاختيار كان قديماً * الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كمثل الضرب الأول إذا جعل الصغرى موجبة جزئية * الرابع من مختلفتين في الكيف والكيم والكبرى سالبة كلية ينتج

إلى دليله الآتي ولا ينافي ذلك كونه بين الاتحاج لأن بداهة استلزام مثل قولنا لأن العالم متغير وكل متغير حادث نتيجته لا يستلزم بداهة اشتراطه بأمور فيجوز أن يكون الحكم باستلزامه بديهياً والحكم باشتراطه نظرياً مع أنه يمكن أن يكون ذلك تنبيهاً لا دليلاً

المعولين على الآخر (قوله ينافي ذلك) أى كل من الدليلين الآتي والآتي (قوله لا دليلاً) حقيقة (قال بالاختيار بقديم) ألا على ما عليه الأمدى من أنه يجوز أن يكون تقدم القصد على الإيجاد كتقدم الإيجاد على الوجود والواجب على القصد في أن الشكل بالذات (قال سالبة كلية) مستغنى عنه

وهو والاشتراط معلولا الاندراج (قوله إلى دليله) أى إلى شرطيته قياس استثنائي غير مستقيم هو برهان أنى (قوله لأن العالم) أى بعد قولنا العالم حادث وإلا لزم استدراك قوله لأن (قوله ذلك تنبيهاً) أو دليلاً لبداهة الاستلزام إذ لا يلزم من كون الشيء بديهياً كون بداهته بديهية كما أن نظرية الشيء لا تستلزم كون نظريته نظرية (قال فرضوه الناحية) مقتضى كلام المختار حيث قال نتجت الناقاة على ما لم يسم فاعله تنتج نتاجاً ونتجها أهلها من باب ضرب عدم استعمال الناحية وما قاله عصام الدين من أن نتج لا يستعمل إلا مجهولاً مبنى عليه لكن كلام شمس المعلوم على ما نقله عبد الحكيم ظاهر في استعمالها وعبارة المصنف مبنية عليه (قال من موجبتين كليتين) تقص بنحو القائل برؤية فرعون قائل بحسميته والقائل بحسميته صادق لصدق المقدمتين دون النتيجة وفيه أن المراد بمحمول النتيجة هو الصادق في القول بالجسمية لأنها يعم الربوبية وإلا لكذبت الكبرى لانحدار محمولها معه فالنتيجة صادقة (قال كلية) مستدرك (قال بالاختيار بقديم) أى ذاتاً وفقاً وزماناً خلافاً من جواز كون تقدم القصد على الإيجاد كتقدم الإيجاد على الوجود في أنه بحسب الذات لا الزمان أيضاً (قال جزئية) حقيقة أو حكماً فتشمل الموهلة (قال إذا جعل) إشارة إلى أن في قوله كمثل مساححة وكذا ما يأتى (قال موجبة جزئية) متعلق الجملة باعتبار صفة فلا يلزم تحصيل الحاصل ولو تركه لكان أولى وكذا ما يأتى (قال سالبة كلية) لم يكتف بما قبله لثلاثتهم أن المراد به عدم الاتفاق في مجموع الكيف والكيم الصادق

هذا بالنظر إلى الحقيقة وأما بالنظر إلى عبادة المظهر فلا مستلزام بوجود محال هو اختلاف النتائج المستكن لوجود المردم بدون ذلك لا زعم على تقدير عدم الشك المذكور على التبيين بوجوده أو العكس المذكور

سالبة جزئية كمثل الضرب الثاني اذا جعل الصغرى موجبة جزئية * وأما الشكل الثاني فشرط انتاجه اختلاف مقدمتيه في الكيف وكية الكبرى لاختلاف النتائج عند فقد احدهما ايضا فضرر وبه النتيجة للسالبين فقط اربعة مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج والصغرى الاولى من كليتين والصغرى موجبة نحو كل جسم مؤلف ولاشي من القديم بمؤلف فلا شي من الجسم قديم * الثاني من كليتين والصغرى سالبة نحو لا شي من الجسم بسيط وكل قديم بسيط فلا شي من الجسم قديم ينتجان سالبة كلية بالخلف أو بعكس المقدمة السالبة وحدها في الاول ومع عكس الترتيب والنتيجة

(قال اختلاف مقدمتيه) فسقط ثمانية أضرب (قال وكية الكبرى) فسقط أربعة أضرب (قال شرف النتائج) شرف النتائج يقتضى تقديم الاولين على الاخيرين ولا يقتضى تقديم الاول على الثاني ولا الثالث على الرابع بخلاف شرف الصغرى فانه يقتضى تقديم كل على ما بعده (قال بالخلف) بأن يضم نقيض النتيجة بالصغرى الى الكبرى لينتج ما يناقض الصغرى فيقال في الاول بعض الجسم قديم ولا شي من القديم بمؤلف فبعض الجسم ليس بمؤلف ويقال في الثاني بعض الجسم قديم وكل قديم بسيط فبعض الجسم بسيط (قال ومع عكس) أى بعكس المقدمة السالبة حتى يصير شكلا رابعا مع عكس

بالاختلاف في أحدهما إذ ليس نصا في الاختلاف في كل منهما فاندفع القول بان قوله أو كبرى سالبة كلية مستغنى عنه * نعم لو قال في الكيف وفي السكم لا تجبه (قال سالبة جزئية) اعترض بان قولنا بعض النوع انسان ولا شي من الانسان بنوع قياس صادق المقدمات مع كذب النتيجة * وأجيب بأن الصغرى ليست من القضايا المتعارفة بان يكون المحمول صادقا على الموضوع صدق السكم على جزئيات * وأقول يمكن الجواب بأن الكبرى كاذبة لصدق نقيضه أعنى بعض الانسان نوع لأن الانسان أعم من الذى هو نوع ومن الذى هو شخص فليتنامل (قال أربعة مرتبة) والاحتمالات العقلية ستة عشر تسقط منها ثمانية بالشرط الاول وأربعة بالثاني فتبقى منها أربعة حاصلة من ضرب الصغريين السالبين في كبرى موجبة كلية وضرب الصغريين الموجبتين في كبرى سالبة كلية (قال والصغرى) قد يقال شرف الصغرى بوجب تقديم كل على ما يليه دون شرف النتيجة لان نتيجة الأولين سالبة كلية والاخيرين سالبة جزئية فاعتبار شرف الصغرى يغنى عن اعتبار شرف النتيجة * ثم إنه اعتبر هنا شرف الصغرى وفي الثالث شرف الكبرى لمشاركة الشكل الثاني في ترتيب الصغرى مع الاول ومشاركة الثالث معه في الكبرى (قال من كليتين) الاخصر منهما (قال بالخلف) بجعل نقيض النتيجة لايجابا صغرى الشكل الاول وكبرى القياس لسكيتها كبراه لينتج نقيض الصغرى (قال وحدها) أى بلا عكس

والاثر من التقديم
فصل الجرم ليس بسيط
فصل الجرم ليس بسيط
فصل الجرم ليس بسيط
فصل الجرم ليس بسيط
فصل الجرم ليس بسيط
فصل الجرم ليس بسيط
فصل الجرم ليس بسيط
فصل الجرم ليس بسيط
فصل الجرم ليس بسيط
فصل الجرم ليس بسيط

(٢٢٤)

في الثاني * الثالث من المختلفتين كيفاً وكمواً والصغرى موجبة جزئية كمال الضرب الاول
ايضاً * الرابع منها والصغرى سالبة جزئية كمال الضرب الثاني ينتجان سالبة جزئية
بالخلف وبمعكس الكبرى في الاول * واما الشكل الثالث فشرط انتاجه ايجاب الصغرى
وكلية احدى مقدمتيه للاختلاف بدون احدهما ايضاً فضروره النتائج للجزئيتين فقط
سنة مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج والكبرى مع شرف انفسها * الاول من
موجبتين

الترتيب حتى يصير شكلاً اول (قال من المختلفتين كيفاً) ذكر اختلاف السكيف بتبعية اختلاف السك
والا فقد علم ذلك من اشتراط انتاج هذا الشكل باختلاف المقدمتين كيفاً (قال بالخلف) أي في الضربين
(قال ايجاب الصغرى) فسقط ثمانية اضرب (قال وكلية احدى) فسقط ضربان آخران (قال والكبرى)
لما كان موافقة الشكل الثاني للشكل الاول في الصغرى وموافقة هذا الشكل له في الكبرى روعي
ثمة شرف الصغرى وهنا شرف الكبرى (قال مع شرف) شرف الضروب يقتضي تقديم كل على
ما يليه إلا الثالث والرابع بالنسبة الى الخامس وشرف الكبرى يقتضي تقديمها عليه (قال الاول من
الخ) تقديم هذا الضرب على ماعدا الثالث والخامس بالنظر الى شرف كل من النتيجة والكبرى

الترتيب لكفاية عكس الكبرى في الرد الى الشكل الاول وانتاج النتيجة المذكورة (قال في الثاني)
لم يكتف فيه بعكس الصغرى لانه يكون القياس حينئذ من الشكل الرابع والمعتبر فيه كونه من
الاول (قال جزئية) مستغنى عنه بما مر من اشتراط كلية الكبرى كما أن الاختلاف في السكيف
مستغنى عنه بقوله اختلاف مقدمتيه كيفاً ومثلها الجزئية في قوله الاتي سالبة جزئية (قال بالخلف)
فيهما (قال في الاول) لاني ثانيتها لأن عكس كبراه موجبة جزئية لاتصلح ليكبروية الشكل الاول
وصغراه لكونها سالبة لاتصلح لصغرويته ولا يجرى فيه عكس الصغرى ثم عكس الترتيب والنتيجة
وهو ظاهر (قال وكلية احدى) ولو في ضمن المجموع كما في الضرب الاول (قال للاختلاف) برهان أي
وأما برهانه الذي فهو نظير ما ذكره في الحاشية على الشكل الاول (قال سنة مرتبة) حاصلة من ضم
صغرى موجبة كلية الى الكبرىات الأربع وصغرى موجبة جزئية الى الكبرى بين السكيتين الموجبة
والسالبة (قال والكبرى مع الخ) أي جميعها كما في تقديم الخامس على السادس أو بعض منها كما في
غيره * هذا والتعبير في الكبرى بالواو وفيما بعده بمع يوم التحكم فلا خسر الاولى والكبرى وانفسها
(قال الاول من الخ) شرف الضرب يقتضي تقديمه على البواقي وان وجد فيه شرف النتيجة والكبرى

الجزء الأول من المقدمة
الجزء الثاني من المقدمة
الجزء الثالث من المقدمة
الجزء الرابع من المقدمة
الجزء الخامس من المقدمة
الجزء السادس من المقدمة
الجزء السابع من المقدمة
الجزء الثامن من المقدمة
الجزء التاسع من المقدمة
الجزء العاشر من المقدمة

(٢٢٦)

وبعكس الصغرى * الخامس من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية بالخلاف
وبعكس الكبرى مع عكس الترتيب والنتيجة * السادس من المختلفتين كيفاً وكمّاً والكبرى
سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بالخلاف فقط * وأما الشكل الرابع فشرط انتاجه ايجاب
مقدمته مع كلية الصغرى أو اختلافهما كيفاً مع كلية احدهما للاختلاف فضروريه النتيجة
لما عدا الموجبة الكلية ثمانية * الاول من موجبتين كليتين نحو كل مؤلف حادث وكل جسم
مؤلف فبعض الحادث جسم ينتج موجبة جزئية لا كلية لما تقدم (١) الثاني من موجبتين
بفرس وان صدق بعض الجوهر ليس بفرس (١) قوله لما تقدم من جواز كون الاصغر اعم
الكبرى

الكبرى وفي الاخيرين منها ما هو قبيضها كالضربين الباقيين (قال الخامس من الخ) تقديمه بالنظر
إلى الامور الثلاثة (قال والكبرى جزئية) كمال الضرب الاول إذا جعلت الكبرى جزئية (قال
الكبرى سالبة) جزئية كمال الضرب الثاني (قال ايجاب مقدمته) سقط به اثنا عشر ضرباً كل من
الصغريين السالبتين مع كل من الكبريات الاربع فهذه ثمانية وكل من الكبريين السالبتين مع كل من
الصغريين الموجبتين فهذه أربعة (قال مع كلية) سقط بها ضربان الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبريين
الموجبتين فبقى ضربان فقط (قال أو اختلافهما كيفاً) كالمشكل الثاني (قال مع كلية) كالمشكل الثالث

منه فيهما (قال وبعكس الصغرى) ايصير شكلاً أول (قال وبعكس الكبرى) فيصير شكلاً رابعاً
وبعد عكس الترتيب ينتج من الشكل الاول ما ينعكس الى النتيجة ولا يجري فيه عكس الصغرى
لأن كبراه جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول (قال والكبرى) الاخصر والكبرى جزئية
(قال بالخلاف) أي لا بعكس الصغرى لأن كبراه جزئية لا تقع كبرى الشكل الاول ولا بعكس
الكبرى تم عكس الترتيب لانها سالبة لا تقبل الانعكاس ولو قبلها لم تصلح عكسها لصغروية الشكل
الاول (قال فضروريه النتيجة) لم يذكر جهة ترتيبها لأنه لا يكفي فيه شرف الصغرى والكبرى والنتيجة
(قال ثمانية) إذ يسقط بقوله ايجاب المقدمتين اثنا عشر ضرباً وبقوله مع كلية الصغرى اثنان فلا يبقى
من الستة عشر المتصورة إلا اثنان وعاد بقوله أو اختلافهما في السكيف ثمانية من السواقط فصارت
الضرور عشرة وسقط بقوله مع كلية احدهما اثنان من الثمانية العائدة فبقى ثمانية أضرب فافهم (قال
من موجبتين) جعله أولها لاشمال كل من مقدمتيه على شرفي الايجاب والكلية (قوله من جواز كون)
فيمنع حمل الاكبر عليه كلياً (قال الثاني من) شرف النتيجة وكذا الضرب يقتضي تأخيرها عن
الثالث لان شرف الكلية أولى من شرف الايجاب لكن قدم عليه لما اشارت له الاول في ايجاب المقدمتين

والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية * الثالث من كليتين والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية ونتاج هذه الثلاثة ثابت بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المنتج لما يعكس الى النتيجة * الرابع من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية بعكس كل من الصغرى والكبرى ليرتد الى الشكل الاول * الخامس من المختلفتين كيفاً وكماً والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس كل منهما ايضاً * السادس منها والصغرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني * السابع منها والصغرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث * الثامن منها والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المنتج لما يعكس الى النتيجة * ويمكن بيان الخمسة الاول

كما في المثال المذكور لان بعض الحاد عرض لاجسم

(قال ينتج سالبة كلية) نحو لاشئ من المؤلف بقديم وكل جسم مؤلف فلا شئ من القديم بجسم (قال سالبة جزئية) نحو كل مؤلف جسم ولا شئ من القديم بمؤلف قبض الجسم ليس بقديم (قال من المختلفتين) كثال الرابع (قال والصغرى سالبة) جزئية كثال الثالث (قال ليرتد الى) أى الى رابع الشكل الخ (قال والصغرى موجبة) كثال الرابع (قال ليرتد الى) سابع الشكل الخ (قال الخمسة الاول)

وفي أحكام الاختلاط (قال الثالث) قدمه لمشاركة الأولين في الرد الى الشكل الاول بعكس الترتيب على أن نتيجته أشرف من نتيجة ما بعده (قال كلية) مستدرك (قال الرابع) قدمه على ما بعده لكلية مقدمته (قال سالبة) لاسالبة كلية لجواز كون الاصغر أعم من الاكبر وامتناع سلب الاخص عن الاعم كلياً كما في قولنا كل انسان جسم ولا شئ من الحجر بانسان (قال بعكس) لابعكس الترتيب لان كبراه لكونها سالبة لاتقع صغرى الشكل الاول وكذا في الخامس (قال الخامس) قدمه على السادس والسابع لارتداده الى الشكل الاول أولاً وبالذات بخلافهما وعلى الثامن لان نتيجته عين نتيجة الشكل الاول ونتيجة الثامن عكسه (قال السادس) شرف الشكل المردود اليه يقتضى تقدمه على السابع وشرف الاشتغال على الايجاب السكلي يقتضى تقدمه وتقديم السابع على الثامن (قال بعكس الصغرى) أى إذا كانت احدى الخاصتين ولا يجري فيه الارتداد الى الشكل الاول بعكس الترتيب أو عكس المقدمتين لعدم تحقق شرط انتاجه حينئذ وكذا في الضرب السابع (قال الى الشكل الثالث) المنتج للنتيجة المطلوبة (قال الثامن منها) لا يجري فيه عكس المقدمتين وهو ظاهر (قال ويمكن بيان) لا الثلاثة الأخيرة أما السابع والثامن فلان كبراهما جزئية وهي لاتقع كبرى الشكل

كما في المثال الرابع اذا وجدت الصغرى جزئية نحو بعض المؤلفين جسم ولا شئ من القديم بقديم ينتج الجسم ليس بقديم نحو بعض المؤلفين ليس بقديم ولا جسم مؤلف ينتج القديم ليس بجسم نحو كل مؤلف جسم وبقدم القديم ليس بمؤلف ينتج الجسم ليس بقديم

لأنه لا شئ من المؤلفين بقديم ولا شئ من المؤلفين بقديم ولا شئ من المؤلفين بقديم ولا شئ من المؤلفين بقديم

فأن لم يكن الكبيرى احدى الوصفيات الاربع هي المشروطتان والعرفتان بل غيرهما
فالنتيجه فيهما كالكبرى في الجهة من غير فرق وأن كانت احداها فهي في الشكل الاول
كالصغرى

الصفات الأربع
المشروطتان والعرفتان
والعرفتان
والعرفتان

التي هي ٢٢٥ الحاصلة من ضرب ١٥ في نفسها فبقى ١٩٥ (قال احدى الوصفيات) وذلك ١٤٣ اختلاطاً
حاصلة من ضرب ١٣ صغرى أعنى ماعدا الممكنتين في ١١ كبرى أعنى ماعدا الوصفيات الاربع
(قال كالكبرى) أما في الشكل الثالث فبالخلف والعكس المذكورين في المطلقات* وأما في الشكل
الاول فلبدها اندراج الاصغر في حكم الاكبر بالجهات المعبرة له فإن مفاد الصغرى أن الاصغر
ثبت له الاوسط بالفعل ومفاد الكبرى أن كل ما ثبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالاكبر بالجهة
المعبرة فيها فيكون الاصغر محكوماً عليه بالاكبر بتلك الجهة* واعتراض بأن كلا من الداعمتين الصغريين
في الشكل الثالث ينتج مع الوقتين والوجودية اللادائمة حينية لادائمة ومع الوجودية اللا ضرورية
حينية لازورية ومع المطلقة العامة والوقتيتين المطلقتين حينية مطلقة وتلك الحينيات أخصت بما يقع
الكبرى وذلك لانه إذا صدق كل انسان حيوان بالضرورة أو دائماً وكل انسان متنفس بأحدى
الجهات السبع يصدق بعض الحيوان متنفس حين هو حيوان فإنه لا تصاف الاوسط في الصغرى
بالاصغر واتصافه في الكبرى بالاكبر لا بد من اجتماع وصفى الاصغر والاكبر حيناً ولو قيل بدل الكبرى
لأشئ من الانسان بمتنفس بالفعل يصدق بعض الحيوان ليس بمتنفس حين هو حيوان لوجوب عدم
اجتماع الوصفين في الاوسط حيناً ما وقد أشار المصنف إلى دفع هذا الاعتراض بقوله المار أول الباب
وقد يطلق النتيجة على أخص القضايا اللازمة مع الحاشية عليه كما مر (قال وان كانت احداها) وذلك
٥٢ اختلاطاً حاصلة من ضرب ٤ كبريات في ١٣ صغرى (قال كالصغرى) في التحرير لدلالة الكبرى

أو فطلدات النتيجة على تلك الصفات
تكون الإقتضاء كذا في أخص القضايا
والسببية اللازمة لها لا ينتج لها مقتضى

(قال فان لم يكن) الاخصر فان كانت كبراهما غير المشروطتين والعرفتتين فهي كالكبرى جهة أو
احداها فهي الخ (قال كالكبرى) إنما يتم اذا كانت النتيجة بمعنى ما يلزم من الدليل مطلقاً كما أشار
إليه فيما مر وأما إذا كانت بمعنى أخص القضايا اللازمة له فلا لأن الصغريين الداعمتين من الشكل
الثالث تفتجان مع الوقتين والوجودية اللادائمة حينية لادائمة ومع المطلقة العامة والوقتيتين المطلقتين
حينية مطلقة ومع الوجودية اللا ضرورية حينية لازورية وكل من هذه النتائج أخصت بما يتبع الكبرى
(قال من غير فرق) تأكيد لما قبله سواء كان معناه من غير فرق بين ماعدا الوصفيات الاربع أو
بين الشكل الاول والثالث أو بين الكبرى والنتيجة (قال كالصغرى) لدلالة الكبرى حينئذ على أن
دوام الاكبر بدوام الاوسط والاوسط ثابت للاصغر فيكون الحكم بالاكبر على الاصغر كاليجاب

عن
تحوّل الحامض
بالظرفه او
بالدوام لا
وإنما وكل
حامض ان كان
بالظرفه
بعضه في
الاصل
انما بالظرفه
صين هو
تحوّل الا
صين هو

بحسب
 فيه انهم بطريقه المعتمد من قوله
 وبعده الطروده والادام المضمود
 صيه بالمصور العلاءي بمذموم
 وادام المشركه بينا وبعده
 الكسر بل يقتصر في النتيجة
 ثم يجه وروود ما ذكره في
 الملاذه فانهم

وأما نتيجته

هذا هو المطلوب
الشرط الثاني ثمانية (قال وأما نتيجته) استدلال على كون النتيجة دائمة أو كالتصغري بالخلف والعكس
الشرط الثاني ثمانية (قال وأما نتيجته) استدلال على كون النتيجة دائمة أو كالتصغري بالخلف والعكس

الساقطة بهذا الأمر الثاني فهو ٤٨ ضرباً حاصلةً من ضرب الممكنتين الصغيرين في ١٢ كبرى أعني ماعدا
الممكنتين والضرورة ومن ضرب الممكنتين الكبيرين في ١٢ صغيراً أعني ماعدا الممكنتين
والضرورة ومجموع الضروب العقيمة ١٢٥ * ثم وجه الشرط الثاني أما في الصغيرين الممكنتين مع ماعدا
الدوام الثلاث من الكبريات الساقطة فللمثال المذكور في الأمر الأول . ومع الدائمة والعرفية العامة
منها فلانا إذا قلنا كل رومي اسود بالامكان ولا شيء من الرومي اسود باحدى الجهتين فالحق الاجاب
أولاً شيء من التركي اسود فالحق السلب ومع العرفية الخاصة فلانها عرفية عامة مع قيد اللادوام * وقد
قالوا ان انتاج المركبة مع قضية أخرى منوطٌ بانتاج أحد جزئها معها وعدم انتاجها منوطٌ بعدم انتاج
شيء من جزئها معها . والعرفية العامة قد عرفت حالها والادوام موافقةً للممكنة كيفاً ولأدخل للنتيقتين كيفاً
في الشكل الثاني * وأما في الكبيرين الممكنتين مع ماعدا الدائمة من الصغريات الساقطة فللمثال المذكور
في الأول أيضاً ومع الدائمة فلانا إذا قلنا كل رومي أبيض دائماً ولا شيء من الرومي أبيض بالامكان

٧ الشرطتين

في الشرط الثاني ثمانية (قال وأما نتيجته) استدلال على كون النتيجة دائمة أو كالتصغري بالخلف والعكس
المذكورين في المطلقات . مثلاً إذا صدق كل انسان متنفس بالفعل ولا شيء من الحجر بمتنفس بالضرورة
أو دائماً صدق لا شيء من الانسان بحجر دائماً وإلا فيصدق تقيضه فنضمه صغرى إلى كبرى لينتج
ما ينافي الصغرى أو بعكس الكبرى إلى لا شيء من المتنفس بحجر لينتج المطلوب من الشكل الاول
واعترض بان هذه القاعدة وان اقتضت كون نتيجة الدائمتين الصغيرين مع السوالب التسع الغير
المنعكسة دائمة إلا أنه قام البرهان على العقم لصدق قولنا كل لون كسوف سواد بالضرورة أو دائماً
ولا شيء من لون الكسوف بسواد بالضرورة وقت التربع دائماً مع كذب النتيجة باى جهة كانت
وأجيب بأن المراد بلون الكسوف اما لون مطلق الشيء مقيداً بوقت الكسوف وان لم يكن منكسفاً
ولا كاسفاً أو لون خصوص المنكسف أو الكاسف مقيداً بذلك الوقت أولاً فعلى الاول تكذب الصغرى
كلية وعلى الثاني تكذب كلية وجزئية لان لون الشمس ليس بسواد دائماً وعلى الثالث تكذب الوقتية
الكبرى لان لون القمر الكاسف سواد دائماً * أقول في الجواب نظر * أما أولاً فلأن كذب الدائمتين
الصغيرين على الاول كلية لا يحسم مادة الاشكال لعوده فيما كانتا جزئيتين * نعم يمكن الجواب عليه
بأن الكبرى كاذبة كلية لان لون الحبشى سواد دائماً وكليتها شرط في هذا الشكل * وأما ثانياً فلأن لون
القمر ليس بسواد لما قالته الحكماء من أنه جرم كمد صيقل * وأما ثالثاً فلجواز أن يراد بلون الكسوف
اللون الخيل في الكاسف عند النظر اليه وقت الكسوف فتصدق المقدمتان كلية ولذا خص الانتاج

الذي لابد في هذا الشكل الثاني
اختلاف متديرتين كيفاً وفي
الحكمة اختلاف جزئياً كيفاً
ايضاً فاما لكثرة الصغريات
كانت موجبة بذكر العرفية
الحاصلة كبرى سالباً ويكون
تقيدها اعني اللادوام موجبة
ايضاً فلم يبق شرطاً للشكل
الثاني

فدائمة مطلقة ان صدق الدوام الدائى على احدى مقدمتيه والا فكالصغرى مخدوفاً عنها
 قيد اللادوام واللا ضرورة

فالخلق الاجباب أولاً شئ من الهندى بابيض فالسلب (قال فدائمة مطلقة) دليل كون النتيجة دائمة أو
 كالصغرى الخلف والعكس المذكور ان في المطلقات مثلاً اذا صدق كل انسان متنفس بالفعل ولا شئ
 من الحجر متنفس بالضرورة أو دائماً فلا شئ من الانسان بحجر دائماً والا فيصدق بعض الانسان
 حجر بالفعل فنضمه صغرى الى الكبرى لينتج بعض الانسان ليس متنفس بالضرورة أو دائماً وهذا
 خلف أو نكس الكبرى الى لا شئ من المتنفس بحجر فينتج المطلوب * ثم انه اعترض الميبدى بان
 هذه القاعدة وان اقتضت كون نتيجة الدائمتين الصغريين مع السوالب التسع الغير المنعكسة دائمة إلا
 أنه لم يقيم برهاناً على ذلك بل انما قام البرهان على العقب لصدق قولنا كل لون كسوف سواداً باحدى
 الجهتين ولا شئ من لون الكسوف بسواد بالضرورة وقت التربيع لادائماً لانعدام لون الكسوف في
 هذا الوقت وكذا سائر الجهات مع كذب بعض لون الكسوف ليس بلون كسوف بالامكان كالجهات
 الاخص انتهى * اقول المراد بلون الكسوف إما لون مطلق الشئ مقيداً بوقت الكسوف وان لم يكن
 منكسفاً ولا كاسفاً أو لون خصوص المنكسف أو الكاسف مقيداً بذلك الوقت أولاً. فعلى الاول تكذب
 كل من الدائمتين الصغريين كلية وعلى الثاني تكذبان مطلقاً كلية أو جزئية لأن لون الشمس ليس
 بسواد دائماً. وعلى الثالث تكذب الوقتية الكبرى لأن لون القمر الكاسف سواداً دائماً فتأمل (قال
 صدق الدوام) وذلك في ٥٢ ضرباً بان كانت الصغرى ضرورية والكبرى احدى ١٥ أو دائمة والكبرى
 احدى ١٣ أعني ما عدا الممكنتين فهذه ٢٨ أو بان كانت الكبرى ضرورية والصغرى احدى ١٣
 أعني ما عدا الدائمتين أو دائمة والصغرى احدى ١١ أعني ما عدا الممكنتين والدائمتين فهذه ٢٤ والمجموع
 ٥٢ (قال والا فكالصغرى) وذلك في ٤٨ ضرباً بان كانت الكبرى احدى المشروطتين اللتين
 من الست المنعكسة السوالب والصغرى احدى ١٣ أعني ما عدا الدائمتين فهذه ٢٦ ضرباً أو كانت احدى
 الوقتيتين والصغرى احدى ١١ أعني ما عدا الدائمتين والممكنتين فهذه ٢٢ والمجموع ٤٨ (قال قيد اللادوام)

بما كانت الكبرى التي من هذه التسع موجبة والصغرى سالبة وحكم بعقم العكس كما في شرح المطالع
 (قال فدائمة) ان قيل ان كان ثبوت الاوسط لاحد الطرفين كسلبه عن الآخر ضرورياً كان الطرفين
 متباينين ضرورة فنتيجة الضروريتين ضرورية لادائمة قلنا هذا انما يتم ان حصل من ذلك منافاة
 ضرورية بين ذات الاصغر ووصف الاكبر ولم تحصل والحاصل هنا هو المنافاة بين ذاتي الطرفين (قال
 قيد اللادوام) وجه حذف الاولين المسميين بقيدى الوجود أن الصغرى المقيدة بأحدهما ان كانت

والضرورة مطلقاً (١) سواء كانت مخصوصة بالصغرى او مشتركة بينها وبين الكبرى وسواء كانت وصفية أو وقتية أو منتشرة * الشكل الرابع شرطه بحسب الجهة أمور خمسة *
أحدها فعلية المقدمات . وثانيها كون السالبة المستعملة فيه منعكسة
(١) (قوله وسواء كانت وصيفة الى آخره) ترك الضرورة الذاتية لأن الكلام فيما اذا لم يصدق الدوام الذاتي على شيء من مقدماته فلا يتصور ذلك كما لا يخفى

حنف القيدین الأولین المسمیین بقیدی الوجود كما فی التحریر لأن الصغری المقيدة بأحدهما كانت مع كبرى بسيطة كان قيد الوجود موافقاً لها في السكف أومع مركبة فلم ينتج مع أصلها لذلك ولا مع قيد وجودها لأن قیدی الوجود إما مطلقتان أو ممكنتان أو مطلقة ولا انتاج منها في هذا الشكل (قال فعلية المقدمات) بان لا يستعمل فيه الممكنة لافي الصغرى ولا في الكبرى أما في الصغرى فلان الحق هو السلب في كل ناهق مركوب السلطان بالامكان وكل حمار ناهق بالضرورة والایجاب في كل صاهل مركوبه بالامكان وكل فرس صاهل بالضرورة. وأما في الكبرى فلان الحق هو السلب أيضاً في كل مركوب السلطان فرس بالضرورة وكل حمار مركوبه بالامكان والایجاب اذا بدلت الكبرى بقولنا وكل صاهل مركوبه هذا اذا كانت الممكنة موجبة * وأما اذا كانت سالبة فلما يأتي في الشرط الثاني من وجوب انعكاس السالبة في هذا الشكل * وكتب أيضاً فسقط ٥٦ وبقي ١٦٩ حاصلة من ضرب ١٣ صغرى في نفسها كبرى وهذا الشرط شامل لكل الضروب والثاني لما عدا الضربين الأولين وإن لم يكن فيه فائدة بالنسبة الى الضروب الثلاثة الاخيرة أعني السادس والسابع والثامن لما سبق من اشتراط كون السالبة المستعملة فيها من الخاصتين فالأولى تخصيص الشرط الثاني بالثالث والرابع والخامس (قال المستعملة فيه) أي مع كبرى بسيطة كان قيد وجودها موافقاً كماً أو مع مركبة لم ينتج مع أصلها لذلك ولا مع قيد وجودها لأن قیدی الوجود في المقدمتين إما مطلقتان أو ممكنتان أو مطلقة وممكنة ولا انتاج في هذا الشكل منها لفقد الشرطين المآزين كذا في التحریر (قال والضرورة مطلقاً) وإنما تجذف لأن الصغرى المشتملة على الضرورة إما مشروطة أو وقتية أو منتشرة وكبرها إحدى الوصفیات الأربع لان المفروض عدم صدق الدوام الذاتي على شيء منها وأخص الاختلاطات منها هو الاختلاط من مشروطتين أو من وقتية ومشروطة والضرورة فيهما لا تتعدى إلى النتيجة كما بين في المطولات (قال أمور خمسة) أي باعتبار جميع ضروبه لا مطلقاً إذ لا تجتمع الخمسة في ضرب واحد منها مثلاً (قال فعلية المقدمات) بان لا تكون ممكنة عامة أو خاصة إذ لو كانت أحدهما ممكنة لاختلفت النتائج (قال كون السالبة) مستغنى عنه بالنسبة الى الضروب الثلاثة الاخيرة بما مر عن المصنف من اشتراط كون السالبة المستعملة فيها من الخاصتين

حاصلة من ضرب الكثرين الصغريتين
١٥٢ كبرى والممكنة الكبرى
٢٣٥ صغرى على ما عدا الممكنة
سبعة

وثالثها صدق الدوام الذاتي على صغرى الضرب الثالث أو العرفي العام على كبريها
* ورابعها كون كبرى الضرب السادس من القضايا المنعكسة * وخامسها كون صغرى

في سنة ضروب منه سواء كانت صغرى أو كبرى (قال منعكسة) بأن كانت تلك السالبة من الست
المنعكسة أن كانت كلية وذلك فيما عدا الضرب السادس والسابع من الضروب المشتملة على السالبة ومن
الخاصتين أن كانت جزئية وذلك في ذينك الضربين فسقط ٩١ من ١٦٩ حاصلة من ضرب ٧ سوالب
أعني ماعدا الممكنتين من التسع الغير المنعكسة في ١٣ موجبة أعني ماعدا الممكنة * وبقي ٧٨ حاصلة
من ضرب ٦ في ١٣ ثم وجه هذا الشرط حقيقة الإيجاب أما إذا كانت تلك السالبة صغرى فكما في
قولنا لاشئ من القمر بمنخسف باحدى جهات السوالب الغير المنعكسة وكل ذي محاق قرر بالضرورة * وأما
إذا كانت كبرى فكما في قولنا كل منخسف فهو ذو محق بالضرورة ولا شئ من القمر بمنخسف باحدى
جهات تلك السوالب . ويتجه أنه لا يتم هذا الوجه ما لم يظهر بصورة يتبين فيها حقيقة السلب (قال
على صغرى) التي علم بالشرط الثاني وجوب كونها من الست المنعكسة (قال الضرب الثالث) وهو لاشئ
من ب ج وكل اب (قال أو العرفي العام) فسقط ٢٨ وهي حاصلة من ضرب ٤ صغريات أعني ماعدا
الدائمتين من الست المنعكسة في ٧ كبريات أعني ماعدا الممكنتين من التسع الغير المنعكسة السوالب
من ٥٠ بقي ٥٠ حاصلة من ضرب الدائمتين في ١٣ كبرى ومن ضرب ٤ صغريات هي الوصفيات للاربع
في ٦ كبريات هي تلك الست المنعكسة . ثم وجه هذا الشرط حقيقة الإيجاب في قولنا لاشئ من المنخسف
بعضي* بالاضافة القمرية باحدى جهات الصغريات الساقطة وكل قرر منخسف باحدى جهات الكبريات
الساقطة . وفيه ميامر آفنا * وكتب أيضا تفتن حيث عبر عن الدائمتين والوصفيات الاربع تارة بالمنعكسة
السوالب وتارة بالعرفي العام (قال الضرب السادس) قد مر انه لا رتداده الى الشكل الثاني بعكس الصغرى

لاختلفت النتائج (قال صدق الدوام) استدلل عليه بأنه إذا انتفى الامر ان كانت الصغرى من الوصفيات
الاربع والكبرى من التسع الغير المنعكسة السوالب وأخص هذه هو الصغرى المشروطة الخاصة مع
الوقفية عقيم فالجواب كذلك * واعترض بأنه انما يتم لو أورد صورة يمتنع فيها الإيجاب وأخرى يمتنع فيها
السلب ولم يظهر بالاولى . وما قالوا من أن كل ضرب اشتمل على سلب فنتيجته سالبة فيكتفي بالثانية
ممنوع إذ الشيخ كثيرا ما استنتج الموجبة من السالبة وبالعكس (قال الذاتي) فيمتنع كون صفراء من
العائنين أو الخاصتين فضلا عما هو أعم منها (قال أو العرفي العام) بأن تكون من القضايا التي تتمكس
سوالها (قال السادس) لان بيان انتاجه بعكس الصغرى ليس يرجع الى الشكل الثاني فتكون صفراء

سابقة ليدرك بالضرورة
في كل حالة من هذه الحالات
بأنه لا بد من أن يكون

عندئذ لا بد من أن يكون
بالإلزام مادام جاتا لادام
وبعض الحركات هي بالادام مادام
متحركاً ببعض الحركات ليس بالادام
بالضرورة أو بالادام مادام مادام
لاداماً وإذا انعكس الترتيب
بعض الحركات ليس بالادام مادام
أو بالادام مادام مادام مادام
فإنك لا تستطيع الملاحظة
أما في هذه الحالة فليس كذلك
لأن النتيجة هي بالضرورة
مستغنى عنها لادام مادام
بعد حذف لادام مادام
أن كان
أما في هذه الحالة فليس كذلك
فإنك لا تستطيع الملاحظة
لاداماً ولا بد من أن يكون
بأنه لا بد من أن يكون

الضرب الثامن إحدى الخاصتين وكبراه مما يصدق عليه العرف العام * وأما النتيجة فهي
في الضربين

لا بد أن تكون صفرا إحدى الخاصتين فيحصل من ضربهما في ٦ كبريات ١٢ ضربا كالثامن. ثم وجه
هذا الشرط أنه لا يرتداد المذكور لا بد أن يتحقق فيه شرط الشكل الثاني * وقد مر أنه إذا لم يصدق
الدوام الدائري على صفرا لم أن يكون كبراه من الست المنعكسة السوالب (قال الضرب الثامن) وذلك
لأن انتاجه معلوم بارتداده إلى الشكل الأول بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة * وقد علم أن ذلك الشكل
أما ينتج السالبة الخاصة إذا كانت كبراه من الخاصتين و صفرا من الست المنعكسة * أما إذا كانت
من الوصفيات الأربع منها فظاهر. وأما إذا كانت من الدائريتين فالنتيجة وإن كانت ضرورية لادامة
أو دامة لادامة وهما كاذبتان لكذب إحدى مقدمتي القياس إلا أن العرفية الخاصة أهم منها فتصدق
وتنعكس إلى النتيجة المطلوبة. مثلاً إذا قيل بعد الرد إلى الشكل الأول بعض متحرك الاصابع إنسان
بالضرورة ولا شيء من الإنسان بساكن الاصابع بالضرورة مادام إنساناً لاداماً فبعض متحرك
الاصابع ليس بساكن الاصابع دائماً مادام الوصف لاداماً فالخاصة صادقة مع كذب إحدى المقدمتين
فينبغي أن يكون صفري هذا الضرب من الخاصتين لكونها كبرى الشكل الأول وكبراه من الست
المنعكسة لكونها صفري ذلك الشكل * وكتب أيضاً الأولى ترك التعرض لاشتراط صفري هذا الضرب

إحدى الخاصتين كما مر لتقبل الانعكاس وكبراه موجبة تنعكس سالبها لما مر أنه يشترط في ذلك
الشكل إذا لم يصدق الدوام على صفرا كون كبراه مما تنعكس سالبها (قال الضرب الثامن) لأن
ظهور انتاجه بعكس الترتيب ليرتد إلى الشكل الأول ثم عكس النتيجة فيلزم كون مقدمتيه بحيث
إذا عكس الترتيب انتجنا سالبة خاصة لنعكس إلى النتيجة. والشكل الأول إنما تنتجها إذا كانت
صفرا من الست المنعكسة السوالب بأن يصدق عليه العرف العام وكبراه إحدى الخاصتين * بقي أن كبرى
الضرب السادس والثامن متحدتان في الشرط. والتعرض لكون صفري الثامن من الخاصتين مستغنى
عنه. على أن التعرض له دون كون صفري السادس منهما تحكم فلو جمل الشروط أربعة وقال الرابع كون
كبرى الضرب السادس والثامن مما يصدق عليه العرف العام لكفي (قال في الضربين) في شرح المطالع
ماحصله أنه إن لم تكن صفراهما إحدى الوصفيات الأربع فالنتيجة كعكسها وإن كانت إحداها فهي
كعكس الكبرى محدوفا عنه قيد وجود الكبرى ومضموماً إليه لادوام الصفري إن كانا انتهى. والسر
فيه أن تبيجهما عكس نتيجة الشكل الأول الحاصل بعد عكس الترتيب فلو لم تكن كما ذكر لم تكن

[illegible]

الاولين كعكس الصغرى ان يصدق الدوام الذاتي على صغيرها او كان القياس من الست
 المنعكسة السوالب والا فطلقة عامة. وفي الضرب الثالث دائمة مطلقة ان يصدق الدوام
 الذاتي على احدى مقدمتيه والا فكمعكس الصغرى. وفي الضرب الرابع والخامس دائمة ان
 يصدق الدوام الذاتي على كبريها والا فكمعكس الصغرى مخدوفا عنه
 كما ذكره العالم بهذا الاشتراط تماثل قبيل هذا الفصل كما لم يتعرض لاشتراط صغرى الضرب السادس
 وكبرى الضرب السابع بمثل هذا الشرط لذلك بل لو قال بدل ما ذكره في الشرطين الاخيرين ورابعها
 كون كبرى الضرب السادس والثامن من القضايا المنعكسة وجعل الشرط اولاً أموراً أربعة لكان أخصر
 وأوضح وأولى (قال الاولين) اللذين ضروبهما بحسب الجهة ١٦٩ كما مر (قال على صغرها) والعكس
 حينئذ المطلقة (قال القياس) عقده عليه (قال من الست) وذلك ٥٥ ضرباً حاصله من ضرب الدائمتين
 الصغريين في ١٣ كبرى ومن ضرب ٤ صغريات أعني ما عدا الدائمتين من الست المنعكسة السوالب
 في ٦ كبريات هي الست المنعكسة (قال المنعكسة السوالب) والعكس حينئذ الحينية المطلقة أو اللاداعية
 (قال فطلقة عامة) وذلك ١١٩ ضرباً حاصله من ضرب ٧ صغريات من الغير المنعكسة السوالب أعني
 ما عدا الممكنتين في ١٣ كبرى ومن ضرب ٤ صغريات أعني ما عدا الدائمتين من الست المنعكسة السوالب
 في ٧ كبريات من تلك الغير المنعكسة (قال الضرب الثالث) الذي ضروبه بحسب الجهة ٥٥ كما مر (قال
 على احدى) وذلك ٣٤ ضرباً حاصله من ضرب الصغريين الدائمتين في ١٣ كبرى ومن ضرب الكبريين
 الدائمتين في الوصفيات الأربع (قال والافكعكس) وهو إما عرفية عامة أو عرفية لاداعية في البعض.
 وكتب أيضاً وذلك في ١٦ ضرباً حاصله من ضرب الوصفيات الأربع في نفسها (قال الرابع) بكل
 ب ج ولا شيء من اب (قال والخامس) بعض ب ج ولا شيء من ا ب (قال على كبريها) وذلك
 ٢٦ ضرباً حاصله من ضرب الدائمتين الكبريين في ١٣ صغرى (قال والا) بان كانت الكبرى من
 الوصفيات الأربع (قال فكمعكس) وهو أما حينية مطلقة أو لاداعية أو مطلقة عامة والنتيجة اما حينية
 مطلقة أو مطلقة عامة * وكتب أيضاً وذلك ٥٢ ضرباً حاصله من ضرب الوصفيات الأربع من الكبرى
 في ١٣ صغرى (قال مخدوفا عنه الخ) ودليل ما ذكر في كل من الضروب الخمسة هو الطرق المذكورة
 في المطلقات كأن يقال في الصغريين الاولين من الضرورية المطلقة مع المطلقة العامة اذا صدق كل
 عكسها (قال وفي الضرب الثالث) لان بيان نقيضته بالرد الى الشكل الثاني وقد مر ان نقيضته دائمة
 ان يصدق الدوام على احدى مقدمتيه والا فكمعكس الصغرى وعكس صغرى هذا الشكل فتكون النتيجة

[illegible]

مكتبة
الشيخ
الشيخ

في الضرب السادس كنتيجة الشكل الثاني الحاصل بعد عكس الصغير. وفي
 الضرب السابع كنتيجة الشكل الثالث الحاصل بعد عكس الكبرى. وفي الثامن كنتيجة
 الشكل الاول الحاصل بعد عكس الترتيب كما عرفت.

كاتب انسان بالضرورة وكل ناطق أو بعضه كاتب بالفعل فبعض الانسان ناطق حين هو انسان كعكس
 الصغير اذ عكس الترتيب ينتج كل ناطق أو بعضه انسان بالضرورة وينعكس الى المطلوب وضعت
 نقض النتيجة بالكبروية الى الصغير ينتج لاشي من الناطق بكاتب دائما وينعكس الى ماينافي
 الكبرى وفي الضرب الثالث من الضرورية مع المشروطة العامة إذا صدق لاشي من متحرك الاصابع
 بفرس بالضرورة وكل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبها فلاشي من الفرس بكاتب دائما إذ عكس
 الترتيب ينتج لاشي من الكاتب بفرس بالضرورة وينعكس الى المطلوب وفي الضرب الرابع والخامس
 من تينك المقدمتين إذا صدق كل كاتب أو بعضه متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبها لادائما ولا
 شي من الفرس بكاتب بالضرورة فبعض متحرك الاصابع ليس بفرس دائما إذ عكس المقدمتين بان
 يقال بعض متحرك الاصابع كاتب حين الوصف لادائما ولاشي من الكاتب بفرس دائما ينتج
 المطلوب (قال وفي الضرب السادس) بعض ب ليس ب ج وكل راب ب وكتب أيضا الذي ضروره المنتجة
 ١٢ كالضرب الثامن كما مر (قال عكس الصغير) فان كانت الكبرى احدى الدائميتين من الست
 المنعكسة فالنتيجة دائمة أو احدى الوصفيات الاربع منها فرعية عامة (قال وفي السابع) كل ج ب
 وبعض اليس ب * وكتب أيضا الذي ضروره المنتجة ٢٦ حاصلة من ضرب الخاصيتين الكبيرتين في
 ١٣ صغير (قال كنتيجة الشكل الثالث) فهي اما حينية لادائمة أو وجودية لادائمة (قال وفي الثامن)
 لاشي من ب ج وبعض اب (قال كعكس نتيجة الخ) فهي عرفية خاصة

هنا كعكسها وقس عليه الضرب الرابع والخامس (قال اللادوام) لانه اشارة إلى مطلقة عامة سالبة
 لايجاب الصغير وهي لا تنتج في هذا الشكل لوجوب انعكاس السالبة المستعملة فيه ولأن القياس منها
 ومن الكبرى عقيم لتركيبه من السالبتين (قال الشكل الثاني) لارتداداه اليه بعد عكس الصغير
 وقس عليه الاثنتين (قال كنتيجة الشكل الخ) فان كانت كبراه من الست المنعكسة السوالب فالنتيجة
 حينية لادائمة أو ماعداها فوجودية لادائمة (قال وفي الثامن) عدد اختلاطه كالضرب السادس اثني
 عشر حاصلة من ضرب الخاصيتين صغير في الست المنعكسة السوالب كبرى لكن النتيجة في السادس
 دائمة ان كانت كبراه احدى الدائميتين وعرفية عامة ان لم تكن وفي الثامن عرفية خاصة مطلقا

في الضرب السادس كنتيجة الشكل الثاني الحاصل بعد عكس الصغير. وفي
 الضرب السابع كنتيجة الشكل الثالث الحاصل بعد عكس الكبرى. وفي الثامن كنتيجة
 الشكل الاول الحاصل بعد عكس الترتيب كما عرفت.

﴿ فصل ﴾ (١)

في الاقترانيات الشرطية وقد عرفت أنها خمسة أقسام • القسم الاول ما يتركب من متصلتين وهو ثلاثة أنواع لان الحد الاوسط اما أن يكون جزءاً تاماً من كل منهما أي مقدماً بكماله أو تالياً بكماله في كل منهما. وإما أن يكون جزءاً ناقصاً من كل منهما بأن يكون محكوماً عليه أو به في المقدم أو التالي. وإما أن يكون جزءاً تاماً من احدهما وناقصاً من الاخرى بأن يكون احد طرفي احدهما شرطية متصلة أو منفصلة * النوع الاول وهو المطبوع منها ينتج من الاشكال الاربعة متصلة على قياس الحملات من غير فرق في شرائط كل شكل وعدد ضروبه إلا الثلاثة الاخيرة من ضروب الشكل الرابع وفي تبعية نتيجة كل ضرب لآخر مقدمته في الكيف والكم والجهة من اللزوم

(قال فصل في الاقترانيات) سيأتي من المصنف أن مسائل العلوم قضايا حملات موجبات ولا يخفى أن الأدلة الكثيرة الوقوع في العلوم من الاقترااني الحلي أو الاستثنائي فذكر المصنف للاقترانيات الشرطية ليس له كثير جدوى (قال الشرطية) تسمية المركب من الشرطيتين بالشرطي حقيقة ومن الحلية والشرطية مجاز من تسمية الكل باسم الجزء الاعظم هذا ولأن اطلاق الشرطية على المنفصلة كاطلاق الشرطي على المركب من الحلية والشرطية مجاز بخلاف اطلاقها على المتصلة . جعل المركب من المتصلتين أول الاقسام فقال القسم الاول (قال خمسة أقسام) أي وتعريفها وترتيب أقسامها أيضاً فظهر أن قوله الاول ما يتركب من متصلتين كلفاظه الآتية مستغنى عنه ولو قال القسم الاول ثلاثة أنواع لكفي إلا أنه بعد ما سبق لم يعتمد عليه (قال من كل منهما) أي المتصلتين فيكون الحد الاوسط قضية (قال أو تالياً) كلمة أو لمنع الخلط فيشكل الشكل الاول والرابع . وفي ادخال في هنا ومن فيما مر على قوله كل منهما تفنن وإشارة إلى أن التعبير بفي هنا أحسن وقس عليه ما يأتي (قال واما أن يكون) الاخصر أو ناقصاً منه (قال محكوماً عليه) أي مقدماً أو موضوعاً ففيه إيماء إلى أنه لا يلزم من كونه جزء جزء أن يكون مفرداً بأن يكون المشاركان حملتين لجواز أن يكونا شرطيتين فيكون جزء الجزء قضية (قال أو به) أشار بالتعميم إلى شموله للاشكال الاربعة (قال في المقدم) ظرفية الكل للجزء (قال وهو المطبوع) أي بخلاف الاخيرين من الأنواع الثلاثة (قال في شرائط) متعلق بالفرق أو بغير فرق أو بالقياس فتدبر (قال إلا الثلاثة الاخيرة) لتوقفها على المشروطة الخاصة وهي لا توجد في الشرطيات (قال لآخر مقدمته) أي ان وجد الآخر بأن كان بين المقدمتين تفاوت أو المراد بالآخر مالا آخر منه (قال من اللزوم)

(١) لم يكتب المحشى الاول على هذا الفصل برمته فليعلم

ان تركب من اللزوميتين او الاتفاق ان تركب من الاتفاقيتين او المختلفتين * وفي خصوص الاتفاق وعمومه إلا في صورتين احدهما ان يكون الاتفاقية العامة كبرى في الشكل الثاني * وثانيتهما ان يكون الاتفاقية العامة صغرى المنتج للسلب من ضروب الشكل الرابع فان النتيجة فيهما سالبة اتفاقية خاصة لكن ان تركب من المختلفتين فيشترط لانتاجه كلية اللزومية مطلقا فان ما آله الى القياس الاستثنائي المشروط بها كما يأتي فان كان من الضروب الناتجة (١) للسلب فيشترط معها ان يكون الموجبة من المقدمتين لزومية وأن يكون الاوسط تاليا في اللزومية

(١) (قوله فان كان من الضروب الناتجة الى اخره) هذا مترتب على ما قبله

بيان الجهة ودفع ما يتوهم من أن المراد بالجهة ماسبق من الضرورة والدوام والامكان يعني أن المنعبر في الموافقة جهة في الحليات ماسبق وفي المتصلتين اللزوم والاتفاق . ثم ان هذا موافق لما ذهب اليه عصام من أن الشرطية كالحلية يكون موجبة مخالف لما قاله عبد الحكيم من أن اللزوم والعدا والاتفاق أقسام للنسبة التامة الشرطية لا قيودها. ولو قال في اللزوم لكان أخصر وامكن حمله على المذهبين (قال ان تركب من اللزوميتين) قد يقال هذا يفيد وجدان الاخر في الصور الثلاث مع أنه لا يوجد إلا في الاخيرة ولو جعل ان في الموضعين استثنافا بيانيا لاندفع لكونه خلاف الظاهر (قال من الاتفاقيتين) ويكفي في الانقضاء منهما الامتياز الوضعي فلا يتجه أن اجزاء الاتفاقية لا امتياز بينها فلا يتميز الاشكال الاربعة فلا تنعقد منهما (قال وفي خصوص) يشير بان الاتفاق المقيد بالعموم أو الخصوص ليس بجهة فينافي ما قبله فالاولى ابراد من بدل في (هذا) وهل نتيجة المركب من الاتفاقية العامة والخاصة عامة أو خاصة الظاهر الاولى (قال المنتج للسلب) وهو ماعدا الضربين الاولين (قال من المختلفتين) أي في اللزوم والاتفاق (قال لانتاجه) أي لانتاج ذلك القياس كلية اللزومية سواء انتج الايجاب أو السلب (قال فان ما آله) لانه راجع إلى الاستدلال بصديق اللزوم مع الشيء على صدق اللزوم معه أو بكذب اللزوم معه على كذب اللزوم معه الذي يؤدي بالقياس الاستثنائي (قال فان كان) مفرع على قوله فان ما آله (قال من الضروب الناتجة الخ) وهي الضرب الثاني والرابع من الاول وجميع ضروب الثاني والاخير ان من الثالث (قال وأن يكون الموجبة) الاخصر كون اللزومية موجبة والاوسط تاليا فيها (قال لزومية) والا فلا ينتج لانه حينئذ تكون الموجبة اتفاقية والسالبة لزومية والاتفاقية حاكمة بموافقة أحد الطرفين للاوسط واللزومية بعدم الملازمة بين الاوسط والطرف الآخر وهي لاتنافي الموافقة بينهما المستلزومة لموافقة الطرفين لأن موافق موافق موافق فلا يصدق سلب الموافقة (قال تاليا في اللزومية)

وان كان من الضروب الناتجة للايجاب فيشترط معها امران * أحدهما ان يكون الاوسط مقدما في اللزومية * وثانيهما احد الامرين هو اما ان يكون الاتفاقية خاصة او عامة

فان موافقة شيء مع الملزوم يستلزم موافقته مع اللازم بخلاف العكس لجواز كون اللازم اعم من اللزوم وعدم موافقة شيء مع اللازم يوجب عدم موافقته مع الملزوم بخلاف العكس لجواز ان لا يكون موافقا للاخص وموافقا للاعم فالمؤلف من اللزومية والاتفاقية انما ينتج بشروط آتية ويكون مآله الى قياس استثنائي بان يقال كلما كان شيء من الاصغر والا كبر موافقا للملزوم كان موافقا لللازم الذي هو الاكبر أو الاصغر لكن المقدم حق

إذ يلزم من عدم موافقة اللازم مع شيء عدم موافقة الملزوم معه بخلاف ما إذا كان مقدما اذ الاتفاقية حينئذ تبين عدم موافقة الملزوم وهو الاوسط مع شيء وهو لا يستلزم عدم موافقة اللازم معه لجواز كونه اعم كما أشار اليه في الحاشية ولجواز استحالة الملزوم وتحقيق اللازم في الواقع (قال وان كان) لو قال أو للايجاب الخ لكن في (قال في اللزومية) إذ حينئذ يكون الاوسط ملزوماً ويلزم من موافقته مع شيء موافقة اللازم معه بخلاف ما إذا كان تالياً فانه حينئذ يكون لازماً ولا يلزم من موافقته مع شيء موافقة الملزوم معه كما مر (قال ان يكون الاتفاقية خاصة) لان المطلوب انما يحصل إذا تحققت موافقة الملزوم مع شيء وهي متحققة في الاتفاقية الخاصة لانها تدل على تحقق الاوسط في الواقع وهو ملزوم فينتحقق اللازم بخلاف العامة (قال وقعت صغرى) يعنى أن الاتفاقية العامة ان كانت صغرى يجب أن يكون الاوسط تالياً فيها لان الاوسط حينئذ يكون متحققاً في نفس الامر وهو ملزوم فينتحقق اللازم فيها فيكون موافقاً للاصغر اتفاقية عامة ولا يجوز أن يكون مقدماً لجواز كذب الاوسط ولازمه وصدق الاصغر والقضية المنعقدة من الاكبر الغير الواقع والاصغر الصادق ليست اتفاقية ولا لزومية (قال أو كبرى الشكل الخ) يعنى إذا كانت كبرى يكون الاوسط مقدماً فيها لانه يوجب صدق التالى فيها وهو الاكبر وعدم منافاته للاصغر فانه لو كان منافياً للاصغر وهو لازم ومناف اللازم مناف للملزوم كان منافياً للاوسط فلم تنعقد الاتفاقية من الاوسط والا كبر هذا هـ ولا يكون تالياً لانه حينئذ يكون صادقا كالاصغر ويجوز كون الاكبر وهو مقدم الاتفاقية محالاً فلا تصدق النتيجة لزومية ولا اتفاقية (قوله فان موافقة) ناظر الى الضروب الناتجة للايجاب وقوله الا تى وعدم الموافقة ناظر الى الضروب الناتجة للسلب ففيه نشر معكوس (قوله ويكون مآله) عطف السبب (قوله موافقا للملزوم) الذى هو الاوسط (قوله الذى هو الاكبر) ان كان موافق الاوسط هو الاصغر كانت اللزومية كبرى والاتفاقية صغرى والقياس من الشكل الاول أو الثالث (قوله أو الاصغر) ان كان موافق الاوسط الاكبر كانت اللزومية صغرى الشكل

وقعت صغرى (١) الشكل الاول او كبرى الشكل الثالث هذا * قيل المؤلف من الاتفاقيتين أو المختلفتين لا يفيد الغرض من الترتيب وهو العلم بالنتيجة اذ النتيجة فيه معلومة قبل الترتيب فلا يكون قياسا * والجواب عنه بان المعتبر في القياسية هو الاستلزام الذاتي لا الافادة فاسد لان الترتيب المذكور ليس بنظر والنظر معتبر في مفهوم مطلق الدليل فضلا عن القياس * والحق انه لا افادة في غير المؤلف من اللزوميتين الا المؤلف من الاتفاقيتين الخاصتين الناتج للسلب فانه مفيد في كل شكل مع ان المؤلف من الاتفاقيتين

ومتى لم يكن احدهما موافقا لللازم الذى هو الاوسط لم يكن موافقا للآخر لكن المقدم حق (١) (قوله وقعت صغرى الشكل الاول الى اخره) فلا ينتج فيما وقعت كبرى الاول وصغرى الثالث ولم يتعرض للشكل الثانى لانه منتج للسلب والكلام في منتج الايجاب ولا للشكل الرابع اذ الشرط وقوع الاوسط مقدما فى الكبرى الاتفاقية العامة كما تقرر فى محله فهذا الشرط اسقط احتمال الشكل الرابع ههنا . وعدلنا عما قالوا التوضيح

الثالث مطلقا أو الشكل الرابع ان كانت الاتفاقية خاصة (قوله عما قالوا) حيث لم يقل أو عامة يكون الاوسط قابلا للاصغر أو مقدما للاكبر فيها إذ يحتمل فى بادى الرأى الصغرية للشكل الاول والثانى والكبروية للاول والثالث وبحتاج فى الاخراج إلى التأمل (قال قيل المؤلف) صغرى الشكل الاول وكبراه مطوية والفاء فى قوله فلا يكون داخلة على محمول النتيجة * والجواب الا ترى منع كية الكبرى (قال إذ النتيجة) لان العلم بالقياس يتوقف على العلم بوجود الاكبر فى نفسه المستلزم للعلم به مع كل أمر واقع والمعتبر فى الاتفاقية الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر وإلا لم يحصل الجزم فى السكوية لعدم العلاقة الموجبة له ففهوم الكبرى أن الأكبر موجود فى نفسه على كل تقدير مع سائر الامور الواقعة ومنها الاصغر فيكون وجوده مع الاصغر معلوما قبل القياس (قال لان الترتيب) ولان العلة الغائية من القياس هى الايصال إلى المجهول التصديق فاذا اتفق القياس وقد يقال العلة الغائية قد تختلف (هذا) ولو قال لان الافادة لازم النظر وهو معتبر الخ لكان أولى (قال ليس بنظر) كون النظر هو الترتيب ضعيف كما مر فلو قال لانه لا نظر فيه لكان أخصر وأولى (قال الناتج للسلب) بخلاف الناتج الايجاب فانه لا فائدة فيه لتوقف العلم بالقياس فيه على العلم بوجود الاصغر والا كبر الواقع فهما معلوما الاجتماع بلا التفات إلى الوسط (قال فانه مفيد) لان الاوسط صادق فى نفسه لايجاب احدى

العامتين غير منعقد في الشكل الثاني وعقيم في الرابع كما حقق في موضعه * وأما ما أورده الشيخ من الشك على المؤلف من الزوميتين من الشكل الاول بان قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان عددا كان زوجا صادق مع كذب النتيجة فمدفوع بمثل ما قدمنا من ان الاوسط مقيد بقيد في ضمن الفردية فحينئذ كذبت الكبرى لا بما اشار اليه في الشفاء من ان الصغرى كاذبة بحسب نفس الامر صادقة التزاما لانها صادقة (١) تحقيقا والتزاما ولا بما قيل ان حملت الكبرى على الزومية كذبت كلية لان الفردية من أوضاع العددية فلا يلزم الزوجية على هذا الوضع وان حملت على الاتفاقية انتفى شرط الانتاج

(١) قوله لانها صادقة التزاما وتحقيقا لان فرض وقوع شيء يستلزم

المقدمتين فلا بد من كذب طرف السالبة وعدم توافق الطرفين (قال زهير منعقد) لئلا يلزم صدق الاوسط وكذبه مما (قال في الشكل الثاني) اما في الشكل الاول فغير مفيد. اما إذا كانت الكبرى موجبة فلما صر من معلومية النتيجة قبل القياس. واما إذا كانت سالبة فلأن الاكبر لكذبه لا يوافق شيئا أصلا وكذا الشكل الثالث لتوقف العلم بالقياس على العلم بوجود الاصغر والاكبر مما في الواقع إن كانت الكبرى موجبة وعلى العلم بكذب الاكبر إن كانت سالبة وهما كافيان في حصول النتيجة (قال وعقيم) اما في ضربى الايجاب فلجواز كذب الاكبر في الواقع فلا يوافق الاصغر. واما في الباقية فلجواز صدق الاكبر فيوافق الاصغر (قال في ضمن الفردية) وان قيد بقيد في ضمن الزوجية فسدت الصغرى وان قيد فيها بالاول وفي الكبرى بالثاني صدقت المقدمتان ولم يتكرر الاوسط أو بالعكس كذبت المقدمتان مع عدم تكرره وعلى التقادير لا اشكال (قال صادقة) فان من يرى الاثنين فردا يلتزم أنه زوج أيضا أقول لعل الشيخ أراد انها حين تقييد الاوسط بقيد في ضمن الزوجية كانت كاذبة بحسب نفس الامر أو أن فردية الاثنين لكونها محالا تستلزم عدم كونها عددا بناء على جواز استلزام المحال للمحال فلا يتجه ما قاله المصنف. لا يقال على الاول يلزم المصادرة لاخذ الاكبر في الاوسط. لانا نقول ان لزمت فهي مشتركة الورد لانه على جواب المصنف يلزم أخذ الاصغر في الاوسط تأمل (قال ولا بما قيل) ضعفه شارح المطالع بوجهين فانهما ماسيدكره المصنف وأولها انا نختار أن الكبرى لزومية فانه كلما كان الاثنان عددا كان موجودا بالزوم وكلما كان موجودا كان زوجا بالزوم فلو انتج الزوميتان انتج القياس تلك الكبرى لزومية (قال لان الفردية) يعنى انما تصدق الكبرى كلية لو لم زوجية الاثنين من عدديته على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع العددية وهو ممنوع لأن الفردية النخ (قال وان حملت)

من كون الاوسط مقدما في اللزومية كما تقدم لان مقدم الكبرى عددية الاثنين
لامطلق العددية ليكون الفردية من أوضاعها الممكنة الاجتماع معها النوع الثاني ينعقد فيه
الأشكال الأربعة باعتبار الاجزاء الناقصة للطرفين فله اصناف اربعة لان انعقاد

فرض لوازمه فلو فرضت الخمسة زوجا في الواقع أى عددا منقسما بمتساويين يلزم أن
يكون عددا في ضمن زوجيتها قطعاً لاستحالة ثبوت المقيد بدون المطلق بداهة . وما قيل
انما تصدق تلك الصغرى لو كانت الخمسة الزوج عددا لكن لا شئ من العدد بخمسة
زوج في الواقع ففيه أن بعض العدد على ذلك التقدير المحال خمسة زوج فذلك التقدير
يستلزم صدق قولنا كل ماهو زوج ولو فرضنا عدد فعلى ذلك التقدير ينتظم قياس قائل بأن
الخمس زوج وكل ماهو زوج ولو فرضنا عدد ينتج من الاول انها عدد . فلا يلتفت الى ما قيل
لو كانت الخمسة زوجا يلزم أن لا تكون عددا في الواقع فليتأمل

بمجرد توسيع الدائرة وإلا فلا وجه لذكر هذا الشق لتخصيص الاشكال بالمؤلف من اللزوميتين
فلو تركه وقال بدل قوله المار ان حملت الخ ان كلية الكبرى فمنوعة لان الخ لكان أولى (قال لان
مقدم) حاصل رد الجواب اختيار الشق الاول بأنه ان أراد أن الفردية من الاوضاع الممتنعة فغير مفيد
إذ المعتبر الاوضاع الممكنة أو انها من الاوضاع الممكنة فمنوع كيف والفرد مساو لنقيض الزوج
والمنفصلة المركبة منهما حقيقية (قال ليكون) غاية المنفى (قوله فرض لوازمه) سواء كانت أجزاء كما
في المثال الآتى أو خوارج (قوله يلزم أن يكون) فيصدق لو كانت الخمسة زوجا كان عددا وكذا
صغرى القياس المذكور في المتن (قوله ثبوت المقيد) أى بحسب المعنى كما أشار اليه بقوله أى عدداً
فالمراد بالمقيد الزوج وبالمطلق العدد . ولو قال ثبوت اللزوم بدون اللازم لكان أوفق إلا أنه عدل عنه
تنبيها على جهة اللزوم (قوله انما تصدق) لو تم هذا لم أن لا يصدق كما كان زيد فرسا كان حيوانا
(قوله لكان لا شئ) الاوفق الاولى لا شئ من الخمسة الزوج بعدد (قوله فعلى ذلك التقدير) الاخصر
فاذا ضم بالكبروية إلى قولنا الخمسة زوج انتج من الخ (قوله إلى ما قيل) المدعى هنا لزوم عدم عددية
الخمس الزوج وفيما مر عدم لزوم عدديتها فلا يرد أن قوله فلا الخ مستغنى عنه بقوله وما قيل الخ والى
الفرق بينهما أشار بالتأمل (قال النوع الثانى) هو ما يكون الاوسط جزءا غير تام فيهما (قال باعتبار
الاجزاء) يعنى أن الحد الاوسط حينئذ ليس مقدما ولا تاليا بل جزء منهما أو من أحدهما (قال فله

تلك الاشكال اما بين مقدمي مقدمتين او بين التالين أو بين مقدم الصغرى وتالى الكبرى أو بالعكس ونتيجة الكل متصلة جزئية مقدمها متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك للصغرى ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين وتاليا متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك للكبرى ومن نتيجة التأليف بشرط ان يكون وضع الطرفين الغير المتشاركين فى النتيجة كوضعها فى القياس من كونها مقدما أو تاليا كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى جسما وكلما كان كل جسم متغيرا كان بعض الموجودات ينتج انه قد يكون إذا صدق قولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى متغيرا يصدق قولنا إذا كان كل رومى متغيرا كان بعض الموجودات. وهذه النتيجة لا تتوقف على اشتمال الشكل المنعقد على شرائط الانتاج بحسب الكمية والكيفية والجهة لكن المشتمل مشروط بكون المتصلة المشاركة للتالى من المقدمتين موجبة فالمشاركة بين التالين مشروطة بايجاب المقدمتين

أصناف) الاخصر الاحسن واصنافه أربعة لأن انعقادها اما الخ (قال تلك الاشكال) إشارة الى أن الاصناف الحاصلة للنوع الثانى باعتبار ضرب الاشكال فى الاصناف ستة عشر لانعقاد كل من الاشكال الاربعة فى كل من الاصناف الاربعة (قال متصلة جزئية) مركبة من متصلتين (قال مقدمها متصلة) أى فتكون أصغر قال للصغرى مرتبط بالطرف والوضح من الصغرى وقس عليه قوله للكبرى وذلك الطرف قولنا كلما كان كل انسان حيوانا فى المثال الآتى ونتيجة التأليف كل رومى متغير إذ هى نتيجة القياس المركب من تالى الصغرى ومقدم الكبرى من الشكل الاول والطرف الغير المشارك من الكبرى بعض الموجودات (قال وتاليا) وهى الاكبر (قال من كونها مقدما) يعنى لو كان الطرف الغير المشارك من الصغرى مقدما فيها فيوضع فى الاصغر مقدما مثلا (قال وهذه النتيجة) أى هذه المتصلة الجزئية نعم المشتمل وغيره (قال بحسب الكمية) الاخصر كذا وكيفا وجهة (قال المشتمل) أى الشكل المنعقد من المتشاركين المشتمل على شرائطه مشروط الخ (قال بكون المتصلة) أى التى شاركت تاليا مع تالى الاخرى أو مع مقدم الاخرى وبالخاص أن مشاركة التالى تكون موجبة فقط سواء كانت كلتا المقدمتين أو احدهما ومشاركة المقدم تكون موجبة وسالبة (قال فالمشاركة) تفريع على قوله مشروط ولا يخفى أن مفاد مدخول الفاء أن المشروط فيه المشاركة لا المشتمل وأنه يشترط فيما كانت المشاركة بين المقدم والتالى ايجاب احدهما لاعلى التعيين وليس كذلك فالأخصر الاحسن أن يقول لكن المشاركة فى المشتمل بين التالين مشروطة بايجاب المقدمتين والمقدم والتالى بالايجاب ذى التالى

وبين المقدم والتالى بايجاب احدهما وبين المقدمتين غير مشروطة بايجاب شىء وغير المشتمل من الصنف الاول مشروطة باصرين . احدهما كلية المتصلتين . وثانيهما بعد رعاية القوى الاتية أن يكون احد المتشاركين بنفسه أو بالكلية المفروضة مع نتيجة التأليف أو كلية عكسها المفروضتين منتجاً لمقدم تلك المتصلة الكلية * ومن الصنف الثانى مشروطة بكون نتيجة التأليف مع أحد المتشاركين منتجة للمشارك الآخر إذا اتفقت المتصلتان فى الكيف ومع أحد طرفى الموجبة منهما منتجة لتالى السالبة إذا اختلفا ومن الصنفين الاخيرين مشروط باحد هذين الاستنتاجين فى الصنفين الاولين الا أن الصنف الرابع ينتج تلك المتصلة كلية فيما إذا كانت المتصلتان موجبتين كليتين وكان تالى الصغرى بنفسه أو بكليته مع نتيجة التأليف أو عكسها الكلى منتجاً لمقدم الكبرى كما فى المثال المذكور إذا فرض (١)

(١) (قوله إذا فرض مقدم الكبرى الخ) بأن يقال كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى

وبين المقدمين الخ أترك قوله فالشاركة الى قوله غير المشتمل * ويمكن الجواب بان الاشتراط فى المشاركة الكائنة فى المشتمل راجع إلى الاشتراط فيه وأن المراد بأحدهما التالى بقرينة ما قبل التفرع (قال وبين المقدم) الاولى ترك البين فى البين (قال وغير المشتمل) أى على شرائط الانتاج (قال القوى الاتية) بعيد هذا بقوله منها ومنها (قال أن يكون) يعنى يشترط فيه كون الحاصل من ضم أحد المتشاركين بنفسه ان كان كلياً أو بفرض كليته ان لم يكن إلى نتيجة التأليف بين المتشاركين بعد فرض كونهما منتجاً أو إلى عكسها الكلى فرضاً وان لم تنعكس كلياً قياساً منتجاً الخ (قال مع نتيجة) حال من الاحد أى منتظماً مع الخ وفى نسبة الانتاج إلى الاحد تجوز فلو قال ونتيجة الخ لكان أخصر وأولى (قال نتيجة التأليف) أى تأليف المتشاركين منتظمة مع الخ على قياس ماصر (قال مع أحد المتشاركين) وهو تالى احدى المتصلتين إذ المشاركة حينئذ فى التالى (قال إذا اتفقت) ظرف الاشتراط (قال ومع أحد) يعنى يشترط فى الصنف الثانى إذا اختلفت المقدمتان فى السكيف أن يكون نتيجة التأليف مع أحد طرفى الموجبة من المتصلتين منتجة الخ (قال مشروط بأحد) أى باستنتاج مقدم المتصلة الكلية من أحد المتشاركين بنفسه الخ أو استنتاج تالى السالبة من نتيجة التأليف مع أحد طرفى الموجبة كما فى شرح المطالع . ومن هذا يعلم أن المراد باستنتاج الصنف الثانى استنتاج القسم الثانى منه فقط خلافاً لما يوهمه ظاهر المتن (قال كلية) أى موجبة كلية فيما إذا الخ إذا على تقدير صدق المقدمتين كلما صدق الاصغر صدق الاكبر (قال إذا فرض) قيد المثال ولو قال إذا

مقدم الكبرى حملية جزئية (فوائد نافعة فيما قبل وبعد) منها أن جزئية مقدم المتصلة الكلية موجبة كانت أو سالبة في قوة كليته فتى صدقت ومقدمها جزئي صدقت ومقدمها كلي . ومنها أن كلية مقدم المتصلة الجزئية الموجبة أو السالبة في قوة جزئيته . ومنها أن جزئية تالي السالبة الكلية أو الجزئية في قوة كليته . ومنها أن كلية تالي الموجبة الكلية أو الجزئية في قوة جزئيته (أنفوع الثالث) له ثمانية أصناف لان الشرطية التي هي أحد جزئي إحدى المتصلتين اما متصلة أو منفصلة مقدم الصغرى أو الكبرى أو تالي إحداها . وينعقد بين

جسما وكما كان بعض الجسم متغيرا كان بعض الموجود حادثا ينتج انه كلما صدق قولنا كلما كان كل انسان حيونا كان كل رومي متغيرا يصدق قولنا اذا كان كل رومي متغيرا كان بعض الموجود حادثا لان تالي الصغرى اعنى قولنا كل رومي جسم مع نتيجة التأليف المفروضة اعنى قولنا كل رومي متغير ينتج من الشكل الثالث مقدم الكبرى اعنى قولنا بعض الجسم متغير فيوجد شرط انتاجه على ما سبق

جمل مقدم كبراه حملية الخ لكان أوضح (قال حملية جزئية) أى لا كلية لأن القياس المؤلف في المثال المار من تالي الصغرى ونتيجة التأليف لكونه من الشكل الثالث لا ينتج الكلية (قوله التأليف المفروضة) قال ذلك لان القياس المؤلف من المشاركون من الشكل الاول ولم يتحقق فيه كلية الكبرى (قال نافعة) كما أشار وسيشير اليه (قال إن جزئية) أما في الموجبة فلأن المقدم السكلى ملزوم للجزئي والجزئي ملزوم للتالي فالمقدم السكلى ملزوم له . وأما في السالبة فلأن الجزئي أعم من السكلى وإذا لم يستلزم الأعم شيئا أصلا لم يستلزمه الأخص أصلا وإلازم وجود الأخص بدون الأعم هف (قال فتى) بيان لمعنى القوة هنا (قال مقدم المتصلة) أما في الموجبة فلان اللازم باللازم الجزئي للأخص لازم كذلك للعام والا لم يستلزمه الأخص . وأما في السالبة فلأن الأخص إذا لم يستلزم شيئا جزئيا لم يستلزمه العام إذ لو استلزمه العام استلزمه الأخص (قال في قوة كليته) لأن العام إذا لم يلزم من شئ لم يلزم الأخص منه وإلا لازمه العام (قال في قوة جزئية) لان الجزئي لازم للسكلى ولازم اللازم لازم وفي التعميم في القوتين الأخيرتين من الكلية والجزئية اعلم إلى رد من خصصهما بالكلية لتحققهما في الجزئية (قال لان الشرطية) يعنى أن مابه الاشتراك لكونه جزءا تاما من احداها ناقصا من الاخرى جزء أولى من الاولى فتكون مركبة من حليتين وجزء ثانوى من الاخرى فتكون مؤلفة من شرطيتين أو من حملية وشرطية يكون مابه الاشتراك جزئيا وتلك الشرطية الخ (قال مقدم الصغرى) أى كل من المتصلة والمنفصلة يكون لها

المشاركين في كل صنف الاشكال الاربعة بضروبها والنتيجة في الكل متصلة أحد طرفيها متصلة أو منفصلة كقولنا كلما كان العالم ممكنا فكما تعدد الاله يلزم امكان التمانع بينهما وكما امكن التمانع يلزم امكان اجتماع النقيضين ينتج أنه كلما كان العالم ممكنا فكما تعدد الاله يلزم امكان اجتماع النقيضين وهذا النوع كالقياس المؤلف من الحلية والمتصلة في شرائط الانتاج وعدد الضروب في كل صنف وستعرفها (القسم الثاني) ما يتركب من منفصلتين وله أيضا ثلاثة أنواع * النوع الاول ما يكون اشتراك مقدمتين في جزء تام من كل منهما وله ستة أصناف لانه مؤلف من حقيقتين أو من حقيقة مع مانعة الجمع أو مع مانعة الخلو أو مانعتي الجمع أو مانعتي الخلو ولا يتميز الاشكال الاربعة في المؤلف من المتجانسين منها بالطبع بل بالوضع فقط ويشترط في انتاج الشكل ايجاب احدي المقدمتين وكلية

أحد الاحوال الاربعة فيكون ثمانية أصناف (قال بضروبها) وهي في الشكل الرابع خمسة لاثمانية وفي البواقي كما مر وقد مر من المصنف ما يفيد أن الاختلاط باعتبار اللزوم والعناد والاتفاق (قال أحد طرفيها) أي اذا كان أحد جزئي إحدى المتصلتين متصلة فأحد طرفيها متصلة أو منفصلة فمتصلة (قال ينتج أنه) يعني أن النتيجة في هذا المثال شرطية متصلة والحلية التي هي مقدم الصغرى مقدمها والمتصلة التي مقدمها مقدم تالي الصغرى وتاليها تالي الكبرى تاليها (قال اجتماع النقيضين) هما كونهما واجبين وعدمه أو قدرتهما ومحجزهما أو وجود أو إيجاد أو امكان العالم وعدمه (قال ثلاثة أنواع) وجهه الحصر فيها كما مر (قال وله ست) حاصلة من اعتبار كل من الحقيقة ومانعتي الجمع والخلو مع نظيرتها واحدي مقابلتها فلو قال بدل قوله لانه الخ لانهما اما حقيقتان أو مانعتا الجمع أو مانعتا الخلو أو مختلفتان لكن في (قال مع مانعة الجمع) الاولى ومانعة الخ (قال أو مانعتي الجمع) عطف على مدخول من والمراد المانعة الجمع بالمعنى الاخص بقرينة المقابلة وقس عليه قوله أو مانعتي الخلو (قال ولا يتميز) ولا الصغرى عن الكبرى كما لا يتميز الاصغر عن الاكبر لأن التمايز بينهما انما يكون إذا وجد التمايز بين الحدود وهو منتف ههنا وكلامه يشعر بالتمايز في المؤلف من غير المتجانسين وليس كذلك * قال شارح المطالع وهو على ستة أقسام وكيف ما كان لا يتميز بعض الاشكال عن بعض انتهى . لكن كلامهم في بيان نتيجة المختلفتين يرجح ما ذكره المصنف (قال الكل) أي كل من الاصناف الستة (قال إحدى المقدمتين) سواء كانت الاخرى موجبة أولا فغير المنتج هنا السالبتان فقط (قال وكلية) لم يقل وكليتها لانه لا يلزم أن

احدهما ومنافاة السالبة للموجبة المستعملتين فيه بان لا يصدق نوع تلك السالبة في مادة تلك الموجبة ولذا ينتج سالبة كل نوع من أنواع المنفصلة مع موجبه لاعم موجبة نوع آخر الا السالبة المانعة الجمع أو الخلو مع الموجبة الحقيقية لامتناع صدقهما في مادتها

واما النتائج فالمؤلف من الموجبتين الكليتين ينتج في الصنف الاول متصلتين موجبتين كليتين من الطرفين ومنفصلة سالبة كلية بانواعها الثلاثة كقولنا دائما اما أن يكون الواجب تعالى فاعلا مختارا أو يكون العالم قديما والبتة اما أن يكون العالم قديما أو حادثا ينتج أنه كلما كان الواجب تعالى فاعلا مختارا كان العالم حادثا وبالعكس الكلي وانه ليس البتة اما أن يكون فاعلا مختارا أو يكون العالم حادثا وفي الصنف الثاني والثالث والسادس متصلة موجبة كلية

يكون المقدمة الموجبة هي المقدمة الكلية (قال ومنافاة) لو قال وتنافي السالبة والموجبة المستعملتين لكان أولى لكن نسب المنافاة إلى السالبة لشرف الإيجاب (قال فيه) أي في كل من الاصناف أي في كل قياس منها (قال ينتج سالبة) أي ينتج المختلفتان كيفاً إذا اتحدتا نوعاً لامتناع وقوع الانفصال الحقيقي ولا وقوعه بين أمرين بعينهما وكذا في مانع الجمع والخلو (قال لاعم موجبة) أما عدم انتاج الحقيقة السالبة مع موجبة مانعة الجمع أو الخلو فلجواز ان يكون بين امرين منع الجمع أو الخلو ويصدق بينهما سلب الانفصال الحقيقي بخلاف العكس المستثنى بقوله الا السالبة الخ لاستحالة الانفصال الحقيقي بينهما مع سلب منع الجمع أو الخلو بينهما. وأما عدم انتاج سالبة كل من مانع الجمع والخلو مع موجبة الاخرى فلان سلب كل لا ينافي ايجاب الاخرى فظهر ان الاقسام المنفية الانتاج ستة والمستثنى منها اثنان (قال الا السالبة) فان سالبتهما مع الموجبة الحقيقية منتجة (قال لامتناع) أي لوجود التنافي المذكور فيه (قال واما النتائج) أي الاصناف الستة (قال من الطرفين) أي باعتبار جعل كل من الطرفين مقدما والاخر تاليا. وفيه تنبيه على عدم التمايز بين الاشكال وبين صغراها وكبرائها في الصنف الاول (قال ومنفصلة سالبة) لان كلا من المتصلتين يستلزم سالبتي مانعة الجمع والخلو لجواز الجمع والخلو بين اللازم والمزوم وصدقهما مستلزم لصدق السالبة الحقيقية. واعترض بان الملازمة بين الشئيين لا يقتضى جواز اخلو عنهما لجواز ان يكون احدهما شاملا لجميع الموجودات المحققة والمقدرة * ثم ان في قوله ومنفصلة الخ ايماء الى رد من قال ومنفصلتين سالبتين مانعتي الجمع ومانعتي اخلو وحقيقتين لعدم امتياز مقدمها عن تاليها بالطبع. والقول بالتعدد الوضعي بعيد. لا يقال المتصلة كذلك لانا نقول ملازمة أحد الطرفين الاخر مقابلة ملازمة الاخر له بالطبع أيضا (قال وانه ليس البتة) مثال للسالبة الحقيقية ومقابلتها (قال وفي الصنف الثاني الخ) هذه الثلاثة هي المؤلفة من غير المتجانسين ولتمايز

مقدمها من غير الحقيقية في الثاني ومن الحقيقية في الثالث ومن مانعة اجمع في السادس وفي الصنف الرابع والخامس متصلتين موجبتين جزئيتين كل منهما مؤلف من الطرفين في الخامس ومن تقيضي الطرفين في الرابع * والمؤلف من موجبتين احدهما جزئية فهو في النتيجة كالرابع ان كانت الجزئية في الرابع حقيقية والسادس ان كانت الجزئية في السادس مانعة الجمع وكالخامس فيما عداها من الاصناف الاربعة والصنف السادس فيما كانت الجزئية مانعة الخلو * والمؤلف

الاشكال لا يفتج الا متصلة واحدة (قال من غير الحقيقية) اي وتاليها من الحقيقية لاستلزام طرف مانعة الجمع تقيض الاوسط المستلزم لطرف الحقيقية أو عينه ولا يكون مقدمها من الحقيقية والالم تصدق النتيجة كلية (قال ومن الحقيقية) أي وتاليها من مانعة الخلو لاستلزام طرف الحقيقية تقيض الاوسط وهو يستلزم طرف مانعة الخلو ولا ينمكس لما مر (قال في السادس) أي وتاليها من مانعة الخلو لاستلزام طرف مانعة الجمع تقيض الاوسط واستلزام طرف مانعة الخلو وانتاج هذين الاستلزامين من الشكل الاول استلزام طرف مانعة الجمع لمانعة الخلو ولا ينمكس لثلاث تكذب النتيجة كلية (قال الرابع والخامس) هما من المتجانسين ولا يتمايز الاشكال فيهما (قال جزئيتين) لا كليتين لجواز كون كل من الطرفين أو تقيضهما أهم من وجه من الآخر فلا تصدق الملازمة الكلية كقولنا دائما اما ان يكون هذا الشئ لحيوانا أو لاشجرا ودائما اما ان يكون لاشجرا أو لاحجرا وكقولنا هذا الشئ اما حيوان أو شجر واما شجر أو حجر (قال كل منهما) أي من النتيجةين (قال تقيضي الطرفين) أي الاصغر والاكبر (قال احدهما) أي فقط لوجوب كلية الاخرى (قال فهو في النتيجة) حاصل ما في شرح المطالع ان نتيجة المؤلف من موجبتين احدهما جزئية متصلتان موجبتان جزئيتان في جميع الاصناف وهما مؤلفتان من تقيضي الطرفين في الرابع مطلقا وفي الثاني ان كانت الجزئية هي الحقيقية وفي السادس ان كانت الجزئية مانعة الخلو ومن نفس الطرفين فيما عداها انتهى. ففي كلام المصنف خلل ولو قال كالرابع في الرابع مطلقا وفي الثاني ان كانت جزئية حقيقية وفي السادس ان كانت مانعة الخلو وكالخامس فيما عداها لكان اخصر واوضح وصوابا (قال مانعة الجمع) مقتضى ما في شرح المطالع ان يقول هنا مانعة الخلو وفي الآتي مانعة الجمع بمكس مذكروه (قال من الاصناف) هذا ومعطوفه بيان لما عداها اذ النفي المستفاد من عدا بالنسبة الى السادس متوجه الى القيد كما هو الاصل في الكلام المقيد (قال الاربعة) كان الحكم هنا بكون النتيجة في الصنف الثاني والثالث والسادس متصلتين موجبتين جزئيتين كل منهما مؤلفة من الطرفين بخلاف الحكم بان النتيجة في غير المتجانسين واحدة لتمايز الاشكال فيه فتأمل

من الموجبة والسالبة عقيم في السادس ومنتج في الاول احدى متصلتين سالبتين جزئيتين
لا على التعيين مقدم احدهما طرف الموجبة وتاليها طرف السالبة والاخرى بالعكس وفي
البواقي احدهما على التعيين مقدمها من مانعة الجمع في الثاني ومن الحقيقية في الثالث ومن
السالبة في الرابع ومن الموجبة في الخامس (النوع الثاني) ما يكون اشترا كهما في جزء
ناقص من كل منهما وهو المطبوع * ويتألف بين المتشاركين الاشكال الاربعة بضروبها

(قال من الموجبة) الكلية كلناهما أو احدهما (قال ومنتج في الاول) وذلك لانه ان كذبت
المتصلتان صدق تقيضهما فيكون كل من الطرفين ملزوما مساويا للآخر فتكذب السالبة المنفصلة
لمعاندة الاوسط لأحد الطرفين المستلزمة لمعاندة الآخر له لتساويهما فيلزم العناد بين جزئي السالبة
(قال لاعلى التعيين) ولم ينتج احدهما على التعيين لجواز تحقق الملازمة الكلية بين ما يعاند الشيء وما
لا يعانده كالانسان المستلزم للفرس كليا مع أنه يعاند اللاناطق بخلاف اللافرس (قال مقدم احدهما)
أى احدى النتيجةين المأخوذتين لاعلى التعيين بمعنى ان النتيجة ليست واحدة منهما على التعيين
(قال ومن مانعة الجمع) لا يخفى ان انتاج الثانى والثالث مشروط بعدم كون الحقيقية سالبة والا لم ينتج
كما برهن عليه في شرح المطالع فبيان المصنف قاصر (قال ومن الحقيقية) لثلا يلزم كذب السالبة الغير
الحقيقية . ولا يجوز العكس بان يكون مقدمها من الحقيقية في الثانى ومن مانعة الخلو في الثالث لجواز
كون تقيض الاوسط الذى هو طرف الحقيقية اخص من طرف مانعة الجمع واعم من طرف مانعة الخلو
فيصدق سالبها منع الجمع والخلو مع الموجبة الحقيقية ولا تصدق السالبة المتصلة (قال ومن السالبة)
لثلا يلزم كذب السالبة ولا يكون مقدمها من الموجبة فيه لجواز كون طرف الموجبة اخص من طرف
السالبة وامتناع سلب ملازمة الاخص (قال ومن الموجبة) أى لامن السالبة لجواز كون طرف
الموجبة اعم من طرفها مع صدق استلزام الاخص للاعم كليا هذا . ثم انه ترك المؤلف من السالبتين
لانه عقيم إذ يشترط في انتاج الكل ايجاب احدى المقدمتين . واستدل عليه في الاول بانه يجوز
ان لا يعاند الشيء الواحد كالجسم للمتلازمين كالانسان والناطق ولا للمعاندين كالانسان واللا انسان
فيصدق السالبتان مع ان الحق التلازم في الاول والتعاند في الثانى (قال في جزء ناقص) بان يكون
جزأ الجزء التام سواء كان موضوعا أو محمولا (قال وهو المطبوع) لا الاول والثالث فوجه جعل سابقه نوعا
أول لمناسبته للنوع الاول من الصنف الاول (قال بين المتشاركين) أى في كل الاقسام الخمسة
ويستفاد منه ان تميز الصغرى عن الكبرى بحسب الجزأين المتشاركين (قال الاربعة) أى من

وربما يجتمع في قياس واحد منه شكلان فصاعداً اما من نوع او من أنواع . ويشترط في انتاجه أمور أربعة ايجاب المقدمتين وكلية احدهما وصدق مانعة اخلو بالمعنى الاعم عليهما واشتمال الشكل المنعقد الواحد أو المتعدد على شرائط الانتاج والنتيجة منفصلة موجبة مانعة اخلو بذلك المعنى أيضاً مركبة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشترك ان وجد ذلك الجزء والا فن نتائج التأليفات . وله اصناف خمسة لا مزيد عليها * الاول ما يشارك جزء واحد من احدهما جزءاً واحداً من الأخرى مشاركة منتجة ينتج منفصلة ذات أجزاء ثلاثة . الطرفين الغير المشتركين ونتيجة التأليف كقولنا إما ان يكون كل جسم متغيراً أو لا متغيراً . واما أن يكون كل متغير حادثاً أو بعض الممكن قديماً ينتج انه اما ان يكون كل جسم حادثاً أو لا متغيراً وبعض الممكن قديماً . الثاني ما يشارك جزءاً من احدهما جزئين من

الاقترافي الحلي (قال وربما يجتمع) الاولى تأخيره عن بيان الاصناف الخمسة (قال واحد منه) أى من النوع الثاني في الاقترافي الشرطي الانفصالي (قال شكلان) كما في مثال الصنف الثالث (قال فصاعداً) كما في الرابع في المثال الآتي (قال من نوع الخ) تعميم للشكلين فصاعداً ومراده بالشكل هو الطبيعي وبالنوع الشكل المنطقي أى سواء كان القياسان فصاعداً من شكل واحد كما في مثال المصنف للصنف الثاني اذ التأليف فيه من تالى الصغرى مع مقدم الكبرى قياس حلي من الشكل الاول وكذا مع تالى الكبرى أو من اشكال كما في المثال الآتي منا للصنف الرابع . أو بالشكل المنطقي وبالنوع الضرب أى اما من ضرب واحد من ضروبها أو من اضرب ولكنه يتجه عليه مع انه خلاف المصطلح انه بعد اعتبار تغير الشكلين لا معنى لهذا التعميم فتدبر (قال الاعم عليهما) أى بان يكونا حقيقيين أو مانع اخلو بالمعنى الاخص او مختلفتين احدهما حقيقية والاخرى مانعة اخلو (قال واشتمال الشكل) الاخصر واشتمال المتشاركين على الخ . لا يقال هذا أوضح وانسب بنسبة الاشتمال لانا نقول لما علم ان انعقاد الاشكال باعتبارها وبينهما علم انهما الشكل (قال من نتيجة التأليف) أى من المتشاركين (قال التأليف) جمع تأليف والواضح التأليفات (قال مشاركة) مستغنى عنه بما مر في الشرائط (قال منفصلة) لان المقدمتين مانعنا اخلو فيكون احد طرفي كل منهما واقعا فالواقع ان كان احد الطرفين المتشاركين صدق نتيجة التأليف والا فالواقع أحد الطرفين الغير المتشاركين فالواقع لا يخلو عن نتيجة التأليف وعن احدهما (قال كل جسم متغير) المؤلف من المتشاركين اعنى مقدمي المقدمتين قياس حلي من الشكل الاول من الضرب الاول (قال جزءاً من الخ) أى فقط (قال جزئين) أى لكل

الآخري ينتج منفصلة ذات اجزاء ثلاثة . الطرف الغير المشترك ونتيجتي التأليفين كقولنا
 اما أن يكون كل جسم لا متغيراً أو متغيراً واما أن يكون كل متغير حادثاً أو كل متغير
 قديماً ينتج اما أن يكون كل جسم لا متغيراً أو حادثاً أو قديماً . الثالث ما يشارك جزء من
 احدهما جزءاً من الآخري والجزء الآخر من الاولى جزءاً آخر من الثانية ينتج باعتبار
 المشاركتين منفصلتين كل منهما ذات اجزاء ثلاثة كما انتج الاول * الرابع ما يشارك كل
 جزء من احدهما كل جزء من الآخري ينتج منفصلة ذات اجزاء أربعة هي نتائج التأليفات
 الاربعة * الخامس ما يشارك جزء من احدهما كل جزء من الآخري والجزء الآخر من
 الاولى أحد جزئي الآخري فقط ينتج منفصلتين كل منهما ذات اجزاء ثلاثة كما انتج

منهما من الآخري ولا يشارك الجزء الآخر من الاولى لشيء منهما من الآخري فالمجتمع فيه قياسان
 (قل ونتيجتي) لان الواقع ان كان الجزء الغير المشترك فهو احد اجزاء النتيجة او الجزء المشترك فالواقع
 من المنفصلة الآخري اما هذا الطرف أو ذاك فيصدق نتيجة التأليف فالواقع اما الطرف الغير المشترك
 أو احدي نتيجتي التأليفين (قال جزء من احدهما) يؤخذ منه ان المجتمع فيه شكلان فقوله الآتي
 كما انتج الخ تشبيهه في مجرد كون النتيجة ذات اجزاء ثلاثة (قال كما انتج الاول) مثاله اما كل
 انسان ناطق واما كل حجر حيوان واما كل ناطق ضاحك واما كل حيوان متحرك بالارادة ينتج اما
 كل انسان ناطق واما كل ناطق ضاحك واما كل حجر متحرك بالارادة باعتبار أحد المتشاركين وينتج
 باعتبار الآخر اما كل انسان ضاحك واما كل حجر حيوان واما كل حيوان متحرك بالارادة والمتألف
 من المتشاركين اقترانيان حليان من الشكل الاول وذلك لان الواقع ان كان الجزء الغير المشترك فهو
 أحد اجزاء النتيجة والا فالواقع من المنفصلة الآخري اما المقدم أو التالي وأياً ما كان تصدق احدي
 نتيجتي التأليفين (قال ما يشارك) فيكون المجتمع فيه اربع اقيسة (قال ذات اجزاء) مثاله اما كل
 انسان ناطق واما كل ناطق فرس واما كل فرس انسان واما كل ناطق حيوان ينتج اما بعض الناطق
 فرس واما كل انسان حيوان واما كل ناطق انسان واما بعض الفرس حيوان والمجتمع في هذا المثال
 قياسان من الشكل الاول وقياس من الشكل الثالث وآخر من الرابع * ووجه الانتاج ان الواقع من
 المنفصلة الاولى اما الجزء الثاني أو الاول وعلى كل فالواقع معه من الثانية أحد جزئها فيصدق احدي
 نتائج التأليفات الاربعة (قال منفصلتين) مثاله اما كل انسان ناطق واما كل حجر حيوان واما كل
 حيوان حساس واما كل حيوان انسان ينتج اما كل انسان ناطق واما كل حجر حساس واما كل حجر

الثاني (النوع الثالث) ما يكون اشتراكهما في جزء تام من احدهما وناقص من الاخرى بان يكون أحد طرفي احدهما شرطية متصلة أو منفصلة ويشترط انتاجه باشتراك المتشاركين على تأليف منتج من أحد الاشكال الاربعة ويكون المنفصلة الشرطية الجزء موجبة مانعة اخلو بالمعنى الاعم والنتيجة أيضا موجبة مانعة اخلو المؤلف من الجزء الغير المشترك ومن نتيجة التأليف بين تلك الشرطية والمنفصلة البسيطة فان كانت تلك الشرطية منفصلة فحكمها مع المنفصلة البسيطة حكم القياس المركب من المنفصلتين المتشاركتين في جزء تام من كل منهما في الشرائط والتأنيج وقد سبق فيؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما وتجعل أحد جزئي النتيجة كقولنا اما أن يكون العدد زوجا أو فردا واما أن لا يكون العدد كذا . واما ان يكون العدد فردا واما ان يكون منقسما ينتج أنه اما كليا كان العدد زوجا كان منقسما وبالعكس واما أن لا يكون العدد كذا وان كانت متصلة فحكمها معها حكم القياس المركب من المنفصلة والمتصلة وسيجي فتؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما كقولنا دائما اما كليا كانت

انسان وهي احدى المنفصلتين . والثانية اما بعض الناطق حيوان واما كل حجر انسان واما كل حيوان حساس والمجتمع هنا قياسان من الشكل الاول وقياس من الرابع كما هو مقتضى الاخذ من تعريف الصنف الخامس وذلك لان الجزء المشترك لاحدهما من احدى المنفصلتين ان كان واقعا فهو احد اجزاء النتيجة وإلا فيقع الجزء المشترك للجزئين فيقع معه من الاخرى احدهما فتصدق احدى نتيجتي التأليفين (قال بان يكون أحد طرفي) أي المقدم والتالي وهذا تصوير للنوع الثالث أي لا يتصور هذا النوع إلا بان الخ (قال المتشاركين) أي المقدم أو التالي من احدى المنفصلتين ونفس الاخرى لا الصغرى والكبرى فما به الاشتراك مقدم أو قال من احدهما وجزء من احدهما من الاخرى (قال من أحد الاشكال) فننقد تلك الاشكال باعتبار المتشاركين (قال الشرطية) متصلة أو منفصلة (قال والنتيجة أيضا) لانه لما اشترط كون المنفصلة الشرطية الجزء موجبة مانعة اخلو كان الواقع غير خال عن الطرف الغير المشترك منها وعن القياس المنتج لنتيجة التأليف لان الواقع ان كان الاول فذاك والا تحققت الشرطية مع المنفصلة البسيطة فتصدق تلك النتيجة فلا يخلو الواقع عنهما (قال أحد جزئي النتيجة) وجزؤها الاخر هو الجزء الغير المشترك (قال ينتج أنه اما) الظاهر أن يزيد بعد قوله وبالعكس قولنا وليس البتة اما أن يكون العدد زوجا أو منقسما (قال معها) أي المنفصلة التي هي الطرف الاخر من القياس (قال كقولنا دائما) المشترك فيه وهو النهار موجود جزء الجزء من الصغرى لانه جزء مقدمها

الشمس طالعة فالنهار موجود واما الشمس مظلمة ودائما اما أن يكون النهار موجودا أو الليل موجودا ينتج (١) اما أن يكون الشمس طالعة أو الليل موجودا واما أن يكون الشمس مظلمة (القسم الثالث) ما يتركب من المحلية والمتصلة ولا يمكن المشاركة بين المحلية والشرطية إلا في جزء تام من المحلية وناقص من الشرطية وينعقد الاشكال الاربعة بضروبها بين المتشاركين وله انواع أربعة لأن المتشارك للمحلية اما تالي المتصلة والمحلية كبرى وهو المطبوع أو صغرى واما مقدم المتصلة والمحلية كبرى أو صغرى والنتيجة في الكل متصلة تابعة للمتصلة في الكيف فالنوعان الاولان ينتجان متصلة مقدما مقدم المتصلة وتاليا نتيجة التأليف بين التالى الصغرى والمحلية الكبرى في الاول وبالعكس في الثانى كقولنا كلما كان العالم متحيزا كان متغيرا وكل متغير حادث ينتج أنه كلما كان العالم متحيزا كان حادثا وشرط انتاجهما أن يكون تأليف هذه المحلية مع ذلك التالى منتجا ولو بالقوة لنتيجة التأليف ان كانت المتصلة موجبة ومع نتيجة التأليف منتجا (٢) ولو بالقوة لتالى المتصلة السالبة

(١) (قوله ينتج أما أن يكون الخ) هذه النتيجة منفصلة موجبة مانعة الخلو مقدما منفصلة موجبة مانعة الجمع وتاليا محلية كما هو مقتضى الشروط الآتية (٢) (قوله منتجا ولو بالقوة لتالى السالبة ان كانت الخ) كقولنا كل انسان حيوان وقد لا يكون اذا كان كل جسم متحيزا فبعض الحيوان قديم ينتج قد لا يكون اذا كان كل جسم متحيزا كان كل انسان قديما فان تالى

وجزء الكبرى لانه مقدما (قال تام من المحلية) لا متناع كون شئ من طرفى المحلية قضية فالمشاركة اما بالموضوع أو بالمحمول (قال بين المتشاركين) باعتبار الحد الاوسط فيهما وهما الجزء التام من الشرطية المتصلة مقدما أو تاليا وتعام المحلية (قال للمتصلة في الكيف) لان الاقيسة المنتجة لها صغراها موجبة فتتبع كيفياتها لكبرى (قال والمحلية الكبرى) لو قال بين تالى المتصلة صغرى والمحلية كبرى الخ لكان افيد واحسن (قال أو بالعكس) أى بين المحلية صغرى وتالى المتصلة كبرى هذا * ثم إن قوله بين الى قوله في الثانى مستغنى عنه بما سبق من وجوب مراعاة حال المحلية في التأليف فتأمل (قال كان العالم) أى الجسمانى ويدخل فيه الفلك الأعلى اما لأن التحيز أعم من التمكن أو لكون المكان بعدا (قال لنتيجة التأليف) مستدرك وانه ذكره موافقة للشق الثانى في التصريح بالنتيجة (قال ان كانت المتصلة موجبة) لانه كلما صدق المقدم صدق التالى مع المحلية وكما صدق صدقت نتيجة التأليف * أما

ان كانت سالبة والنوعان الاخيران ينتجان متصلة مقدما نتيجة التأليف بين المقدم
الصغرى والحملية الكبرى في الثالث وبالعكس في الرابع وتاليها تالى المتصلة كقولنا العالم
متغير وكلما كان كل متغير حادثا كان الفلك حادثا ينتج كلما كان العالم حادثا كان الفلك حادثا
ولا يشترط فيهما احتمال المتشاركين على تأليف منتج فان اشتملا على تأليف منتج بالفعل
أو بالقوة بناء (١) على القوى السابقة ينتجان مطلقا سواء كانت المتصلة موجبة أو سالبة
كلية أو جزئية والا فيشترط اصران أحدهما كلية المتصلة وتانيهما كون الحملية

المتصلة السالبة أعني قولنا بعض الحيوان قديم وإن كان حملية جزئية إلا أنها في قوة الكلية بناء
على القوى السابقة فهي كلية مع الحملية الصغرى ينتج من الشكل الاول ان كل انسان قديم وإذا
جعل هذه النتيجة كبرى للحملية الكلية ينتج من الشكل الثالث ان بعض الحيوان قديم
وهو تالى المتصلة السالبة وقس عليه البواقي (١) (قوله بناء على القوى الخ) قيد القوة لا الفعل

الكبرى فظاهرة وأما صدق الحملية مع المقدم لأنها صادقة في نفس الامر فيكون صادقا على ذلك
التقدير . هذا في المتصلة الموجبة . وأما في السالبة فلأنه كلما صدقت نتيجة التأليف صدقت مع الحملية
لأنها صادقة في الهاتم وكلا صدقتا صدق تالى السالبة حين نحقق الشرط فكلما صدقت نتيجة التأليف
صدق تالى السالبة فنجعلها كبرى للمتصلة القائلة بأنه ليس البتة أو قد لا يكون إذا صدق المقدم صدق
التالى ينتج ليس البتة أو قد لا يكون إذا صدق المقدم صدقت نتيجة التأليف كذا في شرح المطالع
ثم انه اعترض الشيخ بأنه لا يلزم من صدق الحملية صدقها على تقدير صدق المقدم والا لا نتج قولنا
كلما كان الخلاء موجودا كان بعض البعد قائما بذاته ولا شئ من القائم بذاته ببعد وهو يستلزم سلب
الشئ عن نفسه وأجاب تارة بفرض الكلام فيما لا يكون المقدم منافيا لصدق الحملية . وفيه أن عدم
المنافاة لا تقتضى صدقها على تقدير صدقها لجواز عدم المنافاة مع عدم بقاء صدقها معه . وأخرى بمنع
كذب النتيجة إذ وجود الخلاء لما كان محالا جاز استلزامه المحال . وفيه أنه دفع للنقض بقوله والا الخ
وأما المنع المشار اليه بقوله بأنه الخ فباق (قال الصغرى) الاولى ايراد الصغرى والكبرى منكرا لا معرفا
(قال وبالعكس) أى من الحملية صغرى ومقدم المتصلة كبرى (قال فان اشتملا على تأليف) إقامة المظهر
مقام المضمحل فلو قال فان اشتملا عليه ولو بالقوة الخ لكان أولى (قال أو بالقوة) كما اذا بدلنا الشرطية
السابقة بقولنا كلما كان بعض المتغير حادثا كان الفلك حادثا فانه حينئذ يكون المتشاركين على تأليف
منتج بالقوة لما سبق من أنه اذا صدقت المتصلة كلية ومقدمها جزئي صدقت ومقدمها كل . وقس عليه

مع نتيجة التأليف أو مع كلية عكسها المفروضتين منتجا مقدم تلك المتصلة الكلية كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى حساسا وكل فرس حيوانا ينتج كلما كان (١) كل انسان فرسا كان كل رومى حساسا (القسم الرابع) ما يتركب من الحمية والمنفصلة سواء كانت الحمية كبرى أو صغرى وهو على نوعين * النوع الاول ما ينتج حمية واحدة وهو

(١) (قوله ينتج كلما كان كل انسان فرسا الخ) هذه النتيجة متصلة موجه كلية مقدما نتيجة الشكل الثانى المنعقد ههنا بلا شرط اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب إذ لا يجب ههنا النتيجة المحققة بل المفروضة من احدى المحصورات الاربع كافية ههنا بعد تحقق شرط استنتاج المقدم من الحمية معها كما نحقق فى المثال فان قولنا كل انسان فرس مع قولنا وكل فرس حيوان ينتج من الشكل الاول ان كل انسان حيوان وهو مقدم المتصلة الكلية المذكورة فى القياس فنتيجة التأليف يستلزم بواسطة الحمية الصادقة مطلقا مقدم تلك المتصلة ومقدما يستلزم تاليها فنتيجة التأليف يستلزم تالى المتصلة وهذا الاستلزام

(قال نتيجة التأليف) لانه متى صدقت نتيجة التأليف صدقت مع الحمية ومتى صدقتا صدق مقدم المتصلة وكلا أو ليس البتة إذا صدق مقدما يلزم تاليها (قال أو مع كلية عكسها) لانه إذا صدق عكس نتيجة التأليف صدقت وكلا أو ليس البتة إذا صدق عكسها صدق تاليها أما الصغرى فلان العكس لازم فصده مستلزم لصدق الاصل جزئيا. وأما الكبرى فلانه كلما صدق عكس نتيجة التأليف صدق مع الحمية لما مر وكلا صدقا صدق مقدم المتصلة بحكم القوى السابقة وكلا أو ليس البتة إذا صدق مقدم المتصلة صدق تاليها (قال كلما كان) مثال النوع الثالث لما يكون المتشارك غير مشتملين على تأليف منتج وقد انتجت الحمية مع النتيجة المفروضة مقدم المتصلة الكلية. ومثال النوع الرابع مما لم تشتملا عليه مع انتاج الحمية والعكس الكلى المفروض للنتيجة مقدم تلك المتصلة قولنا كل فرس حيوان وكلا كان كل انسان حيوانا كان كل رومى حساسا المنتج لقولنا كلما كان كل فرس انسانا كان كل رومى حساسا (قوله بل المفروضة) فيه اشعار بان المراد بفرضية النتيجة عدم اشتغال المقدمتين المنتجتين لها على شرائط الانتاج (قوله المقدم) أى كون مقدم المتصلة منتجة بالفتح من الحمية والنتيجة المفروضة فلا استنتاج بمعنى الانتاج مصدر مجهول (قوله بواسطة الحمية) أى بواسطة انضمام الحمية بالكبروية اليها (قوله الصادقة مطلقا) أى من غير اشتراط الصدق بامر فهو قيد الصادقة. ويمكن جعله قيد يستلزم (قوله وهذا الاستلزام) أى وطرفا هذا الاستلزام معه عين النتيجة أو المراد أنه عين استلزام نتيجة

المسمى بالقياس المقسم المركب من منفصلة وحملات بعدد اجزاء الانفصال كل حملية منها مشاركة لجزء آخر من اجزاء تلك المنفصلة بحيث يتألف بين الاجزاء والحملات اقيسة متغايرة في الاوسط متحدة (١) في النتيجة التي هي تلك الحملية اما من شكل أو من اشكال مختلفة وشرط انتاجه أن يكون المنفصلة فيه موجبة كلية مانعة الخلو بالمعنى الاعم واشتمال جميع تلك الاشكال على شرائط الانتاج حتى يشترط في الشكل الاول ايجاب اجزاء الانفصال الصغريات وكلية الحملات الكبريات وبالعكس كقولنا اما أن يكون العالم جوهرًا أو عرضًا وكل جوهر حادث وكل عرض حادث فالعالم حادث

﴿ تنبيه ﴾ القياس المقسم وأمثاله في الحقيقة قياس مركب من اقيسة مفصلة النتائج كما سيأتي بناءً على أن المنفصلة مع كل حملية قياس بسيط منتج لمنفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشترك كما يأتي * النوع الثاني ما ينتج شرطية واحدة أو متعددة وهو القياس الغير المقسم المؤلف من منفصلة وحملية واحدة أو حمليات متعددة مشاركة لجزء

عين نتيجته القياس هنا (١) (قوله متحدة في النتيجة) وذلك الاتحاد بان يتحدد محمولات الكبريات الحملات

الخ فلا يتجه منع صحة الحمل مستنداً بأن النتيجة كل فلا يحمل على جزئه الذي هو الاستلزام (قال اجزاء الانفصال) لأنه ان زادت أو نقصت لا يكون قياساً مقسماً * أما على الاول فلان الحملية الزائدة ان لم تشارك شيئاً من اجزاء الانفصال تكون اجنبية من القياس وتكون النتيجة منفصلة والا فان شاركته فيما يشارك فيه أخرى فاما مع الاتحاد في السكم والكيف والوضع والجهة فلا فرق بين الحملتين أو بدونه فيحصل باعتبار المشاركين نتيجتان وان لم تشارك فيه تحصل من المشاركين نتيجتان فلا تكون النتيجة حملية واحدة واما على الثاني فلنظير مأمراً بأن يقال الزائدة من اجزاء الانفصال ان لم تشارك شيئاً من الحملات الخ قال متغايرة الخ اشارة إلى شرطين لحصول القياس المقسم الاول التغاير في الاوسط لانه لو اتحد قياسان فيه وهما متحدان في طرفي النتيجة لزم تعدد النتائج ان لم يتحد في الوضع والكيف والسكم والجهة وعدم التمايز بين الحملات ان اتحدت فيه * والثاني الاتحاد في النتيجة وهو مستغنى عنه بما مر * وأعلم ان ههنا شرطين آخرين . الاول اشتراك اجزاء الانفصال في أحد طرفي النتيجة فانه لو لم يكن أحدهما مذكوراً في بعضها فان ذكر ذلك البعض في النتيجة كانت منفصلة والا كان اجنبياً عن القياس . والثاني اشتراك الحملات في الطرف الآخر من النتيجة بعين ذلك الدليل

من اجزائها أو لأجزاء متعددة اما بعدد الاجزاء أو اقل منها أو اكثر بان يشارك حملتان أو اكثر جزء واحد . وله ثلاثة أصناف لأن المنفصلة فيه اما مانعة الخلو أو مانعة الجمع أو حقيقية * وينعقد الاشكال الاربعة بضروبها في الكل * فالصنف الاول يشترط انتاجه بكون المشاركة منتجة (١) مشتملة على شرائط الانتاج فينتج منفصلة موجبة مانعة الخلو مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشترك اما واحدة ان كانت المشاركة واحدة بان يكون الحلية واحدة مشاركة لجزء واحد كقولنا إما أن يكون هذا العدد عدداً منقسماً أو فرداً وكل منقسم زوج ينتج اما أن يكون هذا زوجاً أو فرداً وحينئذ

(١) قوله منتجة أى بالفعل لا ولو بالقوة بناء على القوى السابقة لان تلك القوى انما تجرى فيما كان في القياس متصلة ولا متصلة ههنا في القياس فلا يتصور ههنا الانتاج بالقوة كما لا يخفى

(قال موجبة) والا جاز كذب اجزائها فلا يصدق شئ منها مع احدي الحملات فتكذب النتيجة (قال كلية) لاجزائية لانه يجوز حينئذ اختلاف الحلية والمنفصلة زماناً فلا يجتمعان في الصدق فلا ينتج (قال بالمعنى الاعم) الشامل للحقيقية ومانعة الخلو بالمعنى الاخص ولا يجوز ان يكون مانعة الجمع بالمعنى الاخص لجواز كذب اجزاء الانفصال فيها فلا يلزم اجتماع صدق أحد اجزائه مع احدي الحملات حتى تصدق النتيجة (قال الصغريات) هذا يقتضى كون كل جزء صغرى وهو بعيد كما يقتضى الاكثى كون كل حلية كبرى إلا أن يقال المراد الصغريات والكبريات في الاقيسة الحملات الحاصلة فيه أو يراد بالصغرى والكبرى ماله دخل في الصغروية والكبروية * ولو قال ايجاب اجزاء المنفصلة الصغرى لكان أحسن (قال وبالعكس) أى يشترط ايجاب الحملات الصغريات وكلية اجزاء الانفصال الكبريات واعلم أن الدليل على الانتاج حين تحقق الشرائط أن الواقع لا يخلو عن طرف من اجزاء الانفصال فيصدق مع ما يشاركه من تلك الحملات وينتج المطلوب (قال بجزءه) الاولى ايراد اللام بدل الباء كما يدل عليه قوله أولاً اجزاء وقوله الاكثى لجزءه الخ (قال اما بعدد الاجزاء) تفصيل للتعهد الذى هو صفة الحملات لا الذى هو صفة الاجزاء والاقال بعدد الحملات ولا ورد قوله بان يشارك عقب قوله أو اقل منها (قال بان يشارك) تصوير للاكثرية وتنبه على أنه لا يمكن ان تتحقق إلا عند تلك المشاركة بخلاف المساواة والاقلية (قال بكون المشاركة) أى القياس المؤلف من المشاركين (قال مشتملة) تفسير المنتجة ولو ترك المفسر بالفتح لكان أولى (قوله بناء على الخ) قيد المنفى وقوله لان الخ علة المنفى (قال مانعة الخلو) لان الكلام في مانعة الخلو الموجبة (قال من نتيجة التأليف) ونتيجة التأليف في

يكون القياس بسيطا . واما متعددة إن كانت المشاركة متعددة بأن يشارك حمليّة واحدة جزئين فصاعدا أو حمليّات متعددة جزء واحد أو لمتعدد فينتهذهو باعتبار كل مشاركة قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركين فصاعدا قياس مركب ينتج منفصلة موجبة أخرى اما مؤلفة من نتائج التأليفات ان لم يوجد الجزء الغير المشترك والا مؤلفة (١) منها ومن ذلك الجزء سواء كان عدد الحمليّات مساويا لعدد الاجزاء وهو ظاهر أو أقل منها كقولنا اما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا وكل عدد كم ينتج باعتبار البساطة

(١) قوله والا مؤلفة منها) أى من نتائج التأليفات (قوله ومن ذلك الجزء) الغير المشترك وهذا فيما كانت المنفصلة ذات اجزاء وقد شارك حمليّة أو حمليّتان جزئين منها . وبقى هناك جزء لم يشاركه حمليّة كما لا يخفى *

المثال الآتى هذا العدد زوج والجزء الغير المشترك فيه هذا العدد فرد وقوله اما واحدة تفصيل للمنفصلة (قال بان يكون) تصوير للمشاركة الواحدة يعنى ليس مدار المشاركة الواحدة على كون الحمليّة واحدة إذ ربما تكون الحمليّة واحدة والمشاركة متعددة ألا يرى أن قوله فى مثال المتعدد كل عدد كم حمليّة واحدة مع أن المشاركة متعددة . ثم ان العدد مشترك بين الزوج والفرد فكأنه قال وكل زوج كم وكل فرد كم ومن هذا تبين أن الحمليّة الواحدة المشاركة لجزئين مؤلفة بمحمليّتين (قال حمليّة واحدة) أى بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فهي متعددة بقدر الاجزاء (قال أو حمليّات) المراد بالجمع ما فوق الواحد وكلمة أو لمنع الخلو ان أريد بالمتعدد أعم من الاعتبارى والحقيقى لتحققهما فيما يشارك حمليّة جزئين ولمنع الجمع ان أريد به الحقيقى (قال مساويا) أقول هذا لا يتصور فى الشق الاول إلا أن يراد بقوله عدد الحمليّات الحمليّات المتعددة ولو بالاعتبار لكن تمثيله بما ذكر للاقل يأتى عنها ويتصور فى الثانى كان يكون المنفصلة ذات جزئين والحمليّات ثنتين مشاركتين لاحدها فقط وكذا فى الثالث وهو ظاهر . وأما الاقلية فيتصور فى الثلاثة . أما فى الاول فظاهر . وأما فى الاخيرين فبان تكون المنفصلة ذات اجزاء ثلاثة فصاعدا والحمليّات ثنتين مشاركتين لاحدها أو لاثنين منها . وأما الاكثرية فيتصور فى الاخيرين دون الاول وتجويز كون المنفصلة ذات اجزاء أربع والحمليّات خسا واحدة منها مشاركة لجزئين وكل من الاربع البواقى مشاركة لجزء لا يقدح فيه لانه من اجتماع الاول والثالث لا الاول فقط (قال اما أن يكون) مثال لما يشارك حمليّة واحدة لجزئين كما سبقت الاشارة اليه (قال باعتبار البساطة) النتيجة الاولى مؤلفة من نتيجة تأليف قولنا هذا العدد زوج مع الحمليّة على هيئة الشكل الثالث

قولنا اما أن يكون بعض الزوج كما أو هذا العدد فردا وقولنا اما أن يكون هذا العدد زوجا أو بعض الفرد كما وباعتبار التركيب قولنا اما أن يكون بعض الزوج كما أو بعض الفرد كما أو أكثر منها المكن حينئذ ينتج باعتبار التركيب منفصلات عديدة مركبة من نتائج التأليفات كقولنا اما أن يكون هذا العدد منقسما أو لا منقسما وكل منقسم زوج وكل لا منقسم فرد وكل لا منقسم كم ينتج (١) باعتبار التركيب قولنا هذا العدد اما زوج أو فرد وقولنا هذا اما زوج أو كم وقولنا هذا العدد إما زوج أو فرد أو كم. وربما يتحد بعض نتائج التأليفات مع بعض دون بعض آخر حينئذ تجعل المتحدتان جزءا واحدا من النتيجة المنفصلة

(١) قوله ينتج باعتبار التركيب (الح) فانه باعتبار مشاركة الجزء الاول للحملية الاولى والجزء الثانى للثانية ينتج القول الاول . وباعتبار مشاركة الاول للاولى والثانى للحملية الثالثة ينتج القول الثانى . وباعتبار مشاركة الاول للاولى والثانى لكل من الثانية والثالثة ينتج قول الثالث وكل من الاقوال الثلاثة منفصلة مانعة الخلو مؤلفة من نتائج التأليفات وعطف الكم على الفرد فى القول الثالث بالواو الواصلة لا باو الفاصلة بخلاف عطفه على

والجزء الغير المشترك أعنى هذا العدد فرد والثانية مؤلفة من نتيجة تأليف التالى معها ومن المقدم والثالثة من نتيجة التأليفين فقط لعدم وجود الجزء الغير المشترك (قال باعتبار التركيب) وباعتبار البساطة هذا العدد اما زوج أولا منقسم وقولنا هذا العدد اما منقسم أو فرد وقولنا هذا العدد اما منقسم أو كم فلهذا القياس نتائج ست والمثال لما يزيد عدد الحملات على عدد الاجزاء بحملية واحدة واجتمع فيه الشق الثانى والثالث لان الحملتين الاوليين مشاركتان لاجزاء متعددة من الانفصال وثانيتها مشاركة مع الثالثة لجزء واحد ولا يخفى أن هذه النتائج انما تكون إذا كانت الحلية الزائدة مشاركة لجزء من اجزاء الانفصال والا بان لم يشارك شيئا منها يكون حكم الاكثر حكم المساوى إذ تكون الزائدة اجنبية ملغاة لا مدخل لها فى الانتاج (قوله ينتج القول الاول) الحاصل بعد الترديد بين النتيجةين (قوله القول الثانى) أى يحصل من اعتبار المشتركين حملتين يحصل القول الثانى بالترديد بينهما وقس عليه قوله ينتج القول الثالث (قوله وعطف الكم) أقول السرفى ذلك ان الكم الملحوظ هنا هو المتحقق فى ضمن الفرد كما هو مفاد الكبرى فهو فى قوة الفرد فمطنه على الزوج بكلمة أو الفاصلة صحيح دون عطفه على الفرد فلا يتجه مايقوم من ان الكم أعم من الزوج والفرد فالتفريق بين العطفين تحكم

وغير المتحدة أو الجزء الغير المشارك جزءا آخر منها* والصفة الثانية غير مشروط بكون المشاركة منتجة لكن اذا كانت منتجة فيما كانت المشاركة واحدة انتج (١) سالبة جزئية متصلة مقدمها نتيجة التأليف وتاليها الجزء الغير المشارك كقولنا إما أن يكون هذا الجسم حجرا أو شجرا وكل شجر متحيز ينتج قد لا يكون إذا كان هذا الجسم متحيزا كان حجرا وفيما كانت متعددة ينتج متصلات متعددة كذلك كما إذا بدلنا الكبرى في هذا المثال بقولنا وكل جسم متحيز ينتج قد لا يكون إذا كان بعض الحجر متحيزا كان هذا الجسم شجرا وقد لا يكون إذا كان بعض الشجر متحيزا كان هذا الجسم حجرا ولا ينتج باعتبار مجموع المشاركتين فصاعدا سالبة واحدة متصلة مؤلفة من نتائج التأليفات حتى لا ينتج المثال قولنا قد لا يكون إذا كان بعض الحجر متحيزا كان بعض الشجر متحيزا للتخلف (٢) في بعض المواد وان لم تكن منتجة فشرط انتاجه أن تكون نتيجة التأليف المفروضة مع العملية

الزوج في القول الثاني (١) قوله أنتج سالبة جزئية (الح) أى وان كانت المنفصلة موجبة كلية فالنتيجة ههنا غير تابعة للمنفصلة في الكم ولا في الكيف ولا في الجنس فضلا عن النوع (٢) قوله

(قال أو الجزء الغير المشارك) أى ان كان . ثم كلمة أو لمنع الخلوان أريدت النتيجة باعتبار التركيب ولمنع الجمع ان أريدت باعتبار البساطة (قال سالبة جزئية) لانه متى صدق القياس صدق قد لا يكون إذا صدق نتيجة التأليف صدق الطرف الغير المشارك والا لصدق تقيضه وهنا مقدمة معلومة الصدق وهى كلما صدق الطرف المشارك صدق نتيجة التأليف فجمعها صفرى لتقيض المطلوب لينتج من الشكل الاول استلزام الطرف المشارك للطرف الغير المشارك وكان بينهما منع الجمع هذا خلف (قال نتيجة التأليف) ولا ينتج متصلة مقدمها الطرف الغير المشارك وتاليها نتيجة التأليف لان نتيجتها لازمة للطرف المشارك فيجوز كونها أعم وجمعها مع الطرف الغير المشارك (قوله غير تابعة للمنفصلة) أى لا يلزم أن يكون تابعة أو المراد غير تابعة في الصورة المذكورة فلا ينتج عليه مخالفة المفرع لتقيض المفرع عليه المحذوف بقرينة ان التأكيدي (قال متعددة) أى حقيقة أو حكما كما يدل عليه المثال (قال كذلك) أى مقدمها نتيجة التأليف وتاليها الجزء الغير المشارك وبرهانه يظهر مما ذكرنا (قال بعض الحجر) نتيجة الشكل الثالث ولذا كانت جزئية (قال حتى لا ينتج) هذه النتيجة صادقة هنا ولا ينافيه صدق قولنا كلما كان بعض الحجر متحيزا كان بعض الشجر متحيزا لانه انما يصدق موجبة كلية اتفاقيه والنتيجة سالبة لزومية (قال في بعض المواد) هذا البعض مخصوص بما يكون التعدد حقيقيا كما هو الظاهر من

للجزء المشارك من المنفصلة حينئذ ينتج منفصلة موجبة مانعة الجمع مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشارك اما واحدة ان كانت المشاركة واحدة كقولك (١) اما ان يكون هذا الشيء متحيزا أو جوهرًا مجردا وكل جسم متحيز ينتج اما أن يكون هذا الشيء جسما أو جوهرًا مجردا أو متعددة ان كانت المشاركة متعددة وهو حينئذ باعتبار كل مشاركة قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركتين فصاعدا قياس

للتخلف في بعض المواد) كما في قولنا هذا الجسم اما انسان او فرس وكل انسان حيوان وكل فرس حساس فانه يكذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان حساسا وعكسه ولكن يصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان فرسا وقولنا قد لا يكون اذا كان حساسا كان انسانا (١) قوله ينتج اما أن يكون الى آخره لان المشاركة للحملية فيه هو الجزء الاول من المنفصلة اعني قولك هذا الشيء متحيز وهو مع الحلية القائلة بان كل جسم متحيز شكل ثان بلا شرط اختلاف المقدمتين كيف فلا ينتج لكننا نقرضه منتجا لقولنا هذا الشيء جسم ونضمه الى تلك الحلية لينتج من الشكل الاول ان هذا الشيء

المثال المورد في الحاشية . وهل كل ما يكون التعدد فيه حقيقيا يكون مادة للتخلف أم لا . الظاهر الثاني وكأن في قوله اشارة الى هذا حيث لم يقل للتخلف فيما كانت متعددة حقيقة (قوله كما في قولنا) أي مما كان محمولا للحمليتين متساويين (قوله فانه يكذب) واذا بدلنا محمول الحلية الاولى بالناطق ومحمول الثانية بالصاهل كان كل من المتصلتين السالبتين صادقة (قال حينئذ ينتج) لان الطرف المشارك لازم لنتيجة التأليف لانه كلما صدقت نتيجة التأليف صدقت هي والحلية معا وكما صدقت صدق الطرف المشارك إذ المفروض أنها مع الحلية منتجة إياه والطرف الغير المشارك منافي له ومناف اللازم منافي المزوم فينافي نتيجة التأليف (قال اما واحدة) تفصيل للمنفصلة (قال واحدة كقولنا الخ) أي بالامنى المار كما أن التعدد في مقابله أعني او متعددة أعم من الصور المارة (قوله ونضمه الخ) أي نجمله صغرى وتلك الحلية كبراه (قال او متعددة) قال شارح المطالع وان كانت المشاركة مع الجزئين انتج منفصلة مانعة الجمع من نتيجتي التأليفين لان الطرفين لازمان للنتيجتين وتنافي اللوازم يستلزم تنافي المزومات وهناك نظر وهو أن القياس على تقدير المشاركة مع الجزئين ينتج منفصلتين خريين من أحد الطرفين ونتيجة تأليف الطرف الآخر وكل واحد منهما أخص من المنفصلة التي من نتيجتي التأليفين فانه إذا تحقق منع الجمع بين أحد الطرفين ونتيجة تأليف الطرف الآخر يتحقق منع الجمع بين النتيجتين

مركب ينتج منفصلة موجبة أخرى مانعة الجمع مؤلفة من ذلك أو من نتائج التأليفات سواء كانت الحملية واحدة (١) كقولنا اما أن يكون الاله الواحد موجودا أو الاله المتعدد موجودا وكل واجب موجود ينتج باعتبار البساطة قولنا اما أن يكون الاله الواحد واجبا أو المتعدد موجودا وقولنا اما أن يكون الاله الواحد موجودا أو المتعدد واجبا وباعتبار (٢) التركيب قولنا اما أن يكون الاله الواحد واجبا أو المتعدد واجبا

متميز وهو الجزء المشارك للحملية من اجزاء المنفصلة فقد تحقق شرط الانتاج (١) قوله كقولنا اما أن يكون الخ هذه الحملية مشاركة لكل من جزئي المنفصلة على هيئة الشكل الثاني بلا شرط اختلاف المقدمتين كيفما لكننا نفرض كلا منهما قياسا منتجا باعتبار مشاركتها للجزء الاول ينتج ان الاله الواحد واجب وهو مع تلك الحملية ينتج من الشكل الاول ان الاله الواحد موجود وهو الجزء الاول المشارك للحملية في ذلك الشكل الثاني وباعتبار مشاركتها للجزء الثاني ينتج أن المتعدد واجب وهو مع تلك الحملية ينتج من الاول أن المتعدد موجود وهو الجزء الثاني المشارك لها في هذا الشكل الثاني فقد تحقق شرط الانتاج ههنا (٢) قوله وباعتبار التركيب الى آخره وبرهان هذا الانتاج أنه قد انتج باعتبار البساطة قولنا اما ان يكون الاله الواحد واجبا أو المتعدد موجودا منفصلة مانعة الجمع كما عرفت

لان منافي اللازم منافي الملزوم بخلاف العكس فكان هاتان المنفصلتان بالاعتبار أولى انتهى . ومن هذا يعلم وجه مخالفة المصنف لغيره فتأمل (قال من ذلك) أي من نتيجة التأليف والجزء الغير المشارك والظاهر أن الشق الاول مبني على وجود الجزء الغير المشارك والشق الثاني مبني على عدم وجوده نظير ما سبق (قال واحدة) أي بحسب الظاهر فلا ينافي تعدد المنفصلة المتفرع عن تعدد المشاركة بالصور المارة (قوله كلا منهما) أي من القياسين المنتظمين من ضم الحملية التي هي قولنا وكل واجب الوجود موجود إلى جزئي المنفصلة حال كونهما كبيرين (قوله الشكل الثاني) الغير المشتمل على شرائط الانتاج والاولى ترك قوله في ذلك الشكل الثاني بل الانسب أن يقول وهو الجزء الاول المشارك من المنفصلة وقس عليه الآتي (قوله هذا الانتاج) أي انتاج القياس لنتيجة التأليفين (قوله وإذا ضم الحملية) أي كل واجب موجود (قوله إلى هذه المنفصلة) أي اذا جعلت المنفصلة صفري والحملية كبرى يعود إلى مشاركت الحملية لجزء فينتج منفصلة مشتملة على نتيجة التأليفين باعتبار البساطة إذ تلاحظ

أو متعددة (١) كقولنا اما أن يكون الاله الواحد قديماً أو المتعدد موجوداً وكل واجب قديم وكل مجرد موجود * جميع ما ذكر في الصنفين إذا كانت المنفصلة موجبة. وأما إذا كانت سالبة فحكم مانعة اخلو السالبة حكم مانعة الجمع الموجبة في الاشتراط باستنتاج الجزء المشارك من نتيجة التأليف مع العملية وحكم مانعة الجمع السالبة حكم مانعة اخلو الموجبة في الاشتراط بكون المشاركة منتجة لكن النتيجة فيهما سالبة من نوع المنفصلة . فالضابط في نتيجة الصنفين أنها منفصلة تابعة للمنفصلة في الحكم والكيف والجنس أعني المنفصلة والنوع أعني مانعة اخلو ومانعة الجمع إلا إذا كانت المشاركة منتجة فيما كانت المنفصلة موجبة مانعة الجمع كما عرفت * والصنف الثالث ان كانت المنفصلة فيه موجبة ينتج ما أنتجه

وإذا ضم العملية المذكورة إلى هذه المنفصلة النتيجة ينتج تلك المنفصلة باعتبار البساطة أيضاً (١) قوله أو متعددة كقولنا إلى آخره) فانه باعتبار البساطة ينتج قولنا اما أن يكون الاله الواحد واجباً أو المتعدد موجوداً وقولنا اما ان يكون الاله الواحد واجباً أو المتعدد مجرداً لوجود شرط استنتاج الجزء المشارك من نتيجة التأليف مع العملية وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون الاله الواحد واجباً أو المتعدد مجرداً المثل ما عرفت

النتيجة الاولى من حيث أنه جزء غير مشارك وكذا إذا جعلت العملية صفراً للمنفصلة الثانية (قوله ينتج قولنا) أي بضم العملية الاولى إلى المنفصلة كما أن الثانية حاصلة من ضم العملية الثانية إلى المنفصلة (قوله واجباً) الظاهر ذكر القديم بدل الواجب لئلا يتحد بالنتيجة الثالثة (قوله قولنا اما أن يكون) هذه النتيجة مؤلفة من نتيجتي التأليفين (قال الموجبة في الاشتراط) لو تركه إلى قوله لكن وقال بالعكس السكفي (قال باستنتاج الجزء) أي يكون نتيجة التأليف مع العملية منتجة للجزء المشارك (قال لكن النتيجة فيهما) أما في سالبة مانعة الجمع فلا أنه لو لم يصدق النتيجة لصدق منع الجمع بين نتيجة التأليف والطرف الغير المشارك ونتيجة التأليف لازم للطرف المشارك ومنافى لللازم منافى للزوم فلا تصدق السالبة المانعة الجمع هـ. وأما في مانعة اخلو فلا أنه لو لم يصدق سلب منع اخلو بين نتيجة التأليف والطرف الغير المشارك كان قبيض ذلك الطرف ملزوماً لنتيجة التأليف وهي ملزمة للطرف المشارك فيكون بين الطرفين منع اخلو فتكذب سالبته (قال كانت المشاركة) فان النتيجة لا تكون تابعة للمنفصلة في الجنس فضلاً عن النوع (قال موجبة ينتج) لأنه أخص منهما ولازم الاعم لازم الاخص

الصنفان الأولان بشروطهما فيما كانت المنفصلة فيهما موجبة وإلا فلا ينتج * القسم الخامس ما يتركب من المنفصلة والمتصلة وله أيضاً ثلاثة أنواع (النوع الاول) ما يكون الاوسط جزءاً تاماً من كل منهما ولا يتميز الاشكال الاربعة فيه بالطبع بل بالوضع فقط فله أربعة أصناف لان المتصلة اما صغرى أو كبرى وعلى التقديرين فالاوسط اما مقدمها أو تاليها وشرط في الكل كلية احدى المقدمتين واجباب احدهما وبعد ذلك فالمتصلة اما موجبة أو سالبة فان كانت موجبة فالمنفصلة أيضاً اما موجبة فشرط انتاجه أن يكون الاوسط مقدم المتصلة ان كانت المنفصلة مانعة اخلو أو تاليها ان كانت مانعة الجمع أو سالبة فالشرط بالعكس والنتيجة فيهما منفصلة موافقة للمنفصلة في الكيف والنوع كقولنا كلما كان العالم حادثاً كان موجوده فاعلاً مختاراً. واما أن يكون موجوده فاعلاً مختاراً أو فاعلاً موجباً ينتج اما أن يكون العالم حادثاً أو يكون موجوده فاعلاً موجباً مانعة الجمع وان كانت المتصلة سالبة فالشرط أحد الاصرين . اما كلية المتصلة أو كون الاوسط تاليها ان كانت المنفصلة مانعة اخلو أو مقدمها ان كانت مانعة الجمع فان كانت المنفصلة مانعة اخلو

(قال والا فلا ينتج) لان سالبه اعم من سالبتها ولازم الاخص ليس بلازم للاعم دائماً كذا قالوا وفيه تأمل لانه إنما يثبت عدم انتاج نتيجتهما لاعدم الانتاج مطلقاً (قال فله أربعة أصناف) ولا يلاحظ في المشاركة ههنا إلا حال مقدم المتصلة وتاليها لعدم امتياز مقدم المنفصلة وتاليها فلذا قال لان (قال فالاوسط اما الخ) فان كانت المنفصلة كبرى لم يتميز الشكل الثالث عن الرابع طبعاً إذ الاوسط ان كان مقدم المنفصلة فهو على نهج الثالث وان كان تالياً فهو على نهج الرابع ولا تمايز بينهما فيها بالطبع وان كانت صغرى لم يتميز الاول عن الثالث (قال أو تاليها) فان كانت المتصلة صغرى لم يتميز الشكل الاول عن الثاني لعدم الامتياز بين مقدم المنفصلة وتاليها أو كبرى له يتميز الثاني عن الرابع لما صر (قال فالشرط بالعكس) أى يشترط أن يكون الاوسط مقدم المتصلة ان كانت مانعة الجمع وتاليها ان كانت مانعة اخلو (قال والنتيجة فيهما) أما في موجبة مانعة اخلو فلان امتناع اخلو عن الشئ والمزوم موجب لامتناع اخلو عنه وعن اللازم. وأما في سالبتها فلان جواز اخلو عن الشئ واللازم يستدعى جواز اخلو عن الشئ والمزوم . وأما في موجبة مانعة الجمع فلان امتناع اجتماع الشئ مع اللازم يوجب امتناع اجتماعه مع المزوم وأما في سالبتها فلان جواز الجمع بين الشئ والمزوم يستلزم جواز الجمع بينه وبين اللازم (قال في الكيف والنوع) أى في كونها مانعة الجمع أو اخلو (قال مانعة الجمع) لامانة اخلو

الكلية فان كانت المتصلة أيضا كلية ينتج القياس تقيجتين مانعة الخلو ومانعة الجمع موافقتين للمتصلة في الكم والكيف كقولنا ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود ودائما أما أن يكون الليل موجوداً أو الأرض مضيئة ينتج ليس البتة أما أن يكون الشمس طالعة أو الأرض مضيئة وان كانت المتصلة جزئية انتج مانعة الجمع فقط موافقة للمتصلة كما وكيفا وان كانت غير مانعة الخلو الكلية فسواء كانت مانعة الجمع أو مانعة الخلو الجزئية نتج سالبة جزئية مانعة الخلو (تنبيه) اشتراط انتاج الموجبتين بكون الاوسط مقدم المتصلة في مانعة الخلو أو تأليها في مانعة الجمع إذا التزم موافقة النتيجة للقياس في الحدود فان لم يلتزم ذلك فالمؤلف منهما ينتج بدون ذلك الشرط (١) موجبة متصلة جزئية مؤلفة من تقيض الاصغر وعين الاكبر فيما يتركب من مانعة الخلو من

(١) قوله بدون ذلك الشرط الخ (يعنى سواء كان الاوسط مقدم المتصلة أو تأليها في كل من مانعتي الخلو والجمع فالمثال المذكور في المتن ينتج قولنا قد يكون إذا كان العالم حادثا لم يكن موجوده

لجواز أن يكون العالم قديما وموجوده فاعلا مختاراً بان يكون تقدم القصد على الابداع وتقدم الابداع على الوجود ذاتيا لازمانيا كما سبق نقله عن الامدى (قال ينتج القياس الخ) وبرهانه الخلف وهو ضم لازم تقيض النتيجة إلى لازم المنفصلة ليلزم كذب السالبة المتصلة وكذا برهان انتاج المتصلة الجزئية مع مانعة الخلو الكلية مانعة الجمع الجزئية وانتاج غير مانعة الخلو الكلية سالبة جزئية مانعة الخلو (قال سواء كانت) إشارة الى توجه النفي إلى المقيد والمقيد ليفصح برفع كل ورفع المجموع كان يكون المنفصلة مانعة الجمع الجزئية فالخاصل منه ثلاثة شقوق (قال مانعة الجمع) كلية أو جزئية (قال بكون الاوسط) لو قال بما صر إذا الخ لكفى (قال فان لم يلتزم) الاخصر والا فينتج بدون موجبة الخ (قال بدون ذلك الشرط) يعنى لو كانت المنفصلة مانعة الخلو والحد الاوسط قالى المتصلة أنتجت متصلة جزئية من تقيض الاصغر وهو مقدم المتصلة وعين الاكبر أعنى طرف مانعة الخلو لاستلزام تقيض الاوسط لهما وهما ينتجان من الثالث استلزام تقيض المقدم لطرف مانعة الخلو لو كانت مانعة الجمع والحد الاوسط مقدم المتصلة أنتجت متصلة جزئية مؤلفة من عين الاصغر وهو قالى المتصلة وتقيض الاكبر أى تقيض طرف مانعة الجمع لاستلزام الاوسط ايها وانتاجها من الثالث استلزام التالى لنقيض طرفها (قوله يعنى سواء) إشارة الى أن قوله بدون ذلك الشرط نفي الاشتراط لا اشتراط النفي فيكون المؤلف من الموجبتين

عين الاصغر وتقيض الاكبر فيما تركب من مانعة الجمع . وأما اذا كانت المنفصلة حقيقية فان كانت موجبة انتج نتيجتي الباقيتين وان كانت سالبة فلا ينتج شيئاً (النوع الثاني) ما يكون الاوسط جزءاً ناقصاً من كل منهما وله ستة عشر صنفاً لان المنفصلة فيه اما مانعة الخلو أو مانعة الجمع وكل منهما اما موجبة أو سالبة والمتصلة اما صغرى أو كبرى والجزء المشارك من المتصلة اما مقدمها أو تأليها وينعقد الأشكال الاربعة بضروبها في كل منها والاسكال ينتج نتيجتين احدهما متصلة مركبة من الطرف الغير المشارك من المتصلة ومن منفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف بين المتشاركين ومن الطرف الغير المشارك من المنفصلة والاخرى منفصلة مركبة من الطرف الغير المشارك من المنفصلة ومن متصلة مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الطرف الغير المشارك من المتصلة كقولنا كلما كان العالم متغيراً كان حادثاً وداًماً أ ب يكون كل حادث ممكناً أو يكون غير الواجب واجباً ينتج قولنا كلما كان

فاعلاً موجباً ان حملت المنفصلة فيه على مانعة الجمع وقولنا قد يكون إذا لم يكن العالم حادثاً كان موجدته فاعلاً موجباً ان حملت على مانعة الخلو وكذا الكلام فيما كان الاوسط مقدم المتصلة

مأخوذاً لا بشرط شيء لا مأخوذاً بشرط لاشئ (قوله على مانعة الجمع) أى بالمعنى الاعم ولذا أمكن حملها على مانعة الخلو فلا يرد أنها منفصلة حقيقية فكيف تحمل عليها (قال الباقيتين) لأنه أخص منهما ولازم الاعم لازم الاخص (قال شيئاً) لأنه ليس كلما يلزم الاخص يلزم الاعم هذا . وقد يقال هذا الدليل يدل على أنها لا تنتج نتيجة لشيء الا على أنها لا تنتج أصلاً فلا تقرب (قال اما مانعة الخلو) لم لم يذكر المنفصلة الحقيقية * فان قلت لم يذكره لان المراد بما نعتي الجمع والخلو هما بالمعنى الاعم فقتضيان عليهما قلت هذا الدليل جار فيما سبق فلم يبينها فيه بخصوصها * وقد يقال انها متروكة البيان بالمقايسة (قال متصلة مركبة) وذلك بان يؤخذ الطرف المشارك من المتصلة منضمّاً إلى المنفصلة حتى يكون قياساً مركباً من حملية ومنفصلة ويستنتج منه ثم يضم الطرف الغير المشارك من المتصلة إلى المنفصلة التي هي نتيجة ذلك وبيان الانتاج أن يقال كلما صدق مقدم المتصلة صدق التالي مع المنفصلة وكلما صدق صدقت نتيجة التأليف (قال من المنفصلة ومن متصلة) وذلك بان يؤخذ الطرف المشارك من المنفصلة منضمّاً إلى المتصلة حتى يكون قياساً مؤلفاً من حملية ومنفصلة ثم يؤخذ نتيجة التأليف بينهما ويضم الى الطرف الغير المشارك من المنفصلة وهو في حكم القياس المؤلف من الحملية والمنفصلة فان المتصلة ههنا تقوم مقام

العالم متغيرا فداً ما أن يكون العالم ممكناً أو غير الواجب واجبا وقولنا اما أن يكون غير الواجب واجبا واما كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا وحكمه باعتبار النتيجة الاولى حكم القياس المركب من الحلية والمتصلة في الشرائط والنتائج بناء على أن المنفصلة فيه بمنزلة الحلية وباعتبار النتيجة الثانية حكم القياس المركب من الحلية والمنفصلة بناء على أن المتصلة بمنزلة الحلية (النوع الثالث) ما يكون الاوسط جزءاً تاماً من احدهما وناقصاً من الاخرى فان كان جزءاً تاماً من المتصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحلية والمنفصلة ويكون المتصلة مكان الحلية فالنتيجة فيه منفصلة مؤلفة من الطرف الغير المشترك من المنفصلة ومن نتيجة التأليف بين الشرطيتين المتشاركتين وان كان جزءاً من المنفصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحلية والمتصلة والمنفصلة مكان الحلية فالنتيجة فيه متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشترك من المتصلة ومن نتيجة التأليف بين المتشاركتين .

(فصل)

القياس مطلقاً ان تألف من مقدمتين فقط يسبى قياساً بسيطاً كاكثير الامثلة

(فصل القياس مطلقاً)

الحلية كما أن المنفصلة فيما سبق في حكمها ويقال في بيان الانتاج الواقع اما الطرف الغير المشترك أو للطرف المشترك فان كان الاول فهو أحد جزئي النتيجة أو الثاني والمتصلة صادقة في نفس الامر تصدق نتيجة التأليف منهما وهو الجزء الآخر فلا يخلو الواقع عنهما ولهذا التفصيل قال المصنف وحكمه باعتبار الخ (قال واما كلما) الظاهر أن يزيد وقولنا اما أن يكون غير الواجب واجباً (قال باعتبار النتيجة) قد يقال الاظهر العكس بان يكون باعتبار الاولى في حكم المركب من الحلية والمنفصلة وباعتبار الثانية في حكم الحلية والمتصلة (قال من الاخرى) وانما يتصور هذا النوع لو كان أحد طرفي احدي مقدمتيه شرطية مشاركة مع المقدمة الاخرى في جزء تام . هذا والحد الاوسط جزء تام اما من المتصلة أو المنفصلة فان كان جزء تاماً الخ (قال كان حكمه حكم القياس) فيكون مثله في الشرائط والنتائج وبراهينهما (قال الشرطيتين) كقولنا كلما كان العالم متغيرا فالواجب مختار ودائماً اما كلما كان الواجب مختاراً فغير الواجب ممكن وأما الواجب موجب ينتج دائماً إما كلما كان العالم متغيرا فغير الواجب ممكن وإما الواجب موجب (قال ومن نتيجة التأليف) مثاله كلما كان العالم متغيرا فاما

وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ هُوَ أَمَّا مَوْصُولُ النِّتَاجِ إِنْ أُوصِلَ إِلَى كُلِّ قِيَاسٍ بَسِيطٍ نَتِيجَتُهُ فُضِّمَتْ إِلَى مُقَدِّمَةٍ أُخْرَى لِيَحْصَلَ بَسِيطٌ آخَرٌ وَهَكَذَا إِلَى حُصُولِ أَصْلِ الْمَطْلُوبِ كَقَوْلِنَا هَذَا الشَّبَحُ جَسْمٌ

لا لزمتان لما حينئذ نقول مجموع الاستثنائيين فردٌ محقق وقد صدق عليه تعريف القياس كصدقه على مجموع الاقترانيين وعلى مجموع الافتراضي والاستثنائي فلا بد وأن يكون من أقسام القياس المركب وإلا لبطل تعريف القياس منعاً فلا بد أن القوم أهلوا المركب من الاستثنائيين فلا يكون من أقسام القياس المركب

يعلم به الصانع كذلك يصدق على مجموع الاجناس (قوله لا لازمتان) أى حتى لا تصدق إلا على واحد واحد على تقدير لزوم الوحدة وإلا على المجموع على تقدير لزوم الكثرة (قوله فرد محقق) أى للقياس المعروف (قوله وأن يكون) أى مجموع الاستثنائيين (قوله والا لبطل) أى وان لم يكن من أقسام القياس المركب مع ظهور أنه ليس من أقسام القياس البسيط وقد انحصر القياس فيهما أو المراد وان لم يكن فردا محققا للقياس (قال وعلى كل) أى من التقادير الثلاثة (قال النتائج) اللام هنا وفى قوله الاكسى وأما مفصول النتائج ابطل الجمعية فإن المراد بالنتائج ما عدا النتيجة الأخيرة وذلك قد يكون نتيجة واحدة (قال فضمت الى الخ) بأن جعلت المضمومة مقدمة والمضمومة اليها مقدمة أخرى ليحصل الخ * وكتب أيضا أى بالصغروية أو بكونها مقدمة استثنائية فعلى الاول تكون مقدمة وعلى الثانى مؤخره (قال ليحصل) بمجموعة المضمومة والمضمومة اليها (قال كقولنا هذا الشبح الخ)

قياساً خلفياً كقولهم لا يمكن صدق الشكل الثاني أو الثالث بدون صدق نتيجته
 والآ لصدق (٢) تقييظ النتيجة مع صدق كل من المقدمتين منتظماً مع احدهما على هيئة
 شكل معلوم الانتاج لما ينافي المقدمة الاخرى وكما صدق التقييظ كذلك يلزم صدق
 المقدمة الاخرى وكذبها معا هذا خلف أي باطل وأن تألف من الاقتراني والاستثنائي
 الخلفي قياس مركب من اقتراني مركب

حيوانا كان حساساً لكنه ليس بحساس قياس خلفي ولذا صح حصر المركب من الاقتراني والاستثنائي
 في الخلفي والحق مع أنه ليس كذلك لوجوب كون المتصلة الاولى من متصلة الاقتراني منعقدة من
 المطلوب المفروض بانه ليس بثابت وتقييظ المطلوب يشهد به ما نقله في الحاشية من تحقيق الرازي في
 شرح المطالع وما نقله عنه عبد الحكيم أيضاً بان يقال في ذلك المثال لو لم يكن هذا الشيء ليس بانسان
 لكان انساناً وكما كان انساناً الخ لا يقال كون الدعوى عدم انسانية الشيء يقتضي اعتبار هذه المتصلة
 صغرى الاقتراني لانا نقول إذا اعتبر هذه المتصلة صغرى فالمثال المذكور يصير بها فرداً آخر من قياس
 الخلف مركباً من اقترانيين واستثنائي كما أن قولنا كلما كان الشيء انساناً كان حيواناً لكنه ليس بحيوان
 قياس بسيط غير مستقيم وإذا اعتبر تلك المتصلة بالصغروية معه يصير بها قياساً خلفياً (قال قياساً
 خلفياً) نسبة الكل الى الجزء لان مفهوم الخلف جزء مقدمة من المقدمات وكذا الكلام في قوله
 الاتي قياساً حقياً (قال والا لصدق) أي وان امكن صدق أحد الشككين بدون صدق النتيجة (قال
 المقدمة الاخرى) الغير المضموم اليها التقييظ (قال وكذبها معا) ينتج ان امكن صدق أحد الشككين
 بدون صدق النتيجة يلزم صدق المقدمة الاخرى وكذبها معا (قوله مركب من) كان يقال في اثبات
 ليس كل انسان فرساً لو لم يصدق ليس كل انسان فرساً لصدق كل انسان فرساً وكل فرس صاهل ينتج
 لو لم يصدق ليس كل انسان فرساً لصدق كل انسان صاهل لكن التالي باطل فالقدم مثله ثم لا يخفى أنه
 لا فرق بين ما في الشرحين لافي هذه المادة ولا في مادة أخرى إلا باعتبار كبرى القياس الاول فانها

غير مستقيم يسمى الخ (قال قياساً خلفياً) نسبة الكل إلى جزء نائب الجزء باعتبار الاستعمال الشائع
 لان قولهم هذا خلف قائم مقام المقدمة الرافعة لانه نفسها وهو ظاهر وكذا الكلام في قوله الاتي قياساً
 حقياً (قال منتظماً مع الخ) في قوة الدليل للملازمة الكبرى وان كان بحسب الظاهر تنمة الاوسط
 (قال صدق المقدمة) أما صدقها فليكونها من المقدمات المفروضة الصدق للشكل الثاني أو الثالث. وأما

أما ما ثبت وذلك بان لا يمكن
 بكونه المطلوب ثابتاً لانه تقييظ
 ثابتاً لانه صدق تقييظ
 في مثال ذلك والصدق في
 لازم لانه المقدمه او لا يابا
 صغرى لانه ثابتاً لانه
 صدق الشككين بدون الصدق
 المستلزم لصدق النتيجة
 فتدبر هذا المثال على
 لصدق الخ والله لم يكن لا يمكن
 صدق الخ ثابتاً لانه تقييظ
 الخ الحاصل ثابتاً لانه
 الخ ثابتاً لانه تقييظ
 النتيجة الخ فتدبر هذا
 وانما فرس مثلاً
 مع
 زيادة مقولة بحول
 وجعلنا كانت صغرى قوله
 كلما كان هذا الشيء صغرى قوله
 حيواناً كبرى حتى يثبت ان كان
 اقتراني أو متصلة الاولى
 منعقدة مائة
 وهو الرافعة من القياس
 المذكور شرطية ينتج القياس
 الاقتراني من القياس
 هو المستحق بالقياس الخلفي

وثابتاً بحيث لا يزول بتشكيك المشكك ومطابقاً للواقع يسمى يقيناً أو غير مطابق فيسمى
جهلاً مركباً أو غير ثابت فيسمى تقليداً أو غير جازم فيسمى ظناً. والعلم المتعلق بنقيض
المظنون يسمى وهماً وبنقيض المجزوم الذي هو ما عدا المظنون تخيلاً * فقد ظهر أن الشك
والوهم والتخييل تصورات لا تصديقات

نفس الامر (قال وثابتاً بحيث) تفسير ثابتاً (قال أو غير مطابق) في المطوف بأو نشر على غير
ترتيب اللف فالأول عطف على الأخير من المتعاطفات بالواو والثاني على الثاني والثالث على الأول
(قال أو غير ثابت) مطابقاً أولاً وكذا قوله أو غير جازم (قال بنقيض المظنون) أو أخص من نقيضه بأن
يكون كل من متعلق الظن والوهم حكماً كلياً وكذا مساوى نقيضه وقس على ذلك نقيض المجزوم
(قال وبنقيض المجزوم) بقسامته الثلاثة (قال الذي هو) كاشفة (قال تخيلاً) فينقسم إلى أقسام
ثلاثة (قال واليقينية) الواو ابتدائية لاعاطفة لعدم نزع مدخولها مما سبق (قال تكذب منها) بلا
واسطة أو بها

(قال بحيث لا يزول) أى يمتنع زواله به وليس المعنى يعسر زواله والا انتقض باعتقاد المقلد . ولو قال
بالتشكيك لكان أخصراً وأولى (قال ومطابقاً) بكسر الباء ويجوز الفتح (قال يسمى يقيناً) قضيته أن
اليقين اعتقاد بسيط وهى كذلك عند الاجمال وأما عند التفصيل فلا لأنه اعتقاد الشئ بأنه كذا مع
اعتقاد أنه لا يكون إلا كذا (قال أو غير مطابق) بيان مقابل القيود المأخوذة في تعريف اليقين بالنشر
المعكوس * وهل يدخل في الجمل المركب الاعتقاد الغير المطابق الغير الثابت أولاً . كلام المصنف مشعر
بالثاني كقول الحكماء أنه لا اختلاف بينه وبين العلم بمعنى اليقين إلا بالمطابقة (قال أو غير ثابت)
مطابقاً أولاً (قال الذى هو) صفة المجزوم إشارة إلى شموله للتقليد وسابقية * وما يقال إنه حينئذ ينتقض
تعريف التخييل بالظن مندفع بان تعلق الظن بنقيض المجزوم حال الجزم ممتنع والا لكان كل من
الطرفين راجحاً ومرجوحاً . وقد يجعل صفة للنقيض وهو فاسد لاقتضائه كون المتيقن مثلاً نقيض
المجزوم (قال تصورات الخ) هذا مبنى على أنه لا بد في الحكم من الرجحان وهو غير موجود فيها
وقد يقال إن الواهم حاكم بالطرف المرجوح ^{مركباً} والمرجوح حاكم بالطرف المرجح من النقيضين بدلاً عن
الآخر والتخييل حاكم بأن نقيض المجزوم تخيل * والجواب أن الكلام في الوهم بمعنى ادراك الطرف المرجوح
لا فى الحكم بذلك إلا ادراك فانه أحد الاقسام الأربعة للتصديق وكذا في الشك والتخييل

فالقضية (١) اما يقينية أو تقليدية أو مظنونة أو مجهولة جهلاً مركباً واليقينية اما بديهية أو
نظرية تكتسب منها * اما البديهيات فست * الأولى الأوليات وهي التي يحكم بها كل
عقل سليم قطعاً أي جازماً ثابتاً

(١) قوله (فالقضية الى آخره) الفاء للتفريع لأن القضية بالفعل مشروطة بتعلق التصديق
بها وقد علم أن التصديق منحصر في الاربعة فيلزم انحصار القضية في الاربعة ايضاً * نعم
قد يطلق القضية على ما لم يتعلق به التصديق كاطراف الشرطيات لكنه اطلاق مجازي
لأنه قضية بالقوة لا بالفعل والكلام في الثاني

(قال فست) أن قلت الوهميات في المحسوسات كقولنا هذا الجسم أو كل جسم في جهة ومتعين
من البديهيات مع عدم اندراجها في شيء من الاقسام ولذا جعلت في المواقف قسمين سابعا قلت انها
مندرجة في المشاهدات ويصدق عليها تعريفها لحكم العقل بها بواسطة القوة الباطنة التي هي الوهم
فيكون من الوجدانيات وكان من جعلها قسمين سابعا خص الوجدانيات بما يكون ادراكها بمحصول انفسها
والوهميات بما يكون ادراكها بمثلها كما فرق بينهما بعض الفضلاء في تعليقاته على شرح مختصر الاصول
على ما نقله عنه عبد الحكيم (قال قطعاً) أي حكماً قطعياً (قال أي جازماً) لوجه ترك قيد المطابقة

(قال اما يقينية) نسبة الكل إلى متعلق الجزء بالكسر ولو قال بدل قوله أو مظنونة الخ أو ظننية أو جهلية
لكان أخصر وأنسب (قال تكتسب منها) أي ترجع بالاكتساب إلى البديهية بلا واسطة أو بها لثلاث يلزم
الدور أو التسلسل (قوله فيلزم انحصار) لأن انحصار المتعلق بالكسر في أمور يستلزم انحصار المتعلق بالفتح
في متعلقاتها (قوله كاطراف) أشار بالكاف إلى الغالطات والقضايا الشعرية أن أريد بالتصديق
ما هو بحسب الحقيقة لا أعم مما بحسب الظاهر (قوله والكلام في الثاني) قد يقال لو كان الكلام فيه لزم
أن يكون بيان الجزء الثاني من القضية المركبة متروكاً وكذا المقدمة المطوية من القياس لأن كلا منها
قضية بالقوة . ويمكن الجواب عنهما بأن مراده بالقضية بالفعل ما يتعلق به التصديق عند التكلم باجزائه
في أي وقت كان وهو كذلك بخلاف اطراف الشرطية وعن الثاني بأن القضية المطوية قضية بالفعل وما
هو بالقوة ذكرها (قال فست) المشهور في أمثاله فسقته وقد يتوهم أنه غلط كذلك لما قاله أبو حيان
من أنه إذا لم يذكر المميز اطرده التاء للمؤنث وعدمها للمذكر وجاء العكس (قال عقل سليم) احتراز عن
الصبيان والجانين وذو البلادة المتناهية (قال ثابتاً) مطابقاً للواقع

جاء ثابتاً تدبر بعد القضية
بدون التصديق كما في الطرف
الشرطي فيلزم انحصار القضية في الاربعة ايضاً * نعم
قد يطلق القضية على ما لم يتعلق به التصديق كاطراف الشرطيات لكنه اطلاق مجازي
لأنه قضية بالقوة لا بالفعل والكلام في الثاني

والاكتفاء المذكور بما لا يستلزم
تذكره المحقق في شرحه في بيان
الغاية كقوله في الاصل
وهذا قد زيد مع غيره وهكذا

فإن ههنا على الاول لم يرد
أدراكه بالشيء بعدة طرق
بالحواس كقوله في الاصل
لأن ادراكه بالحواس والادراك بالحواس
لأنه كادراكه بالحواس والادراك بالحواس
أو بالانصاف كادراكه بالحواس

بمجرد (١) تصورات اطرافها مع النسبة كالحكم بامتناع اجتماع الفيضين او ارتفاعهما وبأن
 الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء * الثانية المشاهدات وهي التي يحكم
 بها العقل قطعاً بواسطة مشاهدة الحكم إما بالقوى الظاهرة كالحكم بأن هذه النار او كل
 (٢) نار حارة وأن الشمس مضيئة وتسمى حسيات أو بالقوى الباطنة كالحكم بأن لنا جوعاً
 أو عطشاً أو غضباً وتسمى وجدانيات وهي لا تكون يقينية

(١) قوله (بمجرد تصورات الخ) أي هي مجردة عن المشاهدات والقياسات الخفية (٢) قوله
 او كل نار حارة (وههنا اشكال قوي هو أن الحرارة المشهورة هي حرارة هذه النار
 المعنوية لا حرارة كل نار بل الحكم بحرارة كل نار بواسطة مشاهدة الحكم في بعض
 افراده فيكون حكماً استقرائياً والاستقراء ناقص لا يفيد اليقين فكيف يكون تلك

لواقع (قال بها العقل قطعاً) أي بعد تصورات الاطراف مع النسبة . وكذا الكلام فيما يأتي (قال
 مشاهدة الحكم) المراد بالمشاهدة مطلق الاحساس والمراد بالحكم المحكوم به أو النسبة العامة إلا أن
 احساسها باحساس الطرفين تأمل (قال أما بالقوى) أي الحس (قوله الحرارة المشهورة) المشاهدة
 (قال أو ارتفاعها) أي ان أخذ النقيض بمعنى السلب لا العدول والا جاز ارتفاعها عن المعدوم (قال
 والكل أعظم) أي الكل المقداري أعظم من جزئه المقداري (قوله والقياسات) أي التي في قضايا
 قياساتها معها والمتواترات والحدسيات والمجربات (قال مشاهدة) أي احساس المحكوم به والمراد
 الاحساس الخالي عن تكرار مشاهدة ترتب الحكم عن التجربة وإلا انتقض التعريف بالمجربات (قال
 بأن هذه) هذان المثالان من المعنويات والأخير من المبصرات (قال بالقوى الباطنة) صيغة الجمع
 للمشكلة فالمراد جنس القوى الباطنة أو واحدة منها وهي الوهم فانه يختلف في أن هذه القوة ماذا . أهى
 إحدى القوى المدركة المشهورة أم لا قال الامام كل من القولين محتمل . والظاهر على الاول أنها الوهم
 كما نقله عبد الحكيم (قال وجدانيات) قضية ما في شرح المواقف ان النسبة بين الوجدانيات والحسيات
 عموم من وجه لاجتماعهما في مدرك الحس الباطن واقتراق الاول فيما نجده بنفوسنا لا بالآلاتها كشمورنا
 بنواتنا وبأفعالها والثانية في مدركات الحواس الظاهرة فعلى هذا قوله يسمى في الموضعين بمعنى يطلق
 لا يوضع (قال لا تكون يقينية) أي من حيث أنها من المشاهدات وإن كانت يقينية لتواترها لو كان
 أو اقامة البرهان عليها (قوله هذه النار) في وقت مخصوص

فانه أفند هذا المراد من الخ
 اللغز للهدية وهو
 الادراك الذي لا يقا
 المدرك بالمدر كماله
 انما لا مدخر فيه فلا
 يشكو ادراكه الدائمة
 بطريق المثال وانما
 ادراكها بطريق الانصاف
 هذا ولا يبعد ان يكون
 المراد بالمشاهدة
 الادراكين بمجمل الاصطلاح
 ويكفي مراد الفاعل كماله
 بتدريج ادراكه ادراكه
 الدائمة بطريق المثال
 في تلك الحالات مجردة

لم يجدها في وجدانه * الثالثة قضايا قياساتها معها وتسمى فطريات وهي التي يحكم بها

الكلية يقينية * والجواب قد تقرر في الحكمة ان النفس اذا شاهدت الحكم في افراد نوع واحد فاض عليها من جانب المبدأ الفياض علم قطعي بوجود الحكم في كل فرد من افراد ذلك النوع كما في حرارة كل نار بخلاف ما اذا شاهدته في افراد جنس حيث لا يفيض عليها العلم القطعي بالكلية لئلا يكون هناك فصل يضم اليه في افراد اخرى يقتضي خلاف الحكم المشاهد ولذا لم يحصل العلم القطعي بكل حيوان يتحرك فذلك الاسفل غير التماسح فتأمل

ظاهرا (قوله والجواب) هذا الجواب يقتضي ان يكون الموضوع المذكور في القضية المستقرة جنسا او مايساويه او عرضا عاما وفي الكلية المشاهدة نوعا او مايساويه او اخص (قوله اذا شاهدت الحكم) أي باحدى القوى الظاهرة أو الباطنة (قوله في افراد نوع واحد فاض الخ) مدار فيضان العلم القطعي بالحكم السكلي بعد احساس جزئيات كثيرة هو الوقوف على العلة عند السيد قدس سره في شرح المواقف لا كون تلك الجزئيات من افراد نوع واحد (قوله كافي حرارة الخ) وكافي تحريك الفك الاسفل لسكل انسان مثلا (قوله فتأمل) كأن وجهه أن هذا الجواب إنما يتم لو لم يكن الاصناف مختلفة الاحكام ولم يكن نحو كل جسم في جهة متميزة من المشاهدات كما مر وليس كذلك (قال أو بالقوى الباطنة) أي باحداها وهي الواهمة (قال في وجدانه) قد يقال ان الحسيات أيضا كذلك حيث لا فرق بين مذكوره من أمثلة الوجدانيات وبين أن في أبداننا حرارة وخشونة رافحة كرهة وذائقة من حرارة من أمثلة الحسيات كما لا فرق بين نحو أن هذه الحية عدو الانسان وأن لها لونا كذا إنما لا ينسبه الحاكم إلى نفسه (قال وتسمى فطريات) ولكون تصور الطرفين كافيا للجزم فيها كما في الاوليات إلا أنه فيها بواسطة وفي

(قوله فاض عليها) فيكون موضوع القضية الكلية المشاهدة نوعا أو فصلا المساوي أو خاصة شاملة أولا وموضوع القضية المستقرة جنسا أو فصلا بعيدا أو عرضا عاما (قوله في كل فرد) فالحسيات حقيقة وبالذات هي القضايا الشخصية وأما القضايا الكلية فمقلية . لا يقال لو كانت عقلية لما هربت الحيوانات العجم عن كل نار بعد احساسها لنار مخصوصة لانا نقول ذلك لعدم تمييزها بين الامثال لا لترتب الاحكام الكلية عن احساسها (قوله فتأمل) وجهه أن هذا إنما يتم لو كانت الاصناف متحدة في الاحكام وهو ممنوع كيف وللرجل خواص يمتنع وجودها في الانثى وبالعكس فالأولى أن يقول كما في شرح المواقف ان الحكم بأن كل نار حارة مستفاد من احساس بجزئيات كدبرة مع الوقوف على العلة (قال الثالثة قضايا) قد يقال هذا القسم قريب من الاوليات لان تصور

لأنه لا يثبت في
بعض الافراد كالتساوي
في بعض الافراد كالتساوي
في بعض الافراد كالتساوي

الباينة لا ذلك الحكم المشاهد
بعض الافراد كالتساوي
في بعض الافراد كالتساوي
في بعض الافراد كالتساوي

فإن موضوع الحكم
لا يقع فلا يثبت الحكم
في بعض الافراد كالتساوي
في بعض الافراد كالتساوي

والخاصة انما هي
مع الشاهد في الحكم
واختلاف النوع
بالتساوي في الحكم

بأن الحكم والواجب لها
بشخصها لا بالصفة
بشخصها لا بالصفة
الحسيات وما ذكر فيها

والعلم لا يصير تقريبا بالشيء
الذي حصوله غير اختيارية
وإنما يصير آياه بالقياس
التدريجى المقدمة والرتب
وقس على هذا سائر البدي
يبيات إلى ما انتهى خطه
٣٨٢

العقل قطعاً بواسطة القياس الخفى اللازم لتصورات اطرافها كالحكم الزوجية الأربعة
لأنقسامها بمساويين * الرابعة المتواترات وهى التى يحكم بها العقل قطعاً بواسطة قياس
خفى حاصِل دفعة عند امتلاء السامعة بتوارد أخبار المشاهدين للحكم بحيث يمتنع عنده

الاوليات بلا واسطة كانت قريبة من الاوليات وعدّها فى المواقف قسماً ثانياً من السببىات لاننا
(قال القياس الخ) توصيف القياس هنا وفيما يأتى بانخفاض حصوله مرتباً لصاحب الحكم مع أنه لا يشعر
به قاله عبد الحكيم (قال الخفى اللازم) أى وسطه لزوماً بينا بالمعنى الاخص (قال لأنقسامها بمساويين)
هذه الصغرى من الاوليات كالكبرى. واعتراض بأنه لا معنى للزوجية إلا الانقسام بمساويين. وأجاب
عبد الحكيم تارة بأن الانقسام أعم من الزوجية لتحقيقه فى المقادير كالخط والسطح . ويتجه عليه أنه
لا يصح حينئذ كلية كبرى القياس الخفى أعنى وكل منقسم بمساويين زوج إلا بارادة وكل عدد منقسم
وتارة بأن الزوجية هى كون العدد مشتملاً على عددين لا يفصل أحدهما عن الآخر وهو غير الانقسام
(قال وهى التى يحكم) أى القضايا الشخصية التى الخ فتأمل (قال بحيث يمتنع عنده) قال القاضى فى
حاشيته على جمع الجوامع أن الامتناع على ما صرح به جمع من المحققين عايدى فاقول بأنه عقلى وهم أو
مؤول بأن العقل يحكم بالامتناع بالنظر إلى المادة والآ فبالنظر إلى التجويز العقلى لا يمتنع الكذب وان

ليدفع بين الجوابين
بأن المراد بكونه ذلك
نحو الانقسام انه اخص
منه لأن الانقسام كونه
المقدار مطلقاً مثلاً على
مقادير لا يفصله
صحيح

الاطراف فهما كاف فى حكم العقل وان توقف هنا على القياس الخفى فلو ذكره عقيب الاوليات لكان
حسنًا (قال بواسطة القياس الخ) أى الذى يحصل لصاحب الحكم مع عدم شعوره به (قال لتصورات الخ)
أى والنسبة أو المراد تصور اطرافها من حيث أنها اطرافها (قال لأنقسامها الخ) اعتراض عصام بأن
الزوجية هى الانقسام بمساويين فيكون الأوسط عين الاكبر * وأجاب عبد الحكيم تارة بأنها كون
العدد مشتملاً على عددين لا يفضل أحدهما على الآخر وهو غير الانقسام بمساويين وأخرى بان
الانقسام بمساويين أعم منها لتحقيقه فى المقادير كالخط والسطح * وأقول يتجه على الجوابين أنه حينئذ
لا تصح كلية الكبرى لان المراد بالمغايرة هى المتحققة بكون الانقسام أعم منها مطلقاً ليحصل التوافق
بينهما خلافاً لمن خصه بالثانى وتقدير الموصوف أى كل عدد منقسم كراً على ما فرمه فالاولى الجواب
بأنه لا محذور فى جمل تفصيل الاكبر أوسط كما فى قولنا هذا انسان لأنه حيوان ناطق وكل حيوان ناطق
انسان الكفاية التغاير الاعتبارى هنا كما بين الحد والمحدود (قال بواسطة قياس خفى) أى استثنائى
كما يأتى أو اقترانى بأن يقال هذا خبرٌ جمع يمتنع توافقهم على الكذب وكل خبر كذلك فضمونه صادق
(قال بحيث يمتنع) أى عادة لاعقلا * ثم ضابط كون الخبر متواتراً وقوع العلم بعده بحيث لا يمتنع

بالمدار اعم من المدد ولا
ليحقق عدم الانقسام ببيان
الزوجية
المراد

تواطؤهم على الكذب تحكم من لم يشاهد البغداد بوجودها المتواتر وحيث اشترط
بمشاركتهم الحكم لم يصح تواتر العقليات الغير المحسوسة باحدى الحواس * الخامسة
المجربات وهي التي يحكم بها العقل قطعاً بواسطة قياس حقي حاصل دفعة عند تكرار مشاهدة
تواتر الحكم على التجربة كالحكم بأن شرب السموم يسهل الصفراء وهي لا تكون
يقينية عند غير المجرب الا بطريق التواتر * السادسة الحدسيات وهي التي يحكم بها العقل
قطعاً بواسطة (١) القياس الخفي الحاصل دفعة بالحدس الذي هو ملكة الانتقال (١) الدفعي

(١) قوله بواسطة القياس الخفي الحاصل دفعة بالحدس الخ (وهذا القياس الخفي في الحدسيات
وقضايا قياساتها معها يكون على انحاء مختلفة كدلائل الاحكام لان لكل حكم دليلاً مغايراً
للدليل الاخر بخلاف القياس الخفي في المجربات والمتواترات فانها فيها

بلغ العدد ما بلغ (قال باحدى الحواس) مقتضى اطلاق الحواس ونفي صحة مجرد تواتر العقليات صحة
التواتر في الوجدانيات كالحسيات (قال على التجربة كالحكم الخ) مثل في شرح المواقف بما ذكره
المصنف وبالحكم بأن الضرب بالخشبة مؤلم أيضاً وقال عبد الحكم في اراد المثالين من قبيل الفعل
إشارة الى أن المجربات لا تكون إلا من قبيل التأثير والتأثر (قال هو ملكة الانتقال) اضافة السبب (قال
الى المطالب) التي هي من تلك القضايا الحدسيات (قوله لان لكل حكم) علة للمثال (قوله للدليل الاخر)

النقيض . واعترض بأن للتواتر مدخلا في افادة العلم فاثبات التواتر بالعلم يستلزم الدور . واجيب بأن
نفس التواتر سبب نفس العلم والعلم بالعلم سبب العلم بالتواتر . ويتجه عليه أنه بمجرد حصول العلم يحكم
العقل بالتواتر وان غفلنا عن العلم بالعلم إلا أن يقال لا يلزم عن الغفلة عنه عدم حصوله للعالم (قال وحيث
اشترط) إشارة الى أن القضايا المتواترات شخصيات (قال الفسیر المحسوسة) مخالف للقياس فلو قال
الحسية أو المحسوسة لكان أولى (قال الحواس) المتبادر من اطلاق الحواس هي الظاهرة لكونها متفقا
عليها والمراد بالعقليات الغير المحسوسة بها ولو وجدانيات فلا يرد أنه يقتضى صحة التواتر في الوجدانيات
وهو فاسد (قال المجربات) وهي لا تكون إلا من قبيل التأثير كما سيثير اليه فلا يقال جربنا أن السواد
هيئة قارة قاله عبد الحكيم (قال مشاهدة) المراد بها مطلق الاحساس ولو بالحواس الباطنة فان الترتيب
من المعاني الجزئية المدركة بالوهم اضافة الترتيب إلى الحكم لمبدأ الصفة الى الموصوف (قال بالحدس)
عمل عن قولهم الحدس سرعة الانتقال من اهتباى الى المطالب لأن فيه مساححة إذ السرعة من

وهو الوقوف على الكذب على ما يقع واما ما
أو كذا لا يكون انما يقع

الحدس ملكة الانتقال
الحدس ملكة الانتقال
الحدس ملكة الانتقال

الحدس ملكة الانتقال
الحدس ملكة الانتقال
الحدس ملكة الانتقال

الحدس ملكة الانتقال
الحدس ملكة الانتقال
الحدس ملكة الانتقال

المطلب الثاني في بيان
 المطلب الثاني في بيان
 المطلب الثاني في بيان
 المطلب الثاني في بيان
 المطلب الثاني في بيان
 المطلب الثاني في بيان
 المطلب الثاني في بيان
 المطلب الثاني في بيان
 المطلب الثاني في بيان
 المطلب الثاني في بيان

من المبادئ الى المطالب وتلك الملكة للنفس اما بحسب الفطرة الاصلية كما في صاحب القوة

على نحو واحد في جميع المواد فانه في الاول لو كان اتفاقا مادام ترتب الحكم على التجربة
 لكنه دام وفي الثاني لو كان كاذبا لما اتفقوا على اختياره لكنهم اتفقوا والاشارة اليه نكر

القياس الخفي فيهما اذ التأكيد يدل على الوحدة النوعية وعرفه باللام في الحدسيات وقضايا
 قياساتها معها اذ اللام انما تدخل على التكررات بعد تجريدها عن معنى الوحدة كما تقرر

في محله (١) قوله ملكة الانتقال الدفعي الى آخره) اضافة الملكة الى الانتقال من اضافة
 السبب الى المسبب دون العكس واطلاق الملكة على تلك الحالة الاستعدادية بمازى

باعتبار أن قسما منها حاصل بممارسة المبادئ كالمملكة فتأمل
 الاظهر الاضافة لا التوصيف (قوله على نحو واحد) وفي شرح المواقف أن السر في تعدد القياس الخفي

الحاصل في الحدسيات واتحاده في المخرجات أن السبب في الاولى معلوم الماهية والسببية وفي الثانية
 مجهول الماهية وان كان معلوم السببية (قوله كالمملكة) الكاف استقصائية والمعنى أن ذلك القسم هو الملكة

لوازم الحركة فيلزم وجودها في الحدس وهو ممنوع لجواز سروح المبادئ والمطالب للذهن دفعة بلا تقدم
 طلب وارتكبووا المساحة لتحصيل المناسبة بين المعنى القوي والاصطلاحى إذ هو لغة بمعنى السرعة

في السير (قوله على نحو واحد) أى وحدة شخصية خلافا لما شيعر به المصنف لاتحاد الاوسط في
 جميع المواد كما أشار اليه بقوله فانه في الاولى الخو باعتبارها ينصف الدليل بالوحدة والتعدد لأن حقيقة

وسط مستلزم للمطلوب كما صرح به السيد قدس سره فلا يرد أنه ان أريد بالوحدة الوحدة الشخصية
 ينتجه أن موضوع المقدم في كل فرد غيره في آخر أو الوحدة النوعية يرد أن القياس الخفي في الاولين كذلك

(قوله اتفاقا) أى أو هذا الحكم مترتب على التجربة دائما وكل مترتب كذلك لا يكون اتفاقا فعلى
 هذا القياس الخفي في المخرجات اقترانى حمل من الشكل الاول وقس عليه المتواترات (قوله القياس)

ان كانت اللام من الحكاية ففي قوله نكر تجريد أو من المحكى ففي قوله عرفه تجريد أو في ضميره
 استخدام والا لزم تحصيل الحاصل (قوله دون العكس) لأن الانتقال انما يكون بعد حصول الملكة

والعلة لا تكون كذلك (قوله فتأمل) وجهه أن قضية التشبيه أنه يجب حصول الملكة بممارسة المبادئ
 وأن هذا القسم ليس منها وكل منهما ممنوع كيف والمملكة الخلقية كعصمة الانبياء لا تحصل بها ولا
 يعارضه قول الحكماء كل ملكة كانت حالاً لجله على المكتسبة كما نقله عبد الحكيم عن الشفاء * والحق

لا بد من بيان
 وان لم يعرف ما
 ذلك اليه وان لم
 ليس علم حصول
 ام وحدة نوعية
 فانه موضوع المقدم
 غيره في الآخر
 انما الدليل في الحقيقة
 الاوسط وهو واحد
 وعدم شخصية مطروحة
 عدم ردام ترتب الحكم
 كان اتفاقا في الحكم
 وعدم الاتفاق في المخرجات
 الحكم لو كان كاذبا في المخرجات
 عزات
 وانما في كل عند
 حيث قال وهو ان خبر
 قدم يستحيل توطنهم على
 الكذب وكل خبر كاذب
 واقع انهم رأوا ما واحد
 من الاشياء التي
 للتصديق بوجود الملكة
 لا سبب لنفسها وجودها
 بالسببية في ذلك بالكلية
 ص ٢٠٢
 ان الملكة انما تنقل على الحالة
 الا سخره العارضة بعد
 المدم والقس الاول الذي
 هو بحسب الفطرة الاصلية
 ليس كذلك

القدسية بالنسبة الى جميع المطالب وآما بممارسة مبادئ الحكم كما في غيره بالنسبة الى بعضها كالحكم بأن نور القمر مستفاد من الشمس بواسطة القياس الخفي الحاصل دفعة عند تكرر مشاهدة اختلاف تشكلاته النورية عند قربه من الشمس وبعده وهي أيضا لا تكون يقينية لغير المتحدث الآ بواسطة الاستدلال بذلك القياس الخفي أو غيره ^{والتي هي} وحينئذ تكون نظرية بالنسبة اليه وإن كانت بدئية بالنسبة الى المتحدث * وآما النظريات فهي القضايا التي يحكم بها العقل قطعاً بواسطة البراهين وترتيب مقدماتها تدريجاً * وآما التقليدية فهي القضايا التي يحكم بها العقل جزئاً بمجرد تقليد الغير والسمع منه الغير البالغ

(قال كما في صاحب الخ) كاف كما هنا وفيما يأتي استقصائية (قال إلى جميع المطالب) النظرية (قال اختلاف) كحصول صورة الشيء أي تشكلاته المختلفة (قال النورية الخ) الحاصلة (قال النظريات) اليقينية (قال فهي القضايا) الصادقة (قال وترتيب) تفسير (قال فهي القضايا) الصادقة أو الكاذبة كما يأتي (قال جزئاً بمجرد) غير ثابت (قال الغير البالغ) كأن المراد بعدم بلوغه حد التواتر

أن القسم الثاني ملكة بخلاف الاول لأن صاحب القوة القدسية مجرد عن المادة وعلم المجرد ليس بكيف بخلاف الملكة فلو قال بدل قوله حاصل الخ وهو الحاصل بممارسة المبادئ ملكة لكان أولى (قال للنفس) أي للمدرك (قال كما في صاحب) أشار بالكاف إلى غيره بالنسبة إلى بعض المطالب أو إلى صاحب تلك القوة بالنسبة إلى بعضها (قال كما في غيره) الكاف للأفراد الذهنية (قال كالحكم بأن) قد يقال هذا الحكم ظني لا قطعي إذ لا يلزم من مشاهدة الاختلاف الاتي ذلك كيف ويجوز أن يكون نور القمر من أمر يدور اختلافه مع اختلاف القرب والبعد . ويؤيده ما قاله البهائي من أنه يجوز أن يكون نصف كرة القمر مضيئاً ونصفه مظلماً بذاته ويدور على نفسه بحركة مساوية لحركة فلكه . نعم لو جعل منشأ الخسوف وقوع الخسوف كما توسطت الأرض بينه وبين الشمس لكان له وجه ما (قال مشاهدة) ظاهر في أنه لا بد في القسم الثاني من الحدسيات من تكرر الاحساس وكلامه في شرح الانيرة صريح في لزومه فيها مطلقاً وهو الموافق لشرح المواقف لکن قال عبد الحكيم الحق أن الحدسيات لا تحتاج إلى المشاهدة فضلاً عن تكررها فإن المطالب العقلية قد تكون حدسية * بقي أن المراد بالمشاهدة اما مطلق الاحساس ولو بالوهم أو إضافة الاختلاف الى الموصوف حقيقة وإلا لاتبه أن الاختلاف أمر اعتباري لا يصلح متعلقاً للرؤية والمشاهدة (قال أو غيره) أي غير الاستدلال كالتواتر أو غير ذلك القياس الخفي قوله غيره معطوف على الاستدلال أو على ذلك (قال وترتيب) أي المقدمات

دلالة (٣٨٩)
 على الاستدلال بالاعتقاد
 في الامور الدينية
 لا سيما في ما يتعلق
 بالدين والعبادة
 والالتزام بالشرع

ابن رشد غير المقلد بالاعتقاد
 اولاً الاستدلال على المقتضى
 بتدليل المقلد بالاعتقاد
 كان بطريقه من ادلة العقل
 لا القلبي كما كان يتم الاستدلال
 فذلك وكما قبله صادق
 او بتدليل الاقربى ثبت له

حدّ التواتر حكيم من في شاهق الجبل جزماً بوجود الواجب تعالى بالاستدلال بالمصنوعات
 بل بمجرد السماع من شخص أو شخصين وهذه القضية بدسيسة عند المقلد زعماء لانظرية
 يستدل عليها بخبر الغير للتنافي (١) بين التقليد والاستدلال عليه ولأن الاستدلال بخبر

(١) قوله للتنافي بين التقليد والاستدلال عليه أي الاستدلال عليه بغير تقليد آخر لانه لا ينافي
 أعظم من أن يكون من جهة قلة العدد أو من جهة كون الخبر أمراً معقولاً لا محسوساً كمنال المصنف
 حتى لا يبقى الوسطة إلا أن الأولى على هذا ترك قوله من شخص أو شخصين (قال بوجود الواجب)
 أو بنبوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير أن يتواتر عنده حاله. وفي التمثيل بما ذكره إشارة الى
 أن المقلد الذي لا يصح ايمانه عند الاشعري ومتأخري المعتزلة هذا لامن نشأ في دار الاسلام ولو في
 الصحارى وتنبه على آثار وجوده وتواتر عنده حاله عليه السلام وإن لم يقدر على التعبير ومجادلة الخصوم
 ورفع الشبهة خلافاً لقدمائهم حيث قالوا بانه أيضاً مقلد لا يصح ايمانه وأما الجمهور فعلى صحة ايمان المقلد
 مطلقاً وإن كان النظر المتكلمي فرض كفاية والعامي فرض عين فيحصل الاثم بتركه (قال بلا استدلال)
 أي لا على طريقة المتكلمين ولا على طريقة العوام (قال عند المقلد زعماء) فيكون البديهييات عنده

اليقينية المرتبة تدريجاً فالعطف تفسيري حقيقة (قال جزماً بوجود) أي بأنه تعالى موجود أو بأن محمداً
 عليه السلام نبى من غير أن يتواتر عنده معجزته (قال بلا استدلال) أي لا تفصيلاً ولا اجمالاً (قال
 من شخص) مقتضى هذا أنه لو سمع من كثيرين لكان الحكم متواتراً فيجوز التواتر في العقليات فلو
 قال بمجرد السماع من الغير لكان أخصر وأولى. ويمكن أن يقال ان ذكر الشخص والشخصين على
 سبيل التمثيل لا التقييد (قال وهذه القضية) فنسكون هذه سابع البديهييات. والقول بأن هذه نظرية
 يستدل عليها بخبر المقلد بالفتح بأن يقال هذا خبر شخص معتقد فيه وكل خبر كذلك مجزوم الصديق
 وهذا الاستدلال لا ينافي التقليد من دفع بأن هذا قياس خفي حاصل دفعة فلا يقتضى كون المقدمة
 نظرية. نعم لو ثبت احتياجه إلى ترتيب المقدمات لانجه (قال بين التقليد) أي تقليد من سمع منه
 والاستدلال على الحكم المسموع بخبر ذلك المقلد بالفتح (قال ولأن الاستدلال) يعني لو سلم عدم
 التنافي فالنظرية بالمعنى المقصود وهو افادة الحكم الجزمى فلا تحصل بالاستدلال لان الخ هذا. ولو
 حل الاستدلال في قوله والاستدلال عليه على ما يفيد الجزم لم يحتاج إلى ما ذكره في الحاشية (قوله
 بغير تقليد) الاخصر الاولى أي الاستدلال بذلك التقليد (قوله قد يكون) قد يمثل له بأن صلاة

فانظر في ترتيب مقدمات
 مخصوصة فإذا وقع في بعض
 كذا وكذا في البداية ترتيب
 مقدمات اخرى وانما على
 الطريقة التي افادها في
 العوام اذ ليس نظريتهم بترتيب
 مقدمات مخصوصة بل حكومات
 شيء يستدل به على وجود
 الصانع

هذا هو الأصل في القضايا
فإن كان الأصل في القضايا
فإن كان الأصل في القضايا

الآحاد لا يفيد الجزم أصلاً * وأما الظنيات فهي القضايا المأخوذة من القرائن والامارات
يحكم بها العقل حكماً واحجاً مع تجوز تفضيها مرجوحاً كالحكم بكون الطواف بالليل
الاستدلال بتقليد آخر أذ قد يكون الحكم التقليدي مقدّم من دليل حكم تقليدي فالتأنيب بهذا
الدليل تقليد آخر حصل بالاستدلال بالتقليد كما سنشير إليه حيث نقول التقليد يفيد مثله
سواء ما بعها التقليديات * قد يقال لا نسلم أنها بدنية عنده بل هي نظرية يستدل عليها بخبر المقلد « بالفتح »
بأن يقال هذا خبر شخص معتقد فيه وكل خبر هذا شأنه مجزوم الصدق كما أن خبر النبي عليه السلام نظري
يستدل عليه بأنه خبر من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر كذلك صادق . ولا نسلم منافاة هذا الاستدلال
للتقليد وإنما المنافي له الاستدلال عليه بنحو دليل المقلد « بالفتح » ولا نسلم أن الاستدلال بخبر الآحاد
إذا كانوا ممن يعتقد بهم لا يفيد الجزم . كيف لا وإذا أفاد مجرد خبر الآحاد الجزم فلا استدلال به أيضاً
مفيد * وكتب أيضاً أي ونظرية حقيقة عند المقلد بالفتح (قوله الحكم التقليدي) كقولنا صلاة زيد
فاسدة لأنها صلاة من لاقى الكلب رطباً من غير تسبيح وكل صلاة من هو كذلك فاسدة فإن المدعى تقليدي
كالكبرى (قال فهي القضايا) الصادقة أو الكاذبة كما يأتي (قال والامارات) لا يبعد أن يكون المراد
بالامارات الاستقراء والتثليل والخطابة التي تألف كل منها من قضايا هي أمور ذهنية وبالقرائن الامور
الخارجية التي هي مواد تلك القضايا وعناصرها كالطواف بالليل وانتشار التراب واستقبال السحاب الرطب
في الخارج لظن سرعة أحد وانهدام الجدار ونزول المطر (قال يحكم بها العقل) أي يدركها العقل
ادراكاً راجحاً فذكر الحكم مع التوصيف بالرجحان مبني على التجريد (قال مرجوحاً كالحكم) أي

زيد صلاة من لاقى الكلب بلا تسبيح وكل صلاة من هو كذلك فاسدة فإن المدعى تقليدي كالكبرى
ويتجه عليه أنه ان أريد بالتقليدي ما سمع بخصوصه من المقلد بالفتح فكون المدعى تقليدياً ممنوع
أو ما سمع ولو ضمنا باعتبار ما يندرج فيه فلا نسلم أن الاستدلال بتقليد آخر الا أن يحمل التفسير على
ما أعم الاعتباري (قال والامارات) كأنه عطف تفسير وإشارة الى أن القرائن أعم من الداخلة والخارجة
فيشمل الاستقراء والتثليل ومواد تلك القضايا الظنية * والمراد بأخذها منها أخذ الحكم بها منها فلو قال
فهي قضايا يحكم بها العقل للقرائن والامارات حكماً لكان أخصر وأظهر (قال حكماً) الأخصر
الاولى تركه (قال مع تجوز) تجوزاً مطابقاً لواقع أولاً (قال بكون الطواف) سواء أخذت كلبية
فتكون مستقرئة أو شخصية فتكون نتيجة القياس المنتظم من ضم صفري سهلة الحصول الى القضية
النكالية المستقرئة أعني وكل طواف بالليل صادق * وأما إذا أخذت جزئية أو مهمة فتكون القضية

يمكن ان يحاسب القضايا
تلك القضية يدعي ان هذا العقل
فيس في لا يصعب الحكم نظرياً
ويشك كونه خبراً من غير استدلال
بأن يقال هذا خبر شخص معتقد فيه
كل خبر كذلك صادق . ولا نسلم منافاة هذا الاستدلال
للتقليد وإنما المنافي له الاستدلال عليه بنحو دليل المقلد « بالفتح »
ولا نسلم أن الاستدلال بخبر الآحاد
إذا كانوا ممن يعتقد بهم لا يفيد الجزم . كيف لا وإذا أفاد مجرد خبر الآحاد الجزم فلا استدلال به أيضاً
مفيد * وكتب أيضاً أي ونظرية حقيقة عند المقلد بالفتح (قوله الحكم التقليدي) كقولنا صلاة زيد
فاسدة لأنها صلاة من لاقى الكلب رطباً من غير تسبيح وكل صلاة من هو كذلك فاسدة فإن المدعى تقليدي
كالكبرى (قال فهي القضايا) الصادقة أو الكاذبة كما يأتي (قال والامارات) لا يبعد أن يكون المراد
بالامارات الاستقراء والتثليل والخطابة التي تألف كل منها من قضايا هي أمور ذهنية وبالقرائن الامور
الخارجية التي هي مواد تلك القضايا وعناصرها كالطواف بالليل وانتشار التراب واستقبال السحاب الرطب
في الخارج لظن سرعة أحد وانهدام الجدار ونزول المطر (قال يحكم بها العقل) أي يدركها العقل
ادراكاً راجحاً فذكر الحكم مع التوصيف بالرجحان مبني على التجريد (قال مرجوحاً كالحكم) أي

سارقاً وجميعها نظريات * وأما الجهمية المركبة فهي القضية الكاذبة التي يحكم بها العقل المشوب بالوهم (١) قطعاً أما بزعم البدهة أو بواسطة الدليل الفاسد مادة أو صورة بزعم البرهان حكيم الحكماء بقدوم العالم فبعضها بديهية زعماً وبعضها نظرية فالجمليات لا تكون إلا كاذبة كما أن اليقينيات لا تكون إلا صادقة * وأما التقليديات والظنيات

(١) (قوله العقل المشوب بالوهم) قالوا العقل بدون تسلط الوهم لا يحكم بحكم غير مطابق كالحكم بكون كل طواف بالليل سارقاً فالتمثيل بالحكم المكتسب بالاستقراء الناقص فإن تلك القضية مستقرة أو كالحكم بكون أحد سارقاً بواسطة كونه طوافاً بالليل وكون كل طواف بالليل سارقاً فالتمثيل بالحكم المكتسب بقياس كبراه مستقرة فافهم (قال وجميعها) أقول إنما يتم هذا لو لم يكن الظن مستفاداً من الحس الغير التام بسبب البعد أو ضعف الحاسة وكذا لو لم يكن مستفاداً من الحدس الغير القوى أو التجربة الغير الواصلة إلى حد يفيد الجزم والسماع من جمع يجوز العقل اتفاقهم على الكذب أو كان تحصيل القياس منها مع كون مقدماته ظنية اختيارياً والسكك في حيز المنع قال عبد الحكيم في حواشي التحرير ويدخل في المظنونيات التجريبات والمتواترات والحدسيات الغير الواصلة إلى حد الجزم وفي حواشي شرح المواقف إذا لم يكن الحدس قوياً لا يكون الحدسيات قطعية ولذا حكم البعض بأنها قطعية (قال نظريات) مكتسبة بالاستقراء أو التمثيل أو الخطابة (قال أما بزعم) صلة المقدر أعني وإنما يستدل (قال بزعم البرهان) صلة المقدر أعني وإنما يستدل به أنه

يقينية لاظنية (قال وجميعها نظريات) قد يقال التجريبات والمتواترات والحدسيات الغير الواصلة إلى حد الجزم من المظنونيات على ما قاله عبد الحكيم وكذا الحدسيات الغير الواصلة اليه بسبب البعد أو ضعف الحاسة فلا يتم قوله وجميعها نظريات . أقول ادراج هذه الاربعة في البديهيات إنما هو على تقدير وصولها على حد الجزم فادراج الغير الواصلة اليه في الظنيات لا يقتضى عدم كونها نظريات لعدم كونها من البديهيات ولا بما صدقات تلك الاربعة المعدودة منها والا لكان التعاريف المارة لها غير جامعة لعدم صدقها عليها (قال وأما الجهمية) معنى كون الجهل مركباً استلزامه لجهل آخر فاعتقاد الحكماء ان العالم قديم جهل مركب لجهل المدرك بما في الواقع وجهله بأنه جاهل فليس المعنى أن مفهومه مركب حتى يرد أن مفهومه بسيط لانه ادراك الشيء على خلاف هيئته (قال أما بزعم) أى وذلك الحكم القطعي أما بسبب زعم الخ (قال أوصورة) لمنع الخلو (قال بزعم البرهان) أى زعم المستدل أن دليله برهان مع كونه مغالطة في الواقع (قال وبعضها نظرية) لم يقل زعماء لان نظريته محققة لكن التأدية زعمية (قوله قالوا العقل) بيان لفائدة قوله المشوب الخ (قال الا كاذبة) فلذا جعلت هي آخر الاقسام واليقينيات

فإنما لمجرد القصة والظن في الظن
لاستقراء الظن
المرتبوع عليه كبر الشك
الأول

أما كان الظن مستقراً في
هذه المذكورات فلهذا فصل
الشيء الذي ذكره فيها مما هو
شأن الجوابات والمتواترات
مع كونه لا

أقول كونه الغير التام من
هذه الشكوك من اليقينات لا
يستغنى بقاء تحت عنوان
التواتر والحدس والتجربة
حتى ينافى كونه نظرياً لم لا
يجوز ان يكون البديهيات
منها بقتة بكونها تامة
في غير التام منها ما صدق
الظنيات فيكون نظرياً

فبعضها صادقة والبعض كاذبة (ثم القضايا) باعتبار تركب الأدلة منها سبعة أقسام * منها اليقينية بديهية كانت أو نظرية كما سبق * ومنها المشهورات عند جميع الناس كالحكم بأن الظلم قبيح أو عند طائفة كالحكم ببطلان مطلق التسلسل (١) ولو غير مرتبة الاجزاء أو غير مجمعة في الوجود عند المتكلمين * وأما الحكماء فقد شرطوا في بطلايه الترتيب والاجتماع * ومنها المسلمات بين المستدل وخصمه أو بين أهل علم كتسليم الفقهاء مسائل علم الأصول * ومنها المقبولات المأخوذة ممن يحسن فيه الاعتقاد كالمأخوذة عن الأنبياء

للاواقع (١) (قوله كالحكم ببطلان مطلق التسلسل) فيه إشارة الى أن المشهورات قد تجامع المتيقن لأن بطلان ذلك متيقن عند المتكلمين

الذين انظم فيها هذا الفن الا عند
أهل الشرع والعرفان في جميع
أناس على المشركين

(قال بأن الظلم قبيح) من القبح بمعنى استحقاق الذم عند العقلاء لا بمعنى استحقاق الذم عند الشارع عاجلاً والعقاب آجلاً (قال ولو غير مرتبة) تفسير المطلق (قال والتسلسل) أى الوضعى أو العقلى (قال وعن العلماء) المأخوذة عن الأنبياء يقينية مكتسبة بالبرهان وعن العلماء تقليديات

أولها (قال فبعضها) كانه ترك مثال كاذبة الاولى وصادقة الثانية احتياكا . على ان مثال الثانية صادقة اذا أخذت جزئية (قال والبعض) لم يقل والباقي كاذب لثلاثتهم كون الكاذب أكثر في كل منها (قال عند جميع الناس) استغراق عرفى لان اعتراف جميع أفراد الانسان فى أى قرن وأى إقليم كان بمضمون قضية متمنع عادة فلراد افراد الانسان الكائنة فى قرن أو إقليم أو بلدة (قال كالحكم) أى اذا كان القبيح من القبح العقلى الذى هو استحقاق الذم عند العقلاء والا فهو من الشق الثانى (قال أو عند طائفة) أى مثلاً فيشمل ما تطابق عليه أكثر الناس كقولنا الله واحد (قال ولو غير الخ) هذا مع المعطوف عليه المقدر تفسير المطلق (قال الترتيب) طبعاً كما فى سلسلة العلل والمعلولات اذ بينها ترتيب طبعى أو وضعاً كما فى الأبعاد فانه لا احتياج بين اجزائها (قوله تجامع المتيقن) نظرياً كمثل المصنف أو بديهياً أولياً كقولنا الواحد نصف الاثنين أو غيرها (قال كتسليم) بناء على أن تلك المسائل مبرهنة فى موضعها (قال مسائل علم الأصول) لوقال مسائل أصول الفقه لكان أولى (قال من الأنبياء) قال فى المواقف المقبولات ما تؤخذ ممن يحسن الظن فيه انه لا يكذب انتهى . وهو ظاهر فى أن المأخوذة من الأنبياء ليست منها لان صدقهم قطعى . والحق انها قضايا يقينية نظرية مستفادة من برهان هو انه خبر من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر كذلك صادق خلافاً لما أفاده المصنف . ألا أن يحمل على القضايا

عليهم الصلوات والسلام وعن العلماء * ومنها للمظنونات كما تقدم * ومنها الخيلات وهي التي
يتخيل بها ليتأثر نفس السامع قبضاً أو بسطاً مع الجزم بكذبها كالحكم بأن الحمر ياقوته
سيالة والعسل ممرّة موهوعة * ومنها الوهومات وهي القضايا التي يحكم بها الوهم قطعاً في
غير المحسوسات قياساً على المحسوسات كحكم البعض بأن كل موجود فله مكان وجهة

بغير دليل

(قال قبضاً) ان افادت هجاء (قال أو بسطاً مع الجزم) ان افادت مدحاً (قال بكذبها) أي
باعتبار الحكم فيها والإلهي تصورات وإن كانت في صورة القضايا ولذا قال وهي التي يتخيل
بها ولم يقل يحكم بها فالتناسب أن يقول في المثال كالتخيل بأن الحمر الخ * بقي أن هذا القيد مخالف لما
قاله عبد الحكيم والسيد من أن الخيلات أعم من أن تكون مسلية أو غير مسلية صادقة أو كاذبة وملائم
لما سبق من أن التخيل متعلق بنقيض ما عدا المظنونات إلا أنهم لم يدعوا ماسبق ولذا لم يذكرها هنا
الوهومات بمعنى متعلقات الوهم النقيض لأن كالمشكوكات فحينئذ تكون الأقسام ثمانية بل تسعة (قال
كالحكم) فيه نشر معكوس (قال بأن الحمر ياقوته الخ) الخمر يذكر ويؤنث وقوله ياقوته مبنى على لغة
هذه إنسانة قاله الاستاذ القرطبي . وقوله سيالة صفة ياقوته لا خبر بعد خبر . وقوله مرة أن كان بكسر الميم
فهي بمعنى الصفراء وموهوعة اسم مفعول وأن كان بضم الميم فهي صفة مشبهة ضد الخلو والتأنيث بتقدير
الموصوف أي قدرة مرة وموهوعة اسم فاعل كذا أفاد ذلك الاستاذ رحمه الله (قال يحكم بها الوهم) أي العقل
المشوب بالوهم كما مر (قال في غير المحسوسات) أي بأحكام مخصوصة بالمحسوسات كما أفاده قياساً على

الغير المتعلقة بالأحكام التبليغية بناء على أن كذبهم فيها جائز عقلاً وان لم يقع ثقلاً كما أشار إليه
عبد الحكيم (قال يتخيل) فيه شائبة الدور والأخصر الأولى التي تنأثر في نفس السامع الخ (قال
بكذبها) نسبة الكذب إليها باعتبار كونها قضية صورة أو بعد اعتبار الحكم والا فهي تصورات
لأنوصف بالصدق والكذب . ثم كلامه هنا مخالف لما قاله في شرح الأثرية من أن الخيلات أعم من
أن تكون صادقة أولاً (قال ياقوته) من قبيل إنسانة فتاة (قال مرة) المرة بضم الميم ضد الخلو وبالكسر
الصفراء والتهويل (في كردن) (١) قاله عبد الحكيم . وعلى كل فالموهوعة اسم مفعول . ويمكن جعلها اسم
فاعل لكنه في التوصيف امتداد مجازي لأن الموهوع بالكسر حقيقة هو الشخص والمرّة سببه . والقول بأنه
على الأول اسم فاعل وعلى الثاني اسم مفعول فتحكم (قال يحكم بها الخ) أي يحكم الوهم بأحكام المحسوسات
على ما ليس من شأنه الاحساس ولذا تكون كاذبة (قال بأن كل الخ) قد يقال الوهم لا يدرك إلا المعاني

أما المصنف وجميع المبيدي
يلتزمون في القصة ما سبقت
لذكر المشكوكات والذوات
المتعلقة بالظنونات أيضاً
لكنهم لم يذكر بها كسب و
المبيدي فلم يراع ما سبقت
كالم يراعه الجمهور

قياساً على ما شاهدوه من الاجسام والمراد من القياس على المحسوسات اعم مما (١) بالذات
أو بالواسطة فاللهومات هي الجهليات *

(١) (قوله اعم مما الذات) كما في قياس نفس الحكم (قوله بالواسطة) كما في قياس دليله على
المحسوس فيكون الحكم بقدم العالم موهوماً لأن العقل لا يحكم بحكم غير مطابق
الآ بمتابعته للوهم بناءً على ذلك القياس * وهذا التعميم لثلاث مختل حصر مقدمات الأدلة في
السبعة بمثل الحكم بقدم العالم من غير قياسه على المحسوسات فتأمل

المحسوسات * والمراد بغير المحسوسات مآليس من شأنها ان تدرك باحدى الحواس الظاهرة والباطنة
كالمجردات سواء كان معها أمور محسوسة كثال المصنف أولاً كالحكم بان كل مجرد له مكان (قال قياساً
على ما شاهدوه) أى بالآلم يشاهدوه من أفراد الموضوع وهي المجردات على ما شاهدوه منها (قال والمراد
بالتقياس) أى من الحكم في غير المحسوس بناءً على القياس على المحسوس فان التعميم لكل من الحكم
والقياس في عبارته مساححة (قال فاللهومات) تفريع من التعميم يعنى إذا كان المراد اعم يكون ذكر
اللهومات ذكر الجهليات المركبة فلا حاجة إلى زيادة قسم آخر هي المشتبهات المعروفة بأنها قضايا كاذبة
شبهية باليقينية أو المشهورة أو المسئلة أو المقبولة لاشتباه لفظي أو معنوي (قوله كما في قياس دليله)
أى مقدمة من مقدمات دليله (قوله غير مطابق) ظناً كان أو جهلاً مركباً تأمل (قوله بمثل الحكم)
المراد بمثله كل حكم غير مطابق ليس في غير المحسوس كالحكم بقدم كل فلك وبتأليف كل جسم من
الهيولى والصورة وكالحكم بالاحكام القهوية الاجتهادية اللامطابقة أو كان في غير محسوس لكن لا يحكم
مختص بالمحسوس حتى يكون مبنياً على ذلك القياس كالحكم بقدم العقول (قوله فتأمل) كأن وجهه أن

الجزئية فيمتنع منه الحكم الكلى * والجواب أن المدرك والحاكم هو النفس والوهم آله إلا أن الوهم
سلطان القوى فتستعمله في غير المحسوسات أيضاً كذا قالوا (قوله كما في قياس الخ) السكاف هنا
استقصائية كما يأتي (قوله موهوماً) لأن من مقدمات دليله أن أثر القديم قديم وهو مبني على موافقة الأثر
مع المؤثر في القدم قياساً على موافقتها في الحدوث كما يشاهد في الاجسام (قوله فتأمل) وجهه انه لا حاجة
إلى هذا التعميم لجواز أن يكون الحكم بقدم العالم من المشهورات فلا يختل حصر مقدمات الأدلة في السبعة
اذ يصدق عليها التعريف المار * لا يقال يندرج فيه الحكم بأن كل موجود فله مكان فليكن مقدماتها ستة
لاسبعة لأننا نقول المراد بالطائفة المأخوذة في المشهورات ما يعتد به ولو باعتبار الكثرة والقائل به ليس
معتمداً به كما هو معلوم في محله (قال فاللهومات الخ) في حصر كل من طرفي القضية في الآخر تنبيه على

بالواسطة ثم ثم ان كل اثر القديم
قديم بالواسطة وليس بالصفة
نفسه

على انما ليس عليه فرد
الحس وهو غير جازم

ان كان الحكم وهو لا يتقدم فانه
بغير الاثر انما لا يتقدم فانه
قياساً على المحسوسات كما يتحقق بالمحسوس
دليله كذا كان في مقدماته
فان كل حكم خارج عن الوهم او آله
الآله فكل ما اشار الى منع تلك
الطائفة

وهذه الأقسام السبعة (١) متصادقة اذ قد يكون الحكم الواحد المتيقن أو المقلد أو المظنون أو المجهول مشهوراً أو مسلماً أو مقبولاً. وقد يكون الموهوم بل المتيقن عند طائفة مخيلاً عند أخرى إلا أن المقدمة قد تؤخذ في الدليل من حيث كونها يقينية أو من حيث كونها مشهورة أو مسلمة أو مقبولة إلى غير ذلك *

القول ببناء عدم مطابقة كل حكم على ذلك القياس يشبه الامانة المعروضة على السموات والارض فانا
إذا فتحنا كثيراً من تلك الاحكام لنجد فيها ولا في مقدمات دليلها حكماً على غير المحسوس فضلاً عن
أن يكون بحكم مختص بالمحسوس . ولا نسلم أن غلط الوهم منحصر على ذلك القياس فانه ربما يغلط في
المحسوس صرح به الجليلي وعبد الحكم كما يحكم بصدقة من لاصداقة له (قال الاقسام السبعة) فيسه
احتمالك حيث ترك ذكر تصادق كل من الاقسام الاربعة السابقة مع تلك الاقسام السبعة بقرينة صدر
الدليل وترك دليل تصادق أكثر الاقسام السبعة بقرينة ذكر تصادقها وذكر تصادق كل من الموهوم
والمتيقن مع الخيل فلا يتجه أن الكلام في تصادق الاقسام السبعة نفسها فالصواب الاكتفاء عن المقلد
بالمقبول وذكر الموهوم بدلاً المجهول تأمل (قال عند طائفة) يؤخذ منه أن المطابقة المأخوذة في اليقينيات
أعم مما هو بحسب الواقع أو بحسب الزعم * ويتجه عليه أنه على هذا يندرج الموهومات في اليقينيات
فتكون الاقسام ستة لاسبعة (قال مخيلاً عند الخ) أى بشرط افادة كل من الموهوم والمتيقن قبضاً
أو بسطاً (قال كونها يقينية) فيكون الدليل برهاناً كما يأتي (قال أو مسلمة) فيكون الدليل جدلاً كما
يأتي (قال أو مقبولة) فيكون الدليل خطابة (قوله كونها مقبولات) أو مظنونات (قوله وهكذا فلا رد)

والجمل الذي كان بعضه من
من الشرائك والملاهي من
الانكا ذلك والقطب ما كان
بعضها من القبائل والظن
ان من انكا ذلك قوله عن
الخير من حيث هو
الحيت لا من حيث انما كان
المنطقة المركبة في اليد
من انما كان
حيث هو

بعض الأقلام
الأربعة من
أعلى القلعة و
المجولة
بعض أقام
هذه البعثة
في القلعة
حيث أنها
قضية الحيا
التيينة و
التقليدية
والخفية
والمجولة
فهم لا يكتب

﴿ فصل ﴾

في الصناعات الخمس (الدليل قياساً) كان أو غيرَه ان كان جميع (١) مقدماته بالمعنى الاعم يقينية من حيث أنها يقينية يسمى برهاناً كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والغرض منه تحصيل اليقين الذي هو أكل المعارف

وهو ما يتوقف على صدقها
الدليل سائر كانت جزء منه او
خارجة عنه كما في هذه الاجسام
الزمنية والكمية الضمنية بايجاب
صورها الشكل الاول والى كونه كبراه
دفع ذلك

ان مسائله مطالب يقينية فكيف تثبت بها. وحاصل الدفع ان تلك الادلة وان كانت من المقبولات المنقولة عن النبي عليه السلام الا ان مقدماتها معتبرة فيها من حيث انها متواترات يقينية فتأمل فيه (١) قوله (ان كان جميع مقدماته بالمعنى الاعم) لا يقال هذا

تفريع من كون الاقسام متصادقة وامتيازها بالحيثيات (قوله إلا أن مقدماتها) أقول التواتر في تلك المقدمات لا يفيد إلا العلم بصدور الفاظها من النبي صلى الله عليه وسلم دون العلم بمدلولاتها. ولو فرض كونها من الأمور المحسوسة مع أنها أمور عقلية لا يجري فيها التواتر فينبغي أن يقول الا أن مقدماتها معتبرة من حيث انها مثبتة بالبرهان أعني أنها خبر من ثبت صدقه بالمعجزات الخ لا من مجرد أنها منقولة من يمتد فيه حتى تكون خطابة تأمل (قال الدليل قياساً) جعل الدليل مقسم الصناعات دون القياس حتى يدخل الامارة التي هو الاستقراء والتثليل في الخطابة (قال يقينية من حيث) أي بدبية أو نظرية (قال يسمى برهاناً) أقول ترك التسمية بما فيه ياء النسبة وذكر التسمية بما ليس فيها على الشرعي وعكس ذلك في الشرعي احتياكاً وتفنن * وكتب أيضاً وبرهاناً أيضاً (قوله لا يقال هذا)

الكلام من أفراد البرهان وهي خارجة عن تعريفه قوله أن أدلة إشارة الى الكبرى وقوله مع أن الخ إشارة الى الصغرى * والجواب منع الكبرى مستنداً بتحرير جزء من التعريف (قوله فتأمل) وجهه ان المراد بتواترها تواترها من حيث أن الفاظها صادرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وبقيتها كون صدق معانيها مثبتاً بقياس برهاني هو أن هذا خبر من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر كذلك صادق فلا يتجه أن قوله يقينية مما لا حاجة اليه ولا أن المتواتر الفاظ المقدمات لا المدلولات فكيف تكون مقدمات البرهان (قال الدليل قياساً) خالف غيره حيث أخذوا في تعريف الصناعات الخمس القياس (قال جميع مقدماته) قد يقال المقدمة ما يتوقف عليه صحة الدليل فمعرفتها متوقفة على معرفة الدليل فلوانعكس دار. والجواب أن المتوقف على المقدمة دليل مخصوص وما توقفت هي عليه مطلق الدليل فلا دور (قوله لا يقال) نقض لما نعى التعريف للبرهان بأنه صادق الخ (قال الذي هو) إشارة الى أن البرهان

الحال في القضية
بما فيها من النسبة
دور في القضية
بالاستدلال

بعضه من انواع الحيوان
 وصدقنا الخلفه وصدقنا
 الخلفه ولو قيل ان الانسان
 يحرك فكره الانسان
 والفرس وغيرهما غير
 والفرس لا يكونان هذين
 عند الخلفه بل كل
 جراحه يحرك فكره الانسان
 يقولون ان هذا الانسان
 لا يحرك فكره الانسان
 ان كان لا يحرك فكره
 الخلفه هذا الانسان
 فلا خلاف ان هذا الانسان
 بعض الاوضاع هذا
 في الخطاب لا موضع
 البعض نظري او وضع
 الخلفه ويحتمل ان وضع
 عدم الخلفه اصلاً
 مجموعاً لهذه
 عدم الدليل على ان الانسان

الاستقراء لا يكون دليلاً للاستقراء
 الخلفه بل هو من غير حجة
 مستلزم الخلفه في الاستقراء لا يقضي
 عدم وجود مقدمة غير يقينية
 في غير ذلك بل هو باطل
 ثم ان ليس ذلك على معنى الاستقراء
 خبره بل هو صفة الاستقراء
 اللزوم الخلفه فيكون الاستقراء
 مستلزم الخلفه فيكون الاستقراء
 انما هذا الوضع لا ينافي ذلك
 اللزوم الخلفه فيكون الاستقراء
 انما هذا الوضع لا ينافي ذلك
 انما هذا الوضع لا ينافي ذلك
 انما هذا الوضع لا ينافي ذلك

صادق على الاستقراء الناقص المتعارف من قضايا يقينية كقولنا الانسان يحرك فكره
 الاسفل والفرس وغيرهما غير التماسح كذلك بالمشاهدة وليس الاستلزام الكلي من
 مقدماته فيلزم ان يكون برهاناً وليس كذلك لانا نقول لكن اللزوم الجزئي على بعض

الايضاح وان هذا الوضع هو ذلك البعض من مقدمات صحيحة قطعاً مع ان كون هذا الوضع
 ذلك البعض مظلون لا متيقن وقد شرط في البرهان ان يكون جميع مقدماته بالمعنى
 الاعم يقينية ولذا خرج هو وامثاله عن تعريف البرهان

اي تعريف البرهان (قوله صادق على الخ) إشارة الى صغرى الشكل الثالث (قوله من مقدماته) حتى
 يقال ان هذه المقدمة غير يقينية فيخرج الاستقراء بسببها عن تعريف البرهان (قوله فيلزم ان

يكون) تفريع من النفي لا المنفي (قوله وليس كذلك) إشارة الى كبرى الشكل الثالث (قوله لانا
 نقول) منع لصغرى دليل صغرى دليل النقص (قوله لكن اللزوم) وان لم يكن الاستلزام الكلي

من مقدماته لكن اللزوم الخ (قوله الجزئي على بعض) المحقق على الخ (قوله وان هذا) عطف على اسم
 لكن * وكتب أيضاً الظاهر عندي أن يقول بدل هذا وان هذا البعض من الاوضاع متحقق وبدل

قوله مع أن كون الخ مع أن كون هذا البعض منها متحققاً مظلون لا متيقن فانه يقال في المثال المذكور
 اذا تحقق تحرك الفك الاسفل لتلك الانواع على وضع اتفاق الباقي لتحقيق لكل حيوان لسكنه تحقق

لها على ذلك الوضع فتحقق لكل حيوان (قوله يقينية) لأن شرط كل من الصناعات الخمس أن
 لا يكون فيه ماهو أدون مما اعتبر فيه وان كان فيه أعلى والمظلون أدون من اليقيني (قوله ولذا خرج هو)

أشرف الصناعات باعتبار الفائدة (قوله المؤلف) أي لانه مؤلف فالوصيف إشارة الى دليل الصدق
 لا الاحتراز (قوله من مقدماته) بالمعنى الاعم حتى يقال ان تعريف البرهان لا يصدق عليه (قوله فيلزم)

متفرع عن قوله هذا صادق أو من النفي في قوله وليس الاستلزام الخ (قوله لانا نقول) منع لصغرى دليل
 صغرى النقص (قوله الجزئي) يعني أن للاستقراء الناقص مقدمتين أخريين أحدهما أن اللزوم الجزئي
 على بعض الاوضاع وهو وضع اتفاق الجزئيات الغير المستقراة مع الجزئيات المستقراة * وثانيهما كون
 هذا الوضع الذي قارنه الحكم الاستقرائي الكلي في نفس الامر ذلك البعض والثاني مظلون لجواز مخالفة
 مالم يستقراة للمستقراة. هذا والاخصر الاظهر أن يقول لكن اللزوم الجزئي على بعض الاوضاع من

الاستقراء لا يكون دليلاً للاستقراء
 الخلفه بل هو من غير حجة
 مستلزم الخلفه في الاستقراء لا يقضي
 عدم وجود مقدمة غير يقينية
 في غير ذلك بل هو باطل
 ثم ان ليس ذلك على معنى الاستقراء
 خبره بل هو صفة الاستقراء
 اللزوم الخلفه فيكون الاستقراء
 مستلزم الخلفه فيكون الاستقراء
 انما هذا الوضع لا ينافي ذلك
 اللزوم الخلفه فيكون الاستقراء
 انما هذا الوضع لا ينافي ذلك
 انما هذا الوضع لا ينافي ذلك
 انما هذا الوضع لا ينافي ذلك

والأفان كان بعض مقدماته من المشهورات أو المسلمات من حيث أنها كذلك يسمى جدلاً
كقولك هذا الفعل قبيح لأنه ظلم وكل ظلم قبيح والغرض منه الزام الخصم واقناع العاجز
عن ادراك البرهان وما للاقناع

ودخل في الخطابة فتأمل فيه

أى الاستقراء الناقص (قوله فتأمل فيه) كان وجهه أن دخول ما ذكره في الخطابة إنما يتم لو لم يكن من
مقدماته ماهو جهلى أو تخيلى وكذا لم يكن تلك المقدمة المظنونة مشهورة أو مسلمة أو كالتب مقدماته
مقدمة أخرى مظنونة غير مشهورة ولا مسلمة (قال والأفان كان) أى وان لم يكن جميع المقدمات
المذكورة يقينية من تلك الحثية سواء كان جميعها يقينية لكن لأن تلك الحثية فهذا يظهر مجامعة
الجدل مثلاً للبرهان بحسب الصدق أو لم يكن شئ منها يقينية أو كان بعضها يقينية وبعضها لا (قال
أو المسلمات) أى ولم يكن بعضها الآخر أدون منها سواء كان منها أيضاً أو أعلى فقس عليه (قال
يسمى جدلاً) وجدلياً أيضاً (قال هذا الفعل قبيح) فى ذكر المطلوب تارة على صورة الدعوى كما فى
هذا المثال وتارة على صورة النتيجة كما فى مثال المار تفتن كما فى ترك الغاء فى يسمى تارة وذكرها أخرى
(قال وكل ظلم) الكبرى من المشهورات كما مر والصغرى تحتل أموراً لكن المثل له يقتضى أن
لا تكون مما هو أدون من المشهورات والمسلمات (قال واقناع العاجز) كأن الواو بمعنى أو (قال وما للاقناع)
مقدمات صحته وهو مضمون لا متيقن لجواز عدم تحققه (قوله فتأمل) وجهه أن المراد بأمثاله كل دليل
مركب من المظنون والمقطوع فقط وقوله دخل فى الخطابة دخوله فيها من حيث أن مقدماته مأخوذة
من جهة كونها مظنونة فلا يتجه أن دخوله فى الخطابة إنما يتم لو لم يكن من مقدماته ماهو جهلى أو تخيلى
والا لكان سفسطة أو شعراً وكذا لو لم تكن تلك المقدمة المظنونة مشهورة أو مسلمة والا لكان
جدلاً لأن الشق الأول هنا ممتنع والثانى لا يقدح فى كونه خطابة (قال مقدماته) سواء كان البعض الآخر
مساوياً لها أو أعلى اذ الشرط عدم كون البعض الآخر أدون منهما (قال أو المسلمات) لمنع الخلط
(قال هذا الفعل) الأولى كقولك هذا الفعل ظلم وكل الخ (قال لأنه ظلم) هذه الصغرى وإن كانت محتملة
لكونها موهومة أو مخيلة لكن ينبغى أن لا تكون هنا أدون من المسلمات والمشهورات والا لم يكن
الدليل جدلاً (قال الزام الخصم) أى اسكانه سواء كان الخصم معللاً فيكون الغرض الخفاه أو سائلاً
فيكون الغرض الزامه فلا يتجه أن كلامه يقتضى كون الجدلى مجيباً فقط وهو مناف لما صرحوا به من
أنه قد يكون سائلاً (قال واقناع العاجز) أى واقناع الخ فالواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة * وهذا
الشق هو المشار اليه بقوله تعالى وجاد لهم بالتي هى احسن (قال وما للاقناع) وما للازام يسمى دليلاً

فانما على الأدليس يدعى المسئلة
والشعر دعى البناء فالجدل
يسمى

الظن مقدمات
الأخر

يسمى دليلاً اقناعياً أو من المقبولات أو المظنونات من حيث أنهما كذلك يسمى خطابة كقولك هذا الرجل الطواف ينبغي أن يحتز عنه لأنه سارق وكل سارق ينبغي أن يحتز عنه والغرض منه ترغيب الناس (١) فيما ينفعهم وتنفيرهم عما يضرهم كما يفعله الخطباء والوعاظ

(١) قوله (ترغيب الناس الى آخره) فان قلت قد يستدل شخص بامارة على حكيم ظني من غير اظهاره على أحد فلا يترتب عليه هذا الغرض قلت الغرض المذكور اكثرى

أى الجدل الذى الغرض منه الاقناع (قال دليلاً اقناعياً) أى وما للالزام يسمى دليلاً الزامياً والنسبة فى كل منهما نسبة المغيا الى الغاية (قال كقولك هذا) لو قال كقولنا هذا الرجل سارق لأنه طواف بالليل وكل طواف بالليل سارق لكان الكبرى نصافى كونها من المظنونات ثم الصغرى التى ذكرها المصنف ان كانت مكتسبة من هذا القياس فهى أيضاً ظنية قطعاً والا فتحتمل أن تكون من المشاهدات أو من المتواترات أو من الجهليات مثلاً (قال هذا الرجل الطواف) بالليل (قال والغرض منه) الضمير عائذ الى المسمى بالخطابة (قال وتنفيرهم) كأن الواو بمعنى أو (قال والامارة قسم منها) كون الامارة قسماً من الخطابة مبنى كما عرفت على أن من مقدمات صحتها أمرين اللزوم الجزئى على بعض الاوضاع وكون هذا الوضع هو ذلك البعض والثانى منهما مظنون وقد عرفت منا ما فيه وكذا كون الدليل النقلى قسماً منها انما يتم إذا لم تعتبر مقدماته من حيث انها مثبتة بالبرهان أن توقف بجميع مقدماته على النقل من الخبر الصادق ولم تكن منها ما هو أدون من المقبول والمظنون ان توقف بعضها على ذلك

الزامياً (قال يسمى دليلاً) قضية ترتيب المصنف ان الجدل اشرف من الخطابة وهو مذهب بعض والراجح العكس كيف ونفع الجدل خاص بأحد الخصمين غالباً بخلاف الخطابة وما يكون نفعه اعم اشرف فلو قدمها على الجدل لكان اولى (قال اقناعياً) نسبة الموصوف الى الصفة ان كان الاقناع مصدر المعلوم والمغيا الى الغاية إن كان مصدر المجهول (قال هذا الرجل) الاولى كقولك هذا الرجل الطواف بالليل سارق وكل الخ (قال لأنه سارق) الظاهر ان صغرى هذا القياس من المظنونات وكبراه من المشهورات (قال ترغيب الناس) كلامه فى شرح الاثيرة مشعر بأنه قد يكون الغرض منها اقناع العاجز عن ادراك البرهان وهو مناف لما هنا ولسائر الكتب (قوله عليه) أى على دليله الذى هو فرد من أفراد الخطابة هذا الغرض فلا يصح قوله والغرض الخ (قوله الناس أعم) قد يقال المتبادر من الناس ما يكون أكثر من شخص واحد فلاولى الاقتصار على الجواب الاول أو يقول المراد بالترغيب

انما يسمى دليلاً اقناعياً
في آخر الخاتمة الى بقية الجدل
الخطابة ويكون تصويراً
للمنى وكذا فيما يأتى من الجدل
كما يستنبط بشئ قال النجاشي
على القائد في شأنه طرفة
مثلاً وقوله صادق بهذا
قوله من صدق بهذا
وكلمة صادق بالجملة
صادق فهذا صادق
فالمراد بالبرهان البرهان
ما هو من قوة تلك
المقدمات ويجوز ان
يكون المراد به برهاناً حاشا
رجحاً منها لكن الظاهر ان
يقول بذلك ان توقفه في
الموضوعين بان توقفه في
قوله

وكل من الدليل التقلي والامارة قسم منها * أو من الخيلات من حيث أنها مخيلات فيسمى شعرياً كقول الشاعر .

لولا يكن نية الجوزاء خدمته * لما رأيت عليها عقد منتطقي

أو من الموهومات من حيث (١) أنها موهومات فيسمى سفسطة كقول الفرقه الضالة الواجب تعالى له مكان وجهه لانه موجود وكل موجود له مكان وجهه فالدليل

لا كلي . على أنه يمكن ان يقال الناس أعم من المستدل وما من فكر بل فعل يصدر عن العاقل الا أنه جلب نفع أو دفع ضرر وأما إخراج مثل هذا الاستدلال عن الخطابة فع أنه يوجب اختلال انحصار الصناعات في الجنس لا يقتضي تعريف الخطابة (١) قوله (من

حيث انها موهومات) هذه الحيثية لا إخراج الشعر لما عرفت أن المقدمة الموهومة عند طائفة مخيلة عند أخرى لكن الدليل المركب منها من حيث إنها موهومة سفسطة ومن حيث أنها مخيلة شعري فقيود الحيثيات المعبرة في مفهومات الصناعات للتقييد لا

(قوله أعم من المستدل) لأنه مخصوص بغير المستدل (قوله وما من فكر) ومن هذا يظهر أن الترغيب والتنفير كما يترتب عن الخطابة كذلك يترتب عما عداها وان لم يقصده المستدل (قال عقد منتطق) والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب وكأن المصنف لم يتعرض له لامكان أخذه من تعريف

أعم من أن يكون بالقوة أو بالفعل وكذا التنفير (قوله الا أنه) نعم . لكن لانسل اتحاد الاول مع الترغيب والثاني مع التنفير . على أنه لو تم لزم ترتب هذا الغرض عما عدا الخطابة فلا يكون للتخصيص وجه وجهه (قوله لا يقتضيه) بل يقتضي الدخول لئلا يكون تعريفاً بالأعم (قال من الدليل) أي اذا كانت مقدماته أو بعضها الادون منقولة عن شخص معتقد فيه واعتبرت من حيث أنها منقولة عنه والآ فلا واما كون الامارة منها قد مناجره (قال فيسمى) والغرض منه انفعال النفس بقبض أو بسط ليصير مبدء فعل أو ترك أو غيرهما ولا ينافيه ما قيل من ان الغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب لانهما من لوازم القبض والبسط فيكون الغرض في الجملة (قال شعرياً) وشعراً ايضاً (قال لو لم يكن) قياس استثنائي غير مستقيم شرطيته من الخيلات ورافعته المطوية من اليقينيات (قال وكل موجود له) كون هذا الدليل وهمياً باعتبار كبراه (قوله لا إخراج الشعر) خص الإخراج به لان التعابير الاعتبارية بينها وبين الشعر فقط كما هو الظاهر أو الاكتفاء

أمر بالغنى الاضحي مطاً من الخطبة
بالنبي الأتي فالنسطر بالغنى
الأضحي لا يولد ما سد مادة
سواء علم المستدل بمادة
أم لا وبالنبي الأعم لا يولد
فأما مادة أو صورة أو غير
مستدع على الخطابة والخطبة
فأما المادة كاطلافة على مادة
الضرورة المبرور خارجاً عن

الفاسد مادة أو صورة على إطلاقه سفسطة وأعظم منافع معرفتها التوقي عنها وبشرط علم
 المستدل بفساده يسمى مغالطة والغرض منها تغليط الخصم واسكاته ومن يستعملها في مقابلة
 للتعليل فلا يرد أن أخذ المستدل المقدمة الموهومة في السفسطة قيد لا يكون لاجل أنها
 موهومة كاذبة بل لزعم أنها يقينية فلا وجه لقيد الحيثية ههنا تأمل فيه

الخيلات (قوله لاجل أنها) أى لاجل العلم بأنها موهومة كاذبة (قوله بل لزعم أنها) مقتضى قوله السابق
 لاخراج الشران يقول بل لزعم أنها مخيلة (قوله تأمل فيه) كأن وجهه أن علم صحة التعليل مبني على
 كون التعليل بحسب العلم بأن يقال معنى قولهم في تعريف البرهان من حيث أنها يقينية من حيث العلم
 بأنها يقينية. وأما إذا كان بحسب الواقع فلا فيجوز أن يكون أخذ المستدل المقدمة الموهومة بسبب كونها
 موهومة في نفس الامر مع عدم شعوره به (قال لانه موجود) الصغرى يقينية مكتسبة والكبرى وهمية
 (قال على إطلاقه) أى سواء علم المستدل فسادها أولا أو سواء كان قياسا أو غيره (قال سفسطة) فقول
 عبد الحكيم لا يشمل السفسطة ما هو فاسد الصورة بخلاف المغالطة محمول على السفسطة بالمعنى الاول *
 وكتب أيضا بالمعنى الاعم (قال معرفتها التوقي) أى تصور مفهومها أو اقسامها تأمل (قال بفساده) أى
 من حيث المادة أو الصورة (قال يسمى مغالطة) وهى أخص مطلقا من السفسطة بالمعنى الثانى ومن وجه
 منها بالمعنى الاول (قال والغرض منها) أى غرض المستدل من الاستدلال بمجزيات المغالطة * وأما غرض
 صانع هذه الصناعة فهو التوقي (قال ومن يستعملها) ليس المراد بالاستعمال في مقابلة الحكيم والجدلى
 بل المراد بالاستعمال في المقابلة مع الخصم

(قوله فلا يرد) فترجع على النفي أو قوله للتقييد (قوله تأمل فيه) وجهه أن كون الحيثية للتعليل فاسد
 سواء كان بحسب العلم أو الواقع. أما الاول فلما ذكره المصنف. وأما الثانى فلأن تعليل أخذها في
 المغالطة بكونها وهمية بحسب الواقع يقتضى كون الأخذ عالميا بكونها وهمية بحسبه فينافي كونها مأخوذة
 لزعم أنها يقينية * بقى أن التقييد كذلك ألا أن يراد به كونه قيدا بحسب نفس الامر أسكن ينتجه أنه
 فليحمل التعليل على كونه علة بحسبه فلا فساد في شئ منهما (قال أو صورة) منع انطوائه (قال على
 إطلاقه) أى علم المستدل فسادها أولا أو استعماله في مقابلة الحكيم أو الجدلى. وإما جعل الإطلاق تعميما
 من القياس وغيره فمع الاستغناء عنه بقوله فالدليل الخ غير ملائم لما بعده (قال وأعظم منافع) المنفعة
 النيرة المترتبة على الشئ وإن لم يقصد والغرض ما يقصد من الشئ وإن لم يحصل فبينهما عموم وجبى
 فلا يرد أن هذا مناف لكون الغرض منها تغليط الخصم فقط (قال ومن يستعملها) بأن كانت المقدمات

أرى أنه لا يمكن لعمى التعليل أن يرد
 بفتح الهمزة يكتفى بها للتعليل
 فانه يجوز الخ

أخبر المولى
 في المومات
 لا أنها موهومة
 ماتت منهم
 طبعها

الحكيم سوفسطائي وفي مقابلة الجدلي مشاغبي* واما الغرض من السفطة في غير صورة
المغالطة فزعمهم تحصيل العلم (تنبيه) أقوى العلوم الجازم الثابت ثم الغير الثابت وأضعفها
الغير الجازم وكل منها (١) يفيد مثله وما دونه في القوة ولا يفيد ما فوقه

(١) قوله (وكل منها يفيد مثله وما دونه الى آخره) فاليقين يفيد اليقين والتقليد والظن
كما اذا كان بعض المقدمات يقينية والبعض الآخر تقليدية أو ظنية والتقليد يفيد التقليد والظن
وأما الظن فلا يفيد الا الظن

ان كان معنى
المقدمة تقليدية
وبعض الآخر ظنية

المباحثة معهما بالفعل بل المراد بالاستعمال في مقابلة الاول أن يكون المقدمات شبيهة باليقينيات وفي
مقابلة الثاني أن تكون شبيهة بالمشهورات والمسلمات فعلى هذا لا تكون مغالطة واحدة سفطة ومشاغبة
ولاشخص واحد بالقياس الى مغالطة واحدة سوفسطائية ومشاغبة (قال مشاغبي) المشاغبة «يايك ديكر شور
انكيختن» قاله عبد الحكيم (قال أقوى العلوم) أي التصديقية تأمل (قال الجازم الثابت) الأولى أن
يقول الجازم الثابت ثم الغير المطابق ثم الغير الثابت ولم يقل ثم الغير الجازم بدل قوله وأضعفها الخ مع انه
أخصر وأوفق لاقتضاء ذلك بقاء علم آخر قوى * وكتب أيضا وسواء كان يقينيا أو جهليا مركبا (قال
ثم الغير الثابت) وهو التقليد (قال الغير الجازم) وهو الظن (قال مثله وما دونه) أي ان كان معه مثله
فقط في اليقين أو مثله أو ما فوقه فبا عداه * وكتب أيضا ان كان معه مادونه فقط (قال في القوة) متنازع
فيه للمثل وما دونه (قوله يفيد اليقين) أي اذا كان جميع المقدمات يقينية وكذا يفيد الجهل المركب
اذا كان البعض يقينية والبعض الآخر جهلية (قوله والتقليد يفيد) وكذا الجهل يفيد الجهل والتقليد

ان كان معنى
المقدمة تقليدية
وبعض الآخر ظنية

ان كان معنى
المقدمة تقليدية
وبعض الآخر ظنية

شبيهة باليقينيات (قال سوفسطائي) والدليل حينئذ يسمى سفطة بمعنى الحكمة الموهبة فهي اسم
للقسم والقسم كالتصور وعلى الثاني يسمى مشاغبة وهي لغة تهيبج الحرب (قال الجدلي) بأن تكون
المقدمات شبيهة بالمشهورات او المسلمات (قال الجازم) لوقال الجازم الثابت المطابق ثم الغير المطابق ثم الخ
اسكان افيد (قال وأضعفها) لم يقل ثم غير الجازم لثلا يفيد وجود علم قوى اضعف من هذا القسم
لا يقال الشك علم قوى اضعف منه لانا نقول هو تصور والكلام في التصديق (قال يفيد مثله) أي
بنفسه او مع ما فوقه * وقوله مادونه أي بشرط انضمام مادونه اليه وهذا لا يتصور في القسم الاخير إذ
ليس في التصديقات ادون منه كما لا يتصور الانضمام مع ما فوقه في اليقينيات (قوله كما اذا كان) الكاف
استقصائية (قوله يفيد التقليد) إن كان جميع المقدمات تقليدية او بعضها منها وبعضها ما فوقها

بأن يكون علمه علة (١) لعلمها فقط فاني سواء كان معلولا مساوياً لها (٢) في الخارج كالاستدلال
 بالحي على التعفن وبوجود الدخان على النار نهائياً أو كانا معلولاً على علة واحدة كالاستدلال
 بالحي على الصداع وبالدخان على الحرارة سواء قرر الجميع اقترانياً

لأننا نقول قد لا يمكن تقرير الدليل اقترانياً كما في الاستدلال بوجود النار على الدخان
 وبالعكس وللإشارة اليه مثلنا بهما (١) قوله (بأن يكون علمه علة الى آخره) فسر العلية

(قوله بوجود النار) لا يقال قد يمكن جعل وجود النار أوسط ووجود الدخان أكبر في الاقتراني الشرطي
 كان يقال كلما وجد العنصرى اليابس الحار وجد النار وكلما وجد النار وجد الدخان لأننا نقول
 الاستدلال حينئذ ليس على وجود الدخان بل على اتصال وجود الدخان بالاصغر (قال كانا معلولاً)
 أى الجزء المتوسط والنتيجة (قال قرر الجميع) المراد بالجميع جميع الاقسام اعنى العلى وقسمى الاى
 لا جميع الأمثلة المذكورة حتى ينافى مافى الحاشية من أنه قد لا يمكن تقرير الدليل اقترانياً كما في
 الاستدلال بوجود النار على الدخان وبالعكس فلعنى سواء قرر مثال جميع الاقسام (قال اقترانياً) أى

مستنداً بجواز ان يعمم الاوسط من الحقيقى والحكمى . بقى ان عدم اطلاقه حقيقة على الجزء المتوسط
 فى القياس الاستثنائى انما يتم اذا لم تطلق الصغرى والكبرى على مقدمتيه والا فتعريف الاوسط
 منطبق عليه (قوله قد لا يمكن تقريره الخ) اقول فيه نظرم وجهين . الأول ان الاستدلال فى الحقيقة
 انما هو بالملازمة بينهما مع تحقق المزموم وهذا يمكن أداؤه بالقياس الاقتراني بأن يقال الدخان لازم للنار
 الموجودة وكل لازم لها موجود والثانى ان ما ذكره مناف لما قالوا من ان الاستثنائى عائد فى الحقيقة
 الى الاقتراني وهو بجميع اقسامه عائد الى الشكل الاول بل الى الضرب الاول منه * وما يقال إن كلا من
 الشكل الاول والقياس الاستثنائى يسهى فى إعادة احدهما الى الآخر فتحكم مندفع بأن البديهي مراتب
 متفاوتة ويجوز كون الشكل الاول اجلى منه (قال علمه علة) أى العلم المتعلق به علة للتصديق المتعلق
 بالنتيجة (قال فاني) النسبة هنا للشكل الى صفة الجزء وفيما سبق للشكل الى الجزء فان الآن بمعنى
 الثبوت والام بمعنى العلة فى نفس الامر كما قاله أبو الفتح لكن اذا أريد بالدليل المعقول (قال مساوياً
 لها) متنازع فيه لقوله معلولا وقوله ومساوياً (قال على التعفن) انما تتم المساواة لو أريد بالتعفن مرتبة
 مخصوصة منه كلما تحقق وجد الحى والا فالتعفن اعم منه (قال نهائياً) قيل فى إفادة الاستدلال لافى
 صحته وكذا قوله المار ليلاً (قال كالاستدلال بالحي) أى بالوجود الرابطى أو المحمولى لاحدهما على وجود
 الآخر كذلك بطريق القياس الاستثنائى او الاقتراني (قال سواء قرر الجميع) أى جميع الاقسام

القول فى قول الجميع عمن
 المناظر الى انه هو الاقسام
 لا الاشياء
 مؤكداً لفظ الجميع فى كلام المنطقيين
 بين المجموعتين من ذلك بل معنى
 قول الاولاد ولا يخلو لكونه
 التقريرات الواردة فى اللغة
 الخ لكونها اعم من كونها
 فى العلم لم يعم تقريره اموتيناً
 وكان سبب الى ان ضرب الى
 ان المقطرة الهزلة او كسرهما
 فان يستند الى البند وهو الثبوت
 نسبة البند الى الخ لكونه
 البند لنفسه من بابها الى
 الخ لا وسط وانما يقال ان
 لا ان فيه تعلق تارة بغيره
 على اسم صدر
 على ان يتم مراده بعدم اطلاق تقريره
 اقترانياً عدم بدوله الخ لكونه
 على تارة نظر بوجهه

أو استثنائياً أو غيرها * وأيضا الدليل

الذي يقتضيه التعريف

الذهنية بالعلية بين العلمين لثلاً يلزم الفساد لأن مثل قولنا هذه الماهية المتعلقة كلية لأنها
حاصلة في الذهن بالتعريف وكل ما حصل بالتعريف كلي دليل لمي مع أن علية الحصول
للكلية ذهنية أذ لا وجود للكلية الا في الذهن فالمراد بالخارج هو الواقع الشامل للوجود من
حاليا كما في أمثلة الحمى أو شرطيا كما في غير ذلك (قال أو استثنائياً) كما في أمثلة الدخان مستقيماً كان يقال
كلما وجدت النار وجد الدخان لكنه وجدت النار أو غير مستقيم كان يقال كلما لم يوجد الدخان لم توجد
النار لكنه وجدت النار (قال أو غيرها) انما قال أو غيرها لان المقسم الدليل الشامل للاستقراء
والتمثيل لكنه انما يتصور القسمان في الاستقراء اذا لم يجب اشتغال مقدماته على الاكبر كان يقال كل
من أهل تلك القرية محوم لان زيدا متعفن الاخلاط وعمرأ وبكرأ وخالدا كذلك وبالعكس بأن يجعل
المتعفن محمول المدعى والحمى محمول المقدمات * واما امثال القسمين في التمثيل فكان يقال زيد كعمرو
في التعفن وعمرو محوم أو زيد كعمرو في الحمى وعمرو متعفن الاخلاط الا أن ما ذكر في تعريف التمثيل
واثبات علية الجامع يقتضى أن يكون الجامع علة بحسب الواقع لا العلم فقط فلا ينحصر في غير
التمثيل تأمل (قوله يلزم الفساد) أى في جامعية تعريف اللى ومانعية تعريف الانى (قوله لانها)
صغرى (قوله وكل ما حصل) كبرى (قوله أن علية الحصول) في الذهن بالتعريف (قوله ذهنية)
فقط (قوله هو الواقع) أى ما ليس في ضمن العلم والخارج بهذا المعنى هو الخارج بالمعنى الاعم
للاذهنية

المارة من اللى وقسمى الانى او جميع الامثلة السابقة بناء على ما ذكرنا او على التغليب (قال او غيرها)
من الاستقراء والتمثيل ومثالهما كان يقال كل أهل هذا البلد محوم لان زيدا متعفن الاخلاط وعمرأ
كذلك وبكرأ كذلك أو يقال زيد كعمرو في التعفن وعمرو محوم * وقد سبق أنه قد تطلق الصغرى
على المقدمة الاولى والكبرى على ما بعدها وان لم تشتمل على الاصغر والا كبر كما في صغرى الاستقراء
وكبرها فلا حاجة الى انضمام وكل متعفن الاخلاط محوم الى المقدمات المذكورة في الاستقراء لعدم
لزوم اشتغالها على الاكبر (قوله مثل قولنا) الاخصر الاولى لان مثل قولنا هذه الماهية حاصلة الخ
(قوله مع أن علية) اشارة الى كبرى الشكل الثالث وقوله المار « دليل لمي » اشارة الى صغراه (قوله
ذهنية) لا خارجية فيدخل في تعريف الانى ويخرج عن تعريف اللى لان المتعريف فيه العلية بحسب
الخارج والذهن (قوله بالخارج) جواب بتحرير جزء من التعريف (قوله هو الواقع) هذا هو الخارج

وهنا يكاد الجزء المتعلق
بليستج أو مستقراً لا يجوز
ان يكون ما استعملت مقدمات
الاستقراء على الاكبر ويقتل
قوله هو الواقع في محمول
زيداً وعمراً وخالداً
كذلك انما هو مجموع العلم
والتعريف بليستج للطلاب
فيكون انما لا محالة في
ما يسمى قولنا الاستقراء
بشأن الاخلاط لان زيدا
محوم وعمراً وبكرأ كذلك
جاء

(١) ان توقف على حكاية كلام الغير فنفقلى والآ فنفقلى (خاتمة) أسامي العلوم كالمناطق والكلام والنحو وغيرها قد تطلق

لا بمعنى الاعيان المختصة بالوجود الخارجى * والمراد بالعلمين التصديقان لا مطلق العلم الشامل للتصور أيضا (٢) قوله (معلولا مساويا الخ) قيده بالمساوي لان المعلول اما مساو أو أعم والأعم لا يصح الاستدلال به على العلة الاخص كالاستدلال بمطلق الحرارة على وجود النار بخلاف العلة الموجبة فانها اما اخص مطلقا من المعلول أو مساوية لها وعلى التقديرين يصح الاستدلال بها ولذا لم يحتج الى تقييدها (١) قوله (ان توقف على حكاية

(قوله الاعيان المختصة) والخارج بهذا المعنى هو الخارج بالمعنى الاخص (قوله بخلاف العلة الخ) وهى العلة التامة أو الجزء الاخير (قال ان توقف) أى بجميع مقدماته كقولنا تارك المأمور به عاص وكل عاص مستحق العقاب أما الاول فلقوله تعالى أف عصيت أمرى وأما الثانى فلقوله تعالى (ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبدا) أى ببعضها كقولنا الوضوء عمل وكل عمل يجب فيه النية. أما الاول فظاهر. وأما الثانى فلقوله صلى الله عليه وسلم (انما الاعمال بالنيات) (قال والآ فنفقلى) يتوقف بشئ من مقدماته (قال قد تطلق) كما فى قولهم فلان يعلم النحو قال عبد الحكيم ان لم تعتبر

بالمعنى الاعم. وقد يقال عطفه على الذهن مشعر بارادة المعنى الاخص المقابل للذهنى. على أنه ينتقض تعريف المعنى بجميع أفراد الانى الا أن يراد به تحقق الشئ فى الواقع بذاته لا بصورته (قوله بالمساوى) دون العلة (قوله أو أعم) هذا بحسب الظاهر واما بحسب التحقيق فالمعلول لا يكون أعم كما يشعر به قول الحكماء يجب وجود العلة عند وجود المعلول ان لم تكن علة معدة (قوله لا يصح) أى كليا اذ الاستدلال الجزئى به صحيح (قوله على وجود النار) قد يقال إنه علة للحرارة المختصة لا لمطلق الحرارة (قوله العلة الموجبة) بأن تكون تامة أو مستلزما لها (قوله اما اخص مطلقا) فيه أنه يلزم وجود المعلول بدونها وهو ممتنع (قوله ولذا لم يحتج) بل لو قيدها بالمساوى لكان كاذبا باعتبار مفهومه (قال كلام الغير) أى باعتبار جميع المقدمات قرينة أو بعيدة أو بعضها * لكن قد يقال الشق الاول ممتنع لان من المقدمات البعيدة صدق الخبر وهو لا يثبت الا بالعقل. نعم لو خصت بالقريبة لتحقق الشقان. مثال الاول قولنا تارك المأمور به عاص لقوله تعالى أف عصيت أمرى وكل عاص يستحق العقاب لقوله تعالى (ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم * والثانى قولنا هذا تارك المأمور به وكل تارك له عاص * وبعضهم معنى الثانى مركبا من العقلى والنفلى (قال قد تطلق) قال عبد الحكيم فى حواشى

أمر لا استدلالا على أن يكون
شأنه بحدوثه السابق لأن تاركه
لا يوجب وكل تارك لا يوجب

ذاتية هي الموضوع كالمعلومات المنطقية وعرضية هي الغاية كالعصمة له وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اللاحقة له لذاته أو لمساويه بأن يجعل هو أو عرضه الذاتي

سند ترتيب قوله الثاني في حق العلم على نفس الموضوعات

كذا قاله القطب. واعترض بأننا لا نسلم أن حقيقة العلم ما وضع الاسم بازائه وأطلق عليه. ولوسلم فلا نسلم أن أسامي العلوم موضوعة لما ذكر لجواز أن يكون وضعها لمفهوم إجمالي صادق على ما ذكر والتعريفات المذكورة للعلوم كتعريف المنطق بأنه قانون باحث عن أحوال المعلومات إلى آخره تفصيلات للامر الإجمالي وحدود أسمية له (قال التي تضبطها) أي تعريف يؤخذ باعتبار جهة واحدة ذاتية وجهة واحدة عرضية (قال جهة واحدة) إضافة السبب إلى المسبب (قال ذاتية) المراد من الذاتي هنا ما كان جزءاً من المسئلة (قال عن عوارضه) أي عن خوارجه المحمولة لاعتباره ذاتية (قال الذاتية) لا الغريبة (قال اللاحقة) هذا القسم يقال له العرض الأول وهو ما ليس له واسطة في العرض والقسم الثاني يقال له العرض الغير الأول وهو ماله ذلك * وكتب أيضاً من الحقوق بمعنى الثبوت وكتب أيضاً تعريف للعوارض الذاتية (قال أو لمساويه) جزءاً أو خارجاً تخرج اللاحق لامر أعم جزءاً أو خارجاً أو لامر أخص وهي هذه الاعراض الغريبة (قال بأن يجعل هو) أشار بالتفسير إلى نفي ما يتبادر من

في الاعلام أكثرى (قال ذاتية) صفة المضاف أو المضاف اليه وكذا قوله عرضية (قال كالعصمة) اللام هنا وفي المعلومات للعهد الذكري (قال يبحث فيه) الضمير عائد إلى العلم والعلوم المستفاد من كل معتبر بعد الرجاء إليه أي ما يبحث فيه أي علم كان فلا يرد أن الضمير اما عائد إلى كل أو إلى علم وعلى كل يفسد المعنى إذ ليس موضوع كل علم مبحثاً عنه في كل علم ولا في علم مبهم. ولم يقل موضوع العلم تنصيها على أن التعريف غير مختص بموضوع علم دون آخر. ثم أن البحث بمعنى حمل شيء على آخر فقيه تجريد ليرتبط بقوله عن عوارضه (قال عن عوارضه) أي جميع خوارجه المحمولة بمعنى أن أي خارج ذاتي له يستخرج إلى الفعل يبحث عنه فلا ينتقض تعريف الموضوع منعا بمساويه لأن من عوارضه الموضوع ولا يبحث عنه بجعله محمولا للمساوي (قال أو لمساويه) جزءاً أو خارجاً مساواة بحسب التحقق فلا يخرج عن تعريف العرض الذاتي مثل الملون المحمول على الجسم بتوسط السطح المبين له حملاً للمساوي له تحققاً تخرج اللاحق لخارج أعم أو أخص وهما غريبان اتفاقاً واللاحق بواسطة الجزء الأعم جنساً أو فصلاً وفي غرابته خلاف (قال بأن يجعل) يعني ليس المراد من التعريف كون موضوعات المسائل نفس موضوع العلم ومحمولاتها نفس عوارضه الذاتية والألا لانه أن موضوعات كثير منها غير موضوع العلم وأنه

أو نوع أحدهما موضوعاً للمسئلة ويحمل عليه عرضه الذاتي أو نوعه وهو في بعض العلوم
أمر واحد كالكلية في الصرف وفي البعض الآخر أمور متعددة متناسبة في أمر يعتد به
عند أهل ذلك الفن كالمعلومات التصورية والتصديقية المتشابهة في الايصال في المنطق فمسائل (١)

(١) قوله (مسائل كل فن الى آخره) أشار بالغاء الى أنه متفرع على تعريف
موضوع العلم بما ذكر أما كونها حمليات موجبات فلما أشار بالتفسير من أن البحث فيه
بمعنى الحمل ايجاباً كما يدل عليه تقييد العوارض باللاحقة أي الثابتة. وأما كونها ضروريات
مطلقات فلأن العوارض الذاتية التي هي محولات المسائل لما كانت لاحقة لاجل ذات
الموضوع أو لاجل مساويه المستند الى الذات كان ذات الموضوع عللة لها بالذات أو بالواسطة

التعريف من أن يكون موضوعات المسائل نفس موضوعات الفنون ومحولاتها نفس عوارضها الذاتية
وان في نسبة الحقوق وضافة العوارض والذات والمساوي الى ضمير الموضوع مساحمة. والمراد ما يبحث
فيه عن عوارض نفسه أو نوعه أو عرضه الذاتي أو نوع عرضه الذاتي اللاحقة لتلك الامور لذاتها أو
لمساويها (قال أو نوع أحدها) أي الموضوع وعرضه الذاتي (قال ويحمل عليه) أي على المذكور (قال
عرضه الذاتي) ناظر الى الموضوع وعرضه الذاتي * وقوله أو نوعه ناظر الى نوع أحدهما (قال في
الايصال) الذي هو أمر معتد به لانه محمول الفن (قوله أشار بالتفسير) وهو «قوله بأن يحمل الخ» ثم
الاشارة الى كون البحث بمعنى الحمل ظاهر وأما الى كونه بمعنى الحمل ايجاباً فلان الحمل المستند الى العوارض
الذاتية لا يتصور أن يكون سلباً (قوله ذات الموضوع) المراد بذات الموضوع في بحث العوارض الذاتية
نفس مفهوم الموضوع لانفس الافراد ولا حقيقتها بخلاف ذات الموضوع في قولهم في تعريف الضرورية
ما دام ذات الموضوع موجوداً فان المراد به نفس الافراد. وذلك المفهوم قد يكون عرضاً مفارقاً بالفعل أو
مما من علم الا ويبحث فيه عن الاحوال المختصة بانواعه كقول النحاة كل فاعل مرفوع وقول المنطوق

قوله كقول المرض الذي قد يكون
لاجل ذلك المفهوم كضرورة
تحرك الاصابع للكاتب لاجل
الكتابة

مما من علم الا ويبحث فيه عن الاحوال المختصة بانواعه كقول النحاة كل فاعل مرفوع وقول المنطوق
كل حد تلم موصل الى السكنة فيكون بحثاً عن الاعراض الغريبة للحقوق بواسطة أمر أخص (قال أو
نوع أحدها) أي الموضوع والعرض الذاتي والمراد بالنوع هو الاضافي والاصناف مندرجة فيه بتعميمه
من الاعتباري والفصول مندرجة في ذات الفصول أو في العوارض الذاتية تجوزاً فلا يبطل الحصر على
تقدير حمل التردد على الخلو (قال ويحمل عليه) أي على أحد الامور المذكورة المفهوم من أو فلا
حاجة الى التاويل بالمذكور (قال متناسبة) أي مشاركة في الغاية والا تعدد العلم بتعددتها (قوله من
أن البحث فيه) حيث فسر الحقوق بالحمل المستند الى العوارض الذاتية (قوله وأما كونها الخ) بيان وجه
التفريع واما بيان لمية اختيار الحملات على الشرطيات فهو أن الغرض الاصل من تدوين العلوم معرفة

كل فن حلييات موجبات ضروريات كلييات يرهن عليها في ذلك الفن

فيكون ثبوتها له أو لعرضه الذاتي أو لنوع أحدها ضرورياً واجباً مادام ذات الموضوع موجوداً بالثبوت. وأما كونها كلييات فلأنهم انما بحثوا عن تلك المسائل ودونوها لتسكون قوانين يستنبط منها أحكام جزئيات موضوعاتها بضمتها الى صغرى سهولة الحصول لينتظم قياس من الشكل الأول ويستنتج منها تلك الأحكام الجزئية كان يقال هذا الدليل قياس من الشكل الأول أو الثاني مثلاً وكل قياس كذلك منتج فهذا الدليل منتج فلا بد من أن يقع تلك

بالامكان فاللزام مما ذكر كون المسائل مشروطة عامة كقولهم كل فاعل مرفوع فان المرفوعة ثابتة لافراد الفاعل مادامت فاعلاً لا مفعولاً أو مضافاً اليه. على أنه انما يتم ما ذكره لو لم يكن قولهم كل فلك متحرك بالاستدارة وكل قر منحسف وقت الحيلولة من مسائل الحكمة والهيئة وهو تعالى خالق لافعال العباد ومرسل الانبياء ومذنب أهل النار ومنهم أهل الجنة من مسائل الكلام (قوله وأما كونها) لا يخفى أن كلية المسائل معلومة من الغرض من تدوينها لامن تعريف الموضوع كما يظهر من الدليل فالتفريع بالنظر الى الامور السابقة فقط (قوله الاول والثاني) انتاج جزئيات الشكل الاول يدهى لاجابة الى استنباطه من قولنا كل شكل اول منتج كما لاجابة الى استنباط حرارة نار مخصوصة محسوسة من قولنا كل نار حارة ولذا لم يحتاج انتاج ذلك القياس المنتظم الى الاستنتاج من القول الاول فالاول ترك لفظة

حكم الافراد لا الاوضاع مع اخصرية الحلية وسهولته في الاستنباط (قوله فيكون ثبوتها) أقول بعد تسليم اتحاد ذات الموضوع هنا مع ما في تعريف الضرورية انما يتم لو كان اللام في قوله لذاته داخلة على العلة التامة ولم يكن المساوى عرضاً مفارقاً وكان قولهم لذاته نفى الواسطة في الثبوت وفي الشكل نظر لانهم حملوا قولهم لذاته على معنى لاستعداد مخصوص بذاته لا على كون الذات علة تامة له وعلى نفى الواسطة في العروض كما سيصرح به وجسدت الواسطة في الاثبات أو في الثبوت أولاً ومثلوا لللاحق بواسطة المساوى بالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب. على أنه مثل في حاشية التهذيب لضم الصغرى السهلة الحصول الى المسئلة بقوله زيد مصل بالفعل وكل مصل يحرم عليه العمل الكثير المنفذ للصلاة مادام مصلها لا دائماً وهو صريح في جواز كون المسئلة مشروطة أو عرفية خاصة (قوله موجوداً بالثبوت) كان هذا بيان لمية كونها كلييات لا بيان تفرعه عن التعريف (قوله فلاهم) أقول يمكن استنباط الاحكام بضم مقدمة واضحة سهلة الحصول الى مقدمة شرطية كان يقال كلما كان هذا الدليل قياساً من الشكل الثاني كان منتجاً لكنه قياس من الشكل الثاني (قوله من الشكل الاول) مقتضى هذا أن انتاج

من قوله فذلك العوارض الذاتية الخ
في اثبات كونها ضرورية بالثبوت
على ذلك يستنبط ذلك الدليل في قوله
فذلك العوارض الذاتية الخ لا يشك في
المساوى ضرورية بالثبوت
تتبع ذلك
في قوله الاول والثاني مثلاً
في قوله قياس من الشكل الاول
في قوله قياس من الشكل الثاني
في قوله قياس من الشكل الاول
في قوله قياس من الشكل الثاني
في قوله قياس من الشكل الاول
في قوله قياس من الشكل الثاني

(١) ان كانت نظرية فيؤول بها ما وقع في كتب الفنون من الشرطيات والسوالب والموجبات المهملات والجزئيات والموجبات السكيات الغير الضروريات وقد جعل المبادئ جزاً من العلم تسامحاً وهي اما تصورية هي تعريفات الموضوعات (٢) واجزائها وجزئياتها *

المسائل كبرى الشكل الاول في هذا الاستنتاج وكبراه لا تكون الا كلية (١) قوله (ان كانت نظرية الخ) يشير الى انها لا يجب ان تكون نظريات بل قد تكون بديهية كنتاج الشكل الاول والاستثنائي في هذا العلم فانهم امن المسائل قطعاً وليس في تعريف موضوع العلم ما يوجب كونها نظريات او بديهيات لان الحقوق اعم من النظري والبدهي وقولهم لذاته لنفي الواسطة في العروض لانه في الواسطة في الاثبات حتى يقتضي كون بعضها بديهية

الاول وكله او (قوله نظريات او الخ) اقول نعم لكن من قال بنظريتها لم يقل ان نظريتها معلومة من ذلك التعريف بل قال ان المسائل هي قوانين يحتاج في العلم باحكام جزئياتها الى الاستنباط وهذا قولنا كل شكل اول او كل قياس استثنائي منتج ليس كذلك (قل من العلم) بمعنى المدركات لا الادراك او الملكة والا فالجمل جزماء هو ادراك المبادئ او الملكة الحاصلة (قال هي تعريفات) لم يتعرض لتعريفات المفهومات التي تألف منها تلك التعريفات على تقدير نظريتها كما تعرض فيما يأتي لدلائل

الشكل الاول نظري فينافي ما في الحاشية الآتية ويتجه عليه انه يستلزم التسلسل لان القياس المثبت بالسكسر هنا قياس من الشكل الاول فيحتاج الى قياس آخر وهكذا الان يقال انه بالقياس الى الشكل الاول تنبيه. ولو قال قياس من الشكل الثاني لسكان أخصر وأظهر (قوله بل قد تكون بديهية) تورد في العلم اما لازالة خفائها أو لبيان لميتها كما قاله السيد قدس سره أو لبيان أنيتها وسبب تحققها في الخارج وفي هذا رد على مقاله التفتازاني من أن المسئلة لا تكون الانظرية لانها قانون يحتاج العلم باحكام جزئياتها الى الاستنباط منها (قوله كنتاج الشكل) أي كالتضيعة المأخوذة منه وهي الشكل الاول منتج والقياس الاستثنائي منتج فلا يرد أن هذا مركب ناقص فكيف يكون من المسائل التي هي قضايا حليات (قوله وليس في) نبه به على أن قوله يبرهن جملة مستأنفة ولذا قيده بقوله ان كانت نظرية وليس مفرعاً عن التعريف لاعلى أن القائل بنظريتها يأخذها من التعريف (قوله كونها نظريات) أي كون جميعها اذ نظرية بعضها معلومة من قوله مساويه (قوله لانه في الواسطة) ولا لنفي الواسطة في الثبوت (قوله كون بعضها) أي والبعض الآخر وهو ما يكون مساويه نظرية

في نظم الموضوعات من موضوعات
الفنونه وموضوعات مسائلها
كان في الحاشية يجعل ذكر جزئياتها
مستأنفاً
فانه موضوعات المسائل هي
جزئيات موضوع الفنونه
العلم
او زيادة قوله ان كانت
نظرية على كلام القدم
جوابه على قوله ان كانت
ليست في تعريف الموضوعات
فان قوله في قوله لانه او
لما ليس في قوله ان كانت
بعض المسائل بديهية و
بعضها نظرية
هذا غير متعين كيف والظاهر
لا يشترط في الادراك ان لا
لا يصلح له العلم فانه كان
هو المدركات فالبديهة
نفي المفهومات المدركات التي
عرفها الموضوعات
وان كان الادراكات في
ادراكها وان كان الملكة
فان الملكة الحاصلة منها قولها
العلم من تعريفات الموضوعات
التي يشأ في التفتازاني
فبذلك الاول بمعنى التعريفات
المدركة الخ لا تعني المدركات
بمعنى ادراكها وتعني الثالث
بمعنى الملكة الحاصلة
ولهذا الدلالة لعموم العارض
للمدركات مما لا سواد
انقضت الواسطة بالعارض
ام لا كما مر مفسراً

وتعريفات المحمولات التي هي العوارض الذاتية حدوداً كانت أو رسوماً * وأما تصديقية هي الحكم بموضوعية موضوع العلم ودلائل المسائل والقضايا التي تتألف هي منها . وتلك

(٢) قوله (تعريفات الموضوعات الى آخره) سواء كانت موضوعات المسائل أو موضوع العلم وتعريف جزء الموضوع كتعريف الهيولى في الحكمة الطبيعية التي موضوعها الجسم الطبيعي المؤلف من الهيولى والصورة . وأما تعريف الجزئيات فكتعريف موضوع

المقدمات التي تألف منها دلائل المسائل (قال هي الحكم) إشارة الى أن من عدد الموضوعات جزءاً من العلم أراد به الحكم بموضوعية الموضوع وأنه لا تنافي بين كونه مقدمة العلم وكونه جزءاً من العلم مسأحة لزيادة الاهتمام وأن المراد بالمبادئ التصديقية ما يتركب منها الأدلة وما يتوقف عليه الشروع على وجه يتميز به المسائل تميزاً ذاتياً معتدلاً به لا ما يتوقف عليه التصديق بالمسائل حتى يندرج فيه التصديق بوجود الموضوع ويكون هذا مراد من عدد الموضوع جزءاً * ثم أن في قوله هي الحكم الخ مسأحة . والمراد هي موضوعية موضوع العلم المحكوم به كما لا يخفى (قال والقضايا التي) أي دلائل القضايا التي الخ أن كانت

(قال والسوالب) وهي تؤول بالمعدولات لا بالموجبات السالبة المحمول لانها لا تقتضي وجود الموضوع فيكون محمولها أعم من موضوع الفن الا أن يبنى على رأى المجوزين لكون العرض الذاتي أعم أو على رأى المصنف من اقتضاها وجود الموضوع (قال والموجبات) عدم التعرض لتأويل الشخصيات مع وقوعها في علم الكلام مشعر بأنها من المسائل حقيقة فالمراد بالكلية أعم من الحكمة (قال جزءاً من العلم) والمبادئ تابعة له في المعاني المارة اذ لا مانع من حملها على الادراكات أو المدركات أو الممسكة فحمل العلم هنا على المدركات تخصيص بلا مقتض (قال الموضوعات) أي بالذات أو بالواسطة فلا يرد أن كلامه قصر حيث لم يتعرض لتعريفات المفاهيم التي تتألف منها تلك التعريفات على تقدير نظريتها لان تعاريفها تعاريف للموضوعات بالواسطة * وقس عليه قوله الآتي ودلائل المسائل (قوله كانت موضوعات) الانسب بما هنا وبالتعميم المار في تعريف الموضوع ترك قوله وجزئياتها ولذا تركه العلامة في التهذيب (قوله أو موضوع العلم) الاولى موضوعات العلوم (قال هي الحكم) أي نفس التصديق بها أو القضية المحكوم فيها بموضوعيته ففي كلامه مسأحة (قال بموضوعية الخ) وكذا وجوده لان ثبوت الاعراض الذاتية لشيء موقوف على وجود ذلك الشيء في ظرف الثبوت * والمراد بالمبادئ التصديقية ما يتوقف عليه الشروع في المسائل لاما يتألف منها دلائل المسائل فقط والا لم يصح عد

الانفسانية بموضوعية
بلا موضوعية الصلة بها
الاولى
بم قول المار بغيره كما يشتر
مد
الظلال المسائل الى بلدا
بتركب منها الادلة
الظلال بغيره لا يثبت فيه
السكوت بترك لفظ التصديقية
لأنه لا يتركب من الشافعية كقوله
عليه التصديقية بالمتكامل

ظن للمستبدل وتسمى اصولاً موضوعاً أو بالشك والانكار إلى أن تتبين في محلها وتسمى
مصادرات ولا يجب أن تكون تلك القضايا من مسائل ذلك الفن بل يجوز أن يكون
من مسائل علم آخر * وأن لا يكون من مسائل علم مدون أصلاً وبما ذكرنا ظهر أن قول
الشيخ الرئيس ابن سينا (مهمات العلوم كليات ومطلقاتها ضروريات) غير مختص بالعلوم
الحكمية كما هم * وليكن هذا آخر الكلام بحمد العزيز العلام * ^{قوله العلم هنا عدم} ^{بمعنى الرجوع لربوع}

(قال وتلك القضايا) وكذا مقدمات دلائل تلك القضايا (قال أو بالشك) عطف على يدعن بتقدير
ياخذها والآ فمطعها على بحسن ظن يوجب مجامعة الشك للأذعان والقبول (ثم)

(قال أو بالشك) عطف على قوله بحسن ظن بعد حمل الأذعان والقبول على إدراك النسبة العامة
الخبرية مطلقاً بالتجريد أو على الأذعان الفرضي أو تضمينها معنى الأخذ على حد علقها بتبنا وماه بارداً
فلا يلزم مجامعة الشك للأذعان. وأما العطف على يدعن بتقدير ياخذها ففيه أن عطف العامل المحذوف
الباقى معموله على العامل المذكور من خصائص الواو صرح به ابن مالك في الفيته (قال إلى أن تدبين)
قيد المتماطين (قال ولا يجب أن تكون) لثلا يلزم الدور أو التسلسل على القول بوجوب كون مسائل
العلم نظرية (قال وبما ذكرنا) من أن مسائل كل علم حليات موجبات كليات ضروريات (قال مهمات
العلوم) هذه القضية مهمة فلا يتجه أن قولنا الكلى الطبيعي موجود في الخارج من المسائل وفقاً مع
أنها مهمة ولا يصح الحكم بكونها كلية * قال الحشى المدقق هذا آخر ما أراد إيراد العبد المحتاج إلى
لطف مولاه عمر الفغاري المردوخى الشهير بابن القره داغى من حواشى هذا الكتاب جعله الله تعالى
منتفعاً به في الدنيا ويوم يقوم الحساب بحرمة من أوتى الحكمة وفصل الخطاب * وذلك بتاريخ الف
وثلاثمائة وثلاثين من هجرة سيد المرسلين * صلى الله عليه وعلى آله وجميع النبيين صلاة
تنجيها من عذاب القبر وعذاب يوم الدين آمين والحمد لله رب العالمين

جائنا تقارير عدة لهذا الكتاب من كبار العلماء منهم العلامة الشيخ عبد المجيد اللبان شيخ
معهد الاسكندرية . والفاضل الشيخ الحسينى الظواهري والمحقق الشيخ محمد الترجانى المدرس بمكرى
من بلاد الاكراد . ومنعنا من نشرها عدم وجدان الفراغ الذى تشغله فنعتمد لحضراتهم

لقد أعطيت حقوق إعادة طبع حاشيتنا هذه على البرهان

لناشره الشيخ فرج الله ذرك الكردى ابن القوه داغى

٤٧ ذوالحج ١٣٣٤

لقد استرسلت أنا والفاضل السيد
الامام سبط الدين القدرى من كتابة
عبد العزيز الفاضل العلامة الجليل
المستاد في المنهجية بجملة استاده
العلامة الامام الفاضل العلامة
العلامة سبط الدين القدرى في
تأليفه المطبوع بخطه و
التي هي عليه يدك ولهم سيد ولد
عبدك في آخر المار والناشر
على علمه اللهم اغفر له
والسلامات وجميع المسلمين
الى الله العلي العظيم محمد بن الحسين
صلى الله عليه وسلم
آمين يا محمد يا حسين
يا علي يا علي بن الحسين
يا علي بن الحسين
المستبينين منهم

* جدول الخطأ والصواب *

صحيفة سطر	خطأ	صواب	صحيفة سطر	خطأ	صواب
٦	١٣	الجنس العالي	الجنس له تعالى	٢٤	١٩
٥	١٦	المحدود	الممدود	٢٦	٤
٩	١١	وشاهد	والمشاهدة	٥	٨
١٠	١٣	وزكاه	والزكاه	٢٧	١٥
١١	١٥	من الموضوع	على الموضوع	٢٨	١٠
١٢	١١	قال مكتسب	وكتب أيضا	٥	٢٣
١٣	٢٠	مرتب أصلا	مرتب اصالة	٢٩	١٩
١٤	٨	المصنف	الصنف	٣٦	١٨
٥	١٣	بان المنع	بان المعنى	٣٩	١٣
١٥	٩	مستغنى عنه بذكر	مغن عن ذكر	٥	١٧
٥	١١	طو	طويتا	٥	١٩
٥	١٥	حجة	صحة	٥	٢٠
٥	١٩	أو اقتضاء	أو انتفاء	٤٠	١٠
١٦	١٤	في الحصول	الحصول	٤١	٨
١٦	١٨	ليس بجزئي	ليس بجزء	٤٢	١٨
١٧	٢٥	وضع الشيء	وصفى الشيء	٤٤	٨
١٩	١١	في العقد	في القصد	٤٥	١٠
٥	١٤	لها دائما	لها دائما	٥	٢١
٥	٥	لانها	لازما	٥	٢١
٥	١٧	أعن	أعنى	٥	٢١
٢١	١٧	فوق الفصل	فوق الفعل	٤٦	١٨
٢٢	٩	بترك الباء	ترك الباء	٤٧	١٧
٥	١٥	أو الاصلاحى	أو الاصلاحى	٤٨	١٨
٥	١٧	بان المراد	من أن المراد	٤٩	١١
٥	٢٢	الايهام	الايهام	٥	١٨
٢٣	٧	الدخول	المدخول	٥	٢٤
٥	١٣	مطلوب الى	مطلوب الى	٥٠	١٠
٥	١٧	عن الحقيقة	من الحقيقة	٥	١٥
٥	١٩	الدخول	المدخول	٥	١٥

صحيفة سطر	خطأ	صواب	صحيفة سطر	خطأ	صواب
٥١	٢١	أقسام	٧٧	٢٤	قال للجسم (أى قال للجسم النائم) أى
»	٢١	عدا النسبة	٧٨	١١	لان مميزه لا أن مميزه
٥٢	١١	كان المار	٧٩	٢٣	السائل السؤال
٥٣	١٧	هى النائم	»	٢٣	قال للناطق الخ (أو) أى . قال للناطق (أى)
»	١٩	بناء رماية	٨٠	١١	من بارى من البارى
٥٣	٢٠	أمكنه	٨٠	١٥	قوله وكتب أيضا أى طوائف
٥٥	١٤	فاطقا			الى قوله قال عين الحقيقة ليس
»	٢١	والسبب			من حواشى البنجوينى وانما هو
٥٦	١٥	جزئية ومطلقة			من حواشى الفاضل القزلى على
»	١٧	وبرى أن			التهذيب كتب هنا سهوا
»	٢٠	أو عموم وخصوص مطلقا	٨٠	١٧	افرادها افرادها
		أو بينهما عموم وخصوص مطلق	»	٢٠	بالسط بالسط
٥٧	٢٠	الافتراق الاول	٨١	٢٥	تعريف تعريف
»	٢٢	وخصوص مطلقا	٨٢	١٦	التعريف المذكور تعاريفها المذكورة
٥٨	١١	دليلها	»	١٥	مقول كثيرين مقول على كثيرين
»	٢٤-١٩-٨	المساواة	٨٧	٢١	قال على ما وقوله على ما
٥٩	١٤	قال والمرجع	»	٢٢	ولا التعريف بالاخص . ولا ان
٦١	٢١	ويكون (قال بان لا الخ تصوير	»	٢٤	ويمكن ويمكن
»	٢٢	وافتراق بانها	٩٠	١٢	للكيف للكيف
٦٣	١٦	مثلا كلما كان آدم	»	١٧	الحق الجوازاد قال الحق الجواز أن
٦٥	١٦	لرسمى الرومى	٩٢	٢٣	العرض عاما العرض عرضا عاما
٦٦	١٣	طرق غير العناديات	٩٣	١١	السبب الجزئى السبب الجزئى
٦٨	١٧	من الرسوم	٩٨	١٢	محدود محدود
٧٠	١٠	الكلى المحمول	»	٢٥	لا الاصلاحى لا الاصلاحى
»	١٤	ما به يجاب	١٠١	٨	الفصل السابق الفصل السابق
٧١	١١	وكتب أيضا معرف أى	»	١٦	بفعل سافل بفصل سافل
»	٢١	كبراه الخ تقريره	١٠٥	١٨	والاصناف والا فالاصناف
٧٣	٦	أنه لا يحتاج	١٠٦	٩	لفصلها لفصلها
٧٤	١٠	أى مجموعا فردين	»	٢١	أى خاصة الغير أى خاصيته الغير
»	١٦	تقييظا	١٠٧	١٦	المطلق المطلقة
		تقييظا	»	٢٣	زمان فى زمان

صحيفة سطر خطأ	صواب	صحيفة سطر خطأ	صواب
١٠٨ ٥ لعدم الفرنسية كعدم الفرنسية		١٣٨ ٢٠ نسبته بين نسبة بين	
« ٢١ لزوم الشيء الآخر لزوم شيء لا آخر		١٤٩ ٥ التسمية التسمية	
١١٠ ٢٠ لو انحصر به انحصر التعريف		١٥٠ ١٣ بدل من في القضية بدل في القضية	
لو انحصر التعريف		١٥٢ ١٢ لا كواهيولاها لا كون هيولاها	
« ٢٤ لو عم لو عمم		١٥٣ ٦ كما هو لما هو	
١١١ ١٢ في اليقينيّات في البين اليقينيّات		« ١٢ في الذهبية والذهنية	
« ١٤ اعتبرا حيث اعتبرا من حيث		١٥٤ ١٩ ببعضية بعضية	
١١٢ ٦ بمجرد بمجرد		١٥٦ ١٢ في المتباينتين في متباينتين	
« ١٢ وان امتنع وان لم يمتنع		« ٢٠ من الجانبين من الجانبين	
« ٢٠ من معنى من معني		١٥٨ ١٧ المصنف امامن المصنف أو من	
١١٣ ٧ مثالا مثالا		١٦٦ ٦ أو حاضرين على أو حاضرين أو مستقبلين على	
١١٤ ١٩ تعريف العرف تعريف المعرف		١٦٧ ٢٤ ماهيته له ماهية له	
١١٥ ١٨ أو بمعنى المكتسب أو المكتسب به		١٦٩ ٢٢ الغرض منها الغرض فيها	
١١٦ ١٠ السادس الثالث		١٧٠ ١٤ وخلف عقد وظرف عقد	
١١٧ ٨ من الفرض من العرض العام		١٧١ ١٧ أن المحقق أن في نسبة المحقق	
١٢٢ ٦ أو رسما أو رسوما		« ١٥ أو انتفاءه وانتفاء	
١٢٣ ١٠ عن مجموعها عن مجموعهما		١٧٣ ٢٤ الانصاف الانصاف	
١٢٤ ١٩ تعريف حقيقي تعريفه حقيقي		١٧٤ ٨ الا من الا أنه من	
« ٢٣ اجتماعية اجتماعية		« ٢١ مال كونه حال كونه	
« ٢٤ الفرد الواحد فرد الواحد		١٧٥ ٧ فالمانع ما المانع	
١٢٥ ١٧ بالمجموع بالمجموع		« ١٠ أو الحمار والحمار	
١٢٧ ١٦ اجلي الا أن اجلي لا أن		« ١٤ القرابي القرابي	
١٢٩ ١٩ وأشار الى وأشار الى		« ١٩ بينهما كما بينهما وبينها	
« ٢١ المذكورة المذكورة		« ٢١ حقيقة حقيقة	
١٣٠ ٨ من جهة واحد من جانب واحد		« ٢٤ يجب نفس بحسب نفس	
« ٩ بخلاف بخلاف		« ٢٥ لم يعم لم يعمم	
١٣٢ ١٥ الى التغيير الى التفسير		١٧٦ ٢٥ من العوارض من عوارض	
١٣٣ ١٥ بديها بديها		١٧٧ ٨ أي الاجناس أو الاجناس	
١٣٥ ٢٠ كونه في الاحكام كون في الاحكام		١٧٩ ١٢ الاولين الاولين	
١٣٦ ٢٣ يقول وانك يقول انك		١٨٠ ٢٤ الاولين الاولين	
١٣٧ ٢٥ أو المنفصلة والمنفصلة		١٨١ ١٠ طرف السب حرف السلب	
١٣٨ ١١ قيدها قيدها		« ٢٣ مدخول مدخول	

صحيفة سطر خطأ	صواب	صحيفة سطر خطأ	صواب
١٨ ١٨٢	الاهتمام	١٨ ١٨٢	الاهتمام
١٨٣ ٢٢	أحدهما وثانيهما	١٨٣ ٢٢	أحدهما وثانيهما
١٨٤ ١٥	من الاولين	١٨٤ ١٥	من الاولين
١٨٥ ٢٥	عقد المحمل	١٨٥ ٢٥	عقد المحمل
١٨٦ ١٦	أى فتصدقات	١٨٦ ١٦	أى فتصدقات
١٨٧ ١٠	هنا بوجوده	١٨٧ ١٠	هنا بوجوده
١٩ ١٩	لا حقيقة	١٩ ١٩	لا حقيقة
٢١ ٢١	أصلا فردا	٢١ ٢١	أصلا فردا
١٨٨ ١٩	وضع الموضوع	١٨٨ ١٩	وضع الموضوع
١٨٩ ٢١	حكما ومحكوما به	١٨٩ ٢١	حكما ومحكوما به
١٩٠ ١٧	يهدم قوله	١٩٠ ١٧	يهدم قوله
١٩١ ١٨	وجمل أحدهما	١٩١ ١٨	وجمل أحدهما
١٤ ١٤	أى الايجاب	١٤ ١٤	أى لا يجاب
٢٤ ٢٤	لا المحمول	٢٤ ٢٤	لا المحمول
١٩٢ ٢١	تقرر أنه جواز	١٩٢ ٢١	تقرر الخ جواز
٢٣ ٢٣	الجوب	٢٣ ٢٣	الجواب
٢٤ ٢٤	لحمل الكلام	٢٤ ٢٤	بحمل الكلام
٣٢١ ٢٢	اختلافهما	٣٢١ ٢٢	اختلافها
٢٤ ٢٤	اختلافهما	٢٤ ٢٤	اختلافها
٣٢٢ ١٢	الى شرطية	٣٢٢ ١٢	الى شرطية
٣٢٥ ٢٣	لكية كبرى	٣٢٥ ٢٣	لكيته كبرى
٣٢٨ ١٤	مركب	٣٢٨ ١٤	مركوب
١٩ ١٩	نتج	١٩ ١٩	منتج
٢٦ ٢٦	به لوهم	٢٦ ٢٦	به نوم

الفهرست

المقدمة وفيها بحثان . البحث الاول *

صحيفة	صحيفة
١١	تعريف العلم واتقسامه الى تصور وتصديق
١٢	انقسام العلم الى بدهى ونظرى . الخ
١٤	الموصل الى كل من التصور والنظرى
١٤	والتصديق . النظرى يسمى معرفا . الخ
١٤	بيان الاحتياج الى المنطق
١٥	موضوع المنطق وغايته .
١٦	البحث الثانى فى تعريف الدلالة
١٧	تقسيم الدلالة الى وضعية وطبعية وعقلية
٢٠	وتقسيم الوضعية الى مطابقة واتضمنية والتزامية
٢٠	تقسيم الدال بالوضع الى مفرد ومركب
٢٤	تقسيم المفرد والمركب الى حقيقة ومجاز الخ
٢٦	تقسيم الاستعارة الى أصلية وتبعية
٣٠	تقسيم اللفظ الى المشترك والمنقول الخ
٣٤	الباب الاول فى المعانى المفردة
٣٤	فصل فى السكى والجزئى
٣٨	المعقول الاول ٤٠ المعقول الثانى
٤٢	السكى المنطقى والطبعى
٤٦	عدم وجود السكيات الخ
٤٩	تقسيم الجزئى الى المادى والمجرد
٥١	النسب بحسب الجملى بين السكيات
٥٨	النسب بين الجزئيات
٥٩	النسب بحسب التحقق
٦٦	النسب بحسب المفهوم
٦٩	الذاتى والعرضى ٧٤ المطلوب بكلمة ما
٧٧	المطلوب بكلمة أى ٨٠ السكيات الخمس
٩٠	أقسام الذاتيات
٩٨	عدم تركيب الماهية من أمرين متساويين
١٠٣	أقسام العرضيات
١٠٤	الخاصة الشاملة وغيرها
١٠٧	تنبيه فى اللزوم الخارجى والذهنى
١١٠	اللزوم البين وغيره
١١٣	اللزوم المعتبر فى الدلالة الالتزامية

٢٨٨	مقدمة الدليل	١١٤	الباب الثاني في القول الشارح
٢٨٩	صححة الدليل مشروطة الخ	١١٩	التعريف حقيقي وتنبيهي
٢٩١	الدليل أربعة أقسام	١٢٠	التعريف حقيقي واسمي
٢٩٨	الاستقراء ٢٩٠ التمثيل	١٢٦	فصل في شرائط المعرف
٣٠١	فصل في تعريف القياس	١٣٥	الباب الثالث في القضايا وأحكامها
٣٠٣	تقسيم القياس الى الاستثنائي والاقتراضي	١٣٧	تقسيم القضية الى الحتمية والشرطية
٣٠٦	فصل في القياس الاستثنائي	١٣٨	أجزاء القضية ١٥٠ الموضوع ذكرى وحقيقي
٣١٠	فصل في الاقتراضي	١٥٤	في تقسيم الحتمية الى المحصولات وغيرها
٣١٣	الاقتراضي المتعارف وغير المتعارف	١٥٩	فائدتان في لام التعريف وكلمة كل
٣١٧	قياس المساواة	١٦٥	تقسيم الحتمية الى الخارجية والحقيقية والذهنية
٣١٩	تقسيم الاقتراضي الى الاشكال الاربعة	١٦٨	الذهنية حقيقية وفرضية
٣٢١	الدليل على انتاج غير الاول	١٧٣	الوجود المعترف في الخارجية وغيرها
٣٢١	شرائط الشكل الاول وضروبه	١٧٦	النسب بينها
٣٢٣	شرائط الثاني وضروبه	١٨٠	فصل في العدول والتحصيل
٣٢٤	شرائط الثالث وضروبه	١٩٧	فصل في الموجهات واقسامها
٣٢٦	شرائط الرابع وضروبه	٢١٠	النسب بين الموجهات البسائط
٣٢٨	فصل في المختلطات	٢١٩	تنبيه في اطلاقات الضرورة .
٣٢٨	الشكل الاول والثالث شرطهما بحسب الجهة	٢٢٢	الوجوب بشرط المحمول
٣٣٣	الشكل الثاني شرطه بحسب الجهة	٢٢٥	اقسام الضرورات والامكان
٣٣٦	الشكل الرابع شرطه بحسب الجهة	٢٣٠	فصل في اقسام المتصلة والمنفصلة
٣٤١	فصل في الاقترايات الشرطية	٢٣٤	تقسيم المنفصلة الى الحقيقية وممانعة الجمع الخ
٣٤٩	القسم الاول ثلاثة أنواع	٢٣٩	الكلمية والجزئية والاهمال في الشرطيات
٣٩٠	القسم الثاني ثلاثة أنواع	٢٤١	تحقق صدق القضايا
٣٥٧	القسم الثالث أربعة أنواع	٢٥٠	اللزوم الجزئي بين حكمين الخ
٣٥٩	القسم الرابع نوطان ٣٦٠ تنبيه القياس المقسم	٢٦٠	فصل في التناقض ٢٦١ شروط التناقض
٣٦٨	القسم الخامس ثلاثة أنواع	٢٦٢	تقائض الموجهات
٣٧١	فصل في تقسيم القياس الى البسيط والمركب	٢٧٠	فصل في العكس المستوي
٣٧٣	المركب قسمان : موصول النتائج ومنفصولها	٢٧٣	عكس الموجهات
٣٧٥	القياس الخلفي والحق	٢٧٧	دليل انعكاس القضايا
٣٧٧	الباب الخامس في مواد الادلة	٢٨٠	فصل في عكس النقيض
٣٧٩	البديهيات ست ٤٠٠ فصل في العمى والاني	٢٨٢	عكس النقيض عند المتأخرين
٤٠٣	خاتمة في اطلاقات أسامي العلوم	٢٨٥	الباب الرابع في صور الادلة والحجج
	(تمت)		